الدكتور أنور عبد الملك

المجتمع المصري والجيش

دار الطليعة - بيروت

المجتمع المصري والجيش

هذا الكتاب ترجمة للكتاب الصادر باللغة الانكليزية

Egypt : Military Society
Random House 1968

الدكتور أنور عبد الملك

المجتمع المصري والجيش

ترجمة:
محمود حداد و ميخائيل خوري

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

بيروت – ص.ب ١١١٨١٣

الطبعة الاولى
آذار (مارس) ١٩٧٤

الاهداء

الى الذكرى الاخوية لشهدي عطية الشافعي
(الاسكندرية ١٩١١ ـ ابو زعبل ١٩٦٠) الذي
كان فخر جيلنا وصديقي .

مقدمة الطبعة العربية

يسرني ان تصدر الطبعة العربية . الدقيقة المنقحة ، لكتاب **«المجتمع المصري والجيش منذ ١٩٥٢»** وقد عادت مصرنا القاهرة الى دورها المحوري في عالمنا العربي، بعد ان رفعت جيوشنا العربية في مصر وسوريا أعلام الشرف على ارض الوطن ، بعد ان شق شباب مصر البواسل طريقهم الى شرق القناة وحطموا ــ في جبهة عربية تحريرية متدفقة ــ اسطورة التخلف الحضاري العربي ، ومعها حطموا منطق الاحتقار الذي اراد به الغرب ان يدمر ارادتنا ، ويدنس شخصيتنا القومية، ويستهين بطاقاتنا الانسانية ، ويزدري انطلاقاتنا الثورية . ويبعد من مواقع التاريخ شعوبنا العربية المتحركة في تضامن عضوي راسخ عميق مع جيوشنا الوطنية في طريق التحرر والثورة والنهضة .

النهضة ــ لا التنمية ــ هي وجهة مصر والعالم العربي في عصرنا هذا . والنهضة تقتضي وسيلة وغاية .

الوسيلة هي **الجبهة الوطنية المتحدة** ، اي اتحاد جميع القوى الوطنية صاحبة المصلحة في الاستقلال والتحرر من الاستعمار على اساس ان التناقض الرئيسي انما هو بين هذه القوى الوطنية من ناحية والاستعمار ــ الامبريالية الاميركية والصهيونية ــ من ناحية اخرى ، وان التناقضات الطبقية هي تناقضات تابعة ، رغم اهميتها ، تناقضات غير متصارعة راسا في هذه المرحلة التاريخية التي يعيشها عالمنا العربي اليوم .

الغاية هي **مشروع حضاري** يتشكل من فلسفة ثقافية ــ وطنية متميزة تهدف الى الاجابة على سؤال مركزي هو : ما هو الانسان المصري والعربي في العالم المعاصر ؟ ما هي رسالة مصر والعرب المتميزة ، اسهامهم المتميز ، في تفاعل الحضارات المعاصرة ؟

اسئلة كبيرة حاولنا ان نتعمق في التنقيب عن ابعادها في كل ما كتبنا ــ وهو في طريقه اليوم الى لغتنا العربية ، بعد ان شاءت الظروف ان يتم وضع جزء هام منها في الخارج ، خارج ارض الوطن ، في الخارج لا في الغربة ، فما كان البعد ابدا

«غربة» ، وانما جهاد في تجاوب عميق ومتصل بالحركة الوطنية في مصر والعالم العربـي .

اما هذا الكتاب ــ وقد وضع في شهور ثلاثة ونشر في صيف ١٩٦٢ للمرة الاولى في باريس ــ فهو دراسة أولية كان لزاما علينا ان نضعها رغم أوجه النقص الكبيرة، في ظروف اصبحت فيها قطاعات متضامنة متآخية من حركتنا الوطنية المصريـــة «تتصارع في الظلام» .

كان لا بد من تناول الثورة المصرية في طورها المعاصر ، وهي ملتهبة ، متناقضة، صاخبة ، متأزمة ، طليعية ، وذلك من وجهة نظر ارضيتها وطنية ، ومنهجها وطني، ووجهتها وطنية ــ وهي في الآن نفسه ، وطنية اشتراكية ، ما دام شعب مصر ، وشعب مصر وحده ، صاحب مفتاح الحل والربط اذا أريد لمصر ان تنهج نهج التحرر الحقيقي ، والثورة البناءة ، والنهضة الحضارية .

كانت الاسئلة كثيرة : الخصوصية المصرية ، الجيش والتـــراث الوطني ، دور الدولة ، رسالة الجماهير الشعبية . جذور الاشتراكية المصرية ــ وعندي انها مدرسة فكر وعمل على مستوى رفيع من الاصالة والفاعلية رغم ومن خلال كل الصعاب ــ التحرك المصري والدائرة العربية ، الاسلام السياسي والماركسية ، رأسمالية الدولة والاشتراكية ، البرجوازية والثورة ، الامة والزعيم .

اسئلة كثيرة تتزاحم . وليس امام الناس آنذاك الا النظرة الوظيفية الجامـدة وقد عرفت باسم نظرية التحديث ، والنظرة الماركسية الغربية التي اسهمت فـــي اثراء الفكر والعمل لكنها عجزت عن استيعاب تحرك الشعوب والحضارات اللاغربية. من هنا كانت نظرة «الاستغراب» الى الانماط الجدية في تحرك شعوب الشرق . ومن هنا ظهرت افكار ونظريات «الغيرية» و«الاستثنائية» . وشيئا فشيئا اصبح من الواضح ان الاطار النظري كله ــ على اختلاف اتجاهاته المنهجية والفلسفية ، وان كان ذلك بدرجات متفاوتة ــ غريب الى حد بعيد عن واقـــــع المجتمعات والحضارات الشرقية ، يستطيع ان يسهم في فهم اجزاء من تحركها ، ولكن الى حد معين ، والى حين ، ويعجز عن ادراك مفاتيح خصوصيتها ، فيطلق عليها انها «ظواهر استثنائية» مغايرة للنظرية العامة (الغربية اصلا ، وتكوينا ، ووضعا ، وتعبيرا) .

من هنا اذن كانت حاجتنا الى التنقيب عن أبعاد ثورتنا المصرية بمنهج وطني ــ اشتراكي يبدأ من ارض الوطن وواقع الامة ويتجه نحو الاشتراكية حسب قوالب وفي قنوات وطرق عبور هي أصيلة عندنا ، وان كانت هامشيـــــة او استثنائية او غيرية عند القطاع المتقدم من الدول الرأسمالية الصناعية الغربية المتقدمة .

لذلك كانت فاعلية هذا الكتاب . لكسر موجة الابتعاد عن الواقع الوطني ، ووضع حد للنزيف الداخلي المترتب على تفتيت القوى الوطنية المتعاركة في الظلام .

كان لا بد من ذلك رغم النقائص ، وهي عديدة . وقد تكرم عليّ اخواني المصريون والعرب بالعديد من الملاحظات النقدية الدقيقة ومن بينها تلك التي ارسلها الرئيس جمال عبد الناصر في رسالة شفوية هامة بعد شهور من صدور الكتاب ، وكان اكبر جزء منها صحيحا ، دقيقا ، بنّاء . ومن هنا جاءت الطبعات التالية ــ الايطالية ،

الاسبانية ، الالمانية ، الاميركية ــ منقحة وقد افادت من هذا التصحيـــح ، بحيث صدرت الطبعة الثانية من الكتاب ، وهي الطبعة الاميركية عام ١٩٦٨ ، وبها جــزء طويل جديد سوف يطالعه القارىء العربي في بداية الكتاب .

وبالفعل أحدث ظهور هذا الكتاب ضجة في الرأي الغربي ، سرعان ما تحولت الى أثر عميق في قطاع الدراسة الاجتماعية ــ السياسية ــ الايديولوجية لما يطلقون عليه «العالم الثالث» ، وذلك في ناحيتين بالتحديد . فمن ناحية اصبح من المتعذر ان تقدم دراسات لتلك المجتمعات اللاــغربية من الخارج ، اي دون الارتكاز اساسا على معطيات الارض ومراجعها الاصيلة ، وان ظل الاتجاه عنـد الباحثين الغربيين ــ وهذا امر طبيعي ــ الى الاعتماد على اطارهم الفكري النظري ومراجعهم ــالثانويةــ والتزامهم السياسي المحوري ، الا وهو الحفاظ على هيمنة الغـــرب في العالم ، وخاصة ضد الشرق الناهض بعد تردد من التبعية ، وتعميقها وتطوير اشكالها . ومن ناحية اخرى ، ظهر هذا الكتاب وكأنه بمثابة اول دراسة ميدانية ــ نظرية معا تقدم كلها على اساس مقولة ، او فكرة او نظريـــة ، **الخصوصية** Specificity التي قدمناها فيما بعد في دراسات نظرية لاحقة على مرحلة الدراسات الميدانية ــ النظرية عن مصر والعالم العربي (فـــي كتابينا **سوسيولوجيا الامبريالية** ، ثـــم **الجدلية الاجتماعية** ، الصادرين في باريس في ١٩٧١ و١٩٧٢) . اصبح من الواضح، بشكل موضوعي ملموس ، ان مفتاح حل «ألغاز» المجتمعات اللاــغربية ــ وكذا مفتاح فهم كل من المجتمعات الغربية المتقدمة ذاتها ، بطبيعة الامر ــ لا يكمن في تطبيق نظريات مسبقة ومحاولة حصر تحرك التاريخ الحي في قوالب جامدة ، وانما يكمن في التنقيب عن خصوصيتها المتميزة ، الخصوصية المتميزة لكل مجتمع قومي متميز، بحيث يمكن فهم المتناقضات والدروب المتباينة التي تظهر على سطح مجتمع معين ، وهو قطاع لا يمثل الا القليل القليل من كثافة الجبل الثلجي المغمور تحت سطح بحر التطور التاريخي الحضاري طويل المدى .

كان من الممكن ان أضيف جزءا ثانيا يؤرخ للفترة ما بين ١٩٦٩ و١٩٧٣ ، لتاريخ الثورة المصرية من ٥ يونيو ١٩٦٧ حتى ٦ اكتوبر ١٩٧٣ ، من النكسة الى عودة الروح. لكن عبور القناة جاء ايذانا بمرحلة جديدة ، كبيرة ، طليعية ، في تاريـــخ مصر ورسالتها . كان لا بد من حشد كافة القوى والطاقات الوطنية على ارض الوطن . كان لا مناص اذن من ارجاء كل الاضافات والمشاريع الثانوية ، ايا كانت اهميتهـــا الذاتية ، لتثبيت ركائز التحرك المصري العربي على ارض مصر ، وفي هذا تحقيق الفكرة الاساسية في هذا الكتاب ، وسائر كتاباتنا ، وحياة جيلنا الذي كان ولا يزال «على موعد مع القدر» ، الا وهي : ان حياة الانسان المصري وموته ، قلبه وعقله ، وجدانه وتطلعاته ، قوته وضعفه ، انتصاره وهزيمته ، سعادته وشقاؤه ، ليلـــه ونهاره ــ وبشكل دقيق حياته وموته ــ وجهتها مصر ، فهي ملـــك لمصر ، مصر العربية ، وهي عند ابنائها «أم الدنيا» ومطلع الشمس وفجر الاشواق ووجه الانسانية العتيدة العملاقة ... الانيسة .

كان لا بد من الدفع بهذا الكتاب ــ وهو كتاب مرحلي ووثيقة تاريخية للفكــــر السياسي الاجتماعي المصري المعاصر ــ كما هو ، الى المطبعة ليرى النور ، في سبيل مصر ، «من حب مصر» كما ينشد شبابنا الطلابي العظيم وهو في طريقه الى احتلال مراكز الطليعة في مسيرة مصر الشاقة ، المضنية ، المشرقة .

عمل متواضع ، لعله يفيد . من يدري ؟ «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنــون » .

انور عبد الملك

القاهرة ، يناير ١٩٧٤

مقدمة

- ١ -

يومان ★ من «الجمعة الاسود» يرسمان حدود ثورة مصر الوطنية، خلال مرحلتها الاخيرة ، تحت النظام العسكري . فجر الجمعة ، ٢٥ يناير ١٩٥٢ ــ عندما اخذت المصفحات البريطانية ضربتها الكبيرة من ارواح المصريين في الاسماعيلية ــ اشعلت القاهرة بواسطة مجموعات عنف متعددة ، عرفت فيما بعد في المحاكمات (غير العلنية) على انها تنتمي الى اليمين المتطرف بالقوى المختلفة المصممة على سد الطريق امام الجبهة الوطنية المتحدة الناشئة ، بينما اكثر من مليون ونصف المليون شخص، سكان القاهرة ، يتفرجون في الشوارع وهم يثرثرون او يرتشفون الشراب بهدوء . في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم ٢٦ يناير بدأ ضباط البوليس والجيش الكبار عملهم ، بعد انصرافهم من مأدبة اقامها لهم الملك السابق : اعادة النظام ، فرض منع التجول ، وفي اليوم التالي تعليق الدستور (١٩٢٣) ، اقالة الحكومة المنتخبة ، حل المجموعات الفدائية العاملة في منطقة قناة السويس ضد القاعدة العسكرية البريطانية

★ استعملت بعض الاختصارات في الهوامش حول المراجع الصادرة بلغات اجنبية نوردها فيما يلي مع اسمائها كاملة :

CBE Econ. Rev. : Central Bank of Egypt (نشرة اقتصادية فصلية)

COC: Cahiers de L'Orient Contemporain (نشرة فصلية تصدر في باريس)

EC : L'Egypte Contemporaine (مصر المعاصرة ، مجلة فصلية)

EI : L'Egypte Industrielle (مجلة نصف شهرية)

EPSR : Egyptian Political Science Review (مجلة شهرية ، توقفت عن الصدور)

NBE Econ. Bull. : National Bank of Egypt Economic Bulletin (نشرة فصلية)

هناك، ووضع اعضائها في السجن مع الاطارات القيادية للحركات الوطنيةوالتقدمية. وبعد ذلك بأقل من ستة اشهر وخلال الساعات الاولى من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استولى «الضباط الاحرار» على السلطة .

ولكن في صباح اول «جمعة أسود» وقف شعب القاهرة بعيـــدا عن المسرح السياسي : لم يروا اية صلة بين ما كان تأكله النيران ــ الوسط العصري للعاصمة المصرية ــ ومصيرهم هم . كان المصريون يشعرون انهم غرباء في وطنهـــم . كانت القاهرة ، عصب القوة والثقافة ، التقاليد والنهضة ، خليفة منفيس الفرعونية وبابل المسيحية ، مدينة المعز وصلاح الدين والفاطميين ومحمد علي ، ومركز الاسلام حيث فشل بونابرت وكرومر ، كانت القاهرة «القاهرة» ملقاة وجراحها تنزف وقد أذلها ارتداد سكانها عنها ، مستعدة لكي تذبح . ففي ذلك اليوم لم تكن القاهرة بنظـــر القاهريين ، والمصريين بشكل عام ، اكثر من مكان لالتقاء الاستعمار الاجنبـــي والاضطهاد المحلي ــ كان يوم ذل وحداد . اليوم الذي كان يعني انتهاء كل شيء « عــادي » .

بعد ١٥ سنة جاء يوم «جمعة أسود» آخر معروف اكثر لدى الاجانب . فـــي الساعة السادسة من مساء الجمعة ٩ يونيو ١٩٦٧ وجّه جمال عبد الناصر خطابا الى شعب مصر والى شعوب العالم العربي كله . كانت القوات المصرية المسلحة قد ضُربت بشكل خطير ، واحتلت سيناء ، وشلت قناة السويس ، ومحي سلاح الطيران عمليا كوحدة مقاتلة ، وتفجرت اعمال الخيانة والاجرام والتآمر وانتشرت في كل مكان ، وتعرضت الانجازات الصعبة لخمسة عشر عاما الى الخطر الحقيقي . لقد خسرت النخبة العسكرية الحاكمة ، بضربة واحدة ، اي ادعاء للاعتراف بها كقيادة سياسية ممكنة لمصر ؛ واصبحت الآمال المبالغ بها والانجازات الحقيقية مجالا للتساؤل . كان شعب مصر يفتح عينيه على كابوس هو الاسوأ في تاريخه المأساوي . لقد وقف رجل واحد على القمة ، رجل كان لديه سلطة لا يمكن تحديها ــ او هكذا كان يبدو في ذلك الوقت ــ لخمسة عشر عاما . كان هذا الرجل يحصد المجد والاساءة باسم مصر من ١٩٥٢ الى ١٩٦٧ . وعندما انهارت مصر سلم صراحة بالحقيقة ، واعترف بالمسؤولية الكاملة واستقال من الرئاسة ومن كل المناصب السياسية . وعندما كـــان يخطب وُجهت المدافع المضادة للطائرات الى السماء فوق القاهرة ــ حيث لم تكن هنــــاك طائرات اسرائيلية ــ وتوجهت عصابات مسلحة نحو السفارة السوفياتية اذ جُعل الاتحاد السوفياتي مسؤولا عن الهزيمة العسكرية ؛ واجتمع ضباط في كل مكان من القاهرة مع مجموعات من الطبقات الحاكمة سابقا استعدادا لتولي السلطة . وعلى الضفة الشرقية من قناة السويس كان اقوى جيش غزو وضع قدميه على تراب مصر يستعد لاجراء الحساب النهائي . كل شيء كان معدا . لم يجر اهمال اي شيء . على مصر ان تدفع ثمن «السويس» . وعلى الرجل الذي في القيادة ان يرحل ، وتمزق أسطورته ، ويحطم خطه الوطني المعادي للاستعمار ، وترفض سياساته . وعند ذاك يمكن اعادة الشرق الاوسط الى العقل ، ويتأمن تدفق النفط ، وتصبح مصر تحت

«حكم ليبرالي معقول» (١) قادرة على التقدم بمباركة الغرب ترافقها بالتأكيد مساعدة مالية ضخمة ، وربما حتى «انسحاب» من سيناء بشروط معينة تحفظ ماء الوجه ، واضطهاد سريع وجذري للاجنحة اليسارية والجذرية للحركة الوطنية .

ثم بدأت الاشياء تتحرك . لكن هذه الحركة لم تتبع الطريق المرسوم . بعد بضع دقائق من التردد قفزت البلاد كلها الى العمل : امتلأت شوارع القاهرة بأكثر من مليونين ونصف المليون مواطن ؛ كان كل سكان طنطا ، التي هي محور الدلتا ، يسيرون نحو العاصمة ؛ ونفس الشيء في بور سعيد حيث دعي الشعب ، بحركة يائسة ، الى عدم اخلاء المدينة . من كل مدينة وبلدة وقرية ، من الاسكندرية الى أسوان ، من الصحراء الغربية الى السويس ، سارت أمة بكاملها . ولم تكن هناك امكانية لاساءة فهم الشعارات : «لا استعمار ! لا دولار !» (٢) ؛ «لا قائد الا جمال !» منذ ازمة مايو ١٩٦٧ كان اهل القاهرة والاسكندرية قد اعادوا غريزيا لحن معركة ثورة ١٩١٩ الشعبية — بلادي ، بلادي لك حبي وفؤادي — الذي تفجر مثل الصاعقة ونفذ من خلال المكائد والمؤامرات ووجد طريقه الى محطة الاذاعة ، مؤكدا تماسك مصر وتصميمها الوطني . وقد كتب اسحق دويتشر في آخر اعماله ، اعترافا سياسيا مؤثرا : «كانت هناك دقيقة ، عند وقف اطلاق النار ، عندما بدا وكأن هزيمة مصر ستؤدي الى سقوط عبد الناصر وتحطيم السياسة التي ارتبطت باسمه . ولو حدث ذلك لكان الشرق الاوسط ، بالتأكيد تقريبا ، قد عاد الى دائرة النفوذ الغربي . كانت مصر قد تحولت الى غانا او اندونيسيا اخرى . لكن ذلك لم يحدث . فالجماهير العربية التي خرجت في شوارع وميادين القاهرة ودمشق وبيروت لمطالبة عبد الناصر بالبقاء في منصبه ، حالت دون ان يتم ذلك . (كان ذلك احد النبضات الشعبية التاريخية النادرة التي تصلح او تقلب الميزان السياسي خلال دقائق معدودة . هذه المرة ، وفي ساعة الهزيمة ، جاءت المبادرة من القاعدة بأثر فوري . وليس هناك سوى حالات قليلة جدا في التاريخ حينما وقف شعب الى جانب قائده المنهزم بهذه الطريقة) ... وللفترة الحالية ، منع الاستعمار الجديد من جني ثمار النصر الاسرائيلي » (٣) .

لقد ذهبت ايام السلبية . ذهب الشعور بعدم الانتماء . ذهب نقص التطابق بين الشعب والوطن . جاء الوقت اخيرا لكي يظهر اهالي مصر على المسرح ، كممثلين ناضجين ، وكمخرجين لمصيرها .

---

١ — كتبها نجيب محفوظ وهو ينهي روايته الاخيرة «ميرامار» (القاهرة ، ١٩٦٧) وهي رواية رائعة.

٢ — وكذلك : «لا زكريا ! لا دولار !» . لقد كان الشعور العام في ذلك الوقت يعتقد بأن زكريا محي الدين ، نائب رئيس الجمهورية سيكون اكثر تقبلا لدى الاميركيين . راجع ا. رولو و ج.ف. هيلد : «اسرائيل والعرب : المعركة الثالثة» ، باريس ١٩٦٧ .

٣ — «حول الحرب الاسرائيلية — العربية» — نيو ليفت ريفيو ، تموز — آب ١٩٦٧ ، ص ٣٠—٤٥ .

«بلاد مصر خيرها لغيرها» ـ هكذا يقول المثل المصري القديم . وهناك مثل آخر متاصل بعمق في قلوب المصريين : «مصر أم الدنيا» . عندما أحرقت القاهرة بدا وكأن اللعنة المتضمنة في المثل الاول كانت هي السائدة . وبعد خمسة عشر عاما ، في ٩ يونيو ١٩٦٧ ، رفع شعب مصر ارادته الوطنية عاليا . موضوعيا ، يجب ان تقرر مسؤولية «الناصرية» عن ذلك ايضا .

خمسة عشر عاما . ان تاريخ ما سيعرف في المستقبل بأنه المرحلة النهائية في ثورة مصر الوطنية وصل الى دائرة كاملة ، واصبح المسرح مهيأ للثورة الاجتماعية .

للحق وللباطل ، للاحسن او للاسوأ ، كانت مصر تتحرك الان: «نقتحم ، ثم نتدبر الامر» كما كانت توجيهات بونابرت خلال حملاته الايطالية .

ان هذا الكتاب يبحث ، بالتحديد ، في شعب مصر ـ الحركة الوطنية ، والتحول الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للنضال الايديولوجي ـ بين يومي «الجمعة الاسود» . والتحليل الذي نعطيه ينطلق من تفسير لتاريخ مصر الذي يبلغ ٧٠ قرنا ، داخل نفس الاطار الجغرافي والجيوبوليتكي .

وتكثر التناقضات في الكتاب ، مهما تكن الزاوية التي يختار المرء ان يبدأ منها، لان التناقضات تكمن في قلب هذه المجموعة الفريدة المعقدة من التقاليد والعصرية. ومن المؤكد ان ذلك كان يمكن ان يبدو اكثر تعقيدا وتناقضا لو اختار الانسان ان يراقب مصر من خارج تاريخها الطويل . فبدون الانغماس في تاريخها لا يمكن لاحد ان يفهم اي شيء عن ذات مصر الوطنية ، وجوهرها ؛ حيث ان تاريخ هذه السنوات الخمس عشرة ليس الا واحدا من التعبيرات المحتملة .

- ٢ -

عند هذه النقطة لا بد «لدليل أولي» لشبكة التطورات المصرية المحيرة ان يثبت فائدته ، لانه جرى تحليل النظام العسكري في مصر منذ ١٩٥٢ بواسطة اصطلاحات كثيرة التباعد . وقد مال المراقبون والاخصائيون معا الى التركيز على جانبين اساسيين : الوطنية والديكتاتورية . وبرغم الاختلافات العديدة ، فان اليسار الاوروبي كان قريبا من الاستنتاجات المعادية التي يتفق عليها علماء السياسة الكبار في الغرب . والفرق الرئيسي انه بينما شعر اليمين ، ولا يزال يشعر ، بكره عميق «للناصرية» ، فان اليسار لا يزال يبحث عن منفذ خارج ارتباكه ، في الوقت الذي يرثي فيه للقمع السياسي الذي يتعرض اليه اليسار المصري .

في مصر نفسها ينظر الى هذه السنوات الخمس عشرة الاخيرة على انها فترة ثورية وتجريبية انتقالية من الاقطاع الى الاشتراكية . ومثل هذا الراي المعروف يبدو منقسما حول مدى واسع من الفئات الوصفية ، كلما استطاع ان يجد مخرجا له في الصحافة : «رأسمالية الدولة» ، «دولة الرفاهية» ، «الاشتراكية العربية» ،

«الاشتراكية العلمية» ، «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» ، بالاضافة الى تعبيرات كثيرة اخرى . وهكذا فان المشاكل التحليلية التي تعترضنا ليست قاصرة على العلوم الاجتماعية الاوروبية الغربية ، بل ان نفس المشاكل والشكوك تواجه المنظرين المصريين . ان هذا الكتاب لا يدعي اي حل نهائي او جازم للاسئلة ، لان مثل هذا الموقف سيكون اساسا عكس نظرة المؤلف للبحث العلمي عامة .

ويمكن اجراء محاولة اولى على المستوى التحتي ، اي الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للنظام . ومسألة وضع تواريخ محددة تقع خارج أفق هذه المقدمة ، لكن من الممكن ان نميز بين ثلاث مراحل منذ الانقلاب العسكري في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

فحتى ذلك الوقت ، وبالرغم من انها كانت تمارس قدرا كبيرا من الاستقلال الرسمي ، كانت مصر دولة نصف مستقلة ، يحكمها الجناح الزراعي من البورجوازية المصرية المتحالفة مع الراسمال الاجنبي ، تحت حماية القصر . ويمكن وصف اقتصادها الاستعماري على انه راسمالي متخلف ، تغلب عليه البنية الزراعية . والخلط بين الراسمالية الزراعية والاقطاعية الذي كان موجودا في معظم الدوائر السياسية في مصر أدى الى التطورات السياسية التي قام بها الضباط الاحرار ووصفت بأنها معادية للاقطاع . والحقيقة ، كما اظهرت كل الدراسات الجادة ، ان الاقتصاد المصري كان في غالبيته من النمط الراسمالي منذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر – مع انتاج واسع النطاق للسوق ، خاصة بالنسبة للقطن ، واستعمال متنامي للعمل المأجور – بالرغم من بقاء عدة ظواهر عميقة من الاقطاع (الشرقي) في العلاقات الانسانية والاجتماعية معا ، خاصة في مصر العليا .

من ثورة ١٩١٩ الى الانقلاب العسكري في ١٩٥٢ ، سمح للوفد ان يحكم لسبع سنوات فقط بالرغم من انه كان يملك اغلبية انتخابية لا تنازع . واعطى هذا اكثر من ٢٥ سنة لاحزاب الاقلية الممثلة للجناح اليميني من البورجوازية المصرية : خاصة حزب الاحرار الدستوري ، الناطق بلسان كبار الملاك الزراعيين (منذ ١٩٢٣) ؛ السعديون ، المرتبطون مع القطاعات الصناعية والمالية للبورجوازية المصرية النامية بسرعة (منذ ١٩٣٧) ؛ المستقلون ، الذين مثلوا القصر بشكل اساسي ، والمصالح الاجنبية الكبيرة وقطاعات من الراسمال الكبير . وكانت هذه الصيغة مفروضة على الشعب المصري بواسطة الاحتلال العسكري ، واعطى البريطانيون مساندتهم لاية قوى تقف ضد حركة التحرر الوطني المناضلة . وقد نجحت هذه السياسة بسبب عدم فعالية قيادة الوفد ، خاصة بعد ١٩٤٥ ، وكذلك بسبب قمع اليسار منذ أوائل الثلاثينيات .

لكن ، كان واضحا بالنسبة للجميع ان مشاكل مصر غير المحلولة والمتفاقمة لا بد ان تثير حلا اكثر جذرية . وقد جرت محاولة ذلك في الانتفاضة الوطنية العنيفة عام ١٩٣٥ ، التي اعادت الوفد الى السلطة وأدت الى معاهدة ١٩٣٦ المصرية – الانكليزية ؛ وكذلك بعد الحرب العالمية الثانية على الفور ، عندما ادت عودة بزوغ

اليسار الماركسي بالاضافة الى النقابات العمالية وشبيبة الوفد والجناح الليبرالي ، الى انشاء لجنة وطنية للعمال والطلبة (١٩٤٦) كمركز جديد لقيادة حركة التحرر . وقد كان حلف القوى هذا هو الذي اعاد الوفد الى السلطة عام ١٩٤٩ بعد حملة القمع في ١٩٤٦ ثم في ١٩٤٨ — ١٩٥٠ ، وشجع قيادته المترددة على رفض معاهدة ١٩٣٦ (في ١٩٥٠) ، وشن نشاطا فدائيا ضد القاعدة البريطانية في منطقة القناة (اكتوبر ١٩٥٠ الى يناير ١٩٥١) . وهكذا اصبح المسرح معدا لحكومة جبهة وطنية متحدة ترتكز على العمل الشعبي ويلهمها اليسار ، وتحت الابوة الطيبة لمصطفى النحاس ، القائد المسن للوفد .

في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، كانت القاهرة تحترق . ثم ، في ٢٣ يوليو ، استولى الضباط الاحرار على الحكم .

١ — المرحلة الاولى من النظام العسكري (١٩٥٢ — ١٩٥٦) كانت تهدف الى تعديل هيكل السلطة من اجل اقامة مجتمع وطني حديث ، ومستقل ، وصناعي . وقد تحقق ذلك في قمة الهيكل السياسي الاجتماعي ، بواسطة الغاء الملكية وانشاء جمهورية مصر ، وحل جميع الاحزاب والمنظمات الموجودة (ما عدا الاخوان المسلمين، الذين ظلوا حتى ١٩٥٤) ، واستبعاد النخبة السياسية التقليدية المتأثرة بشكل واسع بالتقاليد الليبرالية الاوروبية ، وعلى الاخص التقاليد الفرنسية والبريطانية (اهل الكفاءة) ، وحل محلهم تدريجيا نوع جديد من الرسميين — ضباط ، اقتصاديون ، تكنوقراطيون ومهندسون ، معظمهم ذوو خلفيات اميركية والمانية وبريطانية (اهل الثقة) .

في قاعدة الهرم ، جرى السير في هذه السياسة بواسطة الاصلاحات الزراعية التي هدفت الى اضعاف الاسس الاقتصادية لمالكي الاراضي الراسماليين ، والى زيادة عدد ملاك الاراضي الصغار بكثرة ، وكذلك الى اعادة توجيه استثمارات الرأسمال الى الصناعة . كما هدفت الى اقصاء النفوذ الشيوعي في الريف حيث كان يختمر بحلول ١٩٥١ . ثم انبثق حزب «هيئة التحرير» الذي كان تشكيلا برلمانيا موازيا من الناحية الايديولوجية للاخوان المسلمين . كان من المؤمل ان يقبل الرأسمال المحلي ، الذي يستثمر اغلبه في الزراعة ، الاغراء الرسمي، المدعم بسلسلة من القوانين الجديدة ، لكي يوظف امواله في الصناعة بمساعدة البنك الصناعي الذي انشيء حديثا ، والمجلس الدائم لتطوير الانتاج . غير ان ٧٠ بالمئة من مجموع الاستثمارات الجديدة ذهب الى صناعة البناء ولم يستطع النظام العسكري اقناع القطاعات الصناعية والمالية من البورجوازية المصرية على مساعدته في مهمة التحويل الاجتماعي .

٢ — المرحلة الثانية (١٩٥٦ — ١٩٦١) وقد بدات مع ازمة السويس . فبعد النجاح في الحصول على موافقة بريطانيا على جلائها التدريجي ولكن الكامل من قاعدة القناة (١٩ تشرين الاول ١٩٥٤) ، شنت الحكومة العسكرية هجومها ضد

حلف بغداد (١٩٥٥ ــ ١٩٥٦) ، ثم انتقلت الى المشاكل الاقتصادية التي تجابه مصر، وأولها سد أسوان العالي . وأدى هذا الالتحام للقضايا السياسية والعسكرية والاقتصادية الى رفض جون فوستر دالاس الاستمرار في تقديم المساعدة المالية لمشروع السد العالي . وتبع ذلك تأميم شركة قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر .

كانت النتيجة ، بالنسبة للعالم الخارجي ، غير متوقعة . فقد تم «تمصير» أو تأميم ٥٥ شركة فرنسية وبريطانية بحيث اصبحت تحت رعاية المؤسسةالاقتصادية، التي اخذت تمثل الشركات التي تملكها الدولة بالاضافة الى المشاركة السابقة للدولة في الشركات . وهكذا دشن العدوان على السويس عمل القطاع العام في الاقتصاد المصري واعطى حافزا آخر للتخطيط الاقتصادي . لقد منحت الدولة ، بواسطة الاستعمار ، بالمصادر الضرورية لها لكي تصبح شريكا كبيرا مع المجموعات الاكثر اهمية داخل البورجوازية المصرية .

لذلك ، فان المرحلة الثانية من النظام العسكري تظهر بمظهر التحالف بين الجهاز العسكري والقطاعات المالية والصناعية من البورجوازية (وخاصة مجموعة «بنك مصر») . لكن هذا التحالف ، حسب تصور الضباط الاحرار ، كان عليه ان يعمل في الميدان الاقتصادي بشكل اساسي اذ ان السيطرة السياسية و«سلطة اتخاذ القرار» كان يجب ان تظل في ايديهم تماما .

خلال السنوات الاولى (١٩٥٦ ــ ١٩٥٨) ــ فترة باندونغ ــ بدا النظام مستعدا لاعطاء قدر معين من حقوق وامتيازات الجبهة الوطنية المتحدة ، خاصة بعد اطلاق سراح الشيوعيين واليساريين في أواسط ١٩٥٦ . وكان اصدار الجريدة اليومية اليسارية «المساء» ، واعلان دستور ١٩٥٦ ، وانتخابات مجلس الامة ، وانشاء الاتحاد القومي على انه الحزب الوحيد المسموح حيث وجد مرشحو الجهاز العسكري وحلفاؤهم البورجوازيون مكانهم فيه ، كانت هذه هي الحقائق السياسية الاساسية الجديدة لتلك الفترة . وفي الشؤون الخارجية اثبت مبدأ الحياد الايجابي انه مصدر الهام لعديد من الدول التي كانت تعارض الاحلاف العسكرية ايضا .

بحلول نهاية ١٩٥٨ اخذ الموقف يتغير بسرعة . كان هناك معارضة شيوعية للوحدة العضوية مع سوريا وتفضيل لاتحاد فيدرالي ؛ وكانت الحركة الشيوعية نفسها قد نجحت ، بعد جيل من الكفاح والنزاع الفئوي ، في انشاء الحزب الشيوعي (الثاني) المصري (٢٨ شباط ١٩٥٨) . وقد نظر في مصر الى بزوغ نظام الجبهة الوطنية بقيادة اللواء عبد الكريم قاسم بعد الثورة العراقية في ١٤ يوليو ١٩٥٨ ، على انه النظام «البديل» . وكان هنالك حملة قمع ضد الشيوعيين واليسار (يناير ــ مارس ١٩٥٩) ، كما كان هنالك تغلغل عميق في الادارة والاقتصاد السوري بواسطة المجموعة العسكرية ، وبواسطة قطاعات متقدمة من البورجوازية المصرية .

لكن ، على الجبهة الداخلية ، استمرت المجموعة العسكرية في السيطرة على احتكار السلطة السياسية ، واظهرت البورجوازية المصرية مرة اخرى عدم تحمس

واضح لسياسة النظام الاقتصادية . وأبدت مقاومة بارزة للاستثمار في القطاع الصناعي بشكل خاص . وكان لا بد من عمل شيء ما لاعادة نسبة معينة من الانسجام الى التحالف .

٣ ــ المرحلة الثالثة (يوليو ١٩٦١ ــ يونيو ١٩٦٧) وقد بدات بقوانين التأميم . وكان النظام العسكري قد اظهر مثل هذا الاتجاه قبلا من خلال تأميمه للبنك الاهلي المصري وبنك مصر (١١ فبراير ١٩٦٠) . وبحلول بداية عام ١٩٦٢ اصبحت كل البنوك ، وكل الصناعات الثقيلة ، وشركات التأمين والمشاريع الاقتصادية الرئيسية، مملوكة من قبل الدولة ، وأصبح على كل الوحدات الاقتصادية المتوسطة الحجم ان تقبل مشاركة حكومية تبلغ ٥١ بالمئة في رأسمالها وبالتالي في ادارتها . وأصبح هناك ايضا قطاع واسع من النشاط الاقتصادي المتوسط والخفيف حيث فرضت مشاركة الدولة ، وأدخلت كل شبكة النشاط الاقتصادي ضمن «المؤسسات العامة» التي انشئت حديثا والتي كان عددها ٣٨ مؤسسة في البداية . وكان هذا يؤلف القطاع العام في مواجهة القطاع الخاص . اما التخطيط الاقتصادي فكان قد بدأ في اول مشروعي الخمس سنوات (١٩٦٠ ــ ١٩٧٠) ، الذي كان يهدف الى مضاعفة اجمالي الدخل القومي في كل ميادين الاقتصاد .

وجاءت «الثورة الثالثة» في ١٢ اغسطس ١٩٦٣ بموجة جديدة من التشريعات التي أممت ٢٢٨ شركة في الصناعة والمواصلات والمناجم . وسمح لحملة الاسهم السابقين بتلقي تعويضا في شكل سندات حكومية تحمل فائدة ٤ بالمئة سنويا وتدفع خلال ١٥ سنة ، وتبع ذلك تأميم ١٧٧ شركة (تشمل المواصلات الداخلية وثلاث مصانع للسلاح) في ١١ نوفمبر ١٩٦٣ ؛ ثم جاء دور شركات الاراضي (١٨ نوفمبر ١٩٦٣) .

كان لا بد لهذا التعديل العميق في القطاعات الاساسية للاقتصاد المصري من ان يجد صدى له في الميدان الاجتماعي وكانت مهمة المؤتمر الوطني للقوى الشعبية (المؤلف من الرأسماليين الوطنيين ، الفلاحين ، العمال ، المهنيين ، الموظفين المدنيين، هيئات التعليم الجامعي ، الطلاب ، النساء ــ واضيفت القوات المسلحة كواحدة من هذه «القوى» فيما بعد) ان يناقش مشروع ميثاق العمل الوطني المقدم الى اعضائه من الرئيس عبد الناصر في ٢١ مايو ١٩٦٢ . وقد اعلنت هذه الوثيقة الهامة ان «الاشتراكية هي الطريق الى الحرية الاجتماعية» وان «الاشتراكية العلمية» هي الاسلوب الملائم لايجاد الطريقة الصحيحة المؤدية الى التقدم . وقد اقر الميثاق بالرغم من المعارضة المتعصبة التي أثارها الاخوان المسلمون . وأنشىء تنظيم جديد «الاتحاد الاشتراكي العربي» باعتباره الجهاز المركزي للنشاط السياسي ؛ وكان من المفروض فيه ان يمثل كل القوى الشعبية ، على ان يكون للعمال والفلاحين ٥٠ بالمئة من مقاعد كل لجان الاتحاد الاشتراكي العربي وكذلك في مجلس الامة المقبل .

ليس من الصعب فهم لماذا أدت هذه التطورات الى ارتباك فكري وسياسي ، ولماذا كان هنالك ميل واضح للمبالغة في تبسيط تعريف المجتمع الجديد الذي كان

ينبثق في مصر . وقد جرى تقييمه كثيرا على انه اشتراكي على احد جانبي المقياس وعلى انه يؤدي الى اقامة بورجوازية جديدة ستكون اداة في يد الاستعمار الجديد ، على الجانب الاخر . وفي الميدان الاقتصادي يمكن تقرير الحقائق التالية :

١ ـ جرى استئصال مركز الاستعمار المهيمن ، واصبحت مصادر البلاد الاقتصادية وكذلك سلطة التقرير السياسي الان في ايد مصرية بشكل كامل .

٢ ـ حتى ١٩٦٣ ، كانت الملكية الخاصة لا تزال طراز الانتاج الغالب في الاقتصاد المصري ككل ، ولكن خاصة في قطاع الملكية الزراعية وصناعة البناء . وتضع تقديرات ميزانية ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ مساهمة القطاع الخاص في الانتاج القومي بنسبة ٦٥٫٨بالمئة بحيث تترك ٣٤٫٢ بالمئة فقط للقطاع العام . من الطبيعي ان نسبة القطاعين العام والخاص من خلال مساهمتهما في الدخل القومي ، اختلفت كثيرا بين اجزاء الاقتصاد المختلفة فقد تمثل القطاع الخاص بنسبة ٩٣٫٨ بالمئة في الزراعة ، ٨٧٫٥ بالمئة في البناء ، ٧٩٫١ بالمئة في التجارة ، و٥٦٫٤ بالمئة في الصناعة . غير ان الموجة الجديدة من اجراءات التأميم في آب ١٩٦٣ جعلت ٨٠ بالمئة من الصناعة داخل القطاع العام. كما ان مراسيم تشرين الثاني هدفت لجعل القطاع العام يمارس تأثيرا غالبا في التجارة والمواصلات ومصانع الاسلحة . لكن الزراعة ظلت دون ان تمس نسبيا ، وكذلك البناء .

لذلك من الواضح ان القطاعات الاستراتيجية من الاقتصاد القومي جرى انتزاعها من البورجوازية المصرية وادخلت في ملكية وسيطرة الدولة .

٣ ـ تشرف الدولة على اهداف وأولويات وأساليب تنمية الاقتصاد القومي ككل ، من خلال اجهزة التخطيط وداخل اطار خطة العشر سنوات . ولما كانت الدولة تؤمن تكوين حوالي ٩٠ بالمئة من الراسمال الجديد ، فانها تستطيع بداهة ان تفرض الاولويات التي تراها في التنمية الاقتصادية مثل التصنيع الواسع ، السد العالي ، البحث عن مصادر جديدة للطاقة ، واستصلاح الاراضي . لكن التخطيط الاقتصادي لا يزال يرتكز على المشاريع الخاصة وينظم بشكل فضفاض باحتياجات السوق . ويظهر ذلك بوضوح في المعلومات التي نشرت بكثرة حول أرباح الشركات المؤممة .

٤ ـ هكذا فبالرغم من ان البناء الصناعي الكبير يلقي بتركيز أولي على الصناعات الكبيرة والاستراتيجية ، فانه لا يزال يشجع نمط الاستهلاك في طراز اقتصاد دولة الرفاهية . ومن خلال «التأثير الاستعراضي» فانها تسمح بنمط معين من الواردات مع تحيز نحو البضائع الاستهلاكية الدائمة مثل اجهزة التلفزيون والمعدات المنزلية. وقد ارتفعت اصوات في مصر نفسها ضد أخطار هذا الوضع ، وفي نفس الوقت جرى ادراك ان نسبة النمو الاقتصادي في مصر خلال العقد ١٩٥٢ ـ ١٩٦٢ كانت اقل مما في اقطار اخرى الى حد ما . ومن الواضح ان انشاء صناعات جديدة ، بالرغم من الاسراع في ذلك ، لن يؤدي ، بهذا النمط ، الى نسبة من النمو الاقتصادي تحول مصر الى مجتمع صناعي في غالبيته خلال فترة معقولة من الوقت .

٥ ـ مع ان هناك صعوبات كبيرة في الوصول الى تقدير ، على درجة عالية من

الدقة ، للفوائد التي تجنيها الفئات الاجتماعية الرئيسية من الاتجـــاه الاقتصادي الجديد ، فان فئتين تبرزان في هذا المجال : ملاك الاراضي الكبار والمتوسطون (ولكن ليس الارستقراطية الزراعية القديمة) ، و«النخبة الحاكمة الجديدة» .

وتجدر الملاحظة هنا الى ان النخبة الحاكمة الجديدة او طبقة الاداريين لا يمكن مقارنتها مع طبقة الرواد الصناعيين (entrepreneurical class) التي قفزت الـــى المقدمة في اوروبا والولايات المتحدة منذ أواخر القرن الثامن عشر ولا يجمعها شيء مع الطبقة القائدة (اي التي يسيطر عليها الشيوعيون) فـــي البلدان الاشتراكية . وهذا ، بحد ذاته ، لا يشكل ضعفا ، بل يؤدي الى ذلك عندما تكون القيادة بواسطة التنظيم السياسي الجماهيري مفقودة .

٦ ـ اعطى قمع اليسار الماركسي (١٩٥٢ ، ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ ، ١٩٥٩ ـ ١٩٦٤) تشجيعا كبيرا للتعاون الاقتصادي والاعتماد على المانيا الغربية والولايات المتحدة . وبحلول منتصف ١٩٦٣ كانت نصف واردات القمح تأتي من اميركا بينما تلقت المانيا الغربية عددا قياسيا من الطلاب المصريين ، وخاصة الفنيين ، وفي نفس الوقت كان يجري اقامة شبكة من القروض والمشاريع المشتركة . وقد جاء عام ١٩٦٣ ببعض التطورات غير المتوقعة ؛ بينها محاولة ايقاف التزامات مصر في اليمن بواسطـــة التهديد المقنع بعدم تزويد مصر بالقمح من جانب الولايات المتحدة ؛ والشكـــوى المتصاعدة من الشروط المتشددة للمساعدة الاقتصادية والمالية الاوروبية الغربيـــة (وخاصة الالمانية) ؛ واهم من كل ذلك ، معارضة النفوذ المصري في سياسة الشرق الاوسط بشكل عام .

٧ ـ الخلاصة : يظهر الاقتصاد المصري على انه اقتصاد مختلط . انه لا يزال ، بطرق كثيرة ، رأسمالي : تبقى الارض دون مساس تقريبا من قبل التأميم ؛ والقطاع العام ، بالرغم من انه تحت توجيه الاداريين (التكنوقراطيين) ، لا يزال يتحدد حسب مطالب السوق وحافز الربح (العام) ؛ والتخطيط ، والمعونة الخارجية خاصة ، يميل الى تقوية هذا النمط في المدى القريب على الاقل . انه اقتصاد ينمو بسرعة نسبيا مع قطاع مركزي لرأسمالية الدولة (القطاع العام) ذي نسب غير عادية . ولكن بالرغم من ان كل موجة جديدة من التأميمات تضعف قوة الرأسمال الخاص فانها تؤمـــن مواقع اكثر صلابة وقوة للتكنوقراطيين .

يمكن اعتبار الانتقال الى الاشتراكية جاريا عندما يوجه مندوبو «القوى الشعبية» الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد . في الوقت الحالي يحكم مصر جهاز دولـــة قوي ـ يسيطر عليه العسكريون ـ والتكنوقراطيون الاقتصاديون . ان الاشتراكية تحتاج ايضا الى التنمية الاقتصادية وتخطيط نمو قطاع البضائع غير الاستهلاكية ، ولا تشغل نفسها ، كما هو حاصل حاليا ، في بناء مجتمع الرفاهية (الذي هو الان الدعم الاساسي للنخبة العسكرية ـ التكنوقراطية الحاكمة) . هذان هما الشرطان الاقتصاديان الرئيسيان للاشتراكية . اما بالنسبة للشروط الاخرى فعلينا ان ننتقل الى النظر في الوضع السياسي .

هذه هي الميزات الرئيسية التي تظهر في الميدان السياسي الاجتماعي :
١ ـ تم تفكيك البورجوازية المصرية(التقليدية)، كما ذكرنا سابقا، على مرحلتين.
٢ ـ حل محل البورجوازية مؤسسة تسيطر على القطاعات الاستراتيجية والنشيطة من الاقتصاد والمجتمع ككل ـ اي القطاع العام في الاقتصاد ، وجهاز الدولة (القوات المسلحة وقوى الامن) ، والمؤسسات والتنظيمات السياسية والايديولوجية (الخدمات المدنية ، الشؤون الخارجية ، النشر ، الفنون ووسائل الاعلام) : في الواقع ، طبقة رأسمالية دولة جديدة .

لقد جرى تجنيد هذه الاطارات القيادية الجديدة من الطبقة البورجوازية الوسطى والدنيا بشكل رئيسي ، لكنها تضم بعض اعضاء المجموعات الحاكمة القديمة : ضباط كبار ، خبراء فنيون (اقتصاديون ، مهندسون ، اساتذة جامعات) ، اداريون ومنظمون .

٣ ـ ان سلك الضباط مدموج عضويا الان بالمجموعات الاقتصادية والادارية والسياسية . وكل أولئك الذين كان عليهم ان يتركوا القوات المسلحة ، او اختيروا ليفعلوا ذلك ، جرى تعيينهم في المناصب العليا من المؤسسة غير العسكرية . وقد دخل ٥٠٠ ضابط في هذه الفئة بين ١٩٥٢ و١٩٦٤ .
٤ ـ يمكن تعريف النخبة الحاكمة الجديدة على انها تكنوقراطية تحت التأثير الالماني والاميركي في تصرفاتها ومسلكها ، اكثر منها مجرد بيروقراطية . وهذه النخبة البيروقراطية مركبة فوق بيروقراطية مصرية تقليدية هائلة ما تزال تنمو بسرعة ولكنها تمتلك سلطة اقل مما كانت تفعل تحت ادارة الوزراء غير الفعالين اثناء العهود السابقة . وتنشغل الصحافة باستمرار في شن حملات لتحسين فعالية هذه البيروقراطية السلبية ولمحاولة اجبارها على تكييف نفسها مع احتياجات وخطى النخبة التكنوقراطية .

ان أخطار هذا الوضع ، بوجود هذه المؤسسة التكنوقراطية الكثيفة جدا والتي تقف على قمة الهرم البيروقراطي ، تصبح اكثر وضوحا عندما نحلل بنية القوة البشرية وقوة العمل في مصر . في عام ١٩٦٠ كان يمكن اعتبار ٦٦ بالمئة من السكان داخل فئة القوة البشرية بالرغم من ان ٣٢ر٦ بالمئة فقط كانوا داخل قوة العمل . غير ان قوة العمل هذه ، فيما عدا تلك التي في الزراعة ، كانت مركزة بشكل كبير داخل القطاع الثالث . وكانت التقسيمات العريضة : ٢١ر٧ بالمئة في البناء التحتي والخدمات ، ١٠ر٦ بالمئة في التجارة ، ٥٤ر٣ بالمئة في الزراعة ، ١٠ر٦ بالمئة في التصنيع . ان هذه الارقام تظهر بوضوح الدرجة التي ينحصر فيها هذا القطاع الديناميكي ـ التصنيع ـ في الاقتصاد المصري . وفي مثل هذه الظروف فان زيادة تركيز السلطة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية فيأيدي المؤسسة التكنوقراطية ـ البيروقراطية لا يمكن سوى ان يثبت انه مضر بالنسبة لتقدم مصر المستقبلي .
٥ ـ جمعت النخبة الحاكمة الجديدة قواها في الصراع ضد اليسار المصري الماركسي (الحزب الشيوعي وجماعات واسعة من التقدميين والمناضلين) . واستمر

القمع المعادي للشيوعية بين ١٩٥٢ و١٩٦٤ بدرجات متفاوتة من العنف . وبينما يمنع احد القوانين العامة للدولة كل الاحزاب السياسية ، فان هناك قانونا ضد الشيوعية بشكل خاص يرجع تاريخه الى أواخر العشرينات (١٩٢٠) ، وقد جرى تدعيمه بواسطة النظام العسكري . ولا يطبق اي قانون مماثل على اي ايديولوجية منظمة اخرى . بيد ان الخط العام للماركسية المصرية ، بالرغم من اضطهادها ، كان خطا نقديا ولكن غير مشروط في دعم النظام ، وكانت اهدافه هي العمل من اجل دولة ديمقراطية شعبية وطنية مستقلة .

اذن ليس من قبيل المفاجأة اكتشاف ان الاطارات القيادية للنظام يجري تجنيدها من مجموعتين ايديولوجيتين: المجموعة المتأثرة بالاتجاه الاميركي ـ الالماني، والاخوان المسلمين . وفي نهاية ١٩٦٣ كان الاتحاد الاشتراكي العربي تحت توجيه حسين الشافعي (من الجناح المؤيد للاخوان المسلمين داخل الضباط الاحرار) ؛ الدكتور عبد القادر حاتم ، وزير الثقافة والارشاد القومي (نموذج للاطارات الاميركية الاتجاه)؛ وكمال الدين رفعت (تكنوقراطي متنور ذي عواطف مؤيدة للتيتوية) . لقد امتص الاتحاد أولئك الذين كانوا ينتمون الى الاخوان المسلمين ، ولكنه امتص بضع يساريين فقط وبصفتهم الفردية . اما التوجيه العام للاقتصاد فكان بين يدي نائب رئيس الجمهورية عبد اللطيف البغدادي (مدير سابق لشركة طيران مصر ومعروف بتمثيله للتحالف بين سلك الضباط وكبار رجال الاعمال) والدكتور عبد المنعم القيسوني (اقتصادي قدير من المدرسة الليبرالية) . وكان لرئيس المجلس التنفيذي ، علي صبري ، وهو اداري كفؤ جداً ، حتى ١٩٥٢ تاريخ واضح في موالاة اميركا الى درجة ان احمد بهاء الدين رئيس تحرير جريدة «الاخبار» استطاع ان يكتب عام ١٩٦٢ «ما نكتشفه اولا ، داخل الجمهورية العربية المتحدة ، هو ان الثورة ركزت جهودها على بناء «الخصائص المادية» للمجتمع الاشتراكي دون ان تركز على «الخصائص الانسانية» ، اي الاشتراكيين ! لا يمكن ان تكون هناك اشتراكية بدون اشتراكيين !...» وجرت محاولة ردم هذه الهوة ، داخل اطار الاتحاد الاشتراكي العربي ، من خلال انشاء نواة داخلية من الاطارات المثقفة سياسيا والتي كانت ستضم نسبة اعلى من اليسار .

٦ ـ المركزية المفرطة والعداء للماركسية ـ في دولة توصف فلسفتها وسياستها الرسمية بأنها «اشتراكية علمية» ـ تضفيان مسحة وطرازا مستبدا من الحكم على المجتمع المصري الحديث . وكل خطوة الى الامام تأتي كقرار من جهاز الدولة من فوق ، وليس كمبادرة من الشعب اطلاقا . وبينما لم يسمح بوجود اية احزاب اخرى، اثبت النظام انه غير قادر على ان يخلق وينظم حزبه هو . وكانت النتيجة نمو واتساع اللامبالاة السياسية في بلد كان يعج بالحماس حتى ذلك الوقت . اذا كانت الدولة تصر على عمل كل شيء بنفسها ، وبواسطة السلطة ، فلماذا لا نراقب ذلك من بعيد ؟

لا بد من التشديد بأن هذه اللامبالاة السياسية هي ظاهرة جديدة . فهي لم تكن

موجودة قبل ١٩٥٩ وانتهت في ٩ - ١٠ يونيو ١٩٦٧ . وحتى ازمة ربيع ١٩٥٤ لم توقف النشاط السياسي باتصالاته ومناقشاته ؛ وتبع ذلك فترة الوقوف في وجه حلف بغداد ، وأزمة السويس وفترة باندونغ . وبين ١٩٣٩ و١٩٥٩ نجحت الماركسية المصرية في اجتذاب أحسن الشباب المصري الى افكارها الفلسفية والى نظرتها الى نهضة مصرية ، واصبحت القوة المثقفة الديناميكية لكل من الانتلجنسيا والطبقة العاملة في المدن الرئيسية . وبسبب فقدان الاتصالات مع الحركة الشيوعية العالمية بشكل عام ، والاتحاد السوفياتي بشكل خاص ، كان على الماركسية المصرية ان تبني طريقها الخاص بواسطة تطوير موقف نظري داخل اطار وطني واضح (كان ذلك قبل انشاء نظرية «تعدد المراكز» بكثير) . وقد لاقت آراؤها ونظرياتها احترام الفئات غير الماركسية من الانتلجنسيا والرأي الوطني المطلع . لذلك فان القمع العنيف عام ١٩٥٩ أثر بشكل عميق لا على الماركسيين وحدهم ، ولكن على التجمعات التقدمية عامة . وقد أدت محاولة تدمير هذا الجسم من الفكر والعمل الى ازمة عامة في كل ميادين الحياة الثقافية والسياسية . لقد جرت ملاحقة المثقفين واحدا بعد الآخر ، لكنهم لم يكونوا سوى رمز لأزمة أعمق بكثير في المجتمع المصري وواحدة من التي اشتملت اشد الاخطار على كل مجرى مستقبل مصر .

من المفيد جدا ، عند هذه النقطة ، أن نحول اهتمامنا الى مشكلة البناء الفوقي للمجتمع المصري .

١ - ان التاريخ المصري عبر العصور يمثل مميزات خاصة معينة تشمل المركزية الزائدة في الهيكل الاداري منذ ايامه المبكرة . وصراع الشعب المصري للعيش والعمل ضمن الصحارى كان يعني انه يجب ان تكون هنالك دائما هيئة مركزية مسؤولة عن الري الاصطناعي ، وتحديد مستوى انسياب النيل ، وصرف وتوزيع الماء . وحيث ان هذا لا يمكن الاشراف عليه بواسطة هيئة محلية ، فان ارض الفراعنة اصبحت موطن أول دولة مركزية وموحدة في التاريخ و«اكثر المجتمعات المائية اندماجا» . وفي عهود اكثر حداثة اصبح منظم توزيع كميات المياه هو المسيطر الرئيسي ، او المالك ، للموارد والنشاط الاقتصادي . وقد حدث ذلك مرتين في التاريخ الحديث؛ أولا ، خلال حكم محمد علي ، ثم الان ، مع النظام العسكري الذي قاده جمال عبد الناصر . ان الملكية الخاصة ليست سوى تطور حديث في تاريخ مصر الاقتصادي ولم تبدأ الا في أواخر القرن التاسع عشر .

هذه الادارة والاشراف المركزي ، والملكية في بعض الاحيان ، في الميدان الاقتصادي تحت سلطة واحدة للدولة ، كان لا بد لها ان تزيد دور واهمية جهاز الدولة الى درجة غير عادية . اضافة الى ذلك ، اذا اخذنا في الحسبان المركز الجيوبوليتكي غير الحصين لمصر ، فان الحاجة الى بناء جيش قوي كانت نتيجة منطقية . لذلك ليس من قبيل المصادفة ان قادة الجيش كانوا يسيطرون على القوة الاقتصادية خلال فترات عديدة في التاريخ المصري : بعد طرد الهكسوس ، خلال عصر المماليك ، اثناء حكم محمد علي ، واليوم ، في شكل النظام العسكري القائم مع

سيطرته على القطاع العام .

كان من المحتم ان تنعكس هذه التطورات في المجال الاقتصادي على القضايا الايديولوجية ، ومنذ الفراعنة الى عبد الناصر كان سيد السلطة الزمنية مركز السلطة الروحية الموحدة . ان هذا هو مصدر التقليد القديم للحكم الديني في مصر ، وعلينا ان نتذكر انه حتى قبل بروز التوحيد القبطي (اي المصري) الى المقدمة، فان الفرعونية المتعددة الآلهة اظهرت ميلا واضحا نحو الوحدة ؛ وكان هذا الاتجاه قويا ايضا عند اسلام مصر السنيّة .

٢ ــ أن هذه النقطة الاخيرة يمكن استخدامها كمقدمة للتحليل العام للايديولوجية.

فلنأخذ بالاعتبار ، باختصار ، تطور الموقف الثقافي العصري منذ ايام النهضة الثقافية التي بدأها مبعوث محمد علي الى اوروبا ، رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١ ــ ١٨٧٣) . اذ يمكن التمييز بين اتجاهين اساسيين : **الاصولية الاسلامية** (١) والليبرالية . الاول بدأه جمال الدين الافغاني واتخذ شكلا محددا مع تلميذه المعارض الشيخ محمد عبده . وكان هدفهما الدعوة الى نهضة جديدة في الاقطار الاسلامية بواسطة نقد التقاليد البالية على ضوء العقل والمنطق ، ولكن داخل اطار الدين الذي يجب ان يستمر في كونه الاساس المركزي في السياسة والحياة الاجتماعية . ويجب ان تمنع كل العوامل المؤدية الى عدم الوحدة مثل الاحزاب السياسية ، بالرغم من انه يمكن السماح بالنقاش داخل تنظيم مركزي موحد . اما التربية الدينية للشعب فانها ستهيىء الطريق بالتدريج لحكم تمثيلي ، لكن محمد عبده اعلن انه لا يمكن سوى لمستبد عادل «ان ينشىء النهضة في الشرق» . وأصبح لهذا الاتجاه جناحه اليميني ــ السلفية ــ مع بروز مجموعة «المنار» للنشر التابعة لرشيد رضا ، والاخوان المسلمين . غير ان جناحه الراديكالي تابع بحثه عن درجة معقولة من الليبرالية داخل أطار الاسلام ، وكان هذا عمل علي عبد الرازق ، وشقيقه مصطفى ، ومن ثم خالد محمد خالد .

انطلق الاتجاه الرئيسي الثاني ، الليبرالية ، في نهاية القرن الاخير تحت تأثير تفكير الطهطاوي بواسطة مجموعة من المفكرين والكتاب اللبنانيين المهاجرين الذين وجدوا ملجأ لهم في مصر (مجموعة «المقتطف» وشبلي الشميل وكذلك فرح انطون)، وفي نفس الوقت ، بواسطة عدد من الاعضاء البارزين في البورجوازية الجديدة والانتلجنسيا الذين كانوا يبحثون ايضا عن الشروط التي يمكن ان تقود الى النهضة الوطنية . وبين هؤلاء كانت مجموعة «الجريدة» بقيادة احمد لطفي السيد ، وقاسم

---

١ ــ هذه الحركة التي اصطلح المستشرقون على اطلاق اسم «الاصلاح الاسلامي» عليها . وقد رأيت تحديد هذه الحركة الاصلاحية على اساس مضمونها وذلك باستعمال مفهوم علمي دقيق هو مفهوم «الاصولية الاسلامية» اي العودة الى اصول الاسلام كما كانت دعوة رائد الدعوة الشيخ الامام محمد عبده .

امين واحمد فتحي زغلول ، وكذلك سعد زغلول الذي انشأ حزب الوفد فيما بعد وقاد ثورة ١٩١٩ . وعلى يسار هذه المجموعة وقف الاشتراكيون ، الشميل وانطون، وبالاخص سلامة موسى وعبد الرحمن فهمي . وقد كان هذا الاتجاه العريض هو المسؤول بشكل اساسي عن تطور السياسة والثقافة المصرية الحديثة من ١٩١٩ حتى ١٩٥٩ . وكانت الشخصيتان الرئيسيتان هما طه حسين وتوفيق الحكيم ، يرافقهما ويأتي بعدهما عدد كبير من المثقفين النشطين . وعلى اليسار من هذه المجموعة الرئيسية وقف الماركسيون المصريون الذين ظهروا عام ١٩٢٠ اول الامر ، لكن نفوذهم اصبح اكثر قوة بعد ١٩٣٩ . واخيرا ، على اليمين من هذا الاتجاه الليبرالي، كانت تنشأ مجموعة جديدة تحت تأثير اميركي ــ الماني ، ومرتبطة بشكل حميم مع البورجوازية المصرية (مجموعة «اخبار اليوم» ، مع محمود عباس العقاد كقائدها الفكري) .

كان بعض من الضباط الاحرار الذين قاموا بثورة ١٩٥٢ ينتمون الى الاخوان المسلمين ، والقليل جدا منهم الى المجموعات الماركسية . وكانت الاغلبية ، تحت قيادة جمال عبد الناصر ، في البداية ميالة بشكل طبيعي الى «الاصلاحية الاسلامية» الراديكالية . لقد كان ذلك تراثهم التقليدي الذي اعطى تبريرا محترما لتركيزهم الاحترافي على السلطة ، وكذلك لازدرائهم للمناقشة وللاحزاب . بالاضافة الى ذلك، فقد كانوا يعتقدون أن ايمانهم التقليدي يمكن ان يساعدهم على توحيد الامة وراءهم، وان ذلك كايديولوجية ليس اكثر فعالية من أفكار الوفد المبهمة فحسب ، بل ايضا اكثر اهمية ، بحيث يمكنها تأمين مقاومة فعالة للافكار الماركسية التي كانت المعارضة الجدية الوحيدة الكامنة . على اي حال ، كان ذلك هو وضعهم حتى صدام ١٩٥٤ مع الاخوان المسلمين . ومع ذلك ، فقد كانت عملية معالجة مشاكل الاستقلال الذاتي الكثيرة الصعبة هي التي املت تغييرا على القيادة المصرية . وكانت مشكلتها المركزية انشاء مجتمع حديث في مصر . وقد جرت محاولة ذلك اولا خلال المرحلة الرئيسية الثانية للثورة ــ بين السنوات ١٩٥٦ و١٩٦١ ــ بالتحالف مع البورجوازية الكبيرة ، وبعيدا عن طبقة ملاكي الاراضي . وبالرغم من ان التحالف انتهى الى الفشل في آخر الامر ، فان احد النتائج الهامة كانت ان «الاصلاحية الاسلامية» قامت بتطوير اتجاه خبيث معاد للماركسية .

أحدث هذا الفشل ازمة رئيسية في الافكار والسياسة . لقد كان ضربة جدية الى المؤسسة ، وحتى الى العناصر اليمينية في القيادة السياسية. وكان عبد الناصر نفسه ومنذ سنوات يتحرك ببطء نحو نظرة عملية للمستقبل ، وكان قد اصبح بالتدريج واعيا للحاجة الى مراجعة الاسس . وأصبح ذلك هو مهمة مؤتمر ١٩٦٢ . يقول الفصل السادس من الميثاق تحت عنوان «حتمية الحل الاشتراكي» : « ان الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر ، وصول ثوري الى التقدم ، لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختياري وانما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير ، كما فرضتها

الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين» . وجاء الفصل التاسع حول «الوحدة العربية» ، كما فعل خطاب النقد الذاتي الشهير في ١٦ اكتوبر١٩٦١ ، قريبا جدا من فكرة التخلي عن سياسة الوحدة المركزية والعفوية التي قدمت بين ١٩٥٦ و١٩٦١ . وبدات بالاقتراب من السياسة التي كان يدعو اليها الماركسيون المصريون . ويمكن تلخيص هذه السياسة على انها ، اولا ، ضرورة الوحدة في النضال ضد الامبريالية ؛ ثانيا ، التركيز على وحدة الثقافة والتراث التاريخي للعالم العربي ؛ وثالثا ، ضرورة وجود سياسات دولية تساعد على اعادة توحيد العالم العربي من خلال وسائل تحترم تقاليد واحتياجات كل قطر . ومن مفارقات الاشياء ان افكار اليسار الماركسي هذه ذاتها استعملت كذريعة للقمع الذي بدأ في يناير ١٩٥٩ .

- ٣ -

ان نظرة اقرب الى دور الجيش ــ والضباط بشكل اكثر تحديدا ــ في المجتمع والسياسة منذ ١٩٥٢ ، يجب ان تضاف هنا . وفي الوقت الحاضر يجب على المرء ان يتذكر بأن تعبير «المجتمع العسكري» لا ينطبق على مصر كوحدة اجتماعية ، ولكن على صورة حديثة ولا تزال معاصرة لمصر تحت النظام العسكري . لهذا فان «المجتمع العسكري» ينطبق بشكل محدد على سيطرة النخبة الحاكمة من الضباط وتأثير هذه السيطرة على المجتمع المصري (١) .

١ ــ اتصف العمل السياسي لمجموعة الضباط في المرحلة الاولى (١٩٥٢ ــ ١٩٥٦) بالخصائص التالية :

أ ــ الاستيلاء الكامل على جهاز الدولة (القوات المسلحة ، البوليس ، السجون، والى حد اقل ، المحاكم) منذ الساعات الاولى للانقلاب العسكري . وكان جمال عبد الناصر قد اصبح عند ذلك وزيرا للداخلية ، كما سيطر زكريا محي الدين على البوليس السياسي والمخابرات ، مدشنا بذلك صلاحياته الواسعة في الدولة والجهاز القمعي .

ب ــ تشكيل عناصر البرنامج الوطني الجذري الذي بقيت اجزاؤه الاقتصادية والاجتماعية غامضة حتى هذه الفترة حيث ان التركيز الاساسي وضع على هدف الاستقلال واعادة بناء دولة ذات سيادة تملك قوة ذاتية حقيقية .

---

١ ــ من وجهة نظر التحليل العلمي الاجتماعي فان المجتمع المعاصر الوحيد الذي يمكن وصفه بانه «مجتمع عسكري» هو المجتمع الاسرائيلي . واحسن دراسة متوفرة حولذلك هي دراسة: س.ن. ايزنشتاد «المجتمع الاسرائيلي» ، لندن ١٩٦٨ .

ج ـ غير ان الكثير من الغموض وعدم التحديـد كانا واضحـين في التعريف في الخط السياسي العام في كل من العلاقات الداخلية والخارجية . وقـد كان ذلـك يعزى ، بطرق مختلفة ، اما الى عدم التجربة السياسية لدى القيادة الجديدة او الى ميكيافليتها . وكان كلا العنصرين موجودا ، بالرغم من أنه من الصعب تحديد ايهمـا كان طاغيـا .

د ـ تغييرات هامة في هيكل السلطة السياسية واتخاذ القرار كنتيجة لعنصرين جديدين : السيطرة التي مارسها مجلس قيادة الثورة ، المركز الحقيقـي للحيـاة السياسية ، وانشاء اول حزب سياسي موحد ، «هيئة التحريـر» ، في ٢٣ ينايـر ١٩٥٣ ، والذي أصبح عبد الناصر أمينه العام في ٦ فبراير .

٢ ـ اتصف النشاط السياسي لمجموعة الضباط خلال المرحلة الثانية (١٩٥٦ ـ ١٩٦١) بالخصائص التالية :

أ ـ انتزاع سلطة التقرير السياسي بكاملها ، وليس مجرد السيطرة على جهـاز الدولـة .

ب ـ تأكيد السيطرة على سلطة التقرير في الميادين الاقتصاديـة والاجتماعيـة والايديولوجية ، يصاحبها احكام أشد على مجمل الحياة العامة .

ج ـ انخفاض مدهش في التصور للتحالفات السياسية ، خاصة حصول شرخ في الجبهة مع القطاعين المصرفي والصناعي للبورجوازية الكبيرة ، والتـي جـرى الحفاظ عليها لمدة طويلة بأي ثمن .

د ـ المجابهة مع اليسار الشيوعي والماركسي مع تصور التقليل من شأنه نفسيا وسياسيا ، ثم ، في موجة القمع الثانية ، تدمير تنظيمه واطاراته . وبهـذا العمـل أصبحت الدولة وقيادتها العسكرية وحيدة في مجابهة القوة السياسية الوحيدة التي سمح لها النظام بالعمل منذ ١٩٥٤ : الاخوان المسلمون ، مع ايديولوجيتهم «الاصولية الاسلامية» المتكاملة وتنظيمهم السري ، الذي كان يتجهز للعمل المباشر .

٣ ـ اتصف الدور السياسي لمجموعة الضباط خلال المرحلة الثالثة والاخيرة التي ندرسها ، بالخصائص التالية :

أ ـ بعد صدور ميثاق العمل ألوطني والاتحاد الاشتراكي العربي ، قسم الرئيس عبد الناصر الاطارات العسكرية الى فئتين . كان على الضبـاط الذين يعملـون في السياسة ان يتخلوا عن بزاتهم العسكرية كما جردوا من الامتيازات التي تعطيها لـهم رتبهم . وبالمقابل فقد تسلموا مواقع رئيسية في الدولة ، مؤلفين الاغلبية العظمى من الشخصيات الدبلوماسية الكبيرة ؛ ونسبة عالية من رؤساء ومدراء واعضـاء مجالس المؤسسات العامة ، الخ ؛ وعددا كبيرا جدا من الوزراء ، ونواب الوزراء ، ووكـلاء الوزارات ، ونسبة كبيرة من المناصب الرئيسية في الثقافة والصحافـة والاعـلام والراديو والتلفزيون .

وكانت الفئة الثانية تتالف من الضباط الذين استمروا في مناصبهم العسكرية . وقد تلقوا تدريبا أعلى من ذلك الذي كان متاحا قبل ١٩٥٢ : انشأ معهـد للدراسات

العليا في الدفاع الوطني ، واوجدت رتبة جديدة (فريق اول) ، بعد حرب اليمن ، مما سمح بزيادة كبيرة في طبقة الضباط الكبار . واعطي ضباط الاركان وزنا اكبر في سلطة التقرير السياسي والعسكري ، وقد انسجم هؤلاء الضباط الكبار الاكثر تأهيلا مع مجموعة من الاطارات التكنوقراطية القادرة على تحدي زملائهم المدنيين .

شيئا فشيئا أصبح دور سلك الضباط اكثر تحديدا على الخطوط التي تصورها جزء من الجناح النشط من منظمة الضباط الاحرار القديمة . فليس اعلى منصب في الدولة وحده ، في شخص رئيس الجمهورية ، ولكن ايضا كل الاتجاه العام لجهاز الدولة (خاصة وزراء الحربية والداخلية) والحكومة هو في أيدي العسكريين . وفي وزارة صدقي سليمان التي أعلنت في ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ كان رئيس الوزارة نفسه عقيدا ذا مقدرة عالية ، وكان ثلاثة من نواب رئيس مجلس الوزراء الاربعة من كبار ضباط الهندسة العاملين في الاركان العامة (عبد المحسن ابو النور ومحمود يونس ، وثروت عكاشة ، الذي كان يحمل دكتوراه في الادب من السوربون ايضا) ، والرابع الدكتور محمود فوزي (الشؤون الخارجية) الذي كان له منافس على الصعيد الوزاري ــ ضابط آخر هو محمود رياض . كان نصف مجلس الوزراء مؤلفا من ضباط اركان وضباط كبار . بالاضافة الى ذلك ، فان هذه السيطرة والنفوذ على سلطة التقرير توسعت الى المنطقة الرئيسية للقطاع العام والى المجالين المترابطين في الثقافة والاعلام .

ان الصفة الرئيسية للتعديل الذي جاء بوزارة صدقي سليمان يكمن في انه للمرة الاولى منذ الاستيلاء على الحكم في ١٩٥٢ ، يسيطر الجناح الراديكالي في مجموعة الضباط الاحرار والاطارات المدنية المرتبطة بها على السلطة الحكومية بعد ازاحة الوزراء الموالين للغرب (د. عبد المنعم القيسوني في الاقتصاد والمالية ؛ عبد القادر حاتم ، الثقافة والاعلام ؛ الشيخ احمد عبدو الشرباصي ، الشؤون الدينية والاجتماعية ، الخ) . من المؤكد ان بعض الوزراء الذين يمثلون هذا الاتجاه ظلوا في مناصبهم ، لكن مركز القرار ــ على المستوى الحكومي ــ انتقل الى ايدي المجموعة الجديدة . والقول «على المستوى الحكومي» صفة ضرورية لان «سلطة الدولة» ظلت امتيازا لرئيس الجمهورية .

بالاضافة الى ذلك ، فان الاتحاد الاشتراكي العربي نفسه ، الذي أعتبر كبوتقة لكل القوى الاشتراكية كان مسيرا بشكل رئيسي من قبل اعضاء اساسيين في سلك الضباط ، واعضاء سابقين في مجلس قيادة الثورة القديم او مجرد موظفين في الجهاز السياسي العسكري الحاكم . ومن بين اللجنة التنفيذية المؤلفة من مئة عضو يمكن اكتشاف عضوين كانا ينتميان الى اليسار «التاريخي» غير الشيوعي . وكل الاخرين جرت تسميتهم بواسطة نواة الضباط الحاكمة ، وخاصة بواسطة علي صبري، الامين العام الحالي ، النصير الاول للحوار مع الغرب وخاصة مع الاميركيين عام ١٩٥٢ . كان علي صبري معارضا بشكل جذري ، ولكن بمهارة ، لاي تحالف مع الماركسيين ، وقد برز كزعيم لليسار الرسمي بعد عزل كمال رفعت ، عضو سكرتارية الشؤون

الايديولوجية ، بينما اقتصر عمل خالد محي الدين على حركة السلم . وازداد هذا الاتجاه بشكل طبيعي على كافة المستويات في لجان الاقاليم والمدن ، ولجان الاقسام ، ولجان الوحدات الاساسية او على مستوى القاعدة ، وهكذا ، ولكن اللجان القيادية كانت هي التي خبرت الى المدى الاكبر هذا الغزو للعسكريين داخل العملية السياسية .

لقد تقدم كل شيء وكأن الاطارات السياسية التي جاءت من داخل الجهاز العسكري كانت تطبق على أضدادها المدنيين القانون الذي طبقته قيادة الدولة على اليسار الماركسي : «تعاونوا معهم ، امتصوهم ، ولكن ابقوا كل سلطة التقرير السياسي في ايدينا بأي ثمن كان» . على الصعيد السياسي فان الاتحاد الاشتراكي العربي المضخم والذي لا يمكن استعماله (٥ مليون عضو من مجموع عدد السكان البالغ ٣٠ مليون نسمة) ، أصيب بشكل حتمي بالشلل بسبب عدم وجود الاطارات والقوى الفعالة حيث ان كل الشيوعيين ، والماركسيين والاشتراكيين الذين عرفوا بذلك تاريخيا ، جرت تنحيتهم جانبا . اما في مجالات اخرى من الحياة العامة فان سيطرة العناصر السياسية من سلك الضباط حققت بصورة عامة فعالية أكبر (شركة قناة السويس ، سد اسوان العالي) بالرغم من انه لا يزال صعبا التنبؤ بالاثار الطويلة المدى التي سيخلفها هيكل الادارة هذا على الحياة الاجتماعية .

في التحليل النهائي ، سيعتمد «كل شيء» في مصر على ولادة حزب اشتراكي شعبي حقيقي ، يكون مسلحا لا «بأدوات العمل» المناسبة فقط ، ولكن ايضا بقوة «التفكير النقدي» ــ ليس في الميدان الثقافي والفني فحسب ، ولكن قبل أي شيء في مجال العلم الاجتماعي والنظرية السياسية .

هناك أمثلة عديدة عن تلقين الفكر ، أهمها مثال اتاتورك . ثورة وطنية لم تصمد وطوحت بها حرب استقلال استمرت اربع سنوات وعبأت أمة بكاملها بتقاليدها التي تعود الى الف سنة حول الشعارات الجديدة للحرية والعصرية والنهضة ، اذ بعد أقل من جيل دخلت تركيا في خضم الرجعية الدينية ــ التي صدت ولكنها لا تزال مسموحة ، والواقع انها عميقة الجذور في الريف ــ والبيروقراطية ، ولكن قبل كل شيء ، ضمن جهاز الامن نفسه الذي أصبح معاديا لاي تغيير اجتماعي آخر . ان الاصلاح الذي بداه اتاتورك أثر على الثقافة والحياة اليومية في الريف ، لكن بدون مشروع اشتراكي أبعد من ذلك . وتوقفت العملية في غياب ادوات فعالة لتعبئة الشعب حول القائد العسكري والبطل الوطني . من الواضح أنه كان هناك اختلاف دقيق في التوقيت بما يختص باعتناق الاشتراكية . ولكن القضية المركزية هي نفسها : كيف يمكن تحويل ثورة «وطنية» الى ثورة «اجتماعية» ؟ كيف يمكن انعاش الجدلية الاجتماعية على المستوى النظري ، وكذلك على المستوى العملي ؟

وصلت عملية الثورة الوطنية في مصر الى المرحلة الاكثر تقدما في التاريخ الحالي للقارات الثلاث . ان اصالتها تكمن ، أساسا ، في مبادرتها الى تحويل عميق وحقيقي للهيكل الاقتصادي والاجتماعي للبلاد ، بما في ذلك الريف . ولتحقيق هذا التحول

استعملت اداتين : اولا ، سلك الضباط ، «هذه القوة الوطنية الجذرية النموذجية» التي تكمن جذورها الاجتماعية في البورجوازية الدنيا ، والتي حولت نفسها ، مع مجموعة من الموظفين التكنوقراطيين ، الى طبقة جديدة بالمعنى السياسي الاجتماعي ، وكذلك بالمعنى الاقتصادي للتعبير . ثانيا ، جرى تطوير ايديولوجية تجريبية تابعة للدولة ، مما ساعد على تقوية التقاليد القديمة للمركزية المصرية الهرمية التي منحت تسمية الاشتراكية الآن .

ان العامل الحاسم ــ اي «الجماهير الشعبية» التي يعمل كل هذا باسمها ــ يظل بعيدا عن سلطة القرار السياسي ، حتى ولو سميت مشاركة في المناقشات . والحقيقة ان عملية تحويل الحياة الاجتماعية الان تتيح امكانية انطلاق سريع وحقيقي، ليس فقط على النطاق «الانمائي» ، ولكن في تحقيق اشتراكية تكون مصرية في الاسلوب والشكل . ولذلك كانت المقاومة المنسقة من جانب الجهاز الحاكم والبيروقراطية ، اي من الطبقة الحاكمة باختصار . ومشاكل مصر المتعددة ونتائجها الحتمية تنبع من هذا الوضع .

في الوقت الحاضر لا يزال يجري البحث عن الحلول داخل الاطار القديم : من خلال عمل الدولة بواسطة الجهاز والادارة ، ومن خلال حزب لا يمارس سلطة حقيقية . لقد كانت حكومة صدقي سليمان التي جاءت الى الحكم في خريف ١٩٦٦ ، من الناحية التقنية بالاجمال ، ومن الناحية السياسية الى حد ما ، مهيئة للقيام بهذا التحول .

ثم ، في صباح ٥ يونيو ١٩٦٧ شنت اسرائيل الحرب وحصلت على نصر عسكري سريع . لكن الاهداف السياسية ــ الاطاحة بالنظام الناصري وما يتلوه من التخلص من النظام السوري ــ لم تحقق . وتحليل الوضع الحالي يمكننا من القاء الضوء على العناصر الرئيسية في الصراع الذي هو نتيجة للعدوان :

أ ــ الادعاء بأن للجيش كقوة متحدة ان يشغل موقعا مسيطرا في السياسة المصرية اصبح الآن مرفوضا بشكل عميق من كل الطبقات والمجموعات الشعبية . وفي خطابه في ٢٣ يوليو ١٩٦٧ قال جمال عبد الناصر ضمنا ان كل القيادة العليا ، وخاصة قائد سلاح الطيران ، رفض اتباع التعليمات العسكرية . لكنه ، في نفس الوقت ، برأ تماما الجيش باعتباره الجيش الوطني للشعب المصري . وكان الهدف محاولة تجميع قوى الاطارات الوسطى والدنيا ضد الجنرالات ، واسترضاؤهم بواسطة الشعور الشعبي بالاجمال .

ب ــ ظهر الجهاز في البداية وكأنه اهتز بعمق ، ودب الضعف الى جناحه العسكري وراحت تجري فيه عملية اعادة تنظيم كاملة ، بينما جناحه السياسي يستعمل تأثيرات ضخمة لكي يتجه الى اليمين . اما وزير الحربية السابق ، شمس الدين بدران الذي كان مسؤولا عن ابعاد كل الضباط المدربين في الاتحاد السوفياتي من قيادات العمليات (التي اعطيت الى ضباط «موثوقين» كان ولاؤهم مضمونا من خلال اعطائهم امتيازات معينة) ، فقد استبدل بـ ع. و. البزري اولا ، ثم في ٢١

يوليو ــ قبل يومين من الخطاب الذي اعلــن فيــه الرئيس عبد الناصر استلامــه الشخصي لكل مفاتيد الامور ــ بأمين هويدي ، الذي كانت مهمته اعــادة بنــاء ولاء القوات المسلحة السياسي . وفي نفس الوقت كان هنالك اسم صاعد آخر هو عبد المحسن ابو النور ، وزير الاصلاح الزراعي (بعد ان كان احد نواب رئيس الوزراء في وزارة سبتمبر ١٩٦٦) ، وقد عين قائدا لقوات المقاومة الشعبية (٢١ يونيو) ، ثم مساعد الامين العام للاتحاد الاشتراكي العربي (٩ يوليــو) حيث لــم يعد الامين العام هو علي صبري ، بل رئيس الجمهورية نفسه .

ج ــ ان الحزب غير قادر على العمل حسب ما يراه اكثر المراقبين خبرة . ولا بد من تشكيل لجنة مركزية جديدة ، حتى نتمكن ، من خلال تركيبها المحدد ، ان نقــوم ببعض التقييم لوضع اليسار في قيادة الحزب الذي يهدف الى ان يكون اشتراكيا . ولكن ، في أي حال ، من الصعب تصور كيف يمكن انتقال مركز ثقل سلطة الدولة من الجهاز الحاكم ، الذي تطور في اتجاه ايديولوجية وطنية معادية للماركسية ، الــى حزب اشتراكي تقوده اطارات اشتراكية . وفي الوقت الحاضر فان التنظيم الحزبي الذي اقامه علي صبري يبقى جامدا : منظمات محلية غير عاملة ، و«منظمة حزبية» (اطارات) يذهب وقتها هدرا في المناقشات والتقارير ، ومنظمة الشبــــاب العربي الاشتراكي شبه العسكرية التي تضم حوالي ٣٠٠ الف شاب مدربين عـــلى قتـــال الشوارع . وبينهم قطاع هام معاد للماركسية صراحة .

د ــ ان «الجماهير الشعبية» ، التي كان تحركها في ٩ و ١٠ يونيو حاسما ليس في ابقاء جمال عبد الناصر في السلطة فقط ، ولكن في فرض انشاء تنظيم للمقاومة الشعبية المسلحة تحت سلطته ، لم يجر تحييدها بواسطة الجهاز . وبدلا من انشاء ميليشيا شعبية لحماية البلاد ، ودعم السلطة السياسية ضد أية مؤامرات ، ممـــا يؤدي الى فتح المجال امام تقدم الاطارات السياسية الجديدة من القاعــدة ، فــــان الجهاز ــ بقيادة زكريا محي الدين شخصيا ــ رفض توزيع السلاح الا بشكل شحيح لبعض المصانع الرئيسية في الليل . وأعلن خطاب رئيس الجمهورية في ٢٣ يوليو ان البلاد لا تملك وسائل لتسليح الشعب . ومن هذا الامتناع عن اعطاء السلاح الى انهاء التعبئة الى الاستياء ، اصبح الطريق مفتوحا امام توطيد مركز الجهــاز اليمينــي ، وتحييد الاتجاه الجذري واليساري ، وفي النهاية تجديد العملية السياسية التــــي جرى اختبار حدودها القصوى في التحرك الشعبي يومي ٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧ .

ان جوهر الازمة التي تعصف بثورة مصر الوطنية وتمنع تقدمها يمكن ان تطرح في مسألتــين :

١ ــ من المستحيل بناء دولة عصرية في غياب «طبقة سياسيــة» حسب تعبــير انطونيو غرامشي . وعلى الرغم من ذلك فان هذا هو بالذات ما حاول النظام العسكري التخلص منه منذ ١٩٥٢ .

٢ ــ من المستحيل اشعال ثورة اشتراكية وبناء دولــة شعبيــــة في غيـــاب الاشتراكيين ، وبدون تعبئة للجماهير الشعبية ، في المدينة والريف ، وللانتلجنسيا

الثورية . ومن المؤكد ان ذلك لن يتم بالاعتماد على الجهاز السياسي المنصرف الى محاربة اليسار ، والذي هو بسبب ذلك مفتوح لكل اشكال التغلغل المعادي .

ان الحديث عن «التجديد» بعد اضعاف الثقة بالقيادة العسكرية يعني القليل ، الا اذا حددت اهدافها بالطريقة المذكورة . ولكن أهم شيء يجب ادراكه هو أن النظرية التي تفسر كل شيء من خلال تراجع وعدم وجود تنمية الاقتصاد والمجتمع والتكنولوجيا في مصر هي خاطئة في جوهرها . ففي فيتنام ، حيث عجزت آلة الحرب الاكثر عصرية في العالم عن التقدم ، ثبت العكس . ان بلادا اكثر تخلفا بكثير من مصر من عدة نواحي، تستطيع ان تقوي مركزها وتتقدم على طريق وطني اشتراكي موثوق بشرط ان يكون لديها قوة سياسية ، وقيادة سياسية حقيقية ، مسلحة بفلسفة اجتماعية علمية جذرية تستخدم بجراة وابداع . أن مستقبل مصر له هذا الثمن .

بالرغم من أن هذا الكتاب يتوقف شكليا عند صباح ٥ يونيو ١٩٦٧ ، فقد شعرت بأنه يجب اعطاء بعض الاشارات كما فعلت هنا حول الوضع الناتج عن ذلك . والواقع ان هذه السطور كتبت عشية الهزيمة . وفي خريف ١٩٦٧ ظهر المتهمون الحقيقيون الى العلن : ليس فقط عناصر هامة في قيادة الاركان والقيادة العليا ، ولكن المشير عبد الحكيم عامر نفسه ، وايضا ــ وهو العنصر الاساسي في المؤامرة التي جعلت عبد الناصر يسترجع قوته ثانية عندما بدأ يقود عملية تغيير جذري لاتجاهه السياسي (وزارة صدقي سليمان الجديدة عام ١٩٦٦ التي جاءت بعد حملة التطهير ضد الارستقراطية الزراعية بعد قضية كمشيش ★) ــ قادة الجهاز، الذين هم في الواقع «حكومة الظل الحقيقية» ، اي ، الدولة ، في مصر . اما الرجال الذين يحاكمون الآن علنا فانهم يسفرون اخيرا عن مشكلة طبيعة سلطة الدولة: صلاح نصر رئيس المخابرات العامة ؛ شمس بدران ، وزير الحربية السابق ، عباس رضوان ، وزير داخلية سابق ونائب رئيس المخابرات العامة ؛ بالاضافة الى زملائهم العسكريين النشيطين . من المؤكد انه يجب سحب هذه المحاكمة حتى استنتاجاتها المنطقية ، اي ، الطبيعة الحقيقية للسلطة في مصر منذ حريق القاهرة .

- ٤ -

ان هذا الكتاب يدور حول موضوع مركزي : التجربة العسكرية في مصر هي

★ في ربيع ١٩٦٦ كان مناضل شاب يستقصي وضع الاصلاح الزراعي في منطقته . وقد قتل بأمر من عائلة الفقي ذات النفوذ الواسع . وعلى الفور انشئت لجنة عليا لتصفية الاقطاع برئاسة المشير عامر . واصبحت الثورة اخيرا هي الامر اليومي في الريف .

تجربة خاصة ؛ أي ، أن الطريق الذي سارت عليه مصر لاستعادة استقلالها ، وكسر سلاسل الملكية والتحرك نحو العصرية منذ ١٩٥٢ ، هو أساسا وتاريخيا طريق مصري . لقد قاد هذا الطريق «القوماني» (١) Nationalitarian النظام العسكري تحت حكم جمال عبد الناصر ، الذي تعرضت شخصيته وعمله ودوره الى موجات مختلفة من التملق والكراهية ، الاعجاب او الازدراء ، وقد جرى اكتشاف ذلك بواسطة صحافيين اذكياء او مستشرقين موهوبين . ويجب الاعتراف ، بأنه حتى ١٩٦٢ ، قدم القليل الى وسائل الدراسة للتحليلات النظرية التي تجمع بين التاريخ وعلم الاجتماع . وبالرغم من ذلك فان القضايا التي طرحتها ثورة مصر الوطنية تحت النظام العسكري كان يجب ان تثير اهتماما اكثر جدية .

لهذا فسيكون بديهيا لدى القارىء لماذا عالجت هذه المهمة بواسطة المنهج الماركسي بالاشتراك مع «الخيال الاجتماعي» ، كما اطلق عليه بجدارة س. رايت ميلز ، والذي يبدو لي مصدرا مضيئا في أية محاولة لاكتشاف هام وامتحان للحقيقة الاجتماعية الديناميكية المعقدة ، والضاربة جذورها بعمق في التاريخ (٢) .

كان الهدف الدائم هو البحث عن مبدأ أو قانون ماركسي للخصوصية التاريخية فيما يختص بمصر . وهناك العديد من الفقرات التي تتصل بهذا القانون ، وبشكل خاص في الفصل الحادي عشر ، المخصص لبحث هذه المسألة . واريد ان الفت النظر الى مفهوم جرى تقديمه وتفسيره للمرة الاولى من خلال دراسة ميدانية لثورة مصر الوطنية ، اي مفهوم القومانية Nationalitarianism.

حوالي ١٩٤٥ – ١٩٤٧ فوجىء الكثيرون منا بعدم كفاية المفهوم التقليدي عن «القومية» كما يطبق على التوقعات الصاعدة للبلدان المستعمرة والمستعمرة سابقا او المستقلة . ففي تعابير علم الاجتماع والسياسة ضمن الاطار الغربي تشير «القومية» الى مجموعتين من المفاهيم . الاولى ، مجموعة سلبية مثل نفي الآخر ، لها سلوك انعزالي ، وترفض العالمية ؛ والثانية مجموعة ايجابية وذات فعالية مباشرة ، مثل التوسع الاقليمي والنزاع على الحدود الذي أدى الى الحروب الاوروبية خلال القرون الاربعة الماضية التي سمي آخر اثنين منها بالحربين «العالميتين» حيث أنهما جعلتا دولا وشعوبا اخرى تشترك في الصراع على السيطرة على العالم الذي كانت تقوده

---

١ – استعمل هذا التعبير للتفريق بين قومية البلاد التي لا تزال ترزح تحت الاستعمار وبين قومية البلاد الاستعمارية .

٢ – انني مدين بذكر هذه الحقيقة لذاكرة س. رايت ميلز . لم اقرأ كتابه «الخيال الاجتماعي» الا عام ١٩٦٥ ، اي بعد ثلاث سنوات من الانتهاء من كتابة مسودة كتابي هذا . والواقع انه ساعدني على تقوية وتغذية فكري ونظرتي كما كان الامر بالنسبة لكثير من علماء الاجتماع حول العالم . حول الجانب المنهجي راجع دراستي : «علم الاجتماع والتاريخ الاقتصادي» في مؤتمر حول التاريخ الاقتصادي للشرق الاوسط ، كلية الدراسات الشرقية والافريقية ، جامعة لندن (٤–٦ يوليو ١٩٦٧) منشورات ١٩٦٨ .

القوى الغربية .

لذلك فان الراي السائد في الاوساط التقدمية والليبرالية الاوروبية اليوم هو ان «القومية» قد عف عليها الزمن ، واصبحت قليلة القدر ، وان الوقت قد حان لعقد اتفاقيات اقليمية ، وان الاستقلال المتبادل ، بدلا من الاستقلال ، يجب ان يكون هو الشعار المرفوع ، الخ. ولكن ، بالرغم من ذلك ، لا يمكن للمراقبين الا ان يلاحظوا الموجة العالية من الشعور والانجازات القومية في الغرب نفسه ، وكذلك في الدول الاشتراكية المتقدمة . اما في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية حيث تختلط الثورات القومية بالثورات الاجتماعية ، فانها لا تبدو بأنها سائرة على طريق وحيد تسيطر عليه المسألة القومية .

هكذا فان هدفي هو رسم حدود بين هاتين المجموعتين. ففي مثال اوروبا واميركا الشمالية ـ وخاصة في مثال الدول الراسمالية المتقدمة كثيرا في مناطق العالم تلك ـ يمكن النظر الى القومية «الفعالة» كامتياز للبلاد التي اقيمت منذ وقت طويل في هيكلها الحديث (اي البورجوازي الراسمالي) ، والدول المستقلة ذات السيادة والتي تقاتل من أجل السيطرة على الثروات والموارد في أوروبا وفي كل انحاء العالم. وبسبب ان هذا الصراع أدى بشكل مباشر الى حربين عالميتين فان «القومية» يمكن ادانتها منطقيا باعتبارها مرادفة للعدوان والشوفينية واللاانسانية والعداء للعالمية .

في القارات الثلاث ـ حيث مصر مركز تقاطع ـ فان العملية مختلفة تاريخيا . وذلك لان النضال ضد الاحتلال الاستعماري والتسلل والسيطرة يهدف أساسا الى استعادة احتلال سلطة التقرير في كل مجالات الحياة القومية كمقدمة ضرورية «لاعادة اكتساب الشخصية القومية»، الموجودة في قلب عملية النهضة القومية. لهذا فان الجلاء عن ارض الوطن والاستقلال وسيادة الدولة القومية واستئصال مواقع القوة الاستعمارية السابقة ليست الا وسائل للوصول الى هدف . وهذا الهدف ـ النهضة القومية ـ الذي يظهر للعيان من خلال السياسات والمسالك التي هي قومية على التحديد ـ يتعرض للهجوم بشكل لا يتوقف بكل الاسلحة الموجودة ومن كل الزوايا الممكنة . وربما يتعرض لذلك اكثر ما يكون داخل البلد ذاته .

ان هذه الظاهرة ـ الاختلاف التاريخي ، هي ، مع ذلك ، مختلفة هيكليا وبشكل خاص في المرحلة الحاضرة عن «القومية الغربية» . لهذا فقد اقترحت تسميتها بالظاهرة القومانية (Nationalitarianism or the Nationalitarian)

كل عمل ، كل فكرة ، كل تطور يمكن رؤيته على انه يقترب من بناء واعادة بناء وتملك كل من الامة لنفسها والدولة القومية بواسطة شعب تلك الامة وباعتبارها نهضة قومية في حالة الامم القديمة . وربما تظهر المظاهر السلبية لفترة من الوقت لكن ذلك يظل سطحيا . اما ما هو اساسي فيختلف تماما . انه ينتمي الى مجال بناء الايجابية الاجتماعية . وشخصيته المتصلبة وثقته الجدلية بالنفس يجب الا تقود المراقبين والمختصين والدارسين الى الخطأ .

وبالرغم من ان هذا الكتاب لا يبحث بنظرية القومانية بشكل خاص ، فانه أعد واطلق كمقدمة لهذه النظرية التي لم تعرض سوى ملامحها العامة هنا . ولكن من

الضروري الاشارة الى الدور الاساسي لهذه النظرية في التحليل المقدم ، مخافة ان يظل بعيدا ضمن «الدراسات التطبيقية» فقط .

لماذا اذن ؟ وكيف ؟

ان الوجه المحترق لمصر جعل الكثير من المراقبين والمختصين يطلقون اوصافا اما مصطنعة او خاطئة . لقد كان هناك القليل جدا من الكتب الجديرة بالاهتمام عن مصر منذ ١٩٥٢ والاعمال الجادة كانت حتى أقل عددا بالرغم من انها بدأت تظهر اخيرا . وفي مصر نفسها ، فان «ازمة المثقفين» ، التي أعلنت عام ١٩٦١ ، لم تنته بعد بالرغم من ان الكثير من التقدم قد تحقق بعد ١٩٦٥ ، وخاصة بعد سبتمبر ١٩٦٧ . وتنتشر دراسات جادة ومقالات وبعض الكتب ـ ضمن مئات المؤلفات المليئة بالكلام الفارغ ـ آراء مختلفة حول الخط العام لادبيات مكتب الدعاية والتحريض التابع للحزب الشيوعي .

واذا كان عام ١٩٦١ ذروة عملية ابعاد الانتلجنسيا المصرية ، فان من حظ هذا الكتاب ان يكون قد صدر عام ١٩٦٢ ليتحدث ويوضح ، باسم جيل مضطهد بكامله ـ ليس بالمعنى الرسمي ، بل مرتكزا على تجربة حياة احد اعضاء هذا الجيل ـ وانتقاله من عمله في الدولة الى السجن ، الى المنفى ، الى اليأس والرومنطيقية ، واعادة التكيف النفسي والواقعية الاستراتيجية . بهذه الطريقة فقط يمكن وضع نهاية «لمدرسة المركزية الاوروبية الليبرالية» اي الابوية والازدراء نحو مصر . لقد جاء الوقت لتوضيح انه ليس على «القارات الثلاث» ان تضيع شخصيتها في المجال الكوزموبوليتي للمجتمعات الغربية الصناعية ، لكي تستطيع أن تبرز . والدور الذي تلعبه النظرية والتطور النظري من خلال انتلجنسيا «القارات الثلاث» يجب أن يجسد بعمل حقيقي يقود الى فهم أكبر ودلالات اجدى من مجرد الكتب التي تتحدث عن الظواهر والمقالات المغرورة لاشباه المستشرقين المليئة بالازدراء (١) .

من «لماذا ؟» الى «كيف ؟» .

ان اسس هذا الكتاب موجودة في نجربة حياة المؤلف ، خاصة بين ١٩٣٩ و ١٩٥٩ . فخلال تلك الفترة كنت على صلة وثيقة بالحركة الوطنية والتقدمية العاملة في مصر . وقد سمحت لي الحياة بالمشاركة في مسؤوليات اليسار المصري خلال تلك السنوات المصرية . ومنذ ١٩٥٩ أصبحت أعيش في باريس مشتركا في بحث اكاديمي علمي في مجال علم الاجتماع المقارن والنظرية الاجتماعية . وهكذا كان ممكنا الجمع بين الحياة والبحث ما بين النظرية والعمل ، وبين ماضي ثورة مصر الوطنية ومستقبل شعبنا .

من الناحية العملية ، يقوم هذا الكتاب على الاسس التي تقدمها الكتب المصرية والاطروحات والدراسات والصحف والمجلات والتقارير والوثائق، الخ... لكن المعنى

---

١ ـ كما جرى تفسيرها في مقالاتي : «الاستشراق في ازمة» ، مجلة ديوجين ، العدد ٤٤ ، تشرين الاول ـ الثاني ١٩٦٣ ، ص ١٠٩ ـ ١٤٢ .

الحقيقي للاحداث يأتي عبر معايشتها يوما بيوم . وقد استعملت المصادر الرسمية ، ومعظمها غير دقيق ، لكنها تصبح أقل شكا كلما اقتربنا من الحاضر كما استعملت كل المواد والمؤلفات المنشورة باللغات الاوروبية .

غير ان المصدر الاساسي لهذا الكتاب هو صلتي العضوية التي لم تنقطع ابـــدا بمصر وحركتها الوطنية ونهضتها الثقافية ، وبشعبنا . فعندما كنت أكتب لم أكـن أشعر بالوحدة مطلقا ؛ فالصديق والخصم ، الرفيق والعدو ، لم يتخليا عن هـــذه السفينة . وهذا صحيح بشكل خاص عند الحديث عن الرفقة الجميلـة والدافئـة والانسانية لاولئك الذين شاركتهم واشاركهم وسأظل اشاركهم العبء والمعاناة والامل بنهضة مصر الوطنية باتجاه الاشتراكية . فهؤلاء فقط ، مجتمعين ، يمكن ان يشعروا بالفخر بسبب اي انجاز يمكن ان يكون هذا الكتاب قد حققـه ، وبسبب اي تقييم ايجابي يمكن ان يلقاه . فمن خلال التعابير النظرية ، والنظرة الواسعة للماركسيـــة المصرية ــ كمدرسة فريدة في الفكر والعمل وك «عقل جماعي» كما يقول غرامشي ــ فانني افعل ذلك نيابة عن زملائي في ضوء خبراتهم واضعا نصب عيني ارادة الجـزء الاكبر من الشعب المصري ، عواطفهم وعقولهم ، وحقهم في البروز والاعتراف بـهم بوصفهم المهندسين الاساسيين لمصير مصر . ومن البديهي القول ان اية اخطاء هي اخطاء الكاتب وحده .

ان جيلا جديدا يولد في أرض مصر ، وطننا الذي لا يمكن نسيانـه . وهـــذه الدراسة موجهة اليه اولا . يجب الا نخطىء . يجب الا ننسى . يجب الا يبقى التاريخ لعنة عندما يمكن ان يكون أملا . ويجب ان لا نقبل ان يصبح شعب مصر ، وقد انقذ استقلال بلاده وحريتها ، وبالتاكيد كيانها نفسه يومـي ٩ و ١٠ يونيـو ١٩٦٧ ، ان يصبح بعيدا عن وطنه .

ومع أن الحقيقة يمكن ان تكون مـرة فانـي أود الاستشهـــاد بسبينـــوزا : «... الحقيقة التي هي دليل نفسها» . الحقيقة التي يمكن ان تؤلم ، ولـكن تبقى الطريق الوحيد الى العقلانية ، الطريق الوحيد الذي يستطيع ان يقـود شعب مصر لتحقيق أمنية الطهطاوي : «فليكن الوطن مكان سعادتنا العامة التي سنبنيها من خلال الحرية والفكر والمصنع» .

القِسمُ الأَول

المجتمع المصري قبل الانقلاب

«ترك لي والدي فدانين كميراث ...» هكذا تبدأ قصة شحاتة رجب ، فلاح كأي فلاح آخر ، ضائع في كتلة الـ ٢١٤٤٧٣،٠٠٠ مصري في ذلك السادس والعشرين من يناير ١٩٥٢ عندما احترقت القاهرة ، ستة اشهر قبل ان يخلع فاروق عن العرش بواسطة حركة الجيش .

شحاته رجب ، فلاح يعيش آنذاك في عزبة عز الدين (اسم مالكها) في قرية كفر داوود في محافظة البحيرة ، جنوب شرق الاسكندرية .

«ترك لي والدي فدانين كميراث . لكن الباشا اطلق علي جلاوزته ، فأخذوا يضربونني ويهددونني حتى تخليت في النهاية عن الارض لسيدهم وتركت القرية ... لا ، لن أنسى ابدا ما كان يقوله الباشا درملي الذي كان معروفا بقسوته وشرهه في الاستيلاء على اراضي الفلاحين . لقد كان من عادته ان يجمع عمدة القرى ويجعلهم يخلعون احذيتهم ويمشون على الاشواك ...» (١) .

لم يكن شحاته رجب وحيداً في تلك الايام . في الحشد الذي كان يكبر من ساعة الى ساعة ، ازدحم التجار والباعة المتجولون من كل صنف وملأوا صمت المدينة . أكثر من مليون شحاته رجب شاهدوا ، بصمت ساكن ، القاهرة وهي تحترق طوال الصباح وطوال بعد الظهر في ذلك السبت ، ٢٦ يناير ، ١٩٥٢ . انه تاريخ مهم ، تاريخ رئيسي في تطور مصر بعد الحرب العالمية الثانية .

لعدة سنوات وخاصة بعد ١٩٥٧ ، وبمبادرة من ألصحيفة المسائية «المساء» نشرت الصحافة المصرية سلسلة من التحقيقات والمقابلات التي رسمت ، بطريقة ما ، صورة مؤثرة لملحمة الحياة اليومية . في هذه السلسلة يستطيع القارىء ان يراقب مرور الاشخاص امامه بملابسهم اليومية ، على وجوههم امارات الفقر ، يعرضون حالتهم الاجتماعية ، وتاريخ عائلاتهم ، وذكريات حبهم ، وقصة حصولهم على الشهادة الابتدائية التي تنتزع بعد ليال طويلة من العمل ، وآمالهم وتعبهم الكبير

---

١ ـ المصدر (١٩٥٣) ، أورده ابراهيم عامر في «ثورة مصر القومية» ، القاهرة (١٩٥٧)، ص٤٢ .

ولكنهم يعرضون ايضا تلك الحيوية الغريبة ، الكريمة والملحمية ، التي هي مادة ونسيج الانسان في بلاد مصر .

كانت اسماؤهم: عبد الحميد علي ابراهيم، جندي سابق ، ورجل بوليس سابق، ويعمل الآن ساعيا في احدى الصحف (١) . فؤاد مصطفى ابراهيم ، بائع متجول وذواقة أدب : «الادباء في هذه الدنيا ثلاثة أنواع : الذين يكتبون للفلوس ، والذين يكتبون للشهرة ، والذين يكتبون للحقيقة» ــ وهو يجيب محتجا : «ماذا ؟ فلسفتي ؟ اية فلسفة ؟ الحياة لا شأن لها بالفلسفة . فن الحياة شيء صعب ومعظم الناس لهم عظام طرية جدا هذه الايام . اما فيما يخصني فانني اعامل الناس باحترام واريدهم ان يفعلوا نفس الشيء معي . هذا كل ما في الامر !» (٢) .

محمود عبد الحميد ، بائع قهوة وتلميذ في كلية الحقوق كان من عادته ان يحلم «بعمل شيء ما للمستقبل» (٣) . عبد المنعم حسن دندراوي ترك قريته البائسة لاجل ان يصبح عامل متفجرات في مشروع سد اسوان الجديد (٤) . ونلتقي الشاعر الشعبي الاعمى سيد مكاوي صاحب النبرات المؤثرة (٥). او بذلك الموظف غير المعروف في الدرجة التاسعة ، وهو اب لاربعة اطفال والذي توقف عن الذهاب الى المقهى منذ خمسة عشر سنة والذي لم يجرؤ مرة على ارتياد عيادة الطبيب بسبب الفقر المدقع الذي عاش فيه خلال الشهور الطويلة . «في البيت لم يعد احد منا يفكر في أول الشهر» ، والذي يحاذي دائما نفس الرصيف بحكم العادة ، ويسهر الليل كله قرب أخيه الاكبر الطالب في جامعة القاهرة يوازن بين المستقبل وبين وطأة الحياة اليومية (٦) .

لماذا تلك الحياة اليومية بالذات وليس غيرها ؟

لماذا في ذلك السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، حريق القاهرة ؟

لماذا ، ستة اشهر بعد ذلك ، انقلاب «الضباط الاحرار» ؟

لم يكتب حتى الآن تاريخ الملكية الزراعية في مصر ، ولكن في الوقت الحاضر يمكن لتاريخ الرأسمالية المصرية، ولو في خطوطه العريضة ، ان يوضح وضع الانسان المصري العادي عام ١٩٥٢ .

هناك اتفاق عام على اعتبار حملة بونابرت الفرنسية (١٧٩٨ ــ ١٨٠٠) ــ اي البروز العسكري لافكار الثورة الفرنسية في ١٧٨٩ واساليبها في الحكم ــ علامة

---

١ ــ من اجل حريتي وحرية بلادي ، «المساء» ، ٢ ديسمبر ١٩٥٨ .

٢ ــ بياع ومدمن قراءة ، «المساء» ، ١٣ نوفمبر ١٩٥٨ .

٣ ــ قصة التعليم ما كانتش عاليال ، «المساء» ، ٣٠ نوفمبر ١٩٥٨ .

٤ ــ «الاهرام» ، ٨ يناير ١٩٦٠ .

٥ ــ «الاهرام» ، ٢٢ يناير ١٩٦٠ .

٦ ــ «الاهرام» ، ١٧ سبتمبر ١٩٦١ .

على خلع انظمة الاقطاع الشرقي القديم ونذير نهاية عهد المماليك الذين اقطعهم الباب العالي مصر (١) . لقد تحدى منشور ٢٧ يونيو ١٧٩٨ حق المماليك في الاستيلاء على الاراضي لانفسهم ، ووعد العلماء المسلمين ــ اغلبهم من كبار الملاكين الزراعيين ــ بانشاء حكومة مركزية مدنية في القاهرة . واستفاد التجار في المدن من نمو التجارة ونظروا باغتباط الى مستقبل ازدياد حجم التجارة الخارجية . وقد حدد قانون ١٦ سبتمبر ١٧٩٨ اسعار الاراضي ، واعترف بحق الفلاح في الارث ، ونظم تسجيل الملكية الزراعية . اي بكلمة مختصرة ، وضع اسس الملكية الخاصة للارض في مصر لاول مرة في التاريخ .

وتختلف الاراء حول ما فعله محمد علي باشا، حاكم مصر من ١٨٠٥ الى ١٨٤٨ . هل يصح اعتبار حملته من أجل التخلص ثم ابادة المماليك التي بدأها منذ تسلمه السلطة في ١٨٠٥ علامة خلق اول دولة بورجوازية في مصر ؟

يقول فوزي جرجس : « لقد انشأ محمد علي العديد من المصانع ، ولكنها لم تكن نتاج التطور الطبيعي للطبقة المتوسطة التجارية ، فهي لم تحطم بالتدريج الانتاج الحرفي ، لتحل محله المصنع الكبير الذي يضم مئات العمال معتمدة على رؤوس اموالها المتراكمة لديها ... ولما كان تحطيم النظام المملوكي تم اساسا ، كما أوضحنا، على يدي القوة المسلحة الاجنبية ، وليس نتيجة للتطور الداخلي في مصر ، لهذا فان النظام الاقطاعي نفسه لم يقض عليه بل تغير شكله وتمركزت السلطة الاقطاعية في يد محمد علي» (٢) .

اما ابراهيم عامر فهو أقل جزما اذ يقول : «ان نظام الاستغلال الزراعي في عهد محمد علي كان نظاما مؤقتا انتقاليا بين الاقطاعية والراسمالية ، وكانت مصر تمر اثناءه بمرحلة من مراحل ازدواج التطور ، اي كان نظاما اقطاعيا شرقيا ، يمر بمرحلة الاضمحلال والانهيار ، وتتولد داخله عناصر نظام راسمالي قائم على اقتصاد السوق، ومتجه نحو تحقيق الملكية الفردية للارض» . ويضيف عامر : «.. لقد كانت أسباب نشأة الراسمالية كامنة في مصر قبل التدخل الخارجي ، وكانت تلك الاسباب تتخذ شكل تطور الاقتصاد الزراعي المصري من اقتصاد طبيعي الى اقتصاد للسوق، وتتخذ

---

١ ــ يعترف جميع المؤرخين المصريين بالمساهمة الثمينة للحملة العلمية التي رافقت بونابرت . وهناك تشديد في نفس الوقت على استمرار الثقافة المصرية بالرغم من الاحتلال التركي ، وعلى المقاومة الوطنية للشعب المصري . ويشير الى ذلك شفيق غربال ، عبد الرحمن الرافعي ، محمد انيس ، حسين مؤنس وآخرون . ويمكن ايجاد برهان مقنع على ذلك في كتاب صبحي وحيدة «في اصول المسألة المصرية» (القاهرة ، ١٩٥٠) ، وفي «سندباد مصري» لحسين فوزي (القاهرة ١٩٦١) ، وفي مؤلف محمد فؤاد شكري الضخم «الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر» (القاهرة ، ١٩٦٢) .

٢ ــ فوزي جرجس : «دراسات في تاريخ السياسة المصرية منذ العصر المملوكي» ، (القاهرة ، ١٩٥٨) ، ص ٣٦ ــ ٣٧ .

شكل نمو المدن الصناعية والتجارية المصرية وحاجتها الى الحاصلات الزراعية» (١) .

وفي الوقت الحالي على الاقل ، فان فقدان الدراسات التفصيلية يجعل من المستحيل اتخاذ قرار قاطع في المناقشة . ولنلاحظ بطريقنا ان مؤرخي الاقتصاد المصري وخاصة محمد فهمي لهيطة وراشد البراوي لا يطرحون المشكلة اطلاقا تاركين هذه المهمة للماركسيين .

في ١٨٠٩ الغى محمد علي نظام الالتزام (★) . وفيما بين اعوام ١٨١٣ و ١٨١٨ قام بأول مسح للاراضي المصرية ووزع ، اما بالايجار او بالسماح بالاستغلال لمدى الحياة ، مليوني فدان بين كبار رجال دولته (القواد العسكريين وافراد العائلة الحاكمة) ، وبين «الملتزمين» السابقين (الذين اشتروا حق استغلال جزء من الاراضي) ، وبين شيوخ القرى والبدو . وهكذا فان الحركة التي بدات لم تكن لتتوقف على الاطلاق: الاعتراف بشكل محدود من الملكية الخاصة للارض(عام ١٨٤٦)، وحق رهن الارض وتأجيرها مدة ثلاث سنوات ، وحق بيع حقوق الاستغلال الى طرف ثالث ، واخيرا حق توريث الارض (عام ١٨٥٨) . كذلك ادخال وتوسيع زراعة القطن اثناء حكم اسماعيل باشا (خديوي مصر ١٨٦٣ ــ ١٨٧٩) لسد طلبات المصانع الانكليزية التي حرمت من المواد الاولية بسبب الحرب الاهلية الاميركية ، منح ملكية الارض للمستأجر لقاء دفع ضرائب ست سنوات دفعة واحدة مسبقا (١٨٧١) ، ثم ، بعد الاحتلال الانكليزي في ١٨٨٢ ، اعطاء شرعية قانونية للملكية الخاصة المعفاة من الضرائب (١٨٨٣) وللاراضي المحتاجة الى رعاية خاصة (١٨٩١)، واخيرا الغاء السخرة الا في حالات الحاجة العامة (١٨٩٣) .

بعد بونابرت ومحمد علي بأقل من قرن امتلكت طبقة من ملاك الاراضي تربة مصر تحت نظام الملكية الخاصة واخذت تبيع محاصيلها في الاسواق العالمية كما في السوق المحلي . لقد ولدت البورجوازية المصرية .

وكان بروز العلاقات العصرية سيتم من خلال الزيادة المستمرة في الديون وتوطن الرأسمال الاجنبي ، وظهور الشركات والبنوك في مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر . واختفت اثار مقاومة الخديوي اسماعيل بعد تدشين قناة السويس ــ المشروع الذي يجسد العصر الذهبي للامبريالية العالمية في مصر ــ لتعطي مكانها لحركة وطنية منظمة وجدت وسيلة عملها في الجيش المصري ، وقيادتها في العقداء (الكولونيلات) الذين يراسهم احمد عرابي ، ووجدت نصيرها الواضح في حركة

---

١ ــ ابراهيم عامر : «الارض والفلاح : المسألة الزراعية في مصر» (القاهرة ، ١٩٥٨) ص ٨١ـ٨٢ .

★ الالتزام : نظام لامتلاك الاراضي في البلاد الاسلامية حيث كان يمكن لكبار رجال السلطة الرسميين والقواد العسكريين والمقربين الى الحكومة المركزية ان يتملكوا جزءا من الاراضي لقاء دفع مبلغ ثابت سنويا ينتزع بالعنف والاكراه من الفلاحين .

الفكر المثلة بحركة محمد عبده للاصلاح الاسلامي ، وبحركة عبدالله النديم للتحرر القومـي .

وجاء الاحتلال العسكري البريطاني في ١٨٨٢ كرد على ثـورة ١٨٨١ ــ ١٨٨٢ الموجهة ضد السيطرة الاوروبية على الاقتصاد والموارد المالية وضد السلطة المطلقة للخديوي توفيق (اكبر ابناء اسماعيل باشا وخديوي مصر ١٨٧٩ ــ ١٨٩٢) .

ويعرض السير ايفلين بارينغ (المعروف باللورد كرومر فيما بعد) الاهـداف الاقتصادية للاحتلال كما يلي : « تتلخص سياسة الحكومة بما يأتي : ١ ــ تصدير القطن الى اوروبا مع اخضاعه لرسم تصدير يبلغ ١ بالمئة ؛ ٢ ــ استيراد المنسوجات المصنوعة في الخارج مع اخضاعها لرسم جمركي يبلغ ٨ بالمئـة ؛ وليس في نيـة الحكومة عمل اي شيء آخر كما انها لن تقوم بحماية صناعة القطن المصري من الاخطار والاضرار التي تلحق به من جراء هذه التدابير ... وبما ان مصر بطبيعتها بلد زراعي فمن المنطقي ان التأهيل الصناعي لا يمكن ان يقود الا الى اهمال الزراعـة وابعـاد المصريين عن الارض في نفس الوقت وكلا الامرين يؤديان الى كارثة بالنسبة للبلاد» .

بعد ربع قرن ، يعرض كرومر نفسه في تقريره عام ١٩٠٥ ، نتيجة سياستـه هذه : «ان الفرق واضح لاي انسان ترقى ذاكرته الى عشر او خمس عشرة سنـة مضت . بعض الاحياء (في القاهرة) التي كانت سابقا مراكز لصناعات مختلفـة ــ الغزل ، الحياكة ، صناعة الاوشحة ، الصباغة ، صناعة الخيم ، التطريز ، صناعـة الاحذية ، الصياغة ، تحضير التوابل ، النقش على النحاس ، صناعة القناني مـن جلود الحيوانات ، السراجة ، صناعة المناخل ، صناعة اقفال الحديـد والخشب ، الخ ــ تقلصت كثيرا او اختفت تماما . والآن هناك المقاهي ومحلات بيع «الطقاطيق» الاوروبية مكان المشاغل المزدهرة التي كانت قائمة» (١) .

في مقابل بؤس المدينة والقرية قام اغتناء ملاك الاراضي الكبار الذين وجـدوا اخيرا في القوة المحتلة زبونا دائما يستطيع ان يضمن لهم زيادة مستمرة لثروتهم منذ ان صارت مصر ، من اقصاها الى اقصاها ، مزرعة قطن ضخمة لمصانع لانكشير في انكلترا . وهكذا ولد التحالف السياسي بين بريطانيا العظمى وملاك الاراضي الكبار، وعلى راسهم العائلة المالكة التي كان لها ان تسيطر على حياة مصر السياسية لثلاثـة ارباع قـرن .

ومن سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩١٤ وصل غزو الراسمـال الاوروبي ، خاصـة البريطاني والفرنسي ، لمصر الى ذروته . وقد اثبت عام ١٨٩٨ انه كان عصيبا : في فبراير وقع عقد بناء سد أسوان الذي كان سيعمم الري الدائم على كل مصر لجعلها مزرعة قطن ضخمة . وقد أمن السير ارنست كاسيل ــ متمول بريطاني عالمي (١٨٥٢

---

١ ــ تقرير اللورد كرومر عن مصر والسودان لعام ١٩٠٥ ، (ص ١١٧) . نشرت ترجمته الفرنسية في القاهرة عام ١٩٠٦. جدول كامل في كتاب ا. بورنز : «الامبريالية البريطانية في مصر» (لندن١٩٢٨).

ـ ١٩٢١) ـ تمويل المشروع . في ٢١ يونيو تم الاتفاق على بيع املاك الدائرة السنية الى رفايل سواري . في ٢٥ يونيو اسس السير ارنست كاسيل ، ورفايل سواري ، وقسطنطين سلفاغو ـ متمول يهودي بارز في مصر ـ البنك الاهلي . وباعتبـاره مصرف اصدار ومصرف ودائع كذلك ، فقد اصبح البنك الاهلي ، في الحقيقـة ، البنك المركزي الذي كان يحتفظ بكل واردات الدولة ، وودائع كبار ملاك الاراضي ، ويصدر العملة المصرية التي سرعان وما وجدت تغطيتها الذهبية طريقها الى لندن . ثم وسع البنك الاهلي سيطرته الى البنك الزراعي الذي انشأته الحكومة عـام ١٩٠٢ لمساعدة ملاكي الاراضي الصغار (ما يسمى بقانون الخمسة أفدنـة) (١) . وارتفعت رؤوس الاموال الاجنبية الموظفة في مصر من ٠٠٠ر٢٨٠ر٢١ جنيه مصري في ١٩٠٢ الى ٠٠٠ر١٥٢ر١٠٠ جنيه في ١٩١٤ بدون حساب شركة قناة السويس . وفيما بين سنة ١٩٠٠ و١٩٠٧ انشأت ١٦٠ شركة جديدة براسمال اجمالي يبلغ ٤٣ مليون جنيه . وفي ١٩٠٧ كان ٥١ بالمئة من الرأسمال الاجنبي موظفا في شركات الاراضي و٢٤ بالمئة منه في شركات الرهن . وكان هناك في نفس السنة ١٤٣٫٦٧١ اجنبيا بين عدد سكان مصر البالغ ١١٫٢٨٧٫٣٥٩ نسمة . وفي ١٨٩٢ وصلت الديون العامـة المتوجب على مصر دفعها لدائنيها الاوروبيين الى ٠٠٠ر٠٩٨ر١٠٦ جنيه (٢) .

وكان الحليف المصري للرأسمال الاجنبي ـ كبار ملاك الاراضي ـ يقتني هـو الآخر ويزيد حصته من دخل البلاد . فمن سنة ١٨٩٤ الى ١٩١٤ ارتفع عدد كبار الملاك (الذين يملكون اكثر من خمسين فدانا) من ١١٫٢٢٠ مالك لديهم ٠٠٠ر٩٩٧ر١ فدان (اي ٣ر١ بالمئة من الملاك يملكون ٤٤ بالمئة من الارض) ، الى ١٢٫٤٨٠ مالـك لديهم ٠٠٠ر٣٩٧ر٢ فدانا (اي ٨ر. بالمئة من الملاك يملكون ٩ر٤٣ بالمئة من الارض) . وقد كان هذا التمركز للملكيات الكبيرة للارض يتم في نفس الوقت الذي كان فيه عدد سكان مصر ـ الذي كان ٨٠ بالمئة منهم يعيشون في الريف ـ يزداد من ٠٠٠ر٧١٤ر٩ نسمة في عام ١٨٩٧ الى ٠٠٠ر٢٩٢ر١٢ في عام ١٩١٤ ، وعندما لم تزدد مساحـة الارض المزروعة الا بنسبة ضئيلة من ٠٠٠ر٣٢٧ر٥ فدان الى ٠٠٠ر٦٥٢ر٥ فدان فقـط (٣) .

وقد اتت الحرب العالمية الاولى لتعطي دفعا جديدا لعملية التباين الاجتماعي . فالتجار اخذوا يغتنون من خلال تموين الجيش البريطاني ، وأنشئت مصانع عديدة

---

١ ـ أ. عامر ، «ثورة مصر» ص ١٦ـ١٧ ، البنك الاهلي المصري ١٨٩٨ ـ ١٩٤٨ (القاهرة، ١٩٤٨).

٢ ـ محمد فهمي لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة ، ص ٤٧٦ (القاهرة ، ١٩٤٤)، الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ ، ص ٢٤٧ (القاهرة ، ١٩٥٨) .

٣ ـ شهدي عطية الشافعي : «تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦» ص ١٢ (القاهرة ، ١٩٥٧) . شارل عيسوي : «مصر في منتصف القرن» ، اوكسفورد ، لندن ١٩٥٤ ، ص ٣٦ . وراجع ايضا الفصل المتعلق بالاصلاح الزراعي .

يشغل كل منها اكثر من خمسين عاملا وخاصة في الغزل والحياكة ، وفي عصر الزيتون ، والدباغة ، وطحن الحبوب ، والحدادة . وكذلك قامت منشآت تجارية عديدة ، ولكن بالمقارنة مع سنة ١٩١٤ ، ارتفعت الاسعار بنسبة ٢١١ بالمئة سنة ١٩١٨ ، وبنسبة ٣١٢ بالمئة سنة ١٩٢٠ (١) . اما التطور الرئيسي فكان انشاء اسماعيل صدقي لجنة للصناعة والتجارة عام ١٩١٧ بالاشتراك مع طلعت حرب وآخرين من المطالبين بقيام صناعة مصرية (٢) .

وكان من شأن بورجوازية المدن الجديدة ـ تجار ، رجال اعمال ، اصحاب المهن خاصة المهندسين والمحامين ـ ان تخلق مجالا للعمل للجناح العصري من ملاك الاراضي الاغنياء حتى يستطيعوا ان يوظفوا أموالهم المجمدة . وفي سنة ١٩٢٠ انشأ طلعت حرب بنك مصر برأسمال قدره ٨٠٫٠٠٠ جنيه . وقد سمع النداء الذي اطلقه لكبار الملاكين ، ولو بشكل ضعيف ، اذ ان الودائع وصلت الى ٢٩٦٫٠٠٠ جنيه فقط في السنة الاولى (٣) . وبعد ذلك بسنتين ، في ١٩٢٢ ، قرر حزب الوفد مقاطعة البضائع والبنوك البريطانية ووجه نداءه الى الشعب داعيا الى :

«ان يودع المصريون اموالهم في بنك مصر ، كما ان الواجب على جميع المصريين ان يقبلوا على شراء اسهم بنك مصر حتى يبلغ رأسماله مبلغا يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية ، وبذلك يتسنى له ان يساعد في أحياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصرية ، ويجب تفضيل المصنوعات الوطنية (المصرية) والاعلان عنها ، وتشجيع الاقبال عليها ، ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصري ، اما التاجر الانجليزي فيجب مقاطعته مقاطعة تامة» (٤) .

وفي سنة ١٩٢٤ انشأ فريق من الصناعيين والمتمولين ، معظمهم من الاوروبيين، اتحاد الصناعات المصرية .

ابتداء من هذه الفترة أصبح من الممكن الحديث عن جناحي البورجوازية المصرية: الجناح الذي كان يدعى عامة «البورجوازية الوطنية» (اي الوفد)، وجناح البورجوازية الكبيرة . ويقدم فوزي جرجس تحليلا ممتازا هنا فقد كتب يقول :

«لا ينبغي الخلط بين الجناح ألوطني الذي كان يمثله الوفد ، وهو لا يتعدى اغنياء الريف والتجار والمثقفين ، وبين الجناح الصناعي ، فهذا الجناح ... معقد

---

١ ـ ش. عيسوي : المرجع المذكور ، ص ٤٠ ـ ٤١ .

يشير شهدي عطية الشافعي الى ان الشركة الوطنية للغزل في الاسكندرية كانت تضم ٢٦٠ عاملا، ومصنع الطرابيش ١٨٠ عاملا من الجنسين ، ومصنع الطوب في القاهرة ١٥٠ عاملا (المرجع المذكور ، صفحة ٢٩) .

٢ ـ ف. جرجس : المرجع المذكور ، ص ١٣١ .

٣ ـ «بنك مصر في خدمة الاقتصاد القومي ١٩٢٠ ـ ١٩٦٠» : الاهرام ٢٦، اكتوبر ١٩٦١ .

٤ ـ أورده شهدي ع. الشافعي ، المرجع المذكور ، ص ٥٠ .

في تركيبه . فهو من ناحية ما زال مرتبطا بالارض ارتباطا وثيقا ، وعلاقته بالصناعة ما زالت حديثة ، بل في مرحلة البداية . والامر الجوهري في الموضوع ان هذا الجناح لم يكن يعمل في الصناعة بشكل حقيقي ، لا قبل الحرب ولا خلالها ، بل كان يوظف امواله في الشركات المساهمة التي بلغت رؤوس الاموال المحلية فيها في سنة ١٩١٤ حوالي ٨ ملايين من الجنيهات من المصريين والاجانب المقيمين في مصر . وهـــذه الشركات في معظمها ، كما يحددها كروتشلي ، كانت شركات عقاريـــة ، وليست صناعية ، وقد نشأ بين كبار ملاك الارض وعي صناعي تطور خلال المراحل التي كان رأس المال الاجنبي يتغلغل في البلاد ويسجل ارباحا باهظة ، وقد أقام الصناعة ، من أعلى مباشرة ، بآلاف الجنيهات ، وبالاشتراك مع رؤوس الاموال الاجنبية التي كانت تستغل على ارض مصر . ولهذا فقد تكون مباشرة في علاقات قوية عليا مع الاستعمار، فان رؤوس الاموال الاجنبية هذه بالرغم من استغلالها على ارض مصر ، فقد كانت هي الاخرى ذات طبيعة مزدوجة . فمن ناحية نجد ان اصحابها وثيقي الصلة ببلادهم الاصلية ، ومن ناحية اخرى فان طبيعة استغلالهم الاموال في مصر تجعل مصلحتهم الاقتصادية مرتبطة بالحصول على ضمانات لتطورها ونموها (١) .

ومما يسترعي الانتباه في هذا التباين حقيقة ان الجناح الصناعي «العصري» والتكنوقراطي للبورجوازية المصرية لم يولد على يد المبادرة الخاصة متبعا الطريق التقليدي للطبقات الاوروبية الوسطى (تجارة ــ حرفة ــ صناعة) ، ولكنه تكوّن ، اذا جاز القول ، داخل رحم الغزو الامبريالي للرأسمال الاجنبي لمصر ، كحليف وشريك صغير في هذه التوظيفات . وهنا يظهر التناقض الوهمي عند هذا الجناح «العصري» الصناعي والتكنوقراطي للبورجوازية : فبدلا من ان يكون حامل لواء الدعوة الى حكم برلماني اكثر فعالية ، وفلسفة اكثر اهتماما بالتقدم الحقيقي ، وعناد سياسي يبرره دوره كطليعة في المجتمع المصري الذي يمر بمرحلة تحول ، بدل هذا كله كان هـــذا الجناح الاداة المفضلة للرجعية السياسية ، وخاصة في احزابها : الحزب السعدي (الذي تأسس عام ١٩٣٧) ، المستقلين (الذي كان يضم اهم زعماء اتحاد الصناعات المصرية ــ اسماعيل صدقي ، حافظ عفيفي ، حسين سري ، علي ماهر ، شريـــف صبري ، احمد عبود ، علي يحي ، محمد الفرغلي ، وغيرهم) ، وحلفائهم ممثلي الملاك الكبار للاراضي في الحزب التحرري الدستوري . كان هذا الجناح عماد الرجعية الاكثر تحجرا على الصعيد الداخلي ، وحليف الامبريالية في السياسة الخارجية : اولا مع بريطانيا العظمى ، ولكن بعد ذلك مع الولايات المتحدة الاميركية خاصة بعـد النصر في ١٩٤٥ (٢) .

---

١ ــ فوزي جرجس : المصدر المذكور ، ص ١٣٩ ــ ١٤٠ .

٢ ــ يتحدث م. ك. عيسى عن «نهاية الاحتكار البريطاني (للتجارة الخارجية المصرية) وبدء الاحتكار الانكليزي ــ الاميركي عام١٩٢١» في «التنافس الانجلو الاميركي في مصر بين الحربين العالميتين» في =

وقد بقي الوفد ، بشكل اساسي ، ممثلا لقوى البورجوازية المصرية المحلية التي كانت تضم جزءا من كبار ملاك الاراضي التي لم تصبح لها السيطرة الا بعد الحرب العالمية الثانية ، والطبقة الريفية الوسطى العادية ، وطبقة المدن الوسطى ، والمهنيون، والمثقفون ، والطبقة الوسطى الدنيا ، وخاصة موظفو الحكومة والتجار ، يضاف اليهم عدد كبير من العمال الزراعيين ، وفئة معينة من عمال المدن ، لاسيما أولئك الذين يعملون مع الدولة . لقد جمع الوفد بين قوى لم تكن علاقاتها مع المحتل عضوية ، لكنها نتجت اساسا من تشابك كل الاقتصاد المصري مع المصالح البريطانية المسيطرة. ولهذا فانه سيكون التعبير الصادق عن مجموع الامة كما انه سيبرز ممثلا اصيلا ، يثير الاضطراب ، يعاند ، يضج ويثبت ، للارادة الوطنية في الوجود . ورغم الابتعاد عن الحكم الذي فرضه على الوفد تحالف المحتل والقصر الملكي (حكم الوفد خلال سبع سنوات من اصل ثلاثين بين عام ١٩٢٢ وعام ١٩٥٢) ، فقد كان حزب سعد زغلول ومصطفى النحاس القوة السياسية الاساسية في البلاد خلال ثلاثين سنة . وكما سنرى ، فقد انتقمت البورجوازية الصناعية والتكنوقراطية الكبيرة فيما بعد ، وأطاحت بالوفد ، الذي كان يزداد انقسامه وتضعف فعاليته ، وتستلم هي مهمة تحقيق اهداف ثورة الطبقة الوسطى الوطنية ، على حساب تحطيم الحريات الديمقراطية التي بناها الوفد بجد ، حيث كان متأكدا دائما ، في هذا الحقل ، من التأييد النشيط والعنيد لليسار .

من عام ١٩١٩ الى عام ١٩٣٩ ، ولكن بعد ١٩٣٩ بشكل خاص ، خطت البورجوازية المصرية خطوات عملاقة . هنا ، ايضا ، من المهم ملاحظة الصفة المصرية الخاصة لهذا التطور : لن نلاحظ بالتأكيد ولادة طبقة بورجوازية جديدة ، بل بورجوازية كبيرة لها طابع التمركز الشديد ، والصفة الاحتكارية الصريحة (١) حيث تلعب مجموعة شركات «مصر» دورا موجها .

وفي ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، وهو اليوم الذي اعلنت فيه مصر محمية بريطانية ، بلغت الاستثمارات الاجنبية الموظفة ٩٢ مليون جنيه ، منها ٦٧ مليونا موظفة في الاراضي مقابل ٨ ملايين جنيه من رؤوس الاموال المصرية ؛ بالاضافة الى ان مصر كانت مدينة ، في تلك الفترة ، بمبلغ ٩٤ مليون جنيه للخارج. وهذا يعني ان الاجانب كانوا يملكون ٩٢ بالمئة من رؤوس الاموال الموظفة آنذاك(٢) . وقد كان اتحاد الصناعات

= «مجلة دراسات اقتصادية وسياسية وتجارية» الصادرة بالانكليزية في القاهرة، العدد ٢ ، ١٩٥٧ ، ص ٤٠ ــ ٤٣ .

١ ــ هذا الاتجاه معترف به عند الجميع : ابراهيم عامر ، وفوزي جرجس ، وكذلك راشد البراوي في كتابه : «الانقلاب العسكري في مصر» ، بالفرنسية ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٥٨ ــ ٧٠ .

٢ ــ الوكيل السابق لوزارة التجارة والصناعة ، عبد الله فكري اباظة : «حصة الرساميل الاجنبية في الاقتصاد القومي» ، بالفرنسية ، القاهرة ١٩٥١ ، اورده أ. عامر «ثورة مصر» ، المرجع المذكور ، ص ٥٦ .

المصرية ممثلا لهذا الفريق . ففي ١٩٣٠ اصبح اسماعيل صدقي ، رئيس الاتحاد ـ وهو شخصية معقدة وهامة جدا في المؤسسة ـ رئيسا للوزارة ، فالغى دستور ١٩٢٣ ، واقام حكومة ارهاب قاس استمرت حتى عام ١٩٣٥ . لكنه عني ، قبل اي شيء آخر ، بتنظيم الاقتصاد المصري كي يستطيع مواجهة ازمة التدهور الاقتصادية العالمية : حماية جمركية للمنتجات المحلية ، ليونة في فرض الضرائب على المنتجات المستوردة ، اعفاء الآلات والمواد الخام من الضرائب ، حل الخلافات بين اصحاب العمل والعمال . وكان هناك اهتمام واضح لحماية السوق المصري من نتائج المزاحمة بين البلدان الراسمالية المختلفة والاحتفاظ به كمقاطعة لبريطانيا العظمى . وبذلت جهود ايضا للتقليل من تعدد مصادر القضاء الامر الذي كان يشجع ادارات المصانع البريطانية على البحث عن مستخدمين لا تسري عليهم أحكام المحاكم المختلطة ، وغالبيتهم من الفرنسيين والبلجيكيين والاميركيين (١) . فالى ان انشأ اسماعيل باشا المحاكم المختلطة كان الاوروبيون المقيمون غير خاضعين لاحكام اية محكمة مصرية .

واظهرت الاستثمارات الجديدة صعود الراسمالية المصرية . فبين عام ١٩٣٤ وعام ١٩٤٨ وظف ٣٦٫٧١٨٫٦١٤ جنيه من رؤوس الاموال الجديدة من الشركات المصرية ؛ و٢١٫٠٤١٫٥٦٦ جنيه من هذا المبلغ ، او ٧٨٫٧ بالمئة من الاستثمارات الجديدة كانت من رؤوس الاموال المصرية . وفي عام ١٩٤٨ بلغ الراسمال الاجمالي لمجموع الشركات العاملة في مصر ١١٧٫٩٣٥٫٠٠٠ جنيه يملك الاجانب منها ٧١٫٦٢٤٫١٧٧ جنيه (اي ٦١ بالمئة) ويملك المصريون منها ٤٦٫٣٠٨٫٨٢٣ جنيه (اي ٣٩ بالمئة فقط) (٢) . وفي عام ١٩٤٣ جرى تحويل الدين العام القديم الى قرض حكومي ، فبلغت حصة غير القاطنين فيه ٣٣٫١٠٠٫٠٠٠ جنيه من مجموع ٨٦٫٦٧٠٫٠٠٠ جنيه اي ٣٨٫١ بالمئة ؛ ولكن يجب التنويه بأن قسما غير قليل من ٦١٫٩ بالمئة الباقية كان يخص شركات ، ومجموعات ، وأفراد اجانب يقطنون مصر (٣) .

وقد كانت الصفة الاحتكارية للاقتصاد الصناعي واضحة في كل مجال : في صناعة السكر ، والاسمنت ، والتقطير ، والاسمدة الكيماوية ، ولكن خاصة في مجموعة الشركات الصناعية التي انشأها أو ضمها بنك مصر من خلال سيطرته على

---

١ ـ الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية (القاهرة ، ١٩٤٨) . أ. عامر : «ثورة مصر» ، المرجع المذكور ، ص ٦٨ ـ ٦٩ .

٢ ـ عندما كان مجلس النواب الفرنسي يدرس اتفاقات «مونترو» من اجل الغاء الامتيازات الاجنبية ، اشار تقرير لجنة الشؤون الخارجية الى انه اذا كان المجموع العام لرؤوس الاموال العاملة في مصر عام ١٩٣٨ ، يبلغ ٥٥ مليار فرنك ، فان قيمة رؤوس الاموال الاجنبية تبلغ ٥٠ مليارا ، منها ٣٠ مليار تمثل الاستثمارات الفرنسية . («الاهرام» ، ١٠ يوليو ١٩٣٨) .

٣ ـ الاحصاءات مأخوذة من كتاب عبد الله فكري اباظة ، المرجع المذكور .

الشركات التي اصبحت العمود الفقري للاقتصاد كله . وكان بنك مصر وحده يمثل ٢٨ بالمئة من مجموع رؤوس الاموال المصرفية المصرية ، او ١٢٠٫٢٨٥٫٠٠٠ جنيه في نهاية سنة ١٩٦٠ . اما المجموعة التي كانت تديره ـ طلعت حرب ، ثم حافظ عفيفي، علي يحي ، محمد الفرغلي ، احمد عبود ، تتبعهم العائلات الكبيرة مثل علوبة ، اباظة، بدراوي ، سراج الدين ، قللي ، لوزي ، وكيل ، منزلاوي ـ فقد سيطرت على كل ما يمكنها من الطيران الى الطباعة ، من صناعة السينما الى المناجم والمقالع ، من النسيج الى النقل البحري . وفي بعض القطاعات (الصباغة ، الطيران ، وخاصة السينما والملاحة) ، كانت المشاركة الاجنبية ، اي البريطانية ، اساسية .

وكان هناك ايضا نمو سريع في توزيع الاستثمارات الجديدة . فقد هبطت النسبة الموظفة في استغلال الاراضي وريها ، والقروض على الرهونات من ٧٦٫٠٦ بالمئة من مجموع الاستثمارات عام ١٩١٢ ، الى ٤٦٫٩٧ بالمئة عام ١٩٤٢ . وخلال نفس الفترة، ارتفعت الاستثمارات في الصناعة من ٨٫٩٩ بالمئة من مجموع الاستثمارات الى ٢٢٫٤٩ بالمئة منها كما ازدادت الاستثمارات في القطاع المصرفي والتجاري من ٩٫٠٦ بالمئة الى ١٧٫٦٣ بالمئة (١) . وأتت الحرب العالمية الثانية لتعجل في تطور الرأسمالية المصرية : ارتفعت القيمة الاجمالية للاستثمارات الموظفة في الشركات الصناعية والتجارية من ٨٦ مليون جنيه الى ١٠٦ مليون جنيه ، وازداد انتاج المنسوجات من ١٠٠ مليون الى ١٤٢ مليون يارد ، وأنتاج الخيوط الصناعية من ١٧ الف طن الى ٤١ الف طن (هذه الارقام الاخيرة هي ارقام عام ١٩٤٧) ، وطرات زيادات مماثلة في كل فروع الصناعة (الاسمنت ، البترول ، السكر ، الزيت النباتي، الكحول ، الخ..) . واذا اخذت سنة ١٩٣٠ كسنة اساس ، يكون اجمالي الانتاج الصناعي قد ارتفع من ١٣ مليون الى ١٨ مليون جنيه ، بينما هبط الانتاج الزراعي من ٥٤٫١ مليون الى ٤٣٫٦ مليون جنيه خلال نفس الفترة . وازداد عدد عمال المصانع المسجلين بشكل حاد ، من ٢٤٧٫٠٠٠ الى ٧٥٦٫٠٠٠ عامل عام ١٩٤٧ ؛ وكان هناك في ذلك الوقت ٢٧٧٫٠٤٢٫١ عاملا في المدن ، و١٫٠٤١٫٠٠٠ عامل زراعي . كذلك ارتفعت كثافة العمال في المصانع الكبيرة : عام ١٩٤٧ كان ٥٣ مصنعا كبيرا يشغلون ١٢٩٫٩٠٠ عاملا ، بينما يتوزع ٢٦٣٫٩٠٠ عاملا على ٣٫٤٠٠ مصنعا يستخدم الواحد منها بين ١٠ و٥٠ عاملا (٢) .

لماذا اذن ، في نفس الوقت الذي كان يجري فيه هذا التقدم الصارخ ، كان المرء لا يزال يلتقي بأمثال شحاته رجب ، عبد الحميد علي ابراهيم ، فؤاد مصطفى ابراهيم ، عبد الحميد محمود ، عبد المنعم حسن دندراوي ، وغيرهم من الوف الموظفين الصغار في الدرجات الدنيا ؟ وكيف يمكن تفسير هذا البؤس الذي كان

---

١ ـ راشد البراوي : المرجع المذكور ، ص ٦٦ .

٢ ـ الامم المتحدة : «التطور الاقتصادي في الشرق الاوسط : ١٩٤٥ ـ ١٩٥٤» ، نيويورك ١٩٥٥ .

يكبر بنفس نسبة نمو رؤوس الاموال الموظفة ، وبنفس الوقت الذي يظهر فيه الامل؟

الحقيقة ان الحرب التي كانت مصدر الارباح الهائلة للبورجوازية المصرية، ادخلت الخراب الى عائلة كل عامل . لا شك ان الدخل القومي قد ازداد من ١٦٨ مليون جنيه عام ١٩٣٩ الى ٨٦٠ مليون جنيه عام ١٩٥٠ ، لكن تكاليف المعيشة ارتفعت من مؤشر ١٠٠ سنة ١٩٣٩ الى ٣٢٩ سنة ١٩٥٠ . وعلى اساس الاحصاءات قد يظن ان ذلك يمثل تحسنا . الم ترتفع المدخرات من ٨ مليون جنيه عام ١٩٣٩ الى ١٣٢ مليون جنيه عام ١٩٤٤ ، اي من ٥ بالمئة الى ٢٩ر١ بالمئة من الدخل القومي ؟ طبعا حدث ذلك ... لكن ارتفاع الاسعار ارجع الامور الى وضعها الصحيح : لقد اصبح الدخل السنوي الحقيقي للمصري العادي ٩ر٥ جنيه في الاعوام ١٩٥٠ ـ ١٩٥٣ ، بينما كان هذا الدخل ١٠ر٢ جنيه عام ١٩٣٩ ، اي انه هبط بنسبة ٧ بالمئة .

لم هذه الزيادة في تكاليف المعيشة ؟ (١) لا شك ان معطيات الطبيعة تفسر الامر من احد جوانبه ، معطيات زراعة لم تنم بنسبة ازدياد عدد السكان : في عام ١٨٩٧ كان عدد السكان ٩ر٧١٥ر... نسمة ، ٨٠ بالمئة منهم فلاحون ، يعيشون على ٥ ملايين فدان ، وكان اجمالي المساحة المزروعة يبلغ ٦ر٨ مليون فدان ؛ وفي عام ١٩٣٧ أصبح عدد السكان ١٥ر٩٣٣ر... نسمة ، ٧٥ بالمئة منهم فلاحون ، يعيشون على ٥ر٣ مليون فدان وبينما بلغت المساحة الاجمالية المزروعة ٨ر٤ مليون فدان . وفي عام ١٩٥٢ وصل عدد السكان الى ٢١ر٤٧٢ر... نسمة ، ٦٨ بالمئة منهم فلاحون ، وكان عليهم ان يعيشوا على انتاج ٥ر٦ مليون فدان ، او ٩ر٣ مليون فدان من المساحة الاجمالية المزروعة في السنة .

لكن على الطرف الآخر من السلم ، ارتفعت الارباح التي وزعتها الشركات المساهمة على حاملي اسهمها من ٧ر٥ مليون جنيه الى ٢٠ مليون جنيه بين عام ١٩٤٢ وعام ١٩٤٦ ، بينما ازدادت القيمة التأجيرية للاراضي المؤجرة من كبار الملاكين للفلاحين من ٣٥ مليون جنيه الى ٩٠ مليون جنيه . وفي سنة ١٩٥٢ ، كان ٦ بالمئة من ملاك الاراضي الزراعية يسيطرون على ٦٥ بالمئة من الارض المزروعة . وكانت مجموعة صغيرة مؤلفة من ٢٨٠ اقطاعيا ، في مقدمتهم العائلة المالكة آنذاك ، تملك ٥٨٤ر٤٠١ فدانا ، ولكن كان على ٢ر٧٦٠ر٦٦١ فلاحا ان يقتسموا ٥ر٩٦٢ر٦٦٢ فدانا . وكان معدل ملكية الاقطاعي الكبير ٣ر٧٦٥ فدانا ومعدل ما في حوزة الملاك الصغير ١ر٥ فدان ... (٢) .

كانت حياة المصريين اليومية تنوء تحت اهرام من الظلم يعود الى آلاف السنين.

---

١ ـ ش. عيساوي : المرجع المذكور ، ص ٩٠ . «كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي» ، (القاهرة ، ١٩٥٥) .

٢ ـ اللجنة العليا للاصلاح الزراعي : «هذا الفلاح وأسرة محمد علي» ، (القاهرة ، ١٩٥٢) .

أ. عامر : «ثورة مصر» ، المرجع المذكور ، ص ٤١ ـ ٤٣ .

في الثامن من يناير ١٩٥٢ ، عقد هاري ترومان رئيس الولايات المتحدة وونستون تشرتشل ، رئيس الوزارة البريطانية ، مؤتمرا . وكان الامــــر المطروح الاشتراك في تحمل اعباء صد المد الوطني الثوري في مصر وايران . وبعد ايام عقب المؤتمر اعلنت الحكومة الاميركية وقفها للمساعدة التي كانت تقدمها لمصر قبلا .

في ٢٥ يناير اتجهت مصفحات ومدفعية ميدان الجيش الانكليزي المرابط في قاعدة قناة السويس ، التي تقع على منتصف الطريق بين السويس وبور سعيد ، نحو مبنى المحافظة في الاسماعيلية . وجرت معركة كبيرة طوال يوم الجمعة ذاك بين القوة البريطانية والشرطة المحلية التي حصنت نفسها داخل المبنى . وبحلول المساء كان الجانب المصري قد فقد ١٥٠ ضحية .

وفي اليوم التالي ، نهار السبت ٢٦ يناير ، استولت فرق من الرعاع على قيادة المظاهرات الشعبية التي انطلقت في القاهرة والاسكندرية وكل مدن المملكة ، وراحت تشعل الحرائق في كل الوسط التجاري الحديث من العاصمة . وقد نزل الجيش الى الشوارع مساء نفس اليوم واعلن منع التجول ؛ وفي اليوم التالي علق الدستور واعلنت حالة الطوارىء واقيلت حكومة النحاس . وعلى الفور ، وحتى قبل بدء اي تحقيق في مصدر هذه الاحداث جرى توقيف آلاف من الشبان الوطنيين ــ وفديين، شيوعيين ، وطنيين ، نقابيين ــ واعتقالهم ، وحلت فرق الميليشيا الشعبية التي كانت تقوم بحرب العصابات ضد قاعدة السويس منذ اكتوبر ١٩٥١ وجردت من سلاحها ، وفرضت الرقابة على الصحف .

كيف تم الوصول الى تلك النقطة ؟ لماذا في ذلك السبت ، ٢٦ يناير ١٩٥٢ ؟ من احرق القاهرة ؟

كان يخيم على حكام مصر الحقيقيين شبح ثورتين مختلفتين ان في التوقيت او في المضمون السياسي : الثورة المصرية عام ١٩١٩ ، و«المسيرة الطويلة» للثورة الصينية التي بلغت أوجها بتأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ .

لقد انتهت ثورة مصر ١٩١٩ ــ ١٩٢٣ ، التي يتجاهلها المفكرون السياسيون الغربيون بشكل شبه تام ، بفشل جزئي . فبالرغم من ان الوفد ، الحزب الحاكم ، كان يتمتع بثقة الشعب الهائلة ، الا انه طرد من السلطة عام ١٩٢٧ . لكن عام ١٩١٩ شهدت الفلاحين يدخلون المعركة في مناطق بكاملها ، ويقطعون طرق المواصلات ، يستولون على الاراضي ، ويعلنون في مناطق عديدة ، تحت قيادة محامين ومثقفين ثوريين ، قيام «جمهوريات» سريعة الزوال على غرار جمهورية زفته التي قادهـــا نائبها الوفدي يوسف الجندي ، والتي تبعد ساعة واحدة عن القاهرة .

قابلت هذه الانتفاضة المسلحة في القرى ، حركة وحدة وطنية قوية في المدن . وتمت الوحدة بين المسلمين والاقباط الذين كانت تفرقهم دائما حيل المحتل ولاسيما خليفة كرومر ، السير إلدون غورست ، وأيضا ماض قريب كان لا يزال حيا فـــي نفوسهم . وكان هناك وحدة بين العمال ــ الذين اخذت نقاباتهم مضمونا اقتصاديا وسياسيا تحت تأثير المحامين الوفديين الشباب ، وتحت تأثير الاشتراكيين ، وخاصة

انطون مارون الذي اصبح فيما بعد السكرتير العام لاتحاد الصناعات المصرية ومات في السجن ـ وبين الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى المؤلفة من التجـار المفلسين والموظفين الصغار ، وبشكل اساسي المحامين ، والمهندسين ، والاطباء ، الذيـن سيمثلون بالاشتراك مع طلبة المدارس والجامعات «انتلجنسيا» تلهبها كتابـات مصطفى كامل ومحمد فريد ، وتعي صفتها المصرية المميزة بفضل احمد لطفي السيد، وتجد في سعد زغلول رمز قوتها وعزتها . كان هناك وحدة ، على الاقل في البداية (١٩١٩ ـ ١٩٢٣) بين تلك القوى الشعبية وبين جزء هام جدا من اغنياء المدن وكبار ملاكي الاراضي ، الذين كانوا متحمسين لان يغدوا من خلال الحركة العامة ، اصحاب ثروات البلاد الوحيدين .

كان هناك وحـدة بين الشعب وقـوات البوليس ، وضباط وجنود الجيش الذين لم يقبل سوى فريق ضئيل منهم بقيادة محمد حيدر ـ مدير عام السجون فيما بعد ووزير الحربية اثناء حريق القاهرة ـ ان يعمل ضد الثورة . كان هناك وحدة بين الكتاب والشعراء والفنانين ورجال الدين والفلاسفة ، وبين الجماهير الامية المتعطشة للحرية . كان الاعلان الرسمي للاستقلال الذي حد منه كثيرا البنود الاربعة الخاصة (١٩٢٢) (١) ، واعلان دستور عام ١٩٢٣ الذي اعطى سلطات واسعة للملك ، وانشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ ، وبروز الوفد كالحزب السياسي المسيطر ، وايضا ظهـور الحزب الاشتراكي (١٩٢٠) ، والحزب الشيوعي المصري (١٩٢٠) ، والتدعيم الهام للحركة العمالية وانشاء اول اتحاد للنقابات المصرية ، كان كل من هذه الاحداث يمثل نصرا ورمزا .

لكن الثورة لم تصل الى المناطق الريفية . وفي المدن ، حال التحالف بين القصر والبورجوازية الكبيرة دون نجاح الوفد ، ودفعه للعمل ضد اليسار والقبول بأن يصبح جزءا من النظام حيث ازدادت حصة الطبقة الوسطى المصرية .

خلال السنوات بين ١٩٢٣ و١٩٥٢ ، ورغم ان الاغلبية كانت للوفد فانه لم يحكم سوى سبع سنوات . وتسلمت الحكم احزاب القصر ـ حزب الاتحاد بزعامة حلمي عيسى باشا وحزب الشعب بزعامة أسماعيل صدقي باشا (١٩٣٠) ـ وحزب كبـار ملاك الاراضي (حزب التحرر الدستوري الذي أسسه محمد محمود باشا ، ثاني ملاك الاراضي بعد الملك ، عام ١٩٢٣) ، وحزب الفئة العليا من الطبقة الوسطى (الحزب السعدي ، الذي اسسه محمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر عام ١٩٣٧) ، وبتأييد بشتى الطرق ممن يدعون انفسهم «بالمستقلين» الذين يمثلون البنـوك ، والاعمال التجارية الكبيرة ، والصناعة الكبيرة والاداريون التكنوقراطيون . تسلمت هـذه

---

١ ـ كانت البنود الاربعة «الخاصة» : ١ ـ ضمان سلامة مواصلات الامبراطوريـة البريطانية ، ٢ ـ الدفاع عن مصر ضد العدوان الخارجي ، ٣ ـ حماية المصالح الاجنبية ومصالـح الاقليات ، ٤ ـ السيطرة على السودان .

الاحزاب السلطة لتحكم البلاد باتفاق تام مع لندن ، وبعد ١٩٤٥ مع لندن وواشنطن. واستمر كون مصر مزرعة قطن للانكشير ، ولكن كانت الرغبة تكبر اكثر فأكثر لجعلها تصبح القاعدة العسكرية والسياسية الاساسية للامبريالية عند تقاطـــع القارات الثلاث حيث تلتقي افريقيا بالمتوسط الشرقي والشرق الاوسط ، مسيطرة على الطرق الموصلة الى العالم الواقع تحت الاستعمار الذي لم تكن قد اطلقت عليه آنذاك (١٩١٩ ـ ١٩٤٥) تسمية «العالم الثالث» .

اذا توخينا الدقة فانه على الرغم من ان الوفد كان مخلصا للديمقراطية البرلمانية، وعلى تحقيق عدل اوسع في حياة البلاد اليومية ـ كما يشهد على ذلك الانجاز الضخم الذي تحقق في حقل التعليم تحت ادارة طه حسين (١) ، وتشريع في أن يوفر عمل لكل فرد (٢) ، وانشاء المصرف الزراعي التعاوني عام ١٩٣٠ لمساعدة صغار الملاك بوجه خاص ـ فانه لم يكن حائزا على اي من صفات الحزب الثوري الشعبي . فلم تفكر قياداته ، في اي وقت من الاوقات ، في حمل لواء الثورة الى قلب البنيـــان الاجتماعي ، وتحقيق توزيع افضل للارض ، أو في ضرب الفئة العليا من الطبقـــة الوسطى التي كانت تستغل الفقراء بالتعاون الوثيــــق مع المتمولين البريطانيين والعالميين الكبار .

هذا الاتجاه نحو المحافظة في الميدان الاجتماعي ، الذي ادى في النهاية الـــى رجعية سياسية صريحة ، سيصبح اكثر بروزا مع صعود فؤاد سراج الدين باشا ، احد كبار ملاكي الارض ، الذي اصبح سكرتيرا عاما للوفد عام ١٩٥٢ ، وسلك طريقا معاكسا تماما لطريق سلفيه ، مكرم عبيد وصبري ابو علم ، اللذيـــن كانا ممثلين حقيقيين لمثقفي المدن المنتمين الى الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى ، وكلاهما ديمقراطي متحرر في أعماقه ، وكلاهما متعلق بالمبادىء العظيمة لثورة ١٧٨٩ الفرنسية وبثورة ١٩١٩ المصرية . اذن ، لم يكن هناك اي تصور او تفكير في ثورة زراعية ، وكذلك لاي ربط بين الفلاحين والطبقة الوسطى الوطنية في المـــدن ، وبين الشعب والقوات المسلحة الوطنية . هنا يكمن السبب العميق لفشل ثورة ١٩١٩ في تحقيق اهداف البورجوازية الوطنية المصرية : السيطرة على السلطة السياسية ـ الداخليـــة والسياسة الخارجية ـ وجعل حياة المجتمع ديمقراطية في المدن والقرى من خلال ممارسة البورجوازية الوطنية لسلطات اقتصادية واسعة ، بالتحالف مع الشعب . هنا يكمن السبب اكثر مما يكمن في الملاحقة المستمرة لليسار منذ ١٩٢٤ .

---

١ ـ طه حسين «عميد الادب العربي» ، عرض فلسفته في الثقافة المصرية في مؤلف هام يركز فيه على دور مصر المتوسطي : «مستقبل الثقافة في مصر» ، (القاهرة ، ١٩٣٦) .

٢ ـ حول هذا التشريع راجع : زكي بدوي : «مشكلات العمل والمنظمات العمالية في مصر» ، بالفرنسية ، الاسكندرية ١٩٤٨ . وكذلك محمد فهيم امين : «تاريخ الحركة النقابية وتشريعات العمل في مصر» ، (القاهرة ، ١٩٦١) .

عندما كانت القاهرة تحترق عام ١٩٥٢ والضباط الاحرار يستعدون للاستيلاء على الحكم ، كان كبار ملاكي الاراضي ما يزالون يسيطرون على المسرح السياسي ويقطعون الطريق على اي تغيير في البنيان الاجتماعي ، وعلى محو تلك المفارقة التاريخية (١) .

وقد وجد التفكير السياسي المصري خلال سنوات ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ ، في الثورة الصينية ، شيئا فشيئا ، المثال عما كان يمكن ان تكون عليه الثورة السياسية المصرية عام ١٩١٩ ، لو انها اعطت الفرصة لثورة فلاحية ، وشكلت جبهة وطنية شعبية ، وحظيت بجيش متمرد . وبدت «المسيرة الطويلة» اكثر فاكثر على انها البديل ، البديل الوحيد الممكن عن الاستعباد الطويل لبلد ذو حضارة قديمة ، لبلد الفلاحين الفقراء حيث أثبتت البورجوازية الكبيرة الحاكمة عقمها في التجديد العميق لحياة ملايين الرجال الذين كانوا يتعطشون لتحقيق نهضتهم .

هذه هي الخلفية المزدوجة التي ستنطلق منها التطورات الثورية المتزايدة للحركة الوطنية المصرية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .

لفترة طويلة ، حتى قبل الحرب حاولت دعاية المحور انتزاع الفئة العليا من الطبقة الوسطى المصرية من تحالفها مع بريطانيا العظمى ، واجتذاب العناصر الوطنية التي برزت من الطبقات الادنى . وقد عمل موسوليني ، «حامي الاسلام» ، من خلال العائلة المالكة المرتبطة تقليديا بعائلة فيكتور عمانوئيل . اما هتلر فقد كان بطلا في نظر مجموعة من الوطنيين المصريين الشباب ، الواقفين بعنف ضد بريطانيا العظمى خاصة بعد المعاهدة الانكليزية ــ المصرية عام ١٩٣٦ التي كانت نتيجة لمساومة تم التوصل اليها بين الوفد والحكومة البريطانية بعد الموجة الثورية الجديدة عام ١٩٣٥ (٢) . والجدير بالذكر ان فتحي رضوان ونور الدين طراف ومجموعة الشبان

---

١ ــ «كانت الارستقراطية الزراعية تملك اكثر من وسيلة لتؤمن استمرار سيطرتها على السلطتين التشريعية والتنفيذية ... وابقت الانتخابات العامة المباشرة ، بالرغم من انها كانت ديمقراطية ، هذه الطبقة الاجتماعية في الحكم» : عادل عامر : «افلاس النظام الدستوري المصري» ، أطروحة حقوق ، باريس ١٩٥٥ ، ص ٤١٣ .

٢ ــ لم تأخذ هذه المرحلة التي نشأ فيها تنظيم الضباط الاحرار وغيره من التنظيمات ، حقها في الدراسة . وبعض المراجع عنها هي :

عبد الرحمن الرافعي : «في اعقاب الثورة المصرية» ، الجزء الثاني ، ص ١٩١ــ٢٢١ ،(القاهرة ، ١٩٥٩) ، و«مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢» ، القاهرة ، ١٩٥٧ . ا. عامر : «ثورة مصر» ، المرجع المذكور ، ص ٦٦ــ٧٥ . ش.ع. الشافعي : المرجع المذكور ، ص ٨٠ــ٨٦ . ف. جرجس : المرجع المذكور، ص ١٧٢ــ١٧٨ . احمد بهاء الدين : «فاروق ملكا ١٩٣٦ ــ ١٩٥٢» ، (القاهرة ، ١٩٥٢) . الملف الكامل لموضوع «اساليب النضال المصري من حرب التحرير ضد الغزو الفرنسي الى المقاومة الشعبية ضد العدوان الثلاثي» ، مجلة الطليعة ، السنة الثالثة ، عدد ١٢ ،(١٩٦٧) ، ص ٧ ــ ٥٥ .

المؤيدين لهم من الحزب الوطني القديم ، وأحمد حسين ، زعيم «القمصان الخضراء» في حزب «مصر الفتاة» ــ الحزب الوطني الاسلامي فيما بعد (١٩٤٠) ثم الحــزب الاشتراكي (١٩٤٦) ــ حضروا مؤتمر الحزب النازي في نورنبرغ سنة ١٩٣٦ بحثا عن مثل اعلى وأساليب جديدة للعمل (١) .

بالنسبة للرأي العام المصري بدت الحرب العالمية الثانية علــى انها خلاف بين الحلفاء (ملاك المستعمرات وغيرها من البلاد التابعة لهم ، ومنها مصر) وبين القوى الجديدة التي تحدت تفوقهم . واستغل عملاء المحور فرصة ازمــة التموين (٢) ، والضيق المتزايد الذي كان يشعر به رجل الشارع بسبب حالة الطوارىء ، وتحويل البلد الى قاعدة عسكرية للقيادة البريطانية في الشرق الاوسط . وقد نظر كثير من الناس الى زحف الماريشال رومل ، في يناير وفبراير عام ١٩٤٢ ، على العلمين ، التي تقع على بعد حوالي خمسين ميلا من الاسكندرية ، باعتباره مقدمة «لتحرير» مصر على يد القوات الايطالية والالمانية . وتحولت المظاهرات ضد نقص الطعام الى انفجارات معادية للبريطانيين تطلق هتافات «الى الامام يا روميل ! حذاء فاروق فوق راسك يا جورج !»

صباح فبراير ١٩٤٢ قامت الدبابات البريطانية بمحاصرة قصر عابدين وأجبرت فاروق على القبول بحكومة يراسها مصطفى النحاس الذي رضي بالعودة الى الحكم «على رؤوس الحراب الانكليزية» ، كما قيل فيما بعد (٣) . وبظهورها بمظهر المبرر لهذا الانتهاك البريطاني العنيف للسيادة المصرية ، فقدت قيادة الوفد ثقة الجماهير. وتحول الحزب السعدي والمستقلون نحو واشنطن التي بدت لهم مؤهلة لخلافــة السيطرة البريطانية المتزعزعة . اما الاحزاب الفاشية ــ «مصر الفتاة» بزعامة احمد حسين ، وبشكل خاص جماعة «الاخوان المسلمين» السرية بزعامة حسن البنا ــ فقد قامت بجمع وتنظيم اعضائها سرا ، بالرغم من المنع الرسمي .

لكن جوهر الاتجاه الجديد للحركة الوطنية المصرية تم تحديده بواسطة اليسار بشكل اساسي . فقد اسست مجموعات من المثقفين ، المصريين والاجانب ، المنظمات الماركسية الاربع التي زودت الحزب الشيوعي المتحد (الثاني) برجالاته الاساسيين فيما بعد ، عام ١٩٥٨ ، وذلك رغم تقلبات كثيرة وانقسامات داخلية متعددة . وفي مرحلة مبكرة اطلقت هذه المنظمات حملة لكسب الانتلجنسيا المصرية ، خاصة الطلبة وخريجو الجامعات . وأنشئت في تلك الفترة مراكز الاعداد السياسي والثقافــي

---

١ ــ نشر احمد حسين مذهبه في كتاب «ايماني» ، (القاهرة ، ١٩٣٦) وهو نوع من «كفاحي» مصري . في تلك الفترة دخل الشاب جمال عبد الناصر الى صفوف «مصر الفتاة» حيث بقي سنتين.

٢ ــ صادق سعد : «مأساة التموين» ، القاهرة ، ١٩٤٥ .

٣ ــ في شهادته ، خلال محاكمة قاتل امين عثمان باشا ، اشار مصطفى النحاس الى احتمال وجود تسلل عملاء شغب بريطانيين ...

وأبرزها «دار الابحاث العلمية» ، و«لجنة نشر الثقافة الحديثة» ، و«دراسات» خلال سنوات ١٩٤١ و١٩٤٦ . بعد ذلك بقليل كان هناك صحافة ماركسية : «الفجر الجديد» ، «أم درمان» ، «الطليعة» (١٩٤٥ ـ ١٩٤٦) ، ثم «الجماهير» (١٩٤٧ ـ ١٩٤٨) . وكانت المرحلة الثانية هي مرحلة الاتصال بالحركة العمالية التي رافقها تمصير جذري للاطارات القيادية (١) . وفي نهاية سنة ١٩٤٥ أسس العمال اليساريون اتحادين نقابيين : اللجنة التحضيرية لعمال القطر المصري ، ومؤتمر نقابات عمال القطر المصري (٢) . وفي الوقت نفسه ، على الجانب المقابل لفندق شبرد ، بدات جامعة وطنية شعبية في تنظيم دروس مسائية لتثقيف القادة العماليين . وقد اتيحت الفرصة لاكثر من ٦٠٠ عامل للاستفادة من دروس الاقتصاد السياسي ، والتاريخ ، والفلسفة ، والادب ، والقضايا الدولية ، خلال الشهور الستة من حياة هذه الجامعة. واشترك النقابيون المصريون ، من الاتجاهين ، في المؤتمر الذي قام بانشاء اتحاد النقابات العالمي في باريس (اكتوبر ـ ١٩٤٥) .

وقد حددت سنة ١٩٤٥ نهاية هيمنة البورجوازية المصرية على قيادة الحركة الوطنية . وافترق جناحا الطبقة الوسطى المصرية حالما انتهت الحرب للاستعداد لمفاوضات الجلاء : جرى ابعاد الوفد عن الحكم في ٨ اكتوبر ١٩٤٤ لمصلحة احمد ماهر ، زعيم الحزب السعدي ، الذي اغتيل في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ لانه خطط لاعلان الحرب على دول المحور (اعلنت الحرب بعد ذلك بيومين) ، لكن الوفد استمر في الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن مصير الامة . مقابل ذلك ، انشأ احمد ماهر هيئة سياسية مؤلفة من المستقلين وزعماء الاحزاب المعادية للوفد ، مكلفة بارشاد الحكومة فيما يتعلق بالمطالب الوطنية (٣) .

في نفس الوقت تقريبا قام مثقفون وفديون ووطنيون وشيوعيون بالاشتراك مع نقابات العمال ، بتشكيل هيئة جديدة : اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ، التي امتد نفوذها المباشر واليومي الى جامعتي القاهرة والاسكندرية ، والى الطلاب في المدارس

---

١ ـ حول تاريخ الحركات الثقافية في تلك الفترة ، راجع ر. ماكاريوس : «شبيبة مصر المثقفة غداة الحرب العالمية الثانية» ، باريس ، لاهاي ، ١٩٦٠ .

وكتب ش.ع. الشافعي ، وفوزي جرجس ، وابراهيم عامر ، التي يستشهد بها عادة ، اقتطعت منها الرقابة نصوصا كثيرة . وما يذكره ف.ز. لاكور في «الشيوعية والقومية في الشرق الاوسط» ، لندن ١٩٥٧ ، لا يشكل مصدرا أوليا ، بالاضافة الى انه مليء بالثغرات . وقد ظهر عدد من المنشورات الغنية بالوثائق حول تاريخ الشيوعية المصرية من ١٩٣٩ الى ١٩٥٨ ، في الخفاء ابتداء من عام ١٩٤٧ . ومن المحتمل ان القسم الاكبر منها قد فقد نهائيا .

٢ ـ ش.ع. الشافعي ، المرجع المذكور ، ص ٩٥ .

٣ ـ ع.ر. الرافعي : «في أعقاب ...» ، المرجع المذكور ، الجزء الثالث (القاهرة ، ١٩٥١) ، ص ١٧٨ ـ ١٧٩ .

الثانوية والفنية في كل انحاء البلاد ، والى مجموع الانتلجنسيا ، والى فروع هامة من المهن الحرة ، والى كل النقابات المصرية دون تمييز في الاتجاه او مكان العمل .

قبل ذلك ، في ١٧ فبراير اذاعت اللجنة الطلابية المشتركة بيانا وطنيا من ثلاث نقاط : الجلاء التام للقوات البرية والبحرية والجوية البريطانية من كل شبر من وادي النيل ؛ «تدويل» ★ القضية المصرية ، التحرر من الاستعباد الاقتصادي . وخاطب منهاج عمل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ، الذي اعلن في القاعة الكبيرة لكلية الطب في القاهرة ، الشعب بالعبارات التالية (١) :

«قررت نقابات العمال بالقطر المصري وطلبة الجامعات المصرية والازهر والمعاهد العليا والمدارس الخصوصية والثانوية ، ان يكون يوم الخميس ٢١ فبراير (شباط) ١٩٤٦ يوم الجلاء ، يوم اضراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه .

«يوم استئناف للحركة الوطنية المقدسة التي تشترك فيها كل عناصر الشعب المصري متكتلة ، حول حقها في الاستقلال التام والحرية الشاملة .

«يوم اشعار المستعمِر البريطاني والعالم الخارجي أجمع ، ان الشعب المصري قد أعد عدته للكفاح الايجابي ، حتى ينجلي كابوس الاستعمار الذي ظل جاثما على صدورنا منذ ٦٤ عاما .

«يوم هو وثيقة في أيدي المفاوضين المصريين ، يقدمونها دليلا للمستعمِر على ان الشعب المصري مصمم على الا يتخلى لحظة واحدة عن الجلاء عن مصر والسودان .

«يوم يقظة عامة للشعب المصري ، يؤكد فيها انه لن يقبل اي انحراف او تهاون في حقه في الاستقلال والحرية .

«يوم تتعطل فيه المرافق العامة ووسائل النقل والمحلات التجارية والعامة ومعاهد التعليم والمصانع في جميع انحاء القطر .

«ان جلال هذا اليوم ليهيب بنا جميعا ألا ننحرف بقضيتنا المقدسة الى شغب او تخريب او اخلال بالامن العام .

«فلنرفع جميعا لواء الوطن عاليا ، ولنثبت وحدتنا التي لا تنفصم ، عمالا وصناعا ، طلبة وتجارا وموظفين ، شعبا متكتلا ، يرفع عن نفسه وصمة الذل والاستعباد » .

واتبعت اساليب العمل الجماهيري : لجان وطنية للصناعات ، لجان الاحياء ، لجان مهنية ، تديرها اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ؛ مظاهرات جماهيرية ، اضرابات ، اتصالات مع الحركة الديمقراطية العالمية المعادية للاستعمار ؛ وأخيرا ، نضال مسلح ضد قوات الاحتلال ، فيما بعد .

★ اي وضع القضية امام الراي العام العالمي ، وبشكل اكثر تحديدا امام الامم المتحدة التي كانت قد انشأت حديثا بدلا من القبول بمفاوضات ثنائية انكليزية ــ مصرية مباشرة .

١ ــ راجع ش.ع. الشافعي : المرجع المذكور ، ص ٩٨ــ٩٩ . لكن الرقابة حذفت الكثير من النص.

واستعد فريقا الطبقة الوسطى للتفاوض تحت الشعار المزدوج «الجلاء» و«وحدة وادي النيل تحت التاج المصري ..» وبينما اشاع تحالف اليسار الوفدي مع الشيوعيين فكرة الديمقراطية في صفوف جماهير المدن وأعطى الشعب الرغبة في وضع مقدرات البلاد كلها بين يديه ، اتفق تحالف الاقلية المعادي للوفد الذي كان متشبثا بالسلطة (١) ، مع بريطانيا العظمى لكي يسيطر اكثر على الوضع في حين يجري تركيز نيران عملياته ضد الحركة الوطنية الديمقراطية. وفي ٩ فبراير١٩٤٦ ، وبأمر من رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي ، قام البوليس المصري بحصار ثم بفتح جسر عباس لتحطيم موجة المظاهرات الطلابية التي كانت تتدفق من الجيزة الى وسط القاهرة : الحصيلة عشرات من القتلي او المفقودين ، ومئات من الجرحى . أجبرت الوزارة على الاستقالة وخلفها في الحكم اسماعيل صدقي الذي تصرف بخداع ، موحيا وكأنه سيسمح بتنظيم المظاهرات . وفي ٢١ فبراير ١٩٤٦ قامت مظاهرات كبيرة ، تلبية لنداء اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، في القاهرةوالاسكندرية وكل المدن الاخرى في نفس الوقت ؟ فأسقطت بنادق ثكنات قصر النيل العديد من الضحايا . ورأى صدقي ان عليه تحطيم الحركة الشعبية الجديدة اذا كان يريد ان يكون قادرا على المفاوضة بشأن معاهدة الدفاع المشتركة الني عرضها عليه ارنست بيفن ، وزير الخارجية البريطانية آنذاك . وفي ٤ مارس كانت هناك مظاهرة جديدة للحداد ، وللاحتجاج ايضا على سلوك رئيس الوزراء الذي وصف الشعب «بالرعاع». ونشرت «الاهرام» في ٨ يوليو نداءاً من اللجنة الوطنية للعمال والطلبة يدعو الى اعلان يوم ١١ يوليو ، ذكرى قصف الاسكندرية عام ١٨٨٢ ، يوم التعبير عن الارادة الوطنية. وفي ١٠ يوليو اعلن ممثلو خمس عشرة حركة تأييدهم للنداء . وفي تلك الليلة قامت الشرطة بأوامر من صدقي ، الذي كان رئيسا لاتحاد الصناعات ايضا ، باعتقال حوالي ٢٠٠ من الزعماء السياسيين والنقابيين ، وطلاب ، وأساتذة ، وصحافيين وكتاب بتهمة «الشيوعية» ، وتأمر بحل أحدى عشرة منظمة سياسية وثقافية وعمالية ، وتوقف الصحف اليسارية وصحيفة الوفد الكبرى «صوت الامة» التي يرأس تحريرها محمد مندور عن الصدور (٢) . ويذهب صدقي الى المفاوضات في لندن ، مستفيدا من الهدوء الذي انتزعه ، حيث يتم ما يعرف باسم مشروع صدقي ــ بيفن في ٢٦ اكتوبر ١٩٤٦ . وتحت الضغط الشعبي ، اعلن سبعة اعضاء من لجنة المفاوضة انسحابهم من القضية فاضطر صدقي الى الاستقالة في ديسمبر

---

١ ــ من ١٩٤٥ حتى ١٩٤٩ ، توالى على الحكم رؤساء الحكومات التالية : محمود فهمي النقراشي (٢٤ فبراير ــ ١٩٤٥) ، اسماعيل صدقي (١٧ فبراير ــ ١٩٤٦) ، النقراشي (٩ ديسمبر ــ ١٩٤٦) ، ابراهيم عبد الهادي (٢٨ ديسمبر ــ ١٩٤٨) ، حسين سري (٣ نوفمبر ــ ١٩٤٩) .

٢ ــ كانت نتيجة ذلك اول «محاكمة كبيرة للشيوعية» بعد الحرب : حكم على عشرين من قادة الحزب ثم برأت ساحتهم في ٢٤ فبراير ١٩٥٥ . راجع الاهرام ١٠ــ١٧ يوليو ١٩٤٦ .

١٩٤٦ ، وعاد النقراشي الى الحكم محاولا هذه المرة ان ينتزع قرارا من مجلس الامن معتمدا على تأييد الولايات المتحدة (من اغسطس الى سبتمبر ١٩٤٧) . وبالطبع جاءت النتيجة سلبية : اظهرت البورجوازية عجزها عن حل المسألة الوطنية ، حتى شكليا.

اصبح من الضروري ، وبشكل حاسم هذه المرة كما كان مرجواً ، ايقاف تقدم اليسار . فبالرغم من حل تنظيماته وتلاشي اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ، كان نفوذ اليسار يزداد في الجامعات (١) ، واهم من ذلك ، فقد اصبح نشطـــا ، اكثر فأكثر، داخل الوفد خاصة بصوت عزيز فهمي ، وهو محام وشاعر ، وبطل الحريات العامة والديمقراطية في البرلمان وفي البلاد بشكل عام ، ومن خلال قلم احمد ابــو الفتح ، رئيس تحرير «المصري» التي اصبحت الصحيفة المصرية اليومية الاولى . اذاً يجب ان تكون هناك معركة ضد التحالف القائم فعليا بين اليسار الوفـــدي والشيوعيين ، بين الطلبة والعمال ، وضد ــ وهذا تطور جديد ــ نفاذ الجبهـــة الوطنية ، خاصة بعد ١٩٤٥ ، الى داخل مراكز الطبقة العمالية في شبرا الخيمة ، قرب القاهرة ؛ وفي المحلة الكبرى ، والشرقية ، التي تقع بمواجهة قاعدة قنـــاة السويس العسكرية ، وفي البحيرة ، جنوب الاسكندرية .

ستصبح هذه المعركة مهمة الاخوان المسلمين وعملهـــم . كان حسن البنا ، «مرشدهم الاعلى» مكتفيا ، في البداية ، بالوقوف على أهبة الاستعداد ، رافضا اي التزام واضح ، بالرغم من تشديده على ضرورة دخول الاسلام الى قلب الحيـــاة السياسية .

لكن تشكيل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عام ١٩٤٥ اجبره على كشف نواياه: أرسل جماعته لمحاربة الجبهة الوفدية ــ الشيوعية ، انشأ مراكزه الخاصة للتنظيم الشعبي ــ في الجامعات وفي الحركة العمالية وفي الصحافة ــ وشجب الحركـــة الشعبية الجديدة باسم الدين ، ونشر الاضطراب . وقد قام بتحليل منشورات حسن البنا في هذه الفترة ، وتحليل افتتاحيات «الدعوة» ، محمد حسين ، الناطق بلسان جماعة «دار الابحاث العلمية» في كتابه «الاخوان المسلمون في الميزان» ، الذي صدر عام ١٩٤٥ والمفقود حاليا ؛ وهو يمثل سجلا لا يمكن تحديه : المجتمع السري القوي الذي كان لقائده علاقات وثيقة مع الجنرال كلايتون ، مستشار الشؤون الشرقية في السفارة البريطانية في القاهرة آنذاك ، والذي لم يقم بأي عمل ضد المحتل . وعلى العكس فان دعايته وعمله ضد الجبهة الوطنية كانا في غاية العنف . وفي نفس الوقت كانت شبكة الاخوان المسلمين السرية تعد لتشمل كل انحاء البلاد وقد كانت المنظمة المباشرة لسلسلة من اعمال الاغتيال : محاولات اغتيال مصطفى النحاس (٦ ديسمبر ــ ١٩٤٥ ، ٢٥ ابريل ــ ١٩٤٨ ، ثم نوفمبر ــ ١٩٤٨) ؛ اغتيال حسين توفيق لأمين

---

١ ــ لكن الاستاذ الانكليزي المتعاطف مع العرب ، ا.ج.م. كريغ ، يكتفي بوصف نفسي اجتماعي للوسط الطلابي الذي عاش فيه: «الطلبة المصريون»، السنة السابعة،، العدد٣ (١٩٥٥)، ص ٢٩٣ــ٢٩٩ .

عثمان (٥ يناير ــ ١٩٤٦) ؛ انفجار رزمة ديناميت في صالة سينما مترو (٦ مايو ــ ١٩٤٧) ؛ اغتيال نائب رئيس محكمة التمييز في القاهرة ، احمد الخازندار (٢٢ مارس ــ ١٩٤٨) ؛ النسف المتكرر للمحلات والاحياء السكنية اليهودية بالديناميت (محلات شيكوريل ، واوريكو ، وعدس في يوليو ــ ١٩٤٨ ؛ ومحلات بنزيون ، غاتينيو ، وشركة المعادي في اغسطس) ولكن اهم من ذلك نسف «حارة اليهود» في سبتمبر ــ (٢٠ قتيلا و٦١ جريحا) ؛ انفجار في شارع جلال (نوفمبر ــ ١٩٤٨) ، واكتشاف سيارة «جيب» محملة بالمتفجرات في القاهرة (٥ نوفمبر ١٩٤٨) (١) .

في ٤ ديسمبر ١٩٤٨ قتل اللواء سليم زكي ، قائد شرطة القاهرة والمشرف الاول على عمليات القمع ، في سيارة القيادة المصفحة تحت أسوار كلية الطب التي كان يحاصرها البوليس . واخيرا حققت موجة الارهاب التي اطلقها الاخوان المسلمون هدفها : اعطاء الحكومة حجة لتعليق الحريات المدنية وتوجيه ضربة جديدة الى الجبهة الوطنية . لكن تطرف الارهابيين ذاته دفع السلطة ، كي تحمي نفسها ، الى ضرب المنظمة السرية ايضا .

لنرجع الى الوراء قليلا ، الى ربيع ١٩٤٨ . كانت تهيأ مسرحية ضخمة بحجم الشرق الادنى بكامله ، خطوة خطوة ، ولكن بعناد .

في ١٥ مايو تم جلاء القوات البريطانية عن فلسطين عندما انتهت مدة الانتداب البريطاني . وكانت الحرب الاهلية قد بدأت منذ عدة اشهر هناك . وفي ١٥ مايو كانت الحرب حقيقية ؛ وتدخلت دول الجامعة العربية للحفاظ على عروبة فلسطين. كانت العملية ، على المدى البعيد ، ذات قيمة لا تقدر للقوى الغربية ، يدعمها في قلب الشرق العربي ، حليف ــ كما سيثبت عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧ ــ لا يتردد في القيام بعمل عسكري ضد بلد عربي اتهم بجرم معاداة الامبريالية . لكن هذه قصة اخرى . للوهلة الاولى هدفت الحرب في فلسطين الى تمكين الحكومات الرجعية في البلدان العربية على شن حملة جديدة ضد اليسار ، الذي اتهم بالخيانة هذه المرة ، لان الاحزاب الشيوعية المختلفة الملتزمة بالمبدأ الماركسي ــ اللينيني في حق الشعوب في تقرير مصيرها ، دعت الى الاعتراف بدولة اسرائيل ضمن الحدود التي قررتها الامم المتحدة عام ١٩٤٧ ، والى انشاء دولة عربية في فلسطين ، والتعويض على اللاجئين، وعقد معاهدة سلام مع اسرائيل . في مصر اعلنت حالة الطوارىء في ١٥ مايو ، وأرسل ألوف من الشيوعيين ، والنقابيين ، والتقدميين ، والوفديين اليساريين ، الى معسكر الاعتقال في الطور ، على البحر الاحمر . في ٨ ديسمبر اعلن النقراشي حل جماعة الاخوان المسلمين . وفي ٢٨ من نفس الشهر قتله احد الاخوان ، عبد المجيد أحمد حسن . وفي اليوم نفسه خلف عبد الهادي النقراشي كرئيس للحزب

---

١ ــ ع.ر. الرافعي : «في اعقاب ...» ، المرجع المذكور ، الجزء الثالث ، ص ٢٦٢-٢٧٢ . البراوي، المرجع المذكور ، ص ١٦١-١٦٣ .

السعدي وللحكومة . فأمر باعتقال وسجن اعضاء الاخوان المسلمين ، لكن حسن البنا ظل طليقا . وأخيرا ، في ١٢ فبراير ١٩٤٩ ، اغتيل «المرشد الاعلى» بدوره .

أوجد معتقل الطور فترة استراحة جديدة دون ان يعطي حلا للمشكلة الاساسية. وكان على عبد الهادي ان يترك الحكم في ٣ نوفمبر ١٩٤٩ مفسحا المجال لحكومة انتقالية برئاسة حسين سري . بعد هذا بشهرين ، في ٣ يناير ١٩٥٠ ، جرت آخر انتخابات عامة في مصر : احتفظ الوفد بمكانته كأول حزب في البلاد ، لكنه لم ينل الاغلبية المطلقة اذ حصل على ١٫١٣٥٫٦٤٣ صوتا من اصل ٢٫٨٥٩٫٧٤١ صوتا — اي ٣٩٫٦ بالمئة من مجموع الاصوات — بالرغم من المساندة التامة لليسار الذي كان قد قرر الخلاص من الحكومات الرجعية المكشوفة . وفاز اثنان وثلاثون نائبا مستقلا على اساس البيان الذي اذاعوه في نوفمبر ١٩٤٩ والذي يستهدف : تحديد الملكية الزراعية ، الغاء «الوقف» ، التصنيع السريع للبلاد ، زيادة الحماية الجمركية ، اعطاء ضمانات اجتماعية للعمال ، تشغيل العمال النقابيين فقط ، اللامركزية الادارية وتعميم التعليم المجاني . وكانت هذه المجموعة تمثل البورجوازية الصناعية والدوائر الثقافية التي كانت تعتمد عليها في أسلوب عملها (مثل مجموعة «اخبار اليوم» الصحافية للاخوين علي ومصطفى أمين) . كذلك تم انتخاب احد العمال وأحد الاشتراكيين كنائبين .

اكثر من اي وقت مضى ، ظهر الوفد بالصورة التي كان عليها دائما : جبهة انتخابية بين مختلف قطاعات الطبقة الوسطى الوطنية ، يسيطر عليها كبار ملاك الاراضي الذين يمسكون بزمام التوجيه بفضل فؤاد سراج الدين . اعلن النحاس عزمه على التفاوض مع بريطانيا العظمى ، ووقع اتفاق النقطة الرابعة مع الولايات المتحدة في ٥ مايو ١٩٥٠ . وكانت هذه بادرة تبعتها مفاوضات بغية الوصول الى معاهدة صداقة وتجارة وملاحة بين مصر والولايات المتحدة . وفي المدن ، استؤنفت القلاقل العمالية — ٤٩ اضرابا عام ١٩٥٠ — ووسع الشيوعيون نفوذهم الذي كانت قد حدت منه الاعتقالات الواسعة . وجمعت حركة انصار السلم عددا كبيرا من المثقفين حول مجلتها ، الكاتب . وشرعت لجنة تحضيرية لاتحاد النقابات المصرية بالعمل على اعادة تنظيم الحركة العمالية . وعادت اللجنة التنفيذية للطلبة الى ممارسة نشاطها تحت قيادة ينتمي ثلثا اعضائها الى الجبهة الوطنية (الوفدية الشيوعية) . وأخيرا ، بدأت الحركة النسائية بالعمل على أنشاء اتحاد وطني نسائي.

طوال عشرين شهرا فاوض الوفد بعناد . وقال محمد صلاح الدين ، وزير خارجية الوفد للمفاوضين الانكليز : «يجب الا يغيب عنا ان اكبر سلاح تستغله الدعاية الشيوعية في مصر وجميع البلاد التي يحتلها الاجنبي ، هو هذا الاحتلال نفسه ، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه . وتجد هذه الدعاية ارضا خصبة في نفوس الوطنيين الحريصين على استقلال بلادهم . حتى ليخشى ان يختلط الامر بالتدريج بين الوطنية والدعاية الشيوعية ...» (١)

---

١ — اورده ش.ع. الشافعي : المرجع المذكور ، ص ١١٢ .

اما في الداخل ، فبينما كانت قوى الجبهة الوطنية تزيد ضغطها على وزارة النحاس ، كان الجناح اليميني للوفد بقيادة سراج الدين مشغولا في القضاء على الثورة : لم ترفع حالة الطوارىء الا بعد خمسة اشهر من عودة الوفد الى الحكم ؛ أصدر قانون يمنع اي حركة تعارض نتائج موجة القمع عامي ١٩٤٨ ــ ١٩٤٩ . وأخيرا ، حاول سراج الدين ، عبثا ، التغلب على مقاومة نوابه انفسهم ليجعلهم يؤيدون قانون المشبوهين السياسيين ... خلال عشرين شهرا من الصراع المستمر حاول الجناح اليميني من الوفد عبثا تجنب المعركة او نقلها الى مجال آخر . عشرون شهرا انتهت بقطع المفاوضات ، وشجب المعاهدة المصرية ــ البريطانية عام ١٩٣٦ واتفاقية السودان لعام ١٨٩٩ ، وذلك مساء ٨ اكتوبر ١٩٥١ الذي شهد انتصار قوى الجبهة الوطنية على اليمين الوفدي ، اي بكلمة اخرى ، النصر النظري للقيادة الشعبية الجديدة للحركة الوطنية على القيادة القديمة للبورجوازية الكبيرة .

منذ ذلك اليوم ، لم يعد زمام المبادرة في أيدي قيادة الوفد . وبعد خمسة ايام من تصريح مصطفى النحاس التاريخي امام مجلس النواب ، رفضت الحكومة الوفدية الاقتراحات المقدمة اليها من الولايات المتحدة ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا وتركيا، من اجل الانضمام الى حلف دفاع جماعي عن الشرق الاوسط (١٣ اكتوبر ــ ١٩٥١)، قاطعة بذلك رسميا جسورها ليس مع القوة المحتلة فقط وانما مع كل حلف الاطلسي هذه المرة .

في اليوم التالي لتصريح النحاس امام مجلس النواب ــ اي صباح ٩ اكتوبر ــ بدأت المظاهرات الشعبية تنطلق في المدن . في الاسماعيلية حاول المحرضون حمل المتظاهرين على تحطيم محلات «نافي» الانكليزية ، فتبودل اطلاق النار واحتلت العربات المصفحة المدينة . كانت هذه اشارة على حرب العصابات التي امتدت الى قاعدة قناة السويس كلها ، من ٩ اكتوبر ١٩٥١ وحتى ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

واستجابة لنداء من الحكومة ترك ٨٠ الف عامل ومستخدم مصري اعمالهم وشلوا بذلك العمليات الادارية والتموينية في القاعدة .

في القاهرة والاسكندرية نظمت لجان الطلاب التنفيذية حشد المتطوعين الذين ارسلوا بسرعة ، بشكل كتائب ، الى محافظة الشرقية المؤدية الى القناة . من هم الذين كانوا اعضاء في تلك الكتائب ؟ طلاب وعمال كان العديد منهم يعملون في القاعدة سابقا ، فلاحو المنطقة ، والعديد من المثقفين . وكانوا ينتمون الى المنظمات الشيوعية ، ومجموعات الشبيبة الوفدية ، والحزب الوطني القديم ، وحتى لمصر الفتاة ؛ والعديد منهم كانوا من الاخوان المسلمين . وقامت مجموعة من الضباط الصغار بتدريب المتطوعين على استعمال الاسلحة . لكن الجيش والشرطة ابقيا في الاحتياط بشكل صارم . وكل ليلة ، كان المتطوعون الآتون من المدن يتوجهون الى القاعدة وأمامهم اربعة اهداف واضحة : تدمير المستودعات ، قطع خطوط المواصلات، منع اعادة التموين ، جعل حياة الجنود مستحيلة في القاعدة . لم تكن هناك قيادة موحدة فكل مجموعة كانت تتبع قائدها الخاص كذلك كان التنسيق مفقودا : عادة

وباستمرار كان يحدث هجوم ينبه القاعدة مسببا بذلك هزيمة دامية لمحاولة ثانية قريبة منها تقوم بها مجموعة ثانية ، بعد الاولى بقليل . لكن ما هو اهم انه لم يكن هناك جذور بين السكان المحليين . فقد كانت فرق المتطوعين من سكان المدن عامة ، اتوا يحملون اسلحتهم ليقوموا بالمهمة التي كانت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة قد دعت اليها كل المصريين . فلم يروا ، للوهلة الاولى على الاقل ، الضرورة الملحة لتحويل نشاطهم الثوري الى ثورة فلاحية حقيقية ، ولم يخطر لهم ربط مشكلة الارض بمشكلة الاستقلال ، بالرغم من ان برامج اليسار ، في تلك الفترة ، وضعت هذه المسألة في مقدمة مطالبها . لكن المنظمات كانت منقسمة ولم يكن هناك جسم قيادي ثابت وفعال للجبهة (١) .

كما تقدم ، كان العمل العسكري يصبح اكثر تحديدا وانتشارا في القرى . وانشئت لجان مقاومة في كل قطاعات الاسماعيلية وبين فلاحي قرى بركة ابو جاموس ، وعزبة عطوة ، ونفيسة . وجرت معارك ضارية بين القوات البريطانية تدعمها المدفعية والمدرعات وبين الفدائيين لاسيما في القورين والتل . وفي القورين، اصطدمت المدرعات البريطانية ، لاول مرة ، بقرية مسلحة بكاملها ، واضطرت للانسحاب (٢) .

في المعسكر البريطاني ، رفضت القوات الآتية من جزيرة موريشيوس القتال فجرى توقيف افرادها بالمئات . كما ان المجندين البريطانيين، الذين كانوا متأثرين بشدة بالدعاية الشيوعية منذ السنوات ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ وبحركة السلم، فقد بدأوا يتذمرون ويأملون في نهاية لهذه الحرب المزعجة والعقيمة . وقد رددت جريدة التايمس اللندنية أصداء هذا الوضع قائلة : «ان اعصاب الجنود البريطانيين تتعرض لمحنة شاقة . وهم يتساءلون عن جدوى الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فقدت كل قيمة بسبب الشعور الوطني المعادي ...» (٣) .

سقط حوالي ٦٠٠ فدائي في المعركة (٤) . وقدمت كل محافظة ، وكل مدينة ضحاياها من الابطال الذين سقطوا في ميدان الشرف : مصطفى احمد ، محمود المردنلي ، محمد رشاد جريش ، سلامة ابراهيم ، سيد ابو شيعيشع ، محمد عبد الهدهد ، من الشرقية ؛ عباس الاعسر الذي حيته جامعة الاسكندرية بمظاهرة صامتة ضخمة ، عمر شاهين ، احمد المنيسي ، الطيار احمد عصمت ، وكلهم من القاهرة ؛

---

١ ــ اجتمعت لجنة تابعة للجبهة الوطنية في سبتمبر ١٩٥١ . وقد حضر الاجتماع فتحي رضوان، احمد حسين ، احمد كامل قطب ، ممثلين عن حزب الفلاح الاشتراكي ، ويوسف حلمي امين عام حركة انصار السلم («الملايين» ، رقم ١٩ ، ٢ سبتمبر ــ ١٩٥١) .

٢ ــ حتى «اخبار اليوم» تعترف بذلك . راجع ش.ع. الشافعي ، المرجع المذكور ، ص ١١٨ .

٣ ــ التايمز : ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ .

٤ ــ ش.ع. الشافعي ، المرجع المذكور ، ص ١١٦ .

رالطفل نبيل منصور من بور سعيد .

في القاهرة تجاوزت الحركة الوفد . في اليوم التالي لتدمير المدفعية البريطانية لقرية كفر عبدو ، كان على الحكومة ان تقدم على العمل : استولت على نادي الجزيرة الرياضي وطردت الاعضاء الانكليز منه ، بدأت في التفكير بقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع لندن ، واستدعاء سفيرها عبد الفتاح عمر ، الانكليزي النزعة من بلاط سان جيمس ، عقاب اي شخص يتعاون مع القوات العسكرية الاجنبية في البلاد ، واهم من كل ذلك السماح لكل المواطنين بحمل السلاح (١٥ ديسمبر — ١٩٥١) . بالاضافة الى هذا ، كانت الحكومة تدرس امكانية استبدال علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع بريطانيا بمعاهدات مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية ، بل انها بحثت انشاء تحالف ضد الاستعمار بين دول جامعة الدول العربية . في المجال الشعبي تقدم تنظيم الكفاح المسلح بسرعة . وفي بداية ١٩٥٢ شكلت المنظمات المشتركة بالصراع مباشرة اتحادا من اجل مواجهة الاخطاء التي كشفتها التجربة والتي كلفت غاليا . كانت المسألة هي تحويل كفاح الفدائيين الى حرب فلاحية للتحرير الوطني ، وذلك عن طريق توزيع السلاح على الفلاحين وتكوين قيادة موحدة للكتائب، وانشاء جريدة سياسية — عسكرية ، وجهاز اتصالات بين مختلف القطاعات . وكانت اللجنة التحضيرية لاتحاد النقابات المصرية في سبيلها لخلق مجموعة فعالة . وتقاربت المنظمات الشيوعية من بعضها البعض اثناء المعركة . ورغم اغتيال عزيز فهمي على يد الشرطة السياسية (مايو — ١٩٥٢) فقد قيد الجناح اليساري للوفد نفوذ فؤاد سراج الدين واستلم الاشراف على كل صحافة الحزب . وانهالت رسائل التضامن ووعود بالمساعدة من موسكو وبكين وكل العواصم الاشتراكية .

في ٢٩ نوفمبر ١٩٥١ ، كتبت النشرة رقم ٣٥ الصادرة عن قوات الاحتلال ، موجهة كلامها الى الوفد : «كان اوجب واجبات الصحافة المصرية ان تهوي بقبضة من حديد على رؤوس متزعمي هذه الحركة الاجرامية ...» (١)

في ١٨ ديسمبر ، اعلن الملك الغاء نتائج انتخابات نادي الضباط لانها اظهرت نجاح اكثرية وطنية يرأسها اللواء محمد نجيب . وكان ذلك عكس ما يريده القصر الذي صمم على ابقاء الجيش تحت سيطرته ليكون جاهزا لحفظ الامن .

في ٢٥ ديسمبر ، عين الملك حافظ عفيفي ، رئيس مجلس ادارة بنك مصر سابقا وأحد كبار قادة تجمع مصر الصناعي ، رئيسا للوزراء . وكان هذا هو الرجل الذي هاجم الوفد علانية ، صيف ١٩٥١ ، لوطنيته وكشف عن مشاعره المؤيدة البريطانيين . وحيت النيويورك تايمس هذا التعيين فورا باعتباره «اول شعاع من النور يمزق اكفهرار جو مصر منذ ان قطعت العلاقات مع بريطانيا» (٢) .

---

١ — نفس المرجع ، ص ١٢٠ .

٢ — نفس المرجع ، ص ١٢١ .

في ٨ يناير ١٩٥٢ ، جرى عقد مؤتمر بين تشرتشل وترومان . في ١٣ من نفس الشهر كتبت مجلة «اخبار اليوم» الاسبوعية المعروفة بعدائها للوفد ولليسار بكامله، تقول : «ان السفارة البريطانية في القاهرة (وكان السفير يومذاك هو السير رالف ستيفنسون) اصبحت ترى ضرورة ايجاد حل يقوم على جلاء القوات البريطانية من مصر ، لان العسكريين انفسهم يعتبرون ان مثل هذا الحل اصبح حتميا حيث انه من المستحيل تقوية القاعدة العسكرية الان ، في الوضع الحالي ، وسط المقاومة الشعبية المتزايدة باستمرار» .

في ٢٥ يناير ، بناء على امر من فؤاد سراج الدين ، وزير الداخلية ، اشتبكت قوات «بلوك النظام» (البوليس المحلي) ، المحصنة داخل السراي الحكومي في الاسماعيلية ، مع الدبابات والمدفعية البريطانية التي اطلقت قنابلها على اهداف مباشرة طوال ١٢ ساعة . وهزت المجزرة التي تعرض لها رجال الشرطة الفلاحون مصر كلها ، لكن حتى القوات النظامية ، هذه المرة ، قررت الدخول في المعركة .

فجر السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، صدر العدد الاسبوعي من «اخبار اليوم» من المطابع في شارع الصحافة وفيه التنبؤات التالية : «من بين الاجراءات التي تدرسها الحكومة ردا على الاعتداء البريطاني في الاسماعيلية واحد يدعو الى اعلان السفير البريطاني شخصا غير مرغوب فيه ، واقتراحات اخرى ترى اغلاق القنصليات البريطانية في كل الاراضي المصرية وقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع بريطانيا» . وعلى صفحة اخرى نجد البرقية التالية من إيور ، مراسل المجلة في لندن : «تتوقع لندن اشتراك الجيش المصري في معركة القناة ...» وكان اليوم التالي موعد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الاول للاتحاد العام للنقابات العمالية . كما كان موعد انتهاء مدة الانذار المقدم من عدد من الضباط والذي يعني استقالتهم الجماعية بسبب عدم وجود عمل منسق بين الجيش والشعب .

صباح ذلك السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، شمل الاضراب العام كل المصانع . واتجه طلاب جامعتي فؤاد وابراهيم وطلاب الازهر نحو وسط القاهرة حيث التقوا بالعمال الآتين من الضواحي . ومن على شرفة رئاسة الوزارة خطب عبد الفتاح حسن ، وزير الدولة ، في الجماهير واعدا بقطع العلاقات مع بريطانيا فورا ، وبعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي . ودعا الملك كل ضباط الجيش والبوليس الكبار الى وليمة في قصر عابدين . وجرت تعبئة الشرطة السياسية ، التي اختفى رئيسها اللواء ابراهيم إمام ، في القاهرة والاسكندرية ، لكن العديد من ضباطها سحبوا حساباتهم من المصارف ...

قبل الظهر بقليل بدأت فرق الحرق عملها وحمل اعضاؤها لوائح تحمل اسماء المحلات المكلفين بحرقها بالترتيب . من كان هؤلاء ؟ اعضاء في حزب احمد حسين القديم ، «القمصان الخضر» التابعون لمصر الفتاة ، الذي اصبح الحزب الاشتراكي فيما بعد . رجال متعصبون من «شباب محمد» يقولون بالرجوع الى الصحراء ؛ ولكن ايضا ، وخاصة ، اعضاء منظمة الاخوان المسلمين السرية ، وكان هؤلاء ، بشكل

عام ، قد وقفوا على حدة طوال معركة القناة . لقد حاولوا باطلاقهم موجة من الرعب ان يخلقوا شعورا معاديا لليهودية لم تعرفه مصر من قبل . وبينما كان الشيوعيون والوفديون يتجهون الى القناة كان الاخوان المسلمون يشنون حملتهم لتحطيم البارات وأماكن اللهو في القاهرة والاسكندرية ويطلقون الرصاص على العشاق في شوارع الضواحي المظلمة ، داعين للتعصب الديني ، وللفوضى والحقد ...

عند الظهر كان حي الاعمال والمدينة الحديثة وسط القاهرة يحترقان ، وامتدت النيران في ساعات بعد الظهر الاولى . وأخذ المتظاهرون ، الذين تحولوا الى متفرجين ، يراقبون هيجان الزمر الفاشية يحيط بها مئات من الرعاع العاطلين عن العمل ، والمعذبون ، وبروليتاريا القاهرة الرثة والمشوهة . كانوا يراقبون لان العاصمة الرائعة لم تكن لهم ، بل للاغنياء الذين كانت محلاتهم تحترق . لذلك تركوها تحترق (١) ...

من أحرق القاهرة ؟

بعد عشر سنوات كان السؤال لا يزال بدون جواب على الصعيد القانوني . ثمة امور غريبة حدثت . والمؤكد ان المدعي العام نفسه استلم التحقيق . اتهم احمد حسين ، زعيم الحزب الاشتراكي ، وأوقف ثم أخلت سبيله الحكومة العسكرية في نفس الوقت الذي كان فيه العقيد جمال عبد الناصر وزيرا للداخلية . بل ان احمد حسين نشر كتابا ضخما عن المحاكمة يظهر نفسه فيه كبطل . وصدرت أحكام طويلة بالاشغال الشاقة على سبعة من الذين أشعلوا الحرائق ، لكن محكمة عسكرية عليا برأتهم في يناير ١٩٥٩ ، وأطلق سراحهم بدون ضجة في الوقت الذي كانت فيه الشرطة السياسية تطارد التقدميين . لم يستطع التحقيق الرسمي ان يؤدي الى شيء وأقفلت القضية . ولا بد ان يعاد فتح الملفات يوما ما ... حتى ذلك الوقت ، وبسبب فقدان الوقائع ، لا يوجد بتصرفنا سوى التحليل السياسي وشهادة شهود العيان .

ان الذين أحرقوا القاهرة كانوا هم انفسهم الذين اعطاهم ذلك الحريق حجة لتحطيم الكفاح الوطني ، بشكل حاسم هذه المرة ، وهو على أهبة التحول الى ثورة شعبية اصيلة يدعمها الفلاحون بشدة . ولهذه القوى اسماء : الامبريالية ، كبار ملاكي الاراضي الاغنياء الملتفين حول الملك ، والبورجوازية الصناعية الكبيرة . منذ وقت طويل كانت هذه القوى قد دعمت وسلحت المنظمات الدينية ـ الفاشية التي زرعت الرعب والشغب من اجل النيل من سمعة الحركة الوطنية وتحويل قوتها ضد اعداء وهميين .

---

١ ـ حسين فوزي ، يتأمل «ملحمة الشعب المصري» قال فيما بعد عن حق : «يناير ـ ١٩٥٢ ، او ما سأسميه حركة انتحار الشعب المغلوب على أمره وقد فقد كل امل في ممثليه» . (سندباد مصري ، المرجع المذكور ، ص ٥٦) .

في نفس مساء ٢٦ يناير ، بينما كانت القاهرة لا تزال تحترق ـ منظر مرعب لا يمكن للذين عاشوا ذلك النهار الحزين ان ينسوه ـ امر فؤاد سراج الدين باعتقال ٢٥٠ شخصا معظمهم من الوفديين والشيوعيين «الفدائيين» ، وفرض حظر التجول.

في اليوم التالي اعلن النحاس حالة الطوارىء ، فأقيل الوفد من الحكم مباشرة. وكتب إيور في العدد التالي من «اخبار اليوم» : «هناك الان نظرة تفاؤل اكثر من اي وقت مضى بسبب تغيير الحكومة في مصر . وما هو اكثر اهمية هو خلق أفضل جو ممكن للمفاوضات ، كما قال سعادة علي ماهر باشا . لذلك يجب اعادة الهدوء والنظام والحد من العنف اولا ...»

رجع آلاف من المناضلين الى معسكرات الاعتقال مرة اخرى . علق الدستور . فرضت الرقابة على الصحف . انعقدت المحاكم العسكرية بلا توقف . وخلال بضعة اسابيع حلت «الكتائب» ووجد أفرادها انفسهم في زحمة المعتقلات (١) .

خسر الشعب المصري ثورته لان طليعته تحطمت قبل ان تستطيع حتى التحرك. من اجل ذلك الهدف كان يجب احراق القاهرة .

بين الحريق والانقلاب العسكري انقضت ستة اشهر حاولت خلالها القوى الرجعية ان تسيطر على الوضع ، بواسطة منع التجول والدوريات المزودة بالبنادق الآلية التي كانت تزرع شوارع العاصمة المحترقة جيئة وذهابا بانتظام . خلال ستة اشهر تعاقبت أربع وزارات : علي ماهر ، نجيب الهلالي ، حسين سري ، ونجيب الهلالي مرة اخرى .

ما الذي كان يحدث ؟

بعد ان عجزت البورجوازية المصرية عن تحقيق المهمة المزدوجة للثورة الوطنية ـ الاستقلال ، وما هو اهم ، تحديث الاقتصاد والمجتمع ـ بواسطة الاحزاب التقليدية اخذت تحاول ان تجد طريقها الخاص . وصمم جناحها الصناعي ، بالتحديد ، على فرض سيطرته على الحكومة ضد الجناح الزراعي الرجعي المتخلف . لكن من أجل تحقيق ذلك كان عليها ان تحذر من الحركة الشعبية ، التي قد تتجاوز مساندتها الواسعة الاهداف المحدودة لمجموعة شركات مصر واتحاد الصناعات المصرية . واخيرا ، مما كان يزيد الامور تعقيدا ان قسما اساسيا من جهاز الدولة ـ الجيش المصري ـ لم يكن بالامكان الاعتماد عليه (مما يفسر اللجوء الى فرق شرطة الامن المصفحة) .

---

١ ـ راجع مجموعة Actualité الاسبوعية (كانون الثاني ـ تموز ١٩٥٢) : يجد القارىء عرضا واسعا بعنوان «المختار من الصحافة العربية» ، والتحليلات التي كنت اكتبها بامضاء «ابن النيل». يوجد المجلد في المكتبة الوطنية بالقاهرة تحت رقم : (Per. 1628 - 1629) ويوجد عرض للوقائع المتوافرة والافتراضات «المقبولة» في الكتاب الاخير لعبد الرحمن الرافعي عن تاريخ الحركة الوطنية : «مقدمات الثورة» ، المرجع المذكور ، ص ١١٣ ـ ١٤٦ .

لننظر الى الامر عن قرب . لقد نما الجناح الصناعي للبورجوازية المصرية الكبيرة بسرعة بعد ١٩٤٥ . فازدادت الاموال الموظفة في الشركات الصناعية من ٢٨٫٥ مليون جنيه عام ١٩٤٥ الى ٥٦٫٨ مليون جنيه عام ١٩٥٠ ، يضاف اليها ٧ ملايين جنيه من الاستثمارات الجديدة عام ١٩٥١ و٣ ملايين جنيه عام ١٩٥٢ . وفي عام ١٩٥٠ كان القطاع غير الزراعي يمثل ٥٦ بالمئة من الدخل القومي . لكن صادرات القطن انخفضت خلال النصف الاول من عام ١٩٥١ بينما ازدادت واردات القمح والطحين من ٥٣١٫٠٠٠ طن عام ١٩٥٠ الى ١٫١١٠٫٠٠٠ طن عام ١٩٥١ اي بزيادة في المصروفات بلغت ٣٧٫٦ مليون جنيه في السنة الاخيرة (١) .

بالرغم من ذلك عمل كبار ملاكي الاراضي ، الذين استمروا في السيطرة على المسرح السياسي كل ما يستطيعون للحد من الانتاج الصناعي وبالتالي من القوة السياسية للجناح الصناعي والتكنوقراطي للبورجوازية المصرية .

وتقدم ثلاث وثائق مفاتيح الازمة وتشير الى ذروتها : مقدمة الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥١ ــ ١٩٥٢ ؛ الكتاب السنوي للبنك الاهلي المصري لعام ١٩٥٠ ، والكتاب السنوي للاتحاد ١٩٥٢ ــ ١٩٥٣ . هذه النشرات الثلاثة ظهرت خلال الفترة الانتقالية بين العهدين ، في الفترة العصيبة عندما احترقت القاهرة . وهي تكشف جوهر تفكير القوى الاساسية في العاصمة في مواجهتها لمشاكل المجتمع المصري اثناء الازمة .

في الوثيقة الاولى يشير اتحادات الصناعة الى عدد من «الحقائق» :

«اولى هذه الحقائق هي ان الانتاج الصناعي ، وان كان مضى هذا العام ايضا في الارتفاع ، بالرغم من عوامل القلق التي احاطت به ، فقد بقي دون القدرة الانتاجية للمصانع ، بسبب ضعف السوق المحلية وصعوبات التصدير ... الحقيقة الثانية هي هبوط الاستثمارات الجديدة هبوطا مفزعا ، فقد بلغت في بحر سنة ١٩٥١ ، ٩ملايين من الجنيهات ، بينما ارتفعت الاموال المدخرة في صناديق التوفير الى ٣٧ مليون جنيه . ويحدث هذا في بلد وفير النسل يحتاج للمحافظة على مستواه الاقتصادي الى توظيف عشرات الملايين من الجنيهات كل عام ... وهي تستدعي العمل السريع لازالة اسبابها ، خصوصا وان غالبها يرجع فيما نعتقد ، الى العقبات الادارية التي تقام في وجه النشاط الاقتصادي ... اما الحقيقة الثالثة فهي جو عدم التفاهم هذا الذي يقوم بين الدولة والصناعة ... وهذه الظاهرة ترجع الى بقية من المنطق الزراعي الذي الفناه ... لكن لما اصبحنا نعتقده جميعا ان الصناعة المصرية هي طريقنا الوحيد الى المستقبل الذي نريد ان يحاط بسياج من العناية دقيق البنيان.. نفتقر قبل كل شيء الى مواجهة حقائق حياة البلاد ، ومنها حداثة الادارة الحكومية والحاجة الى رأس المال ، وضرورة الترغيب في الاستثمار الصناعي ، وما يقتضيه

---

١ ـ UN, op. cit, PP. 33 - 46.

كل ذلك من امتناع عن التقييد وتهيئة الجو الصالح» .

اما البنك الاهلي المصري فيشير الى «ان الزيادة في الدخل العائد من الزراعة لا تزال كما كانت في الماضي تنفق اما على شراء اراض او في اقامة المباني او في اقتناء المنتجات الكمالية » .

وينتهي تقرير اتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ الى اطلاق صيحة استغاثة واضحة : «شمل الركود صناعة نسيج القطن خاصة في السوق المحلي بسبب التخفيضات المتعددة في الاسعار التي فرضتها الحكومة ، وبسبب الاضطرابات المتلاحقة في الاسواق ، وصعوبات التصدير ... واجهت صناعة الحرير أزمة حقيقية ... تضررت صناعة الكتان خاصة بسبب الاجراءات التي اتخذتها وزارة الزراعة ... لا تزال الحكومة ترفض تغيير الرسوم الجمركية على زيت بذر الكتان مما زاد النقص في المواد الاولية ... وباستثناء الذهب والملح ، فقد كانت صناعة التعدين نشيطة . مع ذلك ، تدنت الصادرات ما عدا الفوسفات ... خلال السنوات القليلة الماضية ابدت الصناعة البترولية اتجاها متراجعا لاسباب ادارية بشكل عام... قسوة شروط القانون الجديد المتعلق بالمقالع والمناجم ، خاصة حق الحكومة في استرداد الملكية في حالة الضرورة القصوى ... كانت الصناعة الكهربائية وصناعة البطاريات الضحيتان الرئيسيتان (للصعوبات الادارية) ... لا زالت الصناعات الغذائية معرضة للصعوبات التي خلقتها لها السياسة التي اتبعتها السلطات في هذا المجال . لا زال انتاج السكر معرقلا بسبب رسم الضريبة الباهظ المفروض عليه ... كذلك فان الازمة التي احاطت بصناعة تعليب الطماطم والخضار منذ نهاية الحرب ما برحت مستمرة بنفس الشدة ... ومرت صناعة الارز ايضا بسنة سيئة ... ومشاكل صناعة الزيت النباتي هي مثل نموذجي عن الآثار الضارة التي يمكن ان تنشأ من تدخل الحكومة في أمور الانتاج ... اضطرت صناعة الصابون الى تحمل خسائر فادحة ... عانت صناعة المستحضرات الصيدلية من هبوط في الانتاج ... وتدهور صادراتنا من السجائر لا يزال اهم الظواهر المؤثرة لتلك الصناعة ... ولم تشهد السياحة المصرية مثل هذا الموسم من الركود الميت ... وفقدان التنسيق يبقى العقبة الاساسية امام تطور الملاحة النهرية ... اما صناعة البناء فقد هبطت مرة اخرى الى توقف كامل تقريبا ...» (١) .

لا شك ان الحكومات التي تعاقبت على الحكم بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ حاولت القيام ببعض التعديل في الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتفسح مجالا للقوى الجديدة : انشاء مجلس الدولة اثناء حكم وزارة صدقي (١٩٤٦) من اجل جعل الاعمال الحكومية

---

١ ـ هذه الوثيقة الاخيرة (EFI Report for the year 1952) توجد في EI, XXIX, No 6 (1953), PP. 21 - 34 والملاحظ بدهشة ان احدا من المؤلفين لم يذكر هذه الوثائق سوى ش.ع. الشافعي : المرجع المذكور ، ص ١٣٦ـ١٣٨ ، و ف. جرجس ، المرجع المذكور ، ص ٢١٥ـ٢١٧ .

اكثر فعالية ؛ الاسراع في تسديد بريطانيا للديون التي اقرضتها اياها مصر خلال الحرب والتي تبلغ ٤٠٥ مليون جنيه استرليني حسب التقديــرات البريطانية ، و٦٠٠ مليون جنيه استرليني حسب التقديــرات المصرية (اتفاق عامــي ١٩٤٧ و١٩٤٨) (١) ؛ اعادة تحريك مشروع كهربة سد اسوان في عهد وزارة النقراشــي (١٩٤٥) ؛ ثم تأسيس البنك الصناعي واعلان القانون الذي اوجب على كل شركة ان تكون فيها مساهمة مصرية تصل الى ٥١ بالمئة من راسمالها على الاقل (١٩٤٧) في عهد وزارة النقراشي الثانية ؛ والاتفاقية الجديدة حول ديون الاسترليني (مارس ــ ١٩٤٩) . ولقد اتصفت سياسة حكومة النحاس عام ١٩٥٠ ــ ١٩٥١ باصلاحيــة خجولة لم تمنع كبار ملاكي الاراضي من الاحتفاظ بسيطرتهم على الدولة اذ ان فؤاد سراج الدين كان على رأس جهاز الحزب وكان رجل الوزارة القوي آنذاك .

في مايو ١٩٥١ وزعت الحكومة مليون فدان ، بشكل ملكيات صغيرة ، علــى الفلاحين الفقراء واعلنت عزمها على زيادة عدد صغار ملاكي الاراضي ، ولكن بدون اي اصلاح زراعي . ونشرت عددا من القوانين العمالية التي حسنت ظروف العمال (قانون عقد العمل الجماعي في ٣١ يوليو ــ ١٩٥٠ ، قانون تعويضات العمال في ١٧ اغسطس ١٩٥٠ ، قانون زيادة تعويض غلاء المعيشة في ٢١ فبراير ١٩٥٠ ؛ ولكن على العكس من هذه الاجراءات جرى تقييد حق الاضراب في ٨ فبراير ١٩٥١ . غير ان الحكومة اتخذت في سبتمبر ١٩٥٠ سلسلة كاملة من الاجراءات التي أدت الى كبح نمو القطاع الصناعي : فرض الضريبة على الدخل العقاري ، وعلى الارباح التجارية ، وعلى الدخل المهني ؛ ثم ضريبة اضافية على الارباح التجارية والصناعيــة في ١١ سبتمبر .

لقد اصبح هناك برهان واضح ، في نظر الصناعيين ، على ان الاحزاب التقليدية لم تكن تملك القوة ولا الارادة على العمل للمساعدة للانتقال من مصر الزراعية التي يستعبدها محصول زراعي واحد وكابوس الماضي ، الى مصر الصناعية المتجهة نحو العصرية والفعالية والقوة داخل العالم العربي . وقد وقع الوفد ، اكبر هذه الاحزاب، في أيدي كبار ملاك الاراضي ، بينما كان جناحه اليساري ، الذي فهم ضرورات التطور الاقتصادي والاجتماعي ، مرتبطا بالشيوعيين ارتباطا خطيرا . اما الحزب الدستوري الحر ، الذي كان حزب كبار الاقطاعيين ، فقد بقي امينا مع نفسه رغم ان زعيمه اصبح الدكتور محمد حسين هيكل ، احد ألمع كتاب مصر المعاصرين بدلا من محمود محمود باشا ، الاقطاعي الكبير . والحزب السعدي نفسه ، رغم ارتباطــه برأس المال الصناعي وتقيده باتباع سياساته ، كان يفتقد الاطارات المثقفة الضرورية لفتح الثغرة المطلوبة .

---

١ ــ لاسيما ب.ف. تايلر مفوض الشئون التجارية في السفارة البريطانية بالقاهرة : «الاوضاع الاقتصادية والتجارية في مصر» ، لندن ١٩٤٧ ، ص ٤ .

اخذت البورجوازية الصناعية تحاول ايجاد تعبير سياسي عنها . من المؤكد ان الحزب السعدي كان المفضل لديها . لكن كان من الضروري تجميع القوى التي ترددت ، لسبب او لآخر ، في الانضمام اليه . وقد أسس علي ماهر بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، «جبهة مصر» آملا في ان تصبح دماغ المجموعة المستقلة . وفي نفس الفترة ـ فترة تقوية الجبهة الوطنية وبروز الشيوعيين ـ انشأ الدكتور احمد حسين ، الذي كان سفير مصر في واشنطن في وقت من الاوقات ، «جمعية الفلاح» آملا من خلال برنامج يهاجم عدم التكافؤ في الريف استقطاب صغار الملاكين ومتوسطيهم الذين كان الوفد يقوم باغرائهم . وكان هذا هو الوقت الذي تحول فيه حزب «مصر الفتاة» الى «الحزب الاشتراكي» لكي يستفيد من ولاء قسم كبير من المثقفين للماركسية ، ومن العطف الواضح على الاتحاد السوفياتي . وأقام الاخوان المسلمون ، مع متابعتهم العمل لاهدافهم الخاصة ، تحالفات مثمرة مع رأس المال الكبير وانشأوا مجموعة كاملة من الشركات خاصة في القطاعين التجاري والمالي .

تلك كانت ايضا الحقبة التي حاولت فيها البورجوازية الصناعية ، لاول مرة ، ان تزود نفسها بعناصر ايديولوجية متماسكة . ونشر مريت بطرس غالي عام ١٩٣٨ كتابه البرنامجي «سياسة الغد» الذي يمزج بين واقعية اوساط رجال الاعمال والافكار الاصلاحية الكريمة . وفي عام ١٩٣٩ نشر محمود كامل الطبعة الاولى من كتاب «مصر الغد» حيث تحولت الاصلاحية لطلب العون هذه المرة من تعهد الاشتراكية القومية وأفكار الفاشية الاوروبية . لكن تفسيرا فلسفيا لكل التاريخ المصري ظهر عام ١٩٥٠ لاقتصادي مصري موهوب هو الدكتور صبحي وحيدة الذي كان يشغل منصب السكرتير العام لاتحاد الصناعات المصرية آنذاك . وكان عنوان الكتاب « في أصول المسألة المصرية» .

بعد تحليل اثر الفتح العربي على مصر التي ظلت فرعونية ، ثم النتائج المدمرة للاحتلال التركي ، صوّر النهضة المصرية التي بدأت في أوائل القرن التاسع عشر ، باعتبارها عمل الامة الاساسي بقيادة زعمائها هي الذين حاولوا ضم مساهمة اوروبا الى التراث المصري العتيق . اثبتت «الموجة الاوروبية» انها كانت مخصبة ومثيرة «لاعراض النضوج» المقلقة التي كان اهمها عدم تنظيم الانتلجنسيا المصرية التي درست في اوروبا . فحيث ان المثقفين لم يعرفوا سوى القليل عن تاريخ شعبهم بالذات ، فقد كانوا عاجزين في الواقع على ان يصبحوا عامل ورمز اعادة بعث التراث الوطني الذي اكتسى بمساهمات الحضارة التقنية لاوروبا الطبقة الوسطى . فنتج عن ذلك العديد من «عقد النقص» التي مهدت للاستسلام وانكار الذات .

تسلل الارتباك الى كل جوانب المجتمع المصري وكان منظر الحياة اليومية مشهد تخبط متناقض على كل صعيد . وحيث ان الشعب لم يكن في وضع يمكنه من العمل فقد كانت «الطبقة الحاكمة المصرية هي التي تملك وسائل العمل ولاسيما الوقت والمال» . لذلك فان زيادة الفعالية ، والدخول في الحياة العصرية ولكن المنسجمة مع طبيعة مصر العميقة ، كان مهمة الحكومة . وفوق اي امر آخر على الطبقة الحاكمة ان

توقف النزيف الاقتصادي الذي بداه المماليك (١) . ومجمل دراسة الدكتور وحيدة القائمة على اساس تاريخي متين أدت الى مناقشة واسعة حول أولوية الاقتصاد والعمل الاقتصادي في الحياة السياسية والثقافية . وبدا المؤلف الذي لاقت دراسته الترحاب من رؤسائه زعماء رأس المال الصناعي المصري ـ اسماعيل صدقي ، عبد القوي احمد ، توفيق دوس ، حسن نشأت ، وغيرهم ـ على انه اول مفكر نظري لتاريخ مصر ومستقبلها ، وكفيلسوف للتاريخ بالاضافة الى كونه اقتصاديا موهوبا وتكنوقراطيا بالفطرة .

ازداد الوضع غموضا كل يوم بعد حرب فلسطين . فالوفد رجع الى الحكم ، كما رأينا . لكن الاصطدام الدامي بين الحزب السعدي والاخوان المسلمين في ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ ، وانقسام الجناح الصناعي للبورجوازية الكبيرة لم يكن له نظير الا في الحزب الشيوعي . فالفريقان ـ كبار الصناعيين والشيوعيون ـ وهما نصيرا الحاق مصر بالركب العصري ، بالرغم من اختلافات اساسية في نظرتهما للمستقبل ، عجزا عن العمل في الوقت المناسب : عجز الصناعيون لانهم لم يكونوا قد سيطروا بعد على وسائل العمل اللازمة للقضاء على تحكم البورجوازية الزراعية الكبيرة . وعجز الشيوعيون بسبب انقساماتهم الداخلية ، وضعفهم بين الفلاحين في الريف ، وبسبب الملاحقات المتكررة التي كانوا هدفا لها ، وعبء حلفائهم من الجماهير الوفدية التي لم تستطع تغيير طابع قياداتها السياسية تغييرا جذريا ، وخاصة بسبب استغلال القصر لحريق القاهرة .

ظلت قوة واحدة في الميدان ، تنتصب بفخر ، يحيطها الشعب بالعطف والاحترام وينظر اليها على انها ضحية فاروق ، بينما كانت طليعتها مختبئة بسرية : الجيش . والجيش المصري عام ١٩٥٢ لم يعد جيش عام ١٨٨٢ فالقيادة العليا كانت لا تزال تحت سيطرة الملك . لكن الوفد ، ولاسيما وزيره للحربية ، حمدي سيف النصر ، كان منهمكا في خلق جيش وطني . ففي سنة ١٩٣٦ وبحجة الالتزامات العسكرية التي فرضت على مصر بموجب المعاهدة المصرية ـ البريطانية ، اغتنم مصطفى النحاس الفرصة لفتح ابواب الكلية الحربية للضباط الصغار من الطبقات الوسطى ، بينما كانت الانظمة السابقة قد جعلت الكلية الحربية اقطاعية لاولاد الاغنياء .

كان القادة الشباب الذين حصلوا على نجمة «الملازم الثاني» من عام ١٩٣٨ الى عام ١٩٤٠ متأثرون كلهم بالافكار الوطنية بعمق . وعكست اغلبيتهم من الوفديين أو الاخوان المسلمين الاتجاهات التي كانت تتنازع الطبقة الوسطى المصرية ، كما كان بينهم اقلية اجتذبتها الماركسية . واصبح بعضهم أتباعا لأحمد حسين وحاولوا مد يد

---

١ ـ صبحي وحيدة : اقتصادي تعلم في ايطاليا ، امين عام «اتحاد الصناعات المصرية» بعد الحرب العالمية الثانية . وهو احد اذكى ممثلي التكنوقراطية الجديدة الصاعدة . وقد اغتيل عام ١٩٥٦ . راجع مقالنا في «المساء» ، ٨ يناير ١٩٥٩ .

المساعدة الى اللواء عزيز المصري ، قائد الاركان العامة الذي أبعده البريطانيون بسبب تعاونه مع المحور عام ١٩٤٢ . وامتزج الحقد على الاحتلال ، الذي كان يحمله قلب كل واحد منهم ، بالتصميم على عمل كل شيء لتأمين نهضة مصر .

والمدهش في هذه المجموعة من الضباط الشباب ، حيث برز الضباط الاحرار، كان حقيقة انسجامهم التام مع الواقع الاجتماعي المصري . فمع تأثرهم ، خـــلال تدريبهم ، بمثل المجتمع الصناعي في الفعالية ، فقد بثوا ايديولوجيا ، وخاصة في مجال السياسة والدين ، داخل مدار المعتقدات التي تعبر عن أفكار الجناح الزراعي من الطبقة المصرية الوسطى : الوفد ، والاخوان المسلمون جزئيا . وهذا يفسر الطابع العام لمطالبهم ، وافتقارهم الى برنامج ، والهزال المذهبي الذي سوف يطبع مصر بعد عشر سنوات . ولكنهم كانوا وحدهم يتمتعون برصيد جديد امام الراي العام . وقد جعلت منهم فضيحةشراء الاسلحة الفاسدة التي استغلها ببراعة احسان عبد القدوس، رئيس تحرير «روز اليوسف» ، مجلة مصر الاسبوعية الاولى ، واحمد ابو الفتح في «المصري» ، جعلت منهم ضحايا مؤامرة استهدفت ، من خلالهم ، كل حركة التحرر الوطني العربية . كانت هذه المؤامرة مدبرة من قبل الملك ومستشاروه وتجار الاسلحة والقيادة العسكرية العليا في فيللات العباسية . واكثر من ذلك، بدت المؤامرة اكثر اتساعا فسقط مدبروها المحتملين ــ ابراهيم عبد الهادي ، رئيس الوزارة المصرية ، ورياض الصلح ، رئيس الوزارة اللبنانية (١) ، وملك الاردن عبد الله ــ برصاص الشباب الوطني المنتقم .

بعد اشتراكهم في الحركة الوطنية الثورية عام ١٩٣٥ ــ ١٩٣٦ حاول اكثر هؤلاء الضباط العمل ضد القوات البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية لاسيما في فترة تقدم رومل . ثم ، بعد ان شاركوا في الاثارة السياسية للاعوام ١٩٤٥ ــ ١٩٤٧ ، وأصيبوا بهزيمة فلسطين ، عملوا كمدربين في نهاية ١٩٥٠ للعصابات في حربها ضد قاعدة القناة .

لكن عملهم كان ثانويا في كل الظروف . فالخدمة العسكرية لم تسمح لهم بفرصة المشاركة في توجيه الحركة الوطنية بين ١٩٣٦ و١٩٥٢ . وهم لم يزودوها بمفكريها ولا باطاراتها السياسية ولا بمناضليها في اي وقت . ولم يسهم الضباط الاحرار في المبادرات والتضحيات التي سمحت لتحرير الوطن وللديمقراطية بالتقدم ، الا بمساعدة ثانوية ، كانت ضئيلة جداً عمليا ، ولم يعرف عنها الشعب بمجموعه شيئا .

كانت هناك قوة واحدة يستطيع الضباط الشباب استعمالها لصالحهم ، القوة الوحيدة التي خرجت نقية الصفحة من أوحال حرب فلسطين وحريق القاهرة : الجيش . وكان الملك لا يزال يعتقد انه يستطيع ان يجعل منه اداة القصر الحصينة . لذلك قرر وضع اللواء المهترىء حسين سري عامر على رأس نادي الضباط في نفس

---

١ ــ لكن تبين فيما بعد ان هذه العلاقة لم تكن قائمة بالنسبة لرياض الصلح ــ المؤلف .

الوقت الذي عينه فيه قائدا لقوات المشاة . كما اراد أن يجعل من صهره ، العقيد اسماعيل شرين وزيرا للحربية والبحرية برغم التحذيرات التي ابداها تكرارا مرتضى المراغي ، قائد الشرطة والامن عام ١٩٥٠ — ١٩٥١ .

فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ — الساعة الثالثة صباحا — احتلت نواة قيادة الضباط الاحرار المؤلفة من سبعة رجال ، مقر قيادة الجيش العامة في العباسية . تم القبض على اعضاء القيادة العليا وانتهت عملية استلام السلطة . وبعد ذلك بثلاثة ايام كان على فاروق ان يتنازل عن العرش ويغادر مصر الى الابد (١) .

هل كانت هذه ثورة ؟

---

١ — حول هذه الفترة يمكن الرجوع الى المصادر التالية :

ر. البراوي ، المرجع المذكور ، انور السادات : «قصة الثورة كاملة» و«اسرار الثورة المصرية» (القاهرة ، ١٩٥٧) . ع.ر. الرافعي : «مقدمات ثورة» ، المرجع المذكور . عرض ممتع في كتاب لاكوتير : L'Egypte en Mouvement (Paris, 1975) «مصر تتحرك» ، باريس ١٩٥٧ ، وكتاب توم ليتل : «مصر» ، نيويورك ١٩٥٨ .

القسم الثاني

الطبيعة الاجتماعية للنظام العسكري

تحليل الجوزة يعني كسرها

ـ هيغل ، علم المنطق

ثلاث مراحل اساسية حددت حتى الان طريق النظام العسكري المصري . وقد جرت العادة على النظر اليها من الوجهة السياسية كما يمكن للمرء ان يرى من خلال مراجعة الكتب التي ظهرت عن مصر منذ ١٩٥٢ . ولكن سرعان ما تتحول هذه النظرة الى المشكلة الى نظرة نفسية ، او صورة عرض حيث يصبح الحدث ملونا بالوانها ، ولو بالصدفة .

منذ الايام الاولى للانقلاب فرضت الوقائع الاساسية وجودها ووتيرتها . وما سأحاوله هو بيان العناصر الاساسية ، اي البناء التحتي الذي سيحدد وضع المشكلة ـ الطبيعة الاجتماعية للنظام العسكري في مصر ـ والحل الذي عرض لها هنا.

في البداية لم يكن ثمة برنامج مفصل ولا رؤية نظرية لما ستكون عليه مصر المستقبل . لكن المجتمع المصري ، تحت وطأة الحاجة الملحة لان يصبح عصريا ، فعالا ونشيطا ـ أي ليصنع نفسه وهو مستقل ـ اعطى معنى وترابطا لمبادرات طبعت بطابع التجريبية ، يلونها الحذر دائما وحتى المغامرة احيانا .

وكما قال عبد الناصر فيما بعد ، في مقدمته لكتاب م.م عطا «مصر بين ثورتين»: «ان الدافع الاول الذي قامت الثورة من اجله هو الحاجة الى توسيع مجال الحياة امام تزايد عدد السكان في السنوات الاخيرة زيادة تعد بالملايين ، مما اصاب جهاز الانتاج بالشلل التام عمليا الامر الذي هدد البلاد بأخطار جسيمة ...»

ثلاث مراحل ـ مشكلة الارض ، والتقدم الصناعي ، وأخيرا القضاء على البورجوازية القديمة ـ كانت مقدمات تنصيب القيادة الجديدة .

الفصـل الاول

مشكلة الارض

لا شك ان هناك تواريخ حاسمة . حريق القاهرة كان واحدا منها بالنسبة لانقلاب الجيش . كذلك انتفاضة كفر الدوار في ١٣ اغسطس ١٩٥٢ بالنسبة لاعلان القانون رقم ١٧٨ الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ المتعلق بالاصلاح الزراعي .

يجدر بنا تذكر هذين التاريخين . ومن المفيد الرجوع الى تاريخ المسألة الزراعية في مصر . عند ذاك يصبح كل شيء اكثر وضوحا ــ وضع الفلاح وقوة الارستقراطية الزراعية ــ ويستطيع المرء ان يفهم عندها ضرورة الاعاقة بواسطة الاصلاح قبل ان يفوت الوقت .

لقد عالج تاريخ المسألة الزراعية في مصر عدد من الباحثين ، خاصة يعقوب ارتين ، رافيلون ، م. صالح ، محمد كامل مرسي ، ج. انهوري ، صادق سعد ، ج. بير . لكننا ندين لابراهيم عامر بأول دراسة كاملة ، مبدعة وموضحة ، لتاريخ المسألة الزراعية ــ متضمنة في وقت واحد نظام ملكية الاراضي واستبداده ، والتركيب الاجتماعي في الريف ، والحركة الفلاحية ــ في كتابه «الارض والفلاح : المسألة الزراعية في مصر» (١) . وسنتتبع هنا تحليله في خطوطه الاساسية .

من المعروف ان الفرعون القديم لا يتميز عن الالوهية او الآلهة ، على الاقل حتى

---

١ ــ أ. عامر : «الارض والفلاح» ، المرجع المذكور. هذا الكتاب وغيره من كتب شهدي عطية الشافعي ، فوزي جريس ، وابراهيم عامر، نشرها لطف الله سليمان . وقد كان هو الذي ادخل الى مصر افكار ك. فيتفوغل ، مؤلف الكتاب الشهير «الاستبداد الشرقي» عن المجتمع المائي . وهي افكار تقابلنا ثانية في صلب كتاب ابراهيم عامر الذي نناقشه .

نهاية المملكة القديمة . كانت حكومة بيروقراطية شديدة المركزية تؤمن له السيطرة السياسية والايديولوجية على الامة ، وكان تحكمه بنظام المياه ـ حفر قنوات الري ، بناء السدود لمواجهة الفيضانات ، ضبط مستوى النيل ـ يجعله السيد المطلق للحياة اليومية . وذلك لان «عمليات الري والصرف في مصر تحتاج الى جزء كبير من قوة العمل التي لا تستخدم فعلا في الزراعة ... وإذ كان من غير المستطاع القيام بتلك المهمة «المائية» بشكل مفيد على اساس محلي بحت ، فقد كانت الحكومة المركزية تحرص دائما على وحدة البلاد الادارية والسياسية لتنفيذ مشروعات الري العامة ، كما كانت تمارس سلطة فعلية ايجابية ، وتسيطر على قوة عمل كبيرة ... ولقد كان الملك ، بوصفه الإله ، وبحكم سيطرته الفعلية على موارد الري والقوى العاملة ، هو المالك الوحيد لارض مصر» (١) .

وباعتباره المالك الوحيد ، رأى الفرعون نفسه مسوقا لاحاطة نفسه بالعملاء ، اذا لم يكن الحلفاء . وكان هؤلاء وزراء ، مديرو المقاطعات ، وكهان ، انضم اليهم «خدام الارواح» ثم «خدام الآلهة» بعدد الوظائف التي أتاحتها الاملاك التي وضعها الفرعون تحت متناول اماكن العبادة والمدافن . وشيئا فشيئا وجدت الحكومة المركزية نفسها وقد انتزع منها جزء من احتكارها بنسبة الارتفاع المستمر في حجم الاراضي التي اعطيت للموظفين والمعابد وللمنتفعين من كل أشكال «الوقف» حتى قبل ان توجد تلك الكلمة : كانت نهاية المملكة القديمة قد اقتربت . وعند نهاية السلالة السادسة في القرن ٢١ ق.م ، كان حكام المقاطعات ، كقاعدة ، هم كهان المعابد الرئيسية الكبار ايضا ـ اي اكبر مستأجري اراضي الفرعون . وقد جعل الصراع ضد الغزاةالهكسوس في القرن ١٨ ق.م ، وفتوحات رمسيس ، من الضروري انشاء جيش من المرتزقة الذين منح رؤساءهم أراض ايضا . وربما كان هذا هو مصدر الافادة انه في عهد رمسيس الثاني كان يقتسم الارض ثلاثة : الملك ، والكهان ، والمحاربون (٢) . وأول بروز للملكية الخاصة للارض كان في عهد المملكة الوسطى ، ولكن يبدو مؤكدا انها

---

١ ـ أ. عامر : «الارض والفلاح ..» ، المرجع المذكور ، ص ٥٣ . كتب البارون جيشرو دي سان دنيس «تاريخ الامبراطورية العثمانية» : «يبدو من وثائق تركها لنا التاريخ ، انه منذ عهد الفراعنة ، وملكية الارض تلازم الحاكم وان ملوك سلالة البطالسة والرومان قد حكموا البلاد على هذا الاساس ، مع تغيير طفيف» .

١ ـ محمد كامل مرسي :

«L'Evolution historique du droit de Propriété foncière en Egypte», E.C (Le Caire 1935) P. 288.

وهو مقدمة أطروحته : «الملكية العقارية في مصر وتطورها التاريخي من عهد الفراعنة حتى الان» (القاهرة ، ١٩٤٠) .

دامت فترة قصيرة اذ ان انتصار سلالة طيبة اعاد الى الفرعون احتكار الملكيـــة العقارية (١) .

كتب محمد كامل مرسي ، الاستاذ في جامعة القاهرة سابقا : «في عهد البطالسة اكثر مما في عهد السلالات الاخرى يبدو ان الملك كان المالك الاساسي لغالبية اراضي مصر» (٢) . ولم يغير فتح العرب لمصر في القرن السابع بعد الميلاد ، شيئا في بنية الملكية العقارية . ويقول لنا يعقوب ارتين : «كانت الملكية في مصر تقوم على اسس مختلفة عن تلك في البلدان الاخرى التي فتحها المسلمون ... فلم توزع الارض على المسلمين الذين ساعدوا على الفتح ، ولم تقتطع اية اراضي تشكل الخمس ، كجزية ترجع للخليفة حسب القانون . بل على العكس ، فان الفاتحين بعد ان استولوا على الاراضي التي كان يملكها اليونانيون الذين قتلوا في الحرب او الذين نفوا وطردوا بعد سقوط الاسكندرية ، اعادوا توزيعها على المقاطعات الموجودة ثم شاركوا المسيحيين المصريين فيها ليزرعوها» . وبعد ان يعرض (وايتي ابن عبد الحكيم والسيوطي فـي وصف طرق توزيع الضرائب ، ينتهي الكاتب الى القول : «يستخلص بوضوح ان الملكية ، كما نفهمها ، لم تكن موجودة في مصر ، ونرى انه منذ بداية الفتح الاولى لم يكن ساكن البلاد المصري ، المزارع ، يملك حقيقة الارض ، التي كانت تملكها المقاطعة، والحاكم ، اي الدولة» (٣) . وكانت الدولة تعني «بيت المال» ، اي وزارة المالية . وتمركزت مؤسسة «الوقف» التي كانت خاصة ودينية ، في مصر وتعاظمت اهميتها التي احتفظت بها حتى ١٩٥٤ .

من الضروري تعديل هذا الوصف . الواقع انه اذا كانت الدولة هي المالك الوحيد للارض في مصر حقا ــ اثناء حكم الفراعنة وبعد الفتح العربي في القرن السابع بعد الميلاد ــ فانها لم تستبعد ممارسة نوع من الايجار لمدى الحياة الذي اتخذ ثلاثـــة اشكال رئيسية .

الاول ، الاراضي الممنوحة ، لكي تستغل ، لرجال الدين والمؤسسات الدينية في مقابل دعمهم . وظهر فيما بعد توزيع الاراضي على القادة العسكريين والنبلاء الذين كان القصر الملكي يريد ان يكفل خدماتهم في فترات التوسع الخارجي او الاضطراب الداخلي . وأخيرا ، هناك الاراضي الموزعة على بعض المزارعينالاغنياء مقابل ضرائب اميرية ومدفوعات بالمال وبالنوع ، التي كانت محددة رسميا وبدقة . وهذا الشكل

---

١ ــ وستون كولبورن : «الاقطاع في التاريخ» ، برنستاون ، ١٩٥٦ . وهناك تفسير اكثر تفصيلا في كتاب ارمان ورانكه : «الحضارة المصرية» ، باريس ١٩٥٢ .

ايضا في كتاب فرانسوا دوما : «حضارة مصر الفرعونية» ، باريس ١٩٥٦ . ويبدو ان هذه هي الفترة التي ظهر فيها تشريع بوشريس ، ملك من السلالة الخامسة والعشرين .

٢ ــ المرجع السابق ، ص ٢٩٣ .

٣ ــ ارتين : المرجع المذكور ، ص ٦٩ ، ٧٧ ، ٧٨ ــ ٨١ .

الاخير ظهر عند نهاية العصر الفرعوني وأوائل القرون الوسطى ، في الوقت الذي كانت فيه الدولة بأمس الحاجة الى المال ، وعندما كان من الواضح انه يمكن تطوير الزراعة مقابل اعطاء الفلاحين شيئا من الاستقلالية ، نوع من «المصلحة» في الارض التي كانوا يعملون فيها دون حقوق من اي نوع .

في مناسبتين ، في عصر المملكة الوسطى ، وعهد المماليك ، تجاوز الذين منحوا الاراضي لمدى الحياة ، خاصة القادة العسكريون ورجال الدين ، الحدود وذهبوا حتى الى حد توريث اراضيهم او منحها لجهة ثالثة . لكن السلطة المركزية سرعان ما عادت وسيطرت على الوضع ، وظلت غالبية الفلاحين لا تعلم شيئا عن ملكية الاراضي حتى القرنين السابع والثامن عشر (١) .

اذا كان الامر على هذا النحو ، الى اي حد يمكن التحدث عن «الاقطاع» في مصر؟

بعد ان طرح الحجج ذات النزعة الدينية ، القائلة بأن مركزية الارض والسلطة قد ميزت مصر الفرعونية والاسلامية على السواء ، يعيد ابراهيم عامر تأكيد وجهة النظر السابقة : «ان صورة ملكية الارض في مصر كانت تختلف عن صورة ملكية الارض في اوروبا . فالاولى كانت ملكية للدولة ، والثانية كانت ملكية فردية . والسبب الرئيسي لذلك الاختلاف ، هو اختلاف صورة الري في مصر وفي اوروبا . فهو في الاولى نظام للري الاصطناعي . وهو في الثانية نظام للري الطبيعي المعتمد على الامطار او على اعمال الري المحدودة النطاق» (٢) .

ثم يستشهد بما كتبه : ادم سميث ، ريتشارد جونز ، جون ستيوارت ميل ، وأخيرا كارل ماركس في رسالته الى فردريك انغلز في ٢ حزيران (يونيو) عام ١٨٥٣ : «ان برنييه على حق اذ يرى ان الشكل الاساسي لكل الظواهر في الشرق ـ وهو يتحدث عن تركيا وايران وهندوستان ـ يكمن في عدم وجود ملكية فردية للارض. هذا هو المفتاح الحقيقي حتى للسماء الشرقية» . ويجيب انغلز في ٦ يونيو بهذه الكلمات : «كيف حدث ان الشرقيين لم يصلوا الى الملكية الفردية للارض ، حتى ولا في شكلها الاقطاعي ؟ انني اعتقد ان السبب الرئيسي لذلك يرجع الى المناخ وارتباطه بطبيعة التربة ، وخاصة فيما يتعلق بالمساحات الصحراوية الواسعة ... فالري الاصطناعي ، هناك ، هو الشرط الاول للزراعة ، وهو امر لا تقوم به الا الجماعات القروية ، او الاقاليم ، او الحكومات المركزية . والحكومة في الشرق ، ليس لها الا ادارات ثلاث : المالية (النهب في الداخل) ، الحربية (نهب الداخل والخارج) ، الاشغال العامة (التي تهتم باستمرار الانتاج) ...» (٣)

---

١ ـ المرجع السابق ، ص ٨٦ .

٢ ـ ابراهيم عامر : «الارض والفلاح» ، المرجع المذكور ، ص ٦٤ .

٣ ـ توجد نصوص هذه المراسلات في كتاب : كارل ماركس ـ فردريك انغلز : «في الاستعمار» ، بالانكليزية ، موسكو ، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨ .

لكن عنصرين هددا بتغيير الصورة : احدهما المماليك ، والثاني نظام الالتزام .
لا يمكن مقارنة المماليك بالاسياد الاقطاعيين في الغرب الا اعتباطا وبطريقة شكلية. والواقع ان نظام الري الاصطناعي في مصر قد حتم دائما وجود سلطة مركزية، قوية وموحدة ، تحتاج الى وكلاء كبار وموظفين واداريين ، اكثر مما تحتاج الى حكام محليين . وهذا يفسر لماذا كان المماليك ، كلما حاولوا العصيان ، يتجهون مباشرة وبشكل طبيعي للاستيلاء على الحكم المركزي في القاهرة كما حدث عند انتفاضة علي بك الكبير عام ١٧٦٩ . منذ الفراعنة حتى يومنا الحاضر شكلت مصر دائما كيانا واحدا ووحدة وطنية واحدة .

اما وضع الملتزمين ، كبار جباة الضرائب ، فهو واضح . فهؤلاء الموظفون المتنفذون الذين عينتهم السلطة المركزية عندما كانت ضعيفة ، كان يفترض ان يقوموا مقابل وظيفتهم بتحصيل كمية معينة من الضرائب من منطقتهم سنويا . لذلك كان عليهم جمع هذا المبلغ بكل الوسائل الممكنة وبفرض ضرائب قاسية على الفلاحين تسمح لهم بالحصول على بعض الربح في نهاية السنة . صحيح ان وظيفة الملتزم اصبحت بالتدريج وراثية من خلال تقديم الهدايا الكثيرة الى السلطة المركزية . لكن تلك السلطة بقيت وحدها سيدة الارض ، وكانت هي وحدها التي تستطيع منح امتياز الالتزام الذي يمكنها ايضا استرداده كعقاب .

اذن ليس ما نعالجه هنا هو نظام اقطاعي من الطراز الاوروبي ، وانما بالاحرى نظام اقطاع «شرقي» .

«ان ملكية الارض الزراعية في مصر ، والنظام الذي كان مؤسسا عليها قبل عصر محمد علي . . . كانت ملكية «اقطاعية شرقية» ، تقوم على اسس تختلف عن أسس الاقطاعية الغربية . وتلك الاسس مستمدة من انعدام الملكية الفردية ، ومركزية سلطة الدولة في الزراعة . وتتشابه بعض مظاهرها مع مظاهر الاقطاعية الغربية ، وهي تلك المظاهر الصادرة عن نظام السخرة ونظام الاقتصاد الطبيعي في الريف» (١) .

ووجهت حملة بونابرت الفرنسية (١٧٩٨ – ١٨٠١) ثم عهد محمد علي ، كما رأينا ، ضربات مؤلمة «للاقطاع الشرقي» . والواقع ان قانون ١٦ سبتمبر ١٧٩٨ ، قد حدد اسعار الاراضي ، واعترف بحق الفلاح في الارث ، ونظم تسجيل الملكية العقارية .

وفي عام ١٨٠٩ الغى محمد علي نظام الالتزام . وفي ١٨١١ قام بمذبحة المماليك في القلعة . وفي الفترة ما بين ١٨١٣ و١٨١٨ وضع سجلا للاملاك ووزع اراضي المديريات على الفلاحين وعلى بعض فئات الموظفين . وكان ٢ مليون فدان – مساحة الارض المزروعة آنذاك في مصر – موزعين على الشكل التالي :

أ – الابعديات (الاراضي المعفاة من الضرائب) والجفالك (المزارع) ، التي منحها

---

١ – ا. عامر : «الارض والفلاح» ، المرجع المذكور ، ص ٦٩ .

محمد علي لافراد عائلته ولرجال حاشيته وللقادة العسكريين ولكبار الموظفين . وقد بلغت مساحة تلك الاراضي ٢٠٠,٠٠٠ فدان معفاة من الضرائب . ويقول ارتين : «كان في نية الباشا خلق ارستقراطية زراعية وراثية» (١) .

ب ـ أراضي «الاوسية» ، او ١٠٠,٠٠٠ فدان منحت للملتزمين السابقين تعويضا لهم عن الغاء الالتزام .

ج ـ اراضي «مسموح المشايخ» او «مسموح المصطبة» ، وهي الاراضي التي منحت لمشايخ البلاد . وبلغت مساحتها ١٥٤,٠٠٠ فدان .

د ـ اراضي «الرزقة»، وهي الاراضي المعفاة من الضرائب التي منحت للموظفين الاجانب وبلغت مساحتها ٦٠٠٠ فدان .

هـ ـ اراضي «العربان» الواقعة على حدود القرى والتي منحت للبدو (٢) .

ويعطي م.هـ. عليش وراشد البراوي وصفا تحليليا يختلف بعض الشيء عن وصف ابراهيم عامر . فبالنسبة اليهما ، كانت الارض في تلك الفترة موزعة كالتالي:

أ ـ اراضي «الخراجية» واعطي حق استئجارها مدى الحياة للفلاحين بمساحات تتراوح الواحدة منها بين ثلاثة وخمسة أفدنة . الا ان لائحة سنة ١٨٤٦ اعطت واضع اليد على الارض الخراجية حق جعلها «غاروقة» اي حق نقل حقوقه الى شخص ثالث .

ب ـ اراضي «الاواسي» ، خاصة في مصر السفلى . وكان الملتزمون يعملون وسعهم ، في الواقع ، للاحتفاظ بها لذريتهم بواسطة «الوقف» .

ج ـ اراضي «الرزقة» ، وهي معفاة من الضرائب ، ولكن لا يمكن تحويلها الى « وقف » .

د ـ اراضي «الابعديات والجفالك» التي سمح محمد علي ، سنة ١٨٤٢ بملكيتها الكاملة من اجل جعل كبار الملاك يهتمون بشكل مباشر بتقدم الزراعة .

و ـ اراضي «مسموح المشايخ» او «مسموح المصطبة» ، ومعفاة هي الاخرى من الضرائب (٣) .

الفرق الاساسي بين هذا النظام ونظام «الاقطاع الشرقي» في العهدين العربي والتركي هو التالي : قبل محمد علي كانت الدولة تحتكر الارض تحت المظهر الثنائي للملكية والاستغلال ، بينما احتفظ محمد علي مظهر الملكية فقط ، تاركا مهمة

---

١ ـ ارتين : المرجع المذكور ، ص ٩٥ـ٩٦ .

٢ ـ ا. عامر : «الارض والفلاح» ، المرجع المذكور ، ص ٧٩ـ٩٧ .

٣ ـ راشد البراوي ومحمد حمزة عليش : «التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث» ، الطبعة الرابعة (القاهرة ، ١٩٤٩) ، ص ٥٩ـ٦٥ .

الاستغلال للافراد تحت رقابته الشديدة والقاسية (١) . لذلك من الممكن قبـــول استنتاجات ابراهيم عامر ، ألتي ترى «ان نظام الاستغلال الزراعي في عهد محمد علي كان نظاما مؤقتا انتقاليا بين الاقطاعية والرأسمالية» (٢) .

لم يتوقف الاتجاه نحو تركيز الملكية الفردية للارض ابدا . فالغاء الاحتكار الذي فرضته القوى الاوروبية على محمد علي عام ١٨٤٠ ، أدى الى قانون عام ١٨٤٦ الذي اعترف بشكل محدود من الملكية وسمح بالرهن والتنازل الى جهة ثالثة . وفي ١٨٤٨ أصدر ابنه ، سعيد باشا نظاما عاما يقر الملكية الخاصة : حق تأجير الارض لمدة ثلاث سنوات ، حق الرهن ، وبيع حقوق الاستغلال الى فريق ثالث وتوريث الارض . وقد شهد عهد اسماعيل (١٨٦٣ ــ ١٨٧٩) ادخال وتوسيع زراعة القطن بسرعة من اجل تموين المصانع الانكليزية التي قطعت عنها امدادات المواد الخام بسبب الحرب الاهلية الاميركية (٣) . في سنة ١٨٧١ سمح قانون بمنح ملكية الارض مقابل دفع الضرائب لست سنوات ، مسبقا ودفعة واحدة . ثم ، بعد الاحتلال البريطاني في ١٨٨٢ ، جعلت الاراضي المعفاة من الضرائب قانونية (١٨٨٣) ، كما جرى الامر بالنسبـــة للاراضي المزروعة (١٨٩١) ، واخيرا الغي نظام السخرة الا في حالات المنفعـــة العامـــة (١٨٩٣) .

اعطت الملكية الفردية للارض الحياة للبورجوازية المصرية التي تابعنا تطورها من وجهات نظر مختلفة في عدة اماكن من هذا الكتاب .

ما هي صورة القوى الاجتماعية في الريف ؟ مما كان يتكون جناح ملاك الاراضي من البورجوازية المصرية الذي سيطر على حياة مصر ، بالتعاون مع المحتل ، مـــن ١٨٨٢ حتى ١٩٥٢ ؟

سوف تعطينا بعض الاحصاءات الاخيرة صورة عامة عن توزيع الملكية العقارية بين الاعوام ١٨٩٤ و ١٩٥٢ :

---

١ ــ اعطى احصاء عام ١٨٢١ الارقام التالية : ٠٠٠ر٥٣٢ره نسمة و٩١٥ر٢٣١ر٢ فدانا . ويعطي كل من عبد الرحمن الجبرتي ، امين سامي ، يعقوب ارتين ، والجريدة الرسمية ، الرواية المدهشة التي قدمها محمد صبيح في «قصة الارض في اقليم مصر» (القاهرة ، ١٩٦٠) ، ص ٢٢ــ٤٥ .

٢ ــ ا. عامر : «الارض والفلاح» ، المرجع المذكور ، ص ٨١ــ٨٢ .

٣ ــ أتم اسماعيل توطيد الارستقراطية الريفية . انظر الى لائحة الهبات التي منحت لاعضاء الاسرة المالكة ولكبار رجال المملكة ، «الاراضي التي سرى ايهابها واحسانها بأمر فخامتلو الخديوي اسماعيل باشا» التي عثر عليها في محفوظات قصر عابدين . وهي منشورة في كتاب محمد صبيح ، المرجع المذكور ، ص ٥١ ــ ٥٨ .

السنة	ملكية صغيرة (اقل من ٥ افدنة) بالمئة الملاك	بالمئة الاراضي	ملكية متوسطة (بين ٥ الى ٥٠ فدانا) بالمئة الملاك	بالمئة الاراضي	ملكية كبيرة (اكثر من ٥٠ فدانا) بالمئة الملاك	بالمئة الاراضي
١٨٩٤	٨٣ر٣	٢١ر٧	١٥ر٤	٣٤ر٣	١ر٣	٤٤
١٩١٤	٩١ر٣	٢٦ر٧	٨ر٥	٣٠ر٤	٠ر٨	٤٣ر٩
١٩٣٠	٩٣ر١	٣١ر٦	٦ر٣	٢٩ر٧	٠ر٦	٣٨ر٧
١٩٥٢	٩٤ر٣	٣٥ر٤	٥ر٢	٣٠ر٤	٠ر٥	٣٤ر٢

لكن داخل المجموعة الاولى ــ صغار الملاك الذين يملكون اقل من ٥ افدنة ــ يجب التمييز بين مجموعتين فرعيتين : مجموعة الفلاحين الذين يملكون اقل من فدانين اي الذين لا يمكنهم تأمين حاجاتهم المعيشية ومجموعة صغار الملاك الذين كانوا يملكون بين فدانين وخمسة افدنة ، والذين كان باستطاعتهم تأمين حاجات معيشتهم المادية . كانت المجموعة الاولى تضم ٢ر٣٠٨ر٩٠١ فلاح يقتسمون ١ر٢٣٠ر٠٦٢ فدانا : اي ان ٨٤ بالمئة من ملاكي الاراضي (الملاك لا الفلاحين) كانوا يملكون ٢١ بالمئة من الارض .

في الطرف الثاني ، في مجموعة كبار الملاك ، يجب تمييز المجموعة الفرعية للارستقراطية الريفية بوضوح : ٢٨٠ ملاكا كانوا يملكون ٥٨٣ر٤٠٠ فدان : اي ان ٠ر١ بالمئة من الملاكين كانوا يملكون ١٠ بالمئة من الاراضي (١) .

لنرجع الى الجدول المقارن أعلاه : «بينما انخفضت نسبة كبار الملاك الى ثلث ما كانت عليه قبل خمسين سنة ، ظلت كمية الارض التي يملكونها على ما هي عليه تقريبا ، (وذلك بعد ملاحظة ان الاراضي الزراعية قد زادت من نحو ٤ ملايين فدان في أواخر القرن التاسع عشر الى نحو ٦ ملايين فدان في سنة ١٩٥٢) . وفي الوقت ذاته انخفضت نسبة الملاك المتوسطين الى نحو الثلث دون أن تنخفض نسبة الاراضي التي يملكونها ، بل وربما تكون قد زادت في الواقع بحكم زيادة الاراضي الزراعية . واخيرا زادت نسبة صغار الملاك زيادة كبيرة دون ان تعادلها زيادة في الاراضي التي يملكونها» . ثم يعود ابراهيم عامر ليقول : «نلاحظ فيما يتعلق بصغار الملاك ان نسبة ٧٠ في المائة منهم كانوا في الواقع يملكون ما هو أقل من نصف فدان ، وعدد هؤلاء الملاك نحو مليونين . وهم بذلك يعتبرون في حكم المعدمين . ويضاف اليهم نحو ثمانية ملايين آخرين لا يملكون شيئا على الاطلاق ، وانما يتكسبون عيشهم باستئجار مساحات صغيرة من الاراضي لزراعتها مقابل ايجار عيني ، او بالعمل الاجير في

---

١ ــ اللجنة العليا للاصلاح الزراعي : «هذا الفلاح» ، المرجع المذكور . ذكره ابراهيم عامر في «ثورة مصر» ، المرجع المذكور ، ص ٤١–٤٣ .

المزارع ، او بالعمل في تراحيل تطهير المصارف والترع وأمثالها» (١) .

ولننظر الى الوضع عن قرب اكثر .

كانت البورجوازية الزراعية الكبيرة (اكثر من ٥٠ فدانا) ، والتي يشار اليها عادة بشكل أدق باسم «الارستقراطية الزراعية» او يطلق عليها بشكل غير دقيق تسمية «الاقطاعيين» ، تنقسم بدورها الى فريقين تبعاً لطريقة استغلال الممتلكات الكبيرة .

الفريق الاول ـ كبار الملاكين ـ كان يتألف من الذين يستغلون املاكهم بايجارها الى فريق ثالث على غرار الكومبرادورين (٢) . وكان مثل هذا الايجار ، قبل ١٩٥٢ ، مكونا بطريقة من الطريقتين التاليتين : ايجار لشخص واحد ، يؤجر هو بدوره قطعا من فدان الى ٥ أفدنة الى مشتغلين صغار ، او الايجار الذي يتم عبر عديد من الوسطاء من اجل فرض افضل سعر ممكن . وقد عم الاتجاه للتأجير بعد الحرب العالمية الثانية وارتفع من ٧٣ر١ بالمئة من الاراضي عام ١٩٣٩ الى ٩ر٦٠ بالمئة عام ١٩٤٩ ، ثم الى ٧٥ بالمئة عام ١٩٥٢ . والواقع ان معدل انتاج الفدان بلغ ١٧ جنيه عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ ، بينما كان معدل سعر الايجار ٤٠ جنيها ! نتج عن ذلك ، بالطبع ، ارتفاع سريع في اسعار الايجارات ـ ٤٧٢ عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ بالنسبة لاساس ١٠٠ لعام ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩ ـ وفي اسعار الاراضي اذ ارتفع سعر الفدان الى ٨٠٠ جنيه ، بالرغم من ان قيمته الحقيقية كانت حوالي ٢٠٠ جنيه . وتعددت الطرق الاضافية لاستغلال الفلاح : ضرائب ورسوم متعددة ، ارتفاع الايجارات بشكل مواز لارتفاع سعر القطن ، شراء المحصول مسبقا بأسعار تقل عن اسعار السوق ، بيع السماد ، ايجار الآلات ، الدين بالفوائد للفلاحين (٣) .

كانت النواة الاهم لهذا الفريق تتألف من فاروق والعائلة المالكة : ٠٠٠ر١٥٩ فدان من أجود الاراضي لمجموع العائلة ، ودخل سنوي يبلغ ٠٠٠ر٧٥٠ جنيه من املاك الملك .

ثمة عنصر هام آخر كان يدخل في تأليف هذا الفريق وهو الدولة نفسها : وبشكل

---

١ ـ ا. عامر : «الارض والفلاح» ، المرجع المذكور ، ص ٩١ـ٩٢ .

٢ ـ هذا التعبير ، المأخوذ عن الماركسيين الصينيين ، اصبح ذائعا بالفرنسية فيما بعد . وتعرفه دائرة المعارف لاروس كالتالي : «شخص من سكان المستعمرات كان صلة الوصل الضرورية للتجارة بين الشركات الاستعمارية والسكان الذين منعتهم حكوماتهم من التعامل مع الاجانب» . وفي الاصطلاحات السياسية تمني الكلمة «طفيلي» ، وتطلق على ذلك القسم من الطبقة الوسطى في البلدان المستعمرة ، وخاصة التجار الذين يغتنون من التجارة مع القوى الاستعمارية .

٣ ـ هناك وصف جيد لهذا النوع من الاستغلال في كتاب سمير صفا : «الاستثمار الاقتصادي والزراعي في قرية مصرية» ، باريس ١٩٤٨ . أطروحة حقوق . وأيضا في كتاب ج. انهوري : «المعالم الكبرى لاقتصاد مصر الزراعي» . in EC, No. 199 (1949), PP. 570 - 81.

اخص ، ادارة ممتلكات الدولة . فهذه الادارة كانت تملك كل الاراضي غير المزروعة وكذلك مساحات شاسعة مؤجرة لافراد . والحقيقة ان الدولة جمعت ، تحت هذه الفئة ، أرباحا بقيمة ٨٢٤ر٢٦٤ جنيه عام ١٩٤٩ ــ ١٩٥٠ ، بينما جرى توزيع الاراضي التي استصلحتها الحكومة ــ ١٨٢ر٦٢٣ فدان بين عام ١٩٣٥ و ١٩٥٠ ــ لصالح كبار الملاك ، الذين حصلوا على ٩٠ر٧ بالمئة منها ، وحصل الملاك المتوسطون على ٦ر٧ بالمئة وصغار الملاك على ١ر٧ بالمئة فقط . هكذا من السهل رؤية الى اي حد كانت الدولة قبل ١٩٥٢ ، دولة الارستقراطية الزراعية .

الفريق الثاني كان فريق المزارعين الاغنياء . وكان يشكل الاقلية من كبار الملاك الذين يزرعون ارضهم بأنفسهم ، اما لانتاج مواد أولية لصناعات التحويل وخاصة القطن، واما لانتاج سلع استهلاكية لكل من السوق الداخلي والاسواق الخارجية(٢).

بعد ان شكلا العمود الفقري لحزب الامة (١٩٠٧ ــ ١٩١٤) الاسلامي الاصلاحي ، ثم الحزب التحرري الدستوري منذ تأسيسه عام ١٩٢٣ ، عزز هذان الفريقان تمثيلهما وبالتأكيد سيطرتهما داخل الوفد وأعطياه شيئا فشيئا طابعا محافظا ، خاصة تحت تأثير فؤاد سراج الدين .

اما الملاك المتوسطون (٥ ــ ٥٠ فدانا) فكانت تتألف من ملاكين يملكون مساحة تكفي حاجاتهم ، يزرعونها بأنفسهم بمساعدة عدد صغير من الفلاحين .

هنا ايضا يمكن التمييز بين فريقين . اولا ، المستوى الاعلى (يملكون بين ٢٠ و ٥٠ فدانا) من الملاكين الموسرين نسبيا الذين كان هدفهم العمل للوصول الى طبقة الملاك الكبار ، وكانوا لذلك مغرقين في المحافظة (لقد زودوا الاخوان المسلمين بالكادرات ، والمخابىء والمال) . ثم ، كان هناك مستوى ادنى (٥ ــ ٢٠ فدانا) كان وضعها يسوء باستمرار . وكان مجموع هذا الفريق الفرعي جزءا لا يتجزأ من الطبقة الوسطى الوطنية ، المتحررة والديمقراطية ، التي وجدت تعبيرها في الوفد . من داخل هذا الفريق ولد مثقفو مصر المستقلة ــ طه حسين ، عباس العقاد ، احمد امين ، ابراهيم عبد القادر المازني ، الدكتور محمد حسين هيكل ، سلامة موسى ، أحمد حسن الزيات ، علي مصطفى مشرفة ، حسين فوزي ، توفيق الحكيم ، وكثيرون غيرهم ــ وكذلك القادة السياسيون لحركة الوفد الذين تحول الكثير منهم الى الاشتراكية (٢).

تحت هذه الطبقة كانت هناك الطبقة الوسطى الدنيا الريفية المؤلفة من صغار الملاكين (١ ــ ٥ فدان) والفلاحين الفقراء الذين يستغلون قطع الارض التي يملكونها، ويستأجرون احيانا قطعة ارض يستغلونها ليدعموا دخلهم الهزيل . وكانت المشكلة

---

١ ــ ب. فرومون : دروس في الاقتصاد القروي ــ التقدم الزراعي في القرن العشرين في فرنسا ومصر» ، باريس ١٩٥٤ ، ص ٨٧ .

٢ ــ راجع ، خاصة ، محمد حسين : «الاتجاهات الوطنية في الادب المعاصر» ، الجزء الثاني (القاهرة، ١٩٥٦). شوقي ضيف: «الادب العربي المعاصر في مصر ١٨٥٠ــ١٩٥٠» . (القاهرة، ١٩٥٧) .

الرئيسية هنا هي اجرة الارض التي ارادت هذه الطبقة ، ذات العدد الكبير ، أن تجعلها موازية للدخل من الارض . وكانت اسعار المواد الزراعية تحكم حياة هؤلاء الرجال اذ ان ارتفاعها وحده يجعل بامكانهم تأمين الحد الادنى من معيشتهم .

تقليديا ، كانت هذه الفئة تشكل الجناح اليساري للوفد في الريف وقد قدمت نقاط دعم كثيرة للشيوعيين . وانضمت بعض عناصرها التي كان يخنقهـــا البؤس وتطبعها الايديولوجية الدينية الى حركات اقصى اليمين (خاصة الىالاخوان المسلمين، والى حزب احمد حسين المتعدد الاسماء ، وفيما بعد الى الاتحاد القومي والاتحــاد الاشتراكي العربي) .

حتى هذا الحد ، يجب الا ننسى اننا كنا نبحث في موضوع المالكين . لكن غالبية الفلاحين المصريين كانت بدون ارض على الاطلاق . كم كان عدد هؤلاء ؟ ٨ ملايين حسب احصاءات أبراهيم عامر و١٠ الى ١٤ مليونا حسب احصاءات دراساتمجموعة IEDES (١) . في سنة ١٩٤٧ تخطى عددهم حاجات قوة العمل الزراعية بنسبة ٤٧ بالمئة ، ويبدو من المحتمل ان ثلثهم فقط كانوا يعملون في العمل الزراعي بأجرة ضئيلة لا تتجاوز ٨ الى ١٥ قرش يوميا . جماهير صامتة ، مستغلة ، يحيط بهـــا الجوع ، والمرض والموت ، ولكن ايضا ، وخاصة بعد ١٩٤٥ ، جماهير يحركها مــد وجزر ، يومي عادة ، وأسبوعي وموسمي دائما ، أولئك الذين ذهبوا من بينها الى المدن وأصبحوا طلابا او عمال مصانع . جاءت افكار جديدة من المدن . شعار ، تعبير : «الارض لمن يفلحها» ! الارض تعني ــ من يدري ؟ ــ نهاية الانتظار الطويل للموت . كان الفلاحون سينتفضون ... ولكن دعونا لا نستبق الاحداث .

لاكمال الصورة يجب ذكر الدور الذي لعبته المصارف في المناطق الريفية. الواقع ان زراعة المحصول الواحد من القطن التي أدخلها اسماعيل ، والتي اصبحت احدى السمات الرئيسية للاستغلال الانكليزي الاستعماري لمصر في عهد كرومر ، شجعت انشاء نظام مصرفي ورهني كان يمتص المحصول السنوي من المزارعين المصريين ، يدا بيد مع مصلحة الضرائب .

تأسس «البنك العقاري المصري» عام ١٨٨٠ برأسمال فرنسي . وفي ١٩٠٥ انشأ الانكليز «بنك مصر العقاري» الذي جاء ليساعد المصالح الانكليزية المسيطرة في البنك الزراعي المصري الذي أسسه البنك الاهلي المصري عام ١٩٠٢ ، والذي صفي عام ١٩٣٦ . وعلى اثر الكارثة التي سببتها ازمة الكساد العالمية عام ١٩٢٩ ــ ١٩٣٠ ، قرر الوفد عام ١٩٣٠ انشاء بنك التسليف الزراعي المصري من اجل مساعدة صغار ومتوسطي ملاك الاراضي ، لكن الوفد اضطر للاستقالة تحت ضغط العائلات الكبيرة . وأصدر اسماعيل صدقي الذي خلفه في الحكم قانون ١٩٣١ القائل بأنه لا

---

١ ـ «Pression démographique et Stratification Sociale dans les Campagnes Egyptiennes», IEDES, Tiers - Monde, I, No. 2 (1960), PP. 319-20.

يحق طلب القرض الا لمن يملك ۲۰۰ فدان بدل ٥٠ فدانا كحد ادنى ، مما حصر الفائدة بكبار الملاكين وحدهم . وفي سنة ١٩٤٩ اصبح اسم البنك بنك التسليف والرهونات الزراعي المصري ، وحسنت شروط القروض .

خلال كل هذه الحقبة كانت سيطرة هذه المجموعات المصرفية ، واكثرها في يد المتمولين الفرنسيين والانكليز ، على ارض مصر هائلة . في ١٩٠٧ مثلا ، كانت قيمة الاراضي المزروعة ١٢٠ مليون جنيه ، بينما بلغت قيمة الرهونات ٦٠ مليون جنيه ! هكذا استغلت مساحات هامة من الارض المصرية من قبل المصارف بدل ان تستغل من قبل الملاكين (١) .

لم يجد كفاح الفلاح المصري من اجل ارض مصر مؤرخه بعد . وقد كانت كثير من الاحكام المسبقة حول سلبية الفلاح ــ الطيب ، الفقير ، التعيس ــ مادة لدراسات مشفقة وغريبة . حل الفلكلور مكان السياسة ، وأرّخ ضمن نطاق الاقتصاد الاجتماعي . ومنذ ١٩٤٥ بذلت محاولات قليلة لاعادة بناء تاريخ الحركة الفلاحية ، خاصة في اعمال المدرسة التاريخية الماركسية (صادق سعد ، شهدي عطية الشافعي، فوزي جرجس ، ابراهيم عامر بشكل خاص ، وكذلك احمد رشدي صالح) (٢) . وهذه هي ابرز مراحلها :

طوال القرن التاسع عشر برزت ثلاثة اهداف: تكريس حق ملكية الارض الخاصة؛ النضال لتحرير الفلاح من السخرة ؛ وتطبيق النظام الاميري بتعميمه . وعند نهاية القرن التاسع عشر تكونت يقظة للوعي الوطني عند الفلاحين . وقد عبرت حركة الضباط المصريين بقيادة احمد عرابي عام ١٨٨١ ــ ١٨٨٢ بعمق عن سخط صغار الملاكين ومتوسطيهم ، ازاء السيطرة المالية للدول الاوروبية على الخديوي فشارك الفلاحون بحماسة وعفوية في الثورة والمقاومة المسلحة ضد غزو القوات البريطانية عام ١٨٨٢ ، وخاصة في منطقة شمال الدلتا (٣) .

في بداية القرن العشرين ، اصبح محمد فريد ، الذي خلف مصطفى كامل في قيادة الحزب الوطني عام ١٩٠٨ ، المتحدث باسم الملاكين الاغنياء والمدافع عن

---

١ ــ هناك دراسات جيدة عن تاريخ البنوك في مصر خاصة فؤاد مرسي : «النقود والبنوك في البلاد العربية ــ مصر والسودان» (القاهرة ، ١٩٥٥) . ثم «النقود والبنوك» (القاهرة ، ١٩٥٨) . علي الجريتلي: «تطور النظام المصرفي في مصر» (القاهرة ، ١٩٦١) . علي عبد الرسول : «البنوك التجارية في مصر» (القاهرة ، ١٩٦١) .

٢ ــ احمد رشدي صالح ، رئيس تحرير صحيفة «الفجر الجديد» في ١٩٤٥ ــ ٤٦ ، هو مؤلف كتاب هام جدا عن الادب الشعبي ، «الادب الشعبي» ، (القاهرة ، ١٩٥٠ و١٩٥٥) . وتبعه «فنون الادب الشعبي» في جزئين (القاهرة ، ١٩٥٧) . وكمدير لمركز الفنون الشعبية في وزارة الثقافة تراس تحرير مجلتها «فولكلور» . كل هذا يقدم حصادا وفيرا لمؤرخي الحركة الفلاحية مستقبلا .

٣ ــ حول خيانة البدو ومحمد سلطان باشا يمكن الرجوع الى تقارير معاصرة لاسيما شهادة جون نينه ، والمحامي برودلي ، و و.س. بلنت و«مذكرات» احمد عرابي ومحمد عبده ، ومؤلفات الرافعي .

تطلعاتهم بتشكيل القوة السياسية الرئيسية ضد البنوك الانكليزية ــ الفرنسية ، حتى في نفس الوقت الذي ساند فيه رغبة صغار الملاك ومتوسطيهم بحمايتهم من الآثار الضارة لسياسة التسليف الزراعي . لذلك اتى برنامج الحزب الوطني يطالب: بتخفيض الضرائب على الاراضي ، انشاء «نقابات زراعية» ــ قصد بها شركات وليس نقابات عمالية ــ لحماية المزارعين من الحكومة وكبار الملاكين ، حماية المستأجرين من المرابين ، وانشاء تعاونيات زراعية (١٩١٢) تحت تأثير عمر لطفي .

بعد الحرب العالمية الاولى ، عبرت ثورة ١٩١٩ المصرية بقيادة الوفد الذي كان يتزعمه سعد زغلول ، عن ظاهرتين : الازمة العميقة داخل طبقتي الفلاحين الوسطى والفقيرة بسبب زيادة الضرائب خلال الحرب من جهة ، وتدعيم الطبقة الوسطى التجارية في المدن لنفسها وطموحها للسيطرة على السوق والدولة الوطنية ، من جهة ثانية . استمرت الثورة من ١٩١٩ الى ١٩٢١ ، ومن ثم حتى ١٩٢٣ بشكل مشتت. وقد شارك الفلاحون فيها بقوة تحت قيادة زعمائهم في معظم الاحيان : خربوا السكك الحديدية ، قاموا بهجمات مسلحة على القوات البريطانية وقوات البوليس ، دمروا مستودعات ، وايضا احتلوا اراضي واعلنوا قيام جمهوريات مستقلة في عدة مديريات في مصر العليا ومصر السفلى . بعد ذلك بسنوات اصبح الفلاحون طليعة النضال الشعبي ضد ديكتاتورية احمد زيور (١٩٢٥) واسماعيل صدقي خاصة (١٩٣٠ ــ ١٩٣٥) .

كانت مطالب برنامج الوفد في القطاع الزراعي : تنظيم الفلاحين الفقراء في نقابات ، وانشاء علاقات مع النقابات العمالية والمنظمات العمالية العالمية ؛ الغاء نظام العزبة الشبيه بالاستغلال الاقطاعي الى حد بعيد ؛ اعفاء الفلاحين الذين يملك كل منهم أقل من ثلاثين فدانا من الديون؛ الاعفاء التام من الضرائب للفلاحين الذين يملك كل منهم أقل من عشرة أفدنة ؛ فرض ضرائب خاصة للري على الذين يملكون اكثر من مئة فدان ؛ انشاء بنوك تعاونية لصغار الملاك . لكن لم يكن هناك اي ذكر للاصلاح الزراعي داخل الوفد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

احدثت الحرب العالمية الثانية التغييرات التي نعرفها داخل الاقتصاد والمجتمع المصري . وكانت عوامل الازدياد الكبير في قوة الفريق الصناعي ، والبورجوازية المصرية الكبيرة ، وتأثير الثورة الصينية ، وقبل كل شيء ، نمو الحركة الشيوعية في المدن وفي الريف بعد ١٩٤٥ ، كانت كلها عوامل وضعت المسألة الزراعية على راس القضايا الداخلية التي كانت مرتبطة بالنضال من اجل الاستقلال والجلاء عن ارض الوطن .

منذ ١٩٤٤ ، اعترف مصطفى النحاس ، رئيس الوزارة آنذاك ، امام مجلس النواب بان «الخلل الكبير والخطأ المسؤول عن فقر اغلبية شعبنا هو العدد المرتفع للملكيات الكبيرة» . في نفس السنة قدم النائب محمد خطاب لمجلس الشيوخ، تحت

تأثير الدراسات الاولى التي وضعتها المجموعات الماركسية (١) ، اول مشروع لتحديد الملكية الزراعية . ورفعت لجنة الشؤون الاجتماعية التابعة للمجلس الحد الاعلى المقترح من ٥٠ فدان الى ١٠٠ فدان الامر الذي وافق عليه خطاب ، لكن المجلس اسقط المشروع في ١٦ يونيو ١٩٤٧ .

في ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ اعطت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة الاصلاح الزراعي الاولوية في الاصلاحات الداخلية وتبنت شعار «الارض لمن يفلحها !» واعتبرت ان انتفاضة فلاحية هي الشرط الاول لنجاح الثورة الوطنية وحاولت توسيع نشاطها في المناطق الريفية .

في ربيع ١٩٤٥ ظهر اول كتاب نظري ماركسي «مشكلة الفلاح» لمهندس مختص هو صادق سعد . «ان مشاكل التموين وارتفاع الاسعار وصعوبات المعيشة التي خلقتها الحرب جعلت الناس يعون عيوب مجتمعنا ودفعت بهم الى التفكير في اصلاحه وذلك ليس عن طريق خطوة مصطنعة بل عن طريق اصلاحات جذرية» . ودعا المؤلف الى «اصدار قانون يمنع الافراد والشركات من تملك اكثر من ٥٠ فدانا من الارض الزراعية في المستقبل . وستتكون بهذا الشكل مساحات كبيرة توزع بالتساوي على الفلاحين المعدمين والعمال الزراعيين اي على ما يقرب من مليونين من الفلاحين الفقراء ... ان الفلاحين الفقراء لهم حق اكثر من اي انسان آخر في الارض التي يعملون فيها بأيديهم» ، لذلك من الضروري مصادرة الاراضي التي تزيد عن ٥٠ فدانا دون تعويض وسيكون من المفيد في نفس الوقت تشجيع انشاء تعاونيات زراعية او مزارع جماعية في المناطق الريفية (١) .

في الفترة نفسها ، أعدت اللجنة العمالية للتحرير الوطني ، وهي منظمة سياسية نقابية للطبقة العاملة ، برنامجا طالبت فيه بتحديد الملكية العقارية بـ ٢٠٠ فدان اذا لم يكن بالامكان العمل على تخفيضها الى ٥٠ فدانا ، والغاء «الوقف» الخاص ، وانشاء تعاونيات زراعية ، وتحسين مستوى معيشة الفلاح وثقافته . وتقدم كلا اتحادي النقابات اللذين ذكرا سابقا ـ مؤتمر نقابات عمال مصر واللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر ـ ببرامج مماثلة في ١٩٤٥ و١٩٤٦ .

ولتبرير حملة القمع التي شنها في ١١ يوليو ١٩٤٦ ، ذكر اسماعيل صدقي امام مجلس الشيوخ مقاطع من الصحف التقدمية المصرية التي عطلها ، وخاصة هذه الجملة : «ان التوزيع غير العادل للثروة الوطنية يفرض توزيعا جديدا للارض : يجب اعطاؤها للفلاحين بشكل قطع صغيرة ، ويجب ان يصاحب هذا الاجراء تشكيل

---

١ ـ كان محمد خطاب يتردد في تلك الفترة على مجموعة «دار الابحاث العلمية» في الوقت الذي نشر فيه المشرفان عليها ، شهدي عطية الشافعي ، وعبد المعبود الجبيلي ، كتابهما البرنامجي «اهدافنا الوطنية» ، القاهرة ، ١٩٤٥ .

٢ ـ صادق سعد : «مشكلة الفلاح» (القاهرة ـ ١٩٤٥) ، ص ٧ـ٨ ، ٦١ـ٦٩ .

تنظيم تعاوني» (١) .

وفي ١٩٤٥ وباسم «جماعة النهضة القومية» اقترح مريت بطرس غالي برنامج اصلاح زراعي خلال ٢٥ سنة : وقد دعا الى منع كبار الملاكين من شراء اراضي جديدة ، وترك امر تقسيم الاملاك الكبيرة للارث ، وضع حد ادنى لتجزئة اية قطعة مزروعة يبلغ ٣ فدادين ، وأخيرا توزيع املاك «الوقف» على الفلاحين الفقراء بواسطة ادارة العقارات ووكالاتها . وما لفت الاهتمام اكثر من الاقتراحات المحددة في البرنامج ، كان تحذيره : «يمتد التململ الاجتماعي تدريجيا الى القرى ... واذا اهملت هذه الحركة فانها مليئة بالاخطار ... ان الاصلاح سوف يتحقق معهم (كبار الملاكين) او ضدهم ؛ ومن الافضل للجميع أن يتم ذلك برضاهم وحتى بتعاونهم» . ويتابع كاتب البرنامج قائلا : «في الثورة يتركز الاصلاح على القضاء على الملكيات الكبيرة وعلى اصحابها في بعض الاوقات . في مصر ، وفي الوضع الحالي يجب ان يكون الاصلاح الزراعي عمل حكومة حكيمة وبعيدة النظر تريد ان تستفيد من فترة الهدوء النسبي لتحقق اصلاحا شاملا ... والرأي السياسي يتحول بتصميم نحو اليسار : الرغبة العامة في التجديد ، في التقدم الاجتماعي تظهر أكثر فأكثر ... لكن اتجاهها الغالب لم يرتسم بعد» (٢) .

في عام ١٩٤٩ أتم راشد البراوي ، الذي كان استاذ التاريخ الاقتصادي في كلية التجارة بجامعة القاهرة آنذاك ، مشروعا لتعديل نظام الملكية العقارية لتشجيع الملكية الصغيرة والمتوسطة . وفي هذه الفترة ايضا انشأ الدكتور احمد حسين «جمعية الفلاح» وجعل من نفسه بطل الخطط التي «قد تساعد على زيادة عدد الملكيات العائلية الصغيرة وتنظيم العلاقات بين الملاك والمستأجرين وتحديد حد ادنى لاجور العمال الزراعيين» .

في نفس السنة ، خلال المعركة الانتخابية ، تجمع ٧٢ مرشحا لانتخابات مجلس النواب حول افكار محمد خطاب ومريت بطرس غالي ، وجمعية الفلاح ، وايضا حول اتحاد الصناعات المصرية القوي ، وأصدروا برنامجا موحدا يطالب بتحديد الملكية الزراعية ، وزيادة الضرائب على الملكيات الكبيرة «لحمل كبار الملاك العقاريين على توجيه استثماراتهم نحو الصناعة» .

وفي مجلس النواب الجديد الذي انعقد عام ١٩٥٠ ، طالب النائب الاشتراكي الوحيد ابراهيم شكري بتحديد الملكية بـ ٥٠ فدانا بينما طالب علي الشيشني ومريت بطرس غالي بجعلها ١٠٠ فدان . وكان شكري يريد ان يسمح أيضا للزوجة بتملك ٦٠ فدانا آخرا و٣٠ فدانا لكل ولد على ان يطبق على المجموع الضريبة التصاعدية

---

١ ــ خطاب مجلس الشيوخ ، «الاهرام» ، ١٦ يوليو ١٩٤٦ .

٢ ــ الترجمة الفرنسية للنص المنشور عام ١٩٤٥ بعنوان: «Un Programme de réforme agraire pour L'Egypte», EC, Vol. 38 (1947), PP. 1 - 66.

وتنظيم الايجارات .

وباسم حزب احمد حسين الاشتراكي ، شنت مجلة «الاشتراكية» حملة ضد كبار رجال الاقطاع .

حتى عند الاخوان المسلمين انفسهم ، رأى سيد قطب ، ممثل الراديكالية ، بوضوح ضرورة استباق ثورة الفلاحين وكتب يقول : «ان محمد خطاب يفكر كراسمالي واعي . فهو يدرك ان تركيب الملكيات العقارية يجب ان يتعدل من اجل ايقاف العواصف التي تتجمع في الافق ...» (١) .

ومن وراء البحار ، كانت تأثيرات متناقضة تلتقي في مصر .

فقد قدمت البلدان الاشتراكية ، وخاصة الصين ، مثال الاصلاح الجذري للملكية العقارية . واصبح الجميع يعرفون الان الى اي حد كانت القضايا التي طرحت في مصر مشابهة لتلك التي كانت موجودة في الصين حيث كانت الثورة الفلاحية قوية جدا .

وجاءت تأثيرات مناقضة من الولايات المتحدة . فمنذ نوفمبر ١٩٥٠ ، حدد غوردن غراي سياسة اميركا الرئيسية في الشرق الاوسط : «ان من الواضح ان المشكلة الاقتصادية العاجلة في الشرق الاوسط ، هي مشكلة الزراعة ... ولا بد من تحسين وتوسيع وسائل الري ، واصلاح الاراضي البور ، وتحديث التقنية الزراعية ، واتخاذ تدابير معقولة لاصلاح ملكية الارض ، ونظام الائتمان» .

في نفس السنة ، وبناء على اقتراح من الولايات المتحدة ، نصحت هيئة الامم المتحدة البلدان المتخلفة بالمبادرة الى اجراء اصلاح زراعي كشرط اساسي لكل تصنيع ، وكذلك لكل ارتفاع في مستوى معيشة السكان .

وفي مارس ١٩٥١ ، قدمت لجنة استشارية عينها رئيس الولايات المتحدة ، التوصيات التالية : «يجب تشجيع الاصلاح الزراعي في البلاد المتخلفة لتأمين ملكية الارض . وفي بعض البلدان لا يمكن محاربة الجوع ومحاربة الاشتراكية الا بالاصلاح الزراعي ...» .

اخيرا ، في فبراير ١٩٥٢ – عقب حريق القاهرة مباشرة (يجب الانتباه لذلك) – اصدرت وزارة الخارجية الاميركية كتيبا بعنوان «الاصلاح الزراعي ، تحدي عالمي» دعت فيه الى تعديل نظام ملكية الارض ونظام الايجارات وشددت على اهمية هذه الاجراءات في الصراع ضد الشيوعية (٢) .

بعد ذلك بمدة ، وفي الكتاب الضخم الذي خصصه لموضوع الاصلاح الزراعي يعترف سيد مرعي الذي اشرف على الاصلاح الزراعي لوقت طويل كوزير ، بهذه

---

١ – سيد قطب : «معركة الاسلام والراسمالية» ، (القاهرة ، ١٩٥١) .

٢ – شدد ابراهيم عامر على هذه النصوص في كتابه : «الارض والفلاح» ، المرجع المذكور ، ص ١٣٦ – ١٣٧ .

التأثيرات المتقاربة : «صحب انتشار المبادىء الاشتراكية في العالم ان اخذت دول كثيرة بقواعد الاصلاح الزراعي» (١) . وبالطبع فهو لا يشير مباشرة الى التأثير الاميركي، لكنه يظهر ارتباط الارستقراطية الزراعية بالاستعمار ذاكرا كلمة اللنبي المشهورة : «يستطيع الانجليز الجلاء عن مصر مرتاحي البال : فالواقع انهم قد خلقوا طبقة من كبار الملاكين تستطيع بريطانيا العظمى الاعتماد عليها لتنفيذ سياستها في مصر» .

علام اعتمد الخبراء الاميركيون في النصح بالاصلاح الوقائي ؟ على وقائع واضحة، ولو لمرة : في سنوات الحرب الاخيرة ، انتشرت الجريمة في الريف انتشارا كبيرا يعبر عن حقد الفلاحين على الملاكين (٢) . وبين ١٩٤٩ و١٩٥١ ازدادت انتفاضات الفلاحين ، خاصة في كفر نجم وباحوت . فقد هاجم الفلاحون الحراس الخاصين وحتى مراكز الشرطة بأسلحة حديثة ، مشعلين النيران في المكاتب ومطالبين بالاراضي التي يعملون فيها . وواحدا بعد الاخر ــ بدراوي عاشور باشا ، الامير يوسف كمال، ولي العهد الامير محمد علي ، فؤاد سراج الدين باشا ، عبد اللطيف طلعت باشا ، وكبير موظفي البلاط ــ شهدوا كلهم ممتلكاتهم وهي تصبح مسرحا لاعمال عصيان لجأ فيها الفلاحون الى السلاح احيانا . وقد حدث ذلك حتى في الاملاك الملكية . كانت هذه هي الفترة التي استطاع فيها اليسار ، مستفيدا من دروس انتكاسات اللجنة الوطنية للعمال والطلبة في السنوات ١٩٤٥ــ١٩٤٦ ــ بتأثير من شهدي عطية الشافعي ــ أن يظهر عزمه على التغلغل في المناطق الريفية وكسب الفلاحين . وفي الواقع ان الشبكات امتدت حول المراكز الصناعية الكبيرة ــ خاصة المحلة الكبرى ، شبرا الخيمة ، كفر الدوار ، والشرقية ، شرقي قناة السويس ــ ووجدت التأييد في صفوف المعلمين ، والعمال الموسميين ، والموظفين الصغار . ونشأت علاقة متزايدة بين المصانع الحديثة ، حيث كانت النقابات والمنظمات الشيوعية تمثل قوة ذات وزن، وكذلك المدن التي كانت تغطيها لجان الجبهة المتحدة من جهة ، وبين عزب الباشوات ودوائر الامراء وممتلكات الملك والشركات العقارية من جهة اخرى . واصبحت «القطاعات الفلاحية» للمنظمات الماركسية في سنوات ١٩٤٤ ــ ١٩٤٨ مدعمة تماما بإطارات محترفة ولجان تجمع بين الطالب المحلي والمعلم الوطني والفلاح والعامل الزراعي والفلاح الفقير الذي كانت الارض بالنسبة اليه مسألة حياة او موت .

من الطبيعي ان يكون انقلاب الضباط الاحرار وخلع الملك فاروق قد هز القلوب وأثار المخيلات . في المناطق الريفية بدأ الحديث عن الاصلاح الزراعي وانطلقت أصداء ثورية من المراكز العمالية الكبيرة . وبلغت البلبلة السياسية أوجها وذهب البعض الى

---

١ ــ في كل من مقدمتي كتابي سيد مرعي : «الاصلاح الزراعي في مصر» ، (القاهرة ، ١٩٥٧) ، و«الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٩» ، ص ٤٤٢ .

٢ ــ عزيز خانكي : «حوادث الاغتيال في الريف» ، «الاهرام» ٢٣ اكتوبر ١٩٤٤ .

حد تمني وقوع ثورة شعبية حقيقية (١) . وفي كفر الدوار ، حيث، توجد مصانع شركة «اصباغ بيضا» الانكليزية ـ المصرية (كان معظم الراسمال انكليزيا وكان كله يدار بواسطة احمد عبود) قررت النقابة الاضراب . وخطب زعيماها ، مصطفى خميس ومحمد حسن البكري في الجموع التي اختلط فيها عمال وفلاحو المنطقة ، وتحدثا عن مرحلة جديدة ، عن نهاية الظلم والاضطهاد . كان ذلك في ١٣ اغسطس . في اليوم نفسه حاصر الجيش المصنع وفرق المتظاهرين واقام محكمة عسكرية حاكمت القائدين العماليين في الحال واصدرت حكم الاعدام عليهما . وفي اليوم التالي شنقا عاليا (٢) .

منذ البداية حطم عمل الجيش بالارهاب اول محاولة للثورة الشعبية نابعة من قيادة شعبية وقادرة ، رغم عدم وضوح اهدافها وضعف اطاراتها الاساسية ، على التحول الى انتفاضة فلاحية مسلحة .

كانت ايام كفر الدوار هذه هي التي فرضت الاسراع بالاهتمام بتحقيق خطوة متقنة . وظل الهدف الاساسي هو توجيه الراسمال نحو الصناعة ، لكن ١٣ آب (اغسطس) اظهر اتجاه الخطر وحدد وسائله .

بعد حادث كفر الدوار بأقل من شهر صدر القانون رقم ١٧٨ في ٩ سبتمبر١٩٥٢ القاضي بالاصلاح الزراعي . ورغم فذلكات قائد الجناح جمال سالم فقد كان الاعضاء اليساريون في مجلس قيادة الثورة وتنظيم الضباط الاحرار ، خاصة الرائد خالد محي الدين والعقيد يوسف صديق ، هم الذين حددوا في النهاية مختلف بنوده ، يساعدهم في ذلك محام شاب موهوب وصديق شخصي للرئيس جمال عبد الناصر، هو أحمد فؤاد .

حاول علي ماهر ، الذي كان لا يزال رئيسا للوزراء ، معارضة الاصلاح مقترحا ٥٠٠ فدان كحد اعلى . وبرر كبار الملاك معارضتهم بحجج دستورية ودينية . فقد قالوا ان الاصلاح يخرق دستور ١٩٢٣ الذي كان العمل لا زال ساريا به ، وبمسه لمبدأ الملكية الخاصة فان الاصلاح يخرق تعاليم الاسلام . واقترحوا ان يستبدل القانون بانشاء نظام الضريبة التصاعدية . لكن مجلس قيادة الثورة رفض اتجاه هذا النقاش كله «لان هذا النظام لا يقضي على العيوب السياسية التي تصاحب عادة تركز

---

١ ـ كانت افتتاحية جريدة **Actualité** الموقعة باسم «ابن النيل» بعد عشرة ايام من الانقلاب هي الوحيدة التي وصفت ٢٣ يوليو على انه «انقلاب وليس ثورة» .

٢ ـ اعطى اللواء محمد نجيب الرواية الرسمية للحادثة في كتاب : **Egypt's Destiny** **(London, 1955)** ص ١٧٢ ـ ١٧٤ : اتهم ٢٩ شخصا ينتمون الى الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني بأنهم بدأوا الاضطراب الذي ادى الى مقتل ٩ اشخاص (بينهم رجل بوليس واحد وجنديين) وجرح ٢٣ آخرين (بينهم ٧ رجال بوليس) . وقد حكم على ١٣ من المتهمين بالسجن لمدد تتراوح من ٥ ـ ١٥ سنة ، وبرىء اثنان من المتهمين وحكم على اثنين اخرين بالاعدام ونفذ فيهما الحكم .

مساحات كبيرة من الاراضي في أيد قليلة» (١) . فلنتذكر هذا التعليل : المشكلة المطروحة هنا كانت مشكلة سياسية بالدرجة الاولى ، مشكلة سلطة الدولة التي تمارسها الارستقراطية الزراعية والتي قرر الجيش الحد من امتيازاتها لصالح الجناح الصناعي . استقال علي ماهر فخلفه اللواء محمد نجيب .

ما هو محتوى اصلاح ١٩٥٢ الزراعي ؟ (٢)

أ ــ يجعل الحد الاعلى للملكية الزراعية ٢٠٠ فدان للشخص الواحد . وفي الواقع سيحتفظ اغلب هؤلاء الملاك بـ ٣٠٠ فدان حيث ان القانون سمح لأب ولدين الاحتفاظ بـ ١٠٠ فدان آخرين .

ب ــ يمنح اعفاء من هذا الحد للشركات التي تملك اكثر من ٢٠٠ فدان على اساس أنها تستصلح الاراضي البور والاراضي القاحلة ؛ وللافراد من نفس الفئة ، وللشركات الصناعية التي كانت تحتاج الى اكثر من ٢٠٠ فدان من الارض لانتاجها؛ وللشركات العلمية والجمعيات الخيرية ، وللملاك الدائنين في اوضاع خاصة حددها القانون .

ج ــ يعوض على كل ملاك يشمله القانون بسندات حكومية قابلة للتداول مقابل الارض المنزوعة منه . وحدد سعر الفدان بعشر مرات قيمة ايجاره التي كانت تساوي سبع مرات قيمة الضريبة على الارض ، وبالاضافة الى ذلك يعوض للملاك عن قيمة الاشجار والتجهيزات ، الدائمة او غير الدائمة ، الموجودة على ارضه . وتحمل السندات المعطاة للملاكين فائدة سنوية قدرها ٣ بالمئة لمدة ثلاثين سنة ، وتصلح لتسديد الضرائب وشراء الاراضي البور ، الخ .

د ــ توزع الدولة الاراضي المنزوعة على الفلاحين خلال ٥ سنوات ، مع انه يسمح للملاكين ببيع أراضيهم الى الفلاحين مباشرة اذا كانت هذه الاراضي لا تقع ضمن نطاق أحكام القانون . وجعل الحد الاعلى للارض المباعة للفلاح ٥ فدادين يدفع ثمنها للدولة خلال ثلاثين سنة بفائدة ٣ بالمئة سنويا زيادة على رسم اضافي يبلغ ١٥ بالمئة من مجموع سعر الارض لسد نفقات نزع واعادة توزيع الملكية . وأخيرا ، على كل مستفيد من الاصلاح ان يكون مصريا بالغا السن القانوني ، لا حكم عليه بما يختص بقضايا الشرف ؛ وعليه ان يكون مزارعا ، مستأجرا او عاملا في الارض الموزعة او ساكنا في القرية موضوع البحث .

---

١ ــ سيد مرعي ، المرجع المذكور . وأيضا «الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٩» ، المرجع المذكور . يقرر جلال كشك ان اصلاح ١٩٥٢ الزراعي «اكثر من اي شيء آخر ، خلق قاعدة شعبية احاطت الدولة الاشتراكية بالمؤيدين لها ، الدولة التي اعطت الارض للفلاحين ...» (مستقبل الملكية الزراعية) روز اليوسف ، عدد ١٧٦٩ ، ٧ مايو ١٩٦٢ .

٢ ــ حول قانون عام ١٩٥٢ انظر محمد علي عرفة : «شرح قانون الاصلاح الزراعي» ، (القاهرة ، ١٩٥٩) .

هـ ـ في الوقت نفسه اخذ القانون على عاتقه تحديد العلاقات بين ملاكي الاراضي ومستاجريها . فحددت قيمة ايجار الفدان بسبع أمثال الضريبة عليه او بنصف محصوله اذا كان الايجار قد جرى على نظام المشاركة في المحصول ، واعفيت الحدائق ومزارع الزهور من هذا النظام . وأخيرا لا يمكن لاحد ان يستأجر ارضا الا اذا كان سيعمل فيها بنفسه ، ولا يؤجر لمدة تقل عن ثلاث سنوات .

و ـ تعيين لجنة خاصة من قبل الوزير (٣ اعضاء عن الملاك والمستأجرين ، ٣ اعضاء عن العمال الزراعيين ، وموظف كبير كرئيس) تكون مهمتها تحديد أجور العمال الزراعيين في المناطق المختلفة كل سنة .

ز ـ انشاء تعاونيات زراعية لصغار الملاكين (حتى ٥ أفدنة) . وتكون مهمتها تنظيم الحصول على قروض زراعية واسمدة وتجهيزات ومواشي وبذار وآلات زراعية ووسائل مواصلات ، وتنظيم دورة المحاصيل وتسويقها . وعلى هذه التعاونيات ان تتجمع بعد ذلك في اتحادات تعاونية ونقابات تعاونية تخضع لادارة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

ح ـ يسمح للعمال الزراعيين بتشكيل نقابات لحماية مصالحهم المشتركة .

كيف كانت النتائج ؟

عام ١٩٦٢ ، صرحت الدولة انها اعادت توزيع ٦٤٢ر٦٤٥ فدانا ، من مجموع ٠٠٠ر٩٦٤ر٥ فدانا من الاراضي المزروعة في ذلك التاريخ، على ٠٠٠ر٢٢٦عائلة ـ اي ١٠ بالمئة من الاراضي على ٠٠٠ر٠٠٠ر٢ فلاح ـ الامر الذي يبرر ملاحظة بيير فرومون : «كان الاصلاح الزراعي ايماءة شفقة سياسية ؛ وقد قدرت بعمق ، لكن يجب الاعتراف بأن اثرها العملي كان ضعيفا» (١) .

وكان الطابع المعتدل لهذا الاصلاح يلاحظ كذلك في مسألة التعويضات لكبار الملاكين . والحقيقة ، وباعتراف المصادر الرسمية «كان هناك (قبل ١٩٥٢) تضخم في اسعار الاراضي حتى وصل ثمن الفدان الى ٨٠٠ جنيه ، بينما قيمته الحقيقية لا تتعدى ٢٨٠ جنيها . ونتيجة لذلك وصل ايجار الفدان الى ٦٠ جنيها ، بينما قيمة الايجار الحقيقي لا تتجاوز ٢٨ جنيها ... وهكذا فان المبالغ التي دفعت في الاراضي فوق قيمتها الحقيقية تقدر بنحو ٥٠٠ مليون جنيه في المدن من سنة ١٩٢٣ الى سنة ١٩٥٢ ... » (٢) . وحسب تقديرات دوريان وارينر Doren Warriner فانه يجري سداد أثمان اراضي غالبية الملاكين الكبار خلال ١٤ عاما ، وكانت تعويضاتهم ، القائمة على هذه الشروط تمثل اشارة حقيقية لترضية سياسية من الدولة تجاه نافذي العهد الماضي ، ورفضا صامتا لمبدأ انتزاع الملكية بشكل ثوري .

---

١ ـ فرومون ، المرجع المذكور ، ص ١٢٥ . الارقام المذكورة هي ارقام الوزير أ.م. نور في مؤتمره الصحفي في الذكرى العاشرة للاصلاح الزراعي : «الاهرام» ، ٩ سبتمبر ١٩٦٢ .

٢ ـ الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٥٩ ، المرجع المذكور ، ص ٤٦٩ـ٤٧٠ .

لكن ما هو وضع الملاك الصغير الجديد ؟ استطاع فريق من المحققين من جريدة «المساء» بقيادة الاقتصادي علي الشلقاني ، ان يثبت بعد سلسلة من الدراســات الميدانية ، ان الفلاح كان مجبرا على دفع ٥٠ جنيه سنويا عن كل فدان حصل عليه من الدولة ، موزعة كالتالي : ١٤٫٤٥٠ جنيه لدفع القسط السنـــوي من القرض ، ١٢٫٠٦٥ جنيه كاشتراك في تجهيزات الري ، الخ .. ، ١٠ جنيه كمصاريف زراعية، ١٠ جنيه لدفع ديون سابقة في معظم الاحيان ودفع رسوم طفيفة اخرى(١) . وادت حسابات مختلفة قامت بها جريدة «الجمهورية» شبه الرسمية في قرية بلتاج ، الى النتيجة بأن المدفوعات المختلفة للفلاح الذي يملك ٣ فدادين بلغت ١٢٥ جنيه سنويا بينما كان دخله ١١٥ جنيها فقط (٢) .

في الوقت نفسه ، وكأن سبب ذلك تأكيد استمرارية التاريخ المصري ، جنت الدولة كمالك لما سمي «بأراضي الاصلاح الزراعي» ــ اي المساحات التي لم تكن قد وزعت على الفلاحين بعد ــ ربحا منها بلغ ٢٫٧٥٤٫٨٠٠ جنيه عام ١٩٥٥ ، محتلة مكان كبار الملاكين في أستغلال الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين (٣) . وبسرعة وظفت الحكومة اموالا طائلة لتستطيع لعب دور المالك ومدير الاعمال . وبينما كانت الفكرة الاصلية هي التمويل الذاتي ، طلبت ادارة الاصلاح الزراعي وحصلت على ١٠٠٫٠٠٠ جنيه في ديسمبر ١٩٥٢ . وبموجب أحكام قانون رقم ١٣١ لعام ١٩٥٣ اكتسبت هيئة الاصلاح الزراعي (وزارة الاصلاح الزراعي فيما بعد) شخصية قانونية وتمويلا مستقلا ، وأعطيت حق تشكيل جهاز اختصاصي ينتقى اعضاؤه بمعزل عن مضايقات البيروقراطية الحكومية ، كما وضع بتصرفها رأس مال قدره ٨٢ مليون جنيه ، مما جعل منها عمليا اكبر مالك عقاري في مصر (٤) .

---

١ ــ علي الشلقاني : «مستقبل ايجارات الاراضي الزراعية وقانون الاصلاح» ، ثم «هل يدفع الفلاح أقساطا زيادة ؟» في «المساء» ، ٨ اغسطس و٢٥ سبتمبر ١٩٥٨ .

٢ ــ «الجمهورية» ١٧ سبتمبر ١٩٥٨ .

٣ ــ ا. عامر : «الارض والفلاح» ، المرجع المذكور ، ص ١٥٣ .

٤ ــ أورد مراقب اميركي الارقام التالية المقدمة من مسؤول كبير في هيئة الاصلاح الزراعي لشهر يناير ١٩٥٩ :

اراضي مصادرة	٢٤٠٫٠٠٠ فدان
اراضي مصادرة من اسرة محمد علي	١٨٠٫٠٠٠ فدان
اراضي باعها اصحابها السابقون	١٤٥٫٠٠٠ فدان
	٥٦٥٫٠٠٠ فدان
اراضي احتفظت بها الهيئة	١٣٠٫٢٤٧ فدان

Keith Wheelock; «Nasser's New Egypt», (New York - London, 1960), P. 81 .

ولما كانت الفكرة الاصلية هي اعطاء الفلاح حصة في الارض ، فقد كانت النتيجة النهائية ازدياد نسبة الملاكين الصغار الذين يعيشون على شفير المجاعة أزديادا كبيرا : ازدادت نسبة الذين كانوا يملكون أقل من ٥ أفدنة من ٣٥٫٥ بالمئة قبـــل الاصلاح الزراعي الى ٤٩٫٣ بالمئة بعده . وفي فبراير ١٩٥١ استشهد كتاب الدولة السنوي بآراء ادارة الزراعة الاميركية ، موافقا عليها: «ان توفير قطعة صغـــيرة من الارض وبعض الظروف الملائمة له تأثير على السلام العالمي اكثر مما تؤثر فيه جيوش كبـــيرة لتحقيق هذا السلام. انه شيء ينمو فيكيان الانسان الداخلي... انه شيء يستعصي استقطاعه وانتزاعه» (١) . مع هذا ، كما رأينا ، كان يوجد في مصر تقليد قديم يجعل من المديرية وحدة الامتلاك والاستثمار الزراعي في مصر حتى عهد محمـــد علي . وبالتالي ، لم يكن هناك حاجة لتقليد الصين ، اذ كان يكفي العودة الى التاريخ دون اغفال التجارب الجديدة الحديثة .

يجب اضافة انه اذا كان قد اعيد توزيع الاراضي من اجل مصلحة المـــلاك والمستأجرين الصغار ، فان الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين لم يحصلوا علـــى شيء . فضلا عن ذلك بقي تحديد ايجارات الاراضي حبرا على ورق فـــي اغلب الحالات . وكان على الفلاح مواجهة ليس فقط تحايلات الملاك الكبير الذي كان يجد دائما وسيلة للربح ، ولكن مواجهة العقلية البيروقراطية ولامبالاة موظفي ادارة الاصلاح المهتمون فقط بتقدمهم في المناصب وبالاثراء غير المشروع ، ايضا . لقد أُعد الاصلاح الزراعي ونفذ من فوق من اجل وقف اية مبادرة ثورية من جانب الفلاحين .

رغم هذا ، فان البنود المتعلقة بتحديد ايجارات الاراضي انقصت بالتدريج دخل الملاك حيث لم يبق الملاك الاغنياء ، كما كانوا في السابق ، المقررون الوحيدون لمستوى السعر . والى حد ما ، وقبل اوانه ، كان ذلك نفس التقييد على نمو الرأسمال الذي كان سيضرب القطاع الصناعي والتجاري والمصرفي عام ١٩٦١ . والمتمسكون بالارض منبين كبار الملاكينسيتولون بعد ذلكمشقة ادارتها بأنفسهم ويتخلون شيئا فشيئا عن الملكية المتغيبة . ولم يعد وزنهم الاجتماعي في المناطق الريفية يسحق مجموعة الملاكين المتوسطين (٥ ــ ٥٠ فدانا) ، ــ الكولاك المصريون ــ الذين كانت الدولة مصرة على تقويتهم وعملت على احاطتهم بطبقة اكبر من الملاكين الصغار .

هنا يرد التساؤل عما اذا كان قد طرأ تحسن ما على مستوى عيش الفلاح . يصعب قول ذلك قبل ١٩٦١ ــ ١٩٦٣ عندما أنشئت «منظمة الزراعة» الاكثر تنظيما. وفي الواقع ارتفع الفائض في عدد العمال الزراعيين من ٤٢ بالمئة عام ١٩٤٧ الى ٤٧ بالمئة عام ١٩٥٤ الامر الذي لا بد انه أدى الى انقاص دخلهم الفعلي . لقد انخفضت مساحات الاراضي التي يستغلها كبار الملاك ، بينما لم يكن الملاك الجدد الذين ظهروا مع الاصلاح الزراعي ، بحاجة الى استئجار عمال اذ كانوا يقومون بالعمل كله بأنفسهم

---

١ ــ الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٩ ، المرجع المذكور ، ص ٤٦٧ــ٤٦٨ .

ويعتبرون انفسهم سعداء جدا لو تمكنوا من تأمين قوتهم الضئيل .

يقدم الدكتور محمد دويدار تحليلا اكثر دقة لهذه الظاهرة : «في سبيل القيام بزراعة الارض مباشرة بدلا من تأجيرها لعائلات الفلاحين الفقيرة ، كان على كبار الملاك ان يتجهوا الى العمال المؤجرين . وكان الشكل العائلي لوحدة الانتاج هو الذي جعل بالامكان وجود فائض عمالي في الخلية الانتاجية . وبنسبة نمو هذا التغيير في الشكل الاجتماعي لوحدة الانتاج ، كان الفائض العمالي يزداد بعمال يعرضون بيع خدماتهم في السوق . وكانت النتيجة زيادة عدد العمال الزراعيين المؤجرين . الى هذا الحد فان السؤال لم يعد حول البطالة المقنعة بل البطالة الواضحة» . ثم يصل الى استنتاجه الوثيق الصلة بالموضوع : «ان وجود قوة عمل رخيصة نسبيا في السوق يفتح الطريق امام زراعة مزارعين مؤجرين» (١) .

ورغم ان القانون سمح بانشاء نقابات للعمال الزراعيين ، فان هذه النقابات لم تظهر الى الوجود . وفي ديسمبر ١٩٥٦ ارجعت وزارة الشؤون الاجتماعية المستوى المتدني للوعي بالاتحاد في المناطق الريفية الى «النفوذ الاقطاعي» (٢) ، بينما لا يذكر الوزير السابق سيد مرعي شيئا عن ذلك في كتابه عن الاصلاح الزراعي . بالتأكيد كان يوجد حتى عام ١٩٥٨ ، اتحاد لنقابات العمال الزراعيين في القاهرة الذي ضم ٥ آلاف عضو ، لكن لم يعرف عن نشاطه اي شيء . وجاء حل النقابات الصناعية واستبدالها بنقابة واحدة في ١٩٥٨ ــ ١٩٥٩ اخيرا ليقضي على الآمال الضئيلة التي بعثها في هذا المجال قانون ١٩٥٢ .

اشارت الصحف الى هذه الثغرات الواسعة ، وخاصة صحيفة «المساء» خلال سنوات ١٩٥٦ ــ ١٩٥٨ ، وأخذتها الحكومة بعين الاعتبار فأصدرت في سبتمبر ١٩٥٨ قانونا يعدل قانون ١٩٥٢ كالتالي :

أ ــ يدفع ثمن الارض الموزعة على الملاكين الجدد خلال ٤٠ سنة بدلا من ٣٠ سنة .
ب ــ تخفض الفائدة السنوية من ٣ بالمئة على ٣٠ سنة الى ١٫٥ بالمئة على ٤٠ سنة .
جـ ــ تخفض رسوم نزع الملكية واعادة توزيعها من ١٥ بالمئة الى ١٠ بالمئة .

بشكل اجمالي قدرت هذه التخفيضات بـ ٥ جنيهات للفدان في العام وفقا لحسابات علي الشلقاني (١) . ومن المسلم به ان ذلك لم يكن كثيرا .

في يوليو ١٩٦١ ادخلت الحكومة تعديلا جديدا وهاما على قانون الاصلاح الزراعي وذلك في اطار القوانين «الاشتراكية» ، ونظرا لحاجات الاقتصاد الملحة ككل ،

---

١ ـ L'Egypte entreprend sa réforme agraire», Croissance des jeunes nations, No. 23 (June - July 1963), P. 14.

٢ ــ «احصاء النقابات والاتحادات العمالية في جمهورية مصر» القاهرة ، ١٩٥٦ .

٣ ــ علي الشلقاني : «التعديل الاخير في قانون الاصلاح الزراعي» و«من الاسس الاقتصادية لثورة الاصلاح الزراعي» في «المساء» ٢٩ اغسطس و٢ اكتوبر ١٩٥٨ .

ولضرورة القضاء على تأثير طبقة كبار الملاك القديمة التي بدأت بالتحرك مجددا بعد انهيار الوحدة المصرية ــ السورية .

وبنهاية خطة العشر سنوات للانماء الاقتصادي الهادفة الى مضاعفة الانتاج القومي بين ١٩٦٠ و١٩٧٠ ، حدد للقطاع الزراعي برنامج يقضي بزيادة الاراضي المزروعة بنسبة الثلث اي ٢ مليون فدان (٨ مليون فدان عام ١٩٧٠ مقابل ٦ مليون فدان عام ١٩٦٠) . وادت عوامل مثل عدم الولاء العنيد لكبار الملاكين السابقين الذين ابعدوا اكثر فأكثر عن الحياة العامة وغير الراغبين في لعب دور ريادي ، والحاجة الملحة لادخال جماهير الفلاحين في اطار النظام العسكري ، والاهتمام ايضا بتنظيم الملاكين الصغار ، مع زيادة عددهم ، ضمن مخطط تعاوني في المناطق الريفية ، بالاضافة الى ميل الحكم العام لاتخاذ موقف متصلب في معركته ضد الطبقة الوسطى القديمة (قوانين صيف وخريف ١٩٦١)، ولاخضاع الحياة الاقتصاديةبكاملها لتخطيط الدولة والهيئات العامة الكبيرة ... كل هذه العوامل كانت هي التي دفعت الحكومة لتصحيح القانون بواسطة قرار ٢٥ يوليو ١٩٦١ . وهذه اهم بنوده :

أ ــ خفض الحد الاعلى للملكية الخاصة للارض من ٢٠٠ فدان الى ١٠٠ فدان (المادة الاولى) .

ب ــ يشمل حد الـ ١٠٠ فدان الاراضي البور او الاراضي الصحراوية وليس الارض المزروعة فعلا (المادة الاولى) .

جـ ــ لا يجوز للملاك او افراد عائلاتهم استثمار مساحة تزيد عن ٥٠ فدانا بطريق الايجار او وضع اليد ، الخ ... لكن هذه المساحة يجب حسمها من الاراضي المملوكة . ويحق للملاك الصغار وحدهم الاستئجار ، وقد كان هذا أهم بند في التعديل (المادة السابقة) .

د ــ تدفع قيمة التعويضات عن الاراضي المنتزعة للمالك السابق في صورة سندات على الدولة غير قابلة للتداول لمدة ١٥ سنة بفائدة ٤ بالمئة سنويا (المادة الخامسة) (١) .

بعد اعلان هذا القانون مباشرة ، بلغت مساحة الارض التي تملكها وزارة الاصلاح الزراعي ٦٤٨ر١٢٠ر١ فدانا ، موزعة كالتالي : ٠٠٠ر٤٧٨ فدانا من الاراضي الفائضة من الحد التي انتزعت من كبار الملاكين ؛ ٠٠٠ر٥٠٠ فدانا استولي عليها بعد تعديل القانون في سبتمبر ١٩٥٨ ، ٣١١ر١٠٤ فدانا من «الوقف» ؛ ٠٥٨ر١٠ فدانا من الاراضي الغنية بالطمي ، ٨٦٠ر١٣ فدانا تملكها المؤسسة المصرية ــ الاميركية ؛ ٠٠٠ر٦ فدانا تملكها شركات ؛ اخيرا ، ٤١٠٠ فدانا تملكها وزارة الزراعة . في هذا الوقت وزعت وزارة الاصلاح الزراعي ٨٥٢ر٤٣٠ فدانا بالضبط على ٧٧٣ر١٦٢ عائلة

---

١ ــ انظر المذكرة التي توضح القانون امام المجلس في «الاهرام» ٢٦ يوليو ١٩٦١ .

من صغار الملاكين (١) . وبسبب أتهامه بالفساد اقيل سيد مرعي(٢) وحل مكانه الرائد عبد المحسن ابو النور كوزير للاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي في ١٩ اكتوبر ١٩٦١ . وبهذا التعيين ارادت الحكومة العسكرية ان تشير الى نهاية السيطرة المدنية التي ميزت ادارة هذه المؤسسة التي ولدت مباشرة بعد انقلاب يوليو ١٩٥٢ . وفي نوفمبر ١٩٦١ اتخذ الوزير الجديد سلسلة من الاجراءات لتعديل القانون والهادفة الى تخفيف أعباء الملاك الجدد بشكل كبير ، خاصة باعفائهم من رسم الـ ١٠ بالمئة التي نص القانون على جبايتها كمصاريف ادارية (٣) .

فتح الاصلاح الزراعي مجالا واسعا امام التعاونيات في مناطق مصر الريفية . ومن المهم التشديد هنا على الدور الرئيسي الذي قامت به التعاونيات على اراضي الاصلاح الزراعي والتي لعبت دور حقل التجارب قبل ان تمتد الحركة الى المناطق التي يغلب صغار الملاكين عليها .

في نهاية ١٩٥٦ كانت هناك ٢٧٢ تعاونية جديدة أنشئت بعد قانون ١٩٥٢ ، بعضوية ٨٢ر٣٢٦ فلاحا وراسمال يبلغ ٧٧٧ر٥٧٣ جنيها . بعدها بسنة ارتفع العدد الى ٤٠٠ تعاونية تضم ٢٠٠ر٠٠٠ فلاح يملكون ما مجموعه ٥٠٠ر٠٠٠ فدان . لكن يبدو ان هذه الارقام مبالغ فيها . وقد أعطى محمود فوزي ، مدير التعاونيات في وزارة الاصلاح الزراعي ، الارقام التالية : سبتمبر ١٩٥٨ : ٢٧٢ تعاونية قدمت لاعضائها خدمات بقيمة ٥ مليون جنيه وباعت ٣٠٨ر٧٢٠ قنطارا من القطن (٤) . في ١٩٦١ – ١٩٦٢ قسمت اراضي الاصلاح الزراعي الى ٤٣ منطقة تدير اعمال ٣٦٤ جمعية تعاونية برأسمال يبلغ ٦٥٤ر٥٦٣ جنيه . وقدمت هذه الجمعيات لاعضائها خدمات بقيمة ٥ مليون جنيه خاصة فيما يتعلق بمبيعات القطن (٥) .

برغم عدم دقة الارقام يبدو من المؤكد انه حتى كارثة محصول ١٩٦١ ، كان سعر مبيع قنطار القطن اعلى بـ ٢ جنيه من سعر السوق المحلي وذلك بسبب ما وفرتـــه

---

١ – تصريحات لوزير الادارة المحلية ، حسن بغدادي في «الاهرام» ٣٠ يوليو ١٩٦١ .

٢ – حول هذا الموضوع راجع محاكمة عزيز وافي ودفاع سيد مرعي في «الكاتب» ٩ و١١ يناير ١٩٦٢ . في القضية الاولى برأت ساحة المتهم واُستقبل سيد مرعي من قبل رئيس الجمهورية (الاهرام: ١١ و١٦ ابريل ١٩٦٢) . وبرأ الحكم النهائي كل الرسميين الكبار وأدان ٤ مدنيين (الاهرام : ١ يونيو ١٩٦٢) .

٣ – المراسيم الوزارية في «الاهرام» ، ٢ نوفمبر ١٩٦١ .

٤ – «المساء» ٩ سبتمبر ١٩٥٨ . لكن «الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٥٩» ، المرجع المذكور ، يعطي رقم ٥٩٤ر٧٦٠ر٢٩ لعام ١٩٥٩ (ص ٥١١) . ويقول غرزوزي ان عدد التعاونيات الزراعية ارتفع من ١٦٨٩ سنة ١٩٥٢ الى ١٩١٧ سنة ١٩٥٥ (المرجع المذكور ، ص ٤٣) .

٥ – الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦٢ ، ص ٢٧٠–٢٧٤ ، خطاب ابو النور: «الاهرام» ، ٩ سبتمبر ١٩٦٢ .

اقتصاديات تجميع المحصول الامر الذي اعطى المزارعين ، كما قيل ، زيادة بلغت ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه . وحسب قول السلطات ، ارتفع معدل دخل المزارع من ٩٫٨ جنيه في السنة عام ١٩٥٢ الى ٣٢٫٧ جنيه عام ١٩٥٤ حينما تجمع صغار الملاك في تعاونيات . والمثال الذي يذكر عادة هو تعاونية زعفران النموذجية : يملك ١٩٧٣ عضوا ٤٩٤٨ فدانا ؛ قدمت خدمات بلغت قيمتها ١٦٥٫٥٤٤ جنيها عام ١٩٥٤ ، منها ٢٨٫٣٦٦ جنيها ارباح صافية ؛ وارتفع معدل دخل الفدان من ٣٢ جنيها عام ١٩٥٣ الى ٣٩٫٥ جنيها عام ١٩٥٤ (١) .

يبدو ان تجربة الاصلاح الزراعي قد اعطت ثمارا . لهذا فقد خططت الحكومة لتوزيع اراض مستصلحة على شكل قطع من عشرة فدادين (٢) ؛ مع تخفيض رسم الفائدة الى ١ بالمئة سنويا لمدة ٤٠ سنة . كان الميل العام ، كما رأينا ، يتجه نحو تجميع الملكيات الصغيرة التي بقيت بأيدي ملاكيها الصغار ، لكن تم ضم المجموع في مناطق وتولت ادارة واحدة امر البت في دورة المحاصيل ، واستخدام الآلات ، والمبيعات ، الخ .. (٣)

لكن يجب الملاحظة بوضوح ان «التعاون» المقصود هنا هو تعاون في التسليف وفي الاتجار بالمنتجات الزراعية . ولا يوجد اي شكل ، ولا نية ، ولا مؤسسة ، ولا سياسة من اجل التعاون في ملكية الارض . ويبقى هيكل وطبيعة الانتاج الزراعي رأسماليا بشكل اساسي وكامل .

ما هي الدلالة العميقة لهذا الاصلاح الزراعي ؟ الى اي حد استطاع تحقيق اهدافه ؟

كانت الازمة العامة في المجتمع المصري بعد الحرب العالمية الثانية ، كما تبين المصادر التي استشهدنا بها ، تفرض تغييرا شاملا . لكن يجب فهم ما يعنيه ذلك : لم تكن القضية قضية التحول من رأسمالية ذات طراز استعماري الى الاشتراكية ، ولكن الانتقال من هذه الراسمالية المتأخرة ذات الطراز الاستعماري ، والتي تغلب عليها الزراعة ، الى رأسمالية صناعية حديثة ، انتقالا لا بد له ان يأخذ شكلا موجها من الدولة عندما يحصل في بلد مستعمَر وبالتالي متخلف .

يستحسن النظر الى اصلاح ١٩٥٢ الزراعي ضمن هذا الاطار . وكانت هذه هي المحاولة الاولى للعمل بشكل شامل . ولكي يتم تحويل المجتمع المصري الى كيان حديث قادر على حل مشاكل التخلف المخيفة وعلى حل مشكلة زيادة عدد السكان ، كان هناك شرط مسبق : اجبار البورجوازية الزراعية ، التي كانت تملك معظم ثروة البلاد ، على توجيه أستثماراتها الى القطاع الحديث او الصناعي . وحيث ان المسألة

---

١ ـ كتاب الجمهورية العربية المتحدة السنوي لعام ١٩٥٩ ، المرجع المذكور ، ص ٤٥٧ .

٢ ـ تصريحات لسيد مرعي الى «الاهرام» ، ١٧ فبراير ١٩٦٠ .

٣ ـ «الاهرام» ٢٣ يناير ١٩٦٠ .

كانت مسألة اجبار ، كان من المهم ايضا نسف القواعد الاجتماعية الريفية لهذه الطبقة التي كانت اجهزتها السياسية تعتمد عليها ، وتأمين اساس اجتماعي صلب للتنظيم السياسي الجديد في المناطق الريفية . وخلال هذه العملية ، يجب الحذر الدقيق حتى لا يتحول هذا الانتقال من سيطرة الجناح الزراعي الى سيطرة الجناح الصناعي، الى ثورة اجتماعية ـ اي ، في الوضع الذي كانت فيه مصر في ذلك الوقت ، وعلى ضوء حريق القاهرة ، الى ثورة من الطراز الاشتراكي .

لم تبد اجهزة الراسمال الصناعي المصري الكبير الموجهة والراسمال المصرفي اي انزعاج . وقد حيا البنك الاهلي المصري الاصلاح بهذه التعابير : «ان مصر تستطيع ان تهنيء نفسها على حقيقة ان الامر قد قضي عن طريق حكومة شرعية وضمن نطاق القانون ، بعد وعود كثيرة كاذبة وكلمات فارغة ، دون ترك المبادرة للجماهير مع المجازفة باحتمالات العنف والفوضى . اذا نظر الى المسألة من هذه الزاوية فان اي اصلاح مهما بلغ من الجذرية يبقى أفضل من فوضى حركة جماهيرية» (١) . اما اتحاد الصناعات فانه ، حسب تقديره في تقرير عام ١٩٥٢ قد هنأ نفسه على احتمالات المستقبل : «يمكن للاصلاح الزراعي ان يكون واحداً من اهم ضمانات المستقبل لصناعتنا حيث ان التوسع في الاراضي المزروعة وازدهار اقتصاد الريف كفيلان بدفع التوسع الصناعي ألى الامام ... على الاصلاح الزراعي ان يعطي انطلاقة لحركة رؤوس اموال قوية قادرة على تقوية الاستثمارات في الارض وفي الزراعة لصالح الملاكين العقاريين سواء القدماء ام الجدد» (٢) . ولم يخف جفرسون كافري ، سفير الولايات المتحدة اغتباطه .

لكن غضب الارستقراطية الزراعية كان كبيرا ، وهي التي اعتادت على السيطرة بشكل كامل . وتحدث سيد مرعي عن عمليات تخريب عشرات من مضخات الري وعن رفض بعض الملاكين تزويد فلاحيهم بالاسمدة والبذور وتسليفهم تكاليف الزراعة . ولجأ العديد من الملاكين الى مجلس الدولة للمطالبة بنقض القانون لمخالفته الدستور (٣) . وعندما لجأ ابن عائلة للوم العريقة الى القوة لمنع تنفيذ القانون ، اوقفته الحكومة وقدمته الى محاكمة صاحبتها ضجة كبيرة وحكمت عليه بالاشغال الشاقة . كان هذا كل شيء ، للوقت الحالي على الاقل .

لكن الهزيمة الاقتصادية كانت واضحة . ففي سنة ١٩٥٥ مثلا ، كان دخل الارض ٤٥ مليون جنيه لم يستثمر منها سوى ٦ ملايين جنيه في الصناعة . والباقي ؟ «ان انتشار نمو الابنية الفخمة لا يمكن وقفه الا بتشريع (قانون رقم ٣٤٤ لعام ١٩٥٦) .

---

١ ـ «الاصلاح الزراعي في مصر» . in NBE Econ. Bull., V, No. 3 (1952), P. 167.

٢ ـ «الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية ... ١٩٥٢» ، المرجع المذكور ، ص ٢٢ .

٣ ـ سيد مرعي : «الاصلاح الزراعي» ، المرحع المذكور .

فمنذ ١٩٤٩ بلغت الاستثمارات في الابنية ١٥ ــ ٢٠ مليون جنيه سنويا تجمعت كلها تقريبا في القاهرة والاسكندرية . وفي سنة ١٩٥٦ بلغت الاستثمارات في هذا القطاع ٤٧٫٣ بالمئة من مجموع الاستثمارات و٧٥٫٨ بالمئة من مجموع الاستثمارات الخاصة » (١) .

ما الذي حدث ؟

بعد زوال الخوف المباغت ، أدرك كبار ملاكي الاراضي طبيعة الاصلاح الزراعي على حقيقتها ، وخاصة رغبتها في الحؤول دون ثورة فلاحية تحت الشعار الشيوعي «الارض لمن يفلحها !» وتبين لهم ان مجلس قيادة الثورة والدولة التي ولدت في ٢٣ يوليو يحيطانهم بالحماية ، وكانا حريصين على دفع تعويضات هامة لهم وفقا للقانون نفسه . لقد رأوا الضباط الاحرار يأمرون بالاعدام السريع لخميس وبكري بعد ثلاثة اسابيع من طرد الملك . وتابعوا باهتمام العلاقات الودية المتينة بين جفرسون كافري وبين القادة العسكريين من ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ ، وفهموا الدلالة الحقيقية لحملة الاعتقالات والاضطهاد الموجهة ضد الشيوعيين والتقدميين منذ لحظة استلام الحكم ، والتي بلغت ذروتها في ١٩٥٤ ــ ١٩٥٦ ثم في ١٩٥٩ ــ ١٩٦٤ . لقد فهموا انه لن يسمح مطلقا بانتفاضة فلاحية او اي عمل ثوري من قبل اليسار . وإذ اطمأنوا ، حسبوا انهم سيتمكنون من متابعة حياتهم السابقة بهدوء وأمان ــ عمارات ، سلع فاخرة ، وتهريب رؤوس اموال ــ ظنا منهم ان عهد العقارات الكبيرة الذهبي الماضي قد عاد ...

لوحظت نتائج مشابهة في حقل الانتاج الزراعي . فالحقيقة ان عدم ثقة الحكومة بالنسبة لاي عمل قد تقوم به الجماهير الفلاحية وإزاء اي عمل شعبي فرض على السلطات المكلفة بتطبيق الاصلاح الزراعي اتباع سياسة تفتيت الارض . وسمحت هذه السلطات للملكيات الصغيرة ــ اكثرها لا يتجاوز ثلاثة فدادين ــ بالتكاثر ، بالرغم من انها بالكاد كانت مربحة اقتصاديا ، وقد تم ذلك تحت التأثير الاميركي كي لا يتحقق شيء يمكن ان يشبه ، من بعيد او قريب ، المناهج الاشتراكية في الريف (٢) . ونتج عن ذلك انخفاض مؤقت في الانتاج الزراعي وهبوط في مستوى معيشة الفلاحين الفقراء وازمة في الاصلاح الزراعي . وقد رأينا كيف تصرفت الحكومة : شجعت التعاونيات ثم شجعت تجميع الملكيات الصغيرة على اساس الدورة الزراعية للمحصول

---

١ ــ الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦ (القاهرة ، ١٩٥٧) ص ١٨ .

٢ ــ «التغيب عن الارض هو اكثر انتشارا بين الملاكين الصغار جدا الذين يملكون اقل من فدان واحد (في عام ١٩٥٠ كان هناك ١٫٩٨١٫٠٠٠ مالكا لاقل من فدان واحد لكل منهم ، لكن ٢١٤٫٣٠٠ مالكا كانوا يعملون في اراضيهم . وفي ١٩٥٦ ومن مجموع ٢٫٩٨٥٫٤٠٠ مالكا لاقل من فدان واحد عمل ٤٠٥٫٢٠٠ مالكا في اراضيهم) » . غبريل صعب «مكننة الزراعة والتطور الزراعي في الشرق الادنى» ، باريس ١٩٦ ، ص ٣٠٩ .

والاستغلال . اي اتجاه عام ومتنامي للتركيز على الجوانب التعاونية والاجتماعية من الزراعة مع الاحتفاظ بالصفة الخاصة للملكية العقارية .

في الواقع لم يحدث اختلاف اساسي في توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة لمناطق الريف المصري في ١٩٥٨ على ما كانت عليه عام ١٩٥٢ . وهذه هي الصورة كما يعطيها الخبير ي. دويريل لعام ١٩٥٨ :

١ ــ الدخل من الارض الذي يحصل عليه الملاكون المتغيبون ودخل كبار الملاكين الذين يستغلون اراضيهم بأنفسهم (بملايين الجنيهات) ٧٥

٢ ــ دخل السكان في الريف ٣٢٥

وهو موزع كالتالي :

	السكان (بالالوف)	مجموع الدخل بالمئة	مجموع الدخل (بملايين الجنيهات)	الدخل الفردي (الجنيهات)
أ ــ فلاحون بدون ارض	١٤٫٠٠٠	٧٣	٥٠	٣٫٥
ب ــ فلاحون فقراء	١٫٠٧٥	٦	٧	٦٫١
٢ ــ فلاحون متوسطون	٢٫٨٥٠	١٥	٧٦	٢٦٫٨
٣ ــ الطبقة العليا				
أ ــ الفلاحون «الاغنياء»	٨٧٥	٥	٧٦	٨٧٫٤
ب ــ الرأسماليون الريفيون	١٥٠	١	١١٦	٧٧٣٫٣
المجموع	١٨٫٩٥٠	١٠٠	٣٢٥	٨٩٧٫١

يحلل دويريل الجدول كما يلي :

١ ــ كثافة سكان الريف العالية ... ٧٣ بالمئة من الفلاحين بدون ارض .

٢ ــ امتداد نظام الاستغلال المباشر (١) الذي يعتمد على اليد العاملة بالاجرة امتدادا كبيرا ، وتقهقر نظام التأجير التقليدي للمساحات الصغيرة في مقابل ذلك .

---

١ ــ صرح سيد مرعي في عام ١٩٥٧ : «ان نظام الملكية بموجب الاصلاح الزراعي هو نظام ملكية محدودة لكل فرد مع تنظيم الاستغلال الزراعي في يد نظام تعاوني عام ... ان اساس الزراعة في نطاق الاصلاح هو الملكية الفردية . لكل رجل قطعته من الارض التي يملكها شخصيا والجمعية التعاونية التابعة للاصلاح تسهل له وسائل هذا الاستغلال» . أوردها صعب في كتابه «مكننة الزراعة» ، المرجع المذكور آنفا ، ص ٣١٢ .

٣ ـ التدني المستمر للطبقات المتوسطة ... التي كانت تشكل غالبية الفلاحين منذ قرن مضى والتي لا تمثل اليوم اكثر من ١٥ بالمئة من سكان الريف .

٤ ـ استمرار استعمال نفس وسائل الانتاج وعدم توظيف راس المال الا في أضيق نطاق ...

٥ ـ تجمع الثروة الزراعية في ايدي فئة واحدة ... وقد احتفظت الطبقة الحاكمة القديمة التي انتزع منها العهد الجديد سيطرتها السياسية ، بوضع اقتصادي مميز برغم الاصلاح الزراعي ... (١) .

وحول هذه النقطة الاخيرة ، يجب ملاحظة ان قانون ٢٥ يوليو ١٩٦١ ادى الى تخفيض هام في القوة الاقتصادية للارستقراطية الزراعية السابقة .

اما الهدف السياسي المزدوج فيبدو انه تحقق سنة ١٩٥٤ .

لم تعد الارستقراطية الزراعية تسيطر على الحياة السياسية : قيدت الاحزاب السياسية القديمة ثم جرى حلها .

لم يبق في الساحة سوى الاخوان المسلمون ؛ بعد ان اضطرت المنظمات الشيوعية للعمل في الخفاء . ألغي دستور ١٩٢٣ ، وفشلت محاولة الطبقة الوسطى القديمة ، يدعمها الاخوان المسلمون ويساندها الشيوعيون بتحفظ ، لتجميع السلطة في يد اللواء محمد نجيب وعزل جمال عبد الناصر في ربيع ١٩٥٤ .

وسجل تعزيز الديكتاتورية العسكرية ثم اعلان جمهورية مصر عام ١٩٥٤ وأعلان دستور ١٩٥٦ وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية ، سجل نهاية حكم الارستقراطية الزراعية .

اما فيما يتعلق بالهدف السياسي الثاني ـ التخلص من خطر الثورة الشعبية ـ فيمكن ألقول انه قد اقصى مؤقتا في هذه المرحلة من دراستنا . وسيستأنف الصراع بأشكال غير متوقعة خلال المرحلتين القادمتين .

ازدادت حدة المشاكل الانسانية في مصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين . كان ذلك بسبب انه «من ١٩١٥ الى ١٩٥٠ ، ازداد عدد السكان بنسبة ٦٤ بالمئة بينما لم تزد نسبة الانتاج الزراعي الا ٣٠ بالمئة فقط . ثم ان مساحة الارض المزروعة بالنسبة للفرد الواحد هبطت من ٥ر. أكر عام ١٩٠٧ الى ٢٨ر. عام ١٩٥٣» (٢) . وكان من المتوقع انه بعد اتمام بناء السد العالي في اسوان ، فان «مجموع الدخل الزراعي عام ١٩٧٥ سيزداد اكثر قليلا من ٥٠ بالمئة فوق مستوى عام ١٩٥٣ ، بينما سيكون السكان قد ازدادوا بنسبة ٦١ بالمئة» (٣) . باختصار ، كان

---

١ ـ دوبريل ، المرجع المذكور ، ص ٤٥ـ٤٦ .

٢ ـ Political and Economic Planning: World Population and Resources, (London, 1955), PP. 127 - 8.

٣ ـ UN, Economic Evolution, op. cit., P. 136.

من الضروري منع اي تدهور في مستوى المعيشة الحالي للفلاح ، وهو الامر الذي لم يكن بد منه اذا لم يجر اتخاذ الاجراءات اللازمة .

اسرعت السلطات في عملية استصلاح الاراضي ، والبرنامج الذي كان قد حدد استصلاح ...ر٣٧٥ فدان لاربع سنوات في يناير ١٩٦٠ ، ارتفع في مارس من تلك السنة الى ...ر٤٨٥ فدأن لخمس سنوات . واستهدف برنامج السنوات العشر تأمين ٢ مليون فدان من الاراضي الجديدة للزراعة . وفي نفس الوقت الذي كان يجري فيه تنفيذ المرحلة الاولى من السد العالي بفضل المساعدة السوفياتية ، كان الخبراء الالمان يدرسون مشروع استغلال منخفض القطارة . واقترح ابراهيم عامر تعديل الاصلاح الزراعي : تخفيض الحد الاعلى الى خمسين فدانا ، وتخفيضات كبيرة في التكاليف التي يدفعها المالك الجديد ، الخ .. واكد اقتصادي تقليدي ، وهو غبريال صعب ان «المكننة الكاملة للزراعة المصرية يمكن ان تصبح مفتاح مستقبل التنمية في مصر ، لانها قد تفتح آفاقا واسعة تستطيع ان توصلها الى حلول مختلفة لمشاكلها عن الحلول التي يمكن تطبيقها في الصين او الهند» . كانت المشكلة ، بالطبع، هي ازالة شبح الجماعية . لكنه أضاف مباشرة بعد هذا يقول : «ان المكننة تخلق طبقة جديدة في النظام الاجتماعي : سائقو التراكتورات الذين يستطيعون ان يصبحوا بعد تدريبهم وتعليمهم ، اكثر الوسائل المؤثرة في التقدم الزراعي» (١) .

لكن الحقائق الاساسية في المشكلة المصرية لا يمكن حصرها بهذه السهولة . فقد أشار احصاء اكتوبر ١٩٦٠ الى ان عدد السكان يبلغ٢٦ مليون نسمة، وقبل عام١٩٩٠ سيبلغ عددهم ٥٣ مليونا (٢) . وسيظل استصلاح الاراضي محدودا بالحزام الصحراوي الذي يغطي تسعة أعشار مساحة البلاد. من هنا كان من الضروري تركيز جميع الجهود نحو التصنيع . وهكذا اصبحت مصر الامس ، المشلولة بأمراضها المزمنة ، اصبحت «مصر الاقطاعية» .

ما الذي كان يمكن قوله ؟

بالنسبة للبعض كانت المسألة مجرد خلط لفظي بين كلمة «اقطاع» التي تعني مساحة كبيرة محددة وبالتالي عقارا كبيرا من ناحية ، وبين «النظام الاقطاعي» من ناحية اخرى . غير ان وجود ملكيات زراعية كبيرة لا يكفي لكي تكون كذلك اذ انه يمكنها ان تكون جزءا اما من اقتصاد المقايضة مع علاقات انتاجية على النمط الاقطاعي ، او من اقتصاد السوق مع علاقات انتاجية راسمالية (خاصة عمال الاجرة الزراعيين) .

مع ذلك فقد اقرت بعض أطراف الحركة السياسية المصرية في الفترة بين ١٩٤٠ و١٩٥٢ ، وصفها الخاص لمصر كبلد «اقطاعي» دون ان تأخذ الحقائق الاقتصادية بعين

---

١ ــ صعب : «مكننة الزراعة» ، المرجع المذكور ، ص ٣١٧–٣٢٢ .

٢ ــ راجع تحليل النتائج الاولى لاحصاء ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ في «الاهرام» ٢٤ و٢٥ اكتوبر ١٩٦٠ .

الاعتبار . وقد كان هذا هو تصور قسم من اليسار : الحركة المصرية للتحرر الوطني، التي اصبحت بعد تكتلها عام ١٩٤٧ القوة السياسية المهيمنة في الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني حتى عام ١٩٤٨ ، وقد طورت مفاهيمها بشكل متقطع في مجلة «الجماهير» الاسبوعية (١٩٤٧ ــ ١٩٤٨) . وبالنسبة لبعض القادة، أدت هذه النظرية الى خدمة تصور انه كان على اليسار في البلدان العربية ان يؤيد قيام دولة اسرائيل التي كانت راسمالية وبورجوازية ، اي متقدمة بمرحلة اجتماعية واحدة عن الدول العربية ، التي كانت اكثرها تقدما توصف بانها دولة «اقطاعية» . لكن هذا الاتجاه اصبح وجهة نظر اقلية ضئيلة بسرعة ، واختفى اليوم تماما ــ كنظرية ــ ليس فقط من برنامج الحركة الماركسية المصرية ولكن ايضا من الصحافة والدراسات التي اصدرها اليسار التقدمي من ١٩٥٦ الى ١٩٥٨ اي في الثلاث سنوات المعروفة بفترة سياسة باندونغ حيث استطاع اليسار المصري خلالها أن يعبر عن نفسه ويجذب جمهور واسع نحو نظرياته منذ ١٩٥٥ .

ان كلمة «اقطاع» تحفظ قيمة عاطفية معينة للتحريض وهي لا تزال تستعمل لهذا الغرض .

اما القسم الاخر والاكثر اهمية فقد كان مؤلفا من الصحف الكبرى ، خاصة مجموعة «اخبار اليوم» الناطقة بلسان الحزب السعدي والمستقلون ــ اي الجناح الصناعي للرأسمال الكبير . وانضمت الصحافة الباقية الى هذا القسم بعد قليل من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (ما عدا جريدة خالد محي الدين «المساء» من اكتوبر ــ ١٩٥٦ الى مارس ــ ١٩٥٩) بالاضافة الى الاذاعة وناشري الكتب (ما عدا مؤلفات ابراهيم عامر وفوزي جرجس) .

كانت المسألة بالنسبة للنظام الجديد مسألة الظهور على انه خالق مصر الحديثة الامر الذي فعله بتجاهله لما حققته البورجوازية الزراعية منذ محمد علي وخاصة بورجوازية الوفد ، وباخفائه في نفس الوقت لطبيعته الطبقية الخاصة . وهكذا فان حركة الجيش اتخذت مظهر التجديد المطلق ، الخلق من العدم ، حيث انه لا يستطيع اي تحليل طبقي ان يمسها .

وها ان مصر ــ بكامل ماضيها ــ مصر «الاقطاعية» تتوارى ، وتولد مصر اخرى بفضل «الحركة المباركة» ، مصر «العصرية» . ولم يكن هناك بين تواري الاولى وميلاد الثانية فترة رأسمالية ، او استغلال رأسمالي في الحاضر . الاستغلال هو الماضي، ذلك الماضي «الاقطاعي» الذي يكرهه الجميع (١) .

---

١ ــ يقدم الاقتصادي المصري سمير امين التحليل التالي في IEDES :

«كيف يمكن وصف هذا النظام ؟ بالتأكيد على انه نظام ما قبل الرأسمالي حيث ان الراسمالية يمكن ان تعرف بأنها تركيز ملكية الرأسمال (واستعماله المكثف) ، وهذا يفترض ايضا الاستعمال المكثف للعمل المأجور. اما هنا، وعلى العكس من ذلك ، فان استعمال الرأسمال قليل التطور، فلا يوجد =

= عمل مأجور ذلك ان كل عائلة مزارع من المستأجرين تساهم ليس بالعمل فقط ولكن بأدوات العمـــل البدائية والماشية الضرورية للزراعة . ما قبل الرأسمالي ايضا بمعنى ان الاقتصاد الريفي لمـــلاك الاراضي والعقارات مقفل عمليا برغم ان جزءا من الانتاج يسلم للعقار (ثم الى كبار الملاك) وهو يؤمن الغذاء بهذه الطريقة للمدن . لكن وصف هذا النظام ما قبل الراسمالي على انه «اقطاعي» يبدو خطرا اذا كان المرء يبغي المحافظة على معنى محدد لفكرة «الاقطاعية» . لا شيء يمكن ربحه باستعمال التعابير الغامضة ، ويستطيع المرء ان يكون راضيا بحق عند تعريفه لعناصر هذا النظام قبل الراسمالي على انها فريدة » (Tiers - Monde, op. cit., P. 334) :

يبدو ان هناك بعض الخلط بين «ما قبل الرأسمالي» كمفهوم يمكن تطبيقه بشكل صحيح علـــى اقتصاديات اوروبا في عصر النهضة وبين «الرأسمالية المتخلفة ذات الطراز الاستعماري والزراعيـــة بأغلبها» كمفهوم ولد مباشرة من تجربة المرحلة الاستعمارية . ظهر تفسير رسمي محدد للسياسة الزراعية المصرية في : «The Egyptian Economy during the Fifties: IV. Agriculture,» NBEEcon. Bull., XV, No. 1 (1962), PP. 13 - 27.

الفصل الثاني

الجيش والثورة الصناعية

الان ، وقد اصبحوا على راس السلطة ، كيف كان ينوي الضباط الاحرار التحرك ليحققوا مصر الحديثة التي تمنوا ان يكونوا خالقيها ؟

ثمة تاريخ كامل ينبغي كتابته ، تاريخ الحوار بين الجيش والبورجوازية ، الحوار الذي استمر لعدة مراحل بين النواة القائدة للضباط الاحرار ومجلس قيادة الثورة وبين مختلف فروع البورجوازية المصرية منذ حادثة كفر الدوار حتى تأميم بنك مصر، منذ دعوة رأس المال الاجنبي حتى وضع اليد على الممتلكات الاجنبية بعد حرب السويس ، ومنذ الاصلاح الزراعي حتى القوانين «الاشتراكية» عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٣ .

حتى في مرحلة مبكرة ، رفض الجناح الزراعي للبورجوازية ، كما رأينا، التحول الى استثمار امواله في الصناعة لمنفعته الخاصة ، ووجه عنايته نحو العمارات والحسابات المصرفية ، وتهريب امواله الى الخارج ، وظل يعيش عيشة الباشوات .

هذه المرحلة التي بدات مع انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استمرت حتى أحداث ازمة السويس تقريبا ، أي يوليو ـ اكتوبر ١٩٥٦ . كانت تلك مرحلة بحث وتخبط ، وكانت المشكلة الاقتصادية في مقدمة كل شيء برغم انها ارتدت قناعا سياسيا لان الجلاء لم يكن قد تم بعد عن جزء من ارض الوطن .

بشكل عام ، كانت المسألة مسألة تشجيع رأس المال ، المصري والاجنبي ، لازالة العقبات التي وقفت في الطريق الى التصنيع ، الى التحديث ، الى القوة .

اتجهت الدولة ، التي يحكمها العسكريون ، صوب استشارة خبراء اتحاد

الصناعات المصرية حيث كان حافظ عفيفي ، رئيس مجلس ادارة بنك مصر سابقا وسكرتير الملك الخاص والاول ، قد ترك منصبه للتو ليخلفه في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٥٣ عبد الرحمن حمادة ، رئيس شركة مصر للغزل والنسيج في المحلة الكبرى (١) .

وكان اتحاد الصناعات قد دعا دائما وبالحاح الى تشجيع توظيف راس المال الاجنبي معبرا بذلك وبدقة عن موقف الطبقة البورجوازية الصناعية الكبيرة .

وجاء في تقرير اللجنة الفرعية للصناعة (عيّنها اتحاد الصناعات المصرية عام ١٩٤٣) الذي كتبه ا. ج. دورا : «يجب توفير ظروف ملائمة ، وبأنسب الشروط ، لتجهيز الصناعة المصرية الناشئة بالآلات والوسائل المالية والخبرات البشرية التي ستشكل الاسس الاولية لتطورها وتقدمها ... وانطلاقا من وجهات نظر معينة فانه يتبين ان وسائل مصر وحدها ، وان كانت كافية غالبا ، لن تكون متناسبة مع امكانياتها دائما ، وحتى لا يجري التقليل من شأنها فانه لا يجوز التردد في طلب مساعدة الدول الصناعية الكبرى» (٢) .

كانت تلك أحدى اول الخطوات التي اتخذتها الحكومة الجديدة . فبناء على نصيحة الدكتور عبد الجليل العمري ، وزير المالية ، والدكتور احمد حسين ، السفير في واشنطن ، صدر مرسوم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٥٢ ـ بعد الانقلاب بأسبوع واحد ـ يقضي بتعديل قانون رقم ١٧٨ لعام ١٩٤٧ الخاص بالشركات المساهمة : خفضت نسبة المساهمة الاجبارية لراس المال المصري من ٥١ بالمئة الى ٤٩ بالمئة وهذه النسبة الاخيرة اصبحت تشتمل «الاطراف المعنوية اي شركات عاملة فعلا يملك أناس اجانب قسما مهما ـ اذا لم يكن غالبا ـ من اسهمها . اما تلك القطاعات الاقتصادية التي لها علاقة بالمصلحة الوطنية ـ خاصة جهاز الامن والقوات المسلحة ـ فتُحفظ للشركات التي يملك المصريون نسبة اعلى من اسهمها (٣) .

رحب اتحاد الصناعات بمبادرة العسكريين : «يبدو ان هذا القانون يهدف الى وضع حد نهائي ، كما نأمل ، للخوف الذي لا مبرر له تجاه رؤوس الاموال الاجنبية ولعدم الثقة الذي اقلق سياستنا المالية كلها خلال السنوات الاخيرة وساهم باعاقة نموّنا الاقتصادي» (٤) . وقد عرض الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ لوجهة النظر الرسمية في الموضوع : «نحن بحاجة الى دفعة كبيرة من الاستثمارات لملء الفراغ الذي عانينا منه في السنوات الاخيرة في هذا الحقل .

---

١ ـ «تقرير اتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٢» ، المرجع المذكور ، ص ٢١ .

٢ ـ ا.ج. دورا : «الصناعة المصرية وامكانيات تطورها» ، في
EC, XXXIV, No. 214 (1943), P. 481.

٣ ـ راشد البراوي ، المرجع المذكور ، ص ٤٨١ .

٤ ـ «قانون توظيفات الرساميل الاجنبية» في EC (April 1953), P. 21; و«تعاون الرساميل الاجنبية» في EI (May 1953) PP. 19 - 21.

ان ادخارنا الذي لا يكفي عادة لتلبية حاجات البلد العادية ، لا يقوى على القيام بالمهمتين في آن واحد . لذلك طالبنا بتشجيع الاستثمارات الخاصة ، الاجنبية المورد ، ما امكن ذلك . وقد اعترف المسؤولون اخيرا بصحة وجهة نظرنا (١) .

على العكس من ذلك ، اثبتت الوقائع ان رأس المال الاجنبي ، الذي لا يمكن ان يكون هدفه انماء الاقتصاد الوطني المصري ، انما كان يسعى في الحقيقة ، لجني حصاد دائم منه ، حيث ان مصر «مزرعة قطن لانكشير» كانت حقلا خصبا للارباح الكبيرة . وهناك اثباتات مفصلة حول هذه النقطة فبعد ان يشير الدكتور رياض غنيمي في دراسة له الى ان «الحكومة الثورية الحاكمة تبذل جهودا كبيرة لتجاوز الحقد المستمر على الاستثمارات الاجنبية» يشرح لنا لماذا كان : «الهدف الرئيسي لهذه المؤسسات المالية الاجنبية هو استنزاف المدخرات المصرية لتوظيفها في الخارج بدلا من توظيفها في مصر . وفضلا عن الرهن العقاري ، اتجهت الاستثمارات الرئيسية للبنوك الاجنبية نحو قطاعات تدر مدخولات كبيرة دون الاستفادة من الموارد المعطلة مثل تشييد العمارات ، والخدمات العامة مثل الطرق ومياه الشرب ، والصناعة الخفيفة . وقد ذهب القسم الاكبر من الارباح الى الخارج» (٢) .

ان هذا يجعل من الاسهل فهم كلاً من الجهد المضنك الذي بذلته الحكومة في هذا الميدان ، والاستقبال الذي لقيته من الحكومات الاجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية . فقد كانت الصدمة قاسية .

كتب توم ليتل يقول : «تميزت الاشهر الاولى للنظام العسكري باعتدال غريب في مجال العلاقات الخارجية ، وبذلت جهود عديدة لتعديل التشريعات التي تحد من تشجيع الشركات الاجنبية في مصر . وهكذا عدّل قانون الشركات المساهمة الذي اشترط ان يكون ٥١ بالمئة من رأس مال هذه الشركات مصريا ، بشكل يسمح للاجانب بالاحتفاظ بسيطرتها عليها ... واعيد النظر بقانون المناجم بشكل يجعله مقبولا ، ان لم يكن مرضيا عنه في نظر الشركات البترولية ...» (٣) .

كانت الحكومة تأمل ، باعتدالها ، ان تستطيع الحصول على رأس المال الاجنبي اللازم لبرنامجها التصنيعي ـ ٥٠٠ مليون جنيه كما قيل . وبناء على اقتراح احمد فؤاد انشيء «المجلس الدائم لتنمية الانتاج الوطني» في ٣ اكتوبر ١٩٥٢ واقنع الدكتور اميري **Emary** بريطانيا العظمى بالافراج عن اقسام ضئيلة من «ديون الاسترليني» المجمدة . ولكن «منذ تأميم شركة قناة السويس تراجع الراسمال

---

١ ـ مقدمة الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ في «مصر الصناعية» (نوفمبر ـ ١٩٥٤) ، ص ٢١ .

٢ ـ **«The Investment Effects of the Land Reform in Egypt», EC, Vol. 45 No. 278 (1954), PP. 1 - 15.**

٣ ـ *ليتل ، المرجع المذكور ، ص ٢١٩ـ٢٢٠ .*

الاجنبي ولم يجذب رؤوس الاموال الكبيرة سوى البحث عن البترول . ولم يكن هناك اي ظاهرة جديدة في عدم ثقة الرأسمال الغربي بحكومة الكولونيلات ... وكانت الشركات الاجنبية تتذرع دائما باعتراضين لرفضها المجيء الى مصر ، اولهما قانون العمل لسنة ١٩٤٧ الذي يفرض على الشركات الاجنبية استخدام ٩٠ بالمئة من عمالها من المصريين الذين يقبضون ٨٠ بالمئة من الاجور . والاعتراض الثاني يتعلق بتدخل الحكومة في شؤون الشركات الخاصة ...» (١) .

في الوقت نفسه كان مجلس قيادة الثورة يقوم بنشاط على الصعيد السياسي. «اننا ننشد الاصلاح والتطهير في الجيش ... ورفع لواء الدستور» ، كانت هذه هي الكلمات التي تحدث بها اللواء محمد نجيب ، القائد الاعلى للجيش ، في ندائه الذي وجهه بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٥٢ . لكن الاشاعات كانت، في كل مكان : الجيش يستعد لحل الاحزاب السياسية وفرض ديكتاتوريته على البلاد . على الفور وفي مساء نفس اليوم وجهت قيادة الاركان العامة بيانا الى الامة جاء فيه : «تعلن قيادة الاركان العامة انها لن تسمح بوضع العراقيل في طريق تحقيق نظام دستوري سليم . وقد جرى الاتفاق مع رئيس الحكومة لتأجيل الانتخابات النيابية الى فبراير القادم حتى تتمكن الحكومة من تطهير صفوفها واجهزتها ، الشيء الذي يستلزمه كل نظام برلماني صحيح يحكم في نطاق الدستور ...» (٢) .

نعرف ما الذي تبع ذلك : كفر الدوار الذي دفع علي ماهر الى الاستقالة (٣) . أصبح اللواء نجيب رئيسا للوزراء في ٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢ ، ولم تكن المفاوضات بين مجلس قيادة الثورة والوفد سوى مناورة لكسب الوقت . وفي الواقع ، لم يكن الضباط الاحرار ينوون التخلي ولو عن جزء ضئيل من سلطتهم لمصطفى النحاس ، الذي ظل موقفه العام قويا والذي دافعت جريدة «المصري» عنه بعناد وخطوة بعد خطوة . وصدر قانون اعادة تنظيم الاحزاب في ٨ سبتمبر ١٩٥٢ (٤) ؛ وكان تمهيدا لحلها الذي لن يتأخر . ووافق مصطفى النحاس على التخلي عن رئاسة الوفد التي كان يحتلها منذ وفاة سعد زغلول ، فأصبح رئيسا فخريا . وأعلن خمسة عشر حزبا عن برامجهم وقوانينهم الداخلية وأسماء اعضاء لجانهم التنفيذية ، كما اقتضى القانون الجديد . وهذه الاحزاب هي : الوفد ، حزب التحرر الدستوري ، حزب الكتلة ، الحزب السعدي ، الحزب الوطني ، الحزب الاشتراكي ، حزب العمل ، الاخوان

---

١ ــ لاكوتير ، المرجع المذكور ، ص ٣٤٨ .

٢ ــ براوي ، The Military Coup المرجع المذكور ، ص ٢٠٥ــ٢٠٦ .

٣ ــ حول هذا الموضوع راجع رواية احمد ابو الفتح في كتابه «قضية ناصر» (باريس ، ١٩٦٢) ، ص ٥٣ ــ ٥٥ .

٤ ــ النص في Journal d'Egypte ١٠ سبتمبر ١٩٥٢ ، وكذلك في البراوي . المرجع المذكور ، ص ٢٥٢ــ٢٥٦ .

المسلمون ، حزب الفلاحين ، الحزب الوطني النسائي ، بنات النيل ، حزب الفلاح الاشتراكي ، الحزب الديمقراطي الجديد ، الحزب الاشتراكي الجديد ، حزب النيل الديمقراطي (١) .

في العاشر من ديسمبر اعلنت الحكومة تعليق الدستور (٢) . وفي ١٣ من نفس الشهر عين مجلس قيادة الثورة محمد نجيب «قائدا للثورة» . وأعيدت الرقابة على الصحف في ٢١ اكتوبر بعد ان كانت قد رفعت في اغسطس من اجل منع اية حملة صحفية ضد اقامة الديكتاتورية العسكرية . وفي ١٦ يناير ١٩٥٣ حلت الاحزاب السياسية وصودرت ممتلكاتها وفرضت الاقامة الجبرية على زعمائها بانتظار تقديمهم الى المحاكمة . وفي الشهر ذاته بدأ تطهير الجيش : تم تسريح ٤٥٠ ضابطا ؛ أعفي العقيد رشاد مهنا ، عضو مجلس قيادة الثورة ، من مهامه في اكتوبر ثم ألقي القبض عليه في ١٧ يناير ؛ وفي ٢٠ من ذلك الشهر جرى اكتشاف مؤامرة عسكرية وأحيل مدبراها ، العقيد محمد حسني الدمنهوري واخوه النقيب حسن رفعت الدمنهوري على المحكمة العسكرية وفي ٣٠ مارس حكم على مهنا بالسجن المؤبد (٣) .

في ٢٣ يناير ١٩٥٣ جرى تأسيس حزب سياسي واحد باسم «هيئة التحرير» وفي فبراير اصبح جمال عبد الناصر امينه العام . بعد ذلك بأربعة ايام أعلن محمد نجيب عن فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات يمارس الحكم خلالها بواسطة مجلس قيادة الثورة بالاشتراك مع مجلس الوزراء اللذين يشكلان معا المجلس التنفيذي ، وهو اعلى سلطة في الدولة . وفي ١٦ يناير اذاعت هيئة التحرير برنامجها المؤلف من ١١ نقطة :

١ ــ اجلاء القوات الاجنبية (البريطانية) عن وادي النيل دون قيد أو شرط .
٢ ــ تمكين السودان من تقرير مصيره .
٣ ــ تحقيق الاهداف والمصالح الاساسية للشعب ، بحيث يؤمن على حقوقه وحرياته وفقا لدستور يسجل ارادته .
٤ ــ اقامة مجتمع على اساس من الايمان بالله والوطن والثقة بالنفس للتخلص من اسباب التخلف والضعف .
٥ ــ توجيه النظام الاقتصادي الى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية ، وحسن توزيع الثروة ووسائل الانتاج ، واستغلال موارد البلاد الطبيعية ، وتشييد الصناعات على نطاق واسع وتشجيع استثمار رؤوس الاموال فيها .
٦ ــ كفالة الحقوق والحريات الاساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية ، فالمواطنون سواء امام القانون ، ومن حقهم التمتع بحرية الفكر والراي والعقيدة

---

١ ــ ب.ج. فاتيكيوتيس : «الجيش المصري والسياسة» ، الولايات المتحدة ، ١٩٦١ ، ص ٢٨٣ .
٢ ــ Naguib, op. cit., PP. 176 - 177.
٣ ــ المرجع السابق ، ص ١٧٦ــ١٧٨ .

وممارسة الشعائر الدينية ، ومن واجب الدولة ازاءهم تأمينهم ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة .

٧ ــ تبصير المواطنين بواجباتهم وحثهم على التضامن والتضافر والعمل المنتج للنهوض بتبعات الاصلاح .

٨ ــ دعم الصلات مع الشعوب العربية ، لتحقيق التعاون الفعال بينها في شتى الميادين .

٩ ــ تعزيز ميثاق جامعة الدول العربية ، ليكون اداة لخدمة شعوبها وبلوغ امانيها المشتركة .

١٠ ــ تأكيد استعدادنا للتفاهم مع اي شعب يظهر حسن نواياه نحونا .

١١ ــ التمسك بمبادىء ميثاق الامم المتحدة ، والمطالبة للعمل بها في خدمة حرية الشعوب ورفاهيتها (١) .

من الواضح ان هذه الدعوة ما زالت بعيدة عن «القومية العربية» و«الاشتراكية الديمقراطية» لسياسة باندونغ .

في ١٦ يونيو ١٩٥٣ دخل حكومة نجيب اربعة اعضاء من مجلس قيادة الثورة : اصبح جمال عبد الناصر نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية ، وعبد اللطيف البغدادي وزيرا للحربية ، وصلاح سالم وزيرا للثقافة والارشاد القومي ووزير الدولة لشؤون السودان ، ورُفّع عبد الحكيم عامر الى رتبة لواء وعيّن قائدا للقوات المسلحة . وبعد يومين ، اي في ١٨ يونيو ألغيت الملكية رسميا وأعلنت «جمهورية مصر » .

هكذا سقط القناع الذي كان يحجب ، حتى الان ، النوايا الحقيقية لحركة الجيش او بالاحرى نواتها الحاكمة الملتفة حول جمال عبد الناصر . لم يكن ممكنا ان تؤدي ازمة المجتمع المصري ، على ضوء حريق القاهرة الى عودة الزعماء التقليديين. والحديث عن الدستور والانتخابات كان يعني اعادة الوفد الى السلطة بغض النظر عما اذا كان ذلك هو المطلوب . لكن القوى التي كانت مستعدة ، آنذاك ، لدفع هذا الثمن للقضاء على الديكتاتورية العسكرية ــ وهو الثمن الذي كان يتوضح ويصبح اكثر تهديدا كل يوم ــ كانت متعددة ، وبعضها يعادي الوفد . ويأتي في طليعة هذه القوى اللواء نجيب نفسه الذي خدعه مجلس قيادة الثورة ، ثم الضباط اليساريون وعلى رأسهم خالد محي الدين ، وحتى العقيدان يوسف صديق وأحمد شوقي تؤيدهما الفرقة المدرعة وبينها جزء من حامية القاهرة . وكانت الصحافة الوفدية ملتفة حول جريدة «المصري» ورئيس تحريرها ، أحمد ابو الفتح . اما اليسار فكان يملك صحافة مؤثرة بينها «الملايين» ، لسان حال الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني ، التي حيّت الحكم الجديد كانتصار «للبورجوازية الوطنية» ؛ و«الكاتب»

---

١ ــ اوردها المرجع السابق ، ص ١٨٤ــ١٨٥ .

لسان حال حركة السلم ؛ وأكتياليته Actualité ، وهي مجلة اسبوعية تصدر باللغة الفرنسية وذات انتشار واسع ؛ ومطبوعات دورية اخرى أقل انتظاما رافق تأثيرها في الاوساط الجامعية والنقابية نمو انتشارها في المناطق الريفية نتيجة للجو الذي خلقه الاصلاح الزراعي .

هذا فيما يتعلق بالجناح اليساري للحركة الوطنية بشكل عام . اما في اليمين فقد عيل صبر الاخوان المسلمين وأخذوا يطالبون بحصتهم في السلطة . وكان عدد من القادة العسكريين ـ عبد الحكيم عامر ، كمال الدين حسين ، انور السادات ، حسين الشافعي ، وخاصة رشاد مهنا وعبد المنعم رؤوف (١) ـ اعضاء في هذه الجماعة فجاء قرار حل الاحزاب دون ان يمسها . منذ ذلك الوقت بقي الاخوان المسلمون القوة السياسية المنظمة الوحيدة التي سمحت لها السلطة بالعمل ، فأخذت تدرس الاحتمالات المفتوحة امامها : بينما ابدى المرشد الاعلى الجديد ، القاضي حسن الهضيبي بعض الميل للتعاون مع مجلس قيادة الثورة ، طالب الجناح المتصلب ـ صلاح عشماوي ، الشيخ محمد الغزالي ، حسن دوح ، عبد الحكيم عابدين ، العقيد احمد عبد العزيز جلال ـ بحق مراقبة التشريعات الصادرة عن الحكومة . واعطت ظروف الاتفاق البريطاني ـ المصري حول السودان (فبراير ١٩٥٣) الذي سبقه وساطة محمد نجيب بين مختلف الاحزاب السودانية من اجل توحيدها ، ثم بدء المحادثات بين مصر وبريطانيا (يناير ١٩٥٤) بشأن جلاء القوات البريطانية ، اعطت الاخوان المسلمين الفرصة لاظهار قوتهم .

وفي ١١ يناير ١٩٥٤ خطب حسن دوح، زعيم طلاب الاخوان المسلمين في جمهور محتشد خلال اجتماع كبير عقد على ارض جامعة القاهرة في الجيزة وكان الى جانبه نواب صفوي ، زعيم حركة «فدائيان اسلام» الايرانية . وقام الاخوان المسلمون باستعمال الاسلحة النارية والسكاكين والعصي ، وبشتم الجيش والشيوعيين فجرح عدد من رجال الشرطة والطلاب . وفي ١٤ يناير قرر مجلس الوزراء حل تلك الجمعية القوية ، فانتقل زعماؤها فورا الى تأيد اللواء محمد نجيب الذي غدا بذلك قطب كل القوى المعارضة .

حصلت المواجهة الحاسمة في فبراير ومارس عام ١٩٥٤ حين كانت الجبهة المتحدة ، التي تضم الوفديين والشيوعيين وحزب مصطفى كمال صدقي الديمقراطي بالاضافة الى عناصر مختلفة من الجيش ، تقوم بحملة متواصلة لاعادة الحريات الديمقراطية والعودة الى الدستور . اما الاخوان المسلمون فكان كل ما يدعون اليه

---

١ ـ فاتيكيوتيس (المرجع المذكور ، ص ٤٨-٤٩) لكنه لا يذكر حسين الشافعي . حول العلاقات بين الاخوان المسلمين والضباط الاحرار . راجع بشكل خاص انور السادات في «قصة الثورة كاملة» ، (المرجع المذكور) ، واحمد ابو الفتح ، المرجع المذكور ، ص ١٧٤-١٧٩ .

هو انهاء الديكتاتورية العسكرية .

وبعد عدد من الاجتماعات العاصفة قدّم اللواء محمد نجيب استقالته في ٢٣ فبراير ، لكن تدخل القوات المدرعة ، يقودها خالد محي الدين ، جعله يعود الى الحكم .

راح جمال عبد الناصر يراوغ حتى تمكن من تجميد القوى المعادية له داخل الجيش . بعد ذلك نظم سلسلة من الاضرابات والمظاهرات الجماهيرية تحت اشراف هيئة التحرير في ٢٥ و٢٦ و٢٧ مارس ، في القاهرة والاسكندرية . وفي ٢٨ مارس اعلن مجلس قيادة الثورة أن انتخابات الجمعية التأسيسية التي كان موعد اجرائها قد حدد في يونيو ١٩٥٤ ، قد الغيت ، ثم قام باعادة تشكيل الحكومة مبعدا اللواء نجيب عنها وعن مجلس قيادة الثورة . وفي ١٥ ابريل اعلن مجلس قيادة الثورة اسقاط كل الحقوق السياسية عن القادة السياسيين لاحزاب الوفد والاحرار الدستوريين والسعديين الذين شغلوا مناصب وزارية بين الفترة من ١٩٤٢ الى ١٩٥٢ . وفي ١٨ ابريل ١٩٥٤ اصبح جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء ، مضيفا هذا المنصب الى منصبه كرئيس لمجلس قيادة الثورة .

وبين ديسمبر ١٩٥٣ ويناير ١٩٥٤ كانت محكمة الثورة ، المنعقدة بشكل مستمر ، قد اصدرت أحكامها بالسجن او الاشغال الشاقة على عدد كبير من زعماء العهد البائد . وابتداء من ابريل ١٩٥٤ ، الحقت الصحافة بالركب : في ٤ مايو عطلت الحكومة جريدة «المصري» التي كان مديروها قد غادروا مصر ، وبذلك تخلصت من اقوى جريدة مصرية التي كانت الناطقة باسم كل الاتجاهات الديمقراطية (١) . وفرض على احسان عبد القدوس ، رئيس تحرير «روز اليوسف» ان يساير النظام بعد ان قضى بضعة ايام في السجن .

في ٢٦ اكتوبر ، اطلق ارهابي ينتمي الى التنظيم السري للاخوان المسلمين ثماني رصاصات من مسدسه على جمال عبد الناصر اثناء مهرجان شعبي في الاسكندرية . وعلى الفور انقض جهاز البوليس بقيادة العقيد زكريا محي الدين على الاخوان المسلمين : جرى اعتقال عدة آلاف من اعضائه ـ اذيع الرقم على انه ٧٠٠٠ معتقل فيما بعد ـ بواسطة البوليس السري والبوليس الحربي ، وحكمت المحاكم العسكرية على ٨٦٧ منهم (٢) . ومثل زعماؤهم ، وقد حطمهم التعذيب ، امام محكمة الشعب التي ترأسها جمال سالم : عبد القادر عودة ، يوسف طلعت ، خميس حميدة ، وحسن الهضيبي بشكل خاص . وأعدم ستة من السبعة الذين حكم عليهم بالاعدام في ٨ ديسمبر ١٩٥٤ ولم ينج سوى «المرشد الاعلى» .

---

١ ـ هناك وصف جيد في كتاب ابو الفتح ، المرجع السابق ، ص ١١٣-١٩٦ .

٢ ـ خطاب جمال عبدالناصر امام المؤتمر التعاوني (١ يونيو ، ١٩٥٦) ، في «ثورتنا الاجتماعية» ص ٥ ـ ٧٤ (القاهرة ، ١٩٥٨) .

واوقف اللواء نجيب ، الذي كان قد اعفي قبلا من مهامه كرئيس للجمهورية ، وفرضت عليه الاقامة الجبرية في ١٤ نوفمبر .

شهدت هذه الفترة التي لوحقت خلالها كل محاولة ذات صبغـــة ديمقراطية ، الحملة الثانية لاضطهاد اليسار بعد الحملة الاولى التي جاءت عقبأحداث كفر الدوار. وهذه العملية الجديدة كانت جزءاً من خطة محمد نجيبوجمال عبد الناصر المشتركة. والحقيقة ان محمد نجيب قال في مذكراته : «منذ اللحظة الاولى عملنا كل ما هـــو ضروري لاستئصال الاسباب الرئيسية للشيوعية في مصر ، اي قضينا على الملكية الفاسدة ، وعلى نظام الملكية العقارية غير العادل ، وعلى الازدراء العام بحقوق العمال وعلى الاحتلال الاجنبي البغيض» . وبعد وقوع القطيعة مع عبد الناصر ، ختم اللواء نجيب مذكراته مشددا على «ايمانهما المشترك بالثورة المصرية التي كان احد اهدافها القضاء على اسباب الشيوعية» ، مع ملاحظة ان الخلافات بين وجهتي نظرهما نشأت «لان احدنا لم يكن فيلسوفا ... وبسبب «نفسية» الثورة» (١) .

تضاعفت محاكمات الشيوعيين ، فحكمت المحاكم العسكرية على العشرات منهم بالسجن والاشغال الشاقة . ووصل الامر في ربيع ١٩٥٤ ، الذي شهد هزيمـــة محمد نجيب ، الى ذروته بارسال ٢٥٤ مناضلا يساريا الى معسكرات الاعتقال ؛ وتسريح ١٦ ضابطا من سلاح المدرعات واجبر خالد محي الدين على السفر الى المنفى، في سويسرا ، لاكثر من سنة وعطلت اهم صحف اليسار (٢) .

من الان فصاعدا سيصبح جمال عبد الناصر رئيس مجلس قيادة الثورة القوي ، المتصرف الوحيد بالسلطة السياسية في مصر .

في الوقت الذي كان قد تم فيه تعزيز السلطة ازدادت نشاطات العسكريين في مجال السياسة الخارجية ، خاصة باتجاه الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى . وقد أهمل هذا الجانب من المسألة بعد أحداث السويس ، وحرص العهد نفسه علـــى اخفائه بهدوء . ولكن من المؤكد انه التتمة الخارجية للسياسة الاجتماعية والاقتصادية للحكومة العسكرية خلال هذه المرحلة الاولى ، بالرغم من ان الجهـــود التي بذلت ــ منسجمة مع الروح العامة للتغييرات الجارية ــ اخذت باعتبارها ، الى درجـــة كبيرة ، الافكار الاساسية المعادية للاستعمار التي كانت تسود الراي العام المصري .

منذ البداية ، وجهت دعوات واضحة ، كما ذكرنا ، لراس المال الاجنبي . وكان جفرسون كافري ، سفير الولايات المتحدة في القاهرة ، على علاقات ودية جدا مع المجموعة العسكرية ؛ وكان معاونوه وخاصة مساعد الملحق البحري دافيد أفنز ،

---

١ ـ Naguib, op. cit., PP. 209, 215, 236.

٢ ـ المصادر المصرية غير موجودة حول هذا الموضوع حيث كانت المراقبة قد ازالتها في تلك الفترة. راجع : لاكور «الشيوعية» ، المرجع المذكور ، ص ٤٨ . الارقام مستقاة من وكالة انباء الشرق الاوسط، ٢٨ اغسطس ١٩٥٤ .

ومستشاره ، الكولونيل ليكلاند ، الذي لعب دورا نشيطا في العـــراق فيما بعد ، يتمتعون بنفس النوع من العلاقات . وفي ٣ سبتمبر ١٩٥٢ وعد دين اتشيسون ، وزير الخارجية الاميركية وقتها ، مصر «بصداقة الولايات المتحـــدة الفعالة» . فتضاعفت منح فولبرايت ، وازدادت قيمة التسليفات المختلفة من ٦ مليون دولار الى ٤٠ مليون دولار بين ١٩٥٢ و١٩٥٤ . وداخل اطار الاصلاح الزراعـــي الذي كانت وزارة الخارجية الاميركية تنصح به دائما ، انشيء ما يسمى ب «المصلحة المصرية ــ الاميركية للتطوير الريفي» براسمال مصري قدره ٥٤٠٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه وراسمال اميركي قدره ٣٫٤٦٩٫٠٠٠ جنيه وذلك لاستصلاح وتوزيع مساحة نموذجية من ٣٧٫٠٠٠ فدان (١) .

كان هدف الولايات المتحدة واضحا وهو الحصول من النظام الجديد ، الذي لم يخف عداءه للشيوعيين ، على التزام بالانضمام ، بشكل او بآخر ، الى جهاز عسكري للدفاع الجماعي في الشرق الاوسط ، وهو جهاز مرتبط مباشرة بحلف الاطلســـي ويهدف الى محاصرة الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي وفقا لنظرة جون فوستر دالس باقامة قواعد عسكرية .

وكان دالس ، الذي خلف دين اتشيسون ، قد بدأ بسبر نوايا الحكومة المصرية في مايو ١٩٥٣ . وصباح وصوله الى القاهرة ، نشر احمد ابو الفتح صاحب جريدة «المصري» مقالا على ثمانية اعمدة بعنوان «نحن نكرهكم يا مستر دالس !» واضاف قائلا في المقال : «ظننتم انكم تستطيعون شراءنا بنقطتكم الرابعة ؛ انتم الذين بحاجة الى نقطة رابعة اخلاقية !» . تحت هذه الظروف كان من الصعب على مجلس قيادة الثورة ان يأخذ خطوات أبعد .

غير ان المشكلة الاساسية كانت ما تزال مشكلة الاحتلال البريطاني . من المؤكد ان التفكير باستئناف حرب العصابات ضد قاعدة القناة لم يكن واردا . وبدات المفاوضات حول السودان اولا ، فأقنع اللواء نجيب الاحزاب الاتحادية بالتعاون معا في وجـــه حزب الامة الذي كان يدين بالولاء للانكليز ، ثم وعد الجناحين المتعارضين بأنـــه سيعترف بحق السودان في تقرير المصير لانه كان مقتنعا بأن السودانيين لا بد وأن ينضموا الى مصر . وفي ١٢ فبراير ١٩٥٣ وقعت الاتفاقية الانكليزية ــ المصرية حول السودان مع اسماعيل الازهري ، زعيم الحزب الوطني الاتحادي بوصفه رئيســـا للحكومة السودانية . وأعلن الازهري استقلال بلاده في ١ يناير ١٩٥٦ مستبقـــا التاريخ الذي نصت عليه الاتفاقية معتمدا في ذلك على دعم حزب الامة له . واعترفت بريطانيا ومصر بهذا الاستقلال على الفور .

اما مفاوضات الجلاء فقد بدات بين عبد الناصر والسفير البريطاني ، سير رالف ستيفنسون في ربيع ١٩٥٣ . وبعد أشهر من جس النبض وقطع المفاوضات في ٦

---

١ ــ ويكلوك ، المرجع المذكور ، ص ٩٩ــ١٠٠ .

مايو ، وافق المفاوض المصري على مبدأ «اعادة تشغيل» القاعدة في حال هجوم على تركيا . وبين يناير ومايو ١٩٥٤ ، شنت سلسلة من غارات العصابات ضد القاعدة لتذكير ونستون تشرتشل ان الامور يمكن ان تتجه نحو السوء . في مايو توقفت الهجمات ، وفي يونيو أفرجت بريطانيا عن ١٠ مليون جنيه استرليني من الديون المصرية المجمدة المستحقة عليها . وفي يوليو تقدمت الحكومة البريطانيـــة بعروض جديدة : جلاء القوات العسكرية عن القاعدة وبقاء الفنيين المدنيين فيها فقط من أجل صيانتها بمساعدة شركات اختصاصية .

في ٢٧ يوليو وقّع الوفدان على نقاط الاتفاق الاساسية . وأخيرا في ١٩ اكتوبر ١٩٥٤ وقعت المعاهدة المصرية ــ البريطانية للجلاء عن قاعدة قناة السويس ، وهي تنص على ألا يعاد استعمال القاعدة ، بعد تسلمها من القوات البريطانية ، الا في حالة وقوع عدوان على مصر او اي بلد عربي آخر او تركيا . «لقد طويت الصفحة السوداء من تاريخ العلاقات المصرية ــ الانكليزية ، وستكتب الان صفحة جديدة . وبذلك توطدت سمعة بريطانيا ومركزها في الشرق الاوسط» . ثم انهى جمال عبد الناصر كلامه قائلا : «والآن لم يبق بعد لبريطانيا ومصر اي مبرر يمنعهما من العمل سوية بطريقة بنّاءة» (١) .

هكذا كانت مصر تبدو في آخر عام ١٩٥٤ : السلطة بيد مجلس قيادة الثـورة الذي سحق او جمد كل معارضة سياسية ، والذي كان يتجه نحو الديكتاتورية. وتم الفوز بالجلاء اخيرا ، واصبحت العلاقات مع الانكليز والاميركيين اكثر تحسنا . وبدا كل شيء مهيأ لدعوة الدول الغربية الكبرى ، والرأسمال المصري ايضا ، للقيـــام بمسؤولية التقدم الاقتصادي ، مفتاح كل المشاكل .

لكن رأس المال المصري الكبير ، وخاصة جناحه الزراعي الذي مر عليه الاصلاح الزراعي منذ فترة قصيرة ، رفض توظيف أمواله في الصناعة كما رأينا .

بلغت الاستثمارات الجديدة ، عام ١٩٥٢ ، ٢ر٨ مليون جنيه (بما فيها ٢ مليون جنيه بشكل شركات مساهمة) ، ثلثها موظف في الصناعة . لكن الرقم هبط الـــى ٧ر٩ مليون جنيه عام ١٩٥٣ (بما فيه ٩ر١ مليون جنيه بشكل شركات مساهمة) . «وعلى العكس بلغ مجموع المدخرات ، في نهاية ديسمبر ١٩٥٣ ، ٦٤ مليون جنيه مقابل ٥٨ مليون جنيه في التاريخ نفسه من السنة السابقة . وازدادت الودائـــع المصرفية الى ٢٣٣ مليون جنيه مقابل ٢١٧ مليون جنيه وبلغ مجموع وسائل الدفع ، ٤٢٦ مليون جنيه» . لكن اتحاد الصناعات المصرية اشار بلهجة من القلق المتزايد الى ان «مجموع أستثمارات البنوك والتسليفاتالتي اعطتها للاقتصاد لم تتعد ١٣٧مليون

---

١ ــ ليتل ، المرجع المذكور ، ص ٢٤٢ــ٢٤٦ . يذكر كتاب جون بادو (سفير اميركا في القاهرة) و ر.هـ. نولت ، آمال الغرب بشكل جيد : «لقد ازالت هذه الاتفاقية ، بالنسبة لبريطانيا والغرب ، العقبة الاساسية في وجه مشاركة مصر في معاهدة للدفاع عن الشرق الاوسط» .

جنيه مقابل ١٣٨ مليون جنيه (في العام الفائت) . وتدل هذه الارقام على مدى تراجع رأس المال الخاص امام الصعوبات المالية والاجتماعية والادارية التي تواجهه دائما » (١) .

لم يكن النقص في الوسائل ، بل في التصميم على استعمالها . ولم يطرأ على الصورة تغيير بين ١٩٥٢ و١٩٥٧ ، فقد ازدادت اجمالا نسبة القروض التي اعطتها البنوك التجارية المصرية بالنسبة لحجم الودائع من ٧١ر٨ بالمئة الى ٧٦ر٦ بالمئة بعد ان حققت رقم ٨١ر٦ بالمئة القياسي عام ١٩٥٤ (٢) . وارتفع الانتاج الصناعي ببطء شديد . فعلى اساس انه كان بمستوى ١٠٠ عام ١٩٥٤ ، كان هذا الانتاج بمستوى ٩٢ر٩ عام ١٩٥٢ ووصل الى ١٠٩ عام ١٩٥٥ والى ١٢٣ر٣ عام ١٩٥٧ (٣) . كما ان مجموع الاستثمارات الجديدة في الصناعة (المشاريع الجديدة والاضافات للمشاريع القديمة) الذي بلغ ٢٦ر٢٠٨ر٤٠٥ جنيه عام ١٩٥٦ ، عادت فهبطت فجأة الى ١٢ر٩٠٧ر٤٣٢ عام ١٩٥٧ بعد الرعب الذي اجتاح الاغنياء بسبب أحداث السويس(٤). والبنك الصناعي نفسه ، برغم انه تأسس عام ١٩٤٩ لتشجيع الصناعة المصرية، اظهر تحفظاته : في نهاية ١٩٥٧ لم يمنح قروضا للصناعة سوى بمبلغ ٤ر٥ مليون جنيه من راسمال يبلغ حوالي ٩ مليون جنيه ، اي ٥٠ بالمئة فقط . ولم يقم ذلك البنك بأي جهد لاستعمال حقه في زيادة رأسماله من خلال اصدار اسهم جديدة بمبلغ ٥ر٧مليون جنيه . وقد كانت معظم قروضه (٧٦ بالمئة منها بالضبط) بمبالغ تقدر بأكثر من ٢٥ر٠٠٠ جنيه ـ اي انها قروض منحت للشركات الكبيرة ـ بينما لم تزد نسبة القروض الاقل من ٥٠٠٠ جنيه عن ٦ر٥ بالمئة (٥) .

ما الذي يمكن قوله سوى ان الافراد كانوا مترددين في تشكيل شركات صناعية، وان المصارف كانت مترددة في تقديم الرأسمال اللازم لبناء اقتصاد جديد ، صناعي في غالبيته ؟

لكن الدوائر المالية والتجارية ، المصرية والاجنبية ، اعترفت ان استلام الضباط للسلطة قد غيّر نوعية الرجال الذين يقومون بالمسؤوليات الاقتصادية . فأثناء العهد السابق عندما كانت الارستقراطية الزراعية هي المسيطرة ، كان الوزراء والموظفون

---

١ ـ مقدمة «تقرير اتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٣» في EI, XXX, No. 5.

٢ ـ «The Egyptian Economy during the Fifties: I», NBE Econ. Bull., X1V, No. 1 (1961), PP. 19, 40, 44 - 45.

٣ ـ «Indices of Industrial Production» in EI, XXV1, No. 7 (1960), P. 46 .

٤ ـ الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٧ـ١٩٥٨ ، المرجع المذكور ، الجداول ص٣١٣.

٥ ـ وسول «البنوك» ، المرجع المذكور ، ص ٧٦ـ٨١ .

التنفيذيون والسياسيون ، بشكل عام ، ذوي خبرة في الحقوق وذوي ميل ليبرالي واتجاه فرنسي غالبا .

بالاضافة الى الوفد ، الذي استطاع ان يعزله عن حياة الامة ، اصطدم جمال عبد الناصر بالكثير من هؤلاء الرجال خاصة عبد الرزاق السنهوري ، رئيس مجلس الدولة الذي كان يعتبر اعظم محام في مصر ، ووحيد رفعت ، الخبير في الشؤون الخارجية . وشعر عبد الناصر حينذاك انه في وسط معادٍ او محافظ على الاقل ، وكان ذلك سبب تحوله الى مجموعة مختلفة من الناس : الاقتصاديين والمهندسين او الاداريين الذين درسوا في بريطانيا او اميركا ويحمل اكثرهم شهادات دكتوراه . كان كل منهم خبيرا في ميدان معين بدلا من ان يكون سياسيا او مفكرا ، اي مثال ما تصبو اليه حكومة عسكرية كان قادتها مصممين على الاحتفاظ بسيطرة كاملة على الفكر وامور التقرير السياسي .

ينبغي التشديد على هذا التطور في المستويات العليا للحكومة لانه يجعل من الممكن رؤية انه بينما كانت السياسة العامة للدولة ، الداخلية والخارجية معا ، تفضل التنمية الاقتصادية بالتعاون مع الغرب ، فانها كانت تتوق ايضا لاعطاء البلاد ادارة اكثر عصرية ، على اساس التطورات الاخيرة في العلم والتكنولوجيا والاقتصاد ، واكثر قدرة بالتالي على تحقيق رغبة الصناعيين في التوسع . وقد اشار اتحاد الصناعات المصرية في ١٩٥٢ ــ ١٩٥٣ الى «ان مشكلة صناعتنا لا تنحصر في تحسين ادواتها وتنظيم معاملها ، بقدر ما تكمن في خلق الجو التشريعي والاداري الذي يسمح بنمو نشاطنا . وذلك عن طريق التدريب المهني والاسلوب الذي يجب ان يتحقق فيه؛ بالادخارات وطرق تشجيعها ، بالاستثمارات وضمانات حمايتها ، بالتسليف وتطبيقه على ظروفنا الاقتصادية ؛ في هذه المجالات الواسعة التي تتطلب معالجة حكيمة من خلال المراجعة العقلانية للتشريعات الاقتصادية والمادية والاجتماعية» (١) .

عملت الحكومة العسكرية بين ١٩٥٢ و١٩٥٦ في هذا الاتجاه . في ١٩٥٣ صدر قانون أعفى الصناعات الجديدة من الضرائب لفترة خمس سنوات ، اما الارباح التي تعيد هذه الصناعات استثمارها في التوسع فانها تعفى من الضرائب بنسبة ٥٠ بالمئة (قانون ٣٠ يونيو) .

في ٣ فبراير ١٩٥٤ منحت الحكومة امتيازا للتنقيب عن النفط في الصحراء الغربية لشركة «كورونادو أويل» . وفي ١٠ فبراير انشئت شركة الحديد والصلب المصرية بالاشتراك مع بنك مصر والبنك الصناعي وشركة «ديماج» الالمانية (هامبورغ) بشكل رئيسي . وفي ١٨ مارس كلف خبراء من شركة كهرباء فرنسا بوضع برنامج لكهربة البلاد خلال عشرين سنة . لكن القادة العسكريين ولوا وجوههم شطر الولايات

---

١ ــ مقدمة «تقرير اتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٢ ــ ١٩٥٣» في **EI (November 1953) P. 17.**

المتحدة : في ٢٤ سبتمبر طلبت مصر من البنك الدولي للانشاء والتعمير قرضا لتمويل بناء السد العالي . وفي ٦ نوفمبر وقعت اتفاقية اقتصادية بين البلدين قدمت منحة ٤٠ مليون دولار لتمويل بعض مشاريع الري وبناء الطرق والسكك الحديدية . وعدل مرة اخرى ، في ٢١ سبتمبر ، القانون المتعلق باستثمارات رأس المال الاجنبي ، وذلك لتشجيع رأس المال العالمي اكثر . وقد نص التعديل على ان «الارباح الناتجة عن استثمار رأس المال الاجنبي يمكن تحويلها الى الخارج بنفس عملة بلد المنشأ » وعلى انه بالامكان اعادة تحويل رأس المال الاجنبي الى الخارج ، بعد خمس سنوات من دخوله ، بنسبة الخمس سنويا» (المادة الثالثة) . وقبل ذلك بقليل وصلت بعثة مصرفية فرنسية ، برئاسة مدير البنك الوطني للتسليف (Comptoir National d'Escompte de Paris) الى القاهرة (في يونيو) لدراسة امكانية مشاركة فرنسا في بناء السد العالي . وقد قررت ان هذا المشروع ، على الرغم من ضخامته ، «يتفق وامكانيات مصر الاقتصادية» (١) ، وبعثت ببعثة من المهندسين الى مكان اقامة المشروع .

وأخيرا ، في ٢٧ نوفمبر ، اتجهت الحكومة نحو رأس المال المصري : اصدرت ثلاثة قروض داخلية بقيمة ٢٥ مليون جنيه . وفي ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦ اصدرت الحكومة قرضين داخليين جديدين بقيمة ٢ر٥٤ مليون و٢٥ مليون جنيه .

كان عام ١٩٥٥ عام الاماني الضائعة . فمن مهمة علي صبري في «البنتاغون» خلال خريف ١٩٥٢ ، الى المفاوضات الاخيرة مع السفير الاميركي التي قام بها جمال عبد الناصر بنفسه في سبتمبر ١٩٥٥ ، أمضى مجلس قيادة الثورة ثلاث سنوات في طلب الاسلحة اللازمة لجعل الجيش المصري موازيا للجيش الاسرائيلي من الولايات المتحدة ، الدولة الصديقة الاولى ، آنذاك . ولم يكن بالامكان عمل شيء ، فقد كان الرد يتلخص بأن الجانب الاميركي لا يستطيع الاقدام على ذلك ما دامت مصر ترفض الانضمام الى حلف دفاعي مشترك . ولم تكن القاهرة تريد اعطاء وعد كهذا .

في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ ، وتحت ضغط الرأي العام والضباط المتزايد ، اعلن عبد الناصر ابرام اتفاقية تجارية مع تشيكوسلوفاكيا تنص على ان تتعهد هذه الاخيرة بتزويد مصر بالسلاح «وفقا لحاجات الجيش المصري ، وعلى اسس تجارية بحتة» .
وفي ٢١ و٢٢ نوفمبر انعقد المؤتمر الاول للدول المنضمة الى حلف بغداد : تركيا ، العراق ، ايران ، باكستان ، بريطانيا العظمى ، بالاضافة الى الولايات المتحدة كمراقب . ودخلت الحرب الباردة علنا الى الشرق الاوسط ، ووجدت المجموعة الجديدة من الدول قاعدتها الجنوبية في اسرائيل ، بينما يحمي الاسطولان الانكليزي والاميركي البحر . ردت مصر على ذلك بعقد اتفاقيتين للتعاون المتبادل ، واحدة مع

---

١ ــ Bourse Egyptienne (يومية) ١٠ يونيو ١٩٥٤ .

سوريا (٢٠ اكتوبر) والاخرى مع العربية السعودية (٢٧ اكتوبر) . لكنه كان من الواضح ان الرد الامثل لا يمكن ان يكون سوى بناء جيش عصري قوي . في نوفمبر اصطدمت بعثة اقتصادية الى الولايات المتحدة برئاسة الدكتور عبد المنعم القيسوني، بالشروط التي وضعها يوجين بلاك ، رئيس البنك الدولي : ان يراقب البنك الدولي الميزانية المصرية ، وان تمتنع مصر عن اجراء اي قروض اخرى . وهذا يعني انه على مصر ، في سبيل تحديث نفسها ، ان تعود الى ايام المراقبة الفرنسية ـ الانكليزية اثناء عهد اسماعيل الذي مهد الطريق للاحتلال عام ١٨٨٢ ! وتكلم بعض القادة باتجاه الموافقة على هذه الشروط ... ومن خلال سفيره ، دانيال سولود ، دخل الاتحاد السوفياتي في الصورة .

نعلم كيف انتهت المبارزة ، كما نعرف الدور الرئيسي الذي لعبه الاتحاد السوفياتي في بناء السد العالي . بالطبع كان التقدم الاقتصادي مستمرا في الداخل : فرض ضريبة ٧ بالمئة على الاستيراد ، ما عدا المنتجات الضرورية للصناعة (١ سبتمبر) ؛ زيادة راسمال الحديد والصلب من ٠٠٠ر١٠٠ر٢ جنيه الى ٠٠٠ر٣٧٠ر٦ جنيه تملك منه ٢٠ بالمئة شركة «ديماج» الالمانية (٢٧ نوفمبر) ؛ مشاريع لاقامة مصنع لبناء السفن في الاسكندرية ، مجموعة محطات لتوليد الطاقة الذرية ؛ مصنع ضخم للاسمدة الكيماوية قرب السد العالي ، ومصفاة نفط جديدة ذات طاقة كبيرة ، الخ ...

لم اذن ، بعد كل هذا ، هذه التحفظات وهذا التردد بل هذا الرفض الذي يميز سنوات ١٩٥٢ حتى ١٩٥٦ ؟

ان الشيء الوحيد الذي جعل زعماء الجناح الصناعي للبورجوازية المصرية مترددين في توظيف اموالهم ، رغم كل المكاسب ، هو حقيقة ان الجيش كان مصمما على رسم سياساته بنفسه ـ اي انه كان مصمما ، من خلال احتكاره للسلطة ، ان يسيطر على مصر كلها بما فيها البورجوازية نفسها التي ستوضع تحت وصايته وفي خدمته .

ها هي الديكتاتورية ، وها هو «الرجل القوي» الذي كان يدعو اليه فريق «اخبار اليوم» في افتتاحياتها ، وفكري اباظة في «المصور» ، وحتى احسان عبد القدوس ايام فضيحة شراء الاسلحة الفاسدة . وها ان السلطة القوية تسوي الخلافات مع لندن ، بعيدا عن كل تدخل شعبي ، وتحقق الاصلاح الزراعي بطريقة منظمة ، دون اي انتزاع للملكية ، وتفتح ابواب مصر امام الراسمال الاجنبي والاميركي بوجه خاص ، وتشجع الصناعة بكل الوسائل التي اقترحها قادتها والتي تقع ضمن امكانياتها ، وتخلع الملك وجماعته الارستقراطيين من الحكم ، وتجمد وتعزل البورجوازية الزراعية حتى حين تدعوها للقيام بدور جديد في الصناعة ، وتحطم الاخوان المسلمين الملتفتين نحو الماضي والداعين الى كره الاجنبي والى التعصب الديني ، وتفرق صفوف المنظمات الشيوعية التي كان يحركها المثال الصيني ، وتقيم المؤسسات ، وتجد الرجال القادرين على فهم حاجات التصنيع افضل ما يكون ، وتعزز الجيش وجهاز الدولة .

لا شك ان كل هذا دخل في حسابات اوساط الاعمال والاوساط الصناعية . لكن هذه السلطة لم تكن تقبل تربكا ولم تكن تهتم باحاطة نفسها بمجلس منتخب حيث تستطيع القطاعات المختلفة للطبقة الوسطى المصرية ان تعبر عن رأيها وتدافع عن مصالحها مباشرة ، او حتى تراقب السلطة التنفيذية . وكان لهذه الدوائر صوت ضعيف في اختيار الوزراء التكنوقراطيين ورغم أن هؤلاء الوزراء ينتمون الى طبقتهم ، فانهم لم يكونوا ممثليهم في الحكم . لقد غدا المقياس الاول بالنسبة لهم ، عند تسلمهم مراكزهم ، هو الولاء «للثورة» ـ هذا ما كان مجلس قيادة الثورة يطلق على اعماله بعد ١٩٥٣ فحتى ذلك الوقت كان يجري الحديث عن «حركة الجيش» او «الحركة المباركة» ـ ولقائدهم ، المنتصر على كل الفئات .

ولئن رفض مجلس قيادة الثورة ادخال السياسيين السابقين المعادين للوفد ـ مثل ابراهيم عبد الهادي ، علي ماهر ، حافظ عفيفي ـ الى الحكم الذي كان يجري تشكيله ، فلأنه اعتقد ان ذلك سيسهل عليه اجتذاب اكفأ عناصر البورجوازية الصناعية ودمجها في جهاز السلطة . لكن ثروة مصر الاساسية كانت لا تزال في أيدي الارستقراطية الزراعية التي تعارض الحكم بعنف وترفض بأكثريتها الساحقة المساعدة في بناء مصر الجديدة .

هكذا ظهر ان التكتل الرئيسي للطبقة المصرية الوسطى ، المصرفي والصناعي ، المتمثل في «مجموعة مصر»، قد ظل القوة الاقتصادية الاساسية فيالجناح العصري. وفي نفس الوقت ، ظلت شخصياته القيادية ، بشكل عام ، بعيدة عن الاحزاب القديمة وكانت بالتالي مهيأة لتسلم مهمات ادارية في النظام الجديد ، الذي كان يتناسب مع مطامعها في الحكم .

ليس من الممكن ارجاع تاريخ الاتجاه الجديد الذي اتخذه الحكم العسكري الى مؤتمر باندونغ (ابريل ١٩٥٥) . فالواقع ان المفاوضات مع الغرب حول موضوع الاسلحة استمرت حتى اكتوبر ، وحتى صيف ١٩٥٦ بشأن السد العالي . بالاضافة الى ذلك فان عبد الناصر أمر بتوقيف ثلاثين قياديا يساريا ، فأحيلوا الى معتقل ابي زعبل في نفس الوقت الذي كان يستقل فيه الطائرة الى اندونيسيا ، ليلة ١٠ ابريل ١٩٥٥ . لكن الصحيح أن تجربة باندونغ قلبت الموازين : ترك شو ان لاي انطباعا عميقا لدى الوفد المصري ، ثم جاءت اتفاقيات التسليح مع تشيكوسلوفاكيا ، ثم العروض السوفياتية بالنسبة للسد العالي ـ حدثان كان لهما أهمية رئيسية .

بدأت المرحلة الثانية من بحث النظام العسكري عن تمثيل اجتماعي ـ لشخصيته الاجتماعية ـ عام ١٩٥٦ اثناء ازمة السويس واستمرت حتى صيف ١٩٦١ . لكنه من الممكن تمييز حقيقتين ضمن هذه المرحلة (صيف ١٩٥٦ حتى ديسمبر ١٩٥٨ ، ثم يناير ١٩٥٩ حتى يوليو ١٩٦١) .

لا شك ان الصدمة التي اصابت القواد العسكريين اثر الرفض المزدوج لوزارة الخارجية الاميركية والبنك الدولي للانماء والتعمير ، كانت نفسية اساسا . فقد كان خبراء حلف الاطلسي لا يزالون يعتقدون ان بامكانهم حساب عبد الناصر وجهازه في

عداد مجموعات عملائهم وحلفائهم الثانويين الذين يتلقون الاوامر . ولكن الغـــرب سيفيق على صدمة عنيفة . غير ان القادة العسكريين كانوا على علم انه لا البورجوازية المصرية ، حيث بقيت الارستقراطية الزراعية المالك الاكبر للثـروة ، ولا الرأسمال الاجنبي الكبير الموالي للامبريالية ، كان عندهما اية رغبة في مساعدتهم في مهمتهم، التي جعل منها تاريخ مصر وجغرافيتها مهمة صعبة .

من اجل تأمين معيشـة سكان يتزايدون باستمرار بنسبة تتراوح بين ٢ بالمئـــة و٥ر٢ بالمئة سنويا ، من اجل تثبيت مستوى معيشة الشعب ، وايضا تأمين بعض التحسينات ، يجب ايجاد الراسمال واستثماره : ١٠٠ مليون جنيه سنويا ٦٠ بالمئة منها للصناعة حسب تقديرات الاستاذ حسين خلاف سنة ١٩٥٥ (١) .

لكن في ١٩٥٤ ، لم يتوفر رأسمال اكثر من ٦٥ مليون جنيه ، ٦٠ بالمئة امتصها البناء الخاص والعام (٢) ، تاركا ٢٦ مليون جنيه للصناعة والزراعة والمواصـــلات مجتمعة ــ في الواقع كانت حصة الصناعة ٩ر٦ مليون جنيه فقط ... وواحدا بعد الاخر ، نشر البنك الزراعي المصري في تقرير مجلس ادارته لعام ١٩٥٥ (٣) ، ثـــم الدكتور زكي سعد ، رئيس البنك الاهلي المصري عام ١٩٥٦ (٤) ، تصريحات رسمية برفض الاستثمار الامر الذي وضع البورجوازية في موقف معادٍ للرغبة في التصنيع. وبرغم التشجيع والتحذير ، ظهر الاتجاه نفسه عام ١٩٥٥ : ٥ر٢٨ مليون جنيـــه استثمرت في البناء مقابل ٧ر٧ مليونا في الصناعة (٥) .

وهكذا بدأ الجيش العمل على الجبهة الاقتصادية .

بعد أن نبههما الدكتور احمد حسين ، السفير المصري في واشنطن الى ان القاهرة لا تزال تفضل تمويلا من الولايات المتحدة والبنك الدولي على العروض السوفياتية(٦)، اعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا في ١٧ ديسمبر مساهمتهما في تمويل الســـد العالي على ان تدفع الولايات المتحدة ٥٦ مليون دولار ، وبريطانيا ١٤ مليونا . وقد قوبل فوز الوفد المصري المفاوض (الدكتور عبد المنعم القيسوني ، العقيد سمــير حلمي ، الدكتور محمد احمد سليم) في الغرب بالابتهاج . ولكن في ١٩ يوليو ١٩٥٦ ابلغ جون فوستر دالس السفير المصري ، بجفاء ، القرار الاميركي بعدم الاشتراك في السد العالي . وفي اليوم التالي قامت بريطانيا بخطوة مماثلة .

---

١ ــ Financing Economic Development in Egypt (Cairo, 1955), P. 28.

٢ ــ NBE Econ. Bull., I, No. 1, (1956), P. 20.

٣ ــ المرجع السابق ، ص ٣٠ .

٤ ــ الدكتور زكي سعد ، «الوضع في مصر»نشرة البنك البلجيكي والدولي فيمصر ، بالفرنسية نيسان ١٩٥٦ ، ص ٩ .

٥ ــ NBE Econ. Bull., I, No. 2 (1956), P. 109.

٦ ــ نيويورك تايمز ، ١٤ تشرين الاول ١٩٥٥ .

في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ اعلن جمال عبد الناصر ، الذي كان قد أصبح رئيسا لجمهورية مصر قبل شهر فقط ، تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية خلال خطاب في الاسكندرية (١) . كان الهدف من هذا العمل اقتصاديا وسياسيا في آن واحد . اذ كان يمكن ايجاد الرأسمال اللازم للاستثمارات في واردات القناة (١٦ مليون جنيه سنويا) ، وفي نفس الوقت اعادة السيادة المصرية على قطاع هام من الاقتصاد والتراب الوطني .

في ٢٩ اكتوبر ، وبعد ثلاثة اشهر من التحضير العسكري والدبلوماسي ، اقتحم الجيش الاسرائيلي شبه صحراء سيناء . وفي ٣١ منه ، بدأت فرق الغزو البريطاني ـ الفرنسي تعمل في منطقة القناة . وفي ١٤ نوفمبر قال الرئيس ايزنهاور في فيلادلفيا : «لا نستطيع ان نصفح عن العدوان المسلح ولن نصفح عنه» . ومارست واشنطن ضغطا هائلا على حلفائها لايقاف العمليات العسكرية . وفي ٥ نوفمبر ارسل المارشال بولغانين ، رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي ، انذارا الى كل من بن غوريون وموليه وايدن . وفي ٦ نوفمبر اوقفت القوات المسلحة للبلدان الثلاثة عملياتها العسكرية . وفي ٢٢ ديسمبر تم الجلاء عن بور سعيد . ومع نهاية الاوهام فقد الاستعمار كل موارده المتأصلة ، ومنح النظام العسكري موردا غير منتظر من الرأسمال الذي كان ينكره عليه الجميع (٢) .

في ١٥ يناير ١٩٥٧ صدرت القوانين رقم ٢٢ و٢٣ و٢٤ في القاهرة : من تاريخه على جميع المصارف التجارية وشركات التأمين والوكالات التجارية الاجنبية ان تتحول الى شركات مصرية يملكها الرأسمال المصري ويديرها مصريون .

ووضعت المصارف الانكليزية والفرنسية والتركية تحت الحراسة وفي ١٨ ابريل تم بيعها الى مصارف مصرية على النحو التالي : بنك باركليز الى بنك الاسكندرية ،

---

١ ـ حول مضمون السجلات الرسمية المصرية في الموضوع راجع : الدكتور مصطفى الحفناوي ، «المشكلات المعاصرة التي تطرحها قناة السويس» ، باريس ١٩٥١ .

ابراهيم عامر : «تأميم القناة» القاهرة ١٩٥٦ .

ح. مؤنس ، ع.ق. حاتم ، م. ابو نصير ، ا. عامر ، وآخرون :

«The Suez Canal, Facts and Documents» (Cairo, n.d., c. 1957);

الدكتور ب. بطرس غالي و ي. شلالا : «قناة السويس» ، بالانكليزية ، القاهرة ١٩٥٨ .

لقد كتب الكثير عن هذه المسألة . لكن الجميع لا يشيرون الى حقيقة ان الحزب الشيوعي المصري ، وحده بين كل الاحزاب في تلك الفترة ، كان قد وضع «تأميم قناة السويس» في برنامجه :

The Egyptian Gazette, March 3, 1924.

٢ ـ الكتاب الوحيد الذي لا يعطي كل الوقائع فحسب بل يحلل مسألة العلاقات المصرية مع الغرب بروح موضوعية ايضا هو كتاب أ. تشايلدرز : «حرب السويس» (لندن ١٩٦٢) . وحول تنظيم المقاومة الداخلية راجع : احمد رفاعي وعبد المنعم شتلة : «ايام النصر» (القاهرة ، ١٩٥٧) .

البنك العثماني والبنك الايوني الى بنك الجمهورية ، الكريدي ليونيه والكونتوار ناسيونال دي اسكونت دو باريس الى بنك القاهرة ، بنك التسليف والرهونات الزراعي المصري الى بنك التسليف المالي ، ذي اورينتال كريدت بنك الى بنك الاتحاد التجاري . وكان اثنان من هذه المصارف ـ بنك الاسكندرية وهو متفرع عن الهيئة الاقتصادية ، وبنك الاتحاد التجاري ـ قد أنشئا خصيصا للمساهمة في شراء البنوك الاجنبية . واخيرا ، في سبتمبر اشترت المؤسسة الاقتصادية البنك الزراعي المصري الذي كان تحت ادارة فرنسية . وبين يناير ١٩٥٧ و١٤ يناير ١٩٦٢ اشترت مصارف مصرية المصارف الاجنبية الباقية ، كما نص القانون (١) .

اما في مجال التأمين فقد كان هناك في ذلك الوقت حوالي ٢٠٠ شركة منها ١٣ شركة مصرية بالاسم وواحدة فقط مصرية بالفعل هي شركة مصر للتأمين ، لان الشركات الاخرى لم تكن سوى فروع لشركات كانت مراكزها الرئيسية في الخارج. ولم تكن هذه الشركات الثلاث عشرة تحصّل اكثر من ٤٠ بالمئة من مجموع أقساط التأمين . وكانت حصة الشركات الفرنسية تبلغ ٤٧ بالمئة من مجموع حصة الشركات الاجنبية . وقد انشئت ثلاث شركات مصرية لشراء ممتلكات الشركات الانكليزية والفرنسية : الشركة المتحدة للتأمين ، شركة الجمهورية للتأمين ، وشركة التأمين الافريقية . كما انشئت الشركة المصرية لاعادة التأمين في ١ يناير ١٩٥٨ لدعم القطاع المصري (٢) .

هذان القطاعان كانا المجالين الرئيسيين للتمويل لان الهيئات التجارية الاجنبية كانت ، في التحليل الاخير ، تابعة لهما . وهنا ايضا نستطيع ان نرى ما يمكن تسميته بالظواهر «السلبية» ـ عدم الملكية والاقتلاع .

ولتكتمل الصورة يجب دراسة نوع التنظيم الذي كان النظام العسكري قد وضعه . فقد احتوى هذا التنظيم على عنصرين ازدادت اهميتهما باستمرار منذ انشائهما : اللجنة العليا للتخطيط القومي (انشئت بمرسوم جمهوري بتاريخ ١٣ يناير ١٩٥٧) ، والمؤسسة الاقتصادية (انشئت بقانون رقم ٢٠ في ذات التاريخ) .

لم تكن فكرة التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالفكرة الجديدة في مصر .

هنا ايضا ، كان المفكرون الماركسيون هم الذين يعملون لبلورة هذه الفكرة خاصة بعد ١٩٤٥ ، في الدراسات الاقتصادية والسياسية لتلك الفترة ومنها «مشكلة التموين» لصادق سعد ، و«اهدافنا الوطنية» لشهدي عطية الشافعي

---

١ ـ رسول ، المرجع المذكور ، ص ٨٤ ـ ١٠٢ .

٢ ـ COC, XIV, No. 35 (1957), P. 48 تصريحات علي الشافعي ، نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية (الاهرام ١٨ مايو ١٩٦٠) . تقرير الدكتور القيسوني الى اللجنة الاقتصادية المركزية لتمصير شركات التأمين الاجنبية (الاهرام ٥ مارس ١٩٦١) .

وعبد المعبود الجبيلي ، كذلك في المجلتين الاسبوعيتين «الفجر الجديد» و«الجماهير» . وأصبح التخطيط خلال سنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ احد الافكار المحركة للحركة الوطنية الى جانب الاصلاح الزراعي الذي يجب تطبيقه بعد جلاء القوات البريطانية واعادة الديمقراطية . وفي أعقاب الانقلاب مباشرة وجّه احمد فؤاد مجلس قيادة الثورة نحو التخطيط الاقتصادي . لكن القادة العسكريين مدينون بتحولهم الى التخطيط الاقتصادي عام ١٩٥٤ للاقتصادي البولوني الكبير اوسكار لانج ، الذي كان يزور القاهرة في مهمة في ذلك الوقت . اما الهيئات التي كلفت بالاشراف على التخطيط فقد تغيرت اسماؤها مرارا : المجلس الدائم لتطوير الانتاج الوطني تساعده الهيئة العليا للتخطيط والتنسيق عام ١٩٥٢ ؛ وفي ١٩٥٣ أنشئت اللجنة التحضيرية للمؤتمر المشترك لاعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء ، وتبعها على الفور المجلس الدائم للخدمات العامة ؛ وفي مارس ١٩٥٥ أنشئت لجنة التخطيط القومي التي ضمت ، دون تغيير في اسمها ، هيئات التخطيط المذكورة كلها عام ١٩٥٧ . وقسمت هذه اللجنة بعد فترة قصيرة الى المجلس الاعلى للتخطيط القومي برئاسة رئيس الدولة ، ولجنة التخطيط الوطني التي كانت جهازها التنفيذي . وفي ١٧ اغسطس ١٩٦١ تم انشاء وزارة جديدة للتخطيط يرأسها الوزير احمد علي فرج والدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن كنائب للوزير ، وضمت هذه الوزارة كل خدمات التخطيط . وقد كانت دائما تحت توجيه المجلس الاعلى الذي كان بمثابة لجنة وزارية داخلية مشتركة ، لكن عبد اللطيف البغدادي ، نائب رئيس الجمهورية ، هو الذي كان قد اصبح مسؤولا عن الانتاج اذ عيّن وزيرا للمالية والتخطيط في ١٩ اكتوبر ١٩٦١ وعيّن احمد علي فرج وزير دولة للتخطيط ، ونقل الدكتور عبد الرحمن الى ادارة معهد التخطيط . ثم عاد التعديل الوزاري في ٣٠ سبتمبر ١٩٦٢ ليضع التخطيط (والخزينة) في يد الدكتور عبد المنعم القيسوني (١) .

لماذا التخطيط ؟ اجاب القادة ببساطة بان سبب ذلك ان القطاع الخاص رفض التعاون . «فالهيكل الاقتصادي للبلاد قبل الثورة كان قد وضع في خدمة القوة الاستعمارية والاقطاعيين ومحاسيبهم . وكان الانتاج زراعيا بشكل رئيسي ... هذا الهيكل الاقتصادي القائم على ادارة حكومية فاسدة ، وتحت رحمة الازمات الحزبية والمصالح الخاصة للدوائر الحاكمة ، كان بكل تأكيد غير قادر على اعطاء قوة اقتصادية دافعة» . وكذلك : «ان ضرورة خلق هيئات تخطيطية فرضت بشكل قوي بسبب حقيقة انه لم يكن موجودا في اي من اقليمي الجمهورية العربية المتحدة اية هيئات تستطيع ان تقترح وتنفذ بشكل شبه طبيعي ، وخلال وقت معقول ، المسائل

---

١ ـ حول تاريخ التخطيط منذ ١٩٥٢ انظر «الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦١» ص ٢٥٥ ـ ٢٨٢ . وهناك خلاصة له في «الاهرام» ، ١٣ اكتوبر ١٩٦٦ .

الاساسية التي تتطلبها الزيادة في الاستثمارات وفي الانتاج» (١) .

خلال الفترة الاولى من المرحلة الثانية (من صيف ١٩٥٦ الى ديسمبر ١٩٥٨) ، نظمت هيئات التخطيط وهيأت الجو للعمل . ويبدأ تاريخ الخطة الخمسية الاولى من ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧ ، لكن العمل الفعلي لم يبدأ قبل المرحلة الثانية . ومن المهم ان نشير هنا الى ان تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد كان النتيجة المباشرة لفشل الطبقة الوسطى المصرية في حل المشكلات التي خلقها الانتقال من راسمالية استعمارية النمط ، يغلب عليها الجانب الزراعي ، الى راسمالية صناعية وتكنوقراطية . لقد كان على الجيش ان يتسلم سلطة التوجيه والتقرير في القضايا الاقتصادية لسد هذه الثغرة الاساسية . وبذلك اعاد الصلة ، كما سنرى ، بتقاليد مصر العريقة في الحكم الموحد .

كانت الوسيلة الثانية لحضور الدولة في المجال الاقتصادي هي المؤسسة الاقتصادية . فحسب الخطة الاساسية كان عليها ان تجمع ، تحت ادارة واحدة ، كل مهمات مختلف الوزراء ، والادارات في الشركات المختلطة التي كانت قائمة في ١٣ يناير ١٩٥٧ والتي بلغ راسمالها ١٧ مليون جنيه (٢) . وادى تأميم البنوك الانكليزية ــ الفرنسية وشركات التأمين والشركات المساهمة ، ثم عملية التمصير العامة ، الى تضخيم راسمال شركات المؤسسة الاقتصادية فبلغ ٥٨٫٦٨٠٫٠٠٠ جنيه في نهاية ١٩٥٨ . وفي ٣١ ديسمبر ١٩٦٠ ، كانت الهيئة تشرف على رأسمال يبلغ ٨٠٫٣٩٠٫٠٠٠ جنيه ، و٦٤ شركة (بما فيها ٥ بنوك و٦ شركات تأمين) ، وعلى ٨٠٫٠٠٠ عامل ومستخدم في المصانع والمكاتب ، كما كانت قد جنت أرباحا بلغت ٣٫٣ مليون جنيه لعام ١٩٦٠ (٣) . ومع تطور الاحداث لم تعد المهمة الوحيدة للمؤسسة الاقتصادية ، محصورة باستئناف عمل الكمية الكبيرة من الراسمال الاجنبي الذي كان مستثمرا في مصر قبل أحداث السويس . فقد انشئت مشاريع جديدة ولعبت ، عن طريق الاستثمارات ، دورا متزايد الاهمية في تحقيق الخطة كما سنرى بعد قليل .

من خلال دورها المزدوج كوريث ومبادر ، ظهرت الهيئة الاقتصادية كممثل

---

١ ــ UAR, «Résumé - Le Plan Quinquennal pour le développement économique et social 1960 - 1965», PP. 3 - 4, 7 (Cairo, n.d) .

٢ ــ يذكر أ. غرزوزي (المرجع المذكور ، ص ٥٨) ، انه في ميدان انشاء الشركات الصناعية وحده خلال السنوات ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، و١٩٥٦ ، كانت الدولة تملك ١١٫٦ مليون جنيه من مجموع الاستثمارات التي بلغت ٢٦٫٦ مليون جنيه اي ٤٥٫١ بالمئة .

٣ ــ راجع العدد الخاص حول المؤسسة الاقتصادية والبنوك : «الاهرام الاقتصادي» ، العدد ١٤٠ (١٥ يونيو ١٩٦١) . وأيضا العدد ١٤٣ (١ اغسطس ١٩٦١) . تقارير الدكتور القيسوني في «الاهرام» (٧ مايو و١٣ يوليو ١٩٦١) . رسول : المرجع المذكور ، ص ٩٠ ــ ٩٤ .

لراسمالية الدولة في الفترة التي ندرسها : فبدلا من الملاك والمديريـــن السابقين اصبحت المؤسسة هي التي تدير الشركات وتنشيء شركات جديدة تملكها ملكية كاملة ، مستخدمة في الحالتين يدا عاملة بنفس الشروط المعمول بها في القطاع الخـاص .

كيف كان موقف القطاع الخاص في تلك الفترة (١٩٥٦ ــ ١٩٥٨) ــ اي موقف البورجوازية الصناعية والمصرفية المصرية الكبيرة ؟ وما هي طبيعة الروابط الحقيقية التي كانت تربطها بالزعامة العسكرية ؟

على الصعيد الاقتصادي ، حقق القطاع الخاص عملا باهرا كما دل على ذلـــك ميزان البنك الاهلي المصري .

فقد قدمت دراسة مبكرة لاوضاع ١٤٨ شركة مساهمة مصرية كانت موجوداتها مجتمعة تبلغ ٥٣ بالمئة (١١٢ر٩ مليون جنيه) من مجموع راسمال الشركات المساهمة المصرية ، النتائج التالية لعام ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ : «ان نسبة الدخل الى الراسمال الموظف ، التي تعكس طاقة الربح في اي مشروع ، وصلت الى ١٥ر١ بالمئة لكـــل الشركات سوية وتراوحت بين حد اقصى يبلغ ٣٨ر٨ بالمئة في الصناعات الغذائية والمشروبات ، وحد ادنى يبلغ ٤ر٩ بالمئة في القطاع العقاري ، بينما بلغت النسبة ٢٥ر٥ بالمئة في صناعة النسيج» (١) .

وازداد الازدهار في السنة التالية : «ازداد مجموع ارباح ١٤٤ شركة خلال سنة الدراسة (١٩٥٨ ــ ١٩٥٩) ٣ ملايين جنيه اي بنسبة ٧ بالمئة عن السنة السابقة . ووصلت الارباح الى ٤٤ر٢ مليون جنيه اي ما نسبته ٣٥ بالمئة من مجموع رؤوس الاموال و٢٣ بالمئة من الراسمال الذي يملكه المساهمون مقابل ٣٤ بالمئة و٢٢ بالمئة على التوالي خلال عام ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ ... بالاضافة الى ذلك ارتفع الدخل الصافي للمساهمين من ١٠ بالمئة عام ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ الى ١١ بالمئة عام ١٩٥٨ ــ ١٩٥٩ في كل القطاعات ما عدا المواصلات والصناعات الغذائية ... واذا وضعنا قطاعي البناء والشركات العقارية جانبا (حيث الارباح اقل) ، فان المعدل الوسطي يبلغ ١٢ر٥ بالمئة لسائر القطاعات بينما سجل قطاع الصناعات الكيماوية وحده نسبة أرباح قدرهـــا ١٨ر٨ بالمئة لعام ١٩٥٨ ــ ١٩٥٩» (٢) .

كان «مجمع مصر» ينتصب كعملاق وسط القطاع الخاص بينما تتشعب فروعه في كل مكان (٣) . وكان لا يزال يدير بنك مصر ، دماغ هذه المجموعة ، الثلاثي محمد

---

١ ـ Company Finances in 1958 - 59 - UAR Southern Region, NBE Econ. Bull., XIII, No. 3-4 (1960), PP. 264 - 86.

٢ ـ «Company Finances in 1958 - 59 - UAR Southern Region», NBE Econ. Bull., XIII, No. 3 - 4 (1960), PP. 264 - 86.

٣ ـ هذه لائحة بأسماء ٢٧ شركة تشكل «مجمع مصر» : مطبعة مصر تأسست عام ١٩٢٢ ، راس المال =

رشدي ، محمد العتال ، واحمد فؤاد الذين عينهم مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٢ . وقد ارتفع راسماله الذي كان مليون جنيه عام ١٩٥٠ الى مليوني جنيه عام ١٩٦٠ ، وارتفع الاحتياطي فيه من ٠٠٠ر٢٢٥ر٤ جنيه الى ٠٠٠ر٦١٤ر٧ جنيه ، وكذلك الودائع من ٠٠٠ر٦٤٣ر٥٤ جنيه الى ٠٠٠ر٠٠٨ر٩٦ جنيه ؛ كما ارتفعت ارباحه الصافية من ٠٠٠ر٧٨٨ جنيه الى ٠٠٠ر١٣٥ر١ جنيه (١) . وانتجت مصانع نسيج «مجمع مصر» عام ١٩٥٨ اكثر من ربع مجموع الانتاج المصري من النسيج . وكان «المجمع» يملك ٢٠ بالمئة من اسهم الشركة المصرية الجديدة للحديد والصلب في حلوان ؛ ويشرف على شركة البترول التعاونية (رأسمالها ١٠ مليون جنيه) التي كانت تحتكر توزيع المنتجات النفطية في كل البلاد ؛ كما كان يساهم جزئيا في ملكية عدة شركات في «مجمع عبود» وخاصة تلك التي تصنع المنتجات الكيماوية والاسمدة . وفي الواقع ، كان «مجمع مصر» مركزا حقيقيا للاحتكار الذي كان يوسع سيطرته باضطراد على الاقتصاد المصري كله .

وتشكل المعركة التي خاضها طلعت حرب من اجل انشاء صناعة نسيج مصرية ، تحت اشراف بنك مصر ، تاريخا خاصا بها : مؤامرات دبلوماسية ، ضغوط من القوى الكبرى ، صعوبات في ألحصول على حماية جمركية فعالة ، تدريب العمال

= الحالي ٠٠٠ر٥٠ جنيه ــ شركة مصر لصنع الورق ١٩٢٤ ، صفيت عام ١٩٢٧ ــ شركة مصر لحلج القطن : ١٩٢٤ ، ٠٠٠ر٢٥٠ جنيه ــ شركة مصر للمواصلات والملاحة : ١٩٢٥ ، ١ مليون جنيه ــ شركة مصر للسينما والمسرح : ١٩٢٥ ، ١ مليون جنيه ــ شركة مصر لمصائد السمك : ١٩٢٧ ، ٠٠٠ر٧٥ جنيه ــ شركة مصر للكتان : ١٩٢٧ ، صفيت في ١٩٥٦ ــ شركة مصر لحياكة الحرير في حلوان : ١٩٢٧ ، ١ مليون جنيه ــ شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى : ١٩٢٧ ، ٤ مليون جنيه ــ شركة مصر لتصدير القطن : ١٩٢٩ ، ٠٠٠ر٤٠٠ جنيه ــ شركة مصر للطيران ١٩٣٢ ، ٠٠٠ر٥٠٠ جنيه ــ شركة مصر للتأمين : ١٩٣٤ ، ٠٠٠ر٥٠٠ جنيه ــ شركة مصر للملاحة : ١٩٣٤ ، ٠٠٠ر٧٥٠ جنيه ــ شركة مصر للسياحة : ١٩٣٤ ، ٠٠٠ر١٠٠ جنيه ــ شركة مصر للتبغ والسجائر : ١٩٣٦ ، صفيت في ١٩٤٠ ــ شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع في كفر الدوار : ١٩٣٧ ، ٢ مليون جنيه ــ شركة بيضا للصباغة : ١٩٣٧ ، ١ مليون جنيه ــ شركة مصر للزيوت النباتية : ١٩٣٨ ، ٠٠٠ر٧٥ جنيه ــ شركة مصر للدباغة : ١٩٣٨ ، صفيت عام ١٩٤٠ ــ شركة مصر للمناجم والمقالع : ١٩٣٩ ، ٠٠٠ر١٠٠ جنيه ــ شركة مصر لبيع المصنوعات المصرية : ١٩٤٠ ، ٠٠٠ر٥٠٠ جنيه ــ شركة مصر للمنتوجات الصيدلية : ١٩٤٠ ، ٠٠٠ر٣٠٠ جنيه ــ شركة مصر للحرير الصناعي : ١٩٤٦ ، ٣ مليون جنيه ــ شركة مصر للتجارة الخارجية : ١٩٥٢ ، ٠٠٠ر٥٠٠ جنيه ــ شركة مصر للتجارة الداخلية : ١٩٥٢ ، ٠٠٠ر٥٠٠ جنيه ــ شركة مصر للفنادق : ١٩٥٤ ، ٢ مليون جنيه ــ شركة مصر للمنتوجات الغذائية والالبان : ١٩٥٤ ، ٠٠٠ر٥٠٠ جنيه ــ وشركة مصر للمنتجات الكيمائية : ١٩٥٧ ، ٢ مليون جنيه ــ . عن كتاب عبد الرسول ، المرجع المذكور ، ص ٢٦٢ ــ ٢٦٣ .

١ ــ «الاهرام» ، ٢٦ نوفمبر ١٩٦١ .

الفنيين ، تكوين بروليتاريا من اصل فلاحي ، الخ .

لقد اظهرنا ، ونحن نرسم الخطوط العريضة لتاريخ الطبقة الوسطى المصرية ، كيف أصبح «مجمع مصر» رويدا رويدا ، البيت المشترك لكل قطاعات البورجوازية. ففي عدة مناسبات ، هددت شركات اجنبية كبيرة بانشاء صناعات منافسة في مصر، وحينما كان يبرز شبح هذه الامكانية كان على بنك مصر ان يقرر انشاء شركات جديدة بالتعاون مع الشركات الاجنبية . وهذا ما حدث ، بشكل خاص ، لشركة مصر للتأمين التي انشئت بالتعاون مع بنك «بورنغ اوف لندن» ، و«الاسيكيرازيوني جنرال دي تريستا» ؛ بالاضافة الى شركة الغزل والنسيج الرفيع في كفر الدوار و«بيضا ديرز» اللتين كانتا حصيلة اتفاق مشترك مع «برادفورد ديرز أسوسييشن» وشركة «انترسنفمنشافتن» الالمانية (١) ؛ ثم مع شركة مصر للطيران .

وقد اكدت العلاقات الداخلية ضمن «المجمع» مدى تركزه البالغ : في الواقع ، كان بنك مصر هو الذي أمن اسس التمويل «لشركات مصر» وفقا للقانون الداخلي المتماثل في كل هذه الشركات والذي نص على انه يجب الاكتتاب بكل رأس المال على ان يدفع ٢٥ بالمئة منه عند الشراء . وبهذه الطريقة ضمن بنك مصر لنفسه توجيه جماعة ضئيلة من المتمولين وكذلك الاشراف الكامل على عملية التأسيس ، ثم على الادارة كلها .

ولاحظ بعض الاقتصاديين مثل الدكتور علي الجريتلي ان درجة التركز هنا ، فاقت ما كانت عليه في المصارف الكبرى (٢) . والواقع ان بنك مصر كان يناوب ، كل سنة ، رئاسات شركاته الجديدة بين اعضاء مجلس ادارته ، حتى ان محمود شكري باشا كان يرأس عام ١٩٢٧ اربعا من شركات مصر . بالاضافة الى ذلك احتفظ بنك مصر ، حتى عام ١٩٥٥ ، بمكتب اشراف مالي في كل شركة بحيث اصبحت جميعها مجرد فروع «صناعية» للبنك .

شكلت الشركات الصناعية التسع والعشرون التي انشأها بنك مصر ، بين ١٩٢٢ و١٩٥٧ ، مجمعا مهيبا يسيطر على الاقتصاد المصري كله (٣) ، لكنها شكلت ايضا «مشتلا» حقيقيا لتخريج المدراء والاداريين الكبار . اذ انه كان يركز على فعالية المؤسسة وعلى كل من التدريب النظري والتطبيقي ، بدلا من الصفات الخاصة لرجل الاعمال (٤) . وقد عرف فيما بعد أن ٥٠ شخصا كانوا يملكون ٤٢ بالمئة من

---

١ ــ حول هذه المسألة ، وحول تاريخ الراسمالية في مصر راجع الاطروحة الممتازة للدكتور علي الجريتلي : «بنية الصناعة الحديثة في مصر» ، وكتاب حسين خلاف : «التجديد في الاقتصاد المصري الحديث» (القاهرة ، ١٩٦٢) .

٢ ــ الجريتلي «بنية ...» ، المرجع المذكور ، ص ٤٣٣ ــ ٤٤٥ .

٣ ــ عبد الرسول ، المرجع المذكور ، ص ٣٥٢ ــ ٣٦٣ .

٤ ــ هاربسون وابراهيم ، المرجع المذكور ، ص ٤٦ ــ ٥٣ .

اسهم بنك مصر وان ١٠ من بين هؤلاء الخمسين كانوا يملكون ٢٠ بالمئة من الاسهم، بينما كلن المليونير احمد عبود وحده يملك ١٤ بالمئة من اسهم البنك ... (١) .

جنبا الى جنب مع «مجمع مصر» كان هناك «مجمع عبود» . وكانت لقمتان متساويتان من حيث الارتفاع لكن الشكل كان مختلفا . كان احمد عبود ، الرجل العصامي ، مقداما من الطراز التقليدي . وكانت «امبراطوريته» ، كما يقال ، ثمرة ١٥ سنة من العمل الدائب : البوسطة الخديوية ، شركة السكر والتكرير المصرية ، شركة اسمدة كيماوية ضخمة ، عدة مصانع نسيج ، ومصانع اخرى موزعة في القطاعات المختلفة . وبسبب ارتباطه الوثيق بالقصر وبالمصالح الاميركية والانكليزية لعب دورا هاما ، بل رئيسيا في بنك مصر واتحاد الصناعات المصرية وكان له صوت في مجلس ادارة شركة قناة السويس القديمة . اما مجمع شركاته ، التي كان استغلال العمال فيها غير مقيد بأية قيود ، فلم تكن تملك الاطر الادارية كتلك التي كونتها ، خلال فترة طويلة ، شركات «مجمع مصر» . هنا ، كان الرجل الاول ، احمد عبود ، كل شيء . وكثيرا ما كان يخرق القانون العمالي المعمول به ولم تكن فرقه التأديبية الخاصة تنتظر تدخل الدولة لقمع الاضرابات واسكات المتذمرين (٢) .

لقد ازدهر عالم المال والصناعة والاعمال هذا ، كما لم يفعل من قبل ، في ظل سلطة قوية مهتمة بالمحافظة على النظام والتقدم الاقتصادي . لكن هذين المجمعين اعتادا ممارسة السلطة . ففي وقت مضى كانا يحلاّن الوزارات ، ويتفاوضان مع القوى الاجنبية ، ويسيِّران الصحافة والاحزاب ومجلس النواب : كانا يمثلان ويستعملان سلطة الدولة . وكانت سلطتهما لا تزال على حالها لم تمس ، واستثماراتهما في تزايد ، وارباحهما ضخمة . كما انه تم القضاء على هيمنة الارستقراطية الزراعية ، التي وقفت في طريقهما احيانا . بالطبع كانت هناك احداث السويس ، التي قطعت جسورهما مؤقتا مع الغرب ، وأرغمتهما على عقد تحالف «امر واقع» مع الدول الاشتراكية . ولكن مصر كانت ، في نهاية الامر ، قد وضعت يدها على الممتلكات الاجنبية السابقة التي ستساعد الان في عملية التصنيع ، رغم ان هذا الرأسمال وُضع بأغلبه في يد المؤسسة الاقتصادية بدلا من ان يجد طريقه الى الشركات والمصارف الخاصة .

وكان على الالتقاء بين الجهاز العسكري والرأسمال الصناعي والمالي الكبير ان يتم على الصعيدين السياسي والاقتصادي .

على الصعيد السياسي حددت اربع خطوات رئيسية ذلك الالتقاء خلال مرحلة ١٩٥٦ ــ ١٩٥٨ : دستور ٢٥ يونيو ١٩٥٦ ، تأسيس الاتحاد القومي(٢٨ مايو ١٩٥٧)، انتخاب مجلس الامة (يوليو ١٩٥٧) ، واخيرا وحدة مصر وسوريا في الجمهورية

---

١ ــ «الجمهورية» ٢٠ فبراير ١٩٦٠ .

٢ ــ هاريسون وابراهيم ، المرجع المذكور ، ص ٤٠ ــ ٤٤ .

العربية المتحدة في ١ فبراير ١٩٥٨ .

من الواضح ان تجربة باندونغ لم تذهب عبثا . لقد اطلع جمال عبد الناصر خلالها على ما وصلت اليه البلدان الناشئة الحديثة الاستقلال ، وادرك الاهمية الاساسية لتعبئة الشعب من اجل الدفاع والبناء ، وبالتالي في تبني شكل معين من الديمقراطية الموجهة ؛ كما اكتشف عند ولادة التضامن الاسيوي ـ الافريقي سندا ، سيزداد اهمية ، للمهمات التي كان ينوي انجازها في مصر . وعند عودته الى القاهرة ، دشن ما سمي فيما بعد «فترة باندونغ» (١٩٥٦ ـ ١٩٥٨) ، واطلق تدريجيا سراح الشيوعيين والتقدميين واليساريين الليبراليين الذين كانوا مسجونين في ابو زعبل . وفي هذا الجو ، ودون ان يفقد الامل بالمساعدة الاميركية ، وبينما كان لا يزال يجهز جيشه بالاسلحة التشيكية ، راح عبد الناصر يخطو خطوات ليبرالية محدودة من اجل دعم حكمه .

في ١٦ يناير ١٩٥٦ ، اذاع مشروع دستور الجمهورية المصرية . ولاول مرة في التاريخ ، اعلنت مصر فيه نفسها عربية : «مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة . وهي جمهورية ديمقراطية . والشعب المصري جزء من الامة العربية» (المادة ١) . وتبع ذلك عدة مواد بشرت بالعودة الى ديمقراطية ما : «التضامن الاجتماعي اساس المجتمع المصري» (المادة ٤) ؛ «تكفل الدولة الحرية والامن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المصريين» (المادة ٦) ؛ «يحظر ايذاء المتهم جسمانيا او معنويا» (المادة ٣٧) ، «حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة» (المادة ٤٤) ؛ «انشاء النقابات حق مكفول» (المادة ٥٥). وفي الحقل الاقتصادي اعلن الدستور التمسك بالتخطيط وبراسمالية الدولة (المادة ٧) . بينما أكد في نفس الوقت ان «النشاط الاقتصادي الخاص حر» (المادة ٨) . واعترف الباب الثالث (الحقوق والواجبات العامة) بالحق في جميع الحريات ولكن «في حدود القانون» دائما ، بينما كان دستور ١٩٢٣ قد اعطى صفة مطلقة لبعض الحريات ، ولاسيما الحرية الشخصية .

اما السلطة التشريعية فقد حصرت بمجلس منتخب واحد يدعى مجلس الامة (الباب الرابع ، الفصل الثاني ، المواد ٦٥ ـ ١١٨) . لكن رئيس الجمهورية هو الذي يعين او يعفي الوزراء من مناصبهم (المادة ١٦٤) . ولا يسمح بالعمل لاي حزب سياسي ولكن «يكوّن المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف التي قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية» . هذا هو مفتاح النظام بأكمله بالرغم من انه ورد في الباب السادس الذي يبحث في «أحكام انتقالية وختامية» ما يلي : «يتولى الاتحاد القومي حق الترشيح لعضوية مجلس الامة» (المادة ١٩٢) .

في ٢٣ يونيو جرى استفتاء مزدوج : انتخب جمال عبد الناصر رئيسا لجمهورية مصر بنسبة ٩٩٫٨٤ بالمئة من الاصوات ، وأقر الدستور المقترح بنسبة ٩٩٫٨ بالمئة من الاصوات . وبعد ذلك بشهر واحد جاء الهجوم على السويس .

في ٢٨ مايو ١٩٥٧ أسس «الاتحاد القومي» بمرسوم جمهوري وعينت لجنته

التنفيذية وكلفت بانتقاء المرشحين للانتخابات التشريعية ، وكانت اللجنة مكونة من عبد اللطيف البغدادي ، زكريا محي الدين وعبد الحكيم عامر بالاضافة الى رئيسها جمال عبد الناصر . ومن اصل ٢٨٠٥ مرشحا تقدموا في ٢٨٤ دائرة انتخابية ، كان قد أعيد تقسيمها لمنع الوفد من النجاح في مناطقه السابقة ، وافقت اللجنة على ١١٨٨ مرشحا .

واظهرت نتائج الانتخابات التي اعلنت في ١٥ يوليو ان مجلس الامة سيتسع لممثلين عن مختلف اتجاهات الطبقة الوسطى المصرية . وكان من بين المرشحين الفائزين ١٦ وزيرا ، ٣ من مستشاري الدولة ، ٤٦ محاميا ، ٤٦ مزارعا ، ٤٠ من عمدة القرى ، ٣٣ ضابطا في الجيش ، ٢٠ طبيبا ، ٢٠ موظفا كبيرا ، ٤ رجال اعمال، مذيعان اذاعيان ، شيخ واحد ، ٩ صناعيين ، ١٥ من ملاك الاراضي ، ١٤ ضابطا في البوليس ، ١٢ مهندسا ، ٩ اساتذة جامعيين ، ١٠ تجار ، ٨ قضاة ، ٨ صحافيين، ٥ من «مشايخ البلد» ، ٤ من مراقبي الحسابات ، ٤ صيادلة ، امرأتان ، ٧ موظفين، و٤ عمال (١) . وعقد الاجتماع الاول للمجلس في ٢٢ تموز لانتخاب الرئيس ففاز عبد اللطيف البغدادي .

في هذا الوقت كان العمل ناشطا لجعل «الاتحاد القومي» فعالا . وقد شمل المرسوم الذي صدر في ٢ نوفمبر ، تحديد دستور الاتحاد القومي والغايات منه وهي «تحقيق اهداف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني متحرر من كل استغلال سياسي واجتماعي واقتصادي» (المادة ١) . ويشرف على التنظيم لجنة تنفيذية عليا يعينها الرئيس (٢) . وفي ٩ نوفمبر اصبح العقيد انور السادات امينا عاما للاتحاد القومي .

لم يكن الحوار الذي قام في الفترة الممتدة بين عودة مجلس الامة في خريف ١٩٥٧ وحله في ١ فبراير ١٩٥٨ بسبب الوحدة بين مصر وسوريا ، ليرضي القادة العسكريين . فالواقع انه رغم كل الحواجز والضغوط ، ورغم تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل اعتباطي ، لم يأت المجلس «خانعا» . وقد ضم عددا كبيرا من الاعضاء الموسرين بالاضافة الى ان غالبية مندوبي الاقاليم كانوا يفضلون النظام القديم بوجهه الزراعي . اما اليسار فلم يكن باستطاعته ان يعتمد سوى على النواب العمال الاربعة وعلى نائبين تقدميين آخرين . لكن هؤلاء النواب الستة كانوا هم الوحيدين الذين فصلوا من المجلس ، بواسطة الطعون ، بينما تم السماح لجميع النواب الآخرين بالدخول اليه (٣) . وتجمعت المعارضة الديمقراطية التي كانت قد برزت في ربيع ١٩٥٤ بشكل خفي في البداية ثم اخذت تعلن عن نفسها شيئا فشيئا . واراد النواب

---

١ — COC, XIV, No. 35 (1957), P. 50 .

٢ — الشعب ٢ نوفمبر ١٩٥٧ .

٣ — «الاهرام» ٢٩ يناير ١٩٥٨ .

أن يمارسوا السلطة التشريعية لانه لم يكن في سلطتهم اقالة الحكومـــة (مجلس الـوزراء) .

ما الذي حدث بالضبط ؟

كان هناك بالطبع البورجوازية الزراعية القديمة التي قضي على قسم منها ، ولكن قطاعات كبيرة منها كانت لا تزال تتمتع بنفوذ واسع في الريف . وهناك البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة التي كانت تنوي السيطرة على كل التشريع الاقتصادي والمالي . وكان هناك ايضا ممثلو المهن الحرة والفنيون والخبراء الذين كانوا يريدون الاسهام في بناء المجتمع العصري الذي كان يفترض ان يكون مفتوحا للجميع وبنوع خاص لرجال العلم والفنيين . كما كان هناك أولئك الذين يحنون الى الوفد وأولئك الذين لم ينسوا القضاء على الاخوان المسلمين . ولكن فوق كل هذا كان يهيمن ، بشكل غامض ، عزم النظام على بث الروح الديمقراطية والاصلاحية المرتبطة دائما بمطلب الاستقلال ، داخل الحركة الوطنية المصرية . ففـــي مصر ١٩٥٦ ــ ١٩٥٨ الراضخة للجهاز العسكري ، كان هناك ثمة قوة واحدة قائمة بذاتها لها فلسفتهـــا وعقيدتها وبرنامجها وتنظيمها المستقل . كانت تلك القوة هي اليسار : اي المنظمات الشيوعية التي ما زالت غير شرعية ــ «الطليعة العمالية» ، الحزب الشيوعي المصري الموحد» ، «الحزب الشيوعي المصري» ــ بالاضافة الى القطاع التقدمي الواسع بين المثقفين وفي الحركة النقابية ، وهو قطاع وان لم يرتبط عضويا بالحركة الشيوعية، فانه كان حليفها والمعبر الشرعي عنها ، غالبا .

ومن الانصاف القول ان الماركسيين المصريين ، رغم انقساماتهم ، ووضعهم غير المرخص به ، ورغم الملاحقات التي لم تتوقف منذ ١٩٤٦ والتي بلغت ذروة القسوة في ظل النظام العسكري ، ظلوا مصممين على ان يبقوا عقل مصر السياسي . وكان خصومهم يعترفون بالمستوى الفكري الرفيع الذي يميز قياداتهم وبالنضج السياسي الذي وصلت اليه حركتهم ، وبالتجاوب الذي استطاعت الماركسية ان تلاقيه فـــي الاوساط الجماهيرية العامة منذ نشوء اللجنة الوطنية للعمال والطلبة .

وفي معتقل ابو زعبل الذي أطلق عليه ضباط الاستخبارات اســـم « مقبرة الاحياء» ، راح قادة اليسار المصري يعدّون لتوحيد الحركة الشيوعية ويضعون خطة لبناء الجبهة الوطنية ، بالاتفاق مع العسكريين ، لمواجهة مشاكل التطور السياسي والايديولوجي والاجتماعي والثقافي في مصر الجديدة . هذه الجبهة التي كان يؤذن بقيامها صفقة الاسلحة مع تشيكوسلوفاكيا والصداقة مع البلدان الاشتراكية واقرار رأسمالية الدولة ، وكذلك بوادر قضية السويس . ومن معتقل ابو زعبل ارسلت، ابتداء من نوفمبر ١٩٥٥ ، اولى عرائض التأييد الى جمال عبد الناصر مع التشديد على ضرورة اعادة الحريات الديمقراطية والنظام الدستوري لتثبيت الوحدة الوطنية. وكانت «الطليعة العمالية» اول من قام بهذه الخطوة فتبعها الحزب الشيوعي المصري الموحد ، ثم الحزب الشيوعي المصري ، ثم اللجان المركزية خارج المعتقل .

كانت تجربة السويس حاسمة . فعندما قصفت القاهـــرة ، نزلت المنظمات

الشيوعية الى الشوارع وبدأت تدريب الشباب على الرماية وتشكيل لجان المقاومة ، بينما شرع الكتاب والصحفيون اليساريون يقومون بدعاية وطنية مكثفة في مختلف انحاء البلاد أنتجت بضعة قصائد رائعة . وهكذا فان اليسار المصري كان هو الذي قام بتدعيم الجبهة الداخلية في ساعة المحنة الكبرى .

اقترن عطف الجماهير واعجابها باليسار بموجة التقدير والتأييد العارمة نحو الاتحاد السوفياتي بعد الانذار الذي وجهه الماريشال بولغانين ، في ٥ نوفمبر ، الى ممثلي الدول المعتدية الثلاث قائلا : «ان الحكومة السوفياتية لن تتردد في اللجوء الى القوة لسحق المعتدين واعادة السلام في الشرق» . كان هذا الموقف معروفا لدى الجميع وكان لا بد لعبد الناصر ان يأخذه بعين الاعتبار .

في ٧ نوفمبر ١٩٥٦ ، اسس رئيس الجمهورية جريدة يومية مسائية «المساء» وعهد برئاسة تحريرها الى خالد محي الدين . وكان الغرض منها أعطاء اليسار ، واليسار غير الشيوعي اذا امكن ، منبرا شرعيا يدخل في اطار السياسة العامة للدولة . وفي الفترة الممتدة من ٧ نوفمبر ١٩٥٦ الى ١٢ مارس ١٩٥٩ ، كانت «المساء» مصنع التفكير الايديولوجي لمصر الجديدة فقد كان يشترك في تحريرها الشيوعيون والتقدميون والمثقفون الليبراليون . واعادت «المساء» التقليد القديم لصحافة الراي الذي ازدهر قبل الحرب، وخصصت ابوابا عديدة (٤ صفحات من اصل ٨ صفحات يوميا) لنشر ابحاث ودراسات جدية يحلل فيها الماركسيون المصريون المجتمع المصري في فترة الانتقال ويقدمون الحلول لمشاكله . وكان عبد الناصر يتابع ما يكتب فيها كل يوم ، ويتصل بادارتها هاتفيا على الدوام ليسأل : «الدكاتره بتوعكم بيقولوا ايه النهار ده ؟» ...

لقد كانت اسرة «المساء» هي التي وضعت التمييز بين القومية العربية التي تتبناها الدولة والمفهوم الديمقراطي للاتحاد الفيدرالي بين الدول العربية . كما أنها اقترحت تعديل الاصلاح الزراعي ، ووضعت مشاريع النهضة الثقافية التي تبنى معظمها الوزراء المختصون فيما بعد ؛ ودرست سير رأسمالية الدولة ، ونشرت أفضل انتاج ادبي مصري في تلك الفترة ، وادخلت الدراسة العلمية الى صلب الاقتصاد وشددت على طابع مصر الخاص وسط المجموعة العربية .

كما تأسست عدة دور نشر في نفس الفترة منها «دار النديم» و «الدار المصرية للكتب» بادارة لطف الله سليمان ، و «دار الفكر» بادارة ابراهيم عبد الحليم ، و «المؤسسة القومية للنشر والتوزيع» بادارة حسين طلعت وريمون دويك ، و «دار الديمقراطية الجديدة» وغيرها . ونشر عدد من القصاصين والباحثين والشعراء والفلاسفة مؤلفات دمغت بطابعها الحياة الثقافية العامة في البلاد . وعلى الرغم من ان المثقفين الماركسيين كانوا قد طردوا من الجامعة عام ١٩٥٤ ، فانهم انتجوا أفضل ما نشر في المجلات الجديدة التي كانت بعضها رسمية . ونشط المثقفون الماركسيون في ميدان المسرح وفي الاذاعة المدنية لهم «ببرنامجها الثاني» ، أي البرنامج الثقافي .

كان طبيعيا ان يفكر حكام مصر مليا بأمر هذه القوة المستقلة التي بدأت تتجمع

وتؤثر في الرأي العام . ففي مجلس الامة قدم نائب الجيزة ، ابو الفضل الجيزاوي ، اعتراضا على سلطة وزير الداخلية المطلقة على معسكرات الاعتقال ، ومعاملة المعتقلين، وشرعية الاعتقال الاداري ، وتحولت الجلسة الى جلسة صاخبة .

وقبلها بأيام قليلة ـ في ١٠ ديسمبر بالضبط ـ كان على كمال الدين حسين ، وزير التربية والتعليم والمسؤول عن تطهير الحركة الطلابية ، ان يستمع الى اغلبية أعضاء مجلس الامة وهي تأمره بفتح ابواب الجامعة لكل متخرج ثانوي يطلب الدخول اليها . وكان هذا جزءا من الحملة التي شاركت فيها الصحف ووقفت فيها الى جانب النواب ضد اخضاع الجامعة لنظام عسكري . وامام موجة الاستنكار العامة ، اضطر كمال الدين حسين الى الاستقالة ، لكنه عاد عنها بأمر من رئيس الجمهورية ، وجرى حل مجلس الامة .

في هذا الجو الذي اشاعه مؤتمر باندونغ والانذار السوفياتي وانتصارات اليسار ، كان الطعن موجها الى مبدأ الديكتاتورية العسكرية بالذات . وكان كل ما في هذا الجو يدعو عبد الناصر الى التقدم لفتح الطريق امام القوى الشعبية الصاعدة ، وتركيز نظامه على المزيد من الحريات من أجل تأمين ضمانات أفضل لمستقبله . كان رئيس الجمهورية يتمتع بشعبية قوية في تلك الفترة ، لكن مساعديه ، وجهازه العسكري على الاخص ، كانوا مكروهين ومحتقرين من الجميع . وكان يستطيع ، لو شاء ، ان يحكم البلاد مستندا الى تأييد القوى الجديدة ـ الطبقة الصناعية المتوسطة، الملاك الصغار والمتوسطون ، المهنيون ، المثقفون اليساريون ، النقابات ـ شرط ان يعترف بكياناتهم المستقلة ، اي بحقهم في تشكيل احزاب سياسية. لم يكن احد ينكر عليه السلطة ، لكن اكثرية مؤيديه كانوا ينشدون الرجوع الى الحياة الديمقراطية . كانت هناك امكانية لقيام حركة شعبية تقدمية ، شبيهة بتلك التي عرفتها البلاد في ربيع ١٩٥٤ ، ولكنها أشد ساعدا منها ، لانها كانت ستأتي بعد باندونغ واحداث السويس .

في هذا الوقت بالذات وبينما كان الفكر السياسي قد وصل الى درجة بالغة العمق والغنى ، برزت القضية الوحدوية السورية . في البداية كان كل شيء يتجه نحو الافضل ويجري كما ينبغي : الامة العربية توطد نفسها ، وكان من الطبيعي ان تكون مصر وسوريا في الطليعة ، وقد ربطتهما منذ العصور القديمة تجارب كثيرة مشتركة . وبعد انهيار الوحدة وبعد النقد الذاتي المذهل الذي قدمه رئيس الجمهورية في ١٦ اكتوبر ١٩٦١ كشف، محمد حسنين هيكل ، مستشار الرئيس عبد الناصر والناطق باسمه ورئيس تحرير «الاهرام» ، عن الجانب الآخر من الوحدة (١) . وقد كررت روايته الكثير مما كان يعلنه خالد بكداش وتنشره صحيفتا «الاخبار» و«النداء» كل اسبوع في بيروت .

---

١ ـ محمد حسنين هيكل : «ماذا جرى في سوريا» ، ـ القاهرة ، ١٩٦٢ ـ .

في ١ فبراير ١٩٥٨ أعلن الرئيسان جمال عبد الناصر وشكري القوتلي ولادة الجمهورية العربية المتحدة . وفي ٥ فبراير وافق مجلسا النواب في البلدين على الوحدة . وفي ٢١ فبراير جرى تأكيد ذلك بواسطة استفتاء شعبي في البلدين وانتخب عبد الناصر لرئاسة الجمهورية ، بأكثرية ساحقة . وعلى الفور تم حل المجلسين النيابيين . واعلن في ٥ مارس دستور مؤقت جديد للجمهورية العربية المتحدة . وفي الثامن من ذلك الشهر وقعت اتفاقية بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن لانشاء اتحاد الدول العربية. هكذا تمت الوحدة وسط تهليل عام رغم ان رجل الشارع في مصر لم يخف بعض الدهشة للاتجاه العربي الذي طرأ على مصيره .

بذلك وجد العسكريون والبورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة مجالا جديدا للتحالف فيما بينهم . اذ ان ولادة الجمهورية العربية المتحدة لم يكن ليسمح لهم بتجميد اليسار فحسب ، بل سيكون اشارة لبدء حركة استثمار وفتح اسواق جديدة لتصريف المنتوجات المصرية ، وفتح مجالات لتوظيف الخريجين الجامعيين المصريين ، اي باختصار جعل سوريا اقليما مصريا .

والواقع أن عامي ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ شهدا ازديادا ملموسا في التبادل التجاري وخاصة في التصدير ، بالاضافة الى توزيع جغرافي جديد لزبائن مصر .

في ٢١ يناير ١٩٥٨ تمت الموافقة على مشروع الخمس سنوات للتصنيع الذي قدمه عزيز صدقي وزير الصناعة الجديدة وفي ١ يونيو أذيع المشروع وهو يقضي بتوظيف ٢٥٠ مليون جنيه خلال خمس سنوات منها ١٦٤،٥ جنيه في الصناعة ، ٢١،٥ مليون جنيه في مصادر المعادن ، و ٣٥ مليون في البترول . وكان مؤملا عند نهاية السنوات الخمس ، ان يرتفع الدخل القومي بمقدار ٨٦،٥ مليون جنيه والموارد الوطنية بمقدار ٢٢٥ مليون جنيه ، وان يزداد عدد العمال بنسبة ٥٠ بالمئة وتزداد اجورهم بمقدار ٥٥ مليون جنيه (١) .

وفي ٥ ديسمبر اعلن عبد الناصر ان المشروع سينفذ خلال ثلاث سنوات ، «عند ذلك سيرتفع الدخل القومي بمقدار ١٣٠ مليون جنيه . ستخلق الخطة فرص عمل لنصف مليون عامل . ستصبح حصة الصناعة في الدخل القومي ٢٢ بالمئة ... علينا ان نعمل أسرع من الماضي بمرتين : مرة لازالة تخلف الاعوام المائة الماضية ، ومرة لتوفير العمل لـ ٣٥٠ الف نسمة تولد كل سنة» .

والملاحظ ان المساعدة السوفياتية ، بموجب اتفاق ٢٩ يناير ١٩٥٨ ، كانت ضخمة بالفعل : ٧٠٠ مليون روبل بفائدة ٢،٥ بالمئة تسدد على مدى ١٢ عاما ، على ان يدفع القسط الاول بعد خمس سنوات . لقد تغير هيكل التجارة الخارجية المصرية

---

١ ــ «الاهرام» ١ يونيو ١٩٥٧ : حتى ديسمبر ١٩٥٨ بلغ مجموع قيمة التسليفات ٤٣٠ر٥ مليون جنيه منها ١٧٢ مليون جنيه (٢٨ر٣ بالمئة) للصناعة ، وحصلت التجارة على ٥٩ر٨ بالمئة من المجموع
(NBE, Credit and Banking Developments in 1958 (Cairo, 1958) P. 73).

بشكل اساسي : في عام ١٩٥٧ جرى شحن ثلاثة أخماس صادرات القطن الى البلدان الاشتراكية وعقدت سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية مع الجمهوريات الديمقراطية في اوروبا ومع جمهورية الصين الشعبية ، وقامت مفاوضات واتفاقيات مع بلدان اخرى عديدة ، خاصة المانيا الغربية التي ستسبق في وقت لاحق جميع منافسيها الغربيين وتزاحم الاتحاد السوفياتي بشكل مباشر . كما ستلعب اليابان وأيطاليا واسبانيا دورا مهما في التبادل التجاري مع مصر . وفي ٢٧ مارس ١٩٥٨ ارسل الدكتور عمري ، رئيس البنك الاهلي المصري حينذاك ، مذكرة اعتراض تعبر عن راي المصالح المالية قال فيها أن سياسة مصر الاقتصادية تقودها الى أزمة لانها تسير باتجاه الاتحاد السوفياتي ، ومصر لا تستطيع ان تستغني عن الغرب ، حليفها التقليدي .

وهذا يعني ان البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة لم تكن راضية عن الاتجاه الذي فرضته احداث السويس على النظام العسكري . صحيح انه تم فتح اسواق جديدة ، ولكن الحذر كان ضروريا ، لتلافي أي شيء يمكن أن يعرض مصر للخطر الشيوعي داخليا وخارجيا . ولهذا فان تلك البورجوازية شعرت بالارتياح العميق عند اعلان الوحدة مع سورية . وقد ارسل «مجمع مصر» وبنك القاهرة فريقا من الخبراء الى سوريا وجرى فتح فروع لهما هناك ، بعد بضعة اسابيع من الوحدة . وازداد هذا الاتجاه خلال سنوات ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، و ١٩٦١ .

ولكن لم يكن كل شيء يسير سيرا حسنا ، على الجبهة الداخلية ، بين الحليفين الكبيرين . فقد أعلنت الحكومة سلسلة من القوانين المتعلقة بالصناعة يختص احدها (رقم ٢١ لعام ١٩٥٨) «بتنظيم وتشجيع الصناعة في الاقليم المصري» ويفرض عليها ان تسير حسب اهداف الخطة . وفي ٢٩ مايو انشئت الهيئة العامة لدعم الصناعة فازداد تدخل الجهاز الحكومي في شؤون القطاع الصناعي ، لان هذه الهيئة كانت تضم خمسة اعضاء يعينهم وزير الصناعة وخمسة ممثلين عن اتحاد الصناعات المصرية وخمسة اعضاء من كبار الموظفين . وفي نفس اليوم ، ثم في ٩ يونيو ، صدر قراران بانشاء «غرف الصناعة» التي بلغ عددها ٢٠ غرفة «على ان تعتبر مؤسسات عامة» . واخيرا في ٢٩ مايو ، أعيد تنظيم اتحاد الصناعات المصري الذي لم يكتف وزير الصناعة بتعيين رئيس مجلس ادارته فقط ، بل عين ثلث اعضائه كذلك (١) . واصبح الدكتور محمد أحمد سليم ، وهو مهندس كبير يؤيد النفوذ الاميركي ، رئيسا للاتحاد ، في ٢٥ ابريل ١٩٦٠ (٢) .

---

١ ـ «ملحق اضافي حول التشريع الجديد لتنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصري» في EI (June 1958)

٢ ـ «التركيب الجديد لمجالس ادارة اتحاد الصناعات والغرف الصناعية» في : EI, XXVI, No. 5 (1960), PP. 5 - 8

ضم مجلس الادارة الجديد الذي كان اعضاؤه كلهم مصريون (ومسلمون) ، مزيجا من التكنوقراطيين والاثرياء القدماء لصالح الفئة الاولى .

ثلاثة احداث ميزت عام ١٩٥٨ ، العام الذي قام فيه الجهاز العسكري ، يعضده الاتحاد السوفياتي بقوة بعد السويس ، ببدء محو نتائج تجربة السويس ، وخاصة مقاطعة الدول الاوروبية .

رأينا الى اي حد كان نشاط اليسار فعالا ، رغم انقسام الشيوعيين ، عند بدء عمل مجلس الامة . والآن ، شكلت المنظمات الشيوعية الثلاث في ربيع ١٩٥٧ ، لجنة تنسيق ، تطورت في الخريف لتصبح لجنة للوحدة . وفي نوفمبر اندمج الحزب الشيوعي المصري والحزب الشيوعي المصري الموحد واسسا الحزب الشيوعي المصري المتحد ، بينما غيرت «الطليعة العمالية» اسمها الى الحزب الشيوعي المصري للعمال والفلاحين . واخيرا ، اندمجت هاتان المنظمتان في ٨ يناير ١٩٥٨ لتؤلف الحزب الشيوعي المصري ، وكان ذلك قبل ثلاثة اسابيع من اعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة . لقد كانت تلك فترة الاندماجات . وبالنسبة للشيوعيين المصريين ، كانت هذه الخطوة نتيجة جهود مضنكة بذلت منذ سنة ١٩٤٥ في جو من الملاحقات المتصلة فيذروة انتفاضات حصلت داخل المجتمع المصري . ولم يخطىء الجهاز العسكري في تقييم ذلك : ما كان يثير السخط اصبح ، أو يستطيع أن يصبح ، خطرا (١) .

والحدث الكبير الثاني الذي عجل بوقوع الازمة هو مؤتمر الشعوب الاسيوية ــ الافريقية الذي عقد في القاهرة من ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ الى ١ يناير ١٩٥٨ (٢) . نظم اليسار لهذه المناسبة ، في الصحافة والاذاعة والجامعات والنقابات ، تظاهرة ضخمة ضد الاستعمار ، مشددا على دور الحريات المدنية في العمل الشعبي. وأفلت الامر من ايدي الرجال الرسميين الذين يديرون المؤتمر ، والمرتبطون بالسياسة الرسمية التي لا تزال تعتمد، في كل الاحوال، مبادىء باندونغاساسا لها، واضطروا الى ترك الامور تأخذ مجراها . لكن الامانة العامة للمؤتمر اتخذت القاهرة مقرا لها ، ووضع على راسها ارستقراطي سابق وضابط فرسان ومؤلف عشرات من المسلسلات الصحفية ، هو يوسف السباعي ، وذلك في محاولة لمراقبة تطورها الثوري بشكل اكثر فعالية .

وكانت الثورة العراقية في ١٤ يوليو ١٩٥٨ ، الحدث الثالث الحاسم . فقد شهدت اسابيعها الاولى ازدهارا مدهشا للديمقراطية في العراق حيث كان الحزب الشيوعي اقوى الاحزاب ويمارس نفوذا فعالا في مجال الدعاية والتنظيم . وقد شكل الحزب جبهة وطنية يتعاون فيها مع الحزب الوطني الديمقراطي (كامل الجادرجي) ومنظمات اخرى اقل اهمية . وترك اللواء عبد الكريم قاسم لهذه المنظمات حرية

---

١ ــ راجع A. Jacoviello: «Verso La Creazione in Egitto di un Unico Partito Comunista», L'Unita, May 14, 1957. الاحزاب المعنية وحدها تعرف كل التفاصيل.

٢ ــ راجع : «مؤتمر تضامن الشعوب الافريقية ــ الاسيوية : الخطب الافتتاحية والقرارات والخطب الختامية» ، وقد نشرته الامانة العامة الدائمة بالعربية وبالفرنسية وبالانكليزية (القاهرة ، ١٩٥٨) .

العمل لتأمين قوة من شأنها ان توازن قوة البعثيين ، انصار الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة . وشجع الفكرة القائلة بأن عراق ١٩٥٨ يمثل افقا مختلفا لكل الوطنيين العرب وهو البديل الديمقراطي والتحرري للقومية العربية بدل الطريق الديكتاتوري الذي يفترض ان جمال عبد الناصر يمثله .

منذ خريف ١٩٥٨ ، قام جهاز القمع والدعاية بتضييق الخناق على اليسار المتهم بتفرقة الصفوف ، في الداخل والخارج . واعيد توقيف قادة نقابيين كان قد أفرج عنهم من معتقل ابو زعبل منذ اقل من سنة . واستأنفت المحاكم العسكرية النظر في الدعاوى المقامة على الشيوعيين .

في سبتمبر ، استدعى انور السادات احد قادة الحزب الشيوعي المصري ، وهو شخصية معروفة في عالم الادب ، وحاول خلال سبع ساعات اقناعه بضم حزبه الى الاتحاد القومي ، والا فعلى الشيوعيين ان يفهموا ان مصيرهم سيكون كمصير الاخوان المسلمين ، اي التحطيم بواسطة التعذيب . اصطدم الامين العام للاتحاد القومي برفض مهذب ، ولكنه نهائي . وشنت حملة صحفية واذاعية عنيفة جدا ضد الحكم في العراق ، عدو القومية العربية . وفي ١٢ اكتوبر أعلن جون فوستر دالس ، الذي كان قد أكد في ٦ ابريل أن «الولايات المتحدة متفاهمة تماما مع الرئيس عبد الناصر»، أعلن استئناف المساعدة الاميركية لمصر ، وبلغت الدفعة الاولى ١٣ مليون دولار .

اختار جمال عبد الناصر مدينة بورسعيد و ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ ، ذكرى الانتصار على العدوان الثلاثي ، لشن حملته ضد اليسار ، وخاصة الحزب الشيوعي . وقال ان هؤلاء هم : «تجمعات ظهرت ضد الوحدة . وآسف ان اقول ان هذه العناصر التي ظهرت انما لم تكن قد استطاعت ان تواجه الشعب قبل الآن ، ولكنها تريد ان تخدع الشعب ، وتنشر بينه البلبلة ، وتنشر بينه الاشاعات ، حتى يكون مطية للاستعمار ، او لاعوان الاستعمار أو للصهيونية ... والحزب الشيوعي في سوريا رفض ان تكون الامة امة واحدة تحارب اعداء القومية العربية واعداء الوحدة العربية . بل ورفض ايضا القومية العربية والوحدة العربية واعلن بعض افراده في الاسبوع الماضي انهم ينادون بالانفصال ، وينادون بألا تكون هناك وحدة عربية او قومية عربية . ان هذه هي الدعوة للصهيونية لكي تنفذ بين ارجاء القومية العربية وتستغل بلادنا (١) .

وفي ١ يناير ١٩٥٩ ، عند فجر رأس السنة وبينما كانت الاحتفالات لا تزال قائمة ، جرى اعتقال ٢٨٠ من قادة ومسؤولي الحزب الشيوعي المصري . وقبلها بساعات قليلة كان عشرات الكتاب قد ارسلوا رسالة طويلة الى الرئيس ، يدافعون فيها عن شرف اليسار ويذكرونه بتأييدهم لسياسة الجمهورية العربية المتحدة الحيادية والمناوئة للاستعمار ، وهي السياسة التي جرى تشويهه سمعتها في بورسعيد . وابلغت اسرة «المساء»، التي تأثرت جزئيا بموجة القمع ، الرئيس ، انها

---

١ ـ «الاهرام» ، ٢٤ ديسمبر ١٩٥٨ .

ستستمر في تأييد السياسة العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ولكن دون ربط نفسها بالحملة التي تشنها الصحافة كلها ضد الشيوعيين العرب وضد العراق والاتحاد السوفياتي ، فقررت السلطات الاحتفاظ «بالمساء» املا باستخدامها مرة اخرى .

وفي نفس الفترة تقريبا ، قام العقيد عبد الوهاب الشواف بانتفاضة في الموصل بشمال العراق (مارس ١٩٥٩) ، فاغرقها سلاح الطيران العراقي والميليشيا الشيوعية بالدم . واظهر رد الفعل في الجمهورية العربية المتحدة ان وقت المداراة قد ولى، وانه ينبغي هذه المرة تدمير جهاز الاحزاب الشيوعية وكذلك اسكات التقدميين ، وخاصة المثقفين والنقابيين . وفي ١٢ مارس أقيل خالد محي الدين ، رئيس تحرير «المساء» من منصبه ؛ وفي اليوم التالي جرى طرد ما تبقى من اسرة التحرير. وقامت مظاهرات ضخمة حول ألنعوش الرمزية لضحايا الموصل يقودها الاتحاد القومي ، في القاهرة والاسكندرية تهتف بالموت للشيوعيين . وفي ٢٠ مارس ، شملت حملة الاعتقالات الثانية عدة مئات ، بل عدة الاف من الناس في سوريا ومصر (١) .

هكذا اضمحلت « فترة باندونغ» في جو من الارهاب .

ولكن ، بعد مرور ثلاثة عشر شهراً على شن الحملة ضد اليسار ، صدر قانونان (رقم ٣٩ و ٤٠ بتاريخ ١١ فبراير ١٩٦٠) بتأميم بنك مصر والبنك الاهلي المصري . ثم صدرت ، في تموز ١٩٦١ ، سلسلة القوانين «الاشتراكية» .

ما الذي حدث في القمة ؟

العامل الاساسي خلال هذه المرحلة الثانية (يناير ١٩٥٩ ـ يونيو ١٩٦١) ، كان التزايد الكبير والمستمر لدور الدولة في الحياة الاقتصادية ، على حساب القطاع الخاص. وقد جرى ذلك عبر عدة طرق: توسيع عمل المؤسسة الاقتصادية ومبادرات الدولة في الحقل الاقتصادي ؛ اصدار شبكة من القوانين تؤمن اشراف الدولة على الصناعة وعلى الشركات المساهمة ؛ واخيراً ، مشروع السنوات الخمس ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ (★) .

---

١ ـ حول حملة الاضطهاد يمكن مراجعة مجموعات «الاخبار» الاسبوعية و«النداء» اليومية اللتان تصدران في بيروت (١٩٦٠ ـ ١٩٦١) ، ومجموعة Solidarité الصادرة في باريس من ١٩٥٥ الى ١٩٦٠ ، ودراستين لعادل منتصر في «الازمنة الحديثة» :
XVI (1960), PP. 418 - 41, and XVII (1961), PP. 184 - 192;
ومجموعات : World Marxist Review (London, 1960 and 1961)

★فيما يلي عرض لخطط التنمية المختلفة : بدأ العمل في الخطة الخمسية الاولى في ١ يناير ١٩٥٨ ، ولكن في ٥ ديسمبر من نفس السنة جرى استبدال تلك الخطة بخطة ثلاث سنوات . وفي ٢ اغسطس ١٩٦٠ اعلنت خطة العشر سنوات التي تهدف في نهايتها الى مضاعفة الدخل القومي ، ولكن كان هناك ضمن هذه الخطة العامة خطتين محددتين تبلغ فترة كل منهما خمس سنوات. لذلك فان =

ومن بين مشاريع الدولة المباشرة ، استرعى اثنان انتباه القادة العسكريين : قناة السويس والمؤسسة الاقتصادية . فعند وفاة الدكتور حلمي بهجت بدوي ، عين العقيد محمود يونس رئيسا لهيئة قناة السويس ، وانتهت المفاوضات الصعبة بين الحكومة المصرية والبنك الدولي في ٢١ ديسمبر ١٩٥٩ وأسفرت عن حصول المؤسسة الاقتصادية على قرض بمقدار ٥٦،٥ مليون دولار من البنك الدولي ، بالاضافة الى ٥ مليون جنيه اخرى من فريق من البنوك الاميركية للقيام بأعمال ضرورية لتحسين الملاحة في قناة السويس وذلك بفائدة ٦ بالمئة تسدد خلال ١٥ عاما (١) واثبتت الادارة المصرية ، باشراف مهندسي الجيش ، انها اكثر حيوية وفعالية من الشركة العالمية القديمة : كان دخل القناة عام ١٩٥٥ ، ٣٦ مليون جنيه ، فبلغ خلال ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ حوالي ٥١،٥ مليون جنيه ؛ وخلال ١٩٥٥ عبرت القناة ١٤،٦٦٦ سفينة تبلغ حمولتها ١١٥ مليون طن ، فارتفعت هذه الارقام بنسبة ٦٠ بالمئة عام ١٩٦٠ ، اي الى ١٨،٧٣٤ سفينة تبلغ حمولتها ١٨٥ مليون طن ؛ وارتفع عدد المرشدين، وكلهم يحملون شهادات ملاحية ، من ٢٠٦ الى ٢٢٦ مرشدا بينهم ١٤١ مصريا ؛ واخيرا ، خصصت الهيئة الجديدة ٢٥ بالمئة من وارداتها لاعمال تحسين القناة بدلا من الـ ٤ بالمئة التي كانت مخصصة قبل التأميم (٢) . واستنتج مجلس قيادة الثورة من ذلك ان الخبراء العسكريين قادرون على توفير ادارة اكثر فعالية للمشاريع الضخمة من زملائهم المدنيين ، وخاصة اولئك الذين يعملون في القطاع الخاص .

فيما يتعلق بالمؤسسة الاقتصادية استبدل حسن ابراهيم الذي لم يكن كفوءا ، بالدكتور القيسوني الذي احاط به فريق من المساعدين يضم الخبراء المدنيين والضباط الكبار . وارتفع حجم الاعمال بدون توقف اذ انضم «مجمع مصر» اولا ثم «مجمع عبود» **على الاقل** جزئيا ، الى المؤسسة الاقتصادية . ففي «مجمع مصر» اتخذت شركة مصر للتجارة الخارجية وهي اهم شركة مصرية في هذا الحقل ، الخطوة الاولى في هذا الاتجاه ؛ وتبعتها شركة اصباغ بيضا ، كبرى مصانع النسيج ، ثم شركة مصر للتأمين ومصر للطيران (شركة الطيران الوحيدة في البلاد) ؛ واخيرا شركة مصر للملاحة البحرية قد تمت كل عمليات الانضمام الجزئية هذه الى المؤسسة الاقتصادية خلال ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ . وفي الوقت نفسه انضمت الى المؤسسة الاقتصادية البوسطة الخديوية ومصانع الاسمدة الكيماوية التي يمتلكها احمد عبود . وقد كانت هذه شركات مزدهرة ازدهارا كبيرا وجاء انضمامها

= اي اشارةالى «الخطة الخمسية الاولى» يعني خطة ١٩٦٠ـ١٩٦٥ . راجع : باتريك اوبريان «الثورة في نظام مصر الاقتصادي» ، لندن ١٩٦٦ ، ص ١٠٤ ـ ٣٠٠ .

١ ـ «الاهرام» ، ٢٣ ديسمبر ١٩٥٩ .

٢ ـ المؤتمر الصحفي الذي عقده محمود يونس بمناسبة الذكرى الخامسة لانسحاب المرشدين الاجانب من قناة السويس : «الاهرام» ، ١٥ سبتمبر ١٩٦١ .

الى المؤسسة الاقتصادية نتيجة لضغط الحكومة . والواقع ان «مجموع الارباح التي وزعت خلال سنة ١٩٦٠ وصلت الى ١٦ مليون جنيه مقابل ١٣٫٥ مليون جنيه عام ١٩٥٩ ـ اي بزيادة ١٨٫٥ بالمئة» (١) . ومثل عملية الضم هذه كان لا بد ان تعتمد على التنظيم الذي لم يكن هناك مفر منه لانجاح الخطة .

الواقع ان الخطة الخمسية الاولى ، التي أصبحت خطة الثلاث سنوات فيما بعد ، أعطت دفعة لعملية التصنيع ولكنها فعلت ذلك مسببة الاخلال بالميزانية الامر الذي أشار اليه الخبراء على الفور والقوا مسؤوليته على الدكتور عزيز صدقي . وراح حسن عباس زكي ، الذي أصبح فيما بعد وزير الخزانة في مجلس الامة ، والدكتور كوستنر ، مدير قسم الابحاث في البنك الاهلي المصري آنذاك ، وآخرون ، يؤكدون اهمية أتباع سياسة مالية سليمة ، وتأمين الاسواق الضرورية (٢) . والحقيقة ان هذه الخطة لم تكن سوى ميدان تجربة ، ولكن الفريق الجديد بادارة الدكتور القيسوني والدكتور ابراهيم حلمي عبدالرحمن ، انكب على العمل . وفي ٢٧ نوفمبر ١٩٥٨ القى الرئيس عبد الناصر خطابا مهما امام مؤتمر التعاونيين ، فتطرق بالتفصيل الى فكرة التخطيط وتحدث عن موارد التمويل الخارجية : ٦٢ مليون جنيه من الاتحاد السوفياتي ، ٤٤ مليون جنيه من المانيا الغربية ، ٣٠ مليون جنيه من اليابان ، و ٧٫٥ مليون جنيه من المانيا الشرقية (٣) .

« في سبيل مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات ...» ـ هذه كانت مقدمة المرسوم رقم ١٣٢٧ الصادر في ٢ اغسطس ١٩٦٠ الذي وضع اهداف التخطيط وحدد «الاهداف العامة للخطة للسنوات الخمس الاولى (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) » .

وقد قدر الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن ان الدخل القومي سيرتفع ، خلال عشر سنوات ، من ١٣٠٠ مليون جنيه الى ٢٦٠٠ مليون جنيه في ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ ؛ وسترتفع مصاريف الاستهلاك آنذاك الى ٢٠٠٠ مليون جنيه بدلا من ١١٠٠ مليون جنيه في عام ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ ؛ وستبلغ المدخرات الوطنية ٦٠٠ مليون جنيه بدلا من ٢٠٠ مليون جنيه في ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ (٤) . وقد استهدفت الخطة الخمسية الاولى

---

١ ـ «Stock Exchange», in NBE Econ. Bull., XIV, No. 1 (1961), P. 546.

٢ ـ ويلوك ، المصدر المذكور ، ص ١٤٩ ـ ١٥٦ .

٣ ـ مما يلفت الانتباه ملاحظة ان الحرص الذي يسيطر على اطروحة الدكتور القيسوني ينصب على تجنب ازمة جديدة ، ولهذه الغاية فقد دعا الى قيام الدولة بالتخطيط .

٤ ـ أ. هـ. عبد الرحمن : «التخطيط القومي» ، ص ٣٠ (القاهرة ، ١٩٦١) . ما زالت الدراسة الاساسية هي اطروحة محمود امين انيس : «دراسة في دخل مصر القومي» في EC, No. 261 - 2 (1950), PP. 659 - 924.

وكذلك : EC, XLIX, No. 271 (1953) وهي تخبرنا ان الدخل القومي الذي كان يبلغ ١٧٠ مليون جنيه عام ١٩٣٩ ، وصل الى ٨٥٥ مليون جنيه عام ١٩٥٠ (ص ٢٠) ؛

(١٩٦٠ ــ ١٩٦٥) زيادة الدخل القومي بنسبة ٤٠ بالمئة ، مع زيادة ٨١،٨ بالمئة في قطاعات الصناعة والكهرباء والبناء . وحتى يمكن تحقيق هذا الهدف يجب ان يرتفع الانتاج المحلي بنسبة ٤٢،٦ بالمئة حيث ان نسبة القطاعات المذكورة هي ٦٠،١ بالمئة . ولكي يتم ذلك يجب توظيف ما مجموعه ١٦٩٧ مليون جنيه منها ٤٣٩ مليونا في الصناعة ، و ٢٣٧ مليونا في المواصلات ، و ١٤٠ مليونا في الكهرباء . كما سيرتفع عدد العمال غير الفنيين بنسبة ١٧ بالمئة ، بينما تكون نسبة زيادتهم في قطاع « الصناعة والكهرباء والبناء » ٢٥،٤ بالمئة ، وستزداد الاجور بنسبة ٣٤ بالمئة ، وسترتفع طاقة العامل على الانتاج بمعدل ٢١،٨ بالمئة وبنسبة ٢٩،٤ بالمئة في قطاع العمال غير الفنيين . وسيرتفع الادخار المحلي بالنسبة للدخل القومي من ١١ بالمئة الى ٢١ بالمئة مؤمنا بذلك تمويل ٦٥ بالمئة من خطة الاستثمارات على الاقل . اما الاستهلاك فيزداد بنسبة ٢٤ بالمئة (١) .

اما الاعتبارات التي تبرر المشروع فهي الآتية : قبل كل شيء ، عجز القطاع الخاص عن تنمية الدخل القومي بالنسب وخلال المدة التي يفرضها تزايد السكان ؛ ثانيا ، ضرورة «نمو متوازن للاقتصاد الوطني » ، واخيرا ، حجة سياسية : « اذا لم يتم اخضاع الاقتصاد الوطني للتخطيط ، فان الفجوة (في الثروة والدخل بين طرفي المجتمع) ستستمر في النمو وستؤدي الى انقسام مجتمعنا الى طبقتين متميزتين : طبقة اقلية ، يقل عددها باستمرار ، وتملك مدخول الانتاج ، وطبقة اخرى يزداد عددها باستمرار ، وهي الطبقة التي لن تتمتع الا بقسط ضئيل من مدخول الانتاج . وليس من الضروري التشديد على النتائج الخطيرة التي يؤدي اليها مثل هذا الوضع في المجال الاجتماعي» (٢) . بالفعل ، وهنا ايضا أظهر القادة العسكريون تبصرا اكثر من الرأسمال الكبير .

ورأس المال الكبير هذا كان مطلوبا منه بالحاح ان يظهر بعضا من روح المبادرة في ظل الدولة . وقد التقى ممثلو الفئتين الرئيسيتين في الحكم حيث تبجح كل منهما بقوته ، ولكن ، رغم ذلك ، كان الجناح العسكري ــ الضباط والخبراء ــ هو المنتصر مرة تلو الاخرى .

لم دعوة رأس المال الخاص هذه ؟ فسّر عزيز صدقي ذلك بسذاجة لها دلالتها ، في تلك الظروف ، اذ قال في ديسمبر ١٩٥٩ : «بما انه كان من الضروري بالنسبة الينا ان نحقق التنمية الاقتصادية بمعناها الواسع وبأسرع ما يمكن ، فاننا وجدنا من

---

١ ــ «مشاريع الخطة الخمسية الاولى التي ستبدأ في عام ١٩٦٠» في : EI, XXVI, No. 6 (1960), PP. 3 - 7 وكذلك «مشاريع الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٠ ــ ١٩٦٥» في : Ibid, PP. 8 - 17; COC, XVII, No. 49 (1960), PP. 422 - 8

الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦٢ ، المرجع المذكور ، ص ٧٨ ــ ٩٤ .

٢ ــ راجع UAR Résumé, op. cit., PP. 9 - 10.

الضروري اعطاء راس المال الخاص ، بكل امكانياته ، فرصة المساهمة في المشاريع الصناعية ، اما منفردا ، او بالاشتراك مع رأس مال القطاع العام» (١) . وأشار مفكر تكنوقراطي ، هو جمال العطيفي ، صراحة الى انه «اذا كانت الحكومة تفضل نظرية الاقتصاد المختلط على التأميم فلأنها تفضل ان يساهم رأس المال الخاص (في مشاريع التنمية) جنبا الى جنب مع القطاع العام ، بدلا من ان تتحمل وحدها كل عبء تمويل المشاريع واستغلالها» (٢) . بتعبير اخر ، اذا وجّه القادة العسكريون الدعوة للمبادرة الخاصة ، رغم نجاح القطاع العام الذي لا ينكر ، فان ذلك لانهم كانوا ينوون الانتفاع للنهاية من مواردها وامكانياتها التي لم تستعمل بعد، وجعلها تساهم بذلك بطريقة ما، لان الدولة لم تكن تملك ، حتى هذه الفترة ، كل الوسائل المالية او التنظيم الضروري لتأمين التقدم اللازم .

ما هي الاسس التي كان يعتمد عليها راس المال المصري الكبير ، في هذه الفترة ، في اتخاذ قراراته ؟

في مجال السياسة الداخلية ، لم يعد مجلس الامة ، منذ اعلان الوحدة المصرية ــ السورية ، المجلس الذي ، برغم كل شيء ، يستطيع فيه الصناعيون ورجال الاعمال والاوساط المالية والمهنية ان يسمعوا صوتهم ويفتحوا الطريق أمام بعض الاجراءات ، او حتى ان يوقفوا بعضها الآخر (بطريقة غير مباشرة) الذي كان يبدو لهم متسرعا . ولكن خسارة هذه المؤسسة ، التي لم تكن في نهاية الامر سوى مسرحا «لتنفيس»الاراء ، جرى تعويضها من خلال نقطتين هامتين : تفكيك اليسار في مصر نفسها ، وفتح السوق السوري أمام طموحات الاحتكارات المصرية .

ولم تستطع السجون التي حولت الى معسكرات اعتقال ــ «محاريق» في واحة الخارجة ، والسجون العسكرية في «القلعة» وابو زعبل ــ ان تمنع تسرب الانباء المتقطعة عن المعاملة السيئة والتعذيب اليومي . وهكذا وصل خبر وفاة كل من الموظف الحكومي ، محمد عثمان ، تحت التعذيب في طنطا (٢ ابريل ١٩٥٩)، وطالب الاقتصاد مصطفى شوقي في طنطا (١ يونيو ١٩٥٩) ، والدكتور فريد حداد ، وهو طبيب معروف في القاهرة ، في السجن العسكري في الاسكندرية (٢٨ نوفمبر ١٩٥٩) ، وسعد تركي ، وهو موظف في بلدية بني سويف (٣١ ديسمبر ١٩٥٩) في نفس السجن حيث شمل الضحايا علي متولي ديب ، احد اعضاء نقابة عمال النسيج في شبرا الخيمة (٣ يناير ١٩٦٠) ، وشهدي عطية الشافعي ، مفتش اللغة الانكليزية في وزارة التعليم سابقا ، وكاتب ورئيس سابقا لدار الابحاث العلمية وللمجلة الاسبوعية «الجماهير» (١٥ يونيو ١٩٦٠) ، والمهندس محمد رشدي خليل ، منظم المقاومة الشعبية في شبرا (٢٥ يوليو ١٩٦٠) ، وسيد أمين ، زعيم نقابة النسيج في

---

١ ــ مقابلة في «روز اليوسف» ، عدد ١٦٤٤ (١٤ ديسمبر ١٩٥٩) .

٢ ــ «ليس هناك اتجاه عام للتأميم» ، «الاهرام» ، ٦ مارس ١٩٦٠ .

القاهرة (اوكتوبر ١٩٦٠) (١) .

وفي ١١ ديسمبر ١٩٦٠ ، نشرت «الاخبار» الاسبوعية في بيروت نص وثيقة اليمة عن التعذيب في مصر ، بتوقيع ابو سيف يوسف واسماعيل المهداوي واحمد سالم . وفي ٢٣ منه ، اوقف الثلاثة بالاضافة الى فريق مؤلف من ٢٠٠ مناضل (٢) . ولا بد ان آلام اليسار المصري هذه ، التي أحاط بها الصمت وجو حرب مقدسة ضد الماركسية ، قد هدأت من تخوفات راس المال الكبير الذي لم يجرؤ هو نفسه ان يذهب الى هذا الحد الا في ١٩٣٠ ـ ١٩٣٥ تحت الحكم الحديدي لاسماعيل صدقي .

في نفس الوقت الذي كان يحطم فيه اليسار ، كان النظام العسكري يفتح ابواب سوريا أمام رؤوس الاموال المصرية . وقد كان «مجمع مصر» وبنك القاهرة في الطليعة بدون شك ، وتبعتهما كل المصارف الهمة والشركات الصناعية والتجارية الكبيرة والهيئة الاقتصادية . وبينما زادت الواردات المصرية من سوريا بين ١٩٥٧ و ١٩٦١ من ٣،٥ مليون جنيه الى ٧،٤ مليونا ، ازدادت الصادرات المصرية الى سوريا من ١،٤ الى ٦،٢ مليونا . واحتلت الاحتكارات المصرية بسهولة ، مكان الشركاء التجاريين التقليديين لسوريا ـ لاسيما العراق ولبنان وفرنسا ـ وذلك عن طريق تشريعات توجه المصارف والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي . وكخطوة أخيرة ، كان على مشروع توحيد عملتي البلدين في دينار عربي واحد ان يؤدي الى الربط الكامل للاقتصاد السوري .

وفي اكتوبر ١٩٥٩ ، جرت محاكمة دفعتين كبيرتين من الشيوعيين امام محكمة أمن الدولة في الاسكندرية . دفعة أولى من ٦٤ قياديا في الحزب الشيوعي المصري ، تبعتها بعد فترة وجيزة دفعة ثانية مؤلفة من ٤٨ عضوا من المجموعة التي انشقت على الحزب وطالبت بانضمام اليسار الى الاتحاد القومي ، اي اتخاذ خطوة تؤدي في

---

١ ـ «ضحايا الارهاب الدموي في مصر» في «الاخبار» (بيروت) ١٣ اغسطس ١٩٦١ . مات سجينان آخران في ربيع ١٩٦٢ بسبب فقدان العناية الطبية ، احدهما شعبان حافظ رباط ، عضو قديم في الحزب الشيوعي منذ ١٩٢٤ . وقد نشرت الملف الكامل رابطة التقدميين المصريين في الخارج في يناير ١٩٦٢ تحت عنوان «الجريمة الكبرى ضد الشعب المصري» (نسخة مصورة ، ص ١١٤) . وعلم فيما بعد ان شخصيتين مهمتين أخريين هما فتحي خليل ، صحفي في روز اليوسف ، ونبيل الهلالي ، محام في القاهرة ، يعانيان من حالة خطيرة جدا . راجع : «نداء من المعتقلين السياسيين المصريين في واحة الوادي الجديد» في Comment (٣١ اغسطس ١٩٦٣) ص ٥٥٤ ـ ٥٥٥ .

٢ ـ ابو سيف يوسف ، استاذ فلسفة ، مؤلف كتاب «حول الفلسفة الماركسية» (القاهرة، ١٩٤٥)، ومترجم كتاب «المادية الديالكتيكية» لـ د. غيست (لندن ، ١٩٤٥) ، ومحرر في «الفجر الجديد» . اسماعيل المهداوي ، استاذ فلسفة ، وناقد ادبي في «المساء» (١٩٥٧ ـ ١٩٥٨) ، ومترجم كتاب ج. بولتيزر «مبادىء الفلسفة» (١٩٥٨) . احمد سالم ، نائب رئيس نقابة عمال النسيج في شبرا الخيمة سابقا .

النهاية الى التنازل امام الجهاز العسكري . وقد صدرت احكام قاسية بالاشغال الشاقة ، ولكنها لم تنشر الا بعد ذلك بوقت طويل . غير انه كانت هناك بعض أحكام البراءة ، لاسيما بصدد محمود أمين العالم ، وهو فيسلوف ماركسي وناقد أدبي معروف ، والدكتور عبد العظيم انيس ، عالم فيزياء ومحرر الشؤون الخارجية في «المساء» ؛ لكنهما أبقيا في السجن مع ذلك .

كذلك كانت عملية اخضاع الحركة النقابية في أوجها . في ١٩٥٦ ، مع فورة باندونغ ، أتاحت عدة قوانين توسيع امكانية تأسيس نقابات جديدة . وقد كان هناك ١٢٤٩ نقابة تضم ٤٥٩٠٠٢٩ عضوا حيث كان النشاط الشيوعي ملموسا في اوساطهم ، وحيث اندمج هذا النشاط في نطاق اتحاد النقابات العام ، برئاسة انور سلامة ، القائد الناصري، لنقابة عمال البترول . وشمل قانون رقم ٩١ بتاريخ ٥ ابريل ١٩٥٩ ، اصدار لائحة عمل جديدة عززت سيطرة الحكومة على النقابات (المادة ١٥٧ و ١٧٤) (١) . وبعد ذلك بفترة قصيرة حلت جميع النقابات في الجمهورية العربية المتحدة ، وتعددت حالات الطرد والاعتقال ، ووضع مجلس قيادة الثورة عملاءه وانصاره مكانهم . وفي ٥ مايو ١٩٦٠ سمح قانون جديد (رقم ١٣٢) بانشاء ٦٤ نقابة على اساس نقابة واحدة لكل مهنة ــ اي نوع من تنظيم القرون الوسطى (٢) .

باختصار ، ومن زاوية المصالح المصرية المالية والصناعية الكبيرة ، كان الوضع الداخلي «مشجعا» .

هل يمكن قول الشيء نفسه عن السياسة الخارجية ؟

كانت الامور هنا اكثر تعقيدا .

على الرغم من حملة القمع التي شنت ضد الحزب الشيوعي المصري واليسار ككل ، وعلى الرغم من المشادة القاسية التي قامت بين نيكيتا خروشوف والرئيس عبد

---

١ ــ يوجد النص في :
La Gazette fiscale, Commerciale et industrielle (Avril 1959).

٢ ــ هناك معلومات ممتازة في :
W.A. Beling; «Pan - Arabism and Labor» (Harvard, 1960)

بين مجموع ١٢٤٩ نقابة ، عام ١٩٥٨ ، كانت ٧٠ نقابة تضم اكثر من ١٠٠٠ عضو لكل منها ، و٨ نقابات تضم الواحدة اكثر من ٥٠٠٠ عضو . وقد تغلب انور سلامة على الصاغ طعيمة ، اللذي كان مولجا بتنظيم الحركة النقابية وفق الخطوط التي وضعها انور السادات في «تنظيم الحركة العمالية تحت اشراف الاتحاد القومي» في «اخبار العمال» (٨ مايو ١٩٥٨) . وتألف مكتب الاتحاد العام للنقابات المصرية المنتخب في ١ يناير ١٩٦١ ، من قبل ممثلي ٢٤ نقابة ، من : انور سلامة ، رئيسا ، احمد فهيم وعبد الرحيم عز الدين ، نائبي رئيس ، فتحي فودة ، امينا للصندوق ، وعبد المجيد شديد ، امينا عاما . راجع «الاهرام» ٦ مايو و١ يونيو ١٩٦٠ ، و٢ يناير ١٩٦١ .

الناصر ، والحرب التي شنتها اذاعة القاهرة ضد بكين وصوفيا بشكل خاص ، على الرغم من كل ذلك كان على الحكومة المصرية ان تأخذ بعين الاعتبار عطف الرأي العام المصري على الاتحاد السوفياتي وأعجابه بجمهورية الصين الشعبية التي كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجمهورية العربية المتحدة ضمن حركة التضامن الافرو ــ اسيوية .

وكان عليها ان تدخل في حسابها ايضا ، حقيقة انه بسبب خطأ الغرب نفسه ، ونتيجة لاحداث السويس ، كان الاقتصاد المصري بمجمله (الاستثمارات من الخارج والتجارة الخارجية) متداخلاً مع اقتصاد الكتلة الاشتراكية . ففي عام ١٩٦٠ اشترت الدول الاشتراكية ٤٣،٣ بالمئة من الصادرات المصرية (كان الاتحاد السوفياتي وحده مسؤولا عن ٤٣ بالمئة من مجموع مشتريات الدول الاشتراكية) ، وأمنت ٢٤،٨ بالمئة من الواردات المصرية . أما التبادل التجاري مع الصين ، الذي كان حصيلته ٣،٥ مليون جنيه لصالح مصر في ١٩٥٩ ، فقد وصل الى ٨،٧ مليون جنيه عام ١٩٦٠ لصالح الصادرات المصرية . على العكس من ذلك كان الميزان التجاري مع الولايات المتحدة يسجل عجزا كبيرا بلغ ٣٠ مليون جنيه ، بينما بلغ العجز مع بريطانيا ٩ مليون جنيه (١) .

وسنجد ان الاتجاه نفسه قد ازداد اذا قارنا بين سنتي ١٩٥٢ و ١٩٦١ : كانت واردات مصر من بلدان اوروبا الغربية واميركا تمثل عام ١٩٥٢ ، ٦٦ بالمئة وصادراتها اليها ٥٧ بالمئة ، فلم تعد تمثل عام ١٩٦١ سوى ٥٢ بالمئة و ٢٢ بالمئة على التوالي ، بينما كانت حصة البلدان العربية والاشتراكية تنمو باستمرار (٢) . لقد كان اصدقاء الايام الصعبة هم أفضل الزبائن ايضا . غير ان جهودا كبيرة كانت تبذل ، من الناحيتين ، لاعادة التوازن .

كانت مساهمة الولايات المتحدة كبيرة ، حتى في ايام جون فوستر دالاس ، لكنها ارتفعت بسرعة خاصة بعد انتخاب الرئيس كنيدي ، حيث بلغت مساهمتها عام ١٩٦٠ في الخطة الخمسية الاولى ١٦٢ مليون دولار مقابل ١٧٣ مليون دولار للاتحاد السوفياتي . وازداد التبادل الدبلوماسي بين القاهرة وواشنطن كما ازداد تبادل الرسائل بين رئيسي البلدين . وراحت بعض الاوساط في اميركا تشجع اتجاه ناحوم *غولدمان ، رئيس المؤتمر الصهيوني العالمي ، للوصول الى تعايش مع البلدان العربية:* هنا يكمن سر قضية لافون التي احاط بها صمت مطبق يرمي الى تضليل الرأي العام العالمي واظهار بن غوريون كرائد كبير من رواد الديمقراطية في الشرق . واعادت بريطانيا فأقامت علاقات دبلوماسية مع مصر بعد مفاوضات شاقة استمرت منذ ١٩٥٧ .

أعلن السير هارولد بيلي ، السفير البريطاني في القاهرة ، انه لم يبق هناك اي

---

١ ـ «Foreign Trade 1960», NBE Econ. Bull., No. 1 (1961), PP. 61-64.

٢ ــ حسب الجدول المنشور في «الاهرام» ، ١٨ مارس ١٩٦٢ .

خلاف بين البلدين ، واتخذ سلسلة من الخطوات على المستويات الاقتصادية والتجارية والثقافية من أجل ان يستعيد لبريطانيا ، بقدر الامكان ، المزايا التي كانت تمتلكها على ضفاف النيل (١) . وساهمت اليابان في مشاريع الخطة الخمسية بنسبة ٣٣ بالمئة من مجموع المساعدة الاجنبية . واعلنت ايطاليا ، بوحي السياسة الجديدة التي انتهجها انريكو ماتيي (الذي قتل في حادث طائرة فيما بعد) ، ورئيس الوزراء امنتور فانفاني ، انها مستعدة ان تمنح مصر الافضلية في توظيف استثماراتها الخارجية . وظلت فرنسا احدى اكبر مستوردي القطن المصري . لكن المانيا الغربية اثبتت أنها اكثر الدول نشاطا ، معتمدة بشكل اساسي على العاطفة القومية الاشتراكية التي كانت قوية عند الضباط المصريين منذ العلمين وهكذا ارسل خمسة الاف طالب مصري الى المانيا الغربية التي عرضت المساهمة بـ ٤٨،٤ بالمئة من المساهمة الاجنبية في الخطة الخمسية الاولى وانشئت شركات مصرية ـ المانية مشتركة ، وارسل خبراء اقتصاديون واداريون بالاضافة الى خبراء البوليس وغيرهم من الخبراء الالمان ، الى القاهرة .

وكما كان منتظرا ، رافق عودة العلاقات مع الغرب ، مصالحة مع خصوم مصر العرب ، فحل محل المشادة المصرية ـ العراقية تعاون وثيق ضمن الجامعة العربية وذلك في اعقاب حملة الملاحقة ضد الحزب الشيوعي في العراق عام ١٩٦٠ . ولا يجب أن ننسى أن عودة الحبيب بورقيبه الى الجامعة العربية جاءت نزولا عند الحاح اللواء قاسم . وزار الرئيس عبد الناصر السودان وباكستان حيث استقبلته السلطات بمودة . وفتح تبادل الرسائل بين رئيس الجمهورية العربية المتحدة والملك حسين ، الطريق أمام عودة المياه الى مجاريها مع الاردن (٢) .

والواقع انه بدا وكأن النفوذ الانكلو ـ اميركي ، منذ وصول كينيدي الى الرئاسة ، وبناء على نصائح احد مستشاريه ، هنري كيسنجر ، صاحب نظرية « الاحتواء » ، يضغط بهدف اقامة حزام وقائي عربي بزعامة مصر على الحدود الجنوبية الغربية للكتلة الاشتراكية . وقد ظن الخبراء ان هذه العملية تسير سيرا حسنا اذ ان ممثلي الرأسمال المصري الكبير وافقوا عليها . لكن التناقضات ظلت حادة بين الدول العربية المختلفة وبين الحكام «الواقعيين» والرأي العام ، ناهيك عن قضية اسرائيل التي ازدادت حدة منذ العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ .

---

١ ـ تصريحات السير هارولد بيلي (سفير بريطانيا في القاهرة مرة ثانية في ديسمبر ١٩٦٧) بعد تقديمه لاوراق اعتماده («الاهرام» ٣٠ مارس ١٩٦١) . اذيعت بعض التحفظات المصرية خاصة في مقال محمد حسنين هيكل : «بين دخان العطر ودخان البارود» («الاهرام» ١٧ مارس ١٩٦١) ، ومقابلة مع سفير مصر في لندن ، محمد عوض القوني («الاهرام» ١٢ فبراير ١٩٦٢) . لكن كان هناك مع ذلك ٧٠٠ طالب مصري يدرسون في بريطانيا ، الامر الذي اشار الى التفاؤل الرسمي من الجهتين .

٢ ـ «الاهرام» ٣١ مارس و١١ مايو ١٩٦١ .

حقا كان باستطاعة رأس المال المصري الكبير ، رغم بعض الظلال في الصورة ، ان يجيب «بنعم» على دعوة الدولة للتعاون معها ذلك انه كان واثقا بعد ١٩٥٩ من قدرته على جني نفس الارباح الكبيرة التي لم يتوقف عن جنيها خلال السنوات الخمس الماضية (١) . لهذا فقد ازداد نمو الاستثمارات عام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ : يفيد البنك الاهلي ان «٣٦ شركة مساهمة قد انشئت خلال عام ١٩٦٠ مقابل ١٩ شركة عام ١٩٥٩ » ؛ وقد شملت ٢٦ شركة صناعية ، ٧ شركات تجارية ، شركة مناجم واحدة ، شركة مقاولات واحدة (في الاشغال العامة) و ٣ شركات للنقل ... وبلغت القيمة الاسمية لراس مال هذه الشركات ٣،٠٧ مليون جنيه اي بزيادة ٢،٥٢ مليون جنيه او ٤٦٠ بالمئة بالنسبة للسنة الفائتة (٢) .

لكن أوساط رؤوس الاموال الكبيرة لاحظت بعض الامور الشاذة عند الاساس ، أي التمويل ، وعند نقطة التحول ، اي توزيع الارباح . فالقانون رقم ١٦٣ لعام ١٩٥٧ قد سن ليحد من سيطرة المصارف على القطاع الصناعي : لا يستطيع اي مصرف ان يملك اكثر من ٢٥ بالمئة من راس مال أي شركة مساهمة مهما كان . وهذا يعني ان مجلس قيادة الثورة اراد ان يتلافى ، بأي ثمن ، تشكيل مجموعة جديدة على غرار «مجمع مصر» الذي لم يكن العسكريون ينظرون بعين الرضى الى نفوذه الضخم . واحتج الاقتصاديون المقربون من الاوساط التجارية والمتأثرون بالتقاليد الفرنسية والالمانية على هذا القانون ، ولاسيما الدكتور كمال الدين صدقي والدكتور علي عبد الرسول الذي كرر ما قاله الدكتور جريتلي في اطروحته (٣) . وسبب احتجاجهم ان المشاريع الخاصة لم تعد تستطيع الاعتماد على سند مصرفي كالذي كان يؤمنه بنك مصر لشركاته . وفي ١١ يناير ١٩٥٩ ، حظر قانون الشركات المساهمة ان يوزع على المساهمين ارباحا تزيد على ١٠ بالمئة من المدخول السنوي ، بينما اجبر الشركات في نفس الوقت على ان تقوم ، قبل توزيع الارباح ، بتخصيص ٥ بالمئة من ارباحها لشراء سندات حكومية . وقد اثار البند الاول سخطا واسعا فاضطرت الحكومة ، بعد ثلاثة ايام ، ان ترفع الحد الاعلى لتوزيع الارباح الى ٢٠ بالمئة (٤) . لكن هذه كانت اشارات

---

١ ــ «من ١٩٥٤ الى ١٩٥٩ ازدادت ارباح اصحاب الصناعات الغذائية بنسبة تفوق ٣٧ بالمئة ، وزادت ارباح اصحاب صناعات النسيج بنسبة ١٤ بالمئة ، وصناعة البناء بأكثر من ٣٠ بالمئة ، بينما لم ترتفع الاجور الا بنسبة ٣ بالمئة في نفس الفترة» . «روز اليوسف» ، عدد رقم ١٧٠٦ ، فبراير ١٩٦١ .

٢ ــ «New Capital Issues», NBE Econ. Bull., XIV, No. 1 (1961) , PP. 56 - 7 .

٣ ــ أطروحة صدقي : «دعم النظام المصرفي للنهوض بالصناعة» (جامعة القاهرة ، يونيو ، ١٩٥٨) . علي عبد الرسول ، المرجع المذكور ، ص ٣٤١ ــ ٣٥١ . الجريتلي : «تطور ...» ، المرجع المذكور ، ص ٤٥٠ .

٤ ــ «الجمهورية» ١٢ و١٤ يناير ١٩٥٩ .

خطر لن يجري نسيانها .

ولم يفت على الصناعيين ملاحظة خلل آخر يتعلق هذه المرة بالبنك الصناعي الذي كان عمليا ، مؤسسة عامة فبينما كان مجموع القروض التي قدمتها كل البنوك للصناعة ٦٤ مليون جنيه في نهاية ١٩٥٨ لم يشارك البنك الصناعي الا بحصة ضئيلة من هذا المبلغ ، اي ٥٫٣ مليون جنيه . وقد وزع هذا المبلغ التافه بطريقة غريبة جدا: ٥٥ قرضا يتجاوز الواحد منها ١٠٠٠٠ جنيه ، شكلت ٩٠ بالمئة من المجموع ، بينما قدمت ٧٧ بالمئة من القروض لمدة سنة واحدة فقط ... (١) . وقد استغربت الاوساط الصناعية هذه الطريقة التي اتبعتها الدولة لدعم المبادرة الفردية .

لكن تأميم البنك الاهلي المصري وبنك مصر ، جناحي القوة المالية الرئيسيين في مصر ، في ١١ شباط ١٩٦٠ ، كان نقطة التحول في تطور التحالف بين البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة وبين الجهاز العسكري . وبموجب قوانين التأميم ، جرى تحويل اسهم المصرفين الى سندات حكومية تسدد بعد ١٢ سنة بسعر اغلاق بورصة ١٠ فبراير وبفائدة قدرها ٥ بالمئة . وجرى الاحتفاظ بمجلس ادارة كلا المصرفين ، كما ابقي الرئيسان ، د. عمري في البنك الاهلي المصري ، ومحمد رشدي في بنك مصر .

كانت حجة الحكومة فيما يتعلق بالبنك الاهلي المصري مقنعة : هذا المصرف ، الذي ذكرنا كيف نشأ ، اصبح مصرف الدولة المركزي منذ ١٩٥٧ . لذا كان من الطبيعي ان يكون تحت ادارة الدولة . كما ان الخلط بين مهام مصرف الاصدار ومهام المصرف التجاري ـ وهو الخلط الذي رافق تاريخه منذ انشائه ـ كلف الدولة خسائر بلغت ٣٠ مليون جنيه ، قيمة الاموال المجمدة . واكثر من اي شيء آخر ، سببت خطة البنك الاهلي الدائمة باستثمار امواله في السوق الانكليزية ، خسارة بلغت ١٥٠ مليون جنيه للخزينة المصرية بسبب تخفيض قيمة الجنيه الاسترلينية عام ١٩٤٩ (٢) .

ولكن ما هو التبرير الذي سيعطى لتأميم بنك مصر في أوج مرحلة التصنيع ؟. منذ البداية ، طرحت الدولة المشكلة على الصعيدين السياسي والاجتماعي ، تاركة الاسباب الاقتصادية والمالية في الظل (٣) .

في خطابه بجامعة عين شمس دافع الدكتور القيسوني عن موقف الدولة فقال :

---

١ ـ راجع NBE, Credit and Banking, op. cit., PP. 17 - 18.

٢ ـ كلمة د. القيسوني في المناقشة التي عقدت ، في ٥ مارس ١٩٦٠ ، في كلية التجارة بجامعة عين شمس («الاهرام» ٦ مارس ١٩٦٠) .

٣ ـ هذه هي عناوين «الاهرام» في ١٣ فبراير ١٩٦٠ على التوالي ، وهي تحتل ثمانية اعمدة : «اسرار قرار التأميم ـ لماذا كان قرار تأميم البنك الاهلي وبنك مصر حتميا ؟ ـ اولا ، لاسباب سياسية واجتماعية ، ثانيا ، لاسباب اقتصادية ومالية» .

«ان بنك مصر كان يملك في الحقيقة اكثر من ٢٥ بالمئة من أسهم شركاته ، خارقـــا بذلك قانون عام ١٩٥٧ ؛ وكان من الصعب اجباره على بيع الفائض عن هذه النسبة دون ان تجتاح البورصة موجة من الذعر . وكان بنك مصر ، الذي زادت ودائعه على ١٠٠ مليون جنيه ، قد أصبح في الواقع شركة احتكارية مثل تلك الشركات التـــي قضى عليها القانون المضاد للاحتكارات في الولايات المتحدة» . بالاضافة الى ذلك فان «قوة البنك الضخمة هذه كانت تأتي من مجموع الحسابات الجاريـــة ، الكبـــيرة والصغيرة ، والتي كانت ملكا لمئات الالاف من ابناء الشعب» . واخيرا ، «من أجـل تحقيق اهداف الخطة الخمسية (١٩٦٠) ضمن الفترة المحددة لها لا بد ان يكون لدينا هيئات تنفيذية قادرة ومدربة وتستطيع تحمل المسؤوليات التي ستكلف بها» .

في نفس الوقت ، كان موظفو وزارة الاقتصاد ينشرون «الحقائق الكاملة للعلاقات بين الدولة وبنك مصر منذ ١٩٣٩ » (١) : جرى التذكير انه من خلال مساعدة حكومية مباشرة (قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١)،استطاع البنك الحصول على مبلغ ٢،٧٥٧،٤٤٣ جنيه ، وهو مقدار العجز الذي وقع فيه بسبب سياسته المسرفة في اعطاء القروض الى الشركات الداخلة ضمن مجموعته ، وبانه حتى عام ١٩٦٠ ، تملصت ادارة البنك من كل الحلول التي عرضتها محكمة الادارة المالية من أجل التعويض على الدولة بينما كان الدين قد ازداد بشكل كبير بسبب تراكم الفوائد .

بالطبع ، ضمت هذه الكلمة عددا من الحجج التي تستأهل التقدير ، والتي جرى تطويرها بواسطة الاستاذ القدير الذي قدمها . وقد بقيت حقيقة ان الخلافات المالية كانت مسائل يعود امرها الى المحاكم ، بينما كان التأميم خطوة سياسية .

كذلك فسرت الحكومة موقفها بوضوح في الصحافة التي تشرف عليها . فكتبت «الاهرام» تقول انه لا شك في ان بنك مصر كان قد بلغ ، بواسطة شركاته ، درجـة احتكارية تجمعية ، تمكنه من فرض سيطرته على الحكم ايضا . واذا كان صحيحا ان بنك مصر لم يحاول ابدا ان يتصرف كاحتكار ، فانه مـن الضروري الاشارة الى ان مصالح الاحتكار وخطر السيطرة كانا موجودين بشكل مستقل عن حقيقة ما اذا كانا قد استعملا أم لا . وبرغم ان بنك مصر لم يكن ينوي اتخاذ موقف احتكاري ، كمـا كان الامر في السابق ، بسبب النظرة الشخصية لمدرائه، أو بسبب حزم الحكم القائم الذي يجعل مثل هذا العمل مستحيلا ، فانه تبقى حقيقة ان هذه المسألة يجب ان لا تترك للتقدير الشخصي او لدرجة قوة الحكم ، وانما يجب ان ترسى على قواعد وتبنى على مسلك يوضح حدودها والفوارق فيما بينها ... » .

هل هناك خطر محتمل اذن ؟ بالتأكيد نعم . لقد قدم التفسير الرسمي احـــد الامثلة من ضمن أمثلة كثيرة ، اذ قال «ان البنوك تبيع المال بربح فقط . اما اذا كان لهذه البنوك علاقات مع شركات ومصانع ، فلا شك ان مثل هذا الوضع يؤثر عـــلى

---

١ ـ «الاهرام» ١٣ فبراير ١٩٦٠ .

سياسة هذه البنوك فيما يتعلق ببيع المال . وهكذا ، اذا كان لاحد هذه البنوك مثلا مصالح في شركة للنسيج ، فمن البديهي ان هذه الحقيقة ستقرر تصرفه في حالة طلب هذه الشركة تحويل انشاء وحدة للنسيج ، الخ ..» .

كان جوهر المسألة اذن هو سلطة التقرير في المجال الاقتصادي والاجتماعي . فمبدأ الملكية الفردية لم يكن موضع تساؤل هنا ، وانما مسألة معرفة اي من الفريقين سيكون له ، في نهاية المطاف ، سلطة اختيار الوسائل اللازمة لتحقيق اهدافه داخل البنية المصرية .

بالاضافة الى ذلك جاء قانون التأميم ، في الوقت المناسب ، وكأنه ليؤكد هذا التعليل للازمة ، اذ ان التأميم لم يمس سوى بنك مصر ، تاركا شركاته على وضعها السابق . واستوعبت المجموعة التي اطلق عليها اسم «مؤسسة مصر» في ابريل ١٩٦١ ، بنك بلجيكا والعالم الذي أمم بعد قطع العلاقات مع بلجيكا مباشرة (٨ مارس ١٩٦١) واطلق عليه اسم بنك افريقيا .

وفي ١٩ مارس ، ضمت المؤسسة الجديدة شركتين اكثر اهمية هما شركة النصر للتصدير والاستيراد وشركة القطن الشرقية . وبقي الثلاثي الذي يدير البنك في مراكزه ، ولكنه وضع تحت اشراف مجلس ادارة مؤسسة مصر ، برئاسة الوزير احمد عباس زكي في بادىء الامر ، ثم برئاسة الدكتور حلمي السعيد ، مدير المكتب الاقتصادي لرئيس الجمهورية (٢١ يونيو ١٩٦١) . وكان يساعده ثلاثي البنك والعديد من تكنوقراطيي الجهاز العسكري : سمير حلمي ، مجدي علي يونس ، حسن مرعي ، السيد عويس ، احمد توفيق البكري ، محمد علي حسن (١) . في هذا الوقت كانت فروع البنك في سوريا، بالاضافة الى فروع بنك القاهرة وبعض شركات التأمين المصرية ، قد اندمجت في الهيئة الاقتصادية التي حلت محل مجموعات التمويل المصرية في استثمار «الاقليم الشمالي» (٢) .

كيف كان رد فعل رأس المال الكبير ؟

احتج الاقتصاديون الليبراليون برغم قبولهم بضرورة التخطيط واستقال د. عمري ، احد كبار الخبراء المصريين ، من رئاسة البنك الاهلي في ٢٥ مارس واستبدل على الفور بالدكتور عبد الحكيم الرفاعي ، وهو استاذ سابق متقاعد . وفي ٢٠ نوفمبر عين الرفاعي رئيسا للبنك المركزي المصري ، وعين د. محمد ابو شادي رئيسا للبنك الاهلي الذي أصبح مصرفا تجاريا فقط (٣) .

الحقيقة ان ردود الفعل لم تكن واضحة . لقد انتشرت في الاوساط التجارية اشاعات تنذر بالخطر ، فحاولت الحكومة اغراقها في خضم العديد من الاعمال

---

١ ـ «الاهرام» ، ٢٠ و٢٢ فبراير ١٩٦١ .

٢ ـ «الاهرام» ، ١٠ ابريل ١٩٦٠ .

٣ ـ راجع تشكيلات مجالس الادارات في «الاهرام» ، ٢١ ديسمبر ١٩٦٠ .

البراقة ، وراحت تؤكد ان هدفها هو ان تجعل مصر مصنع العالم العربي ، واكبر قاعدة صناعية في افريقيا ، والقوة الاقتصادية الاولى في الشرق الاوسط . ودعيت اوساط الاعمال والصناعة للمساهمة في سياسة التوسع ، تحت شعارات نظرية ارتدت ثوب «القومية العربية» . وكان التشديد موجها ، بطبيعة الحال ، نحو تصدير البضائع الاستهلاكية نظرا للهوة القائمة بين زيادة انتاج المصانع الجديدة والزيادة الضئيلة في القوة الشرائية . وقد قال حسن عباس زكي ، وزير الاقتصاد في ٢٧ ابريل ١٩٦١ : «من المهم ان ينسق عمل مؤسسة مصر والشركات المنضمة اليها ، خصوصا في البلدان الافريقية ، وذلك لاستغلال الامكانيات الموجودة هنا بوفرة ، ولدراسة احدث وسائل الدعاية لتوفير العرض الملائم لمنتوجاتنا» (١). وقد حاول عدد من الرسميين الصغار ان يطمئنوا الراسمال الخاص ، فقال الدكتور محمد فؤاد ابراهيم : «ان القطاع العام قد اشرف دائما على القطاع الخاص في كل البلدان في طريقها الى التنمية الاقتصادية ، ولكن بعد أن تسير مثل هذه الدولة قدما في هذا الطريق ويرتفع متوسط الدخل لكل مواطن ، يعود عدد كبير من الشركات الى ايدي القطاع الخاص ، بينما يرجع القطاع العام الى مهمته السابقة» (٢) .

واكد الدكتور عبد الرحمن البنا ، الامين العام المساعد في وزارة الاقتصاد المركزية ، انه «حينما تنجح الخطة فان الحكومة ستبيع الحصة التي تملكها» (٣) .

تم تأسيس قطاع الدولة القوي المولج بالتوسع ، في الداخل والخارج ، بسرعة متزايدة. فاشترى البنك الاهلي المصري البنك الايطالي المصري (٥ مليون جنيه ودائع) في ١٩ مارس واشترى في اليوم التالي بنك ن. تيبغيوزي للتجارة وهو يوناني . وقبل ان ينتهي عام ١٩٦١ كانت مشاريع البنك الاهلي تشمل زيادة عدد فروعه من ٣٦ الى ٤٥ فرعا ، ومن ١١ الى ٢٣ اهراء للحبوب والقطن في انحاء البلاد . وفي ١٥ نيسان ١٩٦١ انشيء مجلس أعلى للمؤسسات العامة ووضع تحت رئاسة عبد الحكيم عامر الذي رقي الى رتبة مشير بمناسبة الوحدة المصرية ـ السورية. وقد ضم المجلس الاعلى : المؤسسة الاقتصادية ، مؤسسة مصر ، مؤسسة النصر (المولجة بشكل خاص بتنفيذ المشروعات الصناعية في خطة ١٩٦٠ الخمسية) ، المؤسسة التعاونية للانتاج، المؤسسة الاقتصادية للاستهلاك ، والمؤسسة التعاونية الزراعية (٤) . وقد سمح هذا التدبير باعداد « دراسات هامة قامت بها البنوك لتأسيس شركة مساهمة مستقلة تنصرف الى تحقيق مشاريع مصرفية في مختلف بلاد افريقيا وآسيا بالتعاون مع

---

١ ـ «الاهرام» ، ٢٨ ابريل ١٩٦١ .

٢ ـ «الاهرام الاقتصادي» ، ١٥ يوليو ١٩٦٠ .

٣ ـ «الوحدة» ـدمشقـ ، ٣٠ يوليو ١٩٦٠ .

٤ ـ «الاهرام» ، ١٦ و١٩ ابريل ١٩٦١ .

بعض الرأسماليين في هذه البلدان» (١) .

كانت الجبهة العربية ، بالطبع ، هي ميدان العمل الرئيسي الذي عرضه الحكم على رأس المال الكبير الذي أخذ يشرف عليه اكثر فأكثر القطاع العام الذي يديره العسكريون وخبراؤهم. وقام وفد ج.ع.م في اجتماعات الجامعة العربية الاقتصادية بحملة مستمرة لانشاء سوق عربية مشتركة ، وتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية خلال عشر سنوات ؛ وانشىء المجلس الاقتصادي العربي في ١٣ مارس ١٩٦٠ برغم تحفظات لبنان ومقاطعة تونس . واتخذت عدة اجراءات : الغاء قيود الجنسية للشركات المساهمة في البلاد العربية ، الوحدة الجمركية ، تشكيل كتلة عربية ضمن البنك الدولي للتعمير والتنمية رئسها فيما بعد د. عمري الذي اصبح نائب رئيس البنك عام ١٩٦٢ ، ووضع خطة لانشاء مؤسسة تنمية عربية ، رغم تخوف عدة دول. والهدف ، كما يكشف عدد من التقارير الرسمية المصرية ، هو تأمين حرية العمل لمصر في العالم العربي «من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي» ، الذي كان حكرا على الاحتكارات الاستعمارية في السابق ، وذلك بوصفها اكثر البلدان العربية تطورا من الناحية الاقتصادية،والبلد العربي الوحيد الذي تملك الدولة فيه سلطة قوية وفعالة. ولكن لبنان والعراق وتركيا عرقلت هذا التوسع وأصبحت مؤسسة التنمية العربية مشروعا ميتا (ابريل ــ مايو ١٩٦١) .

والواقع ان جوهر المشكلة ، سواء على الصعيد العربي أم على الصعيد المصري ، كان تمويل عملية التنمية الطويلة والصعبة . وكان الفريقان المتحالفان في الحكم في مصر ينظران الى العالم العربي لا كسوق اساسي لبيع المنتجات الصناعية فحسب ، وانما كمصدر ثروة نفطية وكمورد مالي محتمل . وكانت مصادر النفط العربي البعيدة ــ في العراق ، الكويت ، البحرين ، قطر ، العربية السعودية ــ هي ما تطمح مصر بادخالها ضمن الدائرة العربية التي تسيطر عليها ، لان موارد هذا النفط وحدها كانت تكفي لتمويل وتغذية المجهود الفخم الهادف الى جعل مصر مصنع العالم العربي.

في ١٩ مايو ١٩٦١ ،عرض محمد حسنين هيكل في افتتاحية هامة في «الاهرام» أفكار جمال عبد الناصر . وبالاعتماد على تقرير من «الفيرست ناشيونال سيتي بنك اوف نيويورك» حول النفط العربي ، قدم هيكل الحجة التالية : مصر ، طليعة «القومية العربية» ولانها تحمل مسؤولية مجموع الحركة ، خاضت معركة قاسية مع الاستعمار الغربي ؛ بعد ذلك ، تحملت التضحيات اللازمة لتكوين أساس انطلاق التنمية الاقتصادية «دون ان تلقي نظرة واحدة على الثروات الطائلة التي تضيع في رمال الصحراء وهي تمسك وحيدة بزمام قدرها . وأضاف هيكل ان البلدان العربية المذكورة ترصد كل عام ١٢٥٠ مليون دولار لكل الاهداف ما عدا «تقوية القوة العربية الفعلية» ، وانه لذلك لم يعد ممكنا تصور انه ما زال عند الامراء العرب بعض الرغبات

---

١ ــ «الاهرام» ، ٢١ مايو ١٩٦١ .

التي لم تحقق ـ في الثروة والملذات والرفاهية ، وحتى في التبذير ـ بعد هـذه السنوات الطويلة من عدم المسؤولية ؛ لقد حان الوقت «للتخلص من الملكية» ، للبعث الروحي ، لتكريس دخل البترول لتنمية الدول المنتجة «من أجل بناء قوة عربية فعلية مع الجمهورية العربية المتحدة» (١) .

انعكس التوازن الجديد بين القوى التي تسيطر على حياة البلاد الاقتصاديـة ، حتى على السلطة السياسية . ولا شك ان سنوات ١٩٥٩ ـ ١٩٦١ التي ندرسها هنا، كانت السنوات التي بذلت فيها المجموعة العسكرية معظم جهودها لادخال سوريا في اطار النظام العسكري . لكن تضافر الوضعين ـ أعادة تنظيم القيادة الاقتصاديـة المصرية والوحدة السورية المصرية ـ جعل التغييرات اكثر صعوبة .

وقد لوحظ ذلك خاصة في تركيب وعمل مجلس الامة الجديد في ج.ع.م ، وفي تطبيق اللامركزية ان في الادارة المحلية او في السلطـة التنفيذيـة في «اقليمي» ج.ع.م.

وفقا للمادة ١٣ من الدستور المؤقت لـ ج.ع.م الذي اعلن في ٥ مارس ١٩٥٨ ، عين جمال عبد الناصر بنفسه الاعضاء الـ ٦٠٠ في مجلس الامة الجديد ـ ٤٠٠ عـن مصر و٢٠٠ عن سوريا ـ في ١٨ يوليو ١٩٦٠ (٢) . وبعد ذلك بثلاثـة ايام القى الرئيس الخطاب الافتتاحي الذي حيا فيه «ظهور دولة عظيمة في هذا الشرق ، دولة غير دخيلة وغير ظالمة» ؛ وانتخب انور السادات رئيسا للمجلس ، لكن مشادة عنيفـة حصلت مع النائب السوري محمد القصار حول انتخابات نيابة الرئاسة التي فاز فيها محمد فؤاد جلال وراتب الحسيني (٣) .

في الحقيقة ان نشاطات الدولة كانت تتوسع خارج اطار مجلس الامة . اذ ان اهم اجرائين في مجال السياسة الداخلية عام ١٩٦٠ ، اتخذا حتى قبـل اجتماع نواب المجلس وهما الميزانية الموحدة وميزانيتا الاقليمين للسنة المالية ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ وذلك بواسطة مرسوم تشريعي في ١٤ تموز ١٩٦٠ ، كما حدث ايضا بالنسبة للقرار التاريخي في ٢٤ آيار ١٩٦٠ الخاص «بتنظيم الصحافة» الذي انتقلت بموجبه ملكية دور النشر الصحافية التابعة للاهرام ، اخبار اليوم ، روز اليوسف ، ودار الهلال ـ اي كل الصحافة المصرية ما عدا دار التحرير التي كانت تنشر الجريدتين شبـه الرسميتين «الجمهورية» و«المساء» ـ بالاضافة الى الجرائد التي تنشر باللغـة

---

١ ـ «البترول العربي واسرائيل» في «الاهرام» ، ١٠ مايو ١٩٦١ .

٢ ـ راجع لائحة اعضاء المجلس في «الاهرام» ، ١٩ يوليو ١٩٦٠ . بصدد قانون مجلس الامة راجع «الكتاب السنوي لـ ج.ع.م لعام ١٩٦١» ، المرجع المذكور ، ص ٨٦ ـ ١٢٠ .

٣ ـ تبع الخطاب (الاهرام ، ٢٢ يوليو ١٩٦١) عرض للمناقشات «حذف ١٢ سطر من قبل الرقابة». لا توجد معلومات دقيقة عن تركيب مجلس الامة الاجتماعي ، لكن الباحث الاميركي ليونارد بيندر بدأ بحثا حول هذا الموضوع في شباط ١٩٦١ (الاهرام ٩ مارس ١٩٦١) .

الاجنبية التي كانت ملكا للشركة الشرقية للاعلان ، انتقلت الى «الاتحاد القومي» الذي حصر باعضائه حق ممارسة الصحافة في المستقبل . وقالت المذكرة التوضيحيـــة بهذا الشأن ان القصد من هذا الاجراء هو «منع سيطرة راس المال على وسائل الاعلام السياسي والاجتماعي» (١) .

لماذا حمل الحكم على الصحافة التي كانت اداة طيعة منذ تفكيك «المساء» فـي آذار ١٩٥٩ ؟ هذا ما يجيب عنه جمال عبد الناصر بنفسه خلال مؤتمر صحفي في ٢٩ ايار : «لقد بحثتم في مشاكل مجتمعنا لكنكم لم تفسروا ابدا مفهوم المجتمع الذي تريدون ان تعيشوا فيه . لقد عدتم الى الوراء عدة سنوات ، عشرات السنوات . . . لكن احدا لم يحاول مجابهة مشاكلنا وان يقترح حلولا ودراسات عميقـــة لها» . بالاضافة الى ذلك انتقد عبد الناصر الجانب السطحي في الصحف ، وتنافسها المثير، بل المعيب ، وعدم علاقتها بالواقع وبحياة الشعب اليومية (٢) .

ان ما كانت السلطة تأخذه على الصحافيين هو بعدهم عن النظام ، وعدم ثقتهم بالتصريحات التي ترافقها اجراءات الضغط المتزايدة . واذا كان من الممكن السماح بحالة كهذه في ظروف طبيعية ، فان الامور لا يمكن ان تبقى كذلك في نفس الوقت الذي كانت تتأزم فيه المشاكل التي تطرحها الوحدة ، وعندما كانت جلسات مجلس الامة على وشك الانعقاد ، بالرغم من ان المجلس كان مؤلفا من رجال جرى اختيارهم بدقة . اذ لا يجب ان يحدث تكرار للاضطراب الذي حـــدث عام ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ عندما وجدت المعارضة داخل مجلس الامة بعض الحجج المؤيدة لها في برنامـــج «المساء» ومقالات «الدكاترة» الماركسيين الشباب . وربما لاثبات ان الموقف القديم لم يكن هو الذي يزعج الحكومة ، قرر الاتحاد القومي تعيين رؤســـاء دور النشر الصحفية بنفسه فكلف فكري اباظه برئاسة تحرير «المصور ــ الهلال» ، وهو احد ألد أعداء الوفد في العهد البائد ، والناطق بلسان احزاب الاقلية اليمينية والخبير في الكلام السياسي الذي يحمل اكثر من معنى واحد ، وأحد اعضاء عائلة «اباظة» القوية المرتبطة «بمجمع مصر» ؛ واعطيت «اخبار اليوم» الى محمد التابعي ، احد كبار رجال الصحافة المصرية المعروف بميوله الفاشية ؛ وبقي احسان عبد القدوس في «روز اليوسف» بعد ان اثبت انه غير خطر سياسيا ؛ كما بقي صلاح سالم في شركة النشر الصحافية الحكومية «دار التحرير» . لكن ما كان اهم من كل ذلك ان محمد حسنين هيكل ، مستشار الرئيس عبد الناصر المقرب وأحد محرري «اخبار اليوم» سابقا ، اصبح رئيس تحرير «الاهرام» ، أهم جريدة يومية في مصر والعالم العربـــي .

---

١ ــ الترجمة الفرنسية للقرار في : COC, XVII, No. 43 (1960), PP. 200 - 201

٢ ــ «الاهرام» ، ٣٠ مايو ١٩٦٠ . اعطى التفسيرات محمد حسنين هيكل في سلسلة مقالاتحول «الصحافة» في «الاهرام» ، ٢٨ مايو و١ و٣ يونيو ١٩٦١ ، حول فكرة (لم تؤمم الصحافة بل اعيدت الى الشعب) .

من خريف ۱۹٦۰ الى يوليو ۱۹٦۱ انصرف مجلس الامة ، الذي أعيد الى حجمه المناسب ، الى الاهتمام بالاجراءات الخاصة ببرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والى اقرار تقارير وخطب المسؤولين بالرغم من ان النواب السوريين رفعوا ، مرة اخرى ، اصواتهم بالاحتجاج . ومن يناير الى ابريل ۱۹٦۱ تشكلت بصعوبة لجنة من ۹۰ عضوا لاعداد مشروع دستور جديد . وضمت اللجنة ۲۷ محاميا ، ٥ وزراء سابقين ، موظفين كبيرين سابقين ، ۸ ضباط سابقين ، ۷ اطباء ، صيدلي واحد ، ۳ صحافيين ، ٥ رجال دين ، رجل اعمال واحد ، ۷ مزارعين ، ٤ مهندسين ، ۹ اساتذة ، ٦ اقتصاديين ، محاسبين اثنين ، ۳ عمال ، و۳ نساء (۱) .

وكثر الحديث عن اللامركزية والحكومة المحلية . فقد نص قانون ۲٦ مارس على حق رئيس الجمهورية في تعيين واقالة حاكمي الاقليمين ، الذي يعتبر كل منهما مسؤولا مباشرة امامه (المادة ٥) ، كما اصبحت السلطة التنفيذية هي التي تختار من بين اعضاء الاتحاد القومي ، اعضاء المجلسين الاقليميين والمجالس الجديدة للمدن ، وكذلك محافظي المدن ومجالس القرى (القسم ۲ ، ۳ ، ٤) (۲) . وفي ۳۰ اغسطس ۱۹٦۱ عدل هذا القانون مرة اخرى لتوسيع سلطة الحاكمين ، وربطهما بشكل اوثق بشخص رئيس الدولة ، حيث حدد انتهاء مدتهما في الخدمة بانتهاء مدة الرئيس (۳) .

هكذا أصبح هناك مجال أضيق فأضيق للممثلين المنتخبين لاية مجموعات ما عدا الاتحاد القومي الذي أصبح الصوت السياسي العام للقيادة العسكرية . وفيما عدا حاكمي الاقليمين ، يلاحظ ان الرسميين المتوسطين والصغار كانوا شخصيات في الحكم القديم جرى توظيفهم بعد التخلص من محمد نجيب : العمد ذاتهم ، شيوخ البلد ذاتهم ، شيوخ الحارة ذاتهم ، الملاك الريفيين ذاتهم . اما في المدن فقد جرى تشديد اكثر على الفئات التي لها علاقة بالاقتصاد الجديد (المهندسون ، الاقتصاديون، التجار) بدلا من المحامين والمثقفين في العهود القديمة (٤) .

اخيرا ، على صعيد السلطة التنفيذية ـ الحكومة المركزية لـ ج.ع.م. والمجلس التنفيذي للاقليمين ـ يلاحظ ، دون الدخول في التفاصيل ، ان ابعاد «حزب البعث» وممثلي الاتجاهات السياسية السورية عن الحكم قد رافقه احلال شبكة كاملة من الضباط ، لاسيما السوريين منهم ، محلهم ، مع اعطاء المسؤولين عن الجهاز سلطات اوسع ، وخاصة عبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين .

---

۱ ـ «الاهرام» ، ۹ فبراير ۱۹٦۱ .

۲ ـ «الاهرام» ، ۲۷ مارس ۱۹٦۰ .

۳ ـ «الاهرام» ، ۳۱ اغسطس ۱۹٦۱ .

٤ ـ ظهر جدول المحافظين في «الاهرام» ، ۱۲ سبتمبر ۱۹٦۰ . راجع النقد الموجه من اليسار السوري في «حول قانون الحكم المحلي في العربية المتحدة» ، مجلة «الاخبار» (بيروت) ۱ مايو۱۹٦۰ .

وعمل تعديل ٧ تشرين الاول ١٩٥٨ وتعديل ٢٠ ايلـول ١٩٦٠ ، وكذلـك موجـة الاستقالات والترقيات والتغييرات التي لم تنته ، على الوصول الى هذه النهاية (١) .

هنا ايضا اختل التوازن لصالح الجهاز العسكري ؛ ولم يعد للبورجوازية الكبيرة، التي استمرت في الاشتراك بالسلطة ، النفوذ السياسي الذي كانت تتمتع به خـلال ١٩٥٥ ــ ١٩٥٨ .

---

١ ــ «الاهرام» ، ٨ اكتوبر ١٩٥٨ و٢١ سبتمبر ١٩٦٠ .

الفصل الثالث

تفكيك البورجوازية القديمة

رافق بداية صيف ١٩٦١ شعور عام بأن الطريق مسدود ، اذ ان مشاكل التنمية في مصر ظلت قائمة مع مشكلة النمو السريع لعدد السكان (١) . ورغم العمل التنظيمي المكثف الذي تم خلال الفترة الثانية (١٩٥٥ ــ ١٩٦١) ، ورغم التمصير ومشروع السنوات الخمس لعام ١٩٥٨ والتأميمات ، ورغم المساعدة الاجنبية الضخمة التي وضعت مصر في المرتبة الثانية للدول الاسيوية ــ الافريقية (بعد الهند) في هذا المجال ، فقد ظلت موارد البلاد مستغلة بصورة جزئية بينما كان رأسمالها قليل الاستعمال او مستعمل بشكل غير مترابط . واهم من ذلك كله ، كانت البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة ما تزال متحفظة في التعاون مع الحكم ، وبقيت بمفكريها الاقتصاديين وباطاراتها الادارية الكبيرة والمتوسطة ، وبرأسمالها الهائل ، وعلاقاتها

---

١ ــ اذن من غير الصحيح القول انه «بسبب مفاهيمه الاجتماعية المبسطة ، وايضا لخوفه من اعطاء مادة للمفكرين الاستعماريين ، رفض اليسار المصري ، الماركسي او المتعاطف مع الماركسية ان يأخذ الظاهرة السكانية بعين الاعتبار» (La Société Urbaine Egyptienne, par un groupe d'études de IEDES, Tiers - Monde, II, No. 6 (1961), PP. 189 - 190) .

ومن ناحيتها ، شجعت الحكومة تحديد النسل ــ راجع اعمال المؤتمر العالمي لتنظيم العائلة في القاهرة («الاهرام» ، ٢٤ ــ ٢٦ مايو ١٩٦٢) ، والتحقيق حول الاجهاض ، «حرية الاجهاض» في روز اليوسف ، عدد ١٧٧٤ (١١ يونيو ١٩٦٢) . وانشأت الحكومة عيادات لتحديد النسل في كفر ابو جمعة وكوم اشفين بالقرب من القاهرة بينما اسس مركز هام في الاسكندرية («الاهرام» ، ٩ و١٢ يونيو ١٩٦٢) . وسمح ببيع حبوب منع الحمل منذ صيف ١٩٦٢ («الاهرام» ، ٢٣ اغسطس ١٩٦٢) .

المتدة الى الاوساط السياسية وبنوع خاص في مجلس الامة ، وبصحفها ودور النشر التابعة لها ، *وبسيطرتها على التعليم ، بقيت قوة مستقلة. واعطت الصعوبات المتزايدة* مع سوريا العسكريين السبب لكي يخشوا عرقلة المشاريع الاقتصادية ، بل ان عملا تخريبيا شاملا يمكن ان يستغل سخط قطاعات عديدة هامة ، وخاصة كره المثقفين للنظام . وكان من الممكن ان يفكر الجمهور الواسع بوسائل أقل مركزية لبناء مصر الحديثة .

مرة اخرى ، بعد ربيع ١٩٥٤ وفي بداية مرحلة باندونغ ، كان باستطاعة مجلس قيادة الثورة ان يختار بين نوع من الليبرالية وبين تقوية السلطة العسكرية . لكن ، هذه المرة ؛ بعد السويس ، لم تكن المجموعة الحاكمة وحيدة فقد انشأت بالتدريج شبكة من المسؤولين ــ العسكريين والتكنوقراطيين ــ الذين برزوا حديثا في ميدان الحياة العامة ، وسيطروا ليس فقط على جهاز الدولة ، بل وعلى ادارة السياسة الاقتصادية والمالية بواسطة «القطاع العام» . بذلك أصبح مجال الاختيار ضيقا . وفي الواقع ، كانت القرارات الاساسية قد اتخذت تحت وطأة الاحداث ، كما رأينا ، وكانت تتطور وفقا لما بدا ، اكثر فأكثر ، وكأنه ضرورة داخلية يفرضها منطق النظام نفسه .

مرة اخرى انتزع جمال عبد الناصر زمام المبادرة ، فقد كان ما يزال سيد الموقف. وفي يونيو ، ثم في يوليو خاصة ، واثناء عطلة مجلس الامة ، صدرت مجموعة من المراسيم الاشتراعية والقرارات الجمهورية التي ستبدل بشكل اساسي توازن القوى الاجتماعية القائم .

لقد ميز البنك الاهلي المصري في تحليله للاجراءات الجديدة ، ثلاثة انواع من القوانين : القوانين المتعلقة باعادة توزيع الدخل القومي ؛ القوانين التي تؤمن هيمنة القطاع العام على المشاريع الخاصة والمؤسسات الاحتكارية ؛ وتعديل الاصلاح الزراعي الذي قمنا بدراسته قبلا (١) . لكن هذا التحليل كان من النوع الشكلي حيث ان الهدف الرئيسي من انواع القوانين الثلاثة هذه كان الحد من الموارد والامكانيات الاقتصادية والنفوذ السياسي للراسمال المصري الكبير لمصلحة المجموعة العسكرية التي أصبحت سيدة القطاع العام الآن . لكن يجب اضافة ان هذه الاجراءات ككل كانت تهدف الى دفع جميع الموارد المتوفرة في شريان التنمية الاقتصادية وتحقيق زيادة كبيرة ممكنة في المدخرات وفي الطاقة الشرائية للسوق الداخلية في نفس الوقت .

شملت المجموعة الاولى من القوانين القطاع التجاري ، وبشكل خاص قطاع القطن : على كل التجار وأصحاب الوكالات التجارية ان يكونوا من مواطني الجمهورية

---

١ ـ راجع **«A Socialist Pattern of Society», in NBE Econ. Bull., XIV, No. 3 (1961), P. 274.**

العربية المتحدة (قانون رقم ٤٧ الصادر في ٦ يونيو ١٩٦١) ؛ تعليق بورصة العقود في الاسكندرية ؛ حصر حق شراء القطن لعام ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ بالهيئة المصرية للقطن ، وايضا ، بالاضافة الى كل ذلك ، اجبار مؤسسات تصدير القطن على التحول الى شركات مساهمة مصرية برأسمال حده الادنى ٢٠٠ الف جنيه يملك ٥٠ بالمئة منه القطاع الخاص (قوانين رقم ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، و ١٢٠ بتاريخ ٢٢ يونيو الى ٢٠ يوليو). واعطيت الهيئة المصرية للقطن صفة هيئة عامة تابعة لوزارة الاقتصاد وذات كيان مستقل (قرار رقم ٩٧٢ بتاريخ ٣٠ يونيو) ؛ سمح للبنك المركزي المصري بتحويل الودائع العامة لمؤسسات القطاع العام الى حسابات تمويل مشاريع الخطة الخمسية (قانون رقم ١٠٢ بتاريخ ٥ يوليو) .

كانت المجموعة الثانية من القوانين موجهة ضد تفاوت الدخل : اصبح على الشركات المساهمة او ذات المسؤولية المحدودة ، بعد حسم الـ ٥ بالمئة المقررة من ارباحهم لشراء أسهم الدولة ، ان توزع ٢٥ بالمئة من ارباحها على الموظفين والعمال ، على ان يدفع ١٠ بالمئة منها نقدا ، و ٥ بالمئة للسكن ، و ١٠ بالمئة للضمان الاجتماعي (قانون رقم ١١١ بتاريخ ١٩ يوليو) (١) . ووضع حد اعلى للتعويضات التي تدفع لمديري الهيئات والشركات لا يتجاوز ٥٠٠٠ جنيه سنويا (قانون رقم ١١٣ بتاريخ ١٩ يوليو) ؛ حدد اعضاء مجالس الادارات بسبعة أعضاء ، بينهم ممثل عن الموظفين وآخر عن العمال (قانون رقم ١١٤ بتاريخ ١٩ يوليو) ؛ أهم من ذلك ، ارتفعت نسبة الضريبة التصاعدية الى حد أعلى مقداره ٩٠ بالمئة على الدخول التي تتجاوز ١٠،٠٠٠ جنيه سنويا (قانون رقم ١١٥ بتاريخ ١٩ يوليو) ؛ منع كل فرد من الاضطلاع بأكثر من منصب واحد ، ان في الادارة الحكومية أم في الهيئات الحكومية او في الشركات والمؤسسات الاخرى (قانون رقم ١٢٥ بتاريخ ٢١ يوليو) ؛ واخيرا زيادة ملحوظة في ضريبة البناء التصاعدية وخاصة على الابنية الفخمة (قانون رقم ١٢٩ بتاريخ ٢٥ يوليو) .

لكن المجال الاساسي الذي وجهت اليه الحكومة ضرباتها القاسية كان مجال الملكية وادارة المشاريع الانتاجية الامر الذي حول حليفها الى تابع لها في ممارسة السلطة .

هناك قانونان كانا مقدمة لهجوم ٢٠ يوليو الاول ، القانون القاضي بدمج شركة البوسطة الخديوية التي كان يملكها عبود مع شركة الملاحة العامة (التي اصبحت فيما بعد ملكا للمؤسسة العامة للمواصلات والاتصالات بموجب قانون رقم ١٠٩ بتاريخ ٩ يوليو) ، والقانون الثاني (رقم ١١٠ بتاريخ ٩ يوليو المعدل فيما بعد بموجب

---

١ ـ تعليق مثير للاهتمام لجمال العطيفي ، «الاشتراكية في توزيع ارباح الشركات» (الاهرام ، ٦ يوليو ١٩٦١) . قررت الحكومة ، في ١٢ و١٦ مايو ١٩٦٢ ، تعميم توزيع نسبة ١٠ بالمئة من الارباح على العاملين في ٥٠٠٠ منشأة ، ثم تخصيص قسم من الـ ١٠ بالمئة المخصصة للتأمينات الاجتماعية لعمال الشركات التي لم تحقق أرباحا كافية (الاهرام ، ١٧ مايو ١٩٦٢) .

قانون رقم ١٢١ بتاريخ ٢٠ يوليو) القاضي بتحويل ملكية شركات ضغط القطن الاربع الكبرى الى هيئة عامة جديدة ، وتحويل اسهمها الى سندات على الدولـة بفائـدة ٤ بالمئـة .

في ٢٠ يوليو وجهت ثلاثة قوانين (رقم ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩) ضربات حاسمـة . ادى القانون الاول الى التأميم الكامل لجميع المصارف وشركات التأمين بالاضافة الى ٥٠ شركة اخرى وشركات الملاحة البحرية وغيرها من المؤسسات العاملة في مجـال الصناعات الثقيلة والاساسية . وتحولت أسهم هذه الشركات الى سندات على الدولة بفائدة ٤ بالمئة لمدة ١٥ سنة . ويتعلق القانون الثاني بـ ٨٣ شركة في قطاعي الصناعة الخفيفة والاشغال العامة ، ويقضي بأن يصبح ٥٠ بالمئة من رأسمالها ملكا لمؤسسـة عامة . اما القانون الثالث المتعلق بـ ١٤٧ شركة صناعية متوسطة (خاصة في النسيج) تملكها مجموعات او عائلات ، فقد ارسى مشاركة الدولة فيها من خلال ملكيتها لكل الاسهم التي تزيد عما قيمته ١٠،٠٠٠ جنيه لكل مساهم (١) .

تبع ذلك على الفور عدة قوانين اضافية لسد اية ثغرات : اغلقت بورصتا القاهرة والاسكندرية لمدة شهرين (قانون رقم ١١٦ بتاريخ ١٩ يوليو) ؛ الغيت الامتيـازات الممنوحة لشركة غاز لوبون في الاسكندرية ولشركة تراموای القاهرة ونقلت ملكيتهـا لهيئتين عامتين (القانونان رقم ١٢٢ و١٢٣ بتاريخ ٢٠ يوليو) ؛ لـم يعد مسموحا للقطاع الخاص القيام بالاشغال العامة التي تتعـدى ٣٠،٠٠٠ جنيـه ـ اي معظم المقاولات من هذا النوع ـ بل ينبغي ان تكلف بها شركات المقاولات العامة التي تشارك الدولة بنصف ملكيتها (مرسوم رقم ١٢٠٣ بتاريخ ٢٠ يوليو)؛ حدد عدد ساعات العمل الاسبوعية بـ ٤٢ ساعة ومنعت ساعات العمل الاضافية (قانون رقم ١٣٣ بتاريخ ٢٧ يوليو) ؛ لم يعد يحق لاي وزارة او هيئة عامة او شركة خاصة ان تقوم بأية خطوات للحصول على تسليف من الخارج ، بدون ترخيص مسبق مـن وزارتي الاقتصـاد والخزانة (مرسوم رقم ١٤٩٥ بتاريخ ٢٤ سبتمبر) (٢) .

ماذا حل «بمجمع مصر» بعد كل هذا الاضطراب ؟ لم تؤمم من شركات هـذه المجموعة سوى شركة مصر للتجارة الخارجية نظرا لطابعها الاحتكاري. ودخلت شركة مصر لحلج القطن في الفئة الثانية التي تملك الدولة فيها ٥٠ بالمئة من الاسهم . لـكن

---

١ ـ هذه الارقام مع لائحة الشركات المعنية مأخوذة عن : NBE Econ. Bull., XIV, No. 3 (1961), PP. 326 - 32.

لكن «الاهرام» التي نشرت لائحة اشمل تتعلق باقليمي ج.ع.م ، تعطي الارقام التالية : ١٤٩ شركة أممت تماما ، ٩١ شركة تملك الدولة ٥٠ بالمئة منها ، ١٥٩ شركة في المجموعة الثالثة (عـدد ٢١ يوليو ١٩٦١) .

٢ ـ راجع «New Legislation» in NBE Econ. Bull., Supra, P. 322.

القسم الاكبر من هذه الشركات ــ ومجموعها عشر شركات ــ فقد دخلت في الفئة الثالثة المحمية نسبيا .

عرض العهد قضيته فاتحا ملف خلافاته مع الحليف الراسمالي السابق . وشدد علي صبري ، وزير شؤون رئاسة الجمهورية ، على الدواعي الاقتصادية للتأميم قائلا «كان من الضروري تعبئة الادخار الوطني بطريقة واعية للوصول الى الهدف الوطني وهو التنمية . كذلك كان يجب ان تجري هذه التعبئة الاقتصادية وفقا لمبادئنا الاساسية : يجب أن تحترم وجود الفرد وحقه في الخلق والتجديد ، وحقه في الملكية ضمن حدود القانون ... انطلاقا من هذه المواقف استعملت كلمة «تأميم» . فالتأميم هو ملكية الامة بالمعنى الحرفي الصحيح للكلمة ... والقطاع العام ، بالنسبة لنا ، ليس الطريق الذي اخترناه لالغاء الملكية وانما الطريق الذي يجب ان يؤدي الى توسيع قاعدتها ...» (١) .

ظل كل هذا كلاما نظريا . وكان محمد حسنين هيكل ، الذي توسع في شرح خطابي الرئيس عبد الناصر في ٢٣ و ٢٦ يوليو ١٩٦١ في الذكرى التاسعة للانقلاب ، هو الذي أعطى المفتاح العملي للمسألة . فقد أوضح بأن خطوات التأميم الاولى بعد السويس جعلت من القطاع العام ــ أي الدولة ــ المقاول الاول والقوة المحركة الاساسية في مجال التنمية الاقتصادية . في الوقت نفسه اعادت اجراءات التمصير المشاريع الخاصة الى ايدي رأسماليين مصريين كانوا يقومون احيانا بدور الواجهة للاجانب الذين كانوا يحركون خيوط اللعبة . وخلال السنوات الخمس الاخيرة ــ من ١٩٥٦ الى ١٩٦١ ــ زاد عدد مكاتب التمثيل التجاري التي انشأتها شركات مصرية في الخارج بنسبة اربعة أضعاف ، ووجد بضعة الاف شخص ممن ينتظرون فرصة للاثراء الوسيلة ليفعلوا ذلك اخيرا تحت راية القومية والثورة بسبب الدمج بين التأميم والتمصير . وبهذه الطريقة كانت «النفقات الاشتراكية العامة تساهم في زيادة عدد أصحاب الملايين» .

كان ذلك عندما برز الخطر الحقيقي ، الخطر الذي اثار السؤال حول من هي السلطة التي تقرر : المتمولون والمقاولون والتجار والصناعيون اتحدوا لتحديد نسبة الربح التي سيجنونها من عميلهم الرئيسي ، أي الدولة . وبقيت عدة مشاريع كبيرة كانت جزءا في الخطة الخمسية ، معلقة لان مقاولا خاصا لا يريد تحمل تكاليفها التي تدر عليه ارباحا أقل من ارباح العمليات العادية؛ ولوحظ ايضا غياب عجيب للمنافسة الحقيقية حول الاسعار وكأن اتفاقا ضمنيا كان معمولا به لترك هذه العملية او تلك لاحدى الشركات بالسعر الذي يحلو لها ان تحدده ؛ كما انتشرت خطة تنفيع الاقرباء والمحاسيب ، بل يمكن القول بأنها أصبحت مؤسسة قائمة بذاتها . وعن طريق الاقتصاد ، كانت البورجوازية المصرية الكبيرة تنوي استرداد حق السيطرة الذي

---

١ ــ مؤتمر صحفي في ٢٠ يوليو ١٩٦١ (الاهرام ٢١ يوليو ١٩٦١) .

انتزعه منها العسكريون في مجلس الامة .

واصبح الموقف اكثر تعقيدا في نهاية عام ١٩٥٩ . ففي ذلك الوقت اتضح لراس المال الكبير أن القانون المتعلق بتحديد ارباح الشركات من ناحية ، والخطوط العريضة لخطة ١٩٦٠ الخمسية من ناحية اخرى ، يفرضان عليه المساهمة الجدية في هدف زيادة الدخل القومي بنسبة ١٠ بالمئة سنويا لمدة عشر سنوات ، مما يستلزم توظيفات ضخمة تبلغ ٢٥ بالمئة من الدخل القومي حسب تقدير الخبراء «وهنا حاول راس المال الاستغلالي الهرب امام رياح الثورة التي كانت قد بدأت بالظهور في الافق الوطني ، كما حاول حماية نفسه من القوانين الثورية التي كان عليه التحايل عليها من أجل بلوغ اهدافه الخاصة» . ولما كانت ارباح الشركات قد حددت بمعدل ارباح عام ١٩٥٨ بالاضافة الى زيادة ١٠ بالمئة سنويا ، انشأ رأس المال الكبير «مكاتب مبيع» تابعة له وعهدت اليها مجالس ادارة الشركات بتوزيع منتوجاتها ، ذلك ان التوزيع لم يكن يخضع لموجبات القانون منذ البداية . بهذه الطريقة كان صغار المساهمين هم الذين يخسرون ، نظرا لكون الشركات ، وهي تبحث عن اقصى نسبة من الارباح ، تبيع انتاجها غالبا «لمؤسسات الشراء» بخسارة ، مما يزيد في الارباح التي يكدسها كبار الراسماليين . كذلك كانت هناك طريقة اكثر تقليدية : الزيادة غير المبررة لاموال الاحتياط وتقدير استهلاك الالات الجديدة على مدى اربع أو خمس سنوات بحيث تصبح قيمتها زهيدة جدا بينما كانت الالات لا تزال جديدة تقريبا . وبالطبع كان الفرق يذهب الى كبار حاملي الاسهم الذين لم يكونوا بعيدين عن دفع الضرائب فقط ولكن عن استثمار اموالهم ايضا (١) .

ويضيف هيكل انه أصبح لا مفر من القيام «بسويس اجتماعية» (٢) اذا كانت هناك نية للحد من نفوذ البرجوازية المصرفية والصناعية الكبيرة المتزايد في المجال الاقتصادي التي كانت مصممة على وضع ثقلها في توجيه السياسة العامة ، وبالتالي المشاركة في السلطة حتى ولو كانت الواجهة السياسية الخاصة للسلطة تمنعها من ذلك . لقد كان هذا هو المضمون الاساسي لخطابي الرئيس عبد الناصر في الذكرى التاسعة للانقلاب ، في ٢٣ و ٢٦ يوليو ١٩٦١ (٣) .

والشيء الذي لا بد من الاشارة اليه هو حقيقة ان الدولة تحت القيادة العسكرية، والتي نابت عن الراسماليين في ملكية وادارة قطاع ضخم من النشاط الاقتصادي كانت تنظر الى تلك النيابة على انها خطوة اصلاحية في اطار مبدأ احترام حق الملكية

---

١ ـ راجع الجدول الكامل لهذه المناورات كما يرويها زكريا محي الدين ، نائب رئيس الجمهورية لمؤسسات الانتاج ، في مقال عدلي جلال ، في «الاهرام» ٨ ديسمبر ١٩٦١ .

٢ ـ محمد حسنين هيكل : «السويس الاجتماعية» و«السؤال السابع» في (الاهرام) ٢٨ يوليو و١٨ اغسطس ١٩٦١ .

٣ ـ «الاهرام» ٢٤ و٢٧ يوليو ١٩٦١ .

الخاصة ، ليس فقط بالنسبة للبضائع الاستهلاكية ، بل ووسائل الانتاج كذلك .

لذلك فان قوانين ٢٠ يوليو الثلاثة نصت ، وفقا لاجراءات تختلف في كل حالة، على التعويض على حملة الاسهم (اي ملاكي الشركات التي شملتها القوانين) بسندات على الدولة بفائدة ٤ بالمئة لمدة ١٥ سنة وبقيمة اسمية تساوي سعر البورصة في اليوم السابق لاذاعة القوانين . اما بالنسبة للاصلاح الزراعي فقد كانت المسألة هي مسألة الحفاظ على مبدأ الملكية الخاصة المقدس الذي فرضت عليه الدولة حدا أعلى بسبب ضرورات تمويل خطة التنمية .

وجهت الضربة الاساسية على الصعيد الاجتماعي ـ السياسي : شملت اضعاف النفوذ الاجتماعي ، بالمعنى الواسع لهذا التعبير ، للبورجوازية الزراعية القديمة وبورجوازية القطاع الصناعي والمصرفي المتحالفة مع الانقلاب العسكري خلال المرحلتين الاولتين للحكم ، والمتحالفة بالتالي مع سلطة قرار تلك المجموعة الحاكمة وتصرفاتها السياسية .

ساد الرعب دوائر رأس المال الكبير في القاهرة والاسكندرية ، ولكن ايضا وخاصة اوساط تجار ووجهاء دمشق وحلب . فبالنسبة لهذه الاوساط ولاسيما جماعة الشركة الخماسية (١) التي كانت أقل تنظيما بكثير من الطبقة المتوسطة المصرية، كان الشيء الوحيد المتوقع هو التلاشي لصالح الزعامة المصرية . وفي ١٦ اغسطس، بعد قوانين تموز بثلاثة اسابيع . عدلت الحكومة : لن يكون هناك بعد اليوم مجلسان اقليميان تنفيذيان يشرف عليهما مجلس وزراء مركزي ، وانما هيئة واحدة ، مجلس الوزراء المركزي للـ ج.ع.م ، يرأسه الرئيس عبد الناصر مباشرة يعاونه سبعة نواب لرئاسة الجمهورية (بينهم سوريان ، نورالدين كحالة المسؤول عن شؤون الانتاج ، والعقيد عبد الحميد السراج المسؤول عن الشؤون الداخلية) (٢) .

فجر ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ تحركت وحدات عسكرية سورية من حامية قطنة ، قرب دمشق ، الى العاصمة . وتم توقيف المشير عبد الحكيم عامر بعد ان رفض انذارا مقدما من الضباط السوريين . ونشبت معركة بين ضباط حلب المتمسكين بالوحدة مع مصر ، وتحالف الاحزاب السياسية والعسكريين في دمشق المطالبين باعادة استقلال سوريا . والبقية معروفة : عندها اصبح واضحا ان سوريا خرجت من الجمهورية العربية المتحدة . تجنب عبد الناصر ورطة التدخل العسكري واعترف بالامر الواقع ، وحاول حصر الخسائر (٣) . كانت تلك هي المرحلة الاولى .

---

١ ـ الشركة الخماسية ، ورأسمالها ٤ ملايين ليرة سورية ، هي التجمع الرئيسي للطبقة المتمولة الوسطى السورية ـ اللبنانية وتربطها روابط وثيقة بمأمون الكزبري ، رئيس الوزراء السوري بعد الانفصال ، من خلال عادل الخوجا .

٢ ـ «الاهرام» ١٧ اغسطس ١٩٦١ .

٣ ـ يمكن تتبع تطور تكتيك رئيس الجمهورية العربية المتحدة من خلال دراسة خطبه في «الاهرام» ٢٩ و٣٠ سبتمبر ، و٦ اكتوبر ١٩٦١ .

كانت المشكلة المطروحة الآن على الحكم العسكري هي مشكلة الاتجاه العام للسياسة المصرية . انتشر النقاش في طول البلاد وعرضها بصوت خافت ، وحتى في صفوف الجيش ، هل على مصر ان تضحي بوقتها وبمواردها وبهيبتها على مذبح التوسع العربي ؟

بالنسبة للراي العام ، لم تكن الوحدة مع سوريا ، رغم الدعاية الاستثنائية التي خصصت لها فيما بعد ، لتدخل في اطار التقاليد العميقة للحركة الوطنية ، ولا حتى في العاطفة المصرية ونظرتها الى الاشياء . قامت الوحدة دون كبير حماسة ، ولم تكبر روح التضحية في نفس اي مصري من أجل قضية الوحدة العربية . كانت هذه هي الخلفية التي انعكس عليها الانفصال السوري . لكن هذا الانفصال بقي بالنسبة لرجل الشارع ، دون ان نقول شيئا عن البورجوازية التي كانت ترقص فرحا بسبب ذلك ، أول هزيمة كبيرة للرئيس عبد الناصر . وربما اول اضعاف لقوته . ينبغي اذن ان يفهم الشعور العام في مصر من هذه الزاوية وليس من زاوية الحزن الوطني . في الخارج اختلفت ردود الفعل : شددت البلدان الاشتراكية بما فيها يوغسلافيا وعدد من الدول الافرو ـ اسيوية ، على النجاح الذي حققته القوى الامبريالية والضعف النسبي الذي ألم بنفوذ احد زعماء الحياد في العالم ؛ ولكن ألاحزاب الشيوعية مع اعترافها بهذه الحقيقة ، شددت على فشل الدكتاتورية المعادية للديمقراطية التي اقامها النظام العسكري (١) . في الغرب ، بلغت الفرحة اوجها ، وخيل للمراقبين ان ساعات «الطاغية» اصبحت معدودة . وتغلبت العاطفة وشهوة الانتقام فلم يدركوا أهم ما في الامر : العلاقة بين الحكم العسكري وبين القوى الرئيسية للشعب المصري .

فهم جمال عبد الناصر ذلك بشكل غريزي . وكان نقده الذاتي الشهير في ١٦ اكتوبر يهدف لاظهار نفسه امام الشعب المصري كضحية لمصر الطيبة القلب التي ، برغم الصعوبات ، أسرعت لنجدة سوريا لانقاذها من الفوضى . في ١٦ اكتوبر حاول عبد الناصر ان يقف في صف الاستياء المصري. فقد تساءل ، لاول مرة امام الجماهير، عن اسباب الهزيمة التي مني بها . فقد قال : « لقد وقعنا ضحية وهم خطير قادتنا اليه ثقة متزايدة بالنفس وبالغير . لقد كنا دائما نرفض المصالحة مع الاستعمار ، ولكنا وقعنا في خطأ المصالحة مع الرجعية ... التي أثبتت انها على استعداد للتحالف مع الاستعمار ذاته لتستعيد مراكزها الممتازة . لقد غير الاستعمار طريقة تسلله الى أرضنا في حين اننا لم نغير طريقة مواجهتنا له» . وقد مثل وهم «تصور امكان المصالحة مع الرجعية على اسس وطنية» خطرا زاد عليه «عدم كفاية التنظيم الشعبي» . ماذا عن الاتحاد القومي ؟ «كان خطؤنا اننا فتحنا الطريق الى الاتحاد القومي امام قوى الرجعية ، وكانت نتيجة هذا الخطأ ان الرجعية التي تسللت الى الاتحاد القومي تمكنت من شل فاعلياته الثورية» . وكان السبب الثالث : «اننا لم

---

١ ـ كان هذا هو موقف الحزب الشيوعي الايطالي بشكل خاص .

نبذل الجهد الكافي في توعية الجماهير الواسعة بحقوقها وتعريفها بقدراتها وطاقاتها الكامنة على حماية هذه الحقوق» . واشار سبيان اخران الى جهاز الدولة نفسه : «اننا لم نستطع ان نطور جهاز الحكم الى مستوى العمل الثوري» وكانت النتيجة ان «أصبحت مصالح الجماهير هي المسخرة لخدمة الجهاز الحكومي بكل ما فيه من خلل» ؛ وفي نفس الوقت ـ السبب الخامس للهزيمة ـ استطاعت عوامل كثيرة في مجتمعنا ان تفتح ثغرات للانتهازية» (١) .

وراء البراعة هذه ، يجب ملاحظة ان الخط العام للنقد الذاتي كان موجها ، في الواقع ، ضد حليف الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٦١ ، ضد تلك البورجوازية التي رفضت التكيف ، وكذلك ضد جميع الاشياء التي كانت ما تزال تطبع جهاز الدولة بطابع النظام القديم : العجز ، العائلية ، المحسوبية ، الطغيان الهرمي ، البيروقراطية المتخلفة ، وكلها عوامل ساعدت قضية «الحليف» ، اي انها ، بكلمة اخرى ، مطلت الهيمنة العسكرية . ولم يكن الجهاز الحكومي وحده هو الذي يشكو من ذلك ، وانما حزب الدولة الوحيد ايضا الذي ثبت انه كان مرتعا للذين يحنون للعهد البائد .

واذا كانت قوانين يوليو ١٩٦١ تستهدف الحد من نفوذ البورجوازية الكبيرة ، فان خطاب ١٦ اكتوبر يفصح عن التصميم على تفكيكها .

وهذه المرة لم يكن الشيوعيون هم الذين سيتهمون بالتعاون مع الاستعمار ، كما كان الامر في زمن الوحدة .

من اكتوبر ١٩٦١ حتى فبراير ١٩٦٢ توسع الهجوم على البورجوازية القديمة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي . ولقيادة الهجوم ، قام الحكم العسكري الذي كان اعضاء مجلس قيادة الثورة ما يزالون ملتفين حول رئيسهم ، باعادة تنظيم مجلس الوزراء . وفي ١٨ اكتوبر ، شكلت الوزارة الجديدة : ٢٥ وزيرا بينهم ٥ نواب لرئيس الجمهورية و ٣ نواب وزراء ؛ ومن اصل هذا المجموع البالغ ٢٨ شخصا كان ١٣ منهم ينتمون الى سلك الضباط حيث ان رئيس الجمهورية ونواب الرئيس الخمسة كانوا من العسكريين (٢) . وفي ٢٢ اكتوبر اعلن زكريا محي الدين ، نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية ، توقيف ٤٠ شخصية معروفة ، معظمهم من الوفدين ، والحجز على املاك ١٦٧ «رأسمالي رجعي» ، اي في الواقع جميع العائلات الكبيرة لمصر

---

١ ـ «الاهرام» ، ١٧ اكتوبر ١٩٦١ . نقد ذاتي وسعه محمد حسنين هيكل في مجموعة مقالات افتتاحية جمعت تحت عنوان «ما الذي جرى في سوريا ؟» ، المرجع المذكور . وهناك تحليل سوري هو تحليل الفريق عفيف البزري ، قائد اركان الجيش السوري سابقا ، في «الاخبار» ـ بيروت ـ ١٤ و١٧ يونيو و٨ و١٣ يوليو ١٩٦٢ .

٢ ـ «الاهرام» ١٩ اكتوبر ١٩٦١ .

التقليدية (١) . واتسع هذا الاجراء الاخير بسرعة ، فبلغ العدد ٦٠٠ شخصا في اواسط نوفمبر ، وعهد بادارة اموالهم الى عشرات من الموظفين الاداريين تحت اشراف عبد اللطيف عزت . ووضع ٨٠ مصرفا وشركة تأمين وشركات اخرى تحت اشراف حافظ عبد الحميد الكاشف بعنوان «حجز مستعجل» (٢) .

لماذا الاعتقالات ؟ حسب بعض الروايات (٣) ، وجه فريق من ثلاثين ضابطا كبيرا يرتبطون بمصالح البورجوازية القديمة ، لقائدهم الاعلى المشير عبد الحكيم عامر ، عريضة تطالب بوضع حد للدكتاتورية وباعادة الحرياتالديمقراطية والحياة البرلمانية. وكان من المفترض ان يكون هؤلاء الضباط قد اتصلوا بالزعماء الوفديين ، مما يفسر الاعتقالات الوقائية من اجل عرقلة حركة المعارضة التي وجدت في الانفصال السوري فرصة مناسبة للعمل . على كل ، كانت هذه هي وجهة النظر التي عرضها زكريا محي الدين ، دون الاشارة الى قضية الضباط .

بعد مرور فترة الخطر مباشرة ، اطلق سراح جميع الذين اعتقلوا في ١٣ و ١٤ فبراير ١٩٦٢ (٤) . كما رفع الحجز عن بعض الاملاك المصادرة ، وصدر ٣٤٨ امرا بالاعفاء من «العزل» ، بالرغم من احالة المليونير احمد عبود على محكمة امن الدولة بتهمة الاختلاس بعد ان دقق في حساباته (٥) ؛ وعلم ان مجموع ما أخذته الدولة من

---

١ ـ راجع نص تصريح زكريا محي الدين واللوائح التي قدمها في «الاهرام» ٢٢ اكتوبر ١٩٦١ .

٢ ـ مقال فتحي نوار عن مختلف انواع الحجز (الاحتياطي، المعجل التنفيذ ، البلجيكي ، الانكليزي، الفرنسي ، حجز الرابخ الثالث ، حجز حرب فلسطين) في «الاهرام» ١٥ اكتوبر ١٩٦١ .

لكن م.ح. هيكل طمأن العائلات الغنية بقوله ان قرار الحجز ينص على تشكيل لجان تتولى دراسة كل حالة على حدة والتصرف فيها بما يكفل مصلحة الشعب وبما يكفل فوق ذلك كله ان يبقى الاندفاع الثوري بعيدا عن رغبة الانتقام المتعارضة مع الخصائص الدينية والاخلاقية والتاريخية الكامنة في شعب الجمهورية العربية المتحدة . ولسوف تضع هذه اللجان في اعتبارها عدة مسائل من ضمنها ان تتيح الفرصة لمن يريد العمل لنفسه ولاسرته في نطاق المصلحة الوطنية وبغير امتيازات طبقية موروثة ومفروضة على المجتمع ، ومن ضمنها ان لا يؤخذ الابناء بجريرة الآباء وان تتاح الفرصة للابناء ان يتحرروا من منطق الاستغلال والاحتكار ، وأن يشعروا بانتمائهم الى الجماهير وان يحسوا بعمق ان مصلحتهم لا يمكن ان تصان الا في اطار المصلحة الشعبية العليا» .

(«ما هو الميدان الحقيقي للثورة الاجتماعية ؟» «الاهرام» ٧ نوفمبر ١٩٦١) .

٣ ـ ا. حليم صعب : «مجلس الثورة يتسلم من جديد مقاليد السلطة في مصر» ، اللوموند ، ٢٥ تشرين الاول ١٩٦١ .

في لندن جرى الحديث عن اعتقال ١٥٠ ضابطا بسبب معارضتهم للقوانين «الاشتراكية» ، وفي عمان عن ١٥ اعدموا رميا بالرصاص .

COC, XVIII, No. 47 (1961), P. 402

٤ ـ «الاهرام» ١٣ فبراير ١٩٦٢ .

٥ ـ حول رفع اوامر الحجز راجع «الاخبار» ٩ يناير ١٩٦٢ . طوال شهر مارس ، لاسيما فيعددي ١٨ و٢٢ منه، اشارت «الاهرام» الى حالات الاعفاء من «العزل» التي لحقت بكبار شخصيات الطبقة =

ممتلكاته ، واغلبها سندات على الدولة ، بلغ ٣٣ مليون جنيه . وتناول التشهير اثرياء آخرين امثال : عائلة سلطان ، التي ترجع ثروتها الى خيانة جدها لثورة عرابي عام ١٨٨٢ ، مما دفع المحتل وقتئذ لمنحه ٣٣،٠٠٠ فدان من الاراضي الجيدة كهدية . كذلك فرانسوا تاجر ، الذي كان من اثرياء الحرب ، كما قيل ، والذي بدأ عام ١٩٤٢ مساهما في مصنع نسيج صغير براسمال ١٠،٠٠٠ جنيه ، ثم بعد ان امن بمهارة بيع جزء من مخزون القطن الذي كانت تحتفظ به الحكومة ، اصبح يملك ثروة تقدر باكثر من ٣ ملايين جنيه في نهاية الحرب ، وتحول الى صناعي كبير . وقد اتهم بتهريب ١٠ ملايين جنيه سنويا وبانتظام الى لندن ، بينما احتفظ بـ ٦ ملايين جنيه في مصر ، كودائع في البنوك ، له ولعائلته .

تساءل محمد حسنين هيكل «هل كان يمكن اقناع اصحاب الملايين بالحسنى ان يتنازلوا عن بعض ثرواتهم الخاصة لتجميع ثروة عامة توجه الى التنمية ؟» ثم وجه نقده الى مجلس الامة : «ان مجلس الامة ، بطبيعة الظروف وبطبيعة تكوينه ، كان يمثل مرحلة الثورة السياسية وكان يمثل المهادنة التي فرضتها ظروف الوحدة مع سوريا» . واعطى مثالا ضمن امثلة كثيرة : «ان مجلس الامة ــ دون ما رغبة في الاساءة اليه ــ رفض قانون زيادة الضريبة على الارض ... وحاولت الحكومة بشتى الطرق اقناعه ــ من أجل صالح الفلاح ــ ان تكون الزيادة في الضريبة مثلا واحدا ، ولكن المجلس اراد الزيادة بسبعة امثالها لصالح المالك (النسبة التي قررها قانون الاصلاح الزراعي القديم) ... هكذا كان السبب الاساسي في عدم عرض قوانين يوليو الاشتراكية على مجلس الامة ، انها لم تكن ستحظى بموافقته ، هذا رغم ضرورتها الحيوية لبدء الثورة الاجتماعية» (١) .

وجاء عمل الهيئات المكلفة باجراءات الحجز ليكشف عن الحركة الداخلية للمجتمع المصري وليعطي أرضا خصبة للباحثين الاجتماعيين . وانفردت «الاهرام» بنشر النتائج ، التي أشرف عليها البنك المركزي ، في الفترة بين ٢٠ اكتوبر و ١ نوفمبر ١٩٦١ . ومع التذكير بحدود هذه الدراسة ، فاننا نقدم تحليلا سريعا لها :

١ ــ القائمة الاولى تتعلق بالثروات التي كان يملكها اشخاص ينتمون الى الفئة الثالثة الذين انطبق عليهم قانون رقم ١١٩ بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٦١ . اي القانون الذي نص ملكية الدولة على ما يزيد على ملكية الفرد الواحد لما يساوي ١٠،٠٠٠ جنيه في ١٤٧ شركة . والمقصود بهذا القانون ، كما سبق وقلنا ، كان الصناعات الخفيفة. اما ممتلكات هؤلاء الاشخاص انفسهم في البنوك وشركات التأمين والصناعات الثقيلة والاساسية فلا تظهر في هذه القائمة . وقد وردت فيها اسماء ٥٩٥ شخصا (وعدد قليل من الشركات) ينتمون الى الفئة المذكورة ، ولاسيما العائلات التالية : كوزيكا ،

ـــــــــــــــ

= الوسطى . حول محاكمة عبود، راجع «الاخبار» ٢٢ ديسمبر ١٩٦١ وايضا جريدة «التايمس» اللندنية بتاريخ ٥ يناير ١٩٦٢ .

١ ــ م.ح. هيكل : «الثورة الاجتماعية في يد الشعب» ، «الاهرام» ، ٦ نوفمبر ١٩٦١ .

مليبي ، ماتوسيان ، ضيف ، كحيل ، سلامة ، كاتزفليس ، حبشـي ، تاجـر ، ششيني ، سراج الدين ، بدراوي ، دوس ، مورو ، عبد المقصود أحمـد ، قباني ، فرغلي ، طاهري ، عاجوري ، برهمش ، عبد الهادي ، فروخ ، تقلا ، قصاب، عواديا سالم ، مشرقي ، عبد الوهاب ، حبرا ، دياب ، دبانـه ، غوغنيـان ، حمـوي شحاته ، عبد الدايم ، نقراشي ، طويل ، خوري ، سرسق ، جراية ، زناتي ، ملواني جندي ، يوسف ، حكيم ، سترافيتش ، سليم ، سعد ، سباعـي ، غالي ، حبيب سويدان ، محسب ، جيانوني ، وغيرهم . كما كان هناك بعض الاسمـاء الكبيرة في مجال التمويل والاعمال ، لكن القائمة الاولى هذه لا تعطي الا رؤوس الاموال الصغيرة اذ ان القسم الاكبر منها كان مستثمرا في المصارف والشركات المؤممة بكاملهـا او بنسبة ٥٠ بالمئة .

٢ ـ القائمة الثانية التي تتضمن ٥٥٨ اسما ، وتتعلق بالفئة نفسها . ويلاحـظ هذه المرة بين العائلات الكبيرة المتأثرة بالاجراءات اسماء : عاشور ، صبري ، بدوي، كفالجيان ، سيناغليا ، باباودبلو ، سيليدس ، ابو النجا ، حمصي ، عويس ، دوش، حسين ، طلعت حرب ، نجيم ، وهبة ، صوايـا ، لـوزي ، خولـي ، صيدنـاوي اسماعيل ، العبد ، عـوف ، ممدوح مرسي ، عمـاد ، عمار ، اباظـة ، قليني سلوم ، سماقيـة ، مهيلمي ، بركات ، جراسي ، عتال ، شواربي ، كحلا ، حمادة مسقاوي ، بوياديف ، شامي ، محمد حسن ، كتانه ، برسال ، الخ ..

٣ ـ القائمة الثالثة كانت قائمة اصحاب اسهم احدى اكبـر شركات الاراضـي الزراعية في مصر وهي «شركة ابو قير الزراعية» التي جرى تأميمها بالكامل ، والتي كانت تمتلك ، قبل تموز ، مساحات شاسعة تمتد من ابو قير ، شرقي الاسكندرية ، حتى الصحراء الغربية ، مرورا بالاسكندرية . وتذكر القائمة عدد الاسهم التي يملكها عدة مئات من المساهمين ، ولكن دون تحديد ثرواتهم بكاملها . وسيلاحظ ارتفـاع نسبة الاسماء الاجنبية ، والاسماء اليونانية والايطالية والمشرقية بنغماتها المتوسطية التي تعطي صورة خلفية عن «رباعية» الكاتب البريطاني لورنس ديريل (١).

---

١ ـ هذا جدول بالاراضي التي كان يملكها الاجانب في مصر ، وخاصة في منطقة البحيرة :

	١٩٥١		١٩٥٩	
عدد الفدادين	المساحة	عدد الملاكين	المساحة	عدد الملاكين
٠ ـ فدان	٤٤٦	١ر١٩٨	٣٢٨	٧٧٧
١ ـ ١٠	٣ر٢٨٤	٨٩٤	٢ر٥٩٨	٦٧٥
١٠ ـ ٥٠	١٥ر٠٧٦	٦٤٤	١٧ر٤٥٨	٧٠١
٥٠ ـ ١٠٠	١٣ر٨١٣	٢٠٤	١١ر٧٤٤	١٦٦
+ ١٠٠	١٣٠ر٤٩٩	٣٢٥	١٠٩ر٠٢٣	٢٩٥
المجموع	١٦٣ر١١٨	٣ر٢٦٥	١٤١ر١٥١	٢ر٦١٤

الاستشهاد بديريل ، استشهاد بوثيقة ادبية تعطي صورة عن هذه الاوساط المنحطة ، حيث تظهر شخصيات الكومبرادور والعملاء، والتي يعرفها المؤلف تمام المعرفة. اما الاسكندرية وشعبها فبعيدان =

٤ ــ نجد نفس المزيج البشري الكوزموبوليتي في القائمة الرابعة المتعلقة بحملة اسهم شركة وادي كوم امبو التي يبلغ راسمالها ...ر١٧٥٥ جنيه . وكانت هذه الشركة اكبر الشركات العقارية المصرية ، وكانت تمتلك أجود اراضي الصعيد بالاضافة الى احتكار اكبر مزارع قصب السكر في مصر ، وكان يسيطر عليها الرأسماليون الاجانب ايضا .

٥ ــ القائمة الخامسة تورد اسماء كبار المساهمين في مجموعة شركات حلج الاقطان الاربعة الكبرى في مصر : شركة الغربية للحلج ، شركة الاسكندرية التجارية، شركة أقطان كفر الزيات ، شركة الحلاجة الاهلية المصرية . كذلك جرى عرض لشركات اخرى أقل اهمية : كوستي يواكيموجلو وشركاه ، هـ. كوبر وشركاه ، الشركة المصرية لتصدير الاقطان . وهنا ايضا ترتفع نسبة حملة الاسهم الاجانب .

٦ ــ القائمة السادسة تعطي تحليلا عن مجموعة من كبار الشركات في قطاعات مختلفة : شركة المباحث والاعمال المصرية ، الشركة الاهلية للصناعات المعدنية ، شركة الدلتا التجارية ، شركة الغزل والنسيج والتريكو ، شركة مصانع الدلتا للصلب ، الشركة المساهمة المصرية للمقاولات ، شركة باسيلي باشا للاخشاب ، الشركة المصرية للاخشاب والمهمات (سيم) ، شركة المصنع المصري للاغذية المحفوظة (قها) .

٧ ــ القائمة السابعة تعطي صورة عن اصحاب «الشركة المصرية الجديدة» التي كانت تجمع ، كما قيل لنا ، بين عمليات استصلاح الاراضي والتنقيب في المناجم في عدة مناطق وبين قطاع عقاري واسع واعمال الري والصرف . وليس ثمة اشارة الى عدد أسهم آلاف الاشخاص المذكورين ، لذلك كان من المستحيل معرفة ما اذا كانوا مساهمين صغار ام اصحاب ملايين . كذلك من الصعب فهم أسباب اختيار هذه الشركة بالذات ، بينما بقيت شركات أضخم منها بكثير في الظل .

٨ ــ القائمة الثامنة تعطي اسماء مجموعة من الشركات التي تنتمي الى مختلف القطاعات . وهنا ، كما قيل لنا ، يوجد صورة للملكية «محصورة في نطاقين : الاول، نطاق غريب بالاسم وبالفكر ؛ والثاني ، نطاق القلة الممتازة التي اتيحت لها الفرصة وحدها ... وبين النطاقين أفراد من الناس ، وصلوا الى ما وصلوا اليه بعملهم وبجهدهم ، ومن حقهم ان يكون لهم كل خير يحصلون عليه» . والشركات هي : شركة الواردات والصادرات السودانية، شركة المصرف المصري للواردات والصادرات، الشركة المصرية للواردات ، شركة التبادل التجاري ، شركة البحر الابيض المتوسط للتجارة العامة ، شركة التجارة والتبادل للشرق الاوسط ، شركة يونيتاس التجارية والمالية ، شركة الائتمان التجاري ، الشركة العالمية للتجارة والصناعة ، شركة بنك

= عن هذا المؤلف الموهوب الذي يقتفي خطى الجمالية الانحطاطية . وديريل معروف بمواقفه اليمينية ولكن فئات معينة من «اليسار» أمنت له نجاحا معينا .

زلخة ، شركة افريقيا للتأمين ، شركة بنك القاهرة ، شركة البنك المصري لتوظيف الاموال ، شركة بنك سوارس ، شركة البنك التجاري المصري ، شركة بنك الاستيراد والتصدير المصري ، شركة بنك التجارة ، شركة النيل للتأمينات ، شركة الاقتصاد الشعبي ، شركة الادخار ، شركة التأمين الاهلية المصرية ، شركة بنك يوسف نسيم موحيري ، شركة التأمينات المصرية ، الاسكندرية للتامين ، بنك بور سعيد .

٩ ـ القائمة التاسعة تعطي مرة اخرى نماذج عن شركات مصرية كبيرة في قطاعات مختلفة مع صورة مفصلة لراس المال الموظف من قبل كبار حملة الاسهم : شركة الاقطان والاعمال المالية ، شركة حلج الوجه القبلي ، شركة بيرج تاتليان وشركاه ، شركة المصابغ الكبرى المتحدة ، الشركة الهندسية للصناعات والمقاولات العمومية ، شركة النيل العربية للمقاولات ، شركة النيل العامة للمقاولات ، شركة النيل العامة لاعمال الخرسانة المسلحة (سبيكو) ، شركة النيل العامة لانشاء الطرق، شركة النيل العامة للاساسات الميكانيكية (فيبرو) ، شركة النيل العامة للطرق ، شركة النيل العامة للهندسة العمومية ، الشركة العامة للمقاولات والطرق ، شركة سيارات الشمس ، شركة الاهرام لسبك المعادن ، شركة محلات جاتينيو ، شركة شيفلد وشركاه ، شركة داود روفيه ، شركة محلات هانو الكبرى بالاسكندرية ، شركة التجارة ، شركة النيل الهندسية التجارية المتحدة (يونيل) ، شركة شمال شرق افريقيا .

١٠ ـ القائمة العاشرة والاخيرة مؤلفة هي ايضا من مجموعة مختارة من مختلف القطاعات : شركة الاسكندرية لتجارة الاقطان ، شركة تجارة الاقطان ، شركة حلاجي الاقطان والتصدير المصرية ، شركة النيل لاتوبيس الصعيد ، شركة النيل العامة لاوتوبيس البحيرة ، شركة النيل العامة لاوتوبيس المنوفية ، شركة النيل العامة لاوتوبيس القنال وجنوب الدلتا ، شركة صناعة الطحن بالاسكندرية ، شركة الغربية العقارية ، شركة النيل العامة لاوتوبيس الغربية وكفر الشيخ ، شركة النيل العامة لنقل البضائع بالقاهرة ، شركة حلاجة الاقطان والتصدير المصرية ، شركة كاسترو اخوان وشركاه ، شركة مصانع الغزل المصري ، شركة نيللوس للتخزين ، المصنع الاسكندري لنسيج الحرير الطبيعي والصناعي ، شركة البطاطين المصرية (١) .

واستمر برنامج التأميمات في موجات متلاحقة : ادمجت ١٣٧ شركة للملاحة والتفريغ في كيان واحد حيث أصبحت الدولة تملك ٥٠ بالمئة من الموجودات (٢٥ سبتمبر ١٩٦٢) ؛ نشر قانون بمنع اي اجنبي ، ما عدا الفلسطينيين ، بملكية الاراضي (١٣ يناير ١٩٦٣) ؛ ادمجت ٥٥ شركة لحلج القطن مع ١٠١ مصنع في المؤسسة المصرية العامة (م.م.ع) للقطن (٧ ابريل ١٩٦٣)؛ ادمجت ١٣ شركة لتصدير القطن في مؤسسة واحدة (٣ ابريل ١٩٦٣) ؛ جرى تأميم ١٩ منتجا للمواد الصيدلية واقفل ٥٠ مختبرا (١٦ يونيو ١٩٦٣) ؛ تم تأميم ٨ شركات للنقل

---

١ ـ «صور من المجتمع المصري على حقيقته» في «الاهرام» ٢٢-٣١ اكتوبر و١ نوفمبر ١٩٦١ .

البحري والنهري وجرى دمج ١٦ شركة للنقل البري في ٧ شركات تابعة للقطاع العام (١٨ يونيو ١٩٦٣) ؛ صودرت ٥ مصانع للزجاج في الاسكندرية (٢٥ يوليو ١٩٦٣) ؛ وضعت «دار المعارف» ، اكبر دار نشر مصرية ، تحت الحراسة وجرى دمجها «بالاهرام» (١٩ اغسطس ١٩٦٣) ؛ جرى تأميم ١٧٧ شركة كانت الدولة تمتلك ٥٠ بالمئة من موجوداتها ، تأميما كاملا (١١ نوفمبر ١٩٦٣) ؛ اقفلت وكالات ٤٠ شركة تأمين اجنبية بعد انقضاء مهلة التصفية التي أعطيت لهم عام ١٩٥٧ (١٢ نوفمبر ١٩٦٣) ، أممت ٦ شركات زراعية تملك ١٣٫٠٠٠ فدان (١٧ نوفمبر ١٩٦٣) ؛ ادمجت كل البنوك المصرية في ٥ بنوك كبيرة متصلة بالمؤسسة المصرية العامة للبنوك (١٠ اكتوبر ١٩٦٣) ؛ ألغي البيع بالجملة وجرى استبدال الشركات التي كانت تعمل في هذا القطاع بتعاونيات ، وفي نفس الوقت تم توحيد بائعي التجزئة في «وحدات اقتصادية» (١٠ نوفمبر ١٩٦٣) .

الفصل الرابع

تركيب الطبقة الجديدة

من يستطيع ، ومن يتوجب ان يحل محل هذه الاطر السياسية والادارية المالية التابعة لمجلس الامة ولمجالس ادارات البنوك وشركات التأمين والشركات الصناعية والتجارية ؟

ان الاختيار الذي تم اكد المضمون الاجتماعي للنظام العسكري خلال وبعد هذه المرحلة الثالثة من تطوره . ومهما كانت الطرق المتبعة والتي ستتعدد وتتميز اثناء المراحل القادمة ، فلن يمكن الرجوع الى الوراء ، بتفكيك القطاع العام مثلا ، او اعادة الاحتكارات الى اصحابها القدماء ، او اعادة هيمنة البورجوازية القديمة ، حليفة الاستعمار .

لنلقي نظرة اولا على البناء التحتي الاقتصادي والاجتماعي، الناتج عن خط التطور الذي ابتدأ مع أحداث السويس ، ولاسيما مع اجراءات صيف وخريف ١٩٦١ .

ان قوانين يوليو ١٩٦١ ، كما رأينا ، اعطت الاولوية «للقطاع العام» ، الذي اصبح يملك الان ملكية تامة المصارف ، وشركات التأمين ، والصناعات الثقيلة والاساسية ، والمواصلات ، والتجارة الخارجية ؛ ويشارك بنسبة ٥٠ بالمئة في ملكية عدد اكبر من الصناعات الخفيفة والشركات المتوسطة الحجم ؛ ويملك حصصا مختلفة في كل ما تبقى ، بنسبة تختلف باختلاف الحصص التي تزيد عن ١٠,٠٠٠ جنيه التي يملكها المساهمون الكبار . وكان المجموع موجها وفقا لاتجاه الخطة الخمسية ، كما جرى التقليل من سلطة التقرير لممثلي راس المال الخاص في الفئتين الثانية والثالثة من الشركات .

في هذا الوضع الذي كان يميل لمصلحة «القطاع العام» بشكل حاسم ، اذا باجراءات الحراسة في اكتوبر ونوفمبر ١٩٦١ تحرم الفئات الباقية من الراسماليين،

الكبار والمتوسطين ، من امتيازاتهم الشرعية في التقرير ، وفي الادارة ، دون اي مساس في نصيبهم من الملكية . كيف ستعالج الدولة هذا الاقتصاد وهو في طور التحول ، وقد منحت نفسها حق وراثته ؟ كيف ستنظم هـــذه الهيئات المتعددة والمختلفـــة ؟

في ١٦ ديسمبر كشف مرسوم جمهوري عن القرار الذي اتخذ : اعادة توزيع جميع الشركات الموجودة وعددها ٣٦٧ شركة على ٣٨ مؤسسة عامة يديرها المجلس الاعلى للمؤسسات العامة ، الذي سيرأسه رئيس الدولة .

وهذا هو الشكل الاولي لهذا التنظيم الذي سيطرأ عليه دون ريب ، تعديلات لاحقـــة :

١ ــ وزارة الصناعة :

١ ــ المؤسسة المصرية العامة (م.م.ع) للمناجم (١٢ شركة) ، ٢ ــ م.م.ع للصناعات الغذائية (٣٥ شركة) ، ٣ ــ م.م.ع للمنسوجات (٣٨ شركة) ، ٤ ــ م.م.ع للصناعات الكيماوية (٣١ شركة) ٥ ــ م.م.ع لمواد البناء والطـــوب (٩ شركات) ، ٦ ــ م.م.ع للصناعات المعدنية (٨ شركات) ، ٧ ــ م.م.ع للصناعات الهندسيـــة (٢٤ شركة) ، ٨ ــ م.م.ع للبترول (٨ شركات) ، ٩ ــ م.م.ع للانتاج التعاونـــي والصناعات الصغيرة .

٢ ــ وزارة الحربية :

١٠ ــ م.م.ع للانتاج الحربي (شركتان) .

٣ ــ وزارة الزراعة :

١١ ــ م.م.ع للتعاونيات الزراعية (١٠ شركات) .

٤ ــ وزارة المواصلات :

١٢ ــ م.م.ع للنقل الداخلي (١٨ شركة ، ١٣ ــ م.م.ع للنقل البحري (شركة واحـــدة) .

٥ ــ وزارة الاسكان والخدمات العامة :

١٤ ــ م.م.ع للاسكان التعاوني ، ١٥ ــ م.م.ع للمقاولات والبناء (١٦ شركة)، ١٦ ــ م.م.ع للابنية العامة ، ١٧ ــ م.م.ع للاسكان والبناء (٥ شركات) .

٦ ــ وزارة الاصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي :

١٨ ــ م.م.ع لاستصلاح الصحراء ، ١٩ ــ م.م.ع لتطوير الاراضي (شركتان)،

٢٠ ـ م٠م٠ع لاستصلاح الاراضي (٥ شركات) .

٧ ـ وزارة العمل :

٢١ ـ م٠م٠ع للتأمينات الاجتماعية .

٨ ـ وزارة الدولة :

٢٢ ـ م٠م٠ع للاذاعة والتلفزيون (شركة واحدة) ، ٢٣ ـ م٠م٠ع للسياحة والفنادق (٥ شركات) ، ٢٤ ـ م٠م٠ع للاعلام والدعاية والتوزيع والطباعة .

٩ ـ وزارة التموين :

٢٥ ـ م٠م٠ع للاستهلاك (٣١ شركة) ، ٢٦ ـ الهيئة التعاونية المصرية العامة للاستهلاك ، ٢٧ ـ م٠م٠ع للاهراءات والمستودعات (٣ شركات) ، ٢٨ـ م٠م٠ع لصيد الاسماك (شركتان) .

١٠ ـ وزارة الصحة :

٢٩ ـ م٠م٠ع للمنتجات الصيدلية والكيماوية والتجهيزات الطبية (٧ شركات).

١١ ـ وزارة الاقتصاد :

٣٠ ـ م٠م٠ع للتجارة (٣٧ شركة) ، ٣١ ـ م٠م٠ع لتجارة القطن (١٩ شركة) ، ٣٢ ـ م٠م٠ع للمصارف (٢٧ شركة) ، ٣٣ ـ م٠م٠ع للتأمينات (١٦ شركة) ، ٣٤ ـ م٠م٠ع للتوفير (شركتان) .

١٢ ـ وزارة الثقافة والارشاد القومي :

٣٥ ـ م٠م٠ع لدعم صناعة السينما (شركة واحدة) ، ٣٦ ـ م٠م٠ع للمسرح والموسيقى (شركة واحدة) ، ٣٧ ـ م٠م٠ع للتأليف والترجمة والطباعة والنشر (شركة واحدة) .

١٣ ـ وزارة الاشغال :

٣٨ ـ م٠م٠ع للكهرباء (١) .

واشار المرسوم الى «جميع الشركات القائمة» اي سواء التابعة منها «للقطاع

---

١ ـ راجع NBE Econ. Bull, XIV, No. 4 (1961), PP. 441 - 444.

العام» ، او التي كانت ما تزال في ايدي راسماليي القطاع الخاص . فالعلاقات بين القطاعين لم تكن محددة بشكل واضح ، بل ان اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي للقوى الشعبية ، الذي انعقد في هذه الفترة ، وضع هذين القطاعين تحت تسمية واحدة هي «الراسمالية الوطنية» . غير انه كان من البديهي ان القطاع الخاص لم يكن مؤلفا ممن تبقى في حوزة راس المال الخاص من بعض الشركات ضمن الـ ٣٦٧ شركة التي تاثرت بهذا الاجراء . والواقع انه كان هناك في المدن ـ وفي المناطق الريفية ـ عدد كبير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ـ مشاغل ، محلات حرفية ، محلات صغيرة ، معامل صغيرة ، الخ .. ـ التي لم يتغير هيكلها الاجتماعي . لا شك ان قوانين تموز «جعلت من القطاع العام القوة الاساسية التي تملك الاشراف التام على القسم الاكبر من النشاط الاقتصادي» كما اعترف البنك الاهلي المصري ، لكن «طبيعة العلاقات بين كل مؤسسة عامة والشركات التابعة لها من جهة ، والعلاقة بين هذه المؤسسات والوزارات من جهة اخرى ، لم تحدد بالتفصيل» (١) .

كانت هذه اسئلة يطرحها ممثلو «الراسمالية الوطنية» ، وخاصة ممثلو القطاع الخاص ، بالحاح على انفسهم وعلى السلطات العامة ، خاصة خلال المناقشات التي رافقت ، في فبراير ومارس ١٩٦٢ ، انتخاب مندوبي هذه الفئة للمؤتمر القومي للقوى الشعبية .

واعطت الحلقة الدراسية التي اجرتها «الاهرام» حول الموضوع بعض النقاط التوضيحية . وقال زكي محمد لاشين وهو بقال في روض الفرج بالقاهرة : «ان شركة الملح والصودا تنتج الصابون ومنتجات مماثلة ، وهي تبيع ٧٠ بالمئة من انتاجها الى القطاع العام ، والباقي الى بائعي الجملة والمفرق . ما هو اكثر من ذلك ان شركة الملح والصودا ليست الوحيدة ، بل كل الشركات الكبيرة تفعل نفس الشيء» . وقال بائع تجزئة آخر ، وهو محمد امين نافع : «ان وضع القطاع الخاص محاط بتناقضات كثيرة ، والتمييز الذي يمارس بين القطاعين مربك في تطبيقه بحيث يجعلنا نشعر بعدم الاطمئنان» . وقال كمال رمضان : «ليس بالامكان ايجاد اي اثر للاضطهاد اليوم عندما يساق التاجر الذي يخفي بضاعته ، الى المحكمة ، وعندما تنشأ التعاونيات في كل مكان بحيث يصبح من المستحيل على المشروعات التجارية ان ترفع اسعارها» . واضاف : «فلنتكلم بصراحة . في الوقت الذي تكون فيه الامكانيات المتاحة للقطاع العام في مجالات الاستيراد والدعم المالي كثيرة ، فاننا نرى ان القطاع الخاص عاجز عمليا عن التحرك والتقدم لانه ممنوع من اية امكانية للقيام بعمله» .

---

١ ـ «تنظيم القطاع العام» ، Ibid., PP. 387-388.

راجع ايضا راي اربع رؤساء مؤسسات عامة ـ د. حسين خلاف (البنوك) ، علي شلبي (الادخار) احمد شوقي الحكيم (التأمين) ، نور الدين قورة (التجارة) ـ حول العلاقات بين مؤسساتهم والوزارات المولجة بتوجيهها فيما يتعلق بالسياسة العامة ، في «الاهرام» ١٧ يناير ١٩٦٢ .

وابدى عبد المحسن شحاته اسفه لحقيقة ان «القسم الاكبر من أرباح القطاع الخاص تذهب الى الحكومة بسبب قوانين الضرائب والحد الاعلى للدخل» . وشدد ممثلان عن القطاع العام ـ جمال البرلسي ومحمد شديد ـ على انه لا يمكن التفكير بأن القطاع الخاص يجب ان يعمل في منافسة مع القطاع العام الذي كان يملك القوة الاساسية ، وتكلما عن «التكامل» . واعطيت عدة اقتراحات ، لكنها انتهت الى طريق مسدود . وبعد يوم من انتهاء الحلقة الدراسية جرى اعلامنا ان زكي لاشين أصر على ارسال نشرة الى الف تاجر صغير لكي يدونوا بالتفصيل ما الذي يريدونه تماما (١) .

وحيث ان الارتباك وعدم الوضوح حول النوايا كانا يميزان ، بنظر معظم هؤلاء المسؤولين ، الحياة الاقتصادية اليومية ، فقد اصبح من الضروري ان يعيد كل من الطرفين تحديد مفاهيمه . والسؤال الذي طرح ، بشكل علني احيانا برغم التصريحات المدوية بالثقة بالحكم كان التالي : راسمالية دولة ام اشتراكية ؟

دون ان نخرج من مجال البناء الاقتصادي والاجتماعي التحتي ، فلننظر الى عناصر التقدير المتوفرة لدينا لاعطاء الحكم على هذه المرحلة من التطور .

كان هناك ، اولا ، القطاع العام الذي سيطر على الجزء الاساسي من قوة البلاد الاقتصادية وفقا للترتيبات المختلفة التي حددتها قوانين ٢٠ يوليو الثلاثة : ملكية تامة (بما يختص بالمصارف ، شركات التأمين ، الصناعات الثقيلة ، فروع الاقتصاد الاساسية ، المواصلات والتجارة الخارجية) ، وملكية تامة ايضا للشركات الجديدة التي اسستها مؤسسات القطاع العام (٢) ، ومساهمة بنسبة ٥٠ بالمئة (في الشركات العاملة في الصناعة والاعمال ذات الاهمية المتوسطة) ، وملكية بنسب مختلفة (في الصناعات الخفيفة والشركات ذات المسؤولية المحدودة او شركات التوصية التي تملكها مجموعات من العائلات) .

كانت الدولة توسع سيطرتها على مجمل النشاط الاقتصادي ان بواسطة الخطة الخمسية او بواسطة تحويل اهم ٣٦٧ شركة الى ٣٨ مؤسسة عامة (تحت اشراف الوزارات المختلفة) التي عددناها .

ولكن قبل الاقدام على تحليل «القطاع العام» يجب الاشارة الى ظاهرة خاصة ضمن النطاق العام للتأميم الذي قامت به الدولة . وهي تتعلق بالطبيعة الاكثر تحديدا لنظام الملكية في القطاع العام . فالواقع ان رأس مال المصارف ، وشركات التأمين ، والمشاريع الصناعية والتجارية ـ سواء أكانت شركات ذات مسؤولية

---

١ ـ «ماذا يريد مماطلو الراسمالية الوطنية من الميثاق الوطني ؟» في «الاهرام» ١١ مارس ١٩٦٢ .

٢ ـ بصدد تحديد تقسيم الفئات قبل اجراءات الحراسة ، راجع جمال العطيفي «نظرة في قانون الشركات على ضوء التشريعات الاخيرة» في «الاهرام الاقتصادي» عدد ١٤٩ (١ تشرين الثاني ١٩٦١) ، ص ١٠ ـ ١١ .

محدودة ام شركات مساهمة ـ كان ينقسم الى قسمين : قسم تحول الى الملكية المباشرة للدولة (وكان هذا هو الحال بالنسبة للفئة الاولى من المصانع التي أممت بموجب قانون رقم ١١٧ ؛ وكذلك بالنسبة لملكية ٥٠ بالمئة من الشركات في الفئة الثانية التي تحولت الى القطاع العام بموجب قانون رقم ١١٨ ؛ وايضا بالنسبة للحصص المختلفة التي كانت تفوق ١٠٫٠٠٠ جنيه للمساهم الواحد في الفئة الثالثة من الشركات بموجب قانون رقم ١١٩) . اما القسم الثاني فقد ظل في أيدي افراد (٥٠ بالمئة من رأس مال شركات الفئة الثانية ، وكذلك جميع الحصص التي لا تتعدى ١٠٫٠٠٠ جنيه للمساهم الواحد في شركات الفئة الثالثة) .

ومثلت السندات على الدولة التي لم تكن لتباع او تشرى في البورصة ، تعويضا ماليا مقسطا عن خسارة الملكية التي لحقت بالمساهمين لصالح الدولة . وسمحت هذه الاخيرة لحاملي سندات الدولة الى حد ٥٠٠٠ جنيه ، كحد اعلى ، ببيع جزء لا يزيد عن ١٠٠٠ جنيه منها للمصارف من اجل التخفيف من آثار خسائرهم والحصول على شيء من السيولة . كذلك اعلنت الحكومة ان حصص الاسهم ستقسم الى وحدات بقيمة جنيه مصري واحد لكل منها في سبيل اعطاء صغار المدخرين فرصة لكي يصبحوا من حملة الاسهم (١) .

لكن الدولة بقيت بالتأكيد المالك الكامل والوحيد لشركات الفئة الاولى التي اضيفت الى القطاعات العامة التي كانت قد اممت قبل يوليو ١٩٦١ ؛ وكانت تملك نصف الشركات في الفئة الثانية ، وتملك بنسب مختلفة (من ١٠ الى ٥٠ بالمئة واحيانا اكثر بكثير) شركات الفئة الثالثة . وفي كل من هذه الحالات دفعت الدولة تعويضا مقسطا ، اي في الواقع ، نوع من الدخل السنوي المؤقت للملاكين السابقين الذين فرض عليهم التخلي عن ملكيتهم : واخذ ذلك شكل سندات حكومية بفائدة ٤ بالمئة لمدة ١٥ سنة ، اي على غرار ما اعطي للملاكين الزراعيين الذين طبق عليهم قانون الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ . وكان ثمة حالة استثنائية واحدة : الشركات التي انشئت ومو ّلت من قبل مؤسسات القطاع العام ، والتي تملكها هذه المؤسسات دون منازع ، حيث لم يدفع اي تعويض لاحد .

من الطبيعي انه قد رافق نقل ملكية اهم وسائل الانتاج الى الدولة ، انقلاب كامل في الطريقة التقليدية لادارة الشركات المختلفة .

وبموجب القانون رقم ١١٤ الصادر بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٦١ يجب ان يتألف كل مجلس ادارة من سبعة اشخاص كحد اعلى ، بينهم ممثل عن المستخدمين وآخر عن

---

١ ـ تقرير عن البورصات في «الاهرام الاقتصادي» عدد ١٥٦ (١٥ فبراير ١٩٦٢) ، ص ٢١٨-٢١٩ . انظر نص تطبيق القانون رقم ١١٨ لعام ١٩٦١ الخاص بشركات الفئة الثانية في «الاهرام» ، ٢٦ يوليو ١٩٦١ . حول تشجيع حسابات الادخار الصغيرة ، راجع تعليل نبيل صباغ في «الاهرام الاقتصادي» ، عدد ١٥٥ (١ فبراير ١٩٦٢) ، ص ٥٢ .

العمال ، ينتخبهما زملاؤهما . وفي اغسطس عدل القانون الجديد رقم ١٣٧ هـذه البنود وخفض سلطة اصحاب العمل مرة اخرى : على ممثلي العمال والمستخدمين أن ينتخبا بشكل مشترك من العمال والمستخدمين ، ويجب ان يضم مجلس الادارة من واحد الى ثلاثة من مدراء او رؤساء الاقسام في الشركة (١) .

كيف اصبحت صورة «القطاع الخاص» بعد اجراءات التأميم الشديدة هذه ؟

ان حساب القوى الحقيقية التي كان يتألف منها لم يكن سهلا خاصة بالنسبة الكمية . فبين الشركات التي تأثرت بقوانين يوليو هناك اولا كل حاملي أسهم قيمةكل شركة متوسطة الحجم من الفئة الثانية ، قسمت نصف حصصها الى أسهم قيمة كل منها جنيه واحد ، بينما عوض عن النصف الثاني بسندات على الدولة . وكان هناك ايضا حملة أسهم ١٤٥ شركة من الفئة الثالثة الذين يحق لهم الاحتفاظ بأسهم بقيمة ...ر١٠ جنيه كحد أقصى ، على ان يحوّل ما يتجاوز هذا الحد الى سندات على الدولة . إبتداء من شهر مارس ، جرى تسعير اسهم شركات الفئة الثالثة في البورصة ، وأعلن الدكتور القيسوني ان حد الـ ...ر١٠ جنيه يطبق فقط حتى تاريخ اعلان القانون في ٢٠ يوليو ١٩٦١ وبعد هذا اليوم يستطيع اي فرد ان يشتري ما يشاء من الاسهم (٢) ، من اجل تشجيع «الراسمالية الوطنية» . ولكن الـ ٣٦٧ شركة الموزعة على ٣٨ مؤسسة عامة منذ ديسمبر ١٩٦١ لم تكن تشكل كل الاقتصاد المصري . اذ يبقى في الواقع ، عدة آلاف من المشاريع الصغيرة ـ مشاغل ، اشغال حرفية ، محلات ، مصانع صغيرة ، بنوك صغيرة ، الخ .. ـ في يد الافراد ، او باختصار ، في حوزة ما كان يعرف بالطبقة المتوسطة بل ، في الحقيقة ، الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى التي تعيش في المدن (٣) . وفي ذلك الوقت لم تكن الارقام الصحيحة متوافرة لكي يكون بالامكان ألقيام بتقييم دقيق لحصص هاتين الفئتين اللتين تؤلفان القطاع الخاص . لكن لا ريب في ان هذا القطاع كان ، بطريقة ما ، مصدر اسهام وتقوية للقطاع العام ، وانه كان من الصعب ، حتى نظريا ، الحديث عن المساواة بينهما .

كان ثمة عنصر آخر وهو تشكيل الاطارات الادارية الجديدة في الاقتصاد . فالاطارات العليا كلها ـ الوزراء ، رؤساء واعضاء المؤسسات العامة ، رؤساء

---

١ ـ جمال العطيفي ، «القوة الجديدة المتجانسة في ادارة الشركات» في «الاهـرام» ، ٢٤ اغسطس ١٩٦١ .

٢ ـ «البورصة في نظامنا الاشتراكي» في «الاهرام الاقتصادي» عدد ١٥٨ (١٥ مارس ١٩٦٢) ص.٤٠.

٣ ـ يعطي الكاتب غير المعروف لدراسة IEDES حول «La Société Urbaine Egyptienne» المذكورة سابقا الجدول التالي للفئات الاجتماعية في المدن :

الشركات ـ كان يعينها رئيس الجمهورية؛ اما المولجون القضائيون باجراءات الحراسة فكان يجري تعيينهم بموجب قرار وزاري .

من اين تم انتقاؤهم ؟ منذ ١٩٥٢ ، وخاصة بعد وزارة عبد الناصر الاولى في ١٩٥٤ ، كما نلاحظ ، وقع اختيار مجلس قيادة الثورة على فنيين واقتصاديين ومهندسين ذوي ثقافة أنغلو ـ ساكسونية ـ خريجي كليـــــة الاقتصاد والعلوم السياسية في لندن ، وهارفارد ، ومعهد ماساتشوستس التكنولوجي MIT ـ لان المجلس ادار ظهره بشكل حاسم للتقليد القديم في اختيار وزراء ومديريـــن عامين متخرجين من كليات الحقوق ومتأثرين بالثقافة الفرنسية بشكل عميق . من

الفئات	العدد بالالوف	بالمئة	المدخول الكلي بملايين الجنيهات	المعدل الوسطي لدخل الفرد (بالجنيـه)
● ـ العاطلون المحصيون	٢٩٨٨	٣٧	ـ	ـ
١ ـ الخدم	٩٣٤	١٢	٢٠	٢١ر٤
٢ ـ البروليتاريا الرثة	١٨٦	٢	٥	٢٦ر٨
٣ ـ المأجورون العاديون	٤٠٠	٥	١٦	٤٠
٤ ـ بروليتاريا	٧٩٠	١٠	٤٨	٦٠ر٨
٥ ـ مستخدمون صغار	١١١٧ر١	١٤	١١٨	١٠٥ر٦
٦ ـ مستخدمون منتظمون في اعمالهم الخاصة	٧٣٦	٩	٩٤	١٢٧ر٧
٧ ـ الاداريون المتوسطون	٦١٤	٨	٨٣	١٣٢ر٥
٨ ـ الطبقة الوسطى والارستقراطية	٢٤٠	٣	٢٠٣	٨٤٥ر٨
المجموع	٨ر٠٠٠	١٠٠	٥٨٧	٧٣ر٤

ويصيب المؤلف بملاحظته ان «الجماهير الشعبية» تتألف من الفئات صفر الى ٣ ...

اما البروليتاريا ، تحت هذه الظروف ، فتشكل طبقة منفردة في مصر ، تختلف في مواقفهـا السياسية والاجتماعية عن اكثر الطبقات حرمانا في المحيط السكاني في المدن . وقد صنفت الفئات من ٥ الى ٧ تحت التسمية العامة «البورجوازية الصغيرة الدنيا» . («العالم الثالث») op. cit., PP. 186-7

هذا الصنف من الرجال ـ وخاصة الدكتور عبد المنعم القيسوني ، د. عزيز صدقي، د. كمال رمزي استينو ، احمد عبدو الشراباصي ، د. مصطفى خليل ، موسى عرفة ، احمد علي فراج ، د. محمد نجيب حشاد ، د. محمد النبوي المهندس ، عبد الوهاب البشري ـ تشكل الفريق الوزاري المدني عام ١٩٦١ ، واثبتت التجربة كفاية او عدم كفاية هذه الكفاءات وجاءت بشخصيات عديدة جديدة .

وكان هناك نفس هذا الاتجاه في المؤسسة الاقتصادية ، وهي المؤسسة الوحيدة التي كان جسمها الاداري عرضة للتحليل : بين مدراء الشركة الذين كانوا يعملون فيها في نهاية ديسمبر ١٩٦١ ـ اي قبل تاريخ تنفيذ التنظيم العام الجديد في ٣٨ مؤسسة عامة الذي انهى وجود المؤسسة الاقتصادية ـ ٤٢ مهندسا ، ٣٨ متخرجا في ادارة الاعمال ، ٢٦ محاميا ، ٤٣ متخرجا في تخصصات اخرى ، و٢١ شخصا لا يحملون شهادة جامعية (١) . ولكن يجب الا يغيب عن البال ان المواد في كليتي الهندسة والتجارة ، وكذلك في العلوم والطب ، كانت تدرس ، جزئيا بالانكليزية وفقا لتقاليد الجامعات البريطانية وبنفس المصادر تقريبا ، وظل هذا ساريا حتى ١٩٦٠ . وقبل تنفيذ اجراءات التأميم كان مثل هؤلاء المدراء يعملون في مصانع ومكاتب القطاع الخاص . وحاول بعضهم القيام بعمل لحسابه الشخصي ، وكانت الاقلية ترضى بمعاشات الوظيفة العامة الزهيدة . لكن معظم الذين عملوا في الشركات الخاصة كانوا يشغلون وظائف ادارية متوسطة ، اذ حتى ١٩٦١ كان يحتفظ بالمناصب العليا ـ مجالس الادارة والادارة ـ للمساهمين الكبار انفسهم او لاتباعهم .

حولت قوانين التأميم هؤلاء الاشخاص الى اطارات ادارية عليا ، حيث أن العناصر القديمة صاحبة الامتيازات ابعدت في الغالب . ولكنهم لم يحصلوا وحدهم على هذه المراكز ، بل شاركهم فيها عدة مئات من الموظفين الاداريين النشيطين والمتطلعين بحسد الى الامتيازات وفرص الترقي التي يتمتع بها زملاؤهم في القطاع الخاص ، والذين نقلوا الى المؤسسات الاقتصادية ، حاملين معهم تقاليدهم البيروقراطية وعطشهم الى البروز . وافسحت الدولة المجال في الجامعات ، لكل من الخريجين والاساتذة ، لتأمين الصفة العلمية للعمل الذي يجب ان تقوم به الهيئات الجامعية الجديدة (٢) . وبدأ نقاش بين الاساتذة والاخصائيين والمديرين لتحديد

---

١ ـ «الاهرام الاقتصادي» عدد ١٥٢ (١٥ ديسمبر ١٩٦١) ص ١٨ .

٢ ـ في كتاب : برجيه : «البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة» ، برنستن ١٩٥٧ ، وصف جيد لسلك الموظفين الكبار في ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ . راجع ايضا الحلقات اليومية في «الاهرام» بعنوان «لمحات شخصية» منذ يناير ١٩٦٢ . وهذا تحليل للجسم الجامعي في صيف ١٩٦١ :

أ ـ عدد الطلاب في الجامعات الاربع (ما عدا الازهر) : ٧٧٫٠٠٠ طالب .

التدريب الافضل الذي يلائم هذه الاطارات الجديدة ، وهو نقاش لم يلبث ان أدى الى تكتل الاقتصاديين والعلميين والمهندسين ضد «الآخرين» اي زملائهم ذوي الدراسة في مجال الحقوق والآداب (١) .

شيئا فشيئا اخذت اسماء المسؤولين الجدد في ميدان الاقتصاد الذين اختارتهم الحكومة ، تنشر في الصحف . وفيما يلي توزيع الاطر الادارية فـي ٣٧ (من ٣٨) مؤسسة عامة في ابريل ومايو ١٩٦٢ : من ٣٠١ عضوا في مجالس الادارة (مديري المؤسسات وليس الشركات التي تضمها) نجد ٥٧ مهندسا ورجل علم ، ٥٧ حامل شهادة دكتوراه ، ١٨٧ موظفا رسميا كبيرا بينهم عدد من الضباط ورجال الشركات الرسميين ومعظمهم يحمل شهادة الحقوق او التجارة ، واحيانا شهادة الآداب او الهندسة (٢) . وفي ابريل فتح باب التعيين في مجالس ادارة ٢٣٨ شركة تابعة لـ ١٤ مؤسسة عامة وتمثل قطاعات الانتاج الرئيسية ، وتبع ذلك انتخابات ممثلي العمال والمستخدمين . وفي هذه المجالس ظهرت النسب نفسها التي نجدها فـي مجالس ادارة المؤسسات العامة : ١/٣ من المهندسين والعلميين حوالي ربعهم يحملون درجة الدكتوراه ، ويتألف القسم الباقي من رسميين كبار وخريجين فـي

ب ــ حاملو البكالوريوس والاجازات العليا من مختلف الكليات منذ تأسيس جامعة القاهرة عام ١٩٠٨ : الطب ٨٫٠٠٠ ، الصيدلـة ٢٫٠٠٠ ، الهندسة ١٠٫٠٠٠ ، الزراعـة ٩٫٠٠٠ ، العلوم ٥٫٠٠٠ ، الآداب ١٨٫٠٠٠ ، الحقوق ١٧٫٠٠٠ ، التجارة ١٥٫٠٠٠ .

جـ ــ بين الاعوام ١٩٣١ و١٩٦١ منحت درجات الدكتوراه التالية : الآداب ١٦٨ ، الحقوق ١٠٤ ، التجارة ١١ ، العلوم ١٩٦ ، الطب ٢٠٢ ، الصيدلة ١٨ ، الهندسة ٢٧ ، الزراعة ٢٢ ، الطب البيطري ٣٠ . والى هؤلاء يجب اضافة عدة مئات من درجات الدكتوراه التي تـم الحصول عليها من الجامعات الاجنبية («التعليم العالي» في «الاهرام» ٢٢ اغسطس١٩٦١). وكان منتظرا في نهاية ١٩٦٢ ، ١٧٠ حامل دكتوراه جديد من الخارج يتبعهم ١٠٥٠ آخرين خلال السنوات الثلاث القادمة («الاهرام» ١٨ مارس ١٩٦٢) . وقد ازداد عدد الطـلاب المصريين في الخارج من ١٦٥٦ عام ١٩٥٧ (بينهم ٢٨١ مبعوثا عبر منح حكومية) الى ٥٦٧٠ (بينهم ٢٫٣٩٥ مبعوثا عبر منح حكومية) عام ١٩٦٢ («الاهرام» ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢) .

١ ــ د. محمد سعيد عبد الفتاح : «هذه هي خطط اعداد الخبراء الاداريين» في «الاهرام» ٨ آذار ١٩٦٠ . ندوة «من هم أجدر بادارة الشركات» في «الاهرام الاقتصادي» عدد ١٥٢ (١٥ كانون الاول ١٩٦١) ص ١٨ــ٢٣ . عين حلمي السعيد ، المستشار الاقتصادي لرئيس الجمهورية ، مديرا للمعهـد القومي للادارة العليا لتلافي كل مفاجأة («الاهرام» ، ٣٠ ايار ١٩٦٢) .

٢ ــ وضع الجدول اعتمادا على معطيات العدد الخاص «دليل المؤسسات» في «الاهرام الاقتصادي» عدد ١٦٠ (١٥ ابريل ١٩٦٢) ص ٦٦ . بالاضافة الى معلومات جديدة في «الاهرام» ٢٥ مايو ١٩٦٢ .

التجارة والحقوق والآداب . واشارت مذكرة توضيحية الى ان عددا كبيرا من القضاة والمحامين الكبار ، المتقاعدين أو في الخدمة ، وعددا من وكلاء الوزارات والمدراء ورؤساء الاقسام الحكومية والعديد من المحامين والاعضاء السابقين في مجلس الامة ،والعديد من اساتذة الجامعات وعدد كبير من الرأسماليين السابقين ، وخاصة في شركات البناء ، بقوا في مناصبهم ولكن كرؤساء مجالس ادارة ، هذه المرة (١) . اي بشكل عام كان عدد العسكريين قليلا . وفي الوقت نفسه ، كان هناك نية حقيقية في تطوير المستوى الفكري للضباط الشباب المعينون في مناصب ادارية في المجال الاقتصادي : أولئك الذين اعلنوا عن رغبتهم ، وكانوا كثيرين ، أرسلوا لمتابعة دروسهم في الجامعات ولاسيما في كليات الحقوق والعلوم السياسية والتجارة . وانتسب العديد من العسكريين المبتدئين الى الكلية الفنية العسكرية التي افتتحت في ١٠ سبتمبر ١٩٦١ ، والتي كان برنامجها يستمر لفترة ٧ سنوات ويرمي الى تدريب اطر ادارية على العمل العسكري بالاضافة الى دراسة الهندسة المدنية (٢) . وأخذ عدد «الدكاترة» يزداد بين الضباط حتى على المستوى الوزاري : لا يكفي ارتداء البزة العسكرية ، بعد اليوم ، للوصول الى مركز اداري في الميدان الاقتصادي .

على مستوى الاطر الادارية المتوسطة بذل مجهود ضخم : جرى قبول ٣٠٫٠٠٠ طالب في مدارس التعليم المهني عام ١٩٦٠ ، منهم ١٦٠٠٠ طالب في التعليم الثانوي؛ وبلغ المجموع عام ١٩٦١ ٣٧٫٠٠٠ طالب منهم ١١٫٣١٥ في التعليم الثانوي و١٫٢٥٠ في المعاهد الفنية . وعام ١٩٦٥ ، حسب قول علي شعيب ، نائب سكرتير الدولة للتعليم المهني ، سوف يصبح هذا العدد ٢٢٠٫٠٠٠ طالب مقابل ١٨٫٠٠٠ طالب فقط عام ١٩٥٢ . وقد مثل التعليم المهني وحده ٣٤٫٥ بالمئة من مجموع ميزانية التعليم خلال الخطة الخمسية الاولى لعام ١٩٦٠ (٣) . وانتظرت التقديرات الرسمية زيادة تبلغ ١٫٠٣٧٫٠٠٠ في عدد العمال الفنيين بحلول ١٩٦٤ — ١٩٦٥ (٤) .

كان القصد بالتأكيد هو انشاء طبقة اجتماعية جديدة «طبقة المديرين» ، استنادا الى العناصر المتعددة والمبعثرة المتوافرة لدى النظام . ويستشهد واحد من اذكى هؤلاء المديرين ، عبد المنعم التناملي ، رئيس البنك العقاري المصري ، بالكاتب الاميركي جيمس بورنهام ، لكنه يعترف على الفور بان الوجود القوي للدولة يفرض حدودا على

---

١ — «الاهرام» ١٨ و٢١ ابريل ١٩٦٢ .

٢ — راجع نظام هذه الكلية في «الاهرام» ١١ سبتمبر ١٩٦١ و٣١ مايو ١٩٦٢ .

٣ — «الاهرام» ٩ اغسطس و١٥ اكتوبر ١٩٦٠ و١٣ يونيو ١٩٦١ . حول التعليم الرسمي في العهد الجديد ، راجع محمد خيري والسيد محمد العزاوي :
Education in Egypt (UAR) in the Twentieth Century (Cairo, 1960)

٤ — «الاهرام» ١٧ فبراير ١٩٦٢ .

الفئة الجديدة (١) .

وقد اصبح ذلك واضحا في مسألة القانون الجديد المتعلق بتنظيم النقابات المهنية . فالمشروع الاساسي كان يمنع اعضاء هذه النقابات من التدخل في السياسة ويعطي الحكومة حق اعتبار مقررات النقابات غير نافذة ؛ بل حتى يحق لرئيس الجمهورية ان يأمر بحلها . وثار المحامون والاطباء على هذا البند ؛ وطالب المهندسون بالاعتراف بمستويات الكفاءة ومدة الخدمة ، اي انهم رفضوا اي تنظيم يعاملهم مثل النقابات العمالية ؛ واصر الصيادلة على اعتبارهم اعضاء في مهنة تجارية (٢) .

في سنة ١٩٥٤ ، كتب احمد بهاء الدين : «ان املنا الاكبر في التقدم في هذا الوقت ممثل في القوة الثالثة ، اي الطبقة المثقفة (٣) ، ولكن رأي النظام لم يكن كذلك وهو يقوله صراحة بلسان هيكل خلال «ازمة المثقفين» الشهيرة . فيتساءل هيكل اين كان المثقفون في تلك الايام (قبل ١٩٥٢) ؟ «وأين كان دورهم الطليعي في قيادة الجماهير ؟» ويقول : «الواقع انهم ، فيما عدا ظواهر فردية ، كانوا بعيدين عن المعركة : بعضهم بارتباطاته الطبقية ، كان يقف في الصف المعادي لمصالح الجماهير . والبعض الآخر ، بحكم ايثار العافية على الاقل ، كان يقنع بالانزواء ويباشر رعايته لمصالحه الشخصية ، من غير تعرض غير مأمون العواقب لمجرى الحوادث ... عجزت الفئات المثقفة عن رؤية الصورة في جلائها ووضوحها ، واكثر من ذلك بدأت هواجس الضمير تؤرقها . ولقد كان بروز القيادة الثورية من بين الطلائع الشابة التي تحركت في صفوف الجيش ، واتصالها الحي بالجماهير ، ونجاحها في التعبير عن مطالبها ، تذكيرا دائما ومستمرا ـ لهذه الفئات المثقفة ـ بعجزها عن اداء دورها الطليعي..»(٤).

كان واضحا ان آمال المثقفين كانت بعيدة عن الاتفاق مع نظرة الضباط الاحرار الى قيمة الانتلجنسيا المصرية ودورها الممكن .

كانت الحقيقة ان الضباط انكروا على كل الفئات الاجتماعية ، وعلى كل مجموعة وطنية ما عدا الجيش ، حق وواجب قيادة بعث مصر . هم وحدهم كانوا يملكون القوة التي لا غنى عنها لبلد ما زال تحت سيطرة الاستعمار العسكرية . لكن انور السادات يعترف لنا : «كان البسطاء يحسبون أن الجيش مجرد وسيلة للسيطرة أو سوط في يد الملك يستعمله للتحكم بالفقراء ، يجده متى شاء بمتناول يده ليضربهم به اذا تجرأوا وتحركوا قليلا ... كانوا يظنون ان الجيش هو حرس فاروق لا حارس الامة ... كانت المخاوف قد تراكمت في عقول الجماهير الجاهلة ... لهذا فطالما كانت الجماهير غير واثقة من شعور الجيش نحوها ، فانها لم تفكر بالتحرر عن طريق

---

١ ـ «نمو مجموعة المديرين الفنيين والتقدم الاقتصادي» في «الاهرام» ، ١ ابريل ١٩٦١ .

٢ ـ «الاهرام» ، ٦ و١٩ ابريل ١٩٦٠ .

٣ ـ «الاقطاعيون والراسماليون والمثقفون» في «روز اليوسف» عدد ١٣٥٣ (١٧ مايو ١٩٥٤) .

٤ ـ «ازمة المثقفين» في «الاهرام» ، ٢ يونيو ١٩٦١ .

العصيان ، خوفا من ان يقضى على خطوتهم بالنار والدم ...» (١)

انما ينبغي التذكير ان الشعور الوطني عريق في صفوف الجيش فبين الـ ٣٢٧ موقعا على بيان الحزب الوطني عام ١٨٧٩ كان هناك ٩٣ ضابطا . وكان الضباط الاحرار قد عزموا على احياء هذا التقليد . ويقول بيان غير موقع : «ان الجيش ليس ثكنات تفصلها عن الشعب أسوار عالية ، بل هو ، بالنسبة لكل طبقات الشعب ، جامعة بالمعنى الحقيقي تعلمهم وتقوي اجسادهم وترفع معنوياتهم ... اننا نعلن لجنودنا انه لا يمكن لاي جيش أن يكسب نصرا دون مساعدة رجال العلم امام مجاهرهم ... ومساعدة كل فرد من أفراد أمتنا» (٢) .

والذين اطلقوا هذه الشعارات ـ اعضاء منظمة الضباط الاحرار ـ اصبحوا قادة الجيش بعد ١٩٥٢ ، واعلى رجال الدولة الرسميين ، ثم بعد تأميمات ١٩٥٧ المسؤولين عن الاقتصاد وخاصة في القطاع العام الذي كان ينمو باستمرار . وحسب تعبير م. برجيه (٣) «حكمت النخبة العسكرية ومنظماتها الشعبية وحدها في البدء، ثم وصلت بسرعة الى تحالف ١٩٥٢ ـ ١٩٦١ مع الطبقة الوسطى الصناعية . وخلال تلك الفترة حصل الارتباط بين النخبة العسكرية والنخبة التكنوقراطية ؛ وترك المفكرون لفحص ضمائرهم . كان هذا هو الثنائي الجديد الحاكم في مصر بعد صيف ١٩٦١ . ولكن اين كانت قوى البلاد الاجتماعية عندما أطيح بالحلف القديم بين الاثرياء وسادتهم المستعمرين ؟

اظهر نقد عبد الناصر الذاتي بوضوح ، في ١٦ اكتوبر ١٩٦١ ، ان السلطة تدرك الخطر الذي يمثله الفراغ السياسي . هل يستطيع الجيش ان يحكم وحده ، بالنيابة عن الامة ؟

كانت اجابة عبد الناصر بالنفي . لا شك ان الجيش ظل في قلب كل شيء ، وسط الجهاز ، وعلى قمة السلطة . لكن كان هناك مشكلة مزدوجة : اولا ، مشكلة الهيكل التنظيمي ، ثم مشكلة المجموعات القيادية والاطر الادارية القادرة على تحمل مسؤولية دفع الاتجاه الاقتصادي والاجتماعي الجديد الى الحركة . لقد ظلت سلطة التقرير والبت ، رغم الشعارات والجمل المليئة بالوعود ، في يد النواة الحاكمة التي يرئسها عبد الناصر .

---

١ ـ السادات : «قصة الثورة» ، المرجع المذكور ، ص ١٢٤ ـ ١٢٥ .

٢ ـ راجع Republic of Egypt, Goals of the Egyptian Revolution (Cairo, n.d), P. 73 .

٣ ـ برجيه «النخبة العسكرية والتغيير الاجتماعي ـ مصر منذ نابليون» ، برنستن ١٩٦٠ . تحليل جدير بالاهتمام لعدة مواضيع ، لاسيما حقبة محمد علي ، وللتكوين التاريخي لسلك الضباط . لكن المؤلف يتقبل فقدان الديمقراطية ، ويرفض الاعتراف بالتمييز الديني لاحد القطاعات الايديولوجية المتأثرة بالاخوان المسلمين .

اولا ، مشكلة الهيكل التنظيمي اي الاطار القانوني الذي ستدخل ضمنه القيادات اللاحقة . وهنا برز ، مرة اخرى ، تصلب المجموعة العسكرية في تصميمها على القيام بالخطوة الاولى لانتزاع اية مبادرة سياسية نابعة من مختلف طبقات الامة .

في ٤ نوفمبر ١٩٦١ ، اعلن الرئيس عبد الناصر ثلاثة اجراءات :

١ ـ تشكيل هيئة تدعى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية لدرس طريقة اختيار مندوبين عن قطاعات الشعب المختلفة ، الذين سيؤلفون المؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

٢ ـ انتخاب المؤتمر الوطني للقوى الشعبية: يعرض رئيس الجمهورية على المؤتمر مشروع ميثاق للعمل الوطني يكون ثمرة التجربة المتراكمة منذ ١٩٥٢ والتعريف باغراض الثورة ؛ وتطرح هذه الوثيقة للمناقشة داخل المؤتمر وفي لجانه المختلفة ، ثم ينبثق عن المؤتمر ككل الميثاق بصيغته النهائية .

٣ ـ تجري انتخابات «اللجان التأسيسية» للاتحاد القومي ، على اساس هذا الميثاق ، ووفقا للاجراءات التي يقررها المؤتمر الوطني للقوى الشعبية . واللجان المنتخبة هذه تشكل قاعدة المؤتمر العام للاتحاد القومي الذي سيعتبر السلطة الشعبية العليا ، وعلى هذا الاساس ، يقوم بمهمة تحضير الدستور (١) .

وفي ٨ نوفمبر، عين مرسوم جمهوري ٢٥٠ عضوا في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، كالتالي : ٢٤ ممثلا عن الفلاحين (١٨ فلاحا تعاونيا ، ٤ مهندسين زراعيين ، ٢ مزارعين) ؛ ٢٩ من العمال (١٣ رئيس نقابة ، ١٥ عاملا ، وعامل وواحد ممثلا عن النشاط العمالي للاتحاد القومي) ؛ ٣٧ ممثلا عن المهن بما فيهم اساتذة الجامعات (٧ رؤساء لنقابات مهنية ، ٥ مهندسين ، صيدليان ، ٧ صحفيين وكتاب ، ١١ محاميا ، ٣ اطباء ، ٣ معلمين) ؛ ٢١ ممثلا عن النشاط الاقتصادي (١٥ مدير شركة وهيئة ومؤسسة ، و ٦ ممثلين عن الهيئات التعاونية)؛ ٢٣ عضوا من مجلس الامة السابق ، ١٠ سيدات ، ٥٩ مسؤولا في جهاز الدولة (٥ نواب لرئيس الجمهورية ، ٢٠ وزيرا ، ٣ نواب للوزراء ، ٢٤ محافظا ، ٤ من وكلاء الوزارات) (٢) ؛ بالاضافة الى ٥٧ عضوا دون تصنيف .

كان المقصود هو اعطاء انطلاقة جديدة والوصول الى اسس اجتماعية محددة اي وضع التمثيل الاجتماعي في مؤسسات ـ للنظام العسكري الذي فرضت عليه ضرورات النمو ، ان في حقل التنمية او على صعيد التأثيرات الخارجية ، ان يتبع خطا من التطور لم يكن يفكر باتباعه عام ١٩٥٢ .

وفي ٢٥ نوفمبر تكلم الرئيس عبد الناصر طوال اربع ساعات امام اعضاء اللجنة

---

١ ـ نص القرار الجمهوري في «الاهرام» ، ٥ نوفمبر ١٩٦١ .

٢ ـ وفقا لنص القرار الذي نشر في «الاهرام» ، ١٩ نوفمبر ١٩٦١ . وقد نشر القانون الداخلي في عدد ٣٠ نوفمبر .

التحضيرية : استعرض تاريخ العلاقات بين الجيش والبورجوازية ، «البورجوازية الجبانة» كما وصفها ، وكذلك العلاقات بين الدولة المصرية والاستعمار . وقد أظهر كيف توصل النظام الى اعادة النظر في عمله ، والى وضع مذهب وهو يسير ، والى اقرار ضرورة الاشتراكية . وفي الايام القليلة التالية اجرى عبد الناصر مناقشة مع اعضاء اللجنة التحضيرية .

وفي اليوم الرابع ، ٢٩ نوفمبر ، بدأ النقاش الحقيقي ؛ واستؤنف في ٣ ديسمبر واتخذ رجل واحد على عاتقه المطالبة باعادة الحريات العامة للجميع وعودة الديمقراطية . ثم دافع عن قضية اليسار الملاحق والذي يلاقي التعذيب في نفس الوقت الذي يدعي فيه النظام بأنه «اشتراكي» . كان يمكن سماع ورؤية خالد محمد خالد على شاشة التلفزيون في كل بيت ومقهى في مصر . لقد كان احد اشهر الكتاب المصريين بعد الحرب الثانية ، ومؤلف العديد من الكتب التي يتوافق فيها الاصلاح الاسلامي مع الدعوة المستمرة الى الحرية ، خلال العهد البائد وبعد ١٩٥٢ .

رد عليه الرئيس قائلا : «اما نتكلم بقى على المفتوح ، ليه ؟ هل حاكمنا الاخوان المسلمين افتراء والا لان كان فيه جيش مسلح موجود علشان يستخدم للانقضاض على هذا الشعب ؟» ولكن كان واضحا ان الماركسيين هم موضوع البحث ، فأضاف عبد الناصر قائلا : «بالنسبة للمعتقلين الشيوعيين ، احنا مش ضد الماركسية ، ابدا ولا ضد اليسار بأي حال من الاحوال ، بس ضد أخذ تعليمات من دول اجنبية ... بيجوا الشيوعيين اللي في الحزب الشيوعي المصري اللي متصلين بيأخذوا تعليماتهم من صوفيا واللي رياستهم موجودة بصوفيا واللي قبل كده كانوا بياخذوا تعليماتهم من روما ، وقبل كده بياخذوا تعليماتهم من فرنسا ، وايام الحرب من انكلترا . وانا اعرف ناس كثير منهم ... والله اذا كان فيه ناس ماركسيين ما بياخدوش تعليمات من بره ، مش ممكن حناخد ضدهم اجراءات ... احنا بنقول ان اشتراكيتنا غير الشيوعية . لكن سايبين كتير شيوعيين في البلد ، وفيه متشيعين كتير وفيه ماركسيين كثير . كل واحد بيتكلم على كيفه مفيش منه خطوره طالما ما بياخدش اوامر من بره ، من دولة اجنبية ...» تكلم عبد الناصر ثلاث مرات للرد على مناقشات خالد محمد خالد الذي كان يدعو الى انهاء الديكتاتورية قائلا : «ان اعداء دعوة محمد الذين لم يؤمنوا بالدين الجديد فقد اعترف بهم محمد اعضاء في مجتمعه وضمن لهم حقوقهم ... صدقوني ايها السادة ليس من صالح احد ، ليس من صالح احد ابدا ، ان يسلح الشعب في فترته الانتقالية هذه بشعارات عنيفة . ابدا يجب ان نسلحه بطبيعته . طبيعته الطيبة ، وطبيعته اليقظة ، وطبيعته الوفاء، والحب . فلنسلحه بطبيعته هذه وهو شعب ذكي وقوي لا يهزم ... لا يجد خصومك ـ سيادة الرئيس ـ وخصومنا سوى حجة واحدة : يقولون اين البرلمان ؟ اين الدستور ؟ اين المعارضة ؟ اني اريد ان نجيبهم على هذه الحجة اولا واريد ان نستكمل في ظل

رعايتك كمالنا السياسي ...» (١) .

بهت اعضاء اللجنة دون أن يستطيعوا تجنب السؤال ، وكان خالد محمد خالد قد تكلم يوم الافتتاح قائلا : «الان وقد مضى على الثورة ١٠ سنوات رفع الله فيها لواءها ، فان واجبنا ان نرد الى الامة كل حرياتها فورا دون تباطؤ !» (٢) لكن المسألة اغرقت في المناقشات الشكلية . وفي ٦ ديسمبر ، طالب نقيب المحامين نفسه ، مصطفى البرادعي «بتأسيس حزب للمعارضة بشرط ان تعمل الاحزاب لصالح الوطن والامة» ، واضاف قائلا : «ان هذا هو معنى الحرية كما يعرفها كل عربي» (٣) .

ولكن اعمال اللجنة الفرعية رقم ١ المولجة بوضع الصيغ النهائية لانتخابات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، كانت هي الهدف الرئيسي لمناقشات اللجنة التحضيرية (٤)، حيث كان باستطاعة المراقب ان يطلع على سياسة الحكم الحقيقية في موضوع التركيب السياسي (٥) . فأخذت ثماني فئات من المواطنين بعين الاعتبار ؛ فئاتتمثل «القوى الاساسية للشعب التي كانت مجتمعة في منظمات خاصة بكل منها» .

ان دراسة تفصيلية لهذه القوى وللتمثيل الذي أنيط بها تعطي تفسيرات مفيدة لمفهوم السلطة العسكرية عن الطبقة الادارية التي كانت تنوي تقديمها الى البلاد (٦) .

---

١ — «الاهرام» ، ٣٠ نوفمبر ١٩٦١ . النصوص الكاملة لاعمال اللجنة التحضيرية جمعت في كتاب «الطريق الى الديمقراطية» (القاهرة ، ١٩٦٢) . والنقاش المذكور يقع في الصفحات ١٩١ — ٢١٥ و ٢٦٢ — ٢٨٠ .

حاول فتحي غانم تصوير خالد محمد خالد بصورة متدين مثالي في «دفاع عن احلام خالد ومعارضة في تطبيق الاحلام» في مجلة «صباح الخير» عدد ٣٠٩ (٧ نوفمبر ١٩٦١) .

٢ — «الاهرام» ٢٧ نوفمبر ١٩٦١ .

٣ — اللجنة التحضيرية ، المرجع المذكور ، ص ٣٦٢ — ٣٦٤ .

٤ — حول مفاهيم الحزب الشيوعي المختلفة حول العمال راجع احمد بهاء الدين : «هذه الدنيا»، في «اخبار اليوم» ٢٣ ديسمبر ١٩٦١ .

٥ — هؤلاء هم اعضاء اللجنة الفرعية : د. احمد السيد درويش ، الشيخ احمد الشرباصي، احمد بهاء الدين ، د. جابر جاد ، د. جمال الدين سعيد ، حسن همام ، د. رفعت المحجوب ، عبد المجيد عامر ، كمال الحناوي ، د. لطفي ابو النصر ، فتحي فوده ، د. لبيب شقير ، محمد فؤاد جلال ، السيدة مفيدة عبد الرحمن ، يوسف مرقص حنا ، السيدة كريمة السعيد ، حسين محمود ، عبد الرحيم عز الدين ، محمد عزت قطب ، حلمي السعيد («الاهرام» ، ٧ ديسمبر ١٩٦١) . وانتخبت خمس لجان فرعية مختصة لمختلف الفئات الاجتماعية : الراسمالية الوطنية (برئاسة د. جمال سعيد) . العمال(خالد فوزي)، الفلاحون(د. عثمانخليل عثمان)، خريجو الجامعات والطلبة د. محمد لبيبشقير، المهنيون وموظفو الدولة والنساء (د. حسين خلاف) . راجع «الاخبار» ٢٠ ديسمبر ١٩٦١ .

٦ — بذل جهد كبير للبحثعن النماذج الاجنبيةلهذا التركيب السياسي «القوى الشعبية». لنتذكر انه خلال ١٩٤٥—١٩٤٧ ، كان جمال عبد الناصر يتردد على اصدقائه الماركسيين في الجيش من =

درست كل فئة من زوايا متعددة ، أهمها «عدد الاعضاء المسجلين في منظمات»، و «مدى مساهمة هذه القوى التابعة للمنظمات في الدخل القومي» ؛ ثم جرت المقارنة بين هذين العاملين على ضوء الاحصاءات الهامة ، مما يسمح بالحصول على نسبة متوازنة ــ صححت وفقا لمقاييس سياسية ــ لمندوبي المؤتمر القادم .

وكانت هذه هي العوامل التي اثرت في الحسابات ونتائجها :

١ ــ الفلاحون : ٣٬٢٠٠٬٠٠٠ بينهم ١٬١٥٤٬٣٣٢ من المسجلين في منظمات . والعلاقة بين هذين الرقمين أعطت «وزنا ديموغرافيا» بنسبة ٤٤٬٣ بالمئة ؛ ١٧٣ مليون جنيه كمساهمة في الدخل القومي (يبلغ مجموعه ٦٥٠ مليون جنيه) ؛ والنسبة بين هذين العاملين أعطت هذه المجموعة ٣٥٬٤ بالمئة من القيمة الاجتماعية الاجمالية (المقدرة بـ ١٠٠) . وقد انخفضت هذه النسبة الى ٢٥ بالمئة وحدد عدد المندوبين بـ ٣٧٥ بينهم ٨٠ عضوا من تعاونيات الاصلاح الزراعي ، ٧ اعضاء من النقابات الزراعية ، ١٥ عاملا زراعيا في القطاع الحكومي ، و ٨ اعضاء من جمعيات صيادي الاسماك .

٢ ــ العمال : ١٬٠٦٠٬٠٠٠ ، بينهم ٤٦٦٬٣٢٨ منظما (١٧٬٩ بالمئة) ، ٢٠٠ مليون جنيه كمساهمة في الدخل القومي (٣٠٬٨ بالمئة) . وخفضت النسبة الفعلية من ٢٤٬٤ بالمئة الى ٢٠ بالمئة . اعطي العمال ٣٠٠ مندوبا بينهم ١٢٠ مندوبا عن القطاع الصناعي (٥١٨٬٠٠٠ عامل) ، و ٢٦ عن القطاع التجاري (١٢٥٬٠٠٠ اجير) ، و ٤٦ عن قطاع الخدمات (٣٢٥٬٠٠٠ اجير) ، و ٩٠ عن قطاع العمال الحكوميين (٣٢٩٬٠٠٠ اجير) .

٣ ــ الراسمالية الوطنية : ٦٠٠٬٠٠٠ شخص ، بينهم ٢٧٦٬٨٢٤ منظما (١٠٠٦ بالمئة) ، ٥٦٬٢ مليون جنيه (٨٬٧ بالمئة) كمساهمة في الدخل القومي ، النسبة الفعلية ٩٬٧ بالمئة اصبحت ١٠ بالمئة ومثلوا بـ ١٥٠ مندوبا كما يلي : ٧٥ ممثلا عن الصناعة و ٧٥ ممثلا عن التجارة .

٤ ــ النقابات المهنية : ١٧٢٬٩٥٧ شخصا جميعهم منظمون (٦٬٦ بالمئة) ؛ ١٤٣٬٢ مليون جنيه (٢٢ بالمئة) كمساهمة في الدخل القومي ؛ النسبة الفعلية ١٤٬٣ بالمئة رفعت الى ١٥ بالمئة ؛ مثلت المهن الحرة بـ ٢٢٥ مندوبا لم يحدد توزيعهم .

= المنظمتين الشيوعيتين «ايسكرا» و«الحركة المصرية للتحرر الوطني» (اللتين انصهرتا في الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني عام ١٩٤٧) . وفي تلك الفترة برزت فكرة «مصر الاقطاعية» الخاطئة المعروفة بنظرية «حزب القوى الوطنية والديمقراطية» الذي يقوم على اساس تحالف القطاعات المستقلة التي تمثل مختلف الفئات الاجتماعية . وقد ادت معركة مكافحة هذه الافكار التي قادها «سليمان» و«سيف» و«عادل» الى انهيار الحركة الديمقراطية . وتمصير القيادة والانضمام التام الى فكرة الحزب الشيوعي كحزب الطبقة العاملة . ويبدو محتملا ان يكون عبد الناصر قد تذكر هذه الخلافات ، وان يكون قد اختار الحل المؤدي الى الحد من الصراع الطبقي لصالح البروليتاريا .

٥ ــ موظفون غير نقابيون : ٧٠٠،٠٠٠ بينهم ١٩٤،٠٠٠ منظما في النقابات (٧،٥ بالمئة) ؛ ٧١،٣ مليون جنيه (١٠،٩ بالمئة) كمساهمة في الدخل القومي ، النسبة الفعلية ٩،٢ بالمئة خفضت الى ٩ بالمئة . ومثل الموظفون بـ ١٣٥ مندوبا بينهم ١٠٠ يمثلون غير النقابيين .

٦ ــ سلك الجامعات التعليمي : ٧،٥٠٠ كلهم منظمون (٠،٠٤) ؛ ٦،٣ مليون جنيه (١ بالمئة) كمساهمة في الدخل القومي ؛ النسبة الفعلية ٠،٧ . بالمئة زيدت عشرة اضعاف الى ٧ بالمئة . ومثل الاساتذة الجامعيون بـ ١٠٥ مندوبا بينهم ١١ مندوبا عن هيئات البحث العلمي (بينهم ٤ من المركز القومي للبحث العلمي) ، ٤ من الازهر ، ٢٧ من جامعة القاهرة ، ١٨ من جامعة عين شمس ، ١٧ من جامعة الاسكندرية ، ٦ من جامعة اسيوط ، و ٢٢ من المعاهد العليا .

٧ ــ الطلاب : ٣٠٥،٠٠٠ جميعهم منظمون في اتحادات طلابية (١١،٧ بالمئة) ؛ لا يساهمون مطلقا في الدخل القومي . قدر وزنهم في المجتمع بـ ٧ بالمئة مما جعلهم يمثلون بـ ١٠٥ مندوبا : ٤ عن الازهر ، ٢٠ عن جامعة القاهرة ، ١٥ عن جامعة عين شمس ، ١٤ عن جامعة الاسكندرية ، ٤ عن جامعة اسيوط ، و ١٣ عن المعاهد العليا.

٨ ــ النساء : ٦،٥٠٠،٠٠٠ بينهن ٢٥،٤٥٧ منظمة (١ بالمئة) ؛ ليس ثمة ارقام عن مساهمتهن في الدخل القومي حيث ان النساء العاملات كن قد ادخلن ضمن القطاعات المختلفة الاخرى (الفلاحون ، العمال ، الخ) ؛ وقدر وزنهن الاجتماعي بـ ٧ بالمئة مما اعطاهن ١٠٥ مندوبات : ٦٣ عن المهن الحرة (بينهن ٣٤ عن التعليم) ، ٥ فنانات ، ١٠ عاملات ، ٢١ ممثلة عن الحركة النسائية والتعاونيات ، و ٦ عن الجمعيات النسائية (١) .

لكن كان هناك نقطة خطيرة اخرى المعروفة «بالعزل» السياسي . وقد جرى تعريف هذه العقوبة على انها «الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المعترف بها لمجموع الشعب ، والابعاد عن كل مشاركة في اية منظمة سياسية سواء في قيادة التنظيم السياسي او في قاعدته ، او في المنظمات الاشتراكية التابعة له ، كالنقابات والجمعيات التعاونية والاتحادات والروابط المهنية» . وقد ميزت اللجنة الفرعية بين مجموعتين : «العزل الذي يطال اعداء ثورة الشعب الاشتراكية ؛ والعزل الذي يقضي بابعاد كل شخص تتناقض مصالحه مع مصالح الشعب خلال المرحلة الحالية من البناء الاشتراكي» . وكانت اهداف «العزل» ، بشكل خاص : الملاك الزراعيون الذين لحقهم الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ وعام ١٩٦١ ؛ الاشخاص الذين شملتهم اجراءات التأميم عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ ، الاشخاص المعادون للثورة الذين حجزوا او سجنوا

---

١ ــ اعتمادا على الجداول والاحصاءات التي اعطيت في اللجنة التحضيرية . المرجع السابق ، ص ٥٩٢ و٧٢٧ــ٧٣٠ . وتعطي «الاهرام» النتائج النهائية على الشكل التالي : نقابات المهن الحرة والموظفون والنساء : ٤٦١ . الفلاحون : ٣٧٩ . العمال : ٣٠٠ . الطلاب وخريجو الجامعات : ٢١٠ . الراسمالية الوطنية : ١٥٠ (عدد ٢٥ فبراير ١٩٦٢) .

في نهاية ١٩٦١ ؛ كل شخص أدين بتهمة محاولة استمالة الرأي العام لصالح الفساد السياسي ، كل شخص أدين بتهمة استغلال وضعه في المؤسسات العامة او الخاصة في سبيل تحقيق ربح خاص او تهديم المبادىء التي قامت عليها هذه المؤسسات (١) .

وعبثا حاول خالد محمد خالد الوقوف امام الناحية التعسفية من قرار العزل الذي سيستغل لضرب كثيرين من الابرياء ؛ بل انه لم ينجح في ادخال فقرة الى النص الرسمي ، تقضي باعتبار مفعول هذا الاجراء ساريا بالنسبة لانتخابات المؤتمر فقط (٢) .

وهكذا ، في ٢١ مايو ١٩٦٢ ، امام ١٧٥٠ مندوبا للمؤتمر القومي للقوى الشعبية اجتمعوا في القاعة الكبرى لجامعة القاهرة ، تلا الرئيس جمال عبد الناصر خلال ست ساعات ، نص ميثاق العمل الوطني .

---

١ ــ النص الكامل لتقرير اللجنة الفرعية في «اللجنة التحضيرية» ، ص ٥٨٦ــ٥٨٩ .

٢ ــ يتضمن تقرير اللجنة كلمة الدكتورة عائشة عبد الرحمن اي «بنت الشاطىء» استاذة الادب العربي في جامعة عين شمس ، التي تطالب فيها بوضع الذين يشملهم قرار «العزل» في «معسكرات الاعتقال» ، وتنتقد زكريا محي الدين ، الوزير المسؤول لعدم تفكيره بذلك من قبل .

القسم الثالث

البحث عن ايديولوجية وطنية

«ان تكون طبقة ما اهلا للسيطرة» فهذا يعني انه من الممكن ، انطلاقا من مصالحها الطبقية ومن وعيها الطبقي ، تنظيم المجتمع كله وفقا لهذه المصالح . والمسألة التي تقرر ، في آخر الامر ، مصير كل صراع طبقي ، هي الاتية : ما هي الطبقة التي تملك، في اللحظة المناسبة ، هذه الطاقة وهذا الوعي الطبقي ؟

... مع الرأسمالية . ومع اندثار بنيان الدولة وقيام مجتمع على قواعد محض اقتصادية . يصل الوعي الطبقي الى مرحلة يستطيع فيها ان يعي ذاته . اليوم ، ينعكس الصراع الاجتماعي في صراع ايديولوجي من اجل الوعي ، من اجل كشف الصفة الطبقية للمجتمع او حجبها . ولكن امكانية هذا الصراع تؤذن بالتناقضات الجدلية وبالتفكك الداخلي للمجتمع الطبقي الخالص» .

ـ جورج لوكاش «التاريخ والوعي الطبقي»

الفصل الخامس

أزمة المثقفين

«ان القول بتعاون المثقفين مع قوة الدفع الثوري بعد ٢٣ يوليو ليس هو غاية المنى . انما هو نوع من الولاء السياسي . ولقد كان الدور الطبيعي الواجب للمثقفين، ليس مجرد ان «يتعاونوا» مع الثورة ، وانما ان «يتفاعلوا» مع الثورة ، ان «يتبنوا» قضيتها ، ان «يأخذوها» ، ان «يعطوها» من فكرهم «نظريتها الوطنية» ، ان يصوغوا من اعماق ضميرهم وعلمهم ، عقيدتها الثورية اي طريقها الى التغيير الاساسي والجذري للمجتمع المصري .

ان التعاون في المشروعات جزء هام واساسي من دور المثقفين في خدمة التطوير الوطني . ولكن اعادة البناء الاجتماعي والمشاركة فيه بالعلم والتجربة والوعي الذي هو خلاصة لهما ، هو العمل الثوري في المرحلة الحالية من النضال الشعبي تأهبا للثورة وتنفيذا لها . . .»

بمثل هذه التعابير ، وبلسان محمد حسنين هيكل (١) ارادت السلطة احراج الانتلجنسيا المصرية ، تسع سنوات بعد الانقلاب. وهذا المأزق هو في الواقع اعتراف بالفشل : بعد تسع سنوات من سقوط الملكية وتحقيق الاصلاح الزراعي ، وبعد ثلاث سنوات من معركة السويس واستعادة الاستقلال ، ما تزال المهمات الاساسية بدون حل . صحيح ان المثقفين ، وهم القوة الحية القادرة على الخلق والتجديد وبث الروح الوطنية منذ عام ١٨٨٢ ، اصبحوا يعملون في المناصب الحكومية ويضعون الكتب

---

١ ــ «ازمة المثقفين ــ٢ــ» ، «الاهرام» ، ١٦ يونيو ١٩٦١ .

التي لا بد من نشرها ، وحتى يحتلون مناصب عليا في الهيئات العامة . انما الشيء الذي رفضوا اعطاءه للسلطة هو قلبهم ، وبالتالي افكارهم . ولا شك في ان شيئا لم يكن ممكنا بدون هذه الانتلجنسيا التي لم تبخل بأية تضحية ولم تتردد في اتخاذ او دعم اية مبادرة بناءة ، بدون هذه الفئة الجريحة التي حطمت السجون نواتها الخصبة وذاقت شتى انواع التعذيب والاذلال ، هذه الثروة التي تملكها مصر اكثر من اي بلد عربي او شرقي آخر . ولم يكن العمل من اجل التنمية الذي اتخذت له الحكومة العسكرية شعار «مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات» يستطيع ان يبرر كل ذلك .

يجب اذن التخلص من هذا الجمود في الولاء السياسي ، وهذا الرفض للطاعة الايديولوجية . وهذه الارادة في الابتعاد عن مخطط «فلسفة الثورة» . هذا ما ستحاوله اسرة «الاهرام» المؤلفة من منظرين شباب ملتفين حول رائدهم ، محمد حسنين هيكل ، من ١٢ مارس الى ١٤ يوليو ١٩٦١ ، خلال أضخم نقاش طرحه النظام منذ ١٩٥٢ (١) .

بدأت القضية بسلسلة من خمس مقالات كتبها لطفي الخولي . فبعد ان أعطى تعريفا خاطئا للمثقفين (٢) انحى الخولي باللائمة على الاتجاه الخاطىء الذي يحاول سجن الثقافة العربية تحت عمامة الشريعة الاسلامية واشار الى دور الرواد بعد أن فرضت الحملة الفرنسية على عمر مكرم (★) ورفاقه في الازهر «الذهاب الى الشعب» ، واظهر تعدد تيارات الانتلجنسيا خلال فترة ما بين الحربين ، ولاحظ ان التحليلات التي تناولت الثورة كانت متناقضة ومتعثرة ، هذه الثورة التي أقامت نظام حكم سياسي مستقل عن مصالح القوى والطبقات الاجتماعية . وانتهى الى القول ان الازمة هي اولا ازمة «خلق» ـ والخلق لا يمكن ان يتم خارج حرية النقد والحق في الخطأ ـ وهي ثانيا ازمة «تعمق» ، اي استكشاف جذري لتراث الوطن وواقعه ، وهي ثالثا أزمة «منهج» لتوضيح النقاط الاساسية التالية : وحدة شعبنا

---

١ ـ جمعت كل هذه المقالات والوثائق في كتاب لهيكل بعنوان «ازمة المثقفين» (القاهرة ، ١٩٦١) . ويقول هيكل انه تلقى ٥٠ الف رسالة من القراء حول المناقشة (الاهرام ٢١ يوليو ١٩٦١) .

٢ ـ يقول الخولي ان طبيعتهم مزدوجة : من جهة يشكلون وحدة لعملهم الفكري المشترك ، ومن جهة ثانية ، وبنفس الوقت ، يتنافسون فعليا لاختلاف وضعهم الاجتماعي (الاهرام ١٢ مارس ١٩٦١) . ولكن هذا ينطبق على الرأسماليين والقادة السياسيين ، الخ ... وليس جوهر القضية هنا . وقد ميزت في دراستي «المثقفون والثقافة» عام ١٩٥٨ التي نشرتها «المساء» بين «المثقفين» الذين يعطون الثقافة و«المثقفين» الذين يستهلكونها وفقا لوجهة نظر غرامشي . «دراسات في الثقافة الوطنية» ، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٥ ، (دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٧) .

★ *نقيب الاشراف خلال احتلال نابليون لمصر (١٧٩٨ ـ ١٨٠١) ثم قاد الحركة الوطنية خلال حكم* محمد علي . لكن محمد علي أبعده عام ١٨١٠ بعد ان خاف من تعاظم شعبيته .

العربي في كفاحه القومي ، رسم الطريق الذي ينبغي اتباعه لبناء اقتصاد وطني على أساس اشتراكي ؛ تعميق مفهوم الديمقراطية من ناحيتي الشكل والمضمون مع الاخذ بعين الاعتبار ظروفنا الخاصة ؛ تحرير طاقة الابداع الفكري والفني لاثراء التراث الوطني والتراث الانساني . اما السؤال لمعرفة السبب الذي جعل الانتلجنسيا المصرية ، التي كانت في الطليعة دوما على الصعيدين السياسي والعقائدي حتى عام ١٩٥٢ ، وايضا بين ١٩٥٦ و ١٩٥٨ ، تقف حذرة الان وتخلق هذه الازمة التي اقلقت النظام الى هذه الدرجة ، اما هذا السؤال فان الكاتب ، الذي كان محاميا ماركسي النزعة حتى دخوله السجن عام ١٩٥٩ ، ثم انضم الى العهد واصبح محرر الصفحة النظرية في «الاهرام» ثم رئيس تحرير «الطليعة» (عام ١٩٦٥) ، لم يجب عليه .

وقد اجاب عن السؤال آخرون باشكال مختلفة لا تخلو غالبا من الدقة . اشار الدكتور عبد الرزاق حسن (١) الى تشعب الانتلجنسيا المصرية عقب التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي حصلت من جراء الحربين العالميتين ، وخاصة الحرب الثانية ، حيث انضم فريق من المثقفين الى الطبقة المتوسطة الجديدة الثرية ، بينما رفض فريق آخر ، ضئيل العدد ، الانصياع ؛ لكن فريقا ثالثا بقي يتأرجح لا يرتاح الى قرار . ولاحظ الكاتب «ان الازمة التي يجتازها المثقفون العرب هي ازمة ثقة ، ثقة بأنفسهم ، وثقة بالمجتمع الذي يعيشون فيه» لماذا ؟ لا جواب على هذا السؤال .

ويذهب الدكتور عبد الملك عودة (٢) الى أبعد من ذلك : «ان عدد المثقفين في البلدان المتخلفة محدود بينما عدد الوظائف العامة كبير ، بمعاش مرتفع ومركز اجتماعي مرموق» ؛ وهذا يخلق «مناخ مهيمن هو مزيج من الخوف وروح المغامرة ، من الصراع واللامبالاة ، من الشعور بالمسؤولية والانتهازية . هذا المناخ الذي يجمع المتناقضات ، ويدفع الى اليأس والهرب ، يعبر عنه المثل الشعبي «ما فيش فايدة»».
وقد ازدادت عوامل الازمة التي ميزها الدكتور عودة ــ «الانعزال» و «الانطواء على النفس» ، و «التشتت» ــ بعد عام ١٩٤٥ حين «اشتدت الانحرافات نحو أقصى اليمين واقصى اليسار ؛ وادى ظهور هذه القطاعات المنحرفة على صعيد الفكر والايمان والتنظيم الى السماح لها بالسيطرة على الشباب المثقف الصاعد» . في تلك الحقبة كان انقسام الحلفاء الى معسكرين عالميين ، وتصدع الاستعمار في آسيا الذي صحبه اشتداد حركة التحرر الوطني في العالم ، واخيرا حرب فلسطين وانكشاف تآكل البنيان العربي الرجعي ، كان كل ذلك عوامل اسهمت في عملية خلق الازمة .

---

١ ــ رئيس قسم الابحاث في البنك الصناعي حاليا ، ومؤلف عدة كتب ابرزها «ازمتنا الاقتصادية» (القاهرة ، ١٩٥٦) وكان يساهم في تحرير «المساء» .

٢ ــ استاذ مساعد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الجديدة ومؤلف عدة كتب هامة .

هنا ادخل عدد من «الكبار» انفسهم في المعركة، لكن طرحهم للمشكلة بدا متخلفا: قام عباس العقاد ، عميد مفكري التفكير التقليدي والاسلامي المحافظ باتهام «المثقف العصري دائما بما يحسبه حقوقه،ونادرا بواجباته» (١) ؛ واعرب الفيلسوف التطوري، اسماعيل مظهر ، عن اسفه لكون الانتلجنسيا «قد ابتعدت عن القيم الروحية» . وهاجم عالم المنطق الاميركي الميول ، زكي نجيب محمود «النداء الذي اطلق قبل اوانه ، والذي لا يمكن ان يحمل سوى الخيبة بدل القوة» . وكان حسين فوزي هو المفكر الوحيد الذي وضع اصبعه على جوهر المشكلة اي مفهوم الثقافة : «حتى الان كانت المظاهر المادية للحضارة طاغية بأشواط بعيدة ، على القيم الفكرية والروحية لوادي النيل ... نحن عاجزون عن بذل الجهد المطلوب للاستفادة من قيم الحضارة المعاصرة ، بينما يعجز الرجعيون عن الاستغناء عن الوسائل والاجهزة المادية التي تؤمنها لهم هذه الحضارة نفسها» .

هل سيضيع النقاش في مسالك الفلسفة الوعرة ، وهي اماكن تقف فيها السلطة، اذا استدرجت اليها ، موقف المستضعف ؟ الحقيقة ان «ازمة المثقفين» أصابت عمل الحكومة السياسي في الصميم . لذلك تدخل هيكل في ٢ يونيو ، ليعرض المشكلة في أول مقال من سلسلة ست مقالات جمعت في كتاب فيما بعد .

وقال هيكل ان هناك في الواقع ثلاث ازمات : «قامت ألازمة الاولى حول المطالبة بعودة الجيش الى ثكناته في اعقاب تصديه لتنفيذ ثورة ٢٣ يوليو ... ؛ وقامت الازمة الثانية حول المطالبة بعودة الحياة النيابية وبعودة الاحزاب السياسية ... ؛ وقامت ألازمة الثالثة حول ما اسموه في ذلك الوقت بالمفاضلة بين «اهل الثقة» و «اهل الخبرة» ، وتركزت هذه الازمة ، في الواقع ، حول تعيين بعض العسكريين في عدد من الشركات والهيئات والمؤسسات ، وفي وظائف يبدو انها فنية بحتة لا تحتمل غير المتخصصين في اعمالها» . اذن كانت هذه الازمات الثلاث ، وجوه ثلاثة لازمة واحدة نتجت عن تطهير الاطر الاقتصادية والسياسية والثقافية من مختلف العناصر البورجوازية وعناصر اليسار ، وذلك بغية وضع كل شيء في يد الاطر التي يسيطر عليها الجهاز العسكري مباشرة او يستطيع ان يكون بقربها . واستنادا الى تعليل عزلة المثقفين الذي ذكرناه ، يخلص هيكل الى القول بأن «ازمة» المثقفين هي تعبير عن فشلهم .

لم يكن هذا ، بالطبع ، راي المثقفين ، بل كان بعيدا كل البعد عنه .

اجتمعت ندوة اولى لمناقشة الموضوع في ٨ يونيو . فبدات بتحليل مفهوم «المثقف» تحليلا اتجه نحو قطاعات الثقافة الخلاقة ، اي القطاع الذي يرفض الدخول

---

١ ــ وردت في «الاهرام» ، ٣١ مايو ١٩٦١ .

ضمن المخططات الموضوعة . بالنسبة للدكتور لويس عوض (١) ، «المثقفون هم الفئة المتعلمة التي كانت تقوم بدور قيادي عن طريق الكتابة في الجرائد او التدريس في الجامعة. . .انما يجب توسيعها ايضا الى كل من يستجيب سواء من القراء او الطلاب او من المواطنين العاديين من ذوي الاتجاهات الجادة» . واضاف مشيرا الى وضع المثقف في البلدان المتخلفة : «هناك عدد كبير منا من الذين يلعبون دورا ايجابيا في تثقيف الناس هنا ، لا يستطيعون الادعاء بأن لهم قدرة كبيرة على الخلق في هذه المرحلة . لذلك فأنا مثلا اعتبر نفسي في موضع مستقبل بالنسبة لواحد مثل جان بول سارتر او رسل . . .».

وتعاقب على الكلام كل من كلوفيس مقصود (٢) ، عبد الرازق حسن ، وعبد الملك عودة . وكان اكثر المتناظرين وضوحا هو الدكتور مجدي وهبه (٣) الذي قال : «المثقف هو اولا المتعلم ، وثانيا الشخص الذي يستعمل ثقافته أداة في نشاطه وعلاقاته الاجتماعية . ثالثا ، هو من يتقبل ثقافة الغير تقبلا واعيا» . واستمرت المناقشة دون ان تتعدى النطاق الفلسفي ، فعالج كلوفيس مقصود بدقة مختلف درجات «الازدواجية الثقافية» ، بين «النزعة الاسلامية ، نزعة احياء الفكرة الاسلامية باعتبارها عنصرا مكونا للشخصية وبين العملية الانتقائية للحضارات الغربية» ، بين «ازدواجية أقتباسية من جهة ، سواء من الفكر الاشتراكي الغربي الفابي او الفكر الماركسي . ومن جهة ثانية ، التركيز على رومنتكية الاتجاه باعتبار ان الوجود القومي هو مصدر كل شيء وكل فكر ومصدر كل اتجاه» .

وتوسع لويس عوض ، في مقال ثان ، في شرح مفهوم الثقافة ؛ وذكر ان ازمة المثقفين هي في الواقع ازمتان : أزمة طويلة الامد تتعلق «بالفكرة الحضرية» وماهية

---

١ ــ استاذ الادب الانكليزي في جامعة القاهرة حتى عام ١٩٥٤ ، ملحق بهيئة الامم المتحدة ، واحد كبار المثقفين في مصر المعاصرة ، مؤلف عدة دراسات ادبية وفلسفية .

منها : «بلوتولاند وقصائد اخرى» (١٩٤٧) . «في الادب الانكليزي الحديث» (١٩٥٠) . «المسرح المصري» (١٩٥٣) . «دراسات في ادبنا الحديث» (١٩٦١) . «المؤثرات الاجنبية في الادب العربي الحديث» جزءان (١٩٦٢ ــ ١٩٦٣) . «الراهب» (١٩٦٢) . بعد حملة الاضطهاد عام ١٩٥٩ أسهم في تحرير «الجمهورية» ثم «الاهرام» واصبح مديرا مشاركا في مشروع الموسوعة العربية . في آخر كتاب له «العنقاء او تاريخ حسن مفتاح» (بيروت ، ١٩٦٦) يشن المؤلف هجوما شديدا على الشيوعية المصرية في مقدمته النظرية وفي سياق القصة نفسها .

٢ ــ احد منظري حزب البعث للقومية العربية ، مؤلف عدة كتب ، لاسيما «نحو اشتراكية عربية» (بيروت ، ١٩٥٧) ، و«ازمة اليسار العربي» (بيروت ، ١٩٦٠) . مثل الجامعة العربية في الهند حتى عام ١٩٦٦ .

٣ ــ استاذ مساعد للادب الانكليزي في جامعة القاهرة ، مؤلف عدة كتب باللغة الانكليزية، يساهم في «الاهرام» و«الاهرام الاقتصادي» .

الانسان المصري في القرن العشرين تبعا لماضيه ولما يبتغيه في المستقبل ؛ وازمة مباشرة «في حول الاستجابة أو عدم الاستجابة بين المثقفين والثورة» . ويعتبر الدكتور عوض ان الازمة الاولى هي الازمة الهامة لانها تتضمن «المشكلة الحقيقية التي يتوجب على كل مثقف في بلادنا ان يواجهها» . وكان طبيعيا أن يحاول لطفي الخولي، وهو الواعي لتنبيهات هيكل . تجنب هذه الافكار ، متعللا بسرعة التطور وبالتكييف الالي للفكر في البيئة الاجتماعية ، وذلك للحد من خطورة المنحدر الذي فتحته المناقشة بأسرع وقت ممكن (١) .

وعالج مجدي وهبة أزمة الثقة في ست نقاط : عدم اشتراك المثقفين في حركة الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ؛ الشعور بالفشل، الانطواء على النفس،اي بكلمة اخرى، «عودة المثقفين الى ثكناتهم الثقافية» ؛ خصائص الظاهرة المصرية نظرا لتقدمها النسبي على البلدان المستقلة حديثا ، مما يثير خلافات بين مختلف قطاعات المجتمع المصري ومختلف الفئات المثقفة ، بينما يشكل المثقفون في افريقيا السوداء ، مثلا ، «طليعة جهاز الدولة الجديد» ؛ الفقر المادي للمثقفين المصريين الذين هم من اصل برجوازي صغير «يضطرهم للقيام بالدعاية لانظمة الحكم بدلا من ان يكونوا نقادا بنائين لها» ؛ واخيرا ، «الحيرة الحضارية» وهذا بسبب تقليدنا لنماذج خارجية مختلفة حتى انه لم يستطع «لا الاخوان المسلمون ولا الوفديون ولا الشيوعيون ان يخرجوا للمجتمع بنظرية او بفلسفة ثورية» . وختم كلامه بالدفاع عن حرية الفكر : «ان المثقف يشعر ان عبد الناصر على وجه من الحق على وجه بعيد ، ولكنه في نفس الوقت يريد ان يوجه بعض النقد بحكم طبيعته . وهذا يخلق تناقضا داخليا في نفسية المثقف العربي تجعله في حالة تمزق داخلي وبالتالي غير منتج» .

في ١٢ و ١٣ يونيو ، جرت مجابهة بين الآراء التي تنكر على المثقفين كل جهد في دراسة مشاكل المجتمع والمصير المصري قبل عام١٩٦١ ، وهو الخط الذي تبناه محمد الخفيف بشكل خاص ، وبين الآراء المدافعة التي تشدد على منجزات المثقفين حتى ذلك التاريخ ، وهو دفاع تولاه عبد الرازق حسن ولويس عوض . وقد لاحظ لويس عوض بحق : «ان هذه الثورة كانت موجودة بكاملها من حيث الطاقة قبل ١٩٥٢ ، والا كان من المستحيل ان تحدث» ؛ لكن هذا الرأي يحطم خرافة الخلق من العدم التي يتمسك بها العسكريون .

وفي ٢٤ يونيو دارت مناقشة ثانية . لكن قبل ذلك اسمعت الحكومة صوتها بوضوح في مناسبتين . ففي ١٦ يونيو اطلق هيكل تحذيره ، الذي يشكل جزء منه مطلع هذا الفصل ، والذي يعلن فيه ان دور الانتلجنسيا هو اعطاء الحكام العسكريين الايديولوجية التي يحتاجون اليها . وفي ١٢ يونيو دخل الحلبة ايضا اللواء صلاح دسوقي ، محافظ القاهرة ورئيس لجنة التربية الوطنية ، والمعروف بميوله اليمينية

---

١ ـ «الاهرام» ، ١٠ يونيو ١٩٦١ .

ليعلن انه «لا يوجد أزمة مثقفين» . وهاجم بعنف بالغ «مثقفي هـذه الطبقات (الاقطاعيين والحزبيين والرجعيين) الذين كانوا من أشد الناس تمسكا بمعارضتهم ومن أقساهم في الهجوم على الراي الذي يخالفونه...» واقترح ثلاث نقاط كبديل عن كل ما قيل حتى ذلك الوقت : «ان المثقفين ليسوا طائفة ولا طبقة بـل كانت مواقفهم دائما ترتبط بمصالح الطوائف والطبقات التي ينتسبون اليها . ثورة الجيش في ٢٣ يوليو هي في جوهرها ثورة مثقفين ؛ المثقفون الذين وقفوا مع طبقاتهم في صف الثورة اكثر عددا وأعظم قوة من الفلول التي وقفت مع الاعداء موقف المعاندة؛.. الازمة التي نشبت بين قوة الدفع الثوري لم تكن بينها وبين المثقفين ، بل كانت بينها وبين مجموعة من محترفي الثقافة وهي تنقسم الىالمحترفين بحكم المهنة او المحترفين بقصد احداث تغيير يقوم على مبادىء مستوردة ...»

وهكذا ، بعد ان أكد ان الضباط هم المثقفون ـ كيف يمكن ان يكون هنـاك اي حديث عن ازمة بعد ذلك ؟ ـ شن محافظ القاهرة هجومه على الشيوعيين في مقاله الثاني بتاريخ ٢٤ يونيو : «لقد كانت حركة الاخوان المسلمين ثمـرة اجتهـاد بعض المتعصبين ، اما حركة الشيوعيين فكانت ثمرة نشاط بعض العملاء ... فقـد كان مروجو الشيوعية الاول في القاهرة من اليهود الصهيونيين ... وفيما بعد عـاد الشيوعيون يسيرون مع الثورة وهم يفكرون في اليوم الذي يستطيعون فيه ان يثبوا عليها في غفلة منها ... ولكن الاحداث كانت تكشفهم دائما عندما تصل الى نقطـة يواجهون فيها بضرورة الاختيار بين رغبة الشعب وبين المخططات الواردة من بعيد . كانوا دائما ينحازون الى جانب مخططات موسكو ضاربين عرض الافـق بمصالـح الشعب العربي وارادته» . هذا ما أكده محافظ القاهرة دون ان يورد اي مثـل او دليـل .

الواقع ان الجو كان متأزما ، عند انعقاد الندوة الثانية في ٢٤ يونيو ، لدرجة كان يكفي معها وقوع حادث بسيط لاثارة ردود فعل تحركها الضغينة . ولم تأت كلمـات الاساتذة «الاكاديميين» ، مثل حسين خلاف ، وأحمد زكي صالح ، ورشدي سعيد، بجديد . وبعد دفاع مجدي وهبه المعتدل عن الحرية ، طالب عبد الرازق حسن «الا يستعمل البعض وجود اتجاهات خاصة لمجموعة لابعادهم عن المشاركة في المسائـل العامة ، لان هذه يخشى منها ان تؤدي الى نتائج غير مرضية بالنسبة للمجمـوع» . وانتهز محمد الخفيف الفرصة ليعترف بفضل الابحاث النظرية ، جزئيا على الاقل، التي قام بها اليساريون ، ثم طالب «بايجاد نظام يسمح لكل انسان بقول ما يفكر فيه بحيث لا يكون على الذي يريد التعبير عن رأيه ان يظل ساكتا خوفا مما قد يحصل له، وبذلك ينتهي الى السلبية» .

واخيرا ، ولكي لا يفوته الركب اقترح لطفي الخولي ان تظل «مشكلة حرية التعبير على جدول اعمال المجتمع المصري ، لانها لم تحل حتى اليوم بشكل واقعي ولصالـح تطورنـا» .

اذن ، كانت القضية التي طرحت مباشرة وبشكل دائم للبحث عن مفهوم للحضارة

يلائم المصري المعاصر ، هي قضية الحريات العامة والديمقراطية . هذا ما انطوت عليه الجولات الفكرية الخجولة والمتعددة التي قام بها المثقفون الذين ذكرناهم ، واكثرهم اعضاء بارزون في اليسار القديم (الشيوعي ، الماركسي أو ذو الاتجاه الماركسي) خلال السنوات من ١٩٤٥ الى ١٩٥٩ . ومن مقالي صلاح دسوقي وسلسلة مقالات هيكل ، صديق الرئيس والناطق بلسانه ، فهم ان العلاقات بين القيادة العسكرية وبين الماركسيين تحتل مركز الصدارة في النقاش ، وان عطاء الماركسيين كان ، حتى في نظر اعدائهم انفسهم ، خصبا كل الخصب . وبتعبير آخر ، كان من المحال ان تؤيد الانتلجنسيا العهد قبل ان تحل مشكلة العلاقات بين مجلس قيادة الثورة وبين اليسار الذي يعامل أقسى معاملة في معسكرات الاعتقال .

ماذا قال هيكل ؟ «في تلك اللحظة كانت حركة قوة الدفع الثوري ، حركتين في نفس الوقت : حركة ايجابية للبحث عن طريق للتغيير الثوري . وحركة سلبية لتخليص نفسها من عوامل الشد والجذب التي تحاول ابعادها عن الوصول اليه . وضاعف من صعوبة الحركة في نفس اللحظة نشاط بعض العناصر المطالبة بالتغيير ، ولكنها لا تريده الا على نمط معين ومنهم الشيوعيون على سبيل المثال !» (١) .

ما الذي كان يقصد بكل ذلك ؟ كان الهدف أساسا ، انكار حق اليسار الماركسي وقدرته على ان يكوّن بشكل مستقل ، أو حتى بالاتفاق مع النظام (كما حدث في فترة ازدهار «المساء» من عام ١٩٥٦ الى ١٩٥٨) بديلا عن النظام الذي قدمه الحكام العسكريون للمصريين على انه ضرورة حتمية : امكانية بناء مصر حديثة ، متيقظة بدون شك ، ولكن منفتحة على العالم ، تتفاعل بخصب مع التيارات الايجابية للثقافة المعاصرة ، وعلى اسس ديمقراطية تستطيع وحدها بناء الاشتراكية .

في هذا الوقت بالذات ، والنظام العسكري يصرح بحاجته الى ايديولوجية واطر قيادية ، يدعى هذا اليسار ، والحديد يكبله ، للحياة من جديد ، شرط ان يتخلى عن كل وجود مستقل ، وكل شخصية فذة وكل ارادة في ان يحقق نفسه .

هذا لا يعني ان مصر ما قبل ١٩٥٢ كانت قد عاشت دون التطلع الى بناء قاعدة فكرية تسمح لها لا بفهم الماضي وكل ما ينطوي عليه من مقومات حية في أعماق الضمائر والحياة اليومية فقط ، بل فهم الحاضر كذلك ، الذي هو مصب لتراث الماضي وتحفز لمستقبل التطور الذي كانتستبنيه بارادتها ووعيها وبمثاليتها، اذا جاز التعبير . ولكن تجدر الاشارة الى ان تطلع الحكم الى تبني ايديولوجية وطنية لم يتضح الا بعد ان تسلمت البورجوازية المصرية مقاليد السلطة ، اثر قضائها على الارستقراطية الزراعية ، بالاتفاق مع الضباط الاحرار ، خلال السنوات الاولى من النظام ، حيث عملت على تغيير الاسس القانونية واعطاء مصر وجها رأسماليا كاملا ، متنبها للاشكال التقنية المتقدمة ولرأسمالية الدولة . في هذه الفترة ، وليس قبلها ،

---

١ ــ «ازمة المثقفين ــ٤ــ» ، «الاهرام» ، ٣٠ يونيو ١٩٦١ .

برز تطلع الحكم نحو ذلك الاتجاه ، اذ ان عمل اليسار ، قبلا ، كان قد وضع الايديولوجية في طليعة الاهتمامات المصرية . ولكن ، هذه المرة ، كانت الدولة والقوى الاقتصادية والسياسية السائدة هي المتجهة نحو الفكر والخرافات .

من ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ ، كان الضباط الاحرار في الميدان . ما هي ايديولوجيتهم ؟ رسميا لا شيء سوى الشعار المثلث «الاتحاد ، النظام ، العمل» . وقد كتب احسان عبد القدوس في مارس ١٩٥٤ : «ان مبادىء الثورة كلها تنحصر في كلمة واحدة مجردة هي «الاصلاح» ... اذا كان لقادة الثورة مثاليات او ايديولوجيات فهي كلها تنحصر في مثالية واحدة : الجيش للشعب ... وليس هناك مثاليات اخرى وليس هناك ايدلوجية اخرى» (١) .

وفي الوقت نفسه كتب فتحي رضوان ، اول وزير للثقافة والارشاد القومي : «ما هي سياسة مصر ؟ ان هذا سؤال لم يحن بعد وقت الاجابة عليه...» (٢). هذان الرايان ، من بين عشرات الاراء المشابهة ، يظهران بوضوح فقدان اي فلسفة ، وحتى اي ارادة في تبني ايديولوجية قبل انشاء حلف بين الجهاز العسكري الحاكم والبورجوازية الكبيرة العصرية ، عام ١٩٥٤ .

منذ ذلك الحين ، تعددت تلك المظاهر : صدور «فلسفة الثورة» في ابريل ١٩٥٤ بتوقيع جمال عبد الناصر ؛ تأسيس المؤتمر الاسلامي (الذي عقد في مكة وترأسه أنور السادات) ، لتسلم مقدرات القضية الاسلامية وانتزاعها من ايدي الاخوان المسلمين ؛ الاشتراك في مؤتمر باندونغ واعلان الحياد الايجابي (١٩٥٥) ، نظرية القومية العربية (١٩٥٦ ـ ١٩٥٨) ، التخطيط الاقتصادي والاشتراكية الديمقراطية التعاونية (١٩٥٦ ـ ١٩٦٠) ، محاولة حل «ازمة المثقفين» وفرض احتكار الدولة في الميدان الثقافي (١٩٦١ ـ ١٩٦٢) .

كان كل هذا من ناحية الدولة . اما «القطاع الخاص» للانتلجنسيا فقد كان مزدهرا قبل ان يطغى عليه «التخطيط الثقافي» والتوجيه الرسمي .

لكن الايديولوجية التي بدأت بالتكون ، منذ ١٩٥٦ ، كانت بعيدة كل البعد عن ان تكون خلقا من العدم كما يظن مفكرو النظام . ويمكن القول ان ايديولوجية النظام العسكري انما هي حصيلة احد اتجاهات الفكر المصري المعاصر الاساسية ، لم تطبعها

---

١ ـ «روز اليوسف» ، عدد ١٣٤٤ ، ١٥ مارس ١٩٥٤ .

٢ ـ «الحياد حركة وجهاد» في «روز اليوسف» ، عدد ١٣٣٤ (٥ يناير ١٩٥٤) . وما هو اكثر من ذلك ان الرئيس عبد الناصر لم يتردد في الاعتراف بأنه : «منذ تسع سنوات لم تكن هناك خطة ، ولكن كانت هناك ستة مبادىء اساسية ، منها القضاء على الاستعمار والقضاء على الاقطاع والقضاء على استغلال راس المال وتحقيق العدالة الاجتماعية . ولقد وضعنا هذه المبادىء الستة امامنا دائما ورحنا، يوما بعد يوم ، وشهرا بعد شهر ، على ضوء التجربة الوطنية ، نتخذ من القرارات ما يفتح الطريق لتنفيذ هذه المبادىء» . (مقابلة مع شبكة اذاعة كولومبيا نقلت في «الاهرام» ، ٢٦ اغسطس ١٩٦١) .

الضرورة الاقتصادية والجغرافية التي بحثناها بطابعها فقط ، بل طبعهـا كذلـك الصراع العالمي بين الاشتراكية والراسمالية في فترة افول الاستعمار .

ما هي العناصر التي كونت الايديولوجية المصرية (اية ايديولوجية عسكرية مصرية) عند تسلم السلطة ، عام ١٩٥٢ ؟

من اجل وضوح التحليل ، يحسن التمييز بين العناصر المحليـة والتأثـيرات الاجنبيـة .

على الصعيد المحلي كانت حركة التجديد الثقافي في النصف الثاني من القـرن التاسع عشر ـ بتأثير النهضة التي حركتها حملة بونابرت وكذلك محاولات التحديث التي بداها رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١ ـ ١٨٧٣) (١) ـ قد جعلت من مصر (التي كانت تتمتع باستقلال نسبي داخل الامبراطورية العثمانية بفضل محمد علي وحملات ابراهيمباشا وبسبب أهمية امكانياتها الاقتصادية والثقافية وتراثها التاريخي الطويل) اكثر بلاد الشرق العربي تطورا وثقافة ، والملجأ الذي يحتمي فيه المفكرون والصحفيون والكتاب العرب ، السوريون واللبنانيون منهم بنوع خـاص ، مسيحيين كانـوا او مسلمين متحررين ومضطهدين بسبب معتقداتهم في ولايات الشرق الاكثر ضعفـا .

وطوال القرن التاسع عشر ، ورغم الاحتلال البريطاني وسياسة كرومر ودنلوب ★ الرامية لابقاء الجهـل ، فان التأثـير الفرنسي اخصب التجديـد الثقافي المصري . وكوّنت البعثات الجامعية الى فرنسا اجيالا من المثقفين الذين قاموا بعمليـة البنـاء الثقافي التحتي المستقل ، على هامش التعليم التقليدي وحنبلية الازهـر . وكانت الاسماء الكبيرة في هذا المضمار عديدة ، وبعضها معروف نسبيا في الخارج ، أمثال علي باشا مبارك ، مؤسس نظام التعليم الرسمي ، ومحمد قدري باشا ، أكبر قانوني في عصره ، والدكتور محمد الباقلي باشا ، وهو طبيب ماهر ، وعبد الله عبد السعود الذي أسس عام ١٨٦٦ جريدة «وادي النيل» ، اول صحيفة مصريـة («الاهـرام» للاخوين تقلا ، تأسست عام ١٨٧٥) .

ولكن في الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، وبتأثير من جمال الديـن الافغاني (١٨٣٨ ـ ١٨٩٧) الذي أيقظ الاسلام السياسي المعاصر ، تكونت حركة اصلاحيـة وانتشرت رويدا رويدا حتى بلغت أوجها في ظـل النظام العسكري . وكان يصحب الافغاني في منفاه ، في باريس عام ١٨٨٤ ، ويعاونه في اصـدار مجلـة «العـروة الوثقى» ، الناطقة بلسان تلك الحركة الهادفة الى تحقيق الوحدة الاسلامية ، تلميذه الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ ـ ١٩٠٥) . وقد وجد الاتجاه الاسلامي للحركة الوطنية

---

١ ـ كتاب جمال الدين شيال ، «رفاعة رافع الطهطاوي» ، (القاهرة ، ١٩٥٨) يشكل بداية دراسة منظمة لهذا الرجل الذي طبع بطابعه الحياة الثقافية المصرية كلها من محمد علي حتى يومنا هذا .

★ اشرف دوغلاس دنلوب على سياسة التعليم المصرية طوال جيل كامل (حتى ١٩١٨) ، وهو يتهم بشكل واسع بانه خرب ، عن عمد ، اية محاولة لخلق نخبة حقيقية متعلمة .

وللنهضة الثقافية المصرية والعربية في الشيخ محمد عبده مفكره . والمسألة التي يجب التأكيد عليها في هذا التفكير هو اصراره على تكييف اسلام القرون الوسطى مع الحضارة الحديثة . ولكي يتم ذلك يتوجب العودة الى الينبوع الاساسي ، اي الى القرآن ، لتطهير الاسلام من الادران القديمة التي يستهجنها وينفر منها العقل الحديث .

وبعد القيام بهذه الخطوة الاولية ، يجب اعادة الاسلام الاصيل الى مركزه الاساسي في صدر الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية للدول العربية والاسلامية . واذن ، ليس ثمة فصل ممكن بين الدين والدولة ؛ بل يجب الاخذ من الثقافة الشائعة ، الاوروبية الاصل ، ضمن الحدود التي يفرضها الاسلام العصري . هذه هي فكرة «الاصولية الاسلامية» ـ فكرة العودة الى الينابيع والاستقلال الايديولوجي . على الصعيد الفلسفي ، الاسلام هو كلمة الفصل لانه يتفق والحس السليم ؛ ويمكن فتح نافذة لحوار الاراء ، كما يمكن فسح المجال للنقاش ، ولكن على العاقلين ان يحترموا المجال المحرم حيث يمارس الدين تعليمه وتشريعه ، اللذين غالبا ما يؤثران على مشاكل المجتمع ، بسيادة كاملة . اما من الناحية السياسية ، فقد اسف محمد عبده لعوامل التفرقة التي تضعف الاسلام ، وشارك على مضض في ثورة عرابي عام ١٨٨٢ ، ولكنه سعى للتفاهم مع اللورد كرومر الذي كان يدعمه ضد الخديوي عباس الثاني حليف الوطنيين آنذاك : فلتأمين تقدم الامة ، يجب الاتكال على النخبة ، كما ينبغي التخلص ، ان على صعيد الفكر أو العمل، من امكانية الانفجار التي يمثلها اصطدام القوى المتباينة ، فالدين يسيطر على تركيب المجتمع وينفخ فيه القوة والتلاحم .

كانت هذه هي بداية الافتراق بين جناحي النهضة المصرية . طبعت افكار محمد عبده حزب مصطفى كامل ومحمد فريد الوطني ، وكانت منطلق تجديد الازهر في ظل شيخيه مصطفى عبد الرازق والمراغي . ولكن هذه الافكار اعطت البورجوازية التجارية الصغيرة ، والحرفيين ، ومثقفي المدن والريف التقليديين كلهم ـ بواسطة مذهب «الاصولية» عند رشيد رضا ـ تلميذ محمد عبده اللبناني الاصل الذي أسس في القاهرة مجلة «المنار» التي كانت ، حتى الثلاثينيات ، الاداة الرئيسية للجناح اليميني للاسلام السياسي ـ أعطت هذه العناصر الاسس لتكوين ايديولوجية الاخوان المسلمين ابتداء من عام ١٩٢٧ وما بعدها . والافكار مثل الاعتراف بالاسلام كمذهب عام حاسم في القضايا اللاهوتية والفلسفية والثقافية ؛ التجديد بواسطة الرجوع الى ينابيع الاسلام الاولى ، وضع الاسلام موضع الصدارة في المجتمع ، رفض كل استقلال ايديولوجي وثقافي ؛ مكافحة عناصر التفرقة والصراع الداخلي ضمن الامة ، تقديم الايمان على العقل والفكر الناقد ، التشديد على التجدد الداخلي عن طريق استرجاع قوة الاسلام ، واعتبار معركة التحرر الوطني والديمقراطية السياسية مسألة ثانوية ، بل لعبة خطرة يشتم منها التدخل الاجنبي ؛ توسيع مفهوم الامة حتى يشمل العالم الاسلامي بأكمله ـ هذه كلها افكار لا نجدها فقط عند انصار حسن البنا،

بل نجدها كذلك في منظمات وحركات اسلامية تعددت في فترة ما بين الحربين العالميتين ، وخاصة مع ظهور الفكرة العربية في مصر في نفس تلك الفترة .

اكثر من اي شيء آخر ، اعطت تعاليم محمد عبده ضمانة واثباتا لذلك القسم من المجتمع المصري ـ الذي ابعد طويلا عن عملية تحديث البلاد على الطراز الاوروبي ، التي بدأتها بعثات محمد علي واصبحت امتيازا للاوساط الميسورة في العاصمتين (القاهرة والاسكندرية) ـ ذلك القسم الذي كان يحاول ان يجد نفسه محاولا تثبيت اقدامه بالاعتماد على الينابيع السليمة والمحلية ، اذا صح التعبير ، والتي تستطيع خلق تجديد ينبثق من اعماق الكيان المصري ، تجديد اعطاه الصراع ضد اوروبا بعدا اسلاميا خالصا .

مع ذلك . وبينما كانت «الاصولية الاسلامية» ، الاصلاحية والقومية ، ترتكز على القطاعات المتخلفة . ان في المجال الاقتصادي او الاجتماعي المصري ، في الحقبة الممتدة من عام ١٨٨٢ الى ١٩٥٢ (بورجوازية التجار والحرفيين الصغيرة ، خاصة في الريف ؛ رجال الدين والمدارس الدينية ، بعض فئات الارستقراطية الزراعية) كانت القوى الاساسية للبورجوازية الصاعدة تلتحق ، بطرق متعددة ، بالاتجاه الكبير الثاني للفكر المصري ، اي التيار العصري ، العقلاني والتحرري الديمقراطي ، بشكل عام .

انطلاقا من نظرة الى التاريخ المصري ، وفلسفة ارسطو ، ومصير الحركة الوطنية في سنوات الاحتلال الاولى التي طبعتها شخصية عبدالله النديم القوية بطابعها ، وجدت طبقة الوجهاء ، اي الارستقراطية الزراعية ، في احمد لطفي السيد ـ «معلم الجيل» كما سيلقب فيما بعد ـ المفكر المدافع عن الكيان المصري في وجه الاسلام الكوزموبوليتي ، ونصير الليبرالية المعتدلة في وجه الحماس الوطني الملون بصبغة الوحدة الاسلامية ، وحامل لوأء الواقعية والعقلانية اللتين تفرضهما ممارسة السلطة مهما كانت محدودة ، آنذاك . وكان فريق مفكري «الجريدة» (مجلة اسبوعية واسعة النفوذ اسسها لطفي السيد) يضم ايضا عددا من الاصلاحيين اللادينيين والعصريين امثال قاسم امين ، بطل المناداة بتحرير المراة ، احمد فتحي زغلول ، استاذ الترجمة، ولاسيما سعد زغلول ، مؤسس الوفد عام ١٩١٩ وصانع مصر المستقلة .

ان سيطرة البورجوازية الزراعية وتجار المدن وممثلي الانتلجنسيا ، الذين كان الوفد تعبيرهم الانتخابي ، ستؤدي الى ازدهار ثقافي رائع : ادخل طه حسين المنهج التاريخي في دراسة الدين والادب؛ نادى علي عبد الرازق بالفصل بين الدين والدولة، جعلت تطورية الدكتور شبلي الشميل وولادة القصة مع فرح انطون ، وتأثير «الجمعية الفابية» ، جعلت من سلامة موسى الناطق بلسان الفكر الاشتراكي ؛ ازدهرت الرواية مع محمد حسين هيكل ، مفكر الرجوع الى مصر الفرعونية ، وعباس محمود العقاد الذي أصبح فيما بعد مفكر اليمين «النيتشوي» ، وتوفيق الحكيم مؤسس المسرح المصري الحديث ؛ ووضع سعد زغلول ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وصبري ابو العلم وعزيز فهمي ومحمد مندور باسم الوفد (وهذان الاخيران بتأثير اليسار الماركسي) وضعوا مذهبا سياسيا تحرريا وديمقراطيا ؛ وضعت المدرسة القانونية ، المتأثرة

بالمدرسة الفرنسية ، اصول القانون المصري ، بعد نهاية «الامتيازات» (★) ، وذلك بفضل مجهود عبد الرازق السنهوري وعلي بدوي ووحيد رافت ، مع آخرين كثر ؛ عرفت الجامعة قمة مجدها في عهد طه حسين وعلي ابراهيم وعلي مصطفى مشرفة وعبد الوهاب مورو ؛ تألقت الفنون التشكيلية من خلال ممثلها الكبير محمود مختار ومحمود سعيد الاسكندراني ، ومثل الموسيقى سيد درويش ؛ ازدهرت العلوم الانسانية والصحافة والاذاعة ، وتعددت الجامعات بينما ازداد التعليم الاجباري والخاص ، كل ذلك باسم الليبرالية والثقافة الحديثة والديمقراطية .

وأخيرا ، في الاربعينات ، بدات المدرسة الماركسية بالبروز ، واصبحت في عامي ١٩٤٥ ــ ١٩٤٦ العنصر الفعال في التطور الثقافي ، في الوقت الذي انطوى فيه الوفد مكتفيا بماضيه ، مقتنعا بأمجاد الحكم . وبفضل عمل المدرسة الماركسية وتأثيرها ، تحول الاتجاه الليبرالي والعقلاني نحو الاشتراكية . وتمكن هذا الاتجاه من خلق ادب وجمالية واقعيةيمثلها محمود العالم وعبد الرحمنالشرقاوي وعبد الرحمن الخميسي ويوسف ادريس ومحمد صدقي وكمال عبد الحليم . وقامت مدرسة فلسفية ناشئة تتابع وتجلو الطابع الوطني والتحرري للفكر المصري مع ابو سيف يوسف ومحمود العالم واسماعيل المهداوي بصورة خاصة . وراح مؤرخون ومفكرون سياسيون ينشرون مؤلفات قيّمة اتينا على ذكرها مرارا في هذا الكتاب ، ولكن نضيف اليها اسماء عبد الرازق حسن وفؤاد مرسى واسماعيل صبري عبد الله . وبدأ تأثير هذا العطاء المخصب والمتفاعل في مدرسة التصوير والنحت المصرية (جمال الحسيني ، أ.هـ. الجزار ، ح. عبد الله ، محمد عويس ، جاذبية صدقي ، جمال كامل ، الخ ...) وكذلك في روايات نجيب محفوظ ومحمد البدوي خاصة . وعند حسن فتحي في فن البناء . وشرع حسين فوزي بتكوين نظريته العامة في الشخصية المصرية واضعا مفهوم الحضارة في موضع الصدارة . ونشر كامل حسين وعبدالرحمن بدوي ويوسف مراد ومصطفى سيف وسواهم مؤلفات فلسفية مهمة تمثل مختلف الاتجاهات المعاصرة .

انعكس صعود جناح البورجوازية المصرية الصناعي في الثلاثينيات ، بالتحالف مع كل من الارستقراطية الزراعية والتمويل البريطاني ، بالرغم من انطلاقه من مصادر مصرية بحتة ، انعكس هذا الصعود في مؤلفات اساسية ، لاسيما مؤلفات صبحي وحيدة ، مفكر التاريخ المصري ، كما انعكس في غليان الافكار التي تعبر عن تحفز هذه القوى الجديدة ، وقد عيل صبرها ، امام عجز كبار ملاكي الاراضي

★ نظام للامتيازات اثناء الحكم العثماني اعطى المقيمين الاوروبيين (المسيحيين) حصانة ضد القوانين العثمانية . وكان معنى ذلك في مصر انه لا يمكن محاكمة الاوروبيين الا امام محاكم خاصة بهم ، الى ان انشأ الخديوي اسماعيل المحاكم المختلطة عام ١٨٦٧ . وقد الغي هذا النظام في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في مصر عام ١٩٣٧ بموجب معاهدة مونرو .

ولامبالاتهم . ولا شك ان الافكار البطولية ذات النفحة «النيتشوية» عند عبد الرحمن بدوي ، تنبع من هنا ، وتصب في الاشتراكية القومية مع احمد حسين وفتحي رضوان وفريق «اخبار اليوم» (بقيادة مصطفى امين ومحمد حسنين هيكل) ، اي فريق المنادين المدنيين «بالحكم القوي» الذين سيلتقي العديد منهم مع حسن البنا وعبد القادر عودة وسيد قطب ، قادة الاخوان المسلمين ومفكريهم (١) .

كانت هذه هي المعطيات الاساسية للمشكلة الايديولوجية في مصر كما اطلع عليها الضابط الشاب جمال عبد الناصر حسين ، وهو طالب في السنة الاولى في الكلية الحربية في العباسية (القاهرة) التي قبل فيها في ١٧ مارس ١٩٣٧ ، بناء على تدخل مباشر من ابراهيم خيري باشا معاون وزير الحربية . وكانت لجنة القبول قد رفضته قبل سنة بسبب اشتراكه في مظاهرات عام ١٩٣٥ الوطنية ، بالرغم من ان السبب الحقيقي هو انتماؤه الى احدى عائلات صغار الموظفين اذ ان سلك الضباط كان تابعا للقصر مباشرة ، وتحت سيطرة البعثة البريطانية ، ومقتصرا على ابناء العائلات المرموقة .

وكان هذا الشاب هو من الفئات المتوسطة التي اعطاها الوفد فرصة الدخول في اجهزة الدولة ، لاسيما الجيش والتعليم العالي والدبلوماسية . وفتحت معاهدة ١٩٣٦ والغاء الامتيازات عام ١٩٣٧ ابواب الكلية العسكرية ، لاول مرة ، لشباب متحدرين من طبقات متوسطة وفقيرة . وكان كل هؤلاء الشباب وطنيون بصورة بديهية ، ومخلصون للوفد ولوزير حربيته الكبير ، حمدي سيف النصر باشا ؛ وكلهم متعطش لتحرير وطنه من الاحتلال العسكري ، ولاسترجاع عزته وكرامته . وللتأكد من ذلك ، تكفي قراءة الرسالة التي ارسلها الشاب جمال ، رئيس اللجنة التنفيذية لطلاب المدارس الثانوية ، والتي نشرت مرارا ، الى زميله حسن النشار ، في ٢ سبتمبر ١٩٣٥ ، قبل شهرين من مظاهرة كان فيها على راس زملائه من مدرسة «النهضة» في الفجالة (القاهرة) ، يتحدى رصاص «لي انفليد» وهراوات الشرطة ، وقبل ثلاثة اشهر من ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ عندما ارغم الملك فؤاد على اعادة الدستور تمهيدا لعودة الوفد .

في المدرسة الثانوية ، قرأ جمال سيرة حياة مصطفى كامل وكتاب «حماة الاسلام» الذي كتب هذا الاخير مقدمته ، كما قرأ كتب عبد الرحمن الكواكبي ، اكبر ناقد للاتوقراطية باسم المبادىء الديمقراطية ، وكتب احمد امين عن الافغاني وعبده، ومجموعة مقالات صحيفتي الحزب الوطني «اللواء» و«الاخبار» ، وحياة فولتير

---

١ — راجع اطروحتنا الثانية للدكتوراه بالفرنسية : «الفكر الاجتماعي في نهضة مصر القومية» وهي تعطي تحليلا منظما في هذا المجال المجهول تقريبا .

راجع ايضا كتابنا «دراسات في الثقافة» ، القسم الثالث ، «ازمة الفكر في مصر» ص ٣٢٧— ٤٠٩ . «مختارات من الادب العربي المعاصر» ، باريس ١٩٦٥ . خاصة المقدمة والنصوص المصرية .

وروسو (كان عنوان اول مقال لجمال عبد الناصر هو : «فولتير رجل الحرية») ، والترجمة العربية لقصة «البؤساء» و«قصة مدينتين» لديكنز ، وقصائد «امير الشعراء» احمد شوقي ، وقصائد حافظ ابراهيم ، وكتابا لعلي الغاياتي حول القومية الاسلامية ، وقبل كل ذلك كتاب «عودة الروح» لتوفيق الحكيم . وقد اعتنق ما جاء في كتاب الحكيم على لسان مسيو فوكيه : «نعم ، ينقصه (الشعب المصري) ذلك الرجل منه ، الذي تتمثل فيه كل عواطفه وامانيه ، ويكون له رمز الغاية ... عند ذاك ، لا تعجب لهذا الشعب المتماسك المتجانس المستعذب والمستعد للتضحية ، اذا اتى بمعجزة اخرى غير الاهرام !»

ماذا قرأ الضابط الشاب خلال الاشهر الثمانية عشر التي قضاها في الكلية العسكرية ، بانتظار نجمة ملازم ثاني ، التي حملها في ١ يوليو ١٩٣٨ ؟ المجموعة الاولى من الكتب اكثرها يتعلق بسير رجال مشهورين : بونابرت (٤ كتب) ، مصطفى كمال اتاتورك ، الاسكندر ، بسمارك ، فوش ، غاريبالدي ، هندنبرغ ، لورنس ، مالبوروغ ، ونستون تشرتشل ، غوردن (كتابان) ، وغيرهم . المجموعة الثانية كانت تتعلق بالتاريخ والسياسة المصرية والعربية (١٢ كتابا ، منها كتب عبد الرحمن الرافعي الثلاثة الاولى عن تاريخ الحركة الوطنية) ؛ العديد من الابحاث العسكرية ، المجلات الدورية بما فيها العدد الاسبوعي من مجلة «التايمس» (لندن) و«المجلة الجغرافية» (الاميركية) ، وخمس مجلات اخرى باللغة الانكليزية . في تلك الفترة كان نابليون موضع اهتمام جمال عبد الناصر الاساسي مع تاريخ المانيا ، منافسة القوة البريطانية المحتلة ، اذ انه يمكن ايجاد ثلاثة كتب عن المانيا على لائحة قراءاته . وكان على نفس اللائحة ايضا ثلاثة كتب من تأليف ليدل هارت وثلاثة كتب لونستون تشرتشل .

في عام ١٩٤٣ ، وبعد ان حصل على رتبة نقيب اركان حرب ، عاد جمال عبد الناصر الى الكلية الحربية بصفة استاذ ، فراح يطالع بنهم . وكانت اكثر مطالعاته ، هذه المرة ، تتعلق بمصر في اطارها المتوسطي (٢٥ كتابا) ؛ واجتذبته المعجزة اليابانية (٣ كتب) ، والمانيا الهتلرية (كتابان) . واصبح مطلعا على مؤلفات كلاوفيتز واعاد قراءة توفيق الحكيم بالاضافة الى تزويد نفسه بثقافة عسكرية نظرية عميقة (كلاوفيتز ، فولر ، ليدل هارت ، ليندسل ، وأهم النشرات الرسمية البريطانية) . ولاول مرة يلتفت عبد الناصر للمعطيات الاقتصادية (كتاب بونيه Bonné عن الشرق الاوسط) ، ويهتم بحرب البوير ، ويقرأ كتب اندريه سيغفريد وشارل رو وارنولد ويلسون حول السويس وباناما (١) . ولا شك ان تجربة معركة العلمين اغنت هذه القراءات واعطت لمحاضرات النقيب عبد الناصر ، استاذ التاريخ في كلية الاركان عام ١٩٤٣ ، قيمة خاصة في نظر الضباط الشباب الذين بدأ عبد الناصر يختار من

---

١ ــ ج. فوشيه : «جمال عبد الناصر وفريقه» ، باريس ١٩٥٩ ، ص ٧١ــ٧٣ ، ٩٤ــ١٠٤ .

بينهم من سيشكلون ، فيما بعد ، منظمة الضباط الاحرار .

كان العقيد انور السادات الوحيد ، من بين المسؤولين العسكريين ، الذي نشر، عام ١٩٥٧ ، مجموعة من الوثائق التي تشكل في نظر جمال عبد الناصر نفسه ، «خلاصة الاسباب الخفية والدوافع النفسية لثورتنا السلمية» (١) . وكان انور السادات ، حتى عام ١٩٥٢ ، احد زعيمي الضباط الاحرار ، والمسؤول عن «الشعبة المدنية» ألتي جهزت النظام بخبرائه الاولين واطاراته المدربة لمساعدة النواة العسكرية الآتية من «الشعبة العسكرية» .

وعدا الكتب الثلاثة القريبة من السير الشخصية ، اي « فلسفة الثورة» ، وكتابي انور السادات ، بالاضافة ألى «مصير مصر» للواء نجيب (١٩٥٥) — حيث يظهر هذا الاخير بمظهر الاصلاحي المعتدل والمتأثر بالليبرالية الوفدية والاصلاحية الاسلامية — فاننا لا نملك المعلومات الكافية التي يحق للمرء ان ينتظرها من المسؤولين الآخرين على رأس حركة الجيش . وكل ما نملكه لا يتعدى بضع مقالات لصلاح سالم ، مبعثرة في «التحرير» و«الشعب» ، ودراسة مختصرة للعقيد ثروت عكاشة (٢) ، وكذلك مجموعة مهمة من مقالات خالد محي الدين في «المساء» التي اشرف عليها من سبتمبر ١٩٥٦ حتى مارس ١٩٥٩ . ولكن القضايا الاساسية بقيت في الظل وبقي معها هم زعماء الحركة . ولا يبدو ان الذين ساهموا في الاحداث وكانوا أقرب شهودها ، مستعدون للكلام في الظروف الحالية .

وقد نشر استاذ شاب من انديانا ، ب.ج. فاتيكيوتس ، جدولا دقيقا بالعناصر

---

١ — مراجع وردت قبلا : كتب جمال عبد الناصر مقدمة كتاب «اسرار الثورة» في اغسطس عام ١٩٥٧ . نشرت دار الهلال عددا خاصا «المصور يقدم جمال عبد الناصر» ، حيث توجد بوفرة الوثائق التاريخية والصور عن حياة الرئيس وتاريخ العلاقات بين اليسار والضباط الاحرار ، منذ عام ١٩٤٢ ، حسب رواية خالد محي الدين (ص ٦٢–٦٥) .

حول هذا الموضوع ، كما يرى من الخارج ، هناك : تحقيق روجيه فابان : «اشياء رأيتها في مصر»، باريس ١٩٥٢ . سيرة هامة بقلم د. سان جون : «الزعيم» ، نيويورك ١٩٦٠ . دراسة سطحية بقلم ج. جوستين : «ناصر : الصعود الى السلطة» ، لندن ١٩٦٠ . احاديث عبد الناصر مع د. واين — مورغان في «الصانداي تايمز» حزيران وتموز ١٩٦٢ . وهذه الاحاديث تعطي عدة تفاصيل : « خلال السنتين اللتين تبعتا مظاهرة الاسكندرية (١٩٣٥) ، كنت عضوا في مصر الفتاة (حزب احمد حسين) » . كان انقلاب ٢٢ يوليو حركة «٩٠ ضابطا» . منذ ١٩٤٨ ، اخذ عبد الناصر يقرأ بتمعن لاسكي ونهرو وحسى بيفن . في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، يوم حريق القاهرة ، «بدأ النهار بمظاهرة عنيفة لمصر الفتاة» .

٢ — «ماذا جرى ليلة ٢٣ يوليو ؟» في «الاهرام» ، ٢٣ يوليو ١٩٦٠ . يلاحظ ان الكاتب يحدد تشكيل الضباط الاحرار رسميا في الفترة بين نهاية حرب فلسطين وعام ١٩٥٠ ، بينما يلمح انور السادات انها تعود الى ١٩٣٨ ، تاريخ اول لقاء ، في حامية منقباد ، بين جمال عبد الناصر ورفاقه. اما راشد البراوي فيشير الى عام ١٩٤٥ .

الثقافية التي دخلت في تكوين عشرين ضابطا ، جميعهم اعضاء في النواة القائدة للضباط الاحرار . وهذه هي اهم المعلومات التي يتضمنها الجدول حول موضوع التكوين الايديولوجي :

١ ــ **جمال عبد الناصر** : بكباشي (عقيد) اركان حرب في سلاح المشاة . ٥ اشهر في كلية الحقوق . استاذ في مدرسة المشاة وفي مدرسة الادارة وكلية الاركان . علاقات مع الوفد ومع الاخوان المسلمين ، وأخيرا مع المنظمات الماركسية .

٢ ــ **عبد الحكيم عامر** : صاغ أركان حرب في المقر العام . عضو في منظمة الاخوان المسلمين .

٣ ــ **عبد اللطيف البغدادي** : بكباشي أركان حرب في السلاح الجوي . يحمل شهادتي الكليتين الحربيتين من الدرجة الاولى (البر والجو) . مهمة في اليمن (١٩٤٨) . ملحق في شركة مصر للطيران عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨ (مما جعله يكسب ثقة «مجموعة مصر» فيما بعد) ، ثم قائد مطار غرب القاهرة (١٩٤٨) . شارك في عمليات السويس ضد البريطانيين (١٩٤٠ ــ ١٩٤٢) .

٤ ــ **كمال الدين حسين** : صاغ أركان حرب في سلاح المدفعية . استاذ في كلية الاركان . عضو منظمة الاخوان المسلمين . أشرف على تدريب الفدائيين في ١٩٤٧ و ١٩٤٨ .

٥ ــ **حسن ابراهيم** : صاغ في السلاح الجوي . عضو في حزب «مصر الفتاة». مهمات في الخارج بعد ١٩٤٥ .

٦ ــ **خالد محي الدين** : صاغ أركان حرب في سلاح المدرعات . مجاز في العلوم الاقتصادية والتجارية من جامعة القاهرة (١٩٥١) . عضو في المنظمات الماركسية .

٧ ــ **زكريا محي الدين** : بكباشي أركان حرب في سلاح المشاة .

٨ ــ **محمد نجيب** : لواء أركان حرب . مجاز في الحقوق من جامعة القاهرة (١٩٢٧) . قائد سلاح المشاة (١٩٥٠ ــ ١٩٥١) . مرشح الضباط الاحرار لرئاسة نادي الضباط .

٩ ــ **انور السادات** : بكباشي في سلاح المشاة . عضو حزب «مصر الفتاة» ، ثم منظمة الاخوان المسلمين . نظم عمليات التخريب ضد البريطانيين في ١٩٤١ ــ ١٩٤٢ .

١٠ ــ **جمال سالم** : بكباشي في السلاح الجوي . عضو الحزب الاشتراكي المصري (مصر الفتاة سابقا) .

١١ ــ **صلاح سالم** : صاغ اركان حرب في المقر العام . استاذ التكتيك في كلية الاركان .

١٢ ــ **حسين الشافعي** : بكباشي أركان حرب في سلاح المدرعات . عضو سابق في منظمة الاخوان المسلمين .

١٣ ــ **ثروت عكاشة** : بكباشي أركان حرب . حائز على شهادة معهد الصحافة في جامعة القاهرة (١٩٤٤) ، ثم على شهادة الدكتوراه في الادب (السوربون ، ١٩٦٤) .

ملحق عسكري .

١٤ ـ **كمال رفعت** : بكباشي في سلاح المشاة . عضو في منظمات ماركسية (١٩٤٧ ـ ١٩٥١) . نشاط معادٍ للبريطانيين (١٩٥١ ـ ١٩٥٢) .

١٥ ـ **توفيق عبد الفتاح** : بكباشي اركان حرب في سلاح المشاة .

١٦ ـ **محمد محمود ناصر** : لواء في السلك الطبي . خريج كلية الطب في جامعة القاهرة (١٩٣٦) .

١٧ ـ **عباس رضوان** : بكباشي اركان حرب في سلاح المشاة . استاذ في مدرسة المشاة .

١٨ ـ **فتحي رزق** : لواء في سلك المواصلات .

١٩ ـ **حسين ذو الفقار صبري** : بكباشي في السلاح الجوي . خريج الكليتين الحربيتين (البر والجو) . نشاط معادٍ للبريطانيين بالتعاون مع المارشال رومل عام ١٩٤١ (١) .

ينبغي اضافة سير اخرى ، لاسيما سير البكباشي يوسف صديق ـ عضو الحركة الديمقراطية الشيوعية سابقا ـ والبكباشي رشاد مهنا، المرتبط بالاخوان المسلمين، والبكباشي علي صبري من سلاح الطيران، والصاغ عبد القادر حاتم . وينتمي الاخوان صبري وثروت عكاشة الى الطبقة الارستقراطية الحاكمة سابقا. ولكن المعلومات عن ضباط الاطر العسكرية المتوسطة ما تزال مفقودة فيما يتعلق بمحيطهم الاجتماعي وايديولوجيتهم في فترة وقوع الانقلاب . ويبدو ان نسبة مرتفعة من الضباط كانت تنتمي ، بطريقة او بأخرى ، الى المنظمات الوفدية او الى الجمهور الوفدي ، حتى سقوط الوفد في ٤ فبراير ١٩٤٢ عندما كان على الملك فاروق ان يخضع للطلبات البريطانية بعدما حاصر الجنود والدبابات قصره . الم يكن جمال عبد الناصر نفسه، عام ١٩٣٥ ، رئيسا للجنة التنفيذية لطلاب المدارس الثانوية التي كانت تعمل لتهيئة عودة الوفد والنظام الدستوري ؟

بين هؤلاء الضباط القياديين الثلاثة والعشرين ، ثلاثة فقط (علي صبري وحسين ذو الفقار صبري وثروت عكاشة) تلقوا ثقافة اوروبية ، نظرا لبيئتهم الاجتماعية ومن خلال دروسهم الثانوية والعليا .

اما الآخرون ، اي عشرين من ثلاثة وعشرين ، فينتمون الى بورجوازية المدن والريف الصغيرة ، وهي الطبقة التي اظهرنا ارتباطاتها بالقومية الاسلامية او بالجماعات المؤيدة للفاشية . وهكذا ، وخاصة بعد ٤ فبراير ، يجب النظر الى الغالبية الساحقة لقيادة الضباط الاحرار على انها تنتمي الى الفريقين المعارضين لليبرالية العقلانية

---

١ ـ فاتيكيوتيس ، المصدر المذكور ، ص ٤٤ـ٦٨ . العلاقة بين جمال عبد الناصر وكمال رفعت ليست مذكورة فيه .

والديمقراطية التي كان يمثلها ، عام ١٩٥٢ ، الوفديون والماركسيون ، اي منظمات الجبهة الوطنية . ويمكن الافتراض ان النسبة نفسها كانت موجودة في صفوف رتب القوات المسلحة المختلفة ، عند الانقلاب ، او على الاقل بعد التطهيرات المتتابعة التي عقبت تسلم السلطة ، وبنوع خاص بعد طرد اللواء نجيب .

الان وقد حددنا الاطار التاريخي، يصبح من الممكن تعيين الاتجاه العاملايديولوجية النظام العسكري بشكل عقلاني .

ان النظام العسكري ، ككل كائن يطالب بوجود مستقل حر ، يؤكد ذاته بمعارضته للآخرين . وقد قاوم طوال الحقبة الاولى ، في كل المجالات وبصورة عنيدة ، جناحي الاتجاه العقلاني والليبرالي الديمقراطي في الفكر المصري . ولا شك ان أشكال هذه المقاومة اختلفت كما اختلف عنفها . ولم تكن هذه مسألة مبادىء فقط ، بل مسألة تكتيك ايضا . لكن المعارضة ظلت تحدد صورة النظام واتجاه ايديولوجيته .

على اثر أحداث السويس رفض النظام مجموع الحضارة والقيم الغربية ، بتهمة الاستعمار . وأصبح كل ما قدمه الفرنسيون والانكليز ــ وهو جوهر العلاقات بين اوروبا ومصر منذ بونابرت ومحمد علي ــ مشبوها ومتهما . والواقع ان العدوان الثلاثي اعطى الحكام العسكريين الفرصة لتصفية حساباتهم مع تلك الانتلجنسيا ذات الثقافة الفرنسية ــ الانكليزية ، والتي اعطت ، حتى ١٩٥٦ او حتى ١٩٥٨ ، القسم الاكبر من المعلمين والصحافيين والكتاب والمفكرين والفنانين والحقوقيين والدبلوماسيين المصريين . لم ينحصر العدوان في المجالين العسكري والسياسي ، فقد ادرك الحاكمون ان احتكار السلاح يواجهه احتكار آخر ، اشد خطرا في الامد البعيد وهو احتكار الثقافة . وكان يوبيل جامعة القاهرة الذهبي مجالا اتاح لجمال عبد الناصر ، في ٢١ ديسمبر ١٩٥٨ ، فرصة تحديد نظرته الى الثقافة : «لقد فات شعبنا العربي تطوران هامان من اكبر التطورات التي أثرت في الجنس البشري كله، واقصد بهما ، تطور البخار وتطور الكهرباء . وحينما كان العالم يدخل عصر البخار، كنا نحن لا نزال نعيش تحت سيطرة أوهام القرون الوسطى . وحينما جاء عصر الكهرباء كنا بالكاد نكاد نخطو الخطوات الاولى بعيدا عن هذه الاوهام ... ان مواجهة عصر الذرة وعصر الفضاء ، ليس مجرد سعي وراء البحث العلمي ، وانما هذا العصر يحتاج الى اعداد فكري ومعنوي وروحي ... ولقد كان يمكن ان يوجد الجمل والسيارة في وقت واحد ، ولكن الجمل لا يمكن اطلاقا ان يكون له وجود في عصر الصواريخ ... ان المعرفة ستكون في العصر القادم هي القوة الحقيقية ، هي الحرية الحقيقية . انتم تعرفون اننا من الناحية السياسية نقاوم احتكار المعرفة ...

«كذلك هناك مسألة احب ان احدثكم عنها في ايجاز ، ولكن في صراحة . لقد عشنا حتى الان في نهضتنا الحديثة عالة على افكار ومخترعات صنعها غيرنا فيما خلا جهودا فردية متناثرة ، ولم يعد يكفينا في العالم المتحضر ان نفخر بأننا في هذا الاقليم قد رفعنا مشعل الحضارة لاول مرة ، ومن الاسكندرية ، فتسلمته اثينا .

كذلك لم يعد يكفينا كعرب ان نباهي بأننا حفظنا علوم الحضارة وافكارها ، بينما كانت اوروبا غارقة في ظلام القرون الوسطى ، ثم سلمنا التراث اليها في مطلع عصر النهضة ، وذهبنا نغط في نوم عميق ... علينا ان نتحول الى قوة خلاقة ... وأن نعد انفسنا في هذا السبيل لرحلة طويلة لا نهاية لها ، فان العلم والفكر يسيران الى الازل من غير حد او نهاية ...» (١) .

وفي ٢٦ يوليو ١٩٥٩ ، عاد عبد الناصر فأكد فكرته ، وهو يتكلم امام اساتذة جامعة الاسكندرية : «ان الصراع في عالم اليوم لم يعد صراع السلاح ، بل اصبح صراع العلم . ولهذا اصبح العلم اسرارا ممنوعة وأسرارا محفوظة . وعلينا اليوم ، اذا اردنا ان نبني بلادنا ونطورها ، ان نعمل على أستخراج العلم بأيدينا ، واستخراج الافكار بعقولنا . في امكاننا اليوم ان نستعين بالدول الاخرى ضمن حدود مواردهم؛ ولكن علينا ان نحصل بمجهودنا الذاتي على ما يمنع عنا ...» (٢) .

هذان النداءان ، وخاصة نداء ١٩٥٨ ، صدرا في سكرة «مرحلة باندونغ» ، اربع سنوات فقط بعد التطهير الواسع الذي اصاب ٧٠ استاذا ومساعدا في جامعات مصر . وكان كل الذين لحقهم التطهير – وبينهم اساتذة كبار – ينتمون الى الجناح الليبرالي ، وفديين كانوا ام ماركسيين ، مفكرين متحررين ام مجرد انصار للنظام الدستوري ، ولم يعد احد منهم الى منصبه . ورافق حملة ١٩٥٦ تعيين الصاغ كمال الدين حسين ، المعروف بولائه اكثر مما هو معروف بثقافته (٣) ، وزيرا للتعليم، وذلك بغية استعادة السيطرة على الجامعات وتطهير الحركة الطلابيــة من العناصر المعارضة الخطرة ، وتغيير هيكل وموظفي هيئة التعليم على مختلف المستويات. وهكذا أبعد الجهاز الذي يتمتع بخلفية ليبرالية – من المديرين العامين الى المديرين المعاونين الى المدراء الى ألمفتشين العامين والمفتشين – ووضع الجهاز في يد محمد سعيد العريان ، احد دعاة القومية الاسلامية المتعصبين وعدو الثقافة الغربية اللدود فانتقم باستبعاد الاساتذة الذين عينوا او تتلمذوا على احمد لطفي السيد وطه حسين ونجيب الهلالي .

الشيء الوحيد الذي صمم النظام على اقتباسه وادخاله في تراث مصر العربية هو علوم وتقنية اوروبا واميركا . ورئيس الجمهورية كان يشدد على هذه الناحيــة كلما تحرك في الميدان الثقافي . من هنا كان هذا التنوع الغريب في البعثات الــى

---

١ – خطب الرئيس جمال عبد الناصر ١٩٥٨ ، المرجع المذكور ، ص ٣٣٦–٣٣٨ . راجع مقالنا: «جامعة القاهرة في عيدها الخمسيني» في «المساء» (٢١ ديسمبر ١٩٥٨) .

٢ – «خطب الرئيس جمال عبد الناصر في احتفالات العيد السابع للثورة» (٢٣ يوليو ١٩٥٩) ، ص ١٠٧–١١٣ (القاهرة ، ١٩٥٩) .

٣ – جوابا على سؤال حول قراءاته المفضلة قال «الاخبار والقومية العربية» («الاهرام» ، ٩ مارس ١٩٦٠) .

الخارج بعد السويس . صحيح ان عدة آلاف من الطلاب ارسلوا الى الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا وعدد من البلدان الاشتراكية ، لكن الرقم القياسي كان لالمانيا الغربية التي بلغ عدد الطلاب المصريين الذين أرسلوا اليها خمسة آلاف ، ثم تليها الولايات المتحدة . وحيث ان فرنسا وبريطانيا استبعدتا في تلك الفترة ، فقد وجهت البعثات نحو دول محايدة نسبيا ، كالنمسا وبلجيكا وسويسرا ، وخاصة من عام ١٩٥٦ حتى ١٩٥٨ .

كان من المنطقي الا يبلغ رفض الثقافة الغربية التقليدية ، بالنسبة لمصر ، خلال فترة ١٩٥٦ ــ ١٩٥٨ ، في أي وقت من الاوقات حدة الحملة الصليبية الحاقدة التي شنت على الماركسية ، لاسيما في سنتي ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ . اذ ان الخصم ، هذه المرة، لم يكن فقط يمثل الجناح القاتلباسم الثقافة الاوروبية، وانما يمثل ايضا ايديولوجية عالمية ملحدة ، لا يسع القومية العربية القبول بها . وسوف نعالج هذه النقطة فيما بعد . ونكتفي الان بتسجيل الفروق في ردود فعل العسكريين تجاه جناحي الثقافة الاوروبيـــة .

ماذا بقي في الميدان ، بعد هذا الرفض المزدوج ؟

الاسلام ، أولا ، كما علمه محمد عبده ومدرسته ، والذي وصلت افكاره الى قسم كبير من الضباط الاحرار بواسطة الاخوان المسلمين .

ثم يأتي ثانيا مساهمة الجناح المرتبط بالبورجوازية الصناعية الكبيرة (مجموعة مصر ، «اخبار اليوم» ، الخ) ويتكون من عناصر ايديولوجية فاشية او قريبة من الفاشية ، تغلب عليها الصبغة الالمانية اكثر من الصبغة الايطالية . وهنا قام حزب احمد حسين ذو التسميات المتعددة ، والحزب الوطني الجديد لفتحي رضوان ، بمهمة الوساطة بين هذه الايديولوجية وقطاع مهم من الجهاز العسكري .

وكان هذان التياران يلتقيان في اطار خلفية تسيطر على المجموع : اطار القومية المتصلبة ، تحركها الارادة في بعث عزة مصر المهانة . سيكون الاسلام والقوميــة الاشتراكية ، ولا شيء اكثر ، وسيلتين لبلوغ الهدف ، هذا على الاقل في نظر جمال عبد الناصر خلال سنوات البحث .

في خنادق حرب فلسطين ، في «عراق المنشية» ، حيث سلك سلوك القائد والبطل ، رجع جمال عبد الناصر الى نفسه : «كنا نحارب في فلسطين ، ولكن احلامنا كلها كانت في مصر . . .» هذا ما كتبه بعد ست سنوات في «فلسفة الثورة». واستشهد بكلمات العقيد احمد عبد العزيز ، الذي قتل في المعركة ، بينما كانت قيادة الاركان العامة وحاشية الملك تعقد صفقات الاسلحة الفاسدة : « ان ميدان الجهاد الاكبر هو في مصر . . .»

في مصر ، حيث يجب خوض معركة في سبيل الافكار والعواطف . مع اي قوى؟

طرحت المشكلة بشكل حاد عام ١٩٥٩ ، في فترة الهجوم الكبير على الماركسيين المصريين . وقبل ذلك ، كانت الانتلجنسيا ذات الثقافة الاوروبية الليبرالية قد بدأت تتراجع ، على اثر تنحية اللواء محمد نجيب . وبعد احداث السويس ، اصبح افراد

الانتلجنسيا اناسا مشبوهين . وأخيرا دب الرعب في صفوفهم عندما القي القبض على فريق كبير من الشيوعيين والتقدميين .

اذن ، كان عام ١٩٥٩ عام اعادة البناء الايديولوجي . صحيح ان الجهاز الاداري اصبح يملك وزارة للثقافة والارشاد القومي ، حيث حل ثروت عكاشة محل صلاح سالم وفتحي رضوان . ولكن كان يجب اخضاع الفكر للايديولوجية على المستوى النظري وتكوين العناصر الاولية لمذهب جديد . ولم يكن احد يستطيع القيام بهذه المهمة الا المفكرون . لذلك كان من الضروري تجميع أولئك الذين ابدوا استعدادا للعمل لملء مراكز النخبة التي أبعدت بالقوة .

خلال خريف ١٩٥٨ ، فكر الرئيس عبد الناصر بمشروع مدرسة كوادر كان ينوي ان يعهد بها الى خالد محي الدين . وبعد اشهر قليلة استؤنف الاضطهاد ، فأهمل المشروع .

وشهد عام ١٩٦٠ – ١٩٦١ تكوين الرابطة الاشتراكية العربية برئاسة كمال رفعت وتضم المهدي بن بركة من المغرب ، كلوفيس مقصود وجبران مجدلاني من لبنان ، فؤاد الركابي من العراق ، ومحمد عودة وأحمد بهاء الدين وكامل زهيري ولطفي الخولي من مصر ، بالاضافة الى آخرين .

وترأس الدكتور عبد القادر حاتم ، وزير الدولة المسؤول عن قضايا الصحافة والاذاعة ، مجلس ادارة الرابطة المصرية للعلوم السياسية التي ضمت اسماء الدكتور يحي عويس ، العقيد محمد كمال الدين عبد الرحمن ، سيد ابراهيم ، محمد صادق عقل ، سعد جلال ، عبد السلام ابو السعود ، كمال عبد العزيز ، وسيد البدوي(١).

وفي عام ١٩٥٩ ، أسس الصاغ امين شاكر ، السكرتير الخاص السابق لرئيس الجمهورية ، رابطة الوعي الوطني ، يساعده في ذلك عدد من الاساتذة بينهم محمود الجوهري ، محمد متولي (حاكم المنوفية في ذلك الوقت) ، رشاد رشدي – يضاف اليهم أحمد محمود عبد النبي . وبين الاعضاء نلاحظ اسماء عدلي اندراوس ، محمد شاكر ، ابو كرم ، محمد عزت عبد الوهاب ، صلاح عامر ، الدكتور أحمد ابو ذكري، الدكتور محمد النبوي ، محمود المهندس (وزير الصحة في ذلك الوقت) ، ومحسن ادريس (٢) .

وأسس فريق من الاساتذة والاخصائيين ، برئاسة الاستاذ محمود يوسف الشواربي ، رابطة البحوث والتوجيه القومي التي ضمت في مجلس ادارتها كلا من محمود حسب الله ، محمد عبد المنعم لبيب ، اسماعيل سري ، الاستاذ عثمان امين ، الاستاذ ابراهيم انيس ، عبد الفتاح نجيب ، محمود حسنين ، عبد الحي حجازي ،

---

١ – «الاهرام» ، ٢١ يناير ١٩٦٠ .

٢ – «الاهرام» ، ٢٧ فبراير ١٩٦٠ .

احمد حسني محمود ، ضياء الدين الريس ، عباس الاتربي ، واللواء نجيب عفيفي(١).

وعام ١٩٥٩ ، تأسست هيئة باسم لجنة التربية القومية بدت وكأنها مولجة بمسؤولية خاصة ويرأسها صلاح الدسوقي (محافظ القاهرة فيما بعد) مع ١٥ عضوا: مراد غالب ، سفير في موسكو . الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن ، مدير عام دولة لخطة ١٩٦٠ الخمسية . الدكتور عبد الله العريان ، استاذ القانون الدولي العام في جامعة القاهرة . كمال رفعت . الدكتور رفعت المحجوب ، استاذ الاقتصاد السياسي في جامعة القاهرة . سمير فهمي ، مهندس . احمد مختار قطب ، رئيس المحكمة المولجة بقضايا الصحافة (السياسية) . الدكتور سعيد النجار . احمد عبدو الشرباصي . سعيد العريان . الدكتور نظمي لوقا . الدكتور مصطفى كامل حلمي . حسن الساعاتي ، عالم الاجتماع . محمود كامل . الدكتور حسن عبد الفتاح . الدكتور عبد الله العربي . وكان هدف هذه الهيئة تدريب قيادات الشباب وصياغة مذهب قومي . ومن بين الاعضاء المرموقين تجدر الاشارة الى وزير الدولة كمال رفعت ، الذي كان قد شرع يبرز اكثر فأكثر كمفكر المجموعة الوزارية .

واسست تلك المجموعة كذلك في ابريل ـ مايو ١٩٦٠ ، رابطة كان هدفها المحدد دراسة الاشتراكية المعاصرة على الصعيد النظري . ومن بين اعضائها : مراد غالب ، صلاح دسوقي ، ابراهيم حلمي عبد الرحمن ، أحمد مختار قطب ، وبعض الصحفيين امثال احمد بهاء الدين واساتذة جامعة واقتصاديين ورجال اعمال(٢) .

وانشيء ايضا المجلس الاعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية برئاسة الروائي العقيد يوسف السباعي من عام ١٩٥٦ حتى ١٩٦١ ، الى ان تخلى عن منصبه لوزير الثقافة والارشاد القومي ، ثروت عكاشة ، وانشأ مركزا للدراسات السياسية العربية والافريقية والاسيوية بادارة اللجنة القانونية والسياسية (٣) . وكانت هذه لجنة من الخبراء تجمع عددا من اساتذة كلية العلوم الاقتصادية والسياسية الجديدة التي انشئت عام ١٩٦١ في جامعة القاهرة حيث كان التدريس في أيدي مجموعة من الاساتذة الشبان، أبرزهم العميد محمد زكي الشافعي، بطرس بطرس غالي، عبد الملك عودة ، حلمي مراد ، سعيد النجار ، وهيب مسيحة ، محمد البدري ، سليمان العمري ، وآخرون يعملون في هيئة تحرير المجلة نصف الشهرية « الاهرام الاقتصادي» ، التي يديرها بمهارة بطرس بطرس غالي (٤) .

واخيرا ، أعيد تنظيم المجموعات الصحافية ، مرة اخرى ، في ابريل ١٩٦٢ . فأصبح مجلس ادارة «دار التحرير» الان برئاسة كمال الحناوي وعضوية مصطفى

---

١ ـ «الاهرام» ، ٢٣ ابريل ١٩٦١ .

٢ ـ «الاهرام» ، ٧ و١٥ ابريل ١٩٦١ . «روز اليوسف» ، عدد ١٦٥٨ ، ٢١ مارس ١٩٦١ .

٣ ـ «الاهرام» ، ٧ يونيو ١٩٦٠ .

٤ ـ «الاهرام» ، ٢٩ ابريل و١ يوليو ١٩٦٠ .

بهجت بدوي (مدير ادارة) ، كمال الشناوي ، مصطفى المستكاوي ، حلمي سلام ، ناصر الدين النشاشيبي ، موسى صبري ، امين ابو العينين ، بالاضافة الى ممثل عن المستخدمين وآخر عن العمال . واصبحت مجموعة «اخبار اليوم» برئاسةمصطفى امين تضم سيد ابو النجا كمدير ادارة ؛ وتألف مجلس الادارة من : أحمد بهاء الدين، حسين فهمي ، قاسم فرحات ، بالاضافة الى مندوبين عن العمال والمستخدمين . وراس «دار الهلال» علي امين ، يساعده عبد الرؤوف نافع كمدير ادارة ، وتألف مجلس الادارة من : امينة السعيد ، صالح جودت ، انيس ملكي ، فكري اباظة (مستشار التحرير العام) ، مع مندوبي العمال والمستخدمين . اما هيئة «روز أليوسف» فقد ترأسها احسان عبد القدوس (الذي كان مدير الادارة في نفس الوقت) يساعده يوسف السباعي (مدير ادارة ثان) ، وعضوية عبد الغني عبد الفتاح ، ومندوبا العمال والمستخدمين . وكان قد اعيد تنظيم هيئة «الاهرام» قبلا برئاسة محمد حسنين هيكل ، ونعوم بحري كمدير ادارة ، ومجلس ادارة مؤلف من توفيق الحكيم، بشارة تقلا ، محمد فؤاد ابراهيم ، جمال العطيفي ، ومندوبا العمال والمستخدمين (١).

كان هذا هو الجناح «العصري» .

اما الاتجاه الاسلامي الذي وصفنا نشاطه واهميته في بناء ايديولوجية الضباط الاحرار ، فانه جُهّز هو الآخر بوسائل جديدة للعمل .

تأتي جامعة الازهر ، التي يعود تاريخ تأسيسها الى الف عام ، في طليعة هذا الاتجاه . في ٢٢ يونيو ١٩٦١ ، وافق مجلس الامة على مشروع قانون يقضي باعادة تنظيم هذه الجامعة . وقد استوحى المشروع اهم افكار الشيخ محمد عبده في أوائل القرن الحالي . واخذ الازهر يصبح جامعة اسلامية حقيقية يستطيع حملة شهادات التعليم الابتدائي والثانوي الانتساب الى كلياتها الاربع الجديدة : الشريعة الاسلامية، أصول الدين ، الدراسات العربية ، العلاقات العامة والادارة ، باشراف رئيسها الدكتور محمد البهائي (٢) . وبالتالي فصلت السلطة الدينية عن المهام التربوية ، وأسندت الى شيخ الازهر محمود شلتوت . وأشرف على جميع هذه المهمات وزيران، كمال الدين حسين وكمال رفعت ؛ وعين الدكتور البهائي وزيرا في سبتمبر ١٩٦٢ .

اما المركز الرئيسي الآخر فكان وزارة الاوقاف . وقد عهد بها الى الامين العام السابق لهيئة التحرير ، الصاغ احمد عبد الله طعيمة في ١٦ اغسطس ١٩٦١ . ولكن في ١٩ اكتوبر ، اصبح المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية الهيئة المولجة بالمهمات النظرية والعملية ، من دون الادارية ، للوزارة . وانشئت سبع لجان مختصة يراسها الشيخ محمد ابوزهرة ، الدكتور حسين عارف ، المستشار علي علي منصور ، عبد الحليم الجندي ، عبد العزيز العالي المتوه ، الاستاذ عثمان خليل ، والسيد علي

---

١ ــ «الاهرام» ١٨ و١٩ ابريل ١٩٦٢ ، ٨ اغسطس ١٩٦١ ، ٢٦ يونيو ١٩٦٢ .

٢ ــ النصوص في «الاهرام» ، ٢٣ يونيو ، ١١ سبتمبر ، ٧ اكتوبر ١٩٦١ .

السيد (١) . وأخذ الاستاذ عبد الله العربي يدير معهد الدراسات الاسلامية الذي يدرب اخصائيين في الشؤون الافريقية والاسيوية (٢) . وشكلت وزارتا الاوقاف والازهر مجلسا للارشاد الخلقي (٣) . وبحثت ايضا فكرة انشاء جبهة اسلامية لمواجهة الالحاد والفساد في المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية (٤) ، وكذلك انشاء مجلس اعلى للشؤون الاسلامية في وزارة الاوقاف (٥) . وبدا مشروع انشاء مركز للدراسات الاسلامية اكثر جدية . فقد جرى اقتراحه كمركز مصري للدراسة والبحث في الشؤون الاسلامية ، على ان يجهز بوسائل ضخمة وبمجموعة من الاساتذة الاكفاء ، وذلك لانتزاع المبادرة في مجال الدراسات الاسلامية والاستشراق (٦) . وقد ظهر وكأنه يتبع نفس الطريق الذي سار فيه المعهد المركزي للدراسات الاسلامية الذي تأسس عام ١٩٥٥ بادارة الاستاذ يحي الخشاب .

قبل ذلك ، في سبتمبر ١٩٥٤ ، كان العقيد انور السادات قد اخذ يدير المؤتمر الاسلامي الذي كان أمينه العام سابقا . وكان من بين اهداف المؤتمر ، الذي كانت غايته ملء الفراغ الذي يتركه تحطيم منظمة الاخوان المسلمين والعمل لمد جسر بين القاهرة ومجموع العالم الاسلامي في آسيا وافريقيا والقارات الاخرى ، من بين تلك الاهداف النقاط التالية :

١ ــ نشر الثقافة الاسلامية بدون حواجز ، وتهيئة الشعوب الاسلامية التي تتمسك بقوة بتعاليم الاسلام ومبادئه الخلقية لرفع مستواها التربوي والاجتماعي ؛ ٢ ــ تنسيق سياسة الدول الاسلامية الاقتصادية للسماح لها بالعمل المشترك في سبيل استغلال موارد البلدان الاسلامية الاقتصادية ؛ ٣ ــ التعاون في تزويد كل امة مسلمة بأفضل نظام اداري ومالي ...» . وقد فهم ان «المؤتمر (الاسلامي) والجامعة العربية سيتعاونان لتحقيق هذه الاهداف . وتتشكل كل من اللجان الثلاث ــ الثقافية، الاقتصادية، الادارية والمالية ــ من «خبراء مسلمين»(٧). وبذل المؤتمر نشاطا ملموسا في البحث وفي الاتصال مع الشعوب الاسلامية ولاسيما في افريقيا السوداء. واصبح كمال الدين حسين ، الذي كان بمثابة رئيس الوزراء التنفيذي «للاقليم المصري» والمسؤول عن «الاتحاد القومي»، رئيسا للمؤتمر محل انور السادات

---

١ ــ «الاهرام» ، ١٦ يناير ١٩٦١ .
٢ ــ «الاهرام» ، ١٠ و٢٢ نوفمبر ١٩٦١ .
٣ ــ «الاهرام» : ١ يناير ١٩٦٠ .
٤ ــ «الاهرام» ، ١ مارس ١٩٦٠ .
٥ ــ «الاهرام» ، ٢٤ يناير ١٩٦٠ .
٦ ــ «الاهرام» ، ٢٣ نوفمبر ١٩٦١ .
٧ ــ Bourse Egyptienne, September 16, 1954.
وهناك ملخص جيد في : COC, XI, No. 30 (1954), PP. 146 - 147.

في ٢٦ يناير ١٩٦١ ، يعاونه ابراهيم التعهاوي ، كأمين عام ، ومحمد سعيد العريان كأمين عام مساعد (١) .

وهكذا تم تركيز الجهاز الايديولوجي بجناحيه .

---

١ ـ «الاهرام» ، ٢٥ نوفمبر ١٩٦٠ و٢٧ يناير ١٩٦١ . هذه هي أعداد الطلاب المبعوثين : ١١٤ مبعوثا من الازهر الى آسيا ، ٦٣ الى افريقيا ، ١ الى اوروبا ، ٦ الى اميركا الشمالية . كان هناك ٣٠٠٠ طالب اجنبي ، من ٦٠ بلدا ، في الازهر . اعطيت ١٨٧٩ منحة دراسية للطلبة الاجانب عام ١٩٦٢ من قبل الازهر ، و٢٤٠٠ منحة من قبل المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية («الاهرام» ، ٢٠ يونيو ١٩٦٢) . هذه الارقام بازدياد مستمر .

الفصل السادس

مراحل الحياد

لم يأت فتحي رضوان واحسان عبد القدوس بجديد عندما شددا على افتقار القيادة العسكرية لسياسة عامة ولايديولوجية حتى عام ١٩٥٤ . فلنلقي نظرة على كتاب «فلسفة الثورة» الصادر في السنة نفسها: ليس ثمة اشارة الى الحياد الايجابي او حتى الحياد ؛ ليس ثمة تعريف مبدئي بالنسبة للعلاقات مع القوى التي تتنازع العالم (١) .

رغم ذلك فان «الحياد الايجابي» بدأ منذ ١٩٥٥ – ١٩٥٦ يمد جذوره في أرض مصر . واذا كان هذا الحياد اول العناصر الثلاثة الاساسية التي تكوّن ايديولوجية النظام العسكري ، مع القومية كخلفية عامة، فانه مدين بهذه الاولوية لطبيعةالمتطلبات المصرية نفسها . فأي حكومة مصرية لا تستطيع ان تعطي مكان الصدارة ، بين مهامها الوطنية ، للبحث عن فلسفة سياسية واجتماعية ما دامت القضية الاساسية اي قضية جلاء القوات البريطانية دون حل . والجهود السياسية والدبلوماسية التي بذلتها الحكومة لحل هذه المسألة ، خاصة بعد أزمة ربيع عام ١٩٥٤ ، اثارت مجمل

---

١ – كتب عبد الرحمن عزام ، الامين العام لجامعة الدول العربية عام ١٩٥٤ : «من المستحيل بالنسبة لمصر ان تبقى بدون موقف يناسب حاجاتها وغضبتها ضد المعتدين عليها وعلى العرب . هذا الموقف يقوم على رفض التعاون مع المعتدين والتعاون مع الذين يتفقون معها ... وهو موقف ايجابي... يقوم على الاخلاص لمن يحلو لها ومعاداة من يحلو لها» . (الحياد التام ، روز اليوسف، عدد ١٣٣٤ (١١ يناير ١٩٥٤) .

قضايا العلاقات مع الدول الغربية بشكل مباشر (على صعيد ما دعي «الدفاع» عن الشرق الاوسط ، وبالتالي العلاقات المباشرة بين مصر والولايات المتحدة) وبشكل غير مباشر (طبيعة الخطر الاسرائيلي قبل السويس) .

وكان من الممكن فيما بعد فقط ، اي بعد ان تكون مصر قد استعادت استقلالها التام ان يصبح بالامكان والضروري بدء العمل في البناء الايديولوجي .

ولنعد الى الذاكرة ، ولو باقتضاب ، العوامل السياسية التي أسهمت في هذا التوجه نحو الحياد (١) . وهذه العوامل تنقسم الى نوعين : عوامل سلبية ناتجة عن موقف السياسة الغربية من الحكومة العسكرية ، وعوامل ايجابية ، وهي التأثيرات الايديولوجية والسياسية للبلدان الاجنبية .

وقد لعبت العوامل السلبية دورا رئيسيا في ارغام عبد الناصر على العدول عن التوجه التقليدي نحو اوروبا . وفي غمار المفاوضات الانكليزية ــ المصرية اطلق عبد الناصر هذه الملاحظة : «ان الحديث عن الحياد عديم الجدوى ، ذلك لان هذا التعبير خال من المعنى ، وخاصة في زمن الحرب ، الا اذا كان البلد المؤمن بسياسة الحياد من القوة بمكان يجعله قادرا على حماية حياده» (٢) . وقال صلاح سالم ، وزيره للثقافة والارشاد القومي : «تستطيعون نعت سياستنا الجديدة بالحياد او اي تسمية اخرى اذا شئتم . وقد يكون للبعض مفهوم آخر للحياد ؛ اما ما نعنيه نحن فهو أننا نقف موقفا معاديا ونرفض التعاون مع كل من لا يحترم كرامتنا وحريتنا ، بينما نتعاون بصدق مع كل من يساعدنا ويساندنا» (٣) . وباختصار فان هذه المواقف هي أقرب ما تكون الى مواقف الدكتور محمد صلاح الدين ، وزير خارجية الوفد بين ١٩٥٠ و ١٩٥١ .

وثمة دلائل عديدة تشير الى ان الصفقات التجارية الكبرى الاولى التي عقدت مع البلدان الاشتراكية ، لم يكن الهدف منها في اذهان الحكام المصريين ، سوى الضغط على الغرب ، لا أكثر ولا اقل . وقد اتاحت المعاهدة الانكليزية ــ المصرية، عام ١٩٥٤ ، الفرصة لعبد الناصر لكي يعزز قواه بكثير من الارتياح . كان التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة ، عن طريق برنامج النقطة الرابعة ، ينتشر ببطء . وفي السادس من اكتوبر ١٩٥٤ رصدت الحكومة الاميركية ٤٠ مليون دولار كمعونة اقتصادية لمصر في الوقت الذي وصل فيه الجنرال الالماني فهرمباخ ، الى القاهرة ، على رأس بعثة عهد اليها بناء الجيش المصري الجديد .

---

١ ــ عرض مفصل وواضح لتطور العلاقات بين مصر والدول الغربية قبل السويس في ويلوك (المرجع المذكور ، ص ٢٠٦ــ٢٧٦) كذلك في كتب لاكوتير وليتل . وايضا ا. جاكوفيللو : « التعايش الصعب» ، ميلانو ١٩٦١ ، ص ٧٥ــ٨٩ .

٢ ــ «نيويورك تايمز» ٢٠ ابريل ١٩٥٤ .

٣ ــ وكالة انباء الشرق الاوسط (١٤ فبراير ١٩٥٤) . اوردها ويلوك . المرجع المذكور، ص ٢١٦ .

لم تكن هذه التصرفات سوى مناورات جانبية ، فسرعان ما هيأ الغرب خطة جديدة للعمل . ففي ٢٤ فبراير ١٩٥٥ وقع الحلف التركي ـ العراقي في بغداد ، وبعد انقضاء شهر على توقيعه انضمت بريطانيا الى الحلف الذي برز كأداة مهيأة لان تحل محل القاعدة البريطانية في السويس وان تضمن استمرار النفوذ البريطاني في الشرق الاوسط . وفي ٢٦ فبراير ، اي بعد ستة ايام بالتحديد من تسلم بن غوريون مهام وزارة الدفاع الاسرائيلية شن الجيش الاسرائيلي هجوما عنيفا علىالمواقع المصرية في منطقة غزة مما ادى الى سقوط ٣٨ قتيلا و ٣١ جريحا (١) .

لم يعد بوسع عبد الناصر تجنب مما ليس منه بد . لقد بدأ في أول الامر بالتحرك على الصعيد السياسي ، ونجح في مارس ١٩٥٥ في تشكيل قيادة عسكرية عربية ثلاثية (مصر ، سوريا ، اليمن) طوقت حلف بغداد في الجنوب . وكان من الضروري ان يجهز الجيش بالاسلحة المطلوبة لجعله قوة فعالة في وجه التهديدات التي أخذت بالبروز . وبسبب هذه النقطة بدأ حلف الاطلسي بتضييق الخناق حول مصر : انتهت بعثة علي صبري ، الى الولايات المتحدة ، بالفشل بعد عدة اشهر من المفاوضات (خريف ١٩٥٢) ، ولكن الولايات المتحدة ارسلت بعض المعدات للبوليس المصري . وفي نفس الوقت ، ضغطت على اسبانيا لاقناعها بالغاء شحنة سلاح الى مصر قيمتها ٣ ملايين دولار . اما بريطانيا ، التي أصرت على دفع ثمن السلاح مسبقا فقد لجأت الى اساليب لتأخير التسليم وحددت مواعيد للتسليم تمتد الى عدة سنوات . وأبلغ عبد الناصر واشنطن ولندن ، انه سيضطر للجوء الى الاتحاد السوفياتي اذا استمر الغرب في رفض تسليحه . وفي يوليو ١٩٥٥ باعت بريطانيا مدمرتين لمصر بعد ان كانت قد باعت مدمرتين لاسرائيل . وخلال عامي ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ أمدت فرنسا مصر بكميات قليلة من السلاح . وفي ٣٠ يونيو أعلنت الولايات المتحدة عزمها على بيع مصر ما قيمته ٢٧ مليون دولار من الاسلحة ، لكن المحادثات تخبطت حتى ٢٧ سبتمبر(٢).

لماذا هذه المحاولة للتملص ؟ «لقد طلب عبد الناصر مساعدة عسكرية دون قيد او شرط ، بينما كانت لنا شروطنا» ، هذا ما شهد به السفير الاميركي جيفرسون كافري امام لجان الكونغرس . واضاف الاميرال ارثر .و. رادفورد ، القائد العام للاركان المشتركة بدوره قائلا : «اذا لم تخني الذاكرة ، ما اراد المصريون شراءه من الاسلحة هو ذلك النوع الذي لم نكن نريد ان يحصلوا عليه . .».

في ٢ سبتمبر ١٩٥٥،أعلن عبد الناصر عن عقد صفقة سلاح مع تشيكوسلوفاكيا. ويقول الخبراء ان الصفقة ، كانت هذه المرة ، حول سلاح من الدرجة الاولى (مدفعية

---

١ ـ فشلت شهادة هنري بايرود ، السفير الاميركي في القاهرة آنذاك ، وتأريخ صحيفة النيويورك تايمس للاحداث في الشهر السابق ، وتقارير لجنة الهدنة المشتركة التابعة للامم المتحدة ، فشلت جميعها في دعم الادعاءات الاسرائيلية القائلة بان اعمال الفدائيين هي التي فرضت ضرورة الاعتداء .

٢ ـ المرجع السابق ، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩ .

ثقيلة ، احدث انواع الدبابات ، الخ..) قيمتها ٨٠ مليون دولار ، تدفع قطنا .
واتبعت السياسة ذاتها في مجال التنمية الاقتصادية . وأراد جون فوستر دالس ان يقبض ثمن مشاركة مصر في تمويل مشروع سد أسوان العالي ، تبعية مصر للغرب . وعندما فشل في ذلك ، رفض مساعدة مصر بعنف ، مسببا ، كما نعلم ، ازمة السويس التي ادت ليس الى تأميم شركة قناة السويس وحسب ، بل الى تأميم المصارف والشركات البريطانية والفرنسية الكبرى التي تعتبر القوى الاساسية للنفوذ الاجنبي في مصر .

ورافق عملية شد الخناق هذه ، تفتيش مصر عن بديل . ولكن اين توجد القوة والافكار ؟

كان هناك ، اولا ، العمل على صعيد البلدان العربية حيث التطور الايديولوجي والعمل السياسي ضمن هذه «الدائرة الاساسية» يبعثان جوهر القومية العربية . وكان هناك ، ثانيا ، البلدان الاشتراكية التي لم تكن مصر تعرفها جيدا ، والتي لم تثق بها الطبقات الحاكمة ولذلك كانت مصر متوغلة في حوارها مع أوروبا الغربية فقط . وبدات مصر ، على اشلاء جسدها «الرسمي» ، تكتشف شيئا فشيئا «اوروبا الثانية» التي لم يدنسها الاستعمار . وهناك افريقيا الجديدة التي تتمخض والتي بمقدورها ان تكون دعما وحلفا ، غير انها ليست مورد قوة أو ايديولوجية .

وبقي الجسم الاساسي من العالم المستعمر قديما وهو آسيا الشاسعة القوية التي لا تعرف السياسة المصرية عنها سوى القليل ، باستثناء الهند . ففي هذا العالم يعيش السواد الاعظم من المسلمين ويشكل العالم العربي ، بشكل او بآخر ، نواته ودماغه . وهنا في آسيا ، أدت ثورات التحرر الوطني العظيمة ، بعد الحرب العالمية الثانية ، الى نشوء دول قوية نسبيا ، شاركت في مسيرة الكفاح من اجل حياة افضل وتأكيد هويتها الاصيلة بجميع الطرق: طريق الشيوعية في جمهورية الصين الشعبية، وطريق الراسمالية المرفقة بالتخطيط الاقتصادي وتدخل الدولة في الهند واندونيسيا ، وطريق بورما وفيتنام وافغانستان التي فتحت آفاقا واسعة في سياسة الحياد .

في اكتوبر ١٩٥٢ ، بدات الحكومة المصرية دراسة اقتراح باكستاني حول قيام كتلة افرو ــ اسيوية من العالم الثالث (١) . وبعد ذلك بشهر أصدر عبد المغني سعيد، احد كبار الخبراء العماليين في وزارة الشؤون الاجتماعية ، كتابا دعا فيه الى تشكيل كتلة حيادية بالاشتراك مع الهند وغيرها من البلدان المسالمة (٢) . وفي ٢٣ ديسمبر ١٩٥٢ ، وبدعوة من الحكومة المصرية ، عقد الاجتماع الاول لممثلي ١٢ بلدا افريقيا واسيويا ؛ وصدرت توصيات تتعهد بدعم المطالب العربية في فلسطين وتشجب

---

١ ــ وكالة أ.ش.أ (١١ اكتوبر ١٩٥٢) .

٢ ــ وكالة أ.ش.أ (٨ نوفمبر ١٩٥٢) .

السياسة الفرنسية في افريقيا الشمالية (١) . وفي مناسبتين خلال ١٩٥٢ – ١٩٥٣ زار جواهر لال نهرو القادة المصريين للتشاور . وعند انتهاء الزيارة الثانية اشار ناطق مصري الى انه «من الممكن أن تنضم مصر الى كتلة الدول الاسيوية المحايدة لكي تحاول وضع حد لاحتلال بريطانيا الاستعماري لمنطقة قناة السويس» (٢) . واسفرت رحلة ثالثة قام بها رئيس الوزراء الهندي الى القاهرة عن صدور بيان رسمي بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٥٥ يعلن عن «وجود اتفاق كامل في وجهات النظر حول المسائل العالمية الكبرى» بين البلدين . وفي ٦ ابريل ، وقعت في القاهرة ، معاهدة صداقة بين الهند ومصر واعترفت مصر بمبادىء خمسة : احترام حقوق السلامة الاقليمية والسيادة للدول ، عدم الاعتداء ، عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية ، المساواة والمنفعة المشتركة ، والتعايش السلمي .

ومن ١٧ الى ٢٤ ابريل ١٩٥٥ ، عقد في باندونغ ، مؤتمر ضم ثلاثين بلدا اسيويا وافريقيا ، بناء على اقتراح الاعضاء الاسيويين في «مجموعة كولومبو» وهم الهند ، باكستان وسيلان واستثني الاعضاء الآخرون (اوستراليا ، نيوزيلنده ، وبريطانيا) .

وقد أثنى الرئيس عبد الناصر ، الذي تراس الوفد المصري وانتخب رئيسا للجنة المكلفة باختيار وصياغة توصيات المؤتمر ، على القوى التي رآها في تحرك دائب . واعجب بالمرونة الفائقة التي اظهرها الدبلوماسيون الصينيون الذين قيدوا انفسهم ، عن عمد ، بمنزلة ثانوية . واثار حفيظته الموقف الحقير للمجموعة الصغيرة من الدول التابعة للغرب (الفلبين ، باكستان ، تايلاند ، وغيرهم) مما حمله على مساندة المجموعة الرئيسية المحايدة التي شكلت الاكثرية . وفي طريق عودته ، توقف في كراتشي ونيودلهي وكابول . وصرح فيما بعد قائلا : «ان زيارتي للهند كانت نقطة التحول في فهمي السياسي . لقد تعلمت وأدركت ان السياسة الوحيدة الحكيمة بالنسبة لنا هي في تبني الحياد الايجابي وعدم الانحياز . وبعد عودتي الى الوطن ، اقنعني الترحيب الذي استقبلت به هذه السياسة ، انها السياسة الوحيدة الممكنة التي يمكنها ان تستقطب اوسع دعم من الشعب العربي» (٣) .

واصبحت المبادىء الخمسة التي تبناها نهرو وشوآن لاي في ابريل ١٩٥٤ معروفة في مصر ، حيث لاقت بالفعل موافقة جماعية من الجماهير .

هذه المساهمة «الاسيوية» تسرب اليها من «أوروبا الاخرى» دم جديد اتخذ لنفسه لونا يوغسلافيا . فقد تتابعت البعثات اليوغسلافية الى القاهرة ، ولاسيما البعثة العسكرية في سبتمبر واكتوبر عام ١٩٥٥ . وتم اللقاء الاول بين المارشال جوزيف بروز تيتو والرئيس عبد الناصر ، في ٥ سبتمبر ١٩٥٥ ، على ظهر «الغالب»

---

١ – ويلوك ، المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

٢ – «نيويورك تايمز» ، ٢٥ حزيران ١٩٥٣ .

٣ – ر.ك. كرانجيا «فجر العرب» ، بومباي ١٩٥٨ ، ص ١٨٧ .

في ميناء السويس . وقام رئيس الدولة اليوغسلافية بأول زيارة رسمية للقاهـــرة امتدت من ٢٨ ديسمبر ١٩٥٥ الى ٦ يناير ١٩٥٦ . وتوطدت الصداقة بين الرئيسين على اساس مبادىء باندونغ ، واعلن الرئيسان اتفاقهما التام في وجهات النظر حـول القضايا العالمية الكبرى ، وأكدا عزمهما على اتباع سياسة ايجابية فعالة وبناءة تعتبر الوسيلة الوحيدة لتمهيد السبيل امام المصالحة بين الكتلتين العالميتين المتصارعتين. وقد تأكد التفاهم المصري ــ اليوغسلافي خلال اجتماع بريوني (يوليو ١٩٥٦) ، الذي جعل من الممكن تحديد الاتجاه الجديد للسياسة الرسمية التي توجهها «مبادىء محبة السلام والتعايش المتين وعدم الانحياز لاي من الكتلتين» والتي تتيـــح الفرصـــة «لتخفيف التوتر في العالم ، بفضل الجهود العامة والمتصاعدة لتوسيـــع التعـــاون الدولي وتعزيز الثقة بين الشعوب عن طريق اللجوء الى المفاوضات كوسيلة ناجحـة لحل القضايا المتنازع عليها» . وقد دشن البلدان تعاونا وثيقا متزايدا في كل المجالات لا يزال ينمو، باطراد ، اليوم . وبعد انضمام نهرو الى الرئيسين المصري واليوغسلافي وضع القادة الثلاثة الاسس الرئيسية للحياد الايجابي : «ان الانقسام الحالي للعالم الى كتل قوية من شأنه ان يبقي على المخاوف . ولذلك ينبغي بذل الجهود لتحقيـــق السلام ، لا عن طريق الانقسام ، بل من خلال الامن الجماعي المبني على اسس عالميـة واسعة ومن خلال توسيع مجال الحرية ، وانهاء تسلط بلد على آخر . ومن الضروري الاتجاه نحو نزع السلاح للحد من مخاوف نشوب النزاع ... ان متابعـة الجهـــود للاسراع بانماء البلدان المتخلفة هي احدى المهمات الاساسية في اقامـة سـلام دائم وثابت بين الامم (١) .

ومن ١٩٥٥ الى ١٩٥٨ ارتفع لواء الحياد الايجابي خفاقا في ارجاء العالم العربي بقيادة الزخم المصري . اما من جهة الغرب ، فقد ظهر ، بـلا مواربـــة ، موقفــــه الاستعماري في «تقرير فشتلر» الشهير الذي يستند الى مقال معروف كان قد نشره المقدم تاليريكو ، بعنوان «بحر البقر» ، في مجلة المعهد البحري الاميركي وجاء فيــه : «على ضوء الوضع العالمي المهدد باستمرار ، فان قيام اتحاد وثيق بين الدول العربية، يفرض وزنا عظيما في كل القرارات التي تتعلق باختيار مسرح العمليات لصد أي عمل عدواني يقوم به المعتدي الاوروبي ــ الاسيوي ... ان قوة الولايات سترتكز عـــلى سيطرتها الواضحة على شؤون البحر الابيض المتوسط عن طريق مساعداتها العسكرية والاقتصادية ومن خلال وساطتها السياسية ... وعن طريق المتوسط ، وبمسـاعـدة الشعوب العربية ووجود قواعد متقدمة في الدول العربية يمكننا ان ندحر ، بشكل حاسم ، المعتدي الاوروبي ــ الاسيوي وايديولوجياته ...» (٢) .

---

١ ــ وكالة انباء تانيوغ ، ١٩ تموز ١٩٥٦ .

٢ ــ حول النقطة الاولى راجع دراستي : «من باندونغ الى اكرا» في مجلة «آفاق» الفرنسية ، العدد ٧ ، سنة ١٩٥٨ ، ص ١٤ــ١٨ .

وكان ان أدى تدهور وضع الغرب في الاقطار العربية ، لاسيما في مصر ، الى فشل الهجوم على القناة عام ١٩٥٦ ، وبروز الجانب الفعال من الحياد الايجابي . ولم ير البعض في هذا كله سوى التعبير النظري عن مزايدة بين كتلتين . اما البعض الآخر ، ولاسيما جون مارلو ، فقد ميز بوضوح الاسس الاجتماعية لهذه الايديولوجية: «ان الاكثرية من المثقفين العرب كانت حيادية العواطف في الحرب الباردة بين الشرق والغرب . من جهة ، كان التقليد القومي بأكمله ، خلال السنوات الخمس والعشرين السابقة ، معارضا لفكرة قيام تحالف جديد مع الغرب . . . ومن جهة ثانية ، فان هذا التقليد المحايد ذاته لم يسمح لنفسه ان تتسرب اليه اوهام التحول الى جرم دائر في الفلك السوفياتي ، ولم تكن تحدوه رغبة في استبدال سيد مستعمر بآخر . . . كانت مشاعر التأييد للاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط مقتصرة على السياسيين اليساريين (١) .

انصرف عبد الناصر لاعطاء شكل وسمة لهذه القوى والتعبير عن اهدافها . وكانت لهجة تصريحاته الاولى ، قبل باندونغ ، مهادنة وتشدد على المظهر المسالم والاخلاقي للحياد . لكن الهجوم الغربي عجل في التحول نحو كتلة البلدان الاشتراكية ، التي وجدت مصر فيها كل المعدات التي تحتاج اليها لقهر التخلف وبلوغ العصرية والقوة : قروض ، بشروط لا مثيل لها ، لتمويل مشاريع الخطة الخمسية الموضوعة عام ١٩٥٨ ، وتمويل للسد العالي واشراف كامل على تنفيذه ، وامدادات اسلحة ومعدات عسكرية من أحدث طراز وبكميات وافرة ، اضافة الى بناء مصانع مصرية للاسلحة وتصريف محصول القطن ، وتدريب الفنيين والاخصائيين والدعم في المجال الدولي، لاسيما في الامم المتحدة ، للقضية الفلسطينية والثورة الجزائرية .

في الواقع ، كان الحياد المصري في السنوات الممتدة من ١٩٥٥ الى ١٩٥٨ يضم ثلاثة قطاعات :

قطاع يميني يتألف من البرجوازية الكبرى الصناعية والمالية ، المعادية تقليديا للشيوعية ولكنها تعي انها مرغمة على مناهضة الغرب ، ومصممة على جني الارباح من خلال اساليب المساومة . وقطاع يساري استوحى مبادئه من مجموعة جريدة «المساء» وجعل الكفاح ضد الامبريالية محور المعركة من أجل السلام والتعايش ، ناظرا الى ذلك من خلال منظار البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار او التي لا تزال تحت سيطرته (٢) . وفي الوسط بين هذين القطاعين كان الجهاز العسكري الذي

---

١ ـ ج. مارلو «القومية العربية والامبريالية البريطانية» ، لندن ١٩٦١ ، ص ٨٥ . اما تقدير لاكوتير بان «الحياد الايجابي ما هو الا تغطية للعداء للغرب» ففيه خلط بين «التغريب» والاستعمار . راجع : «عشر سنوات من الناصرية» ، مجلة «اسبري» ، شباط ١٩٦٢ ، ص ٢٩٧ .

٢ ـ ثمة بحث ممتاز في تقرير خالد محي الدين للمؤتمر الاسيوي الافريقي في القاهرة ، لخص في مجلة «آفاق» ، العدد ٧ ـ ١٩٥٨ ـ ص ٥٢ـ٥٦ . لاسيما قوله : «ليس هناك ترابط بين سياسة =

سعى الى اقامة توازن بين هذين الاتجاهين المتنافرين .

في الفترة الاولى ، كما في فترة باندونغ ، شعر عبد الناصر أنه مرغم على اختيار التحالف مع الوسط واليسار . وكان النشاط المعادي للاستعمار يتزايد في القارة الافريقية اذ تكشفت الدعاية الاسلامية عن طريق المؤتمر الاسلامي الذي رأسه انور السادات ، وتدفق الاف الطلبة الافريقيين الى المدارس والجامعات المصرية لتحصيل العلم ، وارسلت بعثات تعليمية الى الخارج (١) ، واستحدثت برامج اذاعية خاصة عام ١٩٥٧ ، باسم «صوت افريقيا الحرة» واخذت تبث بسبع لغات في ١٩٦٠ — ١٩٦١ (٢) .

واصبحت القاهرة مقرا لمكاتب الحركات الشعبية المعادية للامبريالية (ابرزها بقيادة صالح بن يوسف من تونس وفيليكس موميه من الكاميرون ، وقد اغتيل الاثنان عام ١٩٦١ ، ثم حركات من الصومال وكينيا والكونغو ، وفيما بعد من انغولا وبلدان اخرى) . ولم تدع الصحف سرا عندما كانت تعلن ان مصر ، القوة الافريقية الكبرى ، اخذت تكتشف قارتها .

وقد شرحت نشرة مغفلة اصدرتها هيئة الاستعلامات الخصائص الرئيسية للحياد الايجابي منذ نشأته كما يلي :

١ — الحفاظ ، اولا ، وحتى النهاية ، على الاستقلال الوطني في وجه العدوان الاستعماري ، في ظروف دولية تسمح بقيام حكم وطني وبرفض التنازل عن

= الحياد الايجابي ونظام شيوعي داخلي ، فنحن موضوعيا في مرحلة تاريخية يتوجب فيها دعم الرأسمال الوطني ... وليس هناك قاعدة موضوعية (في مصر وسوريا) لبناء الاشتراكية او الشيوعية . الحياد الايجابي هو السياسة التي تتبعها الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، والتي تبغي العمل على تطوير اقتصادها » .

ولا بد من التنويه بالدراسات والمقالات التي كتبها عزيز فهمي وعبد العظيم انيس وطاهر عبد الحكيم، الخ ... وكذلك دراستنا ، عام ١٩٥٨ ، عن حركة السلم كونها حملة مناهضة للاستعمار في البلدان الاسيوية الافريقية .

١ — في ١٩٦٠ — ١٩٦١ انتدبت الحكومة المصرية ٧٨٢ استاذا للتدريس في ٦ بلدان افريقية ، اوسل ٦٣١ منهم الى السودان (الكتاب السنوي لـ ج.ع.م عام ١٩٦١ ، المرجع المذكور ، ص ٥٨٤) . وفي ١٩٦٢ كان ٥٠٠ طالب افريقي ينتمون الى ١٧ دولة يدرسون في مصر («اخبار اليوم» ، ١٠ مارس ١٩٦٢) من مجموع ١٥٫٦٨٣ طالب اجنبي بينهم ٢٫٨٦٨ طالبا حائزين على منح (الكتاب السنوي لـ ج.ع.م ، عام ١٩٦٢ ، ص ١٧٨—١٧٩) .

٢ — المرجع السابق ... ١٩٦١ ، ص ١٠٠٤ — ١٠٠٥ ، «حلم افريقيا الذي يعيش في القاهرة» («الاهرام» ٢٤ فبراير ١٩٦٠) . «شرف الكلمة» (الاهرام ، ١ يوليو ١٩٦١) . مقررات المؤتمر الافريقي الاول للراديو والتلفزيون («الاهرام» ، ٢٨ ابريل ١٩٦١) . الدكتور حسن احمد محمود «ازمة الدراسات الافريقية» («الاهرام» ، ٢ مايو ١٩٦٢) . وينبغي مراجعة المجلة الشهرية «نهضة افريقيا» ايضا .

الاستقلال . وبعبارة اخرى ، هذه معركة فعلية ضد الامبريالية للقضاء عليها ، في كل انحاء العالم ، وتحرير الاقتصاد الوطني من جميع المؤثرات الاجنبية ، ورفض الاحلاف الاجنبية ، وفضح الامبريالية من الداخل والخارج ، ودعم الحركات الوطنية في البلدان التي لم تنل استقلالها بعد ، او التي لا يزال استقلالها مهددا .

٢ ـ ... التضامن ... يتحتم على الدول التي تنادي بالحياد الايجابي ان تبحث عن حلفاء لاحباط المخططات العدوانية الاستعمارية من الخارج ، والمؤامرات من الداخل ، واقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها ، والحصول على المساعدات لتصنيع بلدانها وتنمية اقتصادياتها ، ليتسنى لها تمتين استقلالها الوطني . ويتمثل هؤلاء الحلفاء بالبلدان الاخرى في آسيا وافريقيا التي تؤمن بالحياد الايجابي والتي تبدي استعدادها لمساعدة بعضها البعض في مواجهة الامبريالية وجرائمها . كما يتمثل هؤلاء الحلفاء ايضا بالبلدان الاشتراكية كأطراف تهتم اهتماما بالغا بالمحافظة على السلام كشرط اساسي لتثبيت وتطوير اقتصادياتها . ان هذا الالتقاء في المصالح المشتركة بين الدول الاشتراكية والدول ذات الانظمة الوطنية في آسيا وافريقيا يوفر للبلدان الوطنية امكانيات الحصول على مساعدات اقتصادية من البلدان الاشتراكية دون شروط سياسية ...

٣ ـ ... موقف مستقل من المشاكل الدولية ... وهذا لا يعني بالضرورة موقفا ثالثا ، كما انه ليس موقفا سلبيا ... ان موقفنا نابع من مصالح بلادنا الوطنية ورغبتها في السلام .

٤ ـ اذا سلمنا بفكرة الايجابية ، يصبح جليا بالنسبة لنا ان لا حياد في الصراع القائم بين الامبريالية والشعوب المكافحة في سبيل الحفاظ على استقلالها ، ضمن الصراع العالمي من اجل السلام ...

٥ ـ ان الحياد الايجابي لا يخلط بين الاصدقاء والاعداء ، ولا يضعهما على قدم المساواة في تقييمه لهما وتعامله معهما .

كانت سنة ١٩٥٨ سنة الانتقال من الحياد الايجابي الى عدم الانحياز . فلماذا سنة ١٩٥٨ بالذات ؟

ثمة سلسلتان من الاحداث :

اولا ، مؤتمر تضامن الشعوب الافريقية ـ الاسيوية (من ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ الى ١ يناير ١٩٥٨) الذي اقترحته الاحزاب اليسارية الاسيوية ، لاسيما الحزب الشيوعي الهندي ، ووافق عليه عبد الناصر بعد تردد طويل ليبرهن على ان «دالاس عاجز عن عزل مصر» ، والذي راى فيه الحكام العسكريون ، من خلال انشاء امانة عامة دائمة له في القاهرة، هيئة تؤهلهم توسيع رقعة نفوذهم بين الحركات السياسية الوطنية في القارة الافريقية . وقد جاءت الى القاهرة ، لحضور هذا المؤتمر ، وفود ضخمة من ٤٦ بلدا افريقيا واسيويا (لوحظ غياب ايران ، الفلبين، باكستان ، تركيا، السعودية ، وليبريا) شددت على الكفاح ضد التخلف وجميع اشكال الاستعمار الجديد في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية . ورغم الرقابة ونوعية تركيب

الوفد المصري ، نجح اليسار في تحديد مسار المؤتمر بمؤازرة قوية من العناصر الثورية ضمن مختلف الوفود . اثار ذلك ذعر الحكومة المصرية وعبرت عن ذلك من خلال انور السادات الذي نجح في ايصال العقيد يوسف السباعي الى مركز الامين العام الدائم للمؤتمر ، وتعيين مرسي سعد الدين ، الضليع في عدائه للشيوعية ، رئيسا لجهاز الامانة العامة . وكان الهدف من ذلك تجميد النفوذ الشيوعي المتزايد ، وخاصة نفوذ الصين الشعبية ، والحؤول دون انتشار المد الوطني والماركسي في بعض البلدان الافريقية .

وتوسعت هذه الجبهة الاولى ، التي اخذ الحياد الايجابي يبدو فيها شديد الخطر بالنسبة لمخترعيه ، نتيجة لسلسلة ثانية من العوامل سبق وان ذكرناها كعوامل حاسمة في الهجوم ضد اليسار من يناير الى مارس ١٩٥٩ ، وهي : توحيد الحركة الشيوعية ، الخلافات مع الحزب الشيوعي السوري حول صيغة الوحدة العربية ، وتوجه الثورة العراقية صوب اليسار .

وبرز حدث ثالث اضاف ، بشكل غير متوقع ، تأثيرا جديدا على مجرى تفكير الحكومة المصرية السياسي ، الا وهو زيارة رئيس ج.ع.م الى الاتحاد السوفياتي ، من ٢٩ ابريل الى ١٦ مايو ١٩٥٨ . وقد اكد عبد الناصر ، بوضوح وصراحة ، خلال اقامته هناك ، على استقلاله العقائدي والسياسي ، واعلن عن رغبته في الحصول على مساندة غير مشروطة فاعترف بانه «لم يكن هناك أي تدخل سوفياتي بأي شكل من الاشكال» وان الاتحاد السوفياتي «بالاضافة الى وقوفه بجانبنا ايام العدوان ، فانه وضع تحت تصرفنا كل معونة ممكنة ، ليساعدنا في فك الحصار الذي فرضه علينا الاستعمار ، كما ساعدنا في تصنيع بلدنا» . وقد حملت جميع خطبه كلمات الشكر والامتنان للاتحاد السوفياتي وكررت ان السياسة المصرية مرتكزة على مبادىء باندونغ (١) . ولكن عرض القوة العسكرية السوفياتية ، خاصة في قاعدة لينينغراد البحرية ، لم يكن ليطمئن عبد الناصر . وقد أسر عبد الناصر بمخاوفه الى الحميمين من رجاله ، وقال انه ينبغي التحفظ في العلاقة مع هذا الحليف وعدم التخلي عن الحذر واليقظة ، لانه حليف يمتلك قوة هائلة . وهو علاوة على ذلك ، يقدم المساعدات الكثيرة على جميع المستويات دون قيد او شرط . ولو فعل الاتحاد السوفياتي نقيض ذلك لاكد اعتراضات تيتو ، ولاصبح مكشوفا امام الافريقيين والاسيويين كقوة امبريالية .

وما ان عاد عبد الناصر الى القاهرة حتى أعرب عن تحفظه ازاء موسكو . وقد خاطب الجماهير المحتشدة التي جاءت لاستقباله قائلا : «قبل ان أقوم بهذه الرحلة ، ابلغت ان الولايات المتحدة قد تبنت سياسة جديدة تجاه ج.ع.م. تقوم من الآن وصاعدا على احترام حيادنا واستقلالنا ... وقد أجبت باسمكم اننا نريد الصداقة ،

---

١ ــ خطب الرئيس جمال عبد الناصر ١٩٥٨ ، المرجع المذكور ، ص ١٥٢ــ١٨٦ .

واعربت عن الامل بأن تكون هذه النوايا صادقة» (١). وفي اوائل الصيف ، أعطيت تعليمات لمراقبي الصحف بالامتناع عن أي هجوم مباشر على ناظر الخارجية فوستر دالاس وعلى السياسة الاميركية بشكل عام . ولكن الحرب الاهلية في لبنان ، في رأي القادة المصريين ، قدمت الدليل على ان «السياسة الاميركية لا تزال موجهة نحو تسديد ضربة قاصمة للقومية العربية» (٢) . ورغم كل شيء استمرت عملية اعادة النظر . وقد دشن الخطاب المعادي للشيوعية في ٢٣ ديسمبر ، في بورسعيد ، الذي كان مقدمة للهجوم على اليسار ، دشن مرحلة ثانية في مجال الحياد هي مرحلة «عدم الانحياز» .

أخذ العديد من كتاب المقالات (صحافيون ، اساتذة، سياسيون) على عاتقهم مهمة التنظير للمنعطف الجديد . وتجدر الاشارة الى واحد منهم وهو الاستاذ بطرس بطرس غالي الذي كتب قائلا : «يقوم «الحياد الايجابي» على سياستين ، واحدة سلبية ، واخرى ايجابية . المظهر السلبي مستمد مباشرة من الحياد القانوني ، اي من عدم المشاركة في الحرب الباردة الدائرة الآن ، بين الكتلة السوفياتية والكتلة الغربية . وهذا يفترض بالبلد الذي يلتزم الحياد الامتناع عن الاشتراك في الاحلاف العسكرية التي تتنافس الكتلتان على اقامتها» .

ثم ، تحول الاتجاه ، فجأة ، نحو اقامة توازن بين الكتلتين . وكان هذا التوازن هو جوهر فكرة عدم الانحياز ، اذ ان الحياد الايجابي فعل فعله في مقاومة الاكراه الاستعماري (الاحتلال ، الحروب الاستعمارية ، القواعد النووية ، والمعاهدات العسكرية ، الخ ...) : « على هذه البلدان ان تعامل كلا من الكتلتين على قدم المساواة في الاقتصاد والثقافة والقضايا الاجتماعية . ومعنى ذلك ان تعامل هذه البلدان كلا من الكتلتين على قدم المساواة في مسألة الالتزامات الدولية فلا تميز كتلة عن اخرى في الحقوق والواجبات . وبكلمة موجزة فان الحياد الايجابي يرتب على هذه البلدان العمل باتجاه هدف الوصول الى التوازن ... ألذي يضمن سلامتها ويمنع اي اعتداء من اي من الكتلتين على هذه السلامة . وهذه هي النتيجة المتوخاة من الحياد الايجابي» .

تستند أسس هذه السياسة التي لا تميز بين الكتلتين الى ميثاق الامم

---

١ ــ خطاب في ١٦ مايو ١٩٥٨ ، المرجع السابق ٥ ص ١٨٧ ــ ١٩٩ .

شرح ويلتون واين ٥ مراسل الاسوشيتدبرس ، لفترة طويلة ، في القاهرة الموقف الاميركي : «ما هو البديل لعدم الاتفاق مع عبد الناصر ؟... ان الدواء التقليدي هو المساعدة الاقتصادية» عن كتاب: «ناصر مصر ، البحث عن الكرامة» ، كامبردج ١٩٥٩ ، ص ٢٠٨ .

٢ ــ الكلام الحرفي لمحمد حسنين هيكل في «الاهرام» (١٥ يونيو ١٩٥٨) .

المتحدة (١) . ففي حال حرب عالمية «تصبح الدول غير المنحازة في وضع يؤهلها تقييم الحالة وفقا لمصالحها الخاصة» . ويتساءل الاستاذ غالي : «لماذا اخترنا ان نركز اهتمامنا ودعايتنا على الحياد الايجابي اكثر من التعايش السلمي ؟» ويجيب قائلا : «اخترنا ذلك لان الدول التي تعتنق مبدأ الحياد الايجابي لا تعنيها الخلافات المبدئية والاقتصادية والسياسية بين الكتلتين المتناوئتين ... بخلاف الدول التي تنادي بالتعايش السلمي ... لانه قد يكون لهذه الدول اهداف غير معلنة تعتزم تحقيقها من خلال الدعوة الى التعايش السلمي او من ورائها ... والدول غير المنحازة لا تمتلك أسلحة حديثة (نووية) . وبينما يركز التعايش السلمي على تنظيم العلاقات بين معسكرين مسلحين (نوويا) ، يحرص الحياد الايجابي على تنظيم العلاقات بين فريق مسلح (نوويا) من الدول وفريق غير مسلح. وبينما تدعو دول التعايش السلمي بعضها البعض الى نزع الاسلحة النووية التي تمتلكها ، تكافح دول الحياد الايجابي لنزع السلاح من جميع الدول . ان الفلسفة الكامنة في التعايش السلمي هي الخوف المتبادل من الاسلحة الفتاكة ، او بالاحرى الرجوع الى سياسة توازن القوى ... اما الفلسفة الكامنة في الحياد الايجابي فهي المثالية المبنية على قيم اخلاقية . وفي حين تمثل دول التعايش السلمي البلدان الصناعية، الغنية والمتقدمة ، نرى ان دول الحياد الايجابي تمثل البلدان الزراعية المتطورة (٢) .

بتعبير آخر ، لقد ولى زمن التحالف الكبير بين بلدان الكتلة الاشتراكية من جهة، والبلدان الحديثة الاستقلال وحركات التحرر الوطني في البلدان المستعمرة من جهة اخرى ، تحت ستار الحياد الايجابي . ان هذه المقولة اللينينية التي توطدت خلال فترة باندونغ ، يمكن ان تصبح ، موضوعيا ، كما كانت بعد عام ١٩٤٥ ، لكن القادة العسكريين اعتقدوا ان لا حاجة للقيام بأية خطوة لتبرير هذه المقولة او لدعمها ذاتيا. فهذا قد يعني ، من الناحية الموضوعية ، اعطاء افادة جديدة للاتحاد السوفياتي ، بينما المطلوب هو الافادة منه الى اقصى حد ممكن .

أثارت اعادة النظر في «الحياد الايجابي» العديد من التساؤلات : هل العداء الداخلي للشيوعية هو نقيض الاحلاف ؟ لقد تحرك عبد الناصر في هذا المجال ، بحذر فائق رغم الانفتاح الاميركي ، الذي بدأ يشكل قوة ضاغطة . فهذا الربان الوحيد للسفينة المصرية ، يعرف عمق مشاعر الصداقة والامتنان التي يكنها الشعب المصري للبلدان الاشتراكية وللاتحاد السوفياتي بشكل خاص ، وذلك منذ احداث السويس.

---

١ ـ حول نظرة مصر للامم المتحدة في هذه الفترة ، راجع : «مصر والامم المتحدة» لفريق من الباحثين من جمعية القانون الدولي (نيويورك ١٩٥٧) وجاء فيها :

«في نظر رجل الشارع تعتبر الامم المتحدة مؤسسة اميركية تعمل لصالح الدبلوماسية الاميركية . وهناك خلط كبير بين الامم المتحدة والولايات المتحدة ...»

٢ ـ بطرس بطرس غالي «دراسات في السياسة الدولية» (القاهرة ، ١٩٦١) ، ص ١٣ـ٣٨ .

وهو يعلم اهمية مساعدة الكتلة الاشتراكية لبناء الاقتصاد المصري الجديد . وقد صرح عبد الناصر لمجموعة من الصحفيين الاميركيين قائلا : « ان الولايات المتحدة كانت تضغط علينا لاتباع سياسة تناسبها ، حتى لو لم تناسبنا ... بينما ، من جهة اخرى ، كان الاتحاد السوفياتي يزيد من دعمه الكامل لنا» (١) .

كيف اذن نحدد هذه الحيادية المراوغة ؟ يقول عبد الناصر : «ان دعوتنا للحياد شيء وحقنا في الدفاع عن انفسنا ضد العدوان شيء آخر . فهذا حق مقدس . والغرب هو الذي يوجه دعايته ضدنا ، كما يوجه حملاته السياسية والاقتصادية وحملات الحرب الباردة ... وفي نفس الوقت يجند الغرب عملاءه في المنطقة ضدنا » (٢) .

في عام ١٩٥٩ ، اذن ، اختارت الجمهورية العربية المتحدة الحياد واصبح على الاتجاه الجديد في الحياد المحارب الذي شهدته فترة باندونغ ، ان يعاني امتحانا قاسيا .

وفي ٧ مايو ، هاجم خروشوف علنا ، الدور الجديد لـ ج.ع.م. المعادي للشيوعية . وطوال ثلاثة اشهر استعرت الحملات المصرية ضد الشيوعية ، بينما بذل الدبلوماسيون ما في وسعهم للحؤول دون تردي العلاقات بين البلدين . ومن سبتمبر حتى ديسمبر ١٩٥٩ ، تدهورت العلاقات مع الصين ، لان بكين اعتبرت ان حملة العداء المصرية للشيوعية لا تتفق والعمل المتكاتف في الامانة العامة لمؤتمر التضامن الافريقي الاسيوي . وفي اوائل ١٩٦٠ اثيرت مساجلات عنيفة في الصحافة والاذاعة، بين مصر وبلغاريا . وازداد عنف هذه المساجلات لان خالد بكداش ، الامين العام للحزب الشيوعي السوري ، كان مقيما في صوفيا . وظهرت امائر الانفراج في صيف ١٩٦٠ . فعندما كان الرئيس عبد الناصر يدشن مصنعا نموذجيا للنسيج بناه الاتحاد السوفياتي في دمياط ، توجه بالتحية والشكر الى حليف ١٩٥٦ العظيم ، على «التضحيات التي بذلها في سبيلنا» . وفي ٢١ يونيو ، تكلم خروشوف في بوخارست واضعا الامور في نصابها ، قائلا «ان الفضل في عدم سحق مصر عام ١٩٥٦ يعود الى الاتحاد السوفياتي» . وقد ابرزت الصحافة المصرية تحليل رئيس الوزراء السوفياتي . ومن ثم أمضى وفد برلماني مصري برئاسة انور السادات ، اسبوعين في الاتحاد السوفياتي (ابريل ومايو ١٩٦١) . وكانت الزيارة مناسبة لجدال ودي لم يكشف للرأي العام المصري الا بعد فترة طويلة .

ولكن بعد ذلك مباشرة ، اثارت أنباء موت فرج الله الحلو ، زعيم الحزب الشيوعي اللبناني ، تحت التعذيب في سجن المزة في دمشق ، غضب البلدان

---

١ ــ مقابلة في ٢٧ يناير ١٩٥٨ مع رؤساء التحرير والصحفيين الاميركيين ، في «خطب جمال عبد الناصر ، ١٩٥٨» ، ص ٣٦١–٣٧٧ .

٢ ــ مقابلة مع الاذاعة الكندية في ٧ ابريل ١٩٥٨ . (المرجع السابق ، ص ٣٧٨–٣٨٨) .

الاشتراكية والرأي العام العالمي . وهذه المرة شنت الحملة الاعلامية على الاتحاد السوفياتي مباشرة فتحدث كمال الدين حسين عن «عدوان جديد في ١٩٥٩ ، عندما حاولوا (السوفيات) التدخل في شؤوننا والدفاع عن احزاب عميلة للاجنبي» (١) . وشجب فكري اباظة ، حامل مشعل «رجل القدر» في عهد فاروق ، شجب في «المصور» الخضوع للاتحاد السوفياتي قائلا ان العرب قد دفعوا غاليا ثمن المساعدة التي تلقوها في ١٩٥٦ ، وينبغي عليهم الآن التحرر من اي «عقدة» تجاه المحسنين اليهم . واستشهدت «الاهرام» بالتجربة التيتوية «التي درسها الرأي العام العربي مليا ، ورأى انها تمثل التحرر من السيطرة السوفياتية والتبعية اها» (٢) . وبذلت الحكومة المصرية ما في وسعها لعزل ممثلي جمهوريات آسيا السوفياتية داخل الهيئات الافريقية ــ الاسيوية (الامانة العامة الدائمة ، المؤتمر الاقتصادي ، المؤتمر الثالث للكتاب العرب ، الخ. .) بحجة انهم جزء من قوة منحازة عظمى .

انصبت الجهود ، آئنذ ، على ايجاد صيغة جديدة للحياد غير المنحاز . ولعب الماريشال تيتو ، هنا مع الرئيس عبد الناصر دورا قياديا في هذا المجال ، بينما لم يشارك نهرو في هذا التحرك . والحقيقة ان مرحلة باندونغ ، من وجهة نظر القادة المصريين ، كانت قد ولت . لقد لحق الرمز بالسياسة التي تمثله والتي كانت قد توغلت كثيرا واصبح باستطاعة الشيوعيين استغلالها استراتيجيا : كتب هيكل يقول: «ان باندونغ كانت مرحلة ، صفحة من الذكريات ، من اللحظات الغالية التي عشناها . . .» لكن الصفحة طويت . ويفسر مستشار عبد الناصر تطور ايديولوجية الحياد عبر مراحل ثلاثة : مرحلة «عدم الالتزام» ، قبل ١٩٥٥ ، عندما كانت بلدان العالم الثالث تستشعر انها ضعيفة وعاجزة عن الفعل ؛ ومرحلة «الحياد الايجابي» ، بعد باندونغ والسويس ، عندما ارغم الهجوم الاستعماري المضاد الدول الحديثة العهد بالاستقلال على التحالف مع الشيطان ؛ واخيرا ، مرحلة «عدم الانحياز» في الفترة الراهنة من التوازن النووي بين الكتلتين (٣) . وكانت هذه هي الافكار التي رددها الرئيس عبد الناصر في خطابه الهام الذي القاه في بلغراد ، بتاريخ اول سبتمبر ١٩٦١ ، والتي نجدها أكثر تبلورا وتطويرا في قرارات المؤتمر الذي شاركت فيه ٢٥

---

١ ــ تقارير مرفوعة للمؤتمر الاقليمي للاتحاد القومي في اسيوط ، «الاهرام» ، ٧ يونيو ١٩٦١ . راجع نص القرار الاتهامي الذي وجهه المدعي العام السوري ضد قتلة فرج الله الحلو ، «الاخبار» (بيروت) ١٩ اغسطس ١٩٦٢ .

٢ ــ «الاهرام» ٦ يونيو ١٩٦١ . على اثر مقال نشره في «المصور» يدعو فيه للصلح مع اسرائيل ، اعفي فكري اباظة من مهامه كرئيس لدار الهلال («الاهرام» ، ١٨ اغسطس ، ١٩٦١) . وبعد نقد ذاتي مضحك («الاهرام» ، ٢٥ سبتمبر) ، اعيد له اعتباره .

٣ ــ «اجتماع رؤساء الدول غير المنحازة» ، («الاهرام» ، ٢٦ مايو ١٩٦١) .

دولة من الدول غير المنحازة (١) .

بين باندونغ وبلغراد برز الى النور تباعد حاد في العالم الافريقي ـ الاسيوي . فالحياد الذي بزغ فجره في آسيا بعد الحرب العالمية الثانية ، وجد ، الآن ، طريقه الرئيسي في افريقيا ، ومنها اتجه الى اميركا اللاتينية . والقارة الافريقية تدين لمصر بهذا الالتقاء مع باندونغ . وحرصت بلدان اخرى ، وعلى الاخص ، غانا وغينيا ، على اعادة ترتيب صفوف البلدان الافريقية المناهضة للاستعمار وهي : ج.م.ع ، غانا ، غينيا ، مالي ، مراكش (وهي ٥ دول من اصل ٦ دول اشتركت في مؤتمر الدار البيضاء في يناير ١٩٦١) . وفي قلب القارة كرّس سيكوتوري ، رئيس غينيا ، وكوامي نكروما ، رئيس جمهورية غانا ، وموديبو كيتا ، رئيس جمهورية مالي ، أنفسهم لايجاد بديل حيادي للدول الافريقية «المتفرنجة» (التابعة لحلف مالاغاسي) . وتم الاتصال مع اميركا اللاتينية عن طريق كوبا . ولوحظ ، في مؤتمر بلغراد ، وجود مراقبين من البرازيل وبوليفيا والاكوادور . واستقطب محور بلغراد ـ القاهرة تكتل الدول الجديدة ، والذي رمز الى رغبتها في الاتصال بشكل معين من اشكال الواقع الاشتراكي .

ولنشر ، بالمناسبة ، الى ان اعضاء مؤتمر بلغراد لعدم الانحياز ، رفضوا دعوة كوبا الى المؤتمر وتبني قرار يدعو الى توحيد المانيا .

وبعد اجتياز محنة ١٩٥٦ ، نجحت الحكومة العسكرية في التحرر من التزاماتها القديمة ، اذ انها لم تسمح لتحالف الايام السوداء بأن يتحول الى صيغة ثابتة داخل هيكل الاستراتيجية العامة . وما ان تأكد القادة العسكريون المصريون من تأييد الكتلة الاشتراكية لهم ، حتى ارادوا ان يبقى هذا التأييد في النطاق التكتيكي ، دون ان يحولوا تكتل بلغراد الى ذلك الجدار الاسيوي الافريقي الشاسع من «اللاملتزمين» ، الذي كان بعض الخبراء الاميركيين من اصحاب «النظرة الجديدة» يريدونه ان يقف سداً في وجه التقدم الشيوعي في الجنوب .

يظهر الوجه «غير المنحاز» للحياد المصري ، أوضح ما يظهر في سياسة مصر الافريقية خلال سنوات ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ (٢) .

---

١ ـ هذه الدول هي : افغانستان ، الجزائر ، بورما ، كمبوديا ، سيلان ، الكونغو ، كوبا . قبرص ـ الحبشة ـ غانا ـ غينيا ـ الهند ـ اندونيسيا ـ العراق ـ لبنان ـ مالي ـ مراكش ـ نيبال ـ السعودية ـ الصومال ـ السودان ـ تونس ـ ج.ع.م ـ يوغسلافيا ـ اليمن . راجع المقررات في «الاهرام» ٧ سبتمبر ١٩٦١ .

٢ ـ «اننا لن نستطيع بحال من الاحوال ـ حتى لو اردنا ـ ان نقف بمعزل عن الصراع الدامي المخيف الذي يدور اليوم في افريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الافريقيين . لا نستطيع لسبب هام وبديهي ، هو اننا في افريقيا . ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع الينا ، نحن الذين نحرس الباب الشمالي للقارة ، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجي كله. ولن نستطيع بحال =

وكانت قضية الكونغو الشغل الشاغل في النصف الثاني من عام ١٩٦٠ ومنذ اللحظة التي ارسلت فيها اول فرقة من فرق «الخوذ الزرقاء» الى الكونغو ، اتضح ان حكومة باتريس لومومبا التي تشكلت وفقا للاتفاق الدستوري بين بلجيكا والكونغو ، والتي اعترفت بها الامم المتحدة وعدد كبير من الدول ، لا تستطيع الاعتماد الا على كتيبة المظليين المصرية التي يقودها العقيد سعد الدين الشاذلي . فاللواء كتاني ، قائد الفرقة المغربية ، وقائد الكتيبة الحبشية تهربا ورفضا الاشتراك في القتال . وادركت القاهرة ، على الفور ، ان الكونغو أصبح الميدان الرئيسي للحرب الباردة في افريقيا في ذلك الوقت . ولا شك انه كان لا يزال ممكنا ، من الوجهة النظرية ، مساندة الرئيس لومومبا مساندة فعالة لاتاحة الفرصة امامه لتوحيد الكونغو طبقا لبنود الاتفاقات التي نصبته على رأس اول حكومة كونغولية مستقلة . لكن ذلك كان يعني ان تجازف القاهرة بدعم الموقف السوفياتي في وجه الولايات المتحدة ، التي قررت ، حينذاك ، وضع جوزيف كازافوبو وسيريل ادولا في السلطة وعزل مويس تشومبي ، مؤقتا من كاتنغا . وبدلا من ان تقاوم القاهرة احتلال جنود الامم المتحدة لمطار ليبولدفيل ومحطة الاذاعة ، فانها امرت بانهاء مهمة جنودها في الكونغو ، وشجبت المؤامرة الاستعمارية ، وقررت سحب كتيبتها في ١٢ سبتمبر . وبعد ان ترك لومومبا وحيدا في الساحة يواجه المرتزقة والمؤامرات ، اعتقل في ٣ ديسمبر ، ثم اغتيل بأمر من تشومبي (١) . هل كان موقف القاهرة نتيجة حذر تكتيكي ؟ قد يكون ذلك ، بالاضافة الى الرغبة في تجنب اي عمل «ايجابي» قد يؤدي الى اختلال سياسة التوازن بين المعسكرين ...

انصب الجهد الرئيسي على توحيد القوى الفعالة في القارة ، ان باتجاه الكفاح المتواصل ضد الامبريالية والاستعمار الجديد أم باتجاه رفض الالتزام بسياسة اي من المعسكرين . واعتقد عبد الناصر ان الخطوة التي خطاها ستسمح له ان يكون الناطق باسم افريقيا ، وستؤهله من اكتشاف عناصر تحالف سياسي أصبح ضروريا ، في

= من الاحوال ان نتخلى عن مسؤوليتنا في المعاونة بكلما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق الغابة العذراء .

ويبقى بعد ذلك سبب هام ، هو ان النيل شريان الحياة لوطننا يستمد ماءه من قلب القارة . ويبقى ايضا ان السودان ــ الشقيق الحبيب ــ تمتد حدوده الى اعماق افريقيا ويرتبط بصلات الجوار مع المناطق الحساسة في وسطها ...» (جمال عبد الناصر ، «فلسفة الثورة» ، القاهرة) .

١ ــ سوف يتذكر الراي العام الافريقي طويلا افتتاحية الـ «موند» يوم اعتقال الرئيس الكونغولي: «كان اول رد فعل على اعتقال لومومبا ، من قبل خصومه ، الشعور بالارتياح» (٤ ديسمبر ، ١٩٦٠) . حول سياسة ج.ع.م في الكونغو راجع «الاهرام» ، (١٣ ديسمبر ١٩٦٠ و١٥ يناير و١٤ و١٦ فبراير ١٩٦١) . والتبرير المرتبك اللذي كتبه هيكل (١٧ فبراير ، قرار سحب الكتيبة ــ ١٣ سبتمبر ١٩٦٠) . برقية عبد الناصر الى تشومبي (١٢ اغسطس ١٩٦٠) .

القارة السوداء ، اكثر فأكثر نتيجة التغلغل الاسرائيلي هناك (١) .

جمع المؤتمر الثاني الشعوب الافريقية (تونس ، يناير ١٩٦٠) ٢٩ بلدا . وقد كرس المؤتمر جهده في سبيل صياغة ميثاق واسع لحركات التحرر الوطني . وجمع المؤتمر الاقتصادي الافريقي الاسيوي (القاهرة ، ابريل ـ مايو ١٩٦٠) ٣٣ بلدا فقط كأعضاء عاملين ، اذ رفض اطلاق هذه الصفة على الاتحاد السوفياتي والجمهوريات السوفياتية الثمانية المسلمة . غير ان المؤتمر كان هدرا للوقت ، وخرج بتوصيات مبهمة . وفي المجال الافريقي ، وطد مؤتمر اكرا للعمل الايجابي (ابريل ١٩٦٠) ثم المؤتمر الثاني للتضامن بين الشعوب الافريقية الاسيوية في كوناكري في نفس الشهر، وطد المؤتمران اتجاه مصر الحيادي . وخلال هذا الاجتماع الاخير ، شجب العالم الثالث اسرائيل للمرة الاولى ، لانها «تعتمد سياسة توسعية استعمارية ، وتشارك في تحقيق استعمار جديد يقوم على التغلغل الاقتصادي في البلدان المستقلة» . ومهد مؤتمر التضامن الافريقي الاسيوي في ستاليناباد (اكتوبر ١٩٦٠) الطريق الى اجتماع ٢٧ بلدا عضوا في «اللجنة التنفيذية» الافريقية الاسيوية (في نوفمبر) في بيروت ، الذي «تبنى مقررات مؤتمر كوناكري حول موضوع دولة اسرائيل» . واستمر التشهير باسرائيل في مؤتمر العمل الافريقي في لاغوس (ديسمبر ١٩٦٠) (٢). وشارك رؤساء خمس دول والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مؤتمر الدار البيضاء (يناير ١٩٦١) ، وكانت القضية الفلسطينية ، المسألة الثانية المدرجة على جدول اعمال المؤتمر ، بعد المسألة الجزائرية . وقد ادان المؤتمرون «التواطؤ بين فرنسا واسرائيل في المجال النووي» ، واستنكروا وقوف اسرائيل المتواصل بجانب المستعمرين كلما حان وقت اتخاذ قرار هام حول القضايا الحيوية، التي تهم البلدان المجتمعة في المؤتمر ، وخاصة فيما يتعلق بالقضية الجزائرية ، والكونغو ، والتجارب النووية . ولهذا ادان المؤتمر اسرائيل لكونها «اداة في خدمة الامبريالية والاستعمار الجديد ، ليس في الشرق الاوسط فحسب ، بل في افريقيا وآسيا ايضا» (٣) . وقد تكررت هذه الافكار وتبلورت في المؤتمر الاقتصادي لافريقيا الذي عقد في اديس

---

١ ـ راجع : «حقيقة التسلل الاسرائيلي في افريقيا» («الاهرام» ، ٣ نوفمبر ١٩٦٠) . يوسف الشريف «التسلل الصهيوني داخل افريقيا» ، (روز اليوسف عدد ١٧٦٨ تاريخ ٣٠ ابريل ١٩٦٢) . ذكرت اسرائيل ، في الامم المتحدة ، انها ارسلت ٦٠٠ خبيرا الى الخارج واستقبلت ١٦٠٠ طالبا ، معظمهم من الافريقيين («الموند» ١١ اكتوبر ١٩٦٢). «اسرائيليات وما بعد العدوان» ، احمد بهاء الدين (القاهرة ، ١٩٦٧) .

٢ ـ «الاهرام» ، ١٠ ديسمبر ١٩٦٠ .

٣ ـ راجع النص الكامل للقرارات في «الاهرام» ، ٨ يناير ١٩٦١ . او ملخص لها بالفرنسية في :
COC, XVIII, No. 45 (1961), PP. 1 - 2.

أبابا (فبراير ١٩٦١) (١) . وجمع مؤتمر الشعوب كل افريقيا ، الذي عقد في القاهرة، الحكومات الست التي التقت في الدار البيضاء .

في اغسطس وجه الرئيسان تيتو وعبد الناصر نداءهما لعقد مؤتمر يضم «رؤساء جميع الدول غير الملتزمة في اوروبا وافريقيا وآسيا واميركا» . واسفر ذلك عن عقد مؤتمر بلغراد (من ٥ الى ٣١ اغسطس ، ١٩٦١) . ومنذ اليوم الاول للمؤتمر انبثق تعريف نظري للحياد الجديد ، من الممكن تسميته باسم «الحياد غير المنحاز» . ويمكن اطلاق هذا التعريف على البلدان التي تتوافر فيها الشروط التالية :

١ ـ انتهاج سياسة مستقلة ، مبنية على مبدأ التعايش السلمي وتبني سياسة عدم الانحياز او اية سياسة ترمي الى هذه الغاية .

٢ ـ مساندة حركات التحرر الوطني في جميع الظروف .

٣ ـ عدم الانضمام الى اي حلف عسكري يمكن ان يورط البلد في الخلافات الراهنة بين الشرق والغرب .

٤ ـ عدم الانتساب الى اية معاهدة ثنائية او معاهدة دفاع مشترك قد تؤدي الى النتيجة نفسها .

٥ ـ عدم السماح بوجود قواعد عسكرية لاي من الكتلتين فوق أرض الوطن .

وعقدت عدة اجتماعات ومؤتمرات افريقية اخرى خلال عام ١٩٦١ : الاتحاد النقابي الافريقي (الدار البيضاء ، مايو) ؛ القيادة الافريقية العليا (القاهرة ، يوليو) ، اللجنة الثقافية الافريقية (طنجة ، اغسطس) ؛ اللجنة السياسية لمجموعة الدار البيضاء (القاهرة ، اغسطس) .

وفي ١٩٦٢ اتسعت الحركة الى آفاق جديدة فتحتها امامها الجزائر المستقلة .

واتاح اجتماع منظمة الوحدة الافريقية في اديس ابابا (مايو ١٩٦٣) المجال لعبد الناصر ، لاقامة صداقات جديدة ، خاصة مع الدول المعادية لفرنسا ، عن طريق التركيز على مشكلة اسرائيل ، وحمل الرئيس الجزائري احمد بن بيللا مشعل العداء الحاد للاستعمار ورسخ حركة التحرر العربي في قلب افريقيا .

على العموم كان حصاد هذه السنوات من التأرجح بين «الايجابية» وعدم الانحياز مثيرا للاهتمام . فقد احتلت مصر المرتبة الثالثة ، مباشرة بعد اندونسيا والهند ، في تلقي المساعدات الاقتصادية من البلدان الاشتراكية . ويعود الفضل للاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية والمجر في انجاز أهم المشاريع الصناعية الثقيلة والاساسية وبناء السد العالي . ومثل المعسكر الاشتراكي ثلث تجارة مصر الخارجية (ارتفعت من ٤٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ الى ١٥٣،٣ عام ١٩٥٨ ، ثم هبطت الى ١٣٠ مليونا عام ١٩٦٠) . وكان التبادل التجاري مع الكتلة الشرقية ينمو بصورة مطردة ، فيما عدا الصين ، وبقي الميزان التجاري في صالح مصر . ومنحت الاتفاقيات

---

١ ـ «الاهرام» ١٦ يناير و٤ ، ١٩ ، ٢٥ فبراير ١٩٦١ .

الاقتصادية والتجارية الطويلة الاجل ، مصر تسهيلات بقيمة ٢٣٠ مليون جنيه . وعقدت ثلاثة قروض كبيرة بلغ مجموعها ١٨٦ مليون جنيه (١) . وجعلت مواعيد استحقاق الدين البعيدة الاجل ، ومعدل الفائدة المنخفض (٢ او ٢،٥ بالمئة على ١٥ سنة) ، والقروض المخصصة للمشاريع الاساسية في خطة ١٩٦٠ للسنوات الخمس، وتسديد الديون بالقطن المصري ، وتدريب وتعليم مهندسين وفنيين مصريين بأفضل الشروط ، والمواعيد القريبة لتسليم القروض ، كل هذه الاشياء مجتمعة ، جعلت من مساعدة البلدان الاشتراكية لمصر أعظم حليف للحكام العسكريين في تحقيق الاهداف الوطنية ، على الرغم من اضطهاد الحزب الشيوعي وقمع اليسار . وقد توجه المشير عبد الحكيم عامر بالتحية «للقرار السوفياتي بامدادنا بالسلاح ، وهو القرار الذي كسر احتكار السلاح الذي فرضه الاستعمار لتدعيم مركزه في الشرق الاوسط»(٢).

ماذا كان يجري من ناحية الغرب ؟ استلمت مصر التي «تعتمد الى حد بعيد» (٣) على الولايات المتحدة ، كما تقول «التايمز» ، خلال السنوات السبع الممتدة من ١٩٥٥ الى ١٩٦١ قروضا ومساعدات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار ، يشكل الفائض الزراعي القسم الاكبر منها (٤) . وادت بعثة القيسوني الى الولايات المتحدة (ابريل ومايو ١٩٦٢) الى استئناف العلاقات على نطاق واسع مع الدول الغربية ، وبدعم من ادارة كنيدي. ووقعت البعثة اتفاقيتين مع البنك الدولي والحكومة الاميركية ، رغم محاولات الملك سعود لعرقلتهما ، فحصلت مصر على ٤٢ مليون دولار كسلفة من البنك المذكور ، وعلى مساهمة شركة وستنغهاوس في بناء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في القاهرة (٣٢ مليون دولار تسدد خلال ٣٠ سنة بفائدة ٢ بالمئة)، ووقعت شركة جنرال موتور

---

١ ـ محمود المراغي «طريق الشمال والدائرة الساخنة» ، «روز اليوسف» ، عدد ١٧٦٨ (٣٠ ابريل ١٩٦٢) .

كذبت الوقائع الرأي الغربي التقليدي القائل : «ان عبد الناصر ، بقطيعته مع الغرب الذي يستطيع وحده اعطاء هبات وقروض طويلة الاجل ، قد وضع عراقيل كبيرة امام مستقبل الاقتصاد المصري» . راجع ج. روسو «سياسة البكباشي ناصر والاقتصاد المصري» ، في مجلة «الشرق» الفرنسية ، العدد ١ ، ١٩٥٧ ، ص ١٧ـ٣٥ .

٢ ـ خطاب في موسكو ، «الاهرام» ، (٣ ديسمبر ١٩٦٠) . حول النظرية السوفياتية في مساعدة البلاد العربية . راجع س. سكاتاكوف: «المساعدة السوفياتية النزيهة لبلدان آسيا وافريقيا» . نشر النص بالعربية في «اتحاد الشباب» ، بغداد (٥ ابريل ١٩٦٠) .

٣ ـ «Inside Egypt (II): Egypt in Blinkers», January 10, 1962.

كانت هذه استمرار لسياسة «مركز تموين الشرق الاوسط» . راجع اطروحة الماجستير في الاقتصاد غير المنشورة : س. اوغوف «السياسة الاميركية في الشرق الادنى ١٩٤١ـ١٩٤٥» ، لندن ١٩٥٤ ، ص ١٠٥ـ١٤٥ .

٤ ـ محمود المراغي ، «الحياد يقف على رجليه» ، «روز اليوسف» ، عدد ١٧٥٩ (٢٦ فبراير ١٩٦٢).

عقدا لتقديم محركات ديزل (١٠ مليون دولار) . وجرى التوقيع على اتفاق ثان تقدم بموجبه الولايات المتحدة مواد غذائية بما قيمته ٤٥٠ مليون دولار خلال ثلاث سنوات، و ٢٧،٥ مليون دولار لبناء شبكة من الخطوط الحديدية . وجرت مفاوضات مع الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا والمانيا الغربية وايطاليا للمساهمة المشتركة في مشاريع الخطة الخمسية (١) .

وبالرغم من صفقات الاسلحة التي سلمتها المانيا الغربية لاسرائيل كتعويضات ، والتي كان ثمنها أضخم بكثير من حجم تجارتها مع مصر (٢) ، فان التغلغل الاقتصادي والثقافي الالماني الغربي جعل منها الدولة الغربية الاولى على ضفاف النيل . وكان الاتفاق الاقتصادي الذي عقد في ٢٦ يونيو ١٩٦١ (١٠٥ ملايين من الجنيهات كقروض) ، ويظل ، حتى يومنا هذا ، اكبر اتفاق وقعته مصر مع دولة اطلسية اذ انه كان مخصصا بكامله للبناء الاقتصادي على النحو التالي : ٥٠٠ مليون مارك لسد الفرات في سوريا ، ١٥٠ مليون مارك للمواصلات والنقل ، ٤٠٠ مليون مارك للصناعة (٣) . وجاءت ايطاليا ، بدافع من مجموعة فنفاني ـ ماتي ، مباشرة بعد المانيا

---

١ ـ «الاهرام» ٣٠ ابريل و٥ و٦ مايو ، ١٩٦٢ . «الموند» ١٤ و٢٣ مايو ١٩٦٢ : «اصبحت مصر معتمدة اعتمادا وثيقا على المساعدات الاميركية التي تتمثل خاصة بفائض القمح الذي تصل قيمته الى حدود ٦٠ مليون جنيه استرليني في العام . واذا كان الجيش المصري يعتمد على الاسلحة السوفياتية ، فان الشعب المصري ، اليوم ، لا يقل اعتمادا على منتجات الولايات المتحدة الغذائية» .

«اشتراكية على النيل» ، الايكونومست ، العدد ٦١٩٣ ، ٥ ايار ١٩٦٢ ، ص ٤٥٧ـ٤٥٨ .

واستنادا الى السناتور وليم فولبرايت ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي ، تقدم الولايات المتحدة مساعدات لاسرائيل تفوق بعشرة أضعاف او عشرين ضعفا اكبر مساعدة تقدمها الولايات المتحدة لاي بلد عربي («الاهرام» ، نقلا عن الاسوشيتدبرس ، ٤ مايو ١٩٦٢) . وصرح د. جاكوبسون ، رئيس بعثة البنك الدولي الى القاهرة : «على العالم بأجمعه ان يدرس ميثاق العمل الوطني بانتباه بالغ» («الاهرام» ، ٢٥ مايو ١٩٦٢) .

٢ ـ الدكتور عبد الرازق حسن ، «العلاقات الاقتصادية مع المانيا الغربية» في «الاهرام» (٢٢ مايو ١٩٦١) .

٣ ـ «الاهرام» ، ٢٩ يونيو و٧ يوليو ١٩٦١ . وهناك كتاب غريب :

Behind the Egyptian Sphinx - Prelude to the World War III ? by I. Sedar and H. Greenberg (Philadelphia, 1960).

«خلف ابي الهول المصري : مقدمة الحرب العالمية الثالثة» سيدار وغرينبرغ ، فيلادلفيا ١٩٦٠ ، ويعج هذا الكتاب بمعلومات حول مؤامرة هتلرية شيوعية مزعومة لبناء قوة عربية تستطيع الايقاع بالغرب خلال حرب عالمية مقبلة . ولكن للاسف ، لا يستند عرض الاسماء والاحداث الى اية مراجع .

حول العلاقات المصرية الالمانية ، راجع مقالنا «المانيا الغربية والشرق الاوسط» في «المساء» (٢٤ يناير ١٩٥٩) . ولكن راجع بشكل خاص ندوة ليبزيغ التي ادارها الاستاذ و. ماركوف: «مشكلة =

الغربية (١) ، ثم تليها اليابان . وتحسنت العلاقات مع بريطانيا بشكل اكيد ، وان كان اقل ظهورا للعيان . ولكن سياسة بريطانيا في سوريا ولبنان وفي الاردن بشكل خاص خلال ربيع ١٩٦٢ ، اثارت ردود فعل مريرة في القاهرة (٢) . وحددت اتفاقية ايفيان (★) التي تبعها اطلاق سراح الدبلوماسيين الفرنسيين الذين اعتقلوا ، في القاهرة ، عام ١٩٦٢ ، بتهمة التجسس ، التعاون الفرنسي المصري ، او بالاحرى الصداقة بين البلدين والتي تعود الى اكثر من نصف قرن (٣) .

اذا تحرينا الارقام بدقة يمكننا تكوين فكرة افضل عما يجري في المجال الاقتصادي : تسلمت مصر ، حتى يوليو ١٩٦٢ ، من القروض والمساعدات ، ما قيمته ٥٠٠ مليون جنيه ولم ينفق منها سوى ٢٧ مليون جنيه حتى نهاية ١٩٦١ . ويظهر لنا الميزان التجاري الخارجي ان الدول الاشتراكية كانت في طليعة المستوردين من مصر ، بينما كانت الدول الغربية في طليعة المصدرين اليها . وعلى العموم فان الميزان

= الاستعمار الجديد» لايبزغ١٩٦١ . وكذلك كتاب ج. جوستن «الالمان والبكباشي ناصر» هارتسفيل١٩٥٩ وهو كتاب يحتوي على معلومات اقتصادية قيمة ، ويذكر من بين النازيين اللاجئين الى مصر ، د. هانس ايزل و د. جوهانس فون ليزر وهيرمان زند (ص ٧-١٦) .

١ - «علاقات ايطاليا الاقتصادية والتجارية بالقارة الافريقية» في عدد اذار ١٩٦٢ من «هوامش ودراسات وثائقية» بالفرنسية . كذلك : «ايطاليا والبترول العربي» ، (الاهرام الاقتصادي) ، عدد١٦٧ ، (١٣ اغسطس ١٩٦٢) .

٢ - «لماذا امضى سفيرنا في لندن ثلاثة شهور في القاهرة ؟» و«العرش السعودي والمخابرات البريطانية» ، («روز اليوسف» ، عدد ١٧٦٨ ، ٣٠ ابريل ١٩٦٢) . حول كيف كانت السيطرة البريطانية قبل ١٩٥٢ ، ومن كان يملك زمام اتخاذ القرارات راجع : جاد لبيب : «البنية الاقتصادية في مصر والعلاقات النقدية الانكلو - مصرية منذ ١٩٣١» ، بالفرنسية ، القاهرة ١٩٥٢ .

★ اتفاقية وقف اطلاق النار بين فرنسا والحكومة الجزائرية المؤقتة . وقد أدت الاتفاقية الى انهاء القتال في الجزائر وعودة العلاقات الى شكلها الطبيعي الحسن بين العرب وفرنسا ، وخاصة في المجالات الثقافية . وقد كان لمصر علاقة مباشرة بتلك القضية .

٣ - في مايو ، ابرزت الصحافة المصرية انباء العروض التي تقدمت بها الشركات الفرنسية وخاصة شركة «كوفرداي» ، والتي تصل الى ٦٥ مليون جنيه («الاهرام» ، ٤ مايو ١٩٦٢) . واعلنت الصحافة المصرية عن توقف محطة «مصر الحرة» عن البث («الاهرام» ، ٢٥ مايو ١٩٦٢) . وهذا هو وضع العلاقات الاقتصادية بين مصر والغرب في ربيع ١٩٦٢ : شكل الغرب ٤٣ بالمئة من مجموع التجارة الخارجية المصرية . تزود الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية ، مصر ب ٤٠ بالمئة من وارداتها . تمثل الولايات المتحدة ١٤ بالمئة من التجارة المصرية ، لكنها لا تساهم في مشاريع الخطة الخمسية. وكان العجز في الميزان التجاري المصري عام ١٩٦١ ، يبلغ ٧٦ مليون جنيه ، ومعظمه يعود الى التسهيلات المصرفية التي تسمح لمصر بتغطية حاجاتها من المنتجات الغذائية (محمود المراغي : «الغاضبون في الشمال» ، «روز اليوسف» ، عدد ١٧٦٩ ، ٧ مايو ١٩٦٢) .

التجاري كان لصالح مصر في الحالة الاولى وفي غير صالحها في الحالة الثانية .

بعد هذا التحليل المقتضب ، يجوز القول أن الاسس الرئيسية للحياد المصري ظلت كما هي ، خلال المرحلتين . فقد كان الهدف تحريك اقصى الوسائل الفعالة للاستفادة من القوتين الرئيسيتين اللتين تقتسمان العالم ، للمساهمة في المعركة الوطنية ضد التخلف . ولكي يتسنى لمصر بلوغ هذا الهدف ، فانها تحررت ، في فترة مبكرة ، من قيود الولاء للمعسكر الغربي التي فرضتها السيطرة الاستعمارية عليها . من هنا يفهم التشديد على «ايجابية» الحياد يومذاك ، اي على الجانب المكافح ، الحاد ، الموجه ضد أسياد البارحة . ولم يصبح البحث عن التوازن بين المعسكرين ممكنا الا خلال المرحلة الثانية ، بعد ان توطدت دعائم الدولة الوطنية المستقلة في اعقاب حرب السويس ، واصبح باستطاعة القاهرة ان تجدد علاقاتها مع الغرب دون التعرض للخطر ، اذ انها كانت قد حصلت من الكتلة الاشتراكية على المساعدة الضخمة التي بحثناها من قبل . ومنذ ذلك الحين لم تعد اللهجة المصرية لهجة النضال ، وانما لهجة «التوازن» بين المعسكرين . وكيّفت سياسة كنيدي الجديدة نفسها ببراعة مع هذا التكتيك المصري الجديد . فطالما انه لم يعد من الممكن استعادة المواقع العسكرية التي خسرها الغرب فقد اعتزمت الولايات المتحدة اقامة نوع من المناطق العالمية المحايدة ، من الناحية الاقتصادية بشكل خاص ، تقف في وجه الاغراءات الشيوعية . انطلاقا من هذه القناعة ، اعتبرت الولايات المتحدة عبد الناصر أكثر المناهضين للشيوعية فعالية في العالم العربي والشرق الاوسط . فهو وحده ، من دون سائر الحكام في المنطقة ، يقدم حلا قوميا واشتراكيا ، في آن واحد ، حلا يحد من الاجراءات الثورية ويدعمه جهاز صلب يملك خبراء فنيين باعداد وفيرة وبنوعية لا بأس بها (١) .

لقد فهم الحياد المصري ، اولا ، في نطاق العلاقات بين مصر والغرب ، ثم توسع تدريجيا ليشمل العالم الافريقي ــ الاسيوي بأسره ، مكتسبا شرعيته داخل القارة الافريقية ، ثم انتشر على نطاق عالمي ، باتجاه اميركا بقيادة يوغسلافيا ، كبديل

---

١ ــ يقدم اوجين بلاك ، مدير البنك الدولي ، بنفسه هذه النظرية في كتابه : «دبلوماسية التنمية الاقتصادية» هارفارد ١٩٦٠ . وقد قدم له كريستيان هيرتز ، ناظر الخارجية الاميركية السابق : «في وجه ثورة الامال المتعاظمة يجب ان نفهم ان حكومات هذه البلدان هي العوامل الرئيسية للتغيير في مجتمعات يحارب فيها أناس كثيرون من يسعون الى التغيير ... المسألة ، اذن ، ليست مسألة ايديولوجية بمقدار ما هي مسألة حاجة . ان السياسيين والبيروقراطيين في هذه البلدان هم بالفعل القادة والحكام في الوقت ذاته» (ص ٦ ، ١٢) . ويعود الى الغرب ان يقترح «طريقا بديلا (للشيوعية) يؤدي الى تحقيق معدل نمو يوازي معدلات النمو في الانظمة الشيوعية ، دون ان ندفع ثمنا فادحا ، بالمعنى الانساني ، كما تدفعه الانظمة الشيوعية» . ويشير الى ان البلدان المتخلفة «لا ترى الحل...» (ص ١٥ ــ ١٦) .

للحرب الباردة بين المعسكرين النوويين الجبارين المتخاصمين . وقد شكل هذا الحياد ، الذي ولد في آسيا ، البنية العامة لايديولوجية الحكام العسكريين وأحد العناصر الرئيسية المكونة لهذه الايديولوجية .

ولئن كان الحياد أول فكرة ظهرت عند النظام الناصري ، فذلك لا يعني انه كان مجرد مساومة . فقد وصفه عبد الناصر في ٢٧ يناير ١٩٥٨ ، بانه يعرب عن «عزتنا الوطنية وثقتنا بأنفسنا» .

وأدى رفض مصر للتبعية السياسية الى استعادتها لشخصيتها الذاتية المستقلة، فوق المسرح العالمي (★) .

ولكن الى اي مدى ، يستطيع هذا الالتقاء مع السياسة الاميركية الجديدة ، والتعاون الوثيق المتزايد مع الدول الغربية التي لم يدنسها «الاستعمار القديم» (الولايات المتحدة والمانيا الغربية بشكل خاص)، ان يظهر مقدرته على التأثير في الحياد المصري ، او بالحقيقة على تكبيله ؟ هذا هو السؤال الذي طرح بعد المصالحة العلنية في ١٩٦١ — ١٩٦٢ . وتبقى حقيقة لا مفر منها ، وهي ان الرأي العام العالمي من جهة ، وضغط الراي العام المصري من جهة اخرى ، لم يخفقا في تقييم الاهداف الغربية المتجسدة ببروز علي صبري ، كرجل مصر الثاني ، صبيحة الذكرى العاشرة للانقلاب .

★ «مدخل الى الفكر العربي المعاصر في مختارات من الادب العربي المعاصر» ، باريس ١٩٦٥ ، ص ٩ — ٣٣ .

الفصل السابع

المشاكل المصرية للقومية العربية

نأتي الآن الى مجال نواجه فيه تحاملا وتعصبا ليس لهما أساس ثابت . والواقع انه من المفيد ان نلحظ مدى الجهل الكبير والنظرة المتجنية في الغرب بالنسبة لرغبة البلاد العربية في تصور قوميتها في اطار من الوحدة . ان الشكوك التي القتها الفترة الاستعمارية والعادات ذات المنطلق الاوروبي ، خلال قرون عديدة تشوه المعلومات الناقصة التي تتوفر للمهتمين بهذا الامر . ثم ان حدة المناقشات التي تحتدم حول القومية العربية في الشرق الاوسط لا يقصد بها تشجيع البحث العلمي .

ان مصر التي نتناولها هنا بالدراسة ، او الامة التي تصنع الآن ، وتحيا امام اعيننا ، تعتبر نفسها بلدا عربيا ، لا مجرد جزء من العالم العربي وحسب ، كما ان الرئيس جمال عبد الناصر أضفى على القومية العربية حقيقة عملية ظل المنظرون يحلمون بها بلا انقطاع خلال ما يزيد عن قرن (١) .

ومن أجل الاهداف التحليلية ، يمكن النظر الى المشاكل المصرية الخاصة للقومية العربية ، من حيث المفهوم النظري ووسائل التطبيق ، كعامل اساسي كامن في ايديولوجية الحكومة العسكرية في ثلاث مراحل : بين ١٩٥٢ و ١٩٥٨ ، ثم بين ١٩٥٨ و ١٩٦١ ، اي ما يتوافق زمنيا مع قيام الوحدة السورية المصرية باسم الجمهورية

---

١ ـ ان ضيق المجال يحول دون تقديم عرض تاريخي للقضية ، ولكنه يمكن الحصول على جدولين مفصلين بالمصادر والمراجع (حتى عام ١٩٥٩) تحت عنوانين : «كفاح العرب في سبيل الحرية والوحدة» و«القومية العربية» . (المكتبة الوطنية ، القاهرة ، ١٩٥٩) .

العربية المتحدة ، ثم الفترة التي تلت انفصال سوريا . وقد عولجت هذه القضية في صراع متوتر في الغالب ، بين الجناح العسكري القومي في الحكومة ، والجناح الماركسي في الحركة القومية . لقد كان نقاشا محبوكا حبكا قويا كان لا بد له ان يؤدي حتما الى القاء النور على أصل «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» التي تشكل العنصر الثالث في الايديولوجية التي نتناولها بالبحث .

كثيرا ما كان جمال عبد الناصر ، وهو يتناول اصول القومية العربية ، يذكر سنة ١٩٥٣ على انها نقطة الانطلاق . انها السنة التي وضع فيها «فلسفة الثورة» (١) . أن ما جاء فيها معروف جيدا لكنه لا بد من تتبع التطورات :

كتب عبد الناصر : «وانا اذكر فيما يتعلق بنفسي ان طلائع الوعي العربي بدأت تتسلل الى تفكيري وانا طالب في المدرسة الثانوية اخرج مع زملائي في اضراب عام في الثاني من شهر ديسمبر كل سنة احتجاجا على وعد بلفور الذي منحته بريطانيا لليهود ومنحتهم به وطنا قوميا في فلسطين اغتصبته ظلما من اصحابه الشرعيين» (٢) .

وردا على السؤال : لماذا هذا الاحتجاج «كاد ان لا يكون لدى عبد الناصر ما يقوله سوى العاطفة . ولم يدرس «تاريخ حملة فلسطين ومشاكل البحر المتوسط» بالتفصيل الا بعد دخول الكلية العسكرية في وقت لاحق . وقد ظهرت له حرب فلسطين عام ١٩٤٨ «واجبا يحتمه الدفاع عن النفس». وأثناء الحرب كان اليوزباشي عبد الناصر ، وهو آنذاك ، ضابط في فرقة المشاة السادسة ، يتأمل اسباب انهيار القوات المسلحة العربية ، وهي المؤامرات الاستعمارية مع السلالات الحاكمة والضعف العسكري ، وعلى رأسها المنازعات والخلافات : «ولما انتهى الحصار وانتهت المعارك في فلسطين وعدت الى الوطن ، كانت المنطقة كلها في تصوري قد أصبحت كلا واحدا ... منطقة واحدة ، ونفس الظروف ، ونفس العوامل بل ونفس القوى المتألبة عليها جميعا ! وكان واضحا ان الاستعمار هو ابرز هذه القوى» .

وافضت تأملات ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ الى تساؤلات ١٩٥٣ : «ذهبت الايام التي كانت فيها خطوط الاسلاك الشائكة ، التي تخطط حدود الدول ، تفصل وتعزل ... ولم يبق مفر امام كل دولة من ان تجيل البصر حولها تبحث عن وضعها وظروفها في المكان وترى ماذا تستطيع ان تفعل فيه وما هو مجالها الحيوي وميدان نشاطها ودورها الايجابي في هذا العالم المضطرب ... أيمكن ان نتجاهل ان هناك دائرة عربية تحيط بنا ، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها ، امتزج تاريخنا بتاريخها ، وارتبطت مصالحنا بمصالحها ... حقيقة وفعلا وليس مجرد كلام ؟... أيمكن ان نتجاهل ان هناك عالما اسلاميا تجمعنا واياه روابط لا تقر بها العقيدة الدينية فحسب ، وانما

---

١ ـ الحقيقة ان مسودة هذه المنشورة وضعها محمد حسنين هيكل .

٢ ـ وعد بلفور للصهاينة عام ١٩١٧ .

تشدها حقائق التاريخ ؟» .

وبعد قليل يقول مرة اخرى ان العاملين اللذين يجعلان من «الدائرة العربية ، بدون اي شك ، أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطا بنا» هما عاملا التاريخ والدين .

ومع ان عبد الناصر لا يذكر شيئا عن المطالعات التي كونت عقليته في تلك الايام ، والتي ذكرناها ، فانه يأتي بذكر «ستة ابطال يبحثون عن مؤلف» للشاعر المسرحي الايطالي بيراندلو : «لست ادري لماذا يخيل الي دائما أن في هذه المنطقة التي نعيش فيها دورا هائما على وجهه يبحث عن البطل الذي يقوم به . ثم لست ادري لماذا يخيل الي ان هذا الدور الذي أرهقه التجوال في المنطقة الواسعة الممتدة من كل مكان حولنا ، قد استقر به المطاف متعبا منهوك القوى على حدود بلادنا يشير الينا ان نتحرك ، وان ننهض بالدور ونرتدي ملابسه ، فان احدا غيرنا لا يستطيع القيام به . وابادر هنا فأقول أن الدور ليس دور زعامة . انما هو دور تفاعل وتجاوب مع كل هذه العوامل ، يكون من شأنه تفجير الطاقة الهائلة الكامنة في كل اتجاه من الاتجاهات المحيطة بها ، ويكون من شأنه تجربة لخلق قوة كبيرة في هذه المنطقة ترفع من شأن نفسها وتقوم بدور ايجابي في بناء مستقبل البشر» .

ومما يسترعي الانتباه في هذه المقتطفات حقيقة ان الكاتب وضع نفسه ، بطريقة ما ، ضمن اطار النظرة المصرية للعالم الخارجي ، نحو الوسط العربي الذي هو تاريخيا وعاطفيا الاكثر قربا من مصر والاكثر ارتباطا بها من غير ان يؤدي ذلك ، على اي حال ، الى الذوبان فيه كليا . ومن الهام ان نتذكر هذا الموقف بالذات من قضية «القومية العربية» قبل صياغة التسمية ، فهذا من شأنه ان يسهل فهم التطور الذي أعقب انفصال سوريا .

نحن هنا بعيدون عن الالحاح على الوحدة ، عن دعوة للاندماج القومي على غرار فخته ، وهي الدعوة التي ظلت تتردد عالية طول قرن كامل في سوريا ، مركز الثقل في قلب البلاد العربية . ان قومية الجامعة الاسلامية عند جمال الدين الافغاني ، والدعوة الاصلاحية (التجديدية عند الطهطاوي ، او الدينية عند محمد عبده) ، وتطوير أيديولوجية الحركة القومية المصرية (سواء رفعت اللواء الاسلامي كما عند عبدالله النديم ، او اللواء التركي كما عند مصطفى كمال ومحمد فريد ، او ادعت تفرد مصر كما عند احمد لطفي السيد ومؤيديه لاسيما سعد زغلول) ، ثم شددت على هذا التفرد بين الحربين من خلال دعوة الوفد والمفكرين ذوي الميول الليبرالية (امثال طه حسين والدكتور محمد حسين هيكل وسلامه موسى بشكل خاص) ــ كل هذه كانت خطوات أبقت الوعي القومي المصري بعيدا عن تيارات العروبة المجاورة ، على الرغم انه لم يكن باستطاعة اية حكومة مصرية تجاهل تلك التيارات بعد وفاة زغلول (١) .

---

١ ــ لسعد زغلول ملاحظة شهيرة تنقل عنه كثيرا وهي ان الدول العربية لن تكون اذا اتحدت اكثر من صفر. انظر صلاح عبد الصبور «انها ثورة العرب جمعاء» ، «روز اليوسف» ، عدد ١٦٢٥ ، بتاريخ =

ويعود ذلك الى ان مد" القومية الاسلامية كان خلال هذه الفترة قد اتسع وقوي ، ولاسيما بين «الاخوان المسلمين» والمجموعة التي نشأت حول «المنار» لرشيد رضا ، بينما كان الجناح الليبرالي للبرجوازية ينتظر الفرصة ليحقق نفوذا وتأييدا في العالم العربي . في هذا الوقت بالذات اعلن مكرم عبيد : «المصريون عرب» (١) .

وقد تميزت المرحلة الاولى من العروبة في فترة ما بين الحربين ، وهي تقترب من نهايتها ، بتدابير عديدة ومنها تسوية النزاع بين العراق والعربية السعودية ومعاهدة الصداقة (١٧ ابريل ١٩٣١) ، ومعاهدة الصداقة بين العراق واليمن (١١ مايو ١٩٣١) ، والمعاهدة بين العربية السعودية واليمن (٢٠ مايو ١٩٣٤) ومعاهدة التحالف والاخاء العربي بين العراق والعربية السعودية (ابريل ١٩٣٦) ، ثم انضمام اليمن اليها (٢٩ ابريل ١٩٣٧) والمعاهدة بين مصر والعربية السعودية لتصفية نزاع قديم بينهما (٤ مايو ١٩٣٦) ، والمحادثات التي جرت بين الحكومات المختلفة بشأن فلسطين (١٩٣٧ و ١٩٣٨) . ثم جاءت مرحلة ثانية كانت مقدمة للتضامن العربي عام ١٩٤٥ : اشتراك مصر والعراق وشرقي الاردن والعربية السعودية واليمن في مؤتمر الطاولة المستديرة حول فلسطين بدعوة من الحكومة البريطانية (لندن ١٩٣٩) ، وبدء الوحدة الاقتصادية في مركز التموين للشرق الاوسط (١٩٤١) وانشاء «الاتحاد العربي» في القاهرة (٢٥ مايو ١٩٤٢) . ثم ان ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق تأييدا للمحور ، جوبهت على الفور بتصريح قال فيه ايدن: «اجد من الطبيعي ومن المناسب ان تتعزز الصلات الثقافية والاقتصادية بين الدول العربية ، وكذلك الروابط السياسية ايضا» (٢٩ مايو ١٩٤١) . وفي القاهرة قرر مصطفى النحاس ان يأخذ المبادرة . وفي ٣٠ مارس ١٩٤٣ ، أعلن امام المجلس النيابي انه سيقوم بدراسة الامكانيات المتعلقة بالوحدة العربية على مستوى الحكومات . وبين يوليو ١٩٤٣ وفبراير ١٩٤٤ قام رئيس الحكومة المصرية بمحادثات ثنائية مع الدول الست العربية الاخرى . وفي ٧ اكتوبر ١٩٤٤ نشرت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوحدة العربية «بروتوكول الاسكندرية» وعينت لجنة فرعية وصفت المشروع الاول للمعاهدة في ٣ مارس ١٩٤٥ . وفي ٢٢ مارس وافقت اللجنة التحضيرية على النص النهائي للاتفاق بعد تعديله لتحقيق لامركزية أوسع ، خاصة في شؤون السياسة الخارجية. (وكان ابرز ما شطبته الفقرة التي تبدأ هكذا : «لا يجوز في اي حال كانت انتهاج سياسة خارجية يمكن ان تسيء الى سياسة الجامعة او الى سياسة اية دولة عضوة

= ٣ اغسطس ١٩٥٩ . وعن نشأة القومية العربية انظر حازم نسيبة «المثل العليا للقومية العربية» ، كورنيل ١٩٥٦ ، وفايز صايغ : «الوحدة العربية» ، نيويورك ١٩٥٦ ، ومحمد عزة دروزة «الوحدة العربية» بيروت ١٩٥٧ . وبخصوص وجهة النظر المصرية انظر انيس صايغ : «الفكرة العربية في مصر» ، بيروت ١٩٥٩ .

١ ـ «الهلال» ، (ابريل ١٩٣٩) ، عدد خاص عن «العربية والإسلام في العصر الحديث» .

فيها ...» وهكذا تم انشاء جامعة الدول العربية (١) . وأدت الهزيمة في فلسطين الى توقيع ميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية (يونيو ١٩٥٠) (٢) .

وهذا التضامن التدريجي الذي اتخذ ، كما رأينا ، شكل تعاون وطيد بين الدول، لا شكل العملية الوحدوية ، رافقه اتجاهان في ميدان الفلسفة السياسية .

في مصر منذ عهد الوفد (١٩٣٩ ــ ١٩٤٥) الى «فلسفة الثورة» كانت الحركة العربية تبدو كضرورة تاريخية وثقافية وكأداة للواقع السياسي والاقتصادي ، وبوجه الاجمال ، كتتمة لنمو مصر الخاص . هكذا ، على الاقل كانت وجهة نظر الدولة . وقد كتب عبد الرحمن عزام باشا ، الامين العام الاول للجامعة العربية يقول : «في الواقع نحن في أشد الحاجة الى البلاد العربية ... وانا كمصري أقول ان مستقبلنا نحن مرتبط بحاجتنا الى البلاد العربية اكثر من حاجة البلاد العربية الى مصر ... فنحن ننتج سنويا اربعمائة الف مخلوق تلدهم مصر ، اعني ان مصر في عشر سنين تلد مثل عدد سكان العراق او سوريا ، بينما نحن نعيش في واد ضيق . وصدقوني ان كل ما تسمعونه عن خرافة الاستيلاء (استصلاح) على الصحاري ستثبت الايام انه خيال . ولكن حياتنا الآتية هي ان نكون شعبا صناعيا . ولا يمكن دوام مصر المستقبلة كدولة عسكرية تدافع عن نفسها عسكريا ، ولا كدولة تستطيع ان تعول سكانها ، الا اذا تطورنا تطورا صناعيا كبيرا. هذا التطور الصناعي يستلزم ان يكون لنا ساحة حيوية؛ وهذه الساحة الحيوية هي اخواننا الذين يفهموننا ويميزوننا عن غيرنا . فنحن ــ اقتصاديا ــ في حاجة الى البلاد العربية التي ثبت انها اغنى بلاد العالم في المواد الخام اللازمة لصناعاتنا المستقبلة كما انها السوق الوحيدة لحياتنا المستقبلة ... نحن لا نستطيع ان نترك سوريا تفعل ما تشاء بنفسها ، لان الاستراتيجية الطبيعية

---

١ ــ فيما يتعلق بتاريخ الجامعة انظر سلسلة من المقالات عنوانها «مفهومان للتضامن العربي» في «اتحاد الشعب» (بغداد) ٢٠ــ٢٤ اغسطس ١٩٦٠ ، وفيها معلومات غزيرة غير موجودة في مكان آخر . وانظر بطرس بطرس غالي : «ببليوغرافيا الجامعة العربية» ، بالانكليزية ، القاهرة ١٩٥٥ .

٢ ــ توجد كتابات وفيرة حول النواحي العملية للوحدة اود ان اذكر منها : محمد عزة دروزة «حول الحركة العربية الحديثة» ، (صيدا ، ١٩٥٠) . و أ. ناصيف «معاهدات واتفاقات اخاء بين البلدان Revue Egyptienne de Droit Internationale ، (القاهرة ١٩٤٩) . ومحمود كامل : «الدولة العربية الكبرى» (القاهرة ١٩٥٨) . و م. انيس و هـ.ا. محمود: «يقظة العرب الحديثة وكفاحهم» في سعيد عاشور (الناشر) . «دراسات في المجتمع العربي» (القاهرة ، ١٩٦١) . وفتحي الطبجي «حركة الوحدة في الوطن العربي» (القاهرة ١٩٦٢) . و م.أ.ج. يحي «الحركة العربية في النظرية والممارسة» ، بالانكليزية ، رسالة غير منشورة لدرجة الدكتوراه ، (لندن ١٩٥٠) . والمجلد الموضوع بالتعاون بين عبد القادر حاتم و ي. عويس ، و م.م. عطا ، وجاماتي وآخرون ، وقدم له جمال عبد الناصر ، «القومية العربية والاستعمار» (القاهرة ١٩٥٦) . و«محاضر جلسات مباحثات الوحدة مارس ــ ابريل ١٩٦٣» في سلسلة «كتب قومية» (القاهرة ، ١٩٦٣) .

لنا تقتضي ان تعيش سوريا في ساحتنا الحيوية ...»

كذلك التفت طلعت حرب ، مؤسس «مجمع مصر» ورئيسه ، الى البلدان العربية واكتشف الشرق منذ عام ١٩٢٥ كما تدل تقاريره . وبعكس اتجاه سعد زغلول ، فقد رسم المخطط الاول لما ستكون عليه القومية العربية فيما بعد : «نحن المصريين نستمر على أداء واجبنا في خدمة الثقافة العربية المشتركة . ولعل جهود البلاد الاخرى (العربية) تنظم لتنضم الى جهودنا المتجاورة فيتكون عنها مجموع معلومات ومبادىء عرفان يتغذى بها عقل الشرق» (١) .

هكذا كانت ايضا امنية الحركة الوطنية المتمثلة بشعاري «الجلاء» و «وحدة وادي النيل» اللذين تبناهما الوفد . اما اليسار الماركسي ، وهو المعارض مباشرة لايديولوجية «الاخوان المسلمين» واجهزتهم في الجامعات والنقابات، فقد شغل نفسه في بحث المشاكل العربية في برنامجه وفي تحاليله النظرية . ثم شدّد فيما بعد على وحدة نضال الشعوب العربية ضد الاستعمار والرجعية المحلية ، وقلل من اهمية الضرورة الالزامية للفصل بين الدين والسياسة (٢) .

وفي اطار اهداف الحركة العربية للتحرر الوطني وحاجاتها ، توصل جمال عبد الناصر الى فكرة الوحدة العربية عام ١٩٥٣ . ومنذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٨ عملت الحكومة العسكرية على تعزيز قاعدة حركة الوحدة العربية وتقوية الجانب العروبي في اعلامها : الاتفاقية المصرية السعودية للدفاع المشترك (٢٧ اكتوبر ١٩٥٥) التي انضمت اليها اليمن (ابريل ١٩٥٦) ، ومعاهدة التضامن الجماعي بين مصر وسوريا والاردن والعربية السعودية (١٩ ديسمبر ١٩٥٧) ، والمؤتمران الثقافيان العربيان الثالث والرابع (١٩٥٧ و ١٩٥٩) والمقررات الاولى التي وضعتها اللجنة الفرعية التابعة للجنة السياسية في جامعة الدول العربية حول موضوع الوحدة الاقتصادية (اغسطس ١٩٥٦) والاتفاقية السورية الاردنية للوحدة الاقتصادية (٥ اغسطس ١٩٥٦) وتطوير مشروع الوحدة الاقتصادية العربية ، بناء على اقتراح مصر ، بعد وحدة سوريا ومصر (٣) .

وفي الناحية الاخرى من هذه الالوان الايديولوجية كانت الاحزاب السورية المتعددة ، باستثناء الحزب الشيوعي ، بالاضافة الى بعض الاحزاب اللبنانية . اما الاحزاب العراقية فقد اتخذت مواقف شبيهة بالموقف المصري . ففي دمشق وضع

---

١ ــ كلام عزام نقلا عن ساطع الحصري ، «العروبة اولا» ، ص ١٢١ . وكلام طلعت حرب عن «خطب طلعت حرب» ، مجلد ١ ، (بيروت ، ص ١٤٠) .

٢ ــ انظر شافعي وجبيلي : «اهدافنا» ، ومجلدات «الفجر الجديد» ١٩٤٥ ــ ١٩٥٦ . و«الجماهير» ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨ . و«الملايين» ١٩٥١ .

٣ ــ نقد عنيف جدا وجهه اليسار السوري اللبناني المتطرف في مقال ليوسف خطار الحلو بعنوان «الوحدة الاقتصادية العربية في ضوء الواقع والتجربة» ، «الاخبار» ، بيروت ، (٢٧ مايو ١٩٦٢) .

حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة ميشيل عفلق واكرم حوراني النظرية التي تبناها جمال عبد الناصر تدريجيا بعد ١٩٥٦ ، ثم بشكل حاسم عام ١٩٥٨ : «الوطن العربي وحدة سياسية اقتصادية لا تتجزأ .. ولا يمكن لاي قطر من الاقطار العربية ان يستكمل شروط حياته منعزلا عن الاخر ... الامة العربية وحدة ثقافية وروحية ، وجميع الفوارق القائمة بين اعضائها عرضية زائفة تزول جميعها بيقظة الوجدان العربي ... الوطن العربي هو الارض التي تسكنها الامة العربية ، وتمتد من الخليج العربي الى المحيط الاطلسي . والعربي هو من كانت لغته العربية ويعيش على الارض العربية أو يرغب بالعيش عليها ويؤمن بانتمائه للامة العربية (١) .

وفي دستور الجمهورية المصرية الموضوع في ١٦ يناير ١٩٥٦ ، اصداء لهذه الاقتراحات : «مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة ، والشعب المصري جزء من الامة العربية» (المادة الاولى) ؛ «الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية» (المادة الثالثة) . لكنه كان واضحا ان وجود مصر لم يكن يتوقف كليا ولا بالضرورة على الامة العربية . وانما هي تتحالف معها على اساس وحدة الثقافة والدين واللغة والروابط التاريخية . كان الشعب المصري يريد أن يكون عربيا لكنه لم يكن على استعداد للتخلي عن شخصيته التي مضى عليها سبعون قرنا في سبيل ذلك .

كيف يمكن اذن تفسير التغير الايديولوجي الذي حصل عام ١٩٥٨ ؟ هنالك ثلاث مجموعات من الحقائق جعلت ذلك ممكنا .

اول هذه المجموعات تضامن الرأي العام في البلدان العربية مع مصر عند الهجوم على قناة السويس ، والاضرابات العامة في العراق والباكستان وسوريا والاردن ولبنان والسودان وليبيا وتونس ومراكش والبحرين وقطر والكويت وعدن . ثم مظاهرات الطلاب والعمال وتجنيد المتطوعين للدفاع عن القناة والتخريب الفعال لانبوب النفط على الحدود السورية العراقية وفي حمص في عملية ثأرية. ان موجة التضامن التي امتدت من طنجه حتى الخليج العربي ابرزت قيادة جديدة تبين انها اكثر فعالية من قيادة الساسة التقليديين ، هي نقابات العمال العربية ، ولاسيما في صناعة النفط . ان العمل الذي رافق قضية السويس ادى الى نشأة اتحادين عماليين عربيين هما الاتحاد الدولي للنقابات العربية ، والاتحاد العربي لعمال الصناعات النفطية والكيميائية . اما الاتحاد الاول الذي أعلن في دمشق في مارس ١٩٥٦ من قبل ستة اتحادات قومية (مصر وسوريا ولبنان ولبنان الشمالي والاردن وليبيا) فقد اتخذ شكله النهائي في المؤتمر الثاني من القاهرة في ٢٧ ابريل ١٩٥٩ ، حين عين محمد أسعد راجح ، من الاتحاد المصري لعمال الصناعات النفطية والكيميائية — مثل أنور سلامة الذي صار فيما بعد وزيرا للعمل — في منصب رئيسي هو منصب الامين العام ، بينما عين منصور عبد المنعم ، الليبي ، مراقبا اداريا . ثم تأسست ثلاثة

---

١ — كامل ، المرجع السابق ، ص ٥٨٠ — ٦ .

اتحادات جديدة ايضا هي اتحادات النقابات العمالية في العراق وفي عدن وفي السودان حيث سجن رئيسها الشافعي احمد الشيخ واكثرية الهيئة القيادية من قبل حكومة ابراهيم عبود عام ١٩٥٩ . لكن الاردن كان متغيبا في هذه المناسبة . وهنا اعلن اتحاد العمال المراكشي انه سيحافظ على علاقات جيدة مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال العربية بينما بقي اتحاد العمال التونسيين على الحياد . اما حركة العمال الجزائرية فقد كانت بالطبع مضطرة لانتظار قيام الدولة الجزائرية المستقلة قبل ان تعتمد سياسة ما . وتاريخ قيام الاتحاد العربي لعمال الصناعات النفطية والكيميائية ذو دلالة هامة جدا . فقد كان مؤتمر المنظمات الدولية السابق في الولايات المتحدة هو الذي دعا الى فكرة الاتحاد الدولي لعمال النفط ، وقد عقد مؤتمره التنظيمي في باريس عام ١٩٥٤ . وكان انور سلامه عضوا في مجلس القيادة قبل انتخابه نائبا ثانيا للرئيس في المؤتمر الثاني في روما في يوليو ١٩٥٧ . وعندما قرر الاتحاد الدولي لعمال النفط ان ينشىء له مركزا في الشرق الاوسط في القاهرة ، انسحبت النقابات العربية على الفور واسست اتحادها الخاص ، اي الاتحاد العربي لعمال الصناعات النفطية والكيميائية في القاهرة في ٢٧ ديسمبر عام ١٩٥٨ (١) ثم تطرق البحث الى فكرة انشاء اتحاد ثالث اثناء النزاع المصري الاميركي بشأن حق المرور في القناة ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ ، هو اتحاد نقابات عمال الموانىء العرب.

كانت نقطة الانطلاق لا تزال الصراع القومي ضد الامبريالية ، وكان مركزها في مصر التي ركّز الغرب جهوده كلها ضدها . وعلى كل حال وبرغم التعميمات الحكومية فان الاتحادات العمالية كانت تتعاون مع الاتحاد العالمي للنقابات اكثر مما تتعاون مع الاتحاد الدولي للنقابات الحرة ، لاسيما حول القضية الجزائرية (٢) وأبدت هذه الحركة قوة حتى ان الملك حسين ، عاهل الاردن ، كان مضطرا لوضع فرقته العربية ذات التدريب البريطاني تحت امرة قيادة عربية موحدة يرأسها مصري قدير بدرجة استثنائية هو اللواء محمد حافظ اسماعيل ، مستبدلا به غلوب باشا الذي عاد الى كتابة مذكراته . وبسبب الهجوم على قناة السويس وضع الغرب قوة كبيرة وفاعلة، تحت تصرف الرئيس عبد الناصر ليتصرف بها باسم التضامن العربي . وبدلا من تحطيم الحكومة المصرية العسكرية ، فان غزو قناة السويس وطّدها بصفتها قائدة

---

١ ــ بيلنغ ، مرجع سابق ، ص ١٣ــ٢١ و٩٩ــ١١٢ . وج . لنشوفسكي «النفط والدولة في الشرق الاوسط» ، نيويورك ١٩٦٠ ، ص ٢٨١ــ٢٩٣ و٣١٩ــ٣٥٠ . كذلك و.أ. ليمان «ثمن نفط الشرق الاوسط» ، كورنيل ، ١٩٦١ .

٢ ــ يلحظ بيلنغ في المصدر السابق ان العلاقات بين الحركة النقابية العربية والاتحاد العالمي للنقابات تحسنت بينما اتسعت شقة الخلاف مع الاتحاد الدولي للنقابات الحرة. وينقل عن فتحي كامل: «ان رفاقنا الشرقيين يؤيدوننا كل التأييد في اهدافنا ...» ص ٨١ــ٨٤ و١٢٤ .

بلا منازع للحركة العربية القومية (١) .

وهنالك أيضا سلسلتان اخريان من الاحداث اسرعتا بالعملية .

وقد بحثنا من قبل الدوافع والعوامل التي أدت الى توحيد سوريا ومصر في الجمهورية العربية المتحدة . وكانت القوة المحركة من الجانب السوري هي حزب البعث العربي حقا . واستجابة لدعوات متزايدة القوة ، لم يكن باستطاعة الرئيس جمال عبد الناصر ان يتجنب قبول مبادئها ، من حيث جوهرها على الاقل . وبالنسبة له ، وللرأي العام المصري ، كان ذلك يمثل تصلبا جديدا للعروبة التي كانت بمثابة اطار عام ثم تحولت الى عامل جوهري حدد طابع الحكومة والمجتمع بصورة عامة والالتزامات الملقاة عليهما معا .

وهنالك سلسلة ثالثة من التأثيرات نشأت من الدعم التدريجي للقطاعين العظيمين اللذين تقاسما السلطة الاقتصادية وتعاونا على مستوى قاعدة القوة السياسية المصرية بعد غزو قناة السويس ، وهما رأسمالية الدولة بادارة الجيش ، والبرجوازية الصناعية والمالية الكبيرة ، ولاسيما شبكة مجمع مصر . ان الصعوبات التي واجهت التوسع القصير المدى للسوق المحلية ، بدون الاجراءات الفعالة، اجبرت هذا الائتلاف على التطلع الى اسواق خارجية . وكانت «الدائرة الاقرب» او الشرق العربي ، فيما يبدو ، هي المنفذ المطلوب .

وكان اعلان الجمهورية العربية المتحدة في اول فبراير ١٩٥٨ ، من قبل الرئيسين جمال عبد الناصر وشكري القوتلي من شرفة قصر عابدين القديم بداية المرحلة الثانية من تطور عقيدة القومية العربية وممارستها .

بعد حرب السويس ، وبالاخص بعد الوحدة السورية المصرية ، اخذت القومية العربية تبدو في راي القادة العسكريين أضمن سبيل لتحقيق التلاحم بين الدوائر الثلاث : العربية والافريقية والاسلامية . وانطلاقا من نموذج اقوى دولة عربية موحدة ، استطاع نجم عبد الناصر ان يلمع في العالم الاسلامي ، وأن يجد آذانا صاغية في الدول الجديدة في افريقيا السوداء بالاضافة الى بقية بلدان العالم العربي.

والحقيقة ان عبد الناصر كان ، وهو في ذروة قوته وشهرته ، يدرك بدقة ووضوح ، ان الرأي العام المصري متردد في السير قلبا وقالبا في هذا الاتجاه . من المؤكد ان هذا الرأي العام كان يحس بوزن مصر في المجال العربي ، كما كان ينظر الى جيرانه بعطف اصيل مصحوب في الوقت نفسه بجهل رهيب الى حد ما بالمشاكل

---

١ ــ ان القومية العربية هي في رأي كينغسلي مارتن «اكثر شبها بالدعوة الوحدوية الالمانية في القرن التاسع عشر حين كانت الشعوب الناطقة باللغة الالمانية منزعجة من مطامح بروسيا ومنجذبة بها في وقت واحد ... ويمكن القول ان بروسيا والنمسا كانت بالنسبة لاعضاء الاتحاد الالماني في نفس الموقف الذي نجد فيه مصر والعراق اليوم بالنسبة لبقية اعضاء الجامعة العربية» . «القومية العربية» في «نيو ستيتسمان» ، عدد ١٦١٥ ، ٢٣ فبراير ١٩٦٢ .

الخاصة ، وببعض الانعزالية التي كانت هي ذاتها نتيجة لتاريخ مصر الطويل كوحدة مميزة (١) .

كان عبد الناصر ، كيفما تلفت ، يرى القليل جدا من جذور العروبة العميقة في الشعور القومي في مصر التي كانت ، بكل موضوعية وفي كل حال ، نتيجة للموقع الجغرافي وللثقافة وللوزن السياسي الاقتصادي ، مركز العالم العربي حقا . ومن المؤكد أنه كان من الممكن الاعتماد على نصوص منظري القومية العربية من سوريين ولبنانيين وفلسطينيين . وهكذا فان مجموعة من الكتاب المصريين الشباب الموهوبين في «روز اليوسف» و«صباح الخير» ، متأثرين بصورة ملحوظة باحسان عبد القدوس وأحمد بهاء الدين وفتحي غانم وصلاح عبد الصبور ورجاء النقاش ، بالاضافة الى مجموعة اكثر تنوعا من محرري «الجمهورية» ايضا ، كمحمد عودة وعميد الامام ، بدأوا بدراسة الكتابات العربية التي كانت حتى ذلك الوقت معروفة في مصر بدرجة محدودة فقط . واخذ ساطع الحصري ، عميد معهد الدراسات العربية العليا في القاهرة ينشر آراءه بين فئات واسعة من المثقفين . ثم ان آخرين ايضا ، أقل شهرة، كرّسوا انفسهم لدراسات متخصصة . ذلك كان شأن رئيف خوري ونقولا زيادة وشكيب ارسلان ويوسف هيكل ونبيه فارس وعبد الله العلايلي وعبد الرحمن شهبندر وحازم نسيبه وقسطنطين زريق . ومن أسرة مجلة «الآداب» البيروتية ، ينبغي ذكر سعدون حمادي وفريد ابو عيطه وعبد الله عبد الدايم (٢) . ووضعت دراسات تحليلية لسياسات الدول الكبرى لاسيما بريطانيا ، بالنسبة للقضايا العربية، ولثورة فيصل العربية الاولى مقرونة بالعمل الذي قام به الكولونيل ت.إ. لورنس خلال الحرب العالمية الاولى . يضاف الى هذا ان تكوين الجامعة العربية وتاريخها ،

---

١ ــ لاحسان عبد القدوس افتتاحية توضح ذلك ايضاحا جيدا ، جاء فيها : «اتجه انتباهنا (قبل ١٩٥٢) كله الى المشاكل الداخلية : فساد الحكم ، جلاء الانكليز ، تعبئة الراي العام حول الثورة ، الخ ... ليست القضية العربية قضية تخصص ، وانما قضية معرفة الى اي حد من الممكن اثارة اهتمام القارىء . فالقارىء العادي ، في الواقع ، يستطيع الاحتفاظ بكل حماسته وفهمه لمجموع المشاكل العربية ككل لا يتجزأ ، يحركه شريان علم واحد . ولكن من الصعب عليه ان يهتمّ بالتفاصيل الخاصة بكل مشكلة لوحدها ... والكفاح من اجل تحديد المصير يجب ان يبقى دائما في اطار شعب المنطقة نفسها . كل ما يستطيع الراي العام العربي (المصري) ان يفعله هو حماية المنطقة ضد الاعتداءات الاجنبية ومحاولات المستعمرين في الداخل ...» «نحن والقضايا العربية» في «روز اليوسف عدد ١٦٣٠ ، ٧ سبتمبر ١٩٥٩ .

٢ ــ بخصوص التطور النظري خلال فترة ١٩٥٦ ــ ٥٨ انظر ن. رضوان : (القومية العربية تبحث عن ايديولوجية) في و.ز. لاكير ، جامع the Middle East ، مصدر مذكور سابقا ، ص ١٤٥ ــ ٦٥ ، و ت.ج. له فاسيك : «دراسات في الادب العربي القومي الحديث» وهي رسالة غير منشورة لدرجة الدكتوراه (لندن ١٩٦٠) ص ٢٤٦ ــ ٣١٢ .

وخبرات الدول العربية في افريقيا الشمالية ، وعلاقات مصر بالعالـــم منذ عهد جمال الدين الافغاني ومحمد عبده ، والمحاولات التي قامت بها حركات متعددة باتجاه العروبة ، كل ذلك كان بين القضايا التي شغلت المنظرين القوميين الشباب فـــي القاهرة الى أبعد حد ، بينما كان زملاؤهم الماركسيين يحصرون انفسهم بالدرجـــة الاولى بتأثيرات الحياد الايجابي على تطور المجتمع المصري . وفي عام ١٩٥٦ وطد المنظرون القوميون علاقاتهم بحزب البعث . وكان لافكار الفيلسوف ميشيل عفلق وآراء كلوفيس مقصود تأثير عميق في هذه الاوساط بفضل قدرتهما المغرية علـــى الاقناع ، وتسلحهما بالفلسفة النظرية في النقاش والجدل (١) .

ان الفكرة الاساسية تضمنتها الاتفاقات العربية الثقافية ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ وهي :

«بناء جيل عربي واع ومتفتح ، مؤمن بالله ، مخلص للوطن العربـــي ، مدرك لمهمته القومية والانسانية ، يؤمن بنفسه وبأمته ، ويضع نصب عينيـــه مثلا عليا لسلوكه الشخصي والاجتماعي ، يملك التصميم على النضال المشترك ، ووسائـــل القوة والعمل الايجابي ، ويتسلح بالعلم والعزم ، ليعزز مكانة الامة العربية المجيدة ، ويمكنها من ان تنال حقها في الحرية والطمأنينة والحياة الكريمة» (٢) .

والى جانب ذلك كانت تظهر في داخل المعسكر الرسمي بالذات فوارق خفية دقيقة بين القوميين في مصر وسوريا لان المصريين ، وان كانوا شديدي الحمـــاس (مبدئيا او تكتيكيا) ، لم يستطيعوا ان ينسوا سبعة آلاف سنة من تاريخهم القومي المستقل . كانت القضية بالنسبة لهم دمج هذا الكيان الضخم بالدائرة العربية جنبا الى جنب، مع القوى المتجهة الى الخارج من ذوي النزعة القومية العربية من السوريين والفلسطينيين المتطلعين الى مركزية جاذبة ، وفي ميدان واسع وغني جدا بالفروقات المحلية ذات الطابع التاريخي . اما بالنسبة للمجموعة العسكرية السورية ، من ناحية اخرى ، فان القومية العربية كانت دائما الوسيلة الوحيدة للاستمرار كوحدة قومية مستقلة . كان ضعف التماسك الداخلي وشبح الامبريالية، وتعدد الاقليات العنصرية والدينية يزعزع باستمرار اسس اي وجود قومي في «سوريا الكبرى» التي كـــان العراق يعتبرها «الهلال الخصيب» (٣) .

---

١ ـ انظر ميشال عفلق في مؤلفه «معركة المصير الواحد» ، (بيروت ١٩٥٨) . اما كلوفيس مقصود فله بالاضافة الى كتاباته المبدئية كتابات ممتعة في الفترة الاخيرة، لاسيما في «الاهرام» و«روز اليوسف».

٢ ـ نوقش هذا الموضوع في المادة الاولى من اتفاقية الوحدة الثقافية العربية بين مصر وسوريا والاردن (١٩٥٧) ، وفي ميثاق الوحدة الثقافية العربية بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق(١٩٥٨)، ثم تكرر ذلك في المؤتمر الثقافي العربي الرابع (١٩٥٩) .

٣ ـ «ان الوحدة العربية هي قبل كل شيء قضية سوريا في الآونة الحاضرة . اما في الغد ، فقد تصبح قضية شبه الجزيرة العربية . هنالك يقوم الوضع ذاته : شعور عربي لا بديل له في القومية الاقليمية مما أدى بالتالي الى وجود الهيئات السياسية المصطنعة بكل ما للعبارة من معنى» (الاستاذ =

وخلال عام ١٩٥٨ جهد الرئيس جمال عبد الناصر بدون انقطاع في اقامة الصلات بين مصر والدائرة العربية . وكان عليه ان يقنع الرأي العام المصري ويزيل اي لبس او غموض : «لقد حاول الاستعمار ، بكل وسيلة من الوسائل ، ان يفرق بين قلوب العرب ، وان يقسمهم الى بلاد واقطار ، وشيع واحزاب ، وان يثير بينهم الاحقاد والضغائن . وفي الوقت نفسه حاول الاستعمار ان يقضي على القومية العربية ليقيم في هذه المنطقة من العالم القومية الصهيونية» (٩ مارس ١٩٥٨) .

«وقالوا انها حركة مصطنعة ، ولم تكن ابدا حركة مصطنعة . فما خلق من يستطيع ان يصطنع مثل هذه الحركة بين أرجاء العالم العربي . ولكنها حركة قديمة راسخة في القلوب ، راسخة الجذور في رجال البلاد العربية ، وفي حياة البلاد العربية . ولهذا فقد تشبع بها كل فرد من ابناء القومية العربية . وحينما قامت ثورة العراق ، انتصرت القومية العربية في العراق ... ان قوتنا تنبع من التضامن الذي يتمثل في القومية العربية . ان القومية العربية هي السلاح القوي الذي افتقدناه مدة طويلة ، وشعرنا به الان ، وأحسسنا به» (٣ سبتمبر) .

«ان القومية العربية كما نادينا بها عام ١٩٥٢ هي ان يتحرر الوطن العربي ، ويرفع عن أكتافه ذل الاحتلال ، وذل الاستعمار . هي ان يقاتل الوطن العربي ليتقدم ويرفع مستواه الاجتماعي . هي ان يقاتل الوطن العربي ليحقق لنفسه النهضة التي حرم منها والتي سبقتنا أليها بلاد اخرى في جميع انحاء العالم ... اننا نعني بالقومية العربية ان نكون مستقلين وان يكون هذا الاستقلال نابعا من ضمير ابنائنا . لا نكون ذنبا لبلد ، أو ذنبا للاستعمار ، او نكون داخل مناطق النفوذ . هذه هي القومية العربية . القومية العربية وحدة . القومية العربية اتحاد . القومية العربية تضامن. ولكن يجب ان يكون كل ذلك مبنيا على الحق ومبنيا على مصلحة العرب ، لا على مصلحة الاستعمار ، ولا على مصلحة مناطق النفوذ ... هذا هو الذي دعانا لنعلن من اول يوم من ايام هذه الثورة ، اننا نرى في القومية العربية الامان الوحيد لكل بلد عربي .. ونادينا من اول يوم من ايام هذه الثورة ان الدفاع عن الامة العربية يجب ان ينبثق من بين أرجاء هذه الامة لا من الاحلاف التي تسيطر عليها دولة كبرى ...» (١٣ نوفمبر) .

«كانت سنة ١٩٥٧ سنة حاسمة بالنسبة للقومية العربية ... ان القومية العربية ليست حكمة تقال ، وليست شعارا ينادى به ، ولكنها هدف كبير ، ومثل اعلى .

= البرت حوراني في «الشرق الاوسط St. Antony's Papers, Middle Eastern Affairs عدد ١ ، اوكسفورد ، ١٩٥٨ ، ص ٣٧ . وانظر ايضا س. ارنست دون «نشوء العروبة في سوريا» في The Middle East Journal ، مجلد ١٦ ، عدد ٢ ، ١٩٦٢ ، ص ١٤٥-١٦٨ . وانظر البحث الرائع الحاسم الذي وضعه الاستاذ البرت حوراني في مؤلفه «الفكر العربي في عصر النهضة» ١٧٨٩ - ١٩٣٩ ، (اوكسفورد ١٩٦٢ ، ص ٢٦٠ - ٣٢٣) .

اننا اليوم ، ونحن نشعر بالحرية ، ونشعر بالعزة ، ونشعر بالاستقلال ، يشعر بها ايضا اخوة لكم في كل بلد عربي وفي كل وطن عربي . اننا اليوم نشعر بأن لنا حقا ان نعيش بين أرجاء هذا الوطن ، فلا حياة مع الاستعمار ولا حياة مع الذل ، ولا حياة مع السيطرة ، ولا حياة مع الاحتلال . انكم ايها الاخوة في بور سعيد ، ضربتم المثل الاعلى في سبيل الدفاع عن الحرية ، وفي سبيل الدفاع عن الاستقلال ضد الدول الكبرى ، وضد الاساطيل وانتصرتم . اننا خلقنا لكي نحيا بين أرجاء وطننا ونحن نتمتع بالحرية الحقيقية ، او نموت ولا نعيش ، فلا خير في ان نعيش أذلاء ، ولا خير في أن نعيش عبيدا . هذه هي، ايها الاخوة ، المبادىء التي حاربنا بها ، وهذه ايها الاخوة الاهداف التي حاربنا من اجلها : حرية حقيقية ، واستقلال حقيقي ، قوة حقيقية تنبع من ضميرنا ، وتنبع من انفسنا ، ومن اجل مصلحتنـــا . وفي نفس الوقت قومية عربية ، وتضامن عربي ، واخوة عربية ، ووحدة عربية ...» (٢٣ ديسمبر) .

«المؤكد اننا لا نستطيع بتاتا ان نعزل انفسنا عن اية ازمة تقع في منطقتنا . كذلك لا يمكن لنا اطلاقا ان نتردد في اعلان تأييدنا بكل الوسائل لاي انتفاضة للحرية من حولنا ، ولكن ذلك لم يكن ابدا من اننا كنا ، ولا نزال ، نرغب مخلصين فـــي استقرار كامل يسود المنطقة ، حتى نستطيع ان نتفرغ بجهدنا كاملا مكرسا للبنـــاء الداخلي ورفع مستوى المعيشة . وتؤكد الدلائل ان الاستعمار لا يريد ذلك . ولهذا فانه لا يكل ابدا عن محاولات تهديد الاستقرار في المنطقة واصطناع الازمات واختلاق المشاكل ...» (حديث في ٢٨ سبتمبر الى ر.ك. كارانجيا) (١) .

وفي عام ١٩٥٨ عززت الوحدة العضوية بين مصر وسوريا . ثم تكررت القضايا ذاتها عام ١٩٥٩ ، لكن التأكيد كان على التطور الاقتصادي والاجتماعـــي الموازي للتغيرات التي حدثت في البناء التحتي . وقد اوضح الرئيس جمال عبد الناصر هذه النقطة في خطابه في الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٠ اذ قال : «ان وطننا ، الجمهورية العربية المتحدة ، يعيش الان ثلاث ثورات في وقت معا : ثورة سياسية عبرت عن نفسها بمقاومة الاستعمار في جميـــع مراحله ... وثورة اجتماعية عبرت عن نفسها بمقاومة الاقطاع والاحتكار وبالعمل المتفاني من اجل زيادة الانتاج ، رفعا لمستوى المعيشة وتمكينا لتكافؤ الفرص بين المواطنين وتحقيقا للعدل الاجتماعي ... ثم ثورة عربية عبرت عن نفسها بمقاومة الفرقة المصطنعـــة والحواجز المادية والمعنوية التي وضعها الذين ارادوا ان يحكموا وطننا بالفكـــرة الميكيافلية المشهورة : فرّق تسد . واننا لنعلن اننا نؤمن بأمة عربية واحدة . لقد كانت للامة العربية دائما وحدة اللغة ، ووحدة اللغة هي وحدة الفكر ، وكانت للامة العربية دائما وحدة التاريخ ، ووحدة التاريخ هي وحدة الضمير . ولسنا نرى اساسا

---

١ ـ نصوص خطابات الرئيس جمال عبد الناصر ١٩٥٨ .

قوميا أمكن من هذا الاساس ولا أثبت ؛ وليس مجرد صدفة ان جميع الدول العربية التي حصلت على استقلالها لم تلبث ان نصت في دساتيرها بعد الاستقلال ، على أن شعوبها انما هي جزء من الامة العربية . كذلك ليس مجرد عاطفة ان الشعوب العربية تؤمن مخلصة بأن كل عدوان على شعب منها هو عدوان عليها كلها ... على اننا نقول أمامكم ايضا ، اننا نؤمن بان التطور الواعي القائم على الدعوة السلمية والمستند الى ضرب المثل عن طريق العمل الايجابي الخلاق هو طريقنا الى هذه الوحدة التي نؤمن بها ...» (١)

وبينما كانت العروبة امرا مفروغا منه في الاقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة (سوريا) ، فانه لذو دلالة ان نلحظ الجهود التي بذلتها الحكومة لحشد المثقفين المصريين حول مبدأ القومية العربية . وفي التحليل النهائي كانت القضية هي قضية اقناع الرأي العام المصري بطابع مصر العربي في الاساس . وقبل ذلك ، في عام ١٩٥٦ ، كان احمد بهاء الدين قد وجد في انتاج المؤرخ المصري الاثري محمود كمال، امين المتحف المصري في القاهرة ، عن «آثار حضارة الفراعنة في مصر اليوم» مؤلفا مزعجا يهدد بتوفير اساس علمي لاولئك الذين يعارضون تذويب الشخصية المصرية في العروبة (٢) . وفي ٢٣ فبراير ١٩٦٠ اختفى اسم «مصر» نفسه عن طوابع البريد. وقرر المجلس الاعلى للجامعات ادخال موضوع جديد الزامي هو «المجتمع العربي» في جميع الفروع ، ابتداء من ٢٧ فبراير (٣) . وباشرت وزارة الثقافة مشروعا لبرنامج ممتع جدا لاعادة نشر المؤلفات الرئيسية في الادب والفكر العربيين عبر الاجيال ، او لجعلها اوسع انتشارا . وعين مصطفى السحرتي ، مؤلف اول كتاب مصري عن الايديولوجية العربية الجديدة (٤) مديرا للمشروع ١٩٦١ ، وضاعف الاساتذة جهودهم ، ونشط وضع الدراسات الجماعية والبيانات والابحاث عن «القومية العربية» وعن «المجتمع العربي» . وكان بعضها لا يخلو من فائدة خاصة في الميادين التاريخية والدينية والادبية (٥) . والى جانب ذلك عمدت الهيئات السياسية والثقافية الى رد اعتبار الشخصيات العظيمة في الحركة الوطنية ، ولاسيما عمر

---

١ ـ «الاهرام» ، ٢٨ سبتمبر ١٩٦٠ . وعلى كل حال فان رئيس الجمهورية العربية المتحدة لم يغفل أية فرصة ليخطب في الجماهير بتلك اللهجة العامية المصرية وهي ابعد وقعا وأعمق تأثيرا من اللغة المكتوبة .

٢ ـ محمود كمال «آثار حضارة الفراعنة في مصر اليوم» ، (القاهرة ، ١٩٥٦) .

٣ ـ الدكتور علي احمد عيسى: «مادة جديدة تدخل رؤوس الشعب» فيالاهرام ٢٤ اغسطس١٩٦٠.

٤ ـ نحو ايديولوجية عربية جديدة (القاهرة ، ١٩٥٧) .

٥ ـ نذكر منها دراستين احداهما نشرها أ.ف. عاشور : «دراسات في المجتمع العربي» وقد سبق ذكره . وثانيهما وضعها ب. بطرس غالي و م. ك. اسماعيل و أ.م. عودة عن «المجتمع العربي» (القاهرة، ١٩٦٠). وهناك ايضا مؤلفات علي الخربوطلي ، ومحمد عبد الله العربي، ومحمد م. عطا وغيرهم . =

مكرم في صراعه مع نابليون ومحمد علي ، والطهطاوي ، وعرابي ورفاقه ، ومحمد عبده وعبد الله النديم ومصطفى كامل ، ومحمد فريد . كما أن برامج المدارس الابتدائية والثانوية قامت بوحي من محمد سعيد العريان وخبرائه بمهمة مماثلة بالنسبة لمصر في الفترة السابقة للاسلام ، متجاهلة كليا ستة قرون من العهد القبطي (١) ومتناولة بلباقة تاريخ مصر في عهد الفراعنة (٢) وبالطريقة ذاتها أزيلت من الوجود فترة ١٩١٩ ــ ١٩٥٢ وهي الفترة التي تميزت بالاتجاه الليبرالي الانساني في حزب الوفد (٣) . وكان مؤتمر المهاجرين العرب ، خاصة اولئك الذين هاجروا الى اميركا اللاتينية ، المنعقد في القاهرة في يوليو ١٩٦٠ ، مقدمة لاحداث مواطنية عربية خاصة بهم (٤) .

وسرعان ما اندمج تيار القومية العربية المصرية بالتيار الاسلامي . وفي الواقع ان الجهود التاريخية السياسية ذات الميل القومي اثارت تجاوبا ضئيلا بين المثقفين(٥) . بينما ظل جمهور الشعب، مشغولا بقضاياه الدائمة التي لم تباشر معالجتها الا قبل

= ثم مؤلف عبد الله الريماوي الاردني وقد نشر في القاهرة (١٩٦١ ــ ١٩٦٢) . وهنالك ايضا تحقيق طريف قام به احمد ي. عوني استاذ امراض الدم في جامعة عين شمس ، مبتدئا بدم اهل النوبة ، («يثبت ان العرب ينتمون الى اصل مشترك ويكونون شعبا واحدا منتشرا في الشرق الاوسط» . («الاهرام» ، ٣٠ ابريل ١٩٦٠) .

١ ــ وهو المعروف في الغرب بالعهد الروماني. والمسيحية القبطية (وقبط كلمة مشتقة من ايجبتيوس اليونانية التي تعني مصر) قائمة على تعاليم القديس مرقص ، برئاسة بطريرك (البابا الان) الاسكندرية الذي اتسعت صلاحياته لتشمل منابع النيل والحبشة . وكانت الكنيسة القبطية قومية متشددة عبر تاريخها ، وقد رفضت بالتتابع سيادة روما وبيزنطية وفتحت مصر امام الجيش العربي بقيادة عمرو ابن العاص عام ٦٤١ . وفي مصر الان ٤ او ٥ ملايين قبطي من اصل ٣٠ مليون مصري .

٢ ــ بالنسبة للتخريب الذي احدثته هذه الجماعة انظر حسني لبيب «واقع التعليم في مصر» في «الاخبار» البيروتية ، ٢٤ سبتمبر و١٣ اكتوبر ١٩٦١ .

٣ ــ «امس كانت الذكرى الرابعة والعشرون لوفاة سعد زغلول» . هذا كل ما ذكرته «الاهرام» في ٢٤ اغسطس ١٩٦١ ، في الصفحة ١٢ في العمود المخصص للاخبار التافهة . كذلك ذكرت «الاهرام» في ١٠ مارس ١٩٦٢ : «امس مرت ٤٣ سنة على ثورة ١٩١٩» .

٤ ــ «الاهرام» ، ٢٩ يوليو و٥ اغسطس ١٩٦٠ .

٥ ــ يلاحظ فاروق خورشيد الناقد الشاب والداعية المتحمس للقومية العربية الاسلامية : « ان الحقل العربي في دراستنا ما زال مهملا ... نريد ان نعرف اذا كنا نملك ما اصطلح على تسميته بالتراث القومي ، اذا كان ادبنا وثقافتنا تشكل وحدة ثقافية تستطيع دعم تأكيدنا الحيوي اليوم ، تأكيدنا المتعلق بالوجود العربي والقومية العربية» («الثورة الفكرية» الاهرام (١٤ يوليو ١٩٦١) . ويحاول الوزير حسن عباس زكي ان يصل الى ذلك في «مقومات البقاء في المجتمع العربي» في «الاهرام» (٥ يناير ١٩٦٠) .

وقت قصير . ويقابل ذلك ان العامل الثقافي ، او العامل الديني بصورة خاصة ، كان لا يزال قويا في مصر ، وبالتالي قادرا على توفير اساس نظري وعاطفي للقومية العربية . يضاف الى ذلك كما قلنا ، ان الاتجاه الاسلامي او الاسلامي الوحدوي بالذات اتخذ صفة قانون رسخ رسوخا شديدا في البلاد برغم تصفية « الاخوان المسلمين » .

وقد قال الشيخ حسن الباقوري وهو زعيم سابق للاخوان المسلمين ووزير الاوقاف آنذاك في شرح له : «اذا قلنا ان العرب هم خير امة اخرجت للناس ، فلأن تلك حقيقة جاءت في القرآن ، وواقع تؤكده آياته» (١) .

وفي ١٩٥٨ – ١٩٥٩ عادت جمعية الاخوان المسلمين الى الوجود بصورة حذرة، بعد ان تفكك جهازها ، واغتيل زعماؤها ورجالها او عذبوا ، والتحق بقية اعضائها بصورة فردية بالاتحاد القومي . الا ان عددا من المنظرين اجتمعوا في مؤسسة للنشر تدعى «دار العروبة» التي اخذت تنشر مؤلفات سيد قطب ومحمد الغزالي ، وقانون الجرائم الاسلامي لعبد القادر عوده ، احدى اقوى الشخصيات في جمعية الاخوان المسلمين ، وقد أعدم شنقا عام ١٩٥٤ . وتدفقت منشورات عديدة لاسيما في ميادين الفلسفة والتاريخ والفقه والسياسة والادب ، لاحياء مواضيع التجدد الاسلامي ، متخذةاتجاها عنيفا اشبه باتجاهجمال الدين الافغاني لا باتجاهحسن البنا. ثم هناكايضا محمد البهائي وأحمد حسن الزيات في جامعة الازهر ، واسماعيل ادهم ومصطفى السباعي (مندوب الاخوان المسلمين في دمشق) ومحمد يوسف موسى والفيلسوف الجزائري مالك بن نبي في ميادين الفلسفة والشرع ، ورسائل عديدة ، وفيض من النشرات ، وكتب كثيرة من وحي الايديولوجية الاسلامية السياسية المتجددة . كما ان عباس العقاد وزّع وقته بين فرع مؤسسة فرانكلين الاميركية للنشر والاوساط الاسلامية . والمراقبة الدقيقة للاعلانات المنشورة كل صباح في الصحف تعطي تقديرا تقريبيا يزيد عن ثلث مجموع الكتب المصرية المنشورة في السنوات الاخيرة حول الموضوعات الاسلامية .

ولا بد في كل حال من التنويه بعدة مؤلفات قيمة لما ادته في مجال تطوير بعث الثقافة العربية الادبية والرياضية والعلمية ، وفي مجال التقليد الديني الحي بدءا بالمعتزلة (٢) وقد ذكرنا من قبل الدور الخطير الذي لعبته الدوائر المختلفة في وزارة الثقافة . وقام الفيلسوف عبد الرحمن البدوي بدور هام في هذا المجال . كما ان كل دار نشر خصصت قسما بارزا من نشاطاتها لتطوير هذا الاحياء .

---

١ – «عروبة ودين» ، ص ٦٣ ، (القاهرة ، ١٩٥٩) . وفي عام ١٩٥٩ اقيل الباقوري من منصبه لتورطه في فضيحة . واصبح فيما بعد ناظر الازهر .

٢ – وهم اصحاب اول اتجاه عقلاني ناقد في الفلسفة الاسلامية كان له تأثيرات بعيدة على الفكر العربي والمصري المعاصر .

ومع ذلك فان الاتجاه الاساسي لم يعجز عن اثارة حملة مقلقة من التمييز ضد الاقباط ولاسيما بالنسبة للوظائف العامة ، وحتى دخول الشركات الخاصة ايضا . والمدارس الرسمية التي كادت تصبح علمانية في ظل الوفد ، عادت فكسبت صفة دينية عميقة . وانتشرت العدوى ، وفي عام ١٩٥٨ لم يكن ظهور النشرة الاسبوعية المستقلة «وطني» التي تحررها شخصيات بارزة من طبقة الاقباط الوسطى ومثقفيهم ، هو العلاج الذي كان يتطلع اليه الكثيرون .

وفي مناسبات عديدة اعلنت الحكومة عن عزمها بأن لا تنزلق في تيار التعصب الاسلامي الذي تمكن الوفد من وقف مدّه اثناء فترة ما بين الحربين العالميتين . تلك كانت خلاصة خطاب جمال عبد الناصر في لاهور : «ان اجتماعنا يحيي الاسلام بالعمل والعلم والتحرر والتعاون البعيد عن الظلام والتعصب» (١) .

وهاجم الصحفي فتحي غانم الدعاية الامبريالية التي زعمت «بأن العامل الرئيسي للتضامن العربي هو الدين» ، هادفة من وراء ذلك كما قال «الى عزل العرب المسيحيين والجماعات العربية غير المسلمة ، بشكل عام ، عن العرب المسلمين وتحويل العرب عن التفكير في رفع مستوى معيشتهم عن طريق الاشتراكية ، عدوة الاقطاع والرأسمالية الاحتكارية ... لا يمكننا ان نظهر الجانب الديني للتضامن العربي ونهمل الجانبين الاقتصادي والاجتماعي» . واستخف الشاعر صلاح عبد الصبور بهذه النظرة الى الامور : «جميع الثورات العربية السابقة كانت تفكر في الجانب الوطني فحسب ، كانت تفكر في الاستقلال او الوحدة او طرد الاستعمار او القضاء على الخونة ... ولكنها لم تكن تفكر في اقتصاد العرب وثروات العرب ورفاهية العرب . وكان هذا سببا رئيسيا من اسباب عدم استمرارها» . نحن هنا بعيدون جدا عن الغموض القومي الصوفي أو حتى عن التحليل الموزون عند كلوفيس مقصود : «العربي هو من ينتمي مصيره بحكم الواقع او الارادة الى الوطن العربي ككل» (٢) .

هكذا يمكن القول أن نوعية القوى السياسية والاقتصادية المتصارعة (نتيجة ازدياد البطالة امام تزايد السكان المتسارع) ، وايديولوجية معظم الضباط المتأثرة بالاسلام ، وعزم السلطة على رفض الليبرالية والماركسية في آن واحد ، كل ذلك حتّم الرجوع الى الجذور الدينية التي كان جمال عبد الناصر رائدها . هكذا ، بشكل ما ، كان اللون المصري للقومية العربية : القاهرة مقر الحكومة المركزية للجمهورية

---

١ ــ خطاب جمال عبد الناصر في جمعية حماية الاسلام في لاهور ، في «الاهرام» (١٦ ابريل ١٩٦٠) .

٢ ــ فتحي غانم : «ماذا نريد من التضامن العربي» في «روز اليوسف» عدد ١٦٣٧ ، (٢٨ سبتمبر ١٩٥٩) . صلاح عبد الصبور في مقالة اشير اليها سابقا . كلوفيس مقصود : «من هو العربي ؟» في «روز اليوسف» عدد ١٦٤٣ ، (٧ ديسمبر ١٩٥٩) . م. أرقش «تاريخ العرب وطبيعة بلادهم» ، في «الاهرام» (٤ ابريل ١٩٦٠) ، الخ ...

العربية المتحدة ، هي أيضا مقر جامعة الازهر والمؤتمر الاسلامي وجامعة الـــدول العربيـــة .

خلال «مرحلة باندونغ» بين ١٩٥٦ ــ ١٩٥٨ لم يكن جمال عبد الناصر وحيدا في جعل صوته مسموعا . فقد كانت الماركسية المصرية توطد نفسها في ميادين التنظير والدعاية والعمل . وقادها الخط العام للتطور المصري الى انجاز نظرية تجمع بين التفسير الماركسي التقليدي الذي اعتنقته بين ١٩٣٩ ــ ١٩٤٥ ، والافكار الجديدة للقومية العربية .

تمت هذه العملية على مرحلتين مع ان التمهل والتأخير كانا اكثر بروزا داخــل المجموعة العسكرية .

بين ١٩٥٢ و١٩٥٦ كان للفكر الماركسي حول القضايا العربية صوت ضعيف لانه كان رازحا تحت وطأة اللاشرعية ولان ألوضع السياسي الداخلي كان شديد التعقيد ايضا . هنالك ثلاثة كتب هامة تلقي بعض الضوء على هذا الموضوع . ان مجموعة من مقالات نقدية ذات طابع فني وادبي وثقافي في وقت واحد لمحمود امين العالــــم والدكتور عبد العظيم انيس ، «في الثقافة المصرية» (بيروت ١٩٥٥) عرضت القضايا الرئيسية في مجال نظرية الثقافة المصرية ، رابطة اياها بصورة وثيقة بمهمات الحركة القومية والتقدمية . ولم يخف كاتب المقدمة اللبناني ، حسين مروه ، خيبته بالطابع المصري ألخاص للكتاب اذ انه كان هو والكثيرون من القراء يفضلون ان يكون هـــذا الطابع «عربيا» . ولم يذكر ابراهيم عامر في «ثورة مصر القومية» (القاهرة ١٩٥٧) شيئا عن العالم العربي . وخصص شهدي عطية الشافعي في مؤلفه الذي كثيرا ما يُستشهد به حول «تطور الحركة المصرية القومية ١٨٨٢ ــ ١٩٥٦» صفحتين «للجبهة العربية» . فقد قال «ان سياسة الجبهة العربية جزء لا يتجزأ من السياسة المصرية اليوم ، وهي سياسة سلام واستقلال وطني» . وبعد ان ذكر الروابط التاريخية بين مصر والعرب منذ أقدم العصور ، أكد انه «لم يكن هناك حركة كفاح شعبي واحد في مصر الا وكان لها صداها في السودان وسوريا وفلسطين ولبنان والعراق» . واستشهد بالجامعة العربية والحرب الفلسطينية واشاد بالدور الحاسم الذي لعبه عبد الناصر (١) . وتؤكد جميع وثائق هذه الفترة على المحتوى العدائي للاستعمار في التضامن العربي في الميدان الخارجي ، وعلى محتواه الديمقراطي والتقدمي في الميدان الداخلي . كان هنالك تمييز دائم بين نوعين من التضامن النضالي لانه كان يقوم الى جانب ما يتصوره اليسار الماركسي ويطبقه ، نوع آخر من التضامن أبطاله آنذاك هم نوري السعيد والعائلة الهاشمية والجماعات العربية الرجعية الحاكمة وقد كان هؤلاء

---

١ ــ «تطور الحركة ...» مرجع مذكور سابق ص ١٦٢ــ١٦٣ . ولاحظ ا.ج. شزنه ان الراي العام المصري لم يتشرب العروبة الا في ظل الحكومة الجديدة في (مواقف مصرية من الوحدة العربية) في مجلة الشرق الاوسط النيويوركية (مجلد ١١ ، عدد ٣ ، ١٩٥٧ ص ٢٥٣ــ٢٦٨) .

معنيين بسحق اليسار تحت ستار «الوحدة» .

وسار التطور النظري في اتجاهين احدهما الاتجاه التقدمي ، اتجاه الماركسيين المسموح لهم بالعمل قانونا في «المساء» وفي الكتب التي صدرت بين ١٩٥٦ ــ ١٩٥٨ من جهة ، ثم الاتجاه الرسمي للحزب الشيوعي المصري ، لاسيما بعد الوحدة عام ١٩٥٨ .

وكان المنظّر الرئيسي للقومية العربية في هيئة تحرير «المساء» هو رئيس دائرة الشؤون الخارجية ، عبد العظيم انيس ، عالم الرياضيات الذي عمل زمنا محاضرا في كلية العلوم الامبراطورية (لندن) ثم في كلية العلوم في الاسكندرية ، وقد كان مديرا سابقا لدار الابحاث العلمية في الاسكندرية . ونشر بين ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ عــدداً من الدراسات شرح فيها ان المحتوى العدائي للاستعمار في هذا المبدأ هو الوجه العربي للماركسية في ميدان السياسة الخارجية وقام عدد من معاونيه بتطوير هــــذه النظرة (١) لكن آخرين عمدوا الى التأكيد على الناحية الشعبية للقومية العربيـــة رافضين ضمنا مفاهيمها حول محو الشخصية المصرية .

وأصدرت دار الفكر ، وهي مؤسسة للنشر ، سلسلة عن « قضايا القومية العربية» في عام ١٩٥٧ . وسارت مجلة «الغد» الثقافية التي كانت تظهر بشكل متباعد وغير منتظم على يدي حسن فؤاد ، وهو من المجموعة نفسها ، بحسب التوجيه الرسمي(٢).

ووقع الاصطدام بين الايديولوجيتين الرسميتين للقومية العربية ، ومفسريهـــا الماركسيين ، في المؤتمرين الثالث والرابع للكتاب العرب . لم يكن المؤتمر الاول (في دمشق ٩ــ١١ سبتمبر ١٩٥٤) قد أثار قضية القومية العربية (٣) ، لكن المؤتمر الثاني (في بلودان ، سوريا ، ٢٠ــ٢٧ سبتمبر ١٩٥٦) وجه نداء الى كتاب العالم طالبـــا تأييدهم ضد الخطر الاستعماري . واتخذ مقررات اولها «مهمة الاديب العربي القومية في توعية الروح العربية ، وحماية التراث العربي ، وفي خلق مجتمع واعٍ يمكن الانسان العربي من تحقيق ذاته ويجعله قادرا على جميع التضحيات ليبني وحدة أمته وعزتها وكرامتها» (٤) .

كانت هذه بوجه الاجمال هي القضايا الماركسية اللون للوحدة الثقافية العربية التي كانت تحظى بتأييد جماعي حتى ذلك الوقت .

---

١ ــ انظر مجموعات «المساء» المجلدة لعامي ١٩٥٧ و١٩٥٨ . وقد قام احد كتابها جميل عبد الشافع يجهل سلامه موسى ، على رغم كونه داعية عنيفا لمصر الفرعونية «مصريا عربيا منذ يوم مولده الى يوم مماته ...» («المساء» ٨ اغسطس ١٩٥٨) .

٢ ــ فيما يتعلق بدور النشر اليسارية في هذه الفترة ، انظر «المعركة وحركة النشر في مصر» في «الثقافة الوطنية» بيروت ، مجلد ٦ ، عدد ١ ، ١٩٥٧ ، ص ٦٠ــ٦١ .

٣ ــ المرجع السابق ، عدد خاص ، رقم ٦٤ ، ١٩٥٤ ، لاسيما ص ٤٤ــ٥٠ .

٤ ــ «الآداب» ، بيروت ، عدد خاص ، مجلد ٤ ، عدد ١٠ ، ١٩٥٦ ، لاسيما ص ٩٧ ــ ١٠٠ .

وتغير الوضع بشكل ملحوظ اثناء المؤتمر الثالث (في القاهرة ٩-١٦ ديسمبر ١٩٥٧) الذي انعقد حين كانت القومية العربية تقوى وتشتد . ثم ان الموضوع العام في المؤتمر كان «الادب والقومية العربية» . وكان لجميع الوفود لون حكومي قوي ، ولاسيما الوفد المصري حين ظهر محمد سعيد العريان لاول مرة بينما استثني محمود امين العالم . اما الكتاب الماركسيون المنقطعون عن العلاقات الرسمية فانهم وسعوا نشاطاتهم واكتسبوا جمهورا متحمسا . وتناولت المقررات في الاقسام الخمسة الاولى ، بين الاقسام الستة ، بصورة خاصة ، الاسس التي كانت المقدمة للوحدة السورية المصرية التي اعلنت بعد اسابيع قليلة ، ولاسيما : «ان القومية العربية حقيقة تنبع من أعماق الوجدان العربي ، ومن أعماق فكر كل عربي وشعوره ، حيثما كان ؛ وهي تعبر عن شخصية الامة العربية وآمالها وحاجاتها ومصالحها والروابط القائمة بين ابناء العروبة في مجالات التاريخ والارض والتراث الثقافي واللغة الواحدة والمصير المشترك . وهي تعبر كذلك عن ارادة الامة العربية في الكفاح من اجل الحرية والوحدة ، لتستطيع المساهمة الفعالة في بناء عالم متحرر من اضرار الاستعمار ، وجرائم العدوان ، واطماع السيطرة ، وفي حماية الحضارة الانسانية وتطورها » (١) .

ووقع الانشقاق اثناء المؤتمر الرابع (في الكويت ، يناير ١٩٥٩) . هنا أعلن وفد الجمهورية العربية المتحدة ، بعد قمع المثقفين اليساريين نتيجة الارهاب القائم ضدهم في الوقت ذاته، حملة حقيقية على الوفد العراقي برئاسة الشاعر الكبير مهدي الجواهري . وسبب ذلك ان العراقيين الذين كانوا يمثلون جبهة قومية من شيوعيين وديمقراطيين ليبراليين الخ ... تعكس صورة العراق اثناء المرحلة الاولى بعد سقوط نوري السعيد (٢) لم يكونوا ينوون الموافقة على مقترحات اعتبروها قومية عربية الحاقية تبعية (٣) . وبعد ذلك لم يعقد الكتاب العرب اية مؤتمرات .

اما فيما يتعلق بموقف الحزب الشيوعي المصري ، فان هنالك ، لحسن الحظ ، مجموعة من الوثائق لفترة ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ ، اي فترة الوحدة ، تمكن من اكمال الصورة من الجانب الرسمي للحزب .

---

١ ــ بالنسبة للدور الذي لعبه يوسف السباعي في ابعاد الكتاب اليساريين قبل المؤتمر . انظر «لا ارهاب في الثقافة» في «الثقافة الوطنية» مجلد ٥ ، رقم ٩ ، ١٩٥٦ ، ص ٥٦ . وبالنسبة للمؤتمر الثالث انظر العدد الخاص من «الآداب» ، مجلد ٤ ، عدد ١ ، ١٩٥٨ ، ومقالتي «خطوة جديدة في تاريخ نهضتنا الثقافية» في «الثقافة الوطنية» ، مجلد ٧ ، عدد ٢ ، ١٩٥٨ ، ص ٧-١٠ .

٢ ــ عراقي بارز مؤيد لبريطانيا في ظل النظام السابق . تسلم رئاسة الوزارة عدة مرات وأعدم بعد ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ .

٣ ــ فيما يتعلق بالمؤتمر الرابع ونص احتجاج الوفد العراقي ، راجع المرجع السابق ، مجلد ٨ ، عدد ٢ ، ١٩٥٩ ، ص ٦٩-٧١ .

هنالك اولا التصريح الذي اعطته لجنة التنسيق للمنظمات الشيوعية الثلاث الى مراسل «الاونيتا» الايطالية في ١٤ مايو ١٩٥٧ . والنص الايطالي يعرض «الخطوط العريضة لبرنامج الحزب في المستقبل» في خمس نقاط . وتدعو النقطة الثانية الى «خلق وحدة فدرالية بين البلدان العربية التي نجحت في تحرير نفسها من السيطرة الاستعمارية» لكن النص الفرنسي الذي نشر في وقت لاحق يعطي النص التالي : «تدعيم وحدة البلاد العربية المتحررة من السيطرة الاستعمارية» .

وبعد الوحدة فورا نشر الحزب الشيوعي المصري بيانا عنوانه «مفهوم القومية العربية» وقّعه «عباس» و«خالد» وكلاهما عضو في اللجنة المركزية . هل توجد امة عربية واحدة ؟ بحث الكاتبان الواقع العربي على اساس التحديد الستاليني الكلاسيكي للأمة : «١ ــ القومية العربية هي حصيلة تاريخ مشترك لجماعة من الناس عاشوا وتآلفوا وناضلوا معا مئات السنين . ٢ ــ القومية العربية لها لغتها الواحدة التي تحمل تراثها وخلاصة خبرتها التاريخية . ٣ ــ القومية العربية تشترك في رقعة واحدة من الارض مهما اختلفت وتعددت مظاهرها الجغرافية . ٤ ــ القومية العربية لا تشترك في حياة اقتصادية واحدة ، ولكن هذه المشكلة ليست عائقا امام وجود القومية العربية لانه من الواضح ان دولا استعمارية مختلفة لا تزال تسيطر على مقدرات وامكانيات وثروات اجزاء من الوطن العربي ، وهي بالتالي تربط هذه الاجزاء بالاقتصاد الاستعماري نفسه . ولقد كانت السوق العربية المشتركة قائمة في الماضي ، قبل الاحتلال الغربي ، بشكل او بآخر ، وعمل الاستعمار على تحطيم هذه السوق والقضاء على تكامل الانتاج في الوطن العربي . ومع ذلك فان أسس التكامل في الانتاج لا تزال قائمة وان كانت مبعثرة تفصلها الحدود المفتعلة . ٥ ــ التكوين النفسي المشترك (او «الطابع القومي») للأمة العربية» .

وعلى اساس هذه العناصر ، «ان القومية العربية ليست شعارا سياسيا تكتيكيا، ولا هي عصبية دينية . ان القومية العربية ليست تطلع طبقة اجتماعية صاعدة نحو اسواق جديدة بهدف تكوين امبراطورية جديدة تخدم اغراضها التوسعية . ان القومية العربية ظاهرة تكوين امة عربية واحدة ، لها كافة المقومات الاساسية للأمة الواحدة ، وتناضل جميع فئاتها الوطنية الشعبية لتجميع شتاتها المبعثر ، وتكامل اقتصادها الممزق وتطويره ، وخلق سوقها المشتركة واستعادة ثرواتها وأراضيها التي سلبها الاستعمار ، والقضاء على كل القوى الرجعية والاستعمارية المعرقلة لنموها ، ورفع مستوى معيشة ابنائها وتطوير حياتها وتنمية ثقافتها ، والمساهمة مع كافة الشعوب والدول الوطنية والاشتراكية في النضال للقضاء على الحروب وصيانة السلم العالمي .. »

ومن هنا كان التلاقي بين ما اراده الماركسيون بصدد التضامن والنضال العربي المشترك ، وما كانت عليه القومية العربية في الفترة بين معركة السويس وقيام الجمهورية العربية المتحدة : «ان القومية العربية في جوهرها حركة شعبية نضالية معادية للاستعمار . فالاستعمار هو الذي اقام الحدود والحواجز في وجه هذه

القومية ، فمزق وحدتها وسعى لطمس معالمها وعرقلة نموها . ولهذا كانت معركة التوحيد في جوهرها معادية للاستعمار . انها بالضرورة حركة تقدمية من الناحية الاجتماعية . ففي نضالها ضد الاستعمار تناضل كذلك ضد عملائه وحلفائه من الاقطاعيين والاحتكاريين ، وهي تحرر ثروات ارضها وطاقات شعوبها من الاستغلال والاستعباد ، وتحقق التكامل بين اقتصادها الممزق ، وتبني اقتصادها الوطني وتطوره ، وتنمي ثقافتها الوطنية والشعبية . وهي بهذا تتيح لابنائها ارتفاعا في مستوى المعيشة ، كما توفر لهم حريات ديمقراطية متعاظمة» (١) .

استقبل الشيوعيون الوحدة بين سوريا ومصر بحماس . وفي فبراير ١٩٥٨ ، قبيل اعلان الجمهورية العربية المتحدة ، صدر بيان للحزب الشيوعي المصري حول الوحدة استعرض فيه المصاعب والتحفظات التي كانت لدى القطاعات المتنوعة النافذة في الراي العام المصري : «لم تقف قوى الاستعمار والرجعية عند حد التفريق بين الشيوعيين العرب وبقية الوطنيين العرب ، بل انها بدأت تثير الذعر بين الطبقة الراسمالية الوطنية في مصر وبين مثيلتها في سوريا . من هنا راحوا يشيعون في مصر ان الوحدة ستصيب بالخراب صغار التجار ومتوسطيهم ، وبأن التجار المصريين سيكونون تحت رحمة التجار السوريين . واشاعوا ان الراسمالية المصرية — وهي الراسمالية الاقوى — ستزحف الى سوريا لتستعمر وتستنزف دماء الشعب العربي في سوريا وانها تمهد لذلك بالقضاء على الحريات الديمقراطية وتشديد الكبت ضد الحزب الشيوعي السوري ، متعاونة في ذلك مع الرجعية السورية» .

وكان هناك لاعتراض ثان يمس آمال اليسار في الصميم : «... ولكن هل تعني معارضتنا في حل الاحزاب ان مستقبل الديمقراطية مظلم في الجمهورية العربية المتحدة ؟ كلا . لانه لا يجب ان ننظر الى مستقبل التطور الديمقراطي من زاوية وجود الاحزاب وحدها ، وانما يجب ان ننظر الى المسألة من زاوية : ١ — ان القوى الشعبية والوطنية ستلتقي في الدولة الواحدة وتتجمع وتناضل بكيفية فعالة من اجل توسيع الحريات الديمقراطية وتدعيمها . ٢ — ان السياسة الوطنية التحررية السائدة في الجمهورية العربية المتحدة موجهة لاضعاف النفوذ الاستعماري وتصفيته . وهذا يخلق الظروف الملائمة لتطور الديمقراطية كما تخلقها السياسة التقدمية التي ترمي الى تصفية الاقطاع وتصنيع البلاد وتطوير الزراعة فيها ... ويجب علينا ، في الوقت نفسه ، ان نحذر من ان ننحرف بقضية الوحدة وتدعيمها الى وضع مسألة الاحزاب في مركز الاحداث ؛ فان المهمة الرئيسية هي الدفاع عن الوحدة الوليدة وحمايتها والتوعية لاهميتها العظمى ورفع الشعارات التي تؤدي الى تطويرها لمصلحة

---

١ — عن الحكم دروزة في «الشيوعية المحلية في معركة العرب القومية» ص ١٥٧—١٥٩ (بيروت ١٩٦١) .

الشعب » (١) .

وفي العاشر من فبراير ، رد مكتب العمل الجماهيري في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري ، في مذكرة داخلية ، على العديد من الاعضاء الذين اتهموا القيادة «باتجاه يميني» وذكر سلبية عدد كبير من الاعضاء : «القضية الكبرى هي ان تنجح الوحدة السورية المصرية وتنشأ قوة سلام في منطقة الشرق الاوسط» . وتضيف المذكرة : انه بدلا من توجيه الانتقاد الى حل الاحزاب ، يحسن «ان نستفيد من المد الثوري الذي أحدثته الوحدة واقترن بها وأعقبها ... وان نحرك اوسع الجماهير من اجل حماية الوحدة وانجاحها ... افضحوا جميع المناورات التي تريد اظهار الشيوعيين بمظهر معادٍ للوحدة سواء في مصر او في سوريا» (٢) . والاهم من اي شيء آخر هو وجوب منع «عزل الحزب عن الجماهير الشعبية» .

وفي ٢٧ فبراير اصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري بيانا الى الشعب بصدد موضوع الوحدة بين سوريا ومصر مرحبا بها بأحر العبارات لانها «تعبير عن ارادة الملايين من شعوب بلادنا العربية جميعا ، وهي ثمرة لنضالها ، وتدعيم للانتصارات والمكاسب التي ساهمت جميعا في تحقيقها ، وهي كذلك نقطة انطلاق نحو التحرر الكامل والوحدة الشاملة لقوميتنا العربية» .

وفي نهاية هذه الوثيقة الطويلة جدا ، نداء : «ان المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري يهيب بكم جميعا ان تبذلوا لقضية الوحدة المصرية ــ السورية ما تستحقه من عناية وجهد . ان هذه الوحدة هي جوهر صراعكم مع الاستعمار ، انها جوهر معركتكم من اجل تدعيم استقلالكم وتطويره ، انها جوهر نضالكم من اجل رفع مستوى معيشتكم وحماية سلام العالم ...» (٣) .

وصدر بيان آخر وزع في ١٣ مارس ١٩٥٨ كان أكثر حماسا :

«وعيد الجمهورية العربية المتحدة هو في الوقت ذاته عيد البشرية التقدمية كلها، وثمرة من ثمرات كفاحها . وهو عيد الشعوب المكافحة ضد الاستعمار وضد تجار الحروب ، لان دولة قوية ومستقلة قد ولدت وقامت في الشرق الاوسط ، في آسيا وافريقيا ، لتعزز كفاح الشعوب ضد الاستعمار ، لتجمع الامة العربية وتلهمها الكفاح من اجل السلام والاستقلال والوحدة العربية ... ان جمهوريتنا العربية المتحدة تقوم لتجمع القوى الوطنية والديمقراطية وتنظم الموارد البشرية والاقتصادية في مصر وسوريا ، ولتبني مجتمعا يتحقق فيه الرخاء والديمقراطية للشعب العربي

---

١ ــ «بيان من الحزب الشيوعي المصري عن الوحدة السورية المصرية» نقلا عن المرجع السابق ، ص ١٨٧ ــ ١٨٩ .

٢ ــ «تقدموا الصفوف الوطنية في معركة الوحدة العربية» ، نقلا عن المرجع السابق ص ١٨٦ــ١٩٠ .

٣ ــ «بيان الى الشعب عن الوحدة المصرية السورية» ، نقلا عن المرجع السابق ص ١٨٣ــ٤ .

الكادح ، مجتمعا يستهدف بناء الاشتراكية» (١) .

ووضع العدد الاول من نشرة الحزب المركزية جدولا بالاهداف التي حققتها الوحدة المصرية السورية :

«١ ـ انها توحد جهود شعبين متحررين من النفوذ الاستعماري ضد الاخطار المحتملة . ٢ ـ انها تفشل الخطة الاميركية التي ترمي الى تفتيت الصف العربي وعزل كل دولة والانفراد بها لتحطيمها . ٣ ـ انها تقيم دولة كبرى ضد التوسع الصهيوني . ٤ ـ ستكون الجمهورية العربية المتحدة مركزا قويا لكافة القوى الوطنية التي تكافح من اجل الاستقلال والحياد والوحدة العربية . ٥ ـ ان كفاح حكومتي مصر وسوريا لتحرير الاقتصاد القومي من النفوذ الاجنبي ولتصنيع البلاد، والنجاحات التي تحققت في مصر وسوريا بعقد اتفاقيات التصنيع مع الاتحاد السوفياتي ، وتجمع طاقات البلدين ـ كل هذا ـ يعجل في تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، وهو الشرط الاساسي لصيانة الاستقلال السياسي» (٢) .

وسرعان ما اخذ الضغط من اكثرية الاعضاء والملاكات الحزبية يؤثر في اللجنة المركزية التي كانت تقف عاجزة امام القضاء على الديمقراطية السورية . واخذ الحزب الشيوعي المصري يلفت الانتباه الى نواح معينة مؤسفة ، ولاسيما عزل خالد العظم من الوزارة المركزية ومن المجلس التنفيذي السوري (٣) . وانتقد القانون الذي ينظم ترشيح العمال الى الاتحاد القومي في وقت «نلاحظ فيه تدهورا مستمرا لمستوى معيشة الطبقات والفئات الشعبية ، بينما ترتفع الارباح التي تجنيها الشركات والمؤسسات الرأسمالية» (٤) .

وفي ٢٠ يوليو ١٩٥٨ هاجم خالد بكداش ما اسماه بسياسة الاختناق المتبعة في سوريا وقدم برنامج الحزب الشيوعي السوري من ١٣ بندا. وفي ٣ سبتمبر اصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي دعوتها الى اتحاد فدرالي (٥) . وفي صيف ١٩٥٨ وخريفه اعتقل عدد من الشيوعيين في مصر كما ان الاتصالات التي قام بها انور

---

١ ـ «عاشت الجمهورية العربية المتحدة» ، نقلا عن المرجع السابق ص ١٨٤ـ٥ .

٢ ـ نقلا عن «اتحاد الشعب» ، القاهرة ، عدد ١ ، فبراير ١٩٥٨ ص ٥ . والمرجع السابق ، ص ١٨٦ .

٣ ـ نقلا عن «اتحاد الشعب» عدد ٣ ، ١٥ مارس ١٩٥٨ ، والمرجع السابق ص ١٩٩ .

٤ ـ نقلا عن «اتحاد الشعب» عدد ٩ ، ابريل ١٩٥٨ والمرجع السابق ص ٢٠٠ . ويشير بيلنغ في المصدر المذكور له سابقا ص ١٠٦ الى «ان الخوف الجنوني من التغلغل الشيوعي في حركة الطبقة العاملة كان احد العوامل الرئيسية وراء موقف الحكومة الرجعي» .

٥ ـ «حول الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن» في المرجع المذكور سابقا للحكم دروزة ص ٢٠٦ـ٢١٤ . وفيما يتعلق بموقف الحزب الشيوعي السوري راجع «النداء» و«الاخبار» البيروتيتين للسنوات ١٩٥٨ ـ ١٩٦٢ .

السادات لم تبعث اي امل بتوسيع الحريات الديمقراطية .

وفي ١٥ سبتمبر اصدر الحزب الشيوعي المصري بيانا جديدا بتوقيع المكتب السياسي . وبعد التنبيه الى ان «العدوان يمكن ان ينفذ من ثغرة في الجبهة الداخلية» اعاد المكتب السياسي النظر في موقفه السابق باتجاه مطالبة اقوى بالنسبة لمضمون الاتحاد بالذات : «في ظل قومية كالقومية العربية ممتدة في بلاد مترامية الارجاء تسودها ظروف اقليمية واقتصادية وسياسية واجتماعية متفاوتة ، يصبح من الضروري ان نضع في الاعتبار دائما حقيقتين اساسيتين هما : الخصائص الاقليمية ، والظروف الاقتصادية» (١) .

في سبتمبر ١٩٥٨ جاء انذار السادات للحزب الشيوعي بأن ينضم الى «الاتحاد القومي» ، وتعديل الخط السياسي للجنة المركزية . هنا قامت اقلية صغيرة العدد لكنها ناشطة متحركة ، ومتركزة في مؤسسة «دار الفكر للنشر» ، وناشئة عن «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» تدعو الى الاندماج في «الاتحاد القومي» لتجنب الانقسام الداخلي ولمنع الاضطهاد . وادى رفض الاكثرية الساحقة في الحزب ، على صعيد القاعدة والقيادة ، الى انشقاق لم يكن في الحسبان بعد الوحدة التي تحققت اثر عشرين سنة من النزاع التناحري (٢) .

وفي اول يناير ١٩٥٩ انفجرت الازمة .

اوجب انهيار الوحدة السورية المصرية في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ على الحكومة العسكرية ان تعيد النظر في مفهومها للقومية العربية . ويقتضي علينا ان ننظر في الفكرة والوسيلة معا .

في اغسطس ١٩٦١ ، في مقابلة للتلفزيون الالماني الشمالي (هامبورغ) تناول الرئيس عبد الناصر قضية الوحدة العربية بمرونة جديدة فقال : «ان الوحدة العربية كما تفهمها الجماهير العربية تمتد على جبهة طويلة تبدأ من التضامن العربي وتصل الى الوحدة الدستورية ... ان الامة العربية وحدها ، على ضوء احتياجاتها ، هي القادرة على تطوير الوحدة العربية من التضامن الى التحالف الى الاتحاد الى الوحدة الدستورية الكاملة» (٣) . وبعد مرور عشرة ايام على الانقلاب العسكري في سوريا قام هيكل بتحليل اولي للاسباب التي ادت اليه : «لقد كنت في كثير من الاحيان ،

---

١ ـ «بعد التطورات الاخيرة في الشرق العربي» ، في المرجع السابق للحكم دروزة ص ٢١٧ـ٨ .

٢ ـ من الممتع ان نلحظ ان هذه المجموعة امتنعت برغم كل شيء عن اتخاذ المواقف المتطرفة التي اتخذتها اوساط يسارية سورية ولبنانية معينة . وبعد نشر «قضية الجزائر والتضامن العربي» عام ١٩٥٧ ، هوجم احمد الرفاعي ، احد قادة هذه الاقلية المصرية ، في «الثقافة الوطنية» لانه تكلم عن امة جزائرية : «نحن نعارض الفكرة التي تقول بأمة جزائرية لاننا نؤمن بان الشعب الجزائري هو جزء من الامة العربية» (مجلد ٦ ، عدد ١١ ، ١٩٥٧ ، ص ٦٣ـ٦٤) .

٣ ـ «الاهرام» ، ١٤ اغسطس ١٩٦١ .

اشعر بالخطر الذي لا بد ان تواجهه تجربة الوحدة التي قامت سنة ١٩٥٨ ، من جراء ارتكازها على شخصية «البطل» » .

واعترف ان «الاساس الصلب المتين» للوحدة يقوم «على حركة الجماهير نحو آمالها السياسية والاجتماعية والاقتصادية» . وهذا يعني ان الوحدة مع سوريا فرضت على مصر فرضا وانها لم تكن منسجمة مع الواقع الموضوعي (١) . وفي ١٣ اكتوبر باشر هيكل تحليلا مفصلا انتقاديا واصله حتى اول ديسمبر. ادخل المبضع الى قلب التجربة : نقص في الظروف التاريخية لخلق وحدة عضوية في مارس ١٩٥٨ ؛ ضعف موقع القومية العربية التي انقلبت فجأة من حملة حرب عصابات ضد الاستعمار الى هرب مواقع، كانت الجمهورية العربية المتحدة هدفها المفضل ؛ حقيقة «ان الشعب العربي في مصر لم يكن بعد قد وصل الى مرحلة الاستعداد الكاملة للوحدة العربية»؛ التباين في التطور الاقتصادي والاجتماعي بين مصر وسوريا ؛ النقص في نقل المعلومات من دمشق الى القاهرة ؛ الانقسام الجغرافي الى منطقتين منفصلتين غير متصلتين الا عبر البحر ، مبالغة القادة المصريين في عدم فرض حكم قوي على السوريين ؛ «رئيس واحد ، وعلم واحد ، ونشيد واحد ، ولكن فيما عدا ذلك كل شيء كان يختلف بين الاقليمين . . .» ؛ واعتبرت الرجعية العربية الممثلة بالملك سعود وبالملك حسين ، وغيرة اللواء قاسم عاملين مساعدين في تسبيب الازمة ، مع انهما لم تكونا سببا لها . واخيرا تناول هيكل استبداد عبد الحميد السراج وأساليب الشيوعيين المعوقة ولاسيما اللواء عفيف البزري ، رئيس الاركان العامة ، اثناء الوحدة (٢) .

وعلى أثر الانقلاب العسكري في دمشق اتخذ الرئيس جمال عبد الناصر موقف ضحية المناصرين السوريين للوحدة بأي ثمن ؛ «يوم ١٥ يناير سنة ١٩٥٨ بالذات ، قلت لهم ان احنا يجب ان ننتظر خمس سنوات ، ونجرب وحدة اقتصادية ووحدة عسكرية ووحدة ثقافية ثم نتجه بعد ذلك الى الوحدة الدستورية» .

وقال انه نزل عند توسلاتهم «لانقاذ سوريا» . اما بعد ذلك «في الثلاث سنين اللي فاتوا ، ثلاث سنين ونصف ، قابلنا مشاق كثيرة ، في الطريق قابلنا متاعب لا أول لها ولا آخر ، يعني يمكن ثلاث ارباع وقتي كان يضيع في محاولة حل هذه المشاكل» .

واعترف جمال عبد الناصر ، وهو يقف وجها لوجه امام الشعب المصري الذي ينظر ويصغي اليه ، ان الاحداث في سوريا اثارت «شعورا عميقا بالمرارة» ثم ناشد الامة «أن ترتفع فوق جراحها»: «يجب على هذه الامة ان تتغلب على مصابها والمها. . . هذه الجمهورية جمهوريتكم ؛ يجب ان تبقى دائما سندا للحرية العربية ودعامة للتطور

---

١ ــ «هجوم الربيع الذي نجح في الخريف» «الاهرام» ، ٦ اوكتوبر ١٩٦١ .

٢ ــ هيكل : «ماذا جرى» ، مرجع مذكور سابقا .

العربي نحو الكفاية والعدل ...» (١) .

لم يكن هناك أفضل من هذه الكلمات تعبيرا عن الشعور الوطني العميق للشعب المصري. لكن فشل المغامرة العربية أثار حقدا ومرارة نحو اولئك الذين قاموا بها ، أي الحكام العسكريين . وللسيطرة من جديد على الرأي العام الذي عجزت سخريته الحادة عن اخفاء سروره برؤية الاوتوقراطية العسكرية ذليلة مهانة ، كان لا بد للنظام من بدء عهد جديد .

هذا ما سيعبر عنه خطاب ١٦ اكتوبر ، وهو كثيرا ما يرجع اليه منذ ذلك الحين. والنقد الذاتي الذي يذكر جيدا ، جاء في الواقع في نهاية عرض مسهب للمرحلة الجديدة التي أطلق عليها اسم «الثورة الاجتماعية» . هنا شنت الحرب الحقيقية من اجل السلطة . وهنا بوشر بناء شكل المستقبل . كان ذلك تراجعا لا يختلف عن التراجع من سيناء عام ١٩٥٦ ، امام التفوق الساحق للدول الثلاث . كان ذلك قضية انقاذ الساحة الاساسية وتحصينها : مصر ، المعقل الاول وقاعدة الانطلاق .

واكتسب الاتجاه الجديد صلابته بالتدريج . وكانت الذكرى السنوية الخامسة لمعركة بورسعيد هي المناسبة التي توفرت لجمال عبد الناصر لكي يشن هجوما «شعبيا» قاسيا على الملوك العرب (١) . وكلف هيكل مرة اخرى بتطوير وجهة النظر الرسمية .

من الآن فصاعدا سيصبح التحويل الاجتماعي القائم في مصر عذرا لرفض اية مغامرة عربية جديدة : «ان المرحلة الثورية التي تجتازها الامة العربية الان ، حقيقية واصيلة . ولو لم تكن كذلك ، لكان التفاهم سهلا واللقاء ميسورا بين المصالح المتناقضة ... والخطر الحقيقي لا يكمن في خلاف عبد الناصر وسعود انما الخطر الحقيقي يكمن في مصالحتهما لان ذلك يكون دليلا على ان الثورة الاجتماعية لم تكن حقيقية واصيلة . واذن فالصراع العميق هو طبيعة المرحلة الثورية ... والقيم الاجتماعية الجديدة لا تستطيع ان تؤكد نفسها وتحقق اهدافها الانسانية الا بأن تخوض معركة لا هوادة فيها ضد الاستغلال وضد احتكار الفرصة والثروة ... ان وحدة الامة العربية حقيقية وأصيلة ... واذن لا تفزعنا هذه الخلافات البادية بين بعض العواصم العربية . انها طبيعة الامور ، طبيعة الامور في امة تتحرك فيها الثورة وكذلك العقبات التي تعترضها ... اريد ان اقول اننا الآن لسنا في حاجة الى التضامن العربي ، وانما نحن في حاجة الى انشقاق كامل ، كانشقاق النهار من الليل ، حتى يبرز المستقبل العربي واضحا محددا من قلب الظلام والغموض» (٢) .

لذلك ابدت القاهرة مثل ذلك التحفظ بالنسبة للاتصال بالاوساط المؤيدة لعبد

---

١ ــ «الاهرام» ، ٣٠ سبتمبر ١٩٦١ .

٢ ــ «الاهرام» ، ٢٤ ديسمبر ١٩٦١ .

٣ ــ محمد حسنين هيكل : «لا نريد ان نتضامن» ، «الاهرام» ، ٩ مارس ١٩٦٢ .

الناصر في الجيش السوري بعد الانفصال . فهل كان «هجوم الربيع الذي نجح في الخريف» ، على حد قول هيكل ، درسا مفيدا (١) ؟

بالنسبة للحكام العسكريين بدت سوريا وكأنها فخ . لذلك شددوا ، بتعابير عسكرية ، على اخطار التحرك وقلة استعداد القوى الوحدوية وضراوة العدو واللامساواة وانعدام التناسب بين جزئي الاتحاد . بالاضافة الى ان الشعب المصري يحمل عبء عدم الاستعداد للوحدة ، كما قيل ، وعبء «عدم التزامه» بذلك البحث المتواصل عن هويته الذاتية الذي كان لب القومية العربية في سوريا . لكن الرئيس جمال عبد الناصر والمجموعة الحاكمة لم يعترفوا ، في أي وقت ، بالسبب الحقيقي الذي أضعف الوحدة في أعين الجماهير السورية التي كانت قد سعت اليها . وهذا السبب هو الطابع الديكتاتوري للحكم ، وكرهه للديمقراطية بجميع صورها ، وخنقه للحريات المدنية ، وحل الاحزاب السياسية ، وسيطرة الجهاز السياسي ــ العسكري وقواه البوليسية .

هل كان هذا يعني ان القاهرة توقفت عن مشاريعها للتوسع العربي ؟ هنالك وثيقة رسمية «ردا على جميع الذين يطالبون بالوحدة مع دمشق» تبين بوضوح ان الهدف كان لا يزال هو نفسه ولو ان الزمن يقتضي شيئا من الحذر التكتيكي . وفيما يلي الشروط التي وضعها الحكام العسكريون تمهيدا لاية وحدة جديدة ، وحدة «ستكون صورة تختلف بالضرورة عن الصورة السابقة» :

«انه لا بد ان تبقى الكيانات الوطنية محددة وواضحة داخل اطار الوحدة . ان كل أطار وطني يجب ان تكون له حكومته المحلية المسؤولة امام السلطة الشعبية المنتخبة فيه . ان الوحدة يجب ان تكون شاملة في الدفاع وفي السياسة الخارجية وفي منهاج العمل الاجتماعي القائم على الاشتراكية والديمقراطية . كذلك تمتد الوحدة الى برامج التعليم والثقافة . يكون للدولة المتحدة برلمان مركزي واحد تمثل فيه الكيانات الوطنية بطريقة عادلة وتكون الحكومة المركزية للدولة المتحدة مسؤولة امامه. أن المضي في تحقيق الاشتراكية والديمقراطية والعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات في المجتمع العربي الجديد ، سوف يساعد تدريجيا ، وبارادة الشعوب ، على دفع الوعي الوحدوي . بل هو في الوقت نفسه يحل بالمساواة الحرة مشاكل الاقليات والمشاكل الطائفية في بعض اجزاء الوطن العربي» (٢) .

---

١ ـ راجع النص الذي يعطيه هيكل حول الاتصالات بين ضباط سوريين كبار وجمال عبد الناصر بعد الانفصال . «الاهرام» ، ٢٠ و٢٧ ابريل ١٩٦٢ .

٢ ـ «هل نحن على استعداد لتجربة وحدة جديدة ؟» «الاهرام» ، ١١ يونيو ١٩٦٢ . وقبل اسابيع قليلة كان ج. كشك قد وجه هجوما عنيفا على «الشباب العربي» في مجلة «الحرية» اللبنانية برغم انها موالية للناصرية لانها نشرت كتابا يزعم ان الوحدة ، في جوهرها ، لا تلغي امكانية تبني اساليب =

والواقع ان الشيء الجديد الوحيد في هذه الوثيقة هو الاعتراف الشكلي بوجود «كيانات وطنية» . وقد تكرر التأكيد بوضوح على وجوب وجود المركزية واخضاع الفوارق الاقليمية الى قيادة سياسية واجتماعية وايديولوجية موحدة ، مع ان الوثيقة ككل تميزت برغبة أكبر في الواقعية والمرونة .

وبعد بضعة ايام جاء دور جناح البعث المنشق بقيادة اكرم حوراني ليقرر موقفه. وقد فعل ذلك على شكل نقد ذاتي : « ١ ــ لقد كان مفهوم الحزب للوحدة العربية مشحونا بالعاطفة ... لم تكن لدينا نظرية حول كيفية تحقيق الوحدة ... ٢ ــ وافق الحزب بدون تردد على الانتقال السريع من الاتحاد الفيدرالي الذي كان مطروحا الى الوحدة الكاملة التي ارادها عبد الناصر دون ان يدرك نتائج ذلك ... ٣ ــ اغفل الحزب حقيقة هامة وهي ان الوحدة عملية ثورية ، ولا ثورة بدون حركة ثورية ... ٤ ــ لم يتبع الحزب في هذا الموضوع الاسلوب الديمقراطي الذي يفترض عرض المشروع على الاجهزة المسؤولة (الفروع والشعب) لمناقشته ...» . وهكذا بعد ان غسل الحورانيون ايديهم من كل مسؤولية في عملية فبراير ١٩٥٨ ، والتي لعبوا دورا حاسما في الدعوة اليها ، كما هو معروف جيدا ، عادوا الى ترديد الانتقادات التي كان قد عبر عنها الحزب الشيوعي السوري واللواء عفيف البزري منذ فترة طويلة (١). وكانت النتيجة انقسام الحزب الى جناحين : الجناح القومي الذي استمر بسياسته الوحدوية بقيادة ميشيل عفلق وصلاح بيطار ، والجناح «القطري» بقيادة اكرم حوراني .

بعد ذلك كان النقاش الذي احتدم بين اليسار السوري والقاهرة يتعلق بفلسطين . فقد اتهم عبد الناصر بعقد اتفاق سري مع وزارة الخارجية الاميركية لتسوية مبنية على «الامر الواقع» الناتج عن نزاع ١٩٤٨ ، وبغض النظر عن مشروع جونسون لاستغلال مياه نهر الاردن ، وبالرضى بوجود دولة اسرائيل وتوطيد كيانها. ونشر اكرم حوراني وقائع اجتماعات الحكومة المركزية للجمهورية العربية المتحدة حيث احتاط فيها عبد الناصر ، على ما يبدو ، بأن لا يفعل شيئا على المستوى العسكري ما دام غير واثق من قدرته على سحق العدو . ووفرت ذكرى الخامس عشر من مايو ١٩٤٨ الفرصة لهيكل لشرح نوايا الحكام العسكريين فقال انالغاية الاساسية نقوم على «دعم القاعدة الرئيسية التي لا غنى عنها لشق طريق العودة الى فلسطين ، اي القوة العربية الذاتية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا» . وهنا يمكن القيام بتجربة القوة الاولى عام ١٩٦٣ ــ ٦٤ حين تجد اسرائيل نفسها مضطرة لدخول المنطقة المجردة من السلاح ، لانجاز مشروع تحويل نهر الاردن وبالتالي ، تجد نفسها وجها

= مختلفة . هنالك طريق واحد ممكن فقط وقد قال جمال عبد الناصر : «وحدة الاسلوب هي وحدة الهدف» . «روز اليوسف» عدد ١٧٧٠ ، ١٤ مايو ١٩٦٢ .

١ ــ «لا وحدة بدون ديمقراطية» . «الاخبار» البيروتية ، ٢٤ يونيو ١٩٦٢ .

لوجه امام مقررات هيئة الامم المتحدة الرسمية . والكسب المعنوي الذي تحققه البلدان العربية من ذلك سيقدم دعما اضافيا كبيرا لامكاناتها العسكرية والاجتماعية الاقتصادية التي ستكون في ذروة نموها (١) . وفي ٢٦ يونيو عاد عبد الناصر في خطابه الى اعضاء المجلس التشريعي في قطاع غزه الى هذه الافكار وشرحها واوضحها (٢) .

واخيرا شرح عبد الناصر موقفه امام الرأي العام الانكلو ساكسوني للمرة الثالثة فقال : «لا احد يستطيع ان يشتري بيت انسان آخر ، او روحه وحقوقه الانسانية الاساسية . لا بد من تسوية الحساب بكامله تسوية حقيقية ذات يوم . ولكي يتحقق ذلك أعتقد انه علينا ان نبني اقتصاد العالم العربي ونرفع مستوى حياة الشعب الى ان يجيء وقت نصل فيه الى مرحلة من التطور تخولنا بذل ضغط على الاسرائيليين يجعلهم يفهمون العدالة التامة لموقفنا» (٣) . ومعنى هذا الكلام ، اذا حلت مبهماته ، انه لا غارات عسكرية ثأرية في الوقت الحاضر وانما انتهاج استراتيجية تقوية الذات بحيث يجبر عدو ١٩٤٨ و ١٩٥٦ على ان يكون عادلا مع شعب فلسطين العربي وعلى عدم تخطي حدوده . وواضح ان هذا بعيد جدا عن القضاء على دولة اسرائيل ... وفي مؤتمر شتورا ، في لبنان ، هوجمت الجمهورية العربية المتحدة من قبل الوفد السوري بتهمتي التوسع والتواطؤ مع الصهيونية الاميركية . وفي ٢٨ اغسطس ١٩٦٢ أدى انسحاب الجمهورية العربية المتحدة من الجامعة العربية الى اضعاف هذه المنظمة (٤) .

على نقيض هذا الموقف تماما ، كان المحتوى الديمقراطي للقومية العربية هو ما شدّد عليه الشيوعيون المصريون بلا انقطاع ، لاسيما بعد بدء الاضطهاد .

ومن معسكرات الاعتقال ، ولاسيما من معسكر ابي زعبل الشهير خرجت دعوات

---

١ - محمد حسنين هيكل : «في ذكرى ١٥ مايو ١٩٤٨» ، «الاهرام» ، ١٨ مايو ١٩٦٢ .

٢ - «الاهرام» ، ٢٧ يونيو ، ١٩٦٢ .

٣ - عبد الناصر : حياتي الثورية ، المرجع السابق . «اهدافي لمصر الجديدة» في «الصنداي تايمس» اللندنية ، اول يوليو ١٩٦٢ .

٤ - اشار النص الكامل للبيان السوري المنشور في «الاخبار» البيروتية الى وثيقة صادرة عن «الدائرة الفنية والادارية في وزارة الخارجية» في القاهرة ، عدد ٢٧ ، ١٩٦١ ، بتاريخ ١٠ اغسطس ١٩٦١ . وفيها نصح وزير الخارجية اللواء محمد حافظ اسماعيل ، رؤساء البعثات الدبلوماسية «الا يثيروا مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بقدر الامكان ... وذلك لتسهيل المفاوضات الجارية حاليا بهدوء وبالطرق الدبلوماسية بين حكومتنا والحكومة الاميركية» («الاخبار» ، ٢ سبتمبر ١٩٦٢) . واتخذ الرد المصري ، بشكل خاص ، صورة نشر المراسلات بين عبد الناصر وكنيدي (١١ مايو - ١٨ اغسطس ١٩٦٨) في «الاهرام» ٢١ سبتمبر ١٩٦٢ . ونشر نصوص خطابات الوفد المصري (المكوّن من وزراء سوريين سابقين) في «الاهرام» ، ٢٧ و٢٨ اغسطس ١٩٦٢ .

ومقررات تطالب كلها الحكم باعادة الديمقراطية الى البلاد وهـي الشرط الاساسـي السليم لسياسة خارجية مستقلة محايدة وللتطور نحو الاشتراكية .

وبعد الانقلاب العسكري السوري نشرت الاوساط الشيوعية تفسيرهـا الخاص للحدث فقالت : «كان الشيوعيون المصريون قد شددوا مرارا ، ولاسيما منـذ ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ ، بأن كل اعتداء على الديمقراطية سوف يؤدي بالضرورة، في التحليل النهائي ، الى عودة الرجعية ، وان هذا بدوره سوف يفتح للاستعمار طريق استرداد المواقع التي خسرها في وطننا» وهذا ما حدث بالفعل : «فالانفصال هـو أول نصر احرزته القوى الرجعية من خلال تواطؤها مع التركيبـات الاستعماريـة في الشرق العربي منذ سقوط الاردن في ابريل ١٩٥٧» . وبعد الاشارة الى ان عبد الناصر «اتبع سياسة كانت تهدف الى الحد من تأثير البلدان الاشتراكية على الحركة الوطنيـة في الشرق العربي والعالم اجمع ، والى الاستفادة من التناقضات بين الشرق والغـرب ، سياسة بلغت ذروتها مع مؤتمرات دول عدم الانحياز الاخيرة ومع تدفق رؤوس الاموال والقروض الاستعمارية» .

وعمدت الوثيقة الى اعطاء صورة موجزة للعوامل التي ادت الـى الانفصـال : «الوحدة العضوية بدل الاتحاد الفيدرالي ؛ معاداة الديمقراطية واحتقار الخصائـص المحلية وتقاليد النضال في مصر وسوريا . النظام الديكتاتوري الذي لاحق دون تمييز الوطنيين والديمقراطيين والنقابيين والشيوعيين ، وعمل على خنق الحياة السياسية وتفكيك الجبهة الوطنية في سوريا لصالح الاتحاد القومي ، وهو تنظيم رجعي مائـع سيطرت عليه البورجوازية السورية دون ان تعترضها اية مقاومة ؛ تحكم البورجوازية المصرية بمقدرات الاقتصاد السوري على حساب البورجوازية السورية التي هي أقل تطورا منها ؛ الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي أعلنت في يوليو ١٩٦١ ، والتي وان ضربت الرجعية المؤلفة من الاقطاعيين والاحتكاريين وكبار الرأسماليين ، فانهـا ضربت ايضا عددا من الراسماليين الوطنيين. . . » . هذا الفشل الاول سبب «تراجعا مؤقتا لحركة التحرر الوطني في العالم العربي كله ، وتقوية القوى الرجعية العربية ، وتشجيع الاستعمار» . واليوم ، «اصبحت القضية القومية ، إكثـر مـن اي وقت مضى . قضية الطبقة العاملة العربية» . «لقد ظهر بشكل واضح ان الوحدة العربية لا يمكن ان تقوم الا بين اقطار متحررة من الاستعمار ، ولا يمكن ان تتحقق الا عـلى اسس ديمقراطية» (١) .

---

١ ـ «الانقلاب السوري» ، القاهرة ٨ اكتوبر ١٩٦١ . هذه الوثيقة غير الموقعة تنطق باسـم «الشيوعيين المصريين» وينبغي ان يشار هنا الى ان الحزب الشيوعي السوري كان منذ ١٩٥٩ يتكلم عن «استعمار فرعوني» بينما تمت الوحدة في الواقع باسم العروبة ، وان كانت عروبة ملونة بالاسلامية وبينما كان دعاة الشخصية المصرية الماركسيون يضطهدون لنظرتهم المعارضة للوحدة ... وهنالك نص هام جدا لعبد الناصر هو مقدمته لكتاب «مصر ورسالتها» للدكتور حسين مؤنس (القاهرة، ١٩٥٦) على =

ولم يستطع الحكم ان يبقى بعيدا تماما عن التأثر بالهجوم . وكما رأينا ، فان مناقشات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية جرت وراء خلفية جديدة، خلفية المشاكل الديمقراطية التي أعطى الانفصال السوري صورة فظة عنها .

واختار الرئيس عبد الناصر ورجاله خطا جديدا هو خط الثورة الاجتماعية التي اطلق على ايديولوجيتها اسم «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» .

كان الانقلاب على قاسم الذي جرى في بغداد في ٨ فبراير ١٩٦٣ ردة قاسية ضد معارضي مشاريع الوحدة العربية . تسلمت الحكم وزارة عراقية جديدة مؤلفة من وزراء بعثيين ، وقوميين مناصرين لعبد الناصر ، وضباط مستقلين .

وبعد شهر ، في ٨ ــ ٩ مارس ، أدى انقلاب عسكري الى تسليم السلطة في دمشق الى مجموعة بعثية من العسكريين والمدنيين ، والى تحييد مؤيدي عبد الناصر والشيوعيين .

وبهزيمة مناهضي الوحدة في سوريا والعراق ، عزمت قيادة البعث القومية برئاسة ميشيل عفلق ان تشن هجوما غايته تحقيق الوحدة بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق . واستهدف النشاط الكثيف خلال الاسبوع الثاني من مارس تشكيل جبهة بعثية عراقية ــ سورية موحدة لمجابهة القادة المصريين .

بدات المحادثات الثلاثية في القاهرة في ١٤ مارس ١٩٦٣ . وخصصت ثلاث دورات ١٤ ــ ١٦ مارس ، و ١٩ ــ ٣٠ مارس ، و ٦ ــ ١٤ ابريل ، لتصفية العداء الناجم عن انهيار الاندماج السوري المصري وللمباشرة بمشروع للوحدة الثلاثية . وفي الواقع اصطدمت الدورتان الاوليان بالخلافات السورية ــ المصرية . لكنه تقرر في ٢٢ مارس ان تضع كل حكومة مشروعا للوحدة ثم تجري مناقشة المشاريع الثلاثة في الدورة الثالثة . وفي ٣١ مارس بدأ محمد حسنين هيكل بنشر سلسلة من المقالات عنوانها « اني اتهم » في «الاهرام» ، مصورا حزب البعث على انه عازم على نزع الثقة بعبد الناصر ، وعرقلة الوحدة، وشن حملة استفزاز ضد الجمهورية العربية المتحدة،

= وجه التقريب) يتكلم عن مصر بالعبارات التالية: «مصر التي فرضت شخصيتها منذ ان كان التاريخ مبهما غامضا ... مصر التي كانت لها شخصيتها المستقلة وطابعها الفذ وكيانها المتحرر في كل عصورها التاريخية ، وهي مصر الفذ التي ينبثق منها استقلال في الخطة ، وتفرد في السياسة ، وتميز في الطابع . وهي الامة العظيمة التي لم يجرفها تيار الاستعمار في أوج تدفقه وذروة قوته فظل لها طابعها، وظلت لها مشخصاتها ، وظل لها كيانها» . ينبغي مقابلة هذا النص بنص سابق للرئيس القديم للحزب الليبرالي الدستوري محمد حسين هيكل ، وهو جزء من مقدمته للمجلد الاول من « السياسة والاستراتيجية في الشرق الاوسط» للدكتور حسين ف. النجار (القاهرة ١٩٥٣) . «من المدهش ان نلاحظ ان مصر ، بين كل الشعوب الافريقية ، تدخل وحدها في اطار الشرق الاوسط ، وحدها بين كل دول افريقيا ... ومصر وحدها ، بين دول الجامعة العربية ، دولة افريقية ... كان مصير مصر اكثر ارتباطا بمصير سوريا والعراق منه بمصير السودان وليبيا ...»

ووضع مسؤولية نكسة ١٩٦١ كلها على حكومة القاهرة . ثم انفجرت الاضطرابات بين البعثيين والفئات المؤيدة للناصريين في دمشق مما أدى الى اعلان حظر التجول .

في هذا الجو العاصف طلب الوفد المصري في الدورة الثالثة حل الاحزاب السياسية في البلدان الثلاثة تدريجيا لمصلحة الاتحاد الاشتراكي العربي .

واخيرا في ١٧ أبريل ١٩٦٣ اذيع البيان الرسمي عن اتفاقيات الاتحاد الفيدرالي. وقد اكدّ «ان وحدة الهدف ووحدة القيم والمبادىء تتطلب من كل القوى الوحدوية الاشتراكية الديمقراطية في كل قطر من اقطار الدولة الاتحادية تكوين جبهة سياسية ... تعمل هذه القوى على توحيد جهودها في تنظيم سياسي واحد مرتبط بميثاق العمل القومي ملتزمة بما تقرره هذه الجبهة بالاغلبية» ، وتلتزم بذلك ايضا القيادة الاتحادية . لكن الحل الفوري للمنظمات السياسية لم يشترط اذ ان التأكيد كان على الاعداد لقيام المنظمة السياسية الموحدة .

اما رئيس الجمهورية (للدولة الموحدة الجديدة) فينتخب لمدة اربع سنوات بأكثرية ثلثي اصوات الجمعية الاتحادية على الاقل ؛ وهو يعين الوزراء وكبار الموظفين، ويكون القائد الاعلى للقوات المسلحة . ثم ان المجلس الرئاسي يتألف من عدد متساو من ممثلي الاقاليم الثلاثة ، وهو يختار نواب رئيس الجمهورية ، ورؤساء الاقاليم الثلاثة ، وأعضاء مجلس الدفاع ، ووظيفته الاساسية هي تطوير السياسة العامة ومراقبة الجهاز الحكومي . وتكون الوزارة مسؤولة امام مجلس الامة المؤلف من مجلس للنو ب منتخب بالاقتراع العام . ومن مجلس اتحادي مكوّن من تمثيل متساو لكل اقليم ، على ان يكون ٥٠ بالمئة من الممثلين المنتخبين من العمال والفلاحين. واخيرا يكون لكل اقليم مجلسه المنتخب ووزارته ورئيس وزرائه .

من الضروري سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة .

واحتفظ مبدئيا بالملكية الخاصة وبحق الارث . والى جانب القطاع العام يقوم قطاع خاص يسهم في تطوير الاقتصاد بدون استغلال العمال . ثم ان الدستور الفدرالي يخضع لاستفتاء عام في البلدان الثلاثة قبل ١٥ سبتمبر ١٩٦٣ .

وفي هذه الفترة كان الصراع بين العناصر المؤيدة للناصرية والبعثيين يزداد حدة . كما ان نشر «وقائع» دورات المؤتمر الثلاث حول الوحدة بالتفصيل في القاهرة كان يهيء الرأي العام للاصطدام بالبعث . وأمام التضامن العراقي ــ السوري اعلنت الحكومة المصرية انها مضطرة لايقاف مشاريع الوحدة الثلاثية .

واخيرا انقلب الموقف رأسا على عقب بسبب الانشقاق في حزب البعث في العراق وتدخل الجيش العراقي . اذ ان المشير عبد السلام عارف استولى على السلطة وركزّها خلال الاسبوع الواقع بين ١٢ و ١٩ نوفمبر بينما اخرج البعثيون من الحكم كليا . وعلى الفور اعلنت حكومة الجمهورية العربية المتحدة تأييدها السياسي والعسكري الكامل للحكومة الجديدة ، ووجدت سوريا نفسها محرومة من حليفها القوي .

وهكذا قبل نهاية عام ١٩٦٣ توقفت الجهود لايجاد مركز متماسك للقوة السياسية

التي تستطيع ان تتحدى قيادة مصر الناصرية العربية بتأييد مزدوج من منظمة سياسية ذات ايديولوجية مستقلة (البعث) ، ومن موارد النفط العراقي . ومرة اخرى فشلت محاولة التغلب على الحكم المصري ولو بمجابهته على ارضه هذه المرة .

في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ استولى الزعيم عبدالله السلال على السلطة في اليمن نتيجة انقلاب عسكري ، واخرج الامام سيف الاسلام محمد بدر من العاصمة . وبذلك فتحت جبهة جديدة امام سياسة مصر العربية . وفي ٣ اوكتوبر عقدت معاهدة دفاع مشترك وتعاون بين البلدين . وفي اليوم التالي وصلت فرقة مصرية من جنود الصاعقة الى ميناء الحديدة على البحر الاحمر . وبعد سنة ونصف السنة كان عدد هؤلاء الجنود يقدر بأربعين الف رجل مجهزين بأحدث الاسلحة ، معززين بالطائرات، ومدعومين بالسفن الحربية وبخطوط التموين البحري الفعالة .

لماذا هذا الالتزام الضخم في اليمن ؟ الافضل ان نطرح هذا السؤال على الشكل التالي : كيف يمكن تجنب الالتزام في اليمن حين دعا قائد تلك الثورة الوطنية ، وهو نفسه جندي حتى الصميم . الحكومة في القاهرة لنجدته ضد السلالة الحاكمة ليخرج بالبلاد من نظام قاس قائم على الاسترقاق ؟ كيف يمكن رفض الالتزام حين تحالفت بريطانيا العظمى المعنية بعدن وبامارات الجنوب العربي، مع السعودية العربية ضد حكومة اليمن الجمهورية ؟ هذه هي النغمة الخفية التي كانت تنطوي عليها نشرات الاخبار والافتتاحيات في الصحافة والاذاعة في مصر في مواجهة القلق المتزايد عند الرأي العام بسبب المشقات في تأمين المؤن ... وبسبب الخسائر في اليمن .

لم تكن حكومة القاهرة تتجاهل معارضة الرأي العام تلك . وقد وضعت مخططات متعددة لتمهيد السبيل امام بعثه رالف بانش بصفته مندوبا عن يوثانت الى اليمن في مارس ١٩٦٣ كمقدمة لمشروع من نقاط خمس للانسحاب (لا لوقف اطلاق النار) قدمه الامين العام للامم المتحدة في ١٣ مارس الى حكومات الجمهورية العربية المتحدة والعربية السعودية واليمن . وتم الاتفاق باشراف الدبلوماسي الاميركي كارل بنكر ، فوضع اللواء كارل فان هورن خمسين مراقبا من الامم المتحدة مكلفين بالاشراف على تنفيذ الاتفاقية .

والواقع ، ان الولايات المتحدة بدت غير متعجلة للضغط على بريطانيا العظمى والسعودية لانهاء القتال . وقد بدا وكأن موقف الحكومة المصرية يثير الدبلوماسية الاميركية لجعل النزيف اليمني يزداد سوءا كوسيلة للضغط على الجمهورية العربية المتحدة .

ومع ذلك فقد كان لا بد من نهاية للقتال الفعلي . وقد كان هذا احد اهداف مؤتمر رؤساء الدول العربية المنعقد في القاهرة بين ١٣ و ١٦ يناير ١٩٦٤ بناء على اقتراح الرئيس عبد الناصر . وتناولت المقررات الاساسية القضية الفلسطينية : انشاء قيادة عربية موحدة بقيادة اللواء المصري علي علي عامر ؛ تأسيس هيئة خاصة من مندوبي رؤساء الدول ومن احمد الشقيري مندوبا عن فلسطين لمراقبة تنفيذ مقررات مؤتمر القمة ، تركيز الجهود لاخراج «الكيان الفلسطيني» الى النور ؛

ودراسة الفوائد الممكنة من مياه نهر الاردن والقيام بحملة سياسية عامة مركزة . لكن جميع المراقبين اتفقوا على انه جرى ايضا بحث في تنفيذ مصر والسعودية للاتفاقية بشأن اليمن . وعلى كل حال فان الحرب استمرت متقطعة . وفي خريف ١٩٦٤ كان الزعماء الجمهوريون أسياد البلاد الفعليين .

ان سبب التصميم المصري على البحث عن طرق واساليب للوحدة العربية مع جميع الدول العربية ، أيا كانت اشكال حكوماتها ، ينبغي ان يبحث عنه في وجهة اخرى ، في اطار الاقتصاد والسكان .

الواقع ان المصادر الرسمية لم تحاول اخفاء الحقائق . وقد قدمت لوفود الدول العربية الثلاث عشرة ، في اليوم الاول من اجتماع القمة في يناير ١٩٦٤ ، نسخا من «الموارد الاقتصادية للامة العربية» ، وهي دراسة جماعية اعدها اربعة شباب دكاترة في الاقتصاد السياسي وهم صبحي عبد الحكيم ، ويوسف خليل يوسف ، وحليم ابراهيم جرجس ، وجلال سباعي . وكان الهدف هو الازدهار ، لا الاشتراكية ، وهو يتوقف على ثلاثة شروط هي : سوق متطورة ، وموارد قابلة للاستثمار ، ورساميل لتمويل المشاريع الكبيرة .

ما هي المعطيات التي قدمها تقنوقراطيونا الشباب ؟ تسعون مليون عربي مندفعون نحو التطور يعيشون في مساحة ٤،٢٥ مليون ميل مربع . لننظر في انتاج الحبوب : ١٧ مليون طن سنويا أو ما يعادل ٤٢٠ رطلا انكليزيا للشخص الواحد ؛ ٧ ملايين طن من القمح او ٣٥ بالمئة من الانتاج العالمي ومع ذلك فان المغرب (اي الجزائر وتونس ومراكش) يصدر من القمح اكثر مما تستورد مصر وليبيا والاردن لان صادراته لا تستهدف البلاد العربية . يضاف الى ذلك ان البلدان العربية تنتج ٩ بالمئة من انتاج العالم من الحمضيات و٨٥ بالمئة من التمور و٨ بالمئة من العنب . ماذا بشأن الثروة الحيوانية ؟ ٥٦ مليون راس غنم و ٢٧ مليون راس ماعز و ١٧ مليونا من الماشية و ٣،٥ مليون جمل . والمغرب وحده يصدر ١٢ بالمئة من التجارة العالمية من الحديد الخام . وتصدر البلاد العربية الفوسفات والمنغنيز والرصاص . وتنتج ٧ بالمئة من القطن العالمي . ومصر تنتج ٨٥ بالمئة من القطن الطويل التيله وتصنع بليون ياردة من النسيج ، اي ما يكفي بصعوبة لسد حاجات النسيج المحلية ويستهلك فقط ٢٠ بالمئة من موسم القطن . ومناجم تندوف في الجزائرتستطيع انتاج خمسة ملايين طن سنويا وهو رقم خيالي . وتسيطر الدول العربية على ٩٠ بالمئة من موارد العالم النفطية ويمكنها ان تستمر بتأمين النفط لمئة سنة بالمعدل السنوي الحالي . وبلغ دخل تسعة أعشار النفط المصدر عام ١٩٦٠ بليون ونصف بليون دولار .

ومع ذلك فان ١٠ بالمئة فقط من الصادرات المصرية تذهب الى البلاد العربية التي تؤمن بدورها ٥ بالمئة من وارداتها . وبلغ هذان المعدلان بالنسبة للعراق ٢٩ بالمئة و ٣،٥ بالمئة على التوالي . ثم انه لا وجود لمواصلات حديدية وبحرية او جوية منظمة بين البلاد العربية . كذلك لا وجود لرسوم جمركية قائمة على مبدأ الافضلية . ولا وجود ايضا حتى لما يشبه بدايه سوق عربية مشتركة .

ومع هذا فان الاستغلال المركز لهذه الموارد الضخمة المعرضة حاليا للنهب

والضياع ، يمكنها من ان تؤمن للتعاونية العربية الاسس الاقتصادية التي تستطيع وحدها ان تدعم مشيئتها للوحدة ، وتمكنها من التغلب على التخلف .

بعد ذلك تشق الطريق نحو الوحدة خطوة خطوة ، دون اسراع . ذاك كان فحوى اتفاقية «التنسيق السياسي» التي عقدت بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق في ٢٨ مايو ١٩٦٤ ، لتعقبها بسرعة اتفاقية مماثلة مع اليمن .

والمفاوضات التي كانت جارية مع الجزائر حققت تقدما ملموسا خاصة بشأن تحديد المبادىء والاهداف لجبهة التحرر الوطني والاتحاد الاشتراكي العربي بحيث كان الموضوع الرئيسي للبلاغ الصادر في٢٦ يونيو ١٩٦٤ كما يلي: لما كانت الاشتراكية تعني اصلا انهاء استثمار الانسان للانسان ، وملكية الشعب لجميع وسائل الانتاج ، والتوزيع العادل للثروة الطبيعية والتطوير الحر للفرد ، فان الوفدين يعلنان ان هنالك اشتراكية واحدة . اما وسائل تطبيقها فهي خاصة بكل مجتمع» .

الفصل الثامن

ما هي « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » ؟

«اشتراكية عربية» ، «اشتراكية ديمقراطية تعاونية» ـ هذه هي اوصاف المذهب الاجتماعي الذي يريد النظام ان يواجه به الماركسية خلال سنوات ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ . وهو مذهب كان في اساس اجراءات يوليو ـ ديسمبر ١٩٦١ الاقتصادية ، واستعمل كأداة لضم الجماهير الى ايديولوجية الدولة بعد الانفصال السوري .

لكن أيا من النصوص الرسمية لا تتبنى هذه الاوصاف ولا تكرسها مذهبا للدولة. فالدستور الذي نشر في يناير ١٩٥٦ يعرّف الدولة المصرية بانها «جمهورية ديمقراطية» (المادة الاولى) ،ويعلن ان «التضامن الاجتماعي اساس للمجتمع المصري» (المادة الرابعة) ، ويؤكد تنظيم «الاقتصاد القومي وفقا لخطط مرسومة تراعي فيها مبادىء العدالة الاجتماعية» ، وانه اذا كان «النشاط الاقتصادي الخاص حرا «فينبغي» الا يضر بمصلحة المجتمع» ، وان «يستخدم رأس المال في خدمة الاقتصاد القومي»(المواد السابعة والثامنة والتاسعة) . ثم ان دستور ج.ع.م المؤقت (٥ مارس ١٩٥٨) يردد هذه الافكار ذاتها بالالفاظ نفسها تقريبا (المادة الاولى الى المادة السادسة) .

وكان الاتحاد القومي أول من كلف بتشكيل جبهة اشتراكية : «يعمل الاتحاد القومي على تحقيق اهداف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وخلق مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني متحرر من كل استغلال سياسي واجتماعي واقتصادي» . وخلال صيف ١٩٦٠ ، عقد الاتحاد القومي عدة مؤتمرات منها مؤتمرين اقليميين في مصر وسوريا في يونيو ، ثم عقد من ٩ الى ١٦ يوليو المؤتمر القومي العام لكل الجمهورية العربية المتحدة . وتشكل القرارات المتعلقة بالمسائل المبدئية، بالاضافة الى المقررات النهائية، وعددها ٢٧٥ قرارا ، ميثاقا حقيقيا للعمل الحكومي . وحدد المذهب الجديد بعبارات

رسمية ، ومن زاوية تختلف بشكل ملحوظ عن الزاوية التي حددها عبد الناصر في خطابه الافتتاحي .

شدد رئيس ج.ع.م في ذلك الوقت على الجانب الاقتصادي لاسيما الناحية التي تفرض مضاعفة الانتاج القومي في عشر سنوات . وقال ان الهدف الاعلى هو تحقيق «العدالة الاجتماعية» ، فتبدو الاشتراكية على انها «تحرير كل فرد من الاستغلال»، والديمقراطية الملازمة لها على انها «اشراك كل فرد في التوجيه» . ولا يمكن ان تكون هناك ديمقراطية «اذا كان الاقطاع يباشر تحكمه ، واذا كان راس المال يسيطر ، واذا كان مصير اي فرد يحدده وضعه الموروث . وليس هناك اشتراكية «اذا تحكمت الاقلية التي ورثت الفرصة ، واذا أبعدت الاغلبية عن حق تقرير الامور ووضع السياسات ورسم الخطط» (١) .

من هذه الافكار العامة حول «دولة الرفاهية» ، استخلص المؤتمر شبه مذهب : «ان الديمقراطية التي يؤمن بها الشعب العربي ، ويتخذها منهجا في السياسة ، ونظاما في الاقتصاد ، وعلاقة بين افراد المجتمع ، هي الديمقراطية المستمدة من مبادئنا ومثلنا وتقاليدنا وحاجات مجتمعنا ، والتي تستهدف تأمين حرية الفرد من غير بغي ولا استعلاء ، وتحقيق التحرر الاقتصادي والسياسي للجماعة ضد كل استغلال او سيطرة ، وتضمن حق الشعب في ان يمارس الحكم ويفرض سيادته ، وترتفع بمستوى الاخوة الشعبية فوق الطائفية والحزبية في كل صورها ، وتعمل على توثيق الصلة بين افراد المجتمع ليعملوا جميعا قلبا ويدا في سبيل مستقبل افضل للوطن كله ... ان اشتراكيتنا تنبع من ضمير امتنا وتطور وعيها الاجتماعي الذي جنبها الصراع الطبقي . فصارت هذه الاشتراكية تطبيقا عمليا لمضمون التكافل الاجتماعي ، وقام بناؤها على اساس الاعطاء والتمليك ، وعدالة التوزيع ، اعترافا بحق كل فرد من الشعب في ثمرات الدخل العام وتحقيقا للعدل الاجتماعي بين كل الافراد ... ان التعاون هو تكتل الجهود للعمل والبناء ومضاعفة الانتاج لصالح الفرد والمجتمع، وهو تجميع الامكانيات المحدودة لتكون قوة عظمى وطاقة منتجة، وهو سبيل الافراد لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينهم،وعنوان الاخوة في كل شعب متكافل. وهو بكل ذلك صورة من صور ديمقراطيتنا ووسيلة من وسائلها لرفع مستوى معيشة الشعب وتحقيق اهدافه وحمايته من الاستغلال والاحتكار» (٢) .

وأسهم الهجوم على الماركسية ، بعد اضطهاد ١٩٥٩ ــ ١٩٦٢ الذي أسكت انصار هذه الفلسفة ، بالاضافة الى المشادة العلنية مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية ، أسهم في تحديد ملامح المذهب الجديد . وتلاشت الاصطدامات المتكررة

---

١ ــ «الاهرام» ، ١٠ يوليو ١٩٦٠ .

٢ ــ «الاهرام» ، ١٧ يوليو ١٩٦٠ ، و«الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦١» ص ٥١ــ٨٠ . وقد كان علي صبري هو رئيس اللجنة .

بين المسؤولين العسكريين وبعض العواصم الشيوعية ، وبالاخص موسكو وبكين وصوفيا ، خلال سنوات ١٩٥٩ ـ ١٩٦١ ، بسبب روابط التعاون الوثيق بين الدول لاسيما في مجال البناء الاقتصادي ، وبنسبة أقل ، في مجال العلاقات العامة بين البلدان المحايدة والكتلة الاشتراكية . وقد عبر توم ليتل ، الذي اشرف خلال عشر سنوات ، حتى عام ١٩٥٦ ، على مكتب القاهرة لوكالة الانباء العربية ، أصدق تعبير عن تفكير المسؤولين العسكريين : «لم يكن للسياسة السوفياتية ما تخسره ، بل كان لها كل مكسب . كل خسارة للغرب هي مكسب لها . واذا قاوم الغرب القومية العربية كان المكسب مزدوجا ... ان الذرائعية (البراغماتية) السوفياتية لم تغير نية السياسة المصرية التي استمرت في مقاومة السيطرة الاجنبية والايديولوجية الشيوعية الملحدة . لكن اصرارها تغير بسبب اعتماد مصر المتناقض على الارتباطات الاقتصادية الغربية والاعتماد المتزايد على روسيا ، ثم ان مبدأ ايزنهاور أسيء تصوره لان الحكومة السوفياتية كانت اكثر اهتماما بزيادة نفوذها لدى الحكومات العربية ، سواء كانت بورجوازية أم لم تكن ، منها بتطوير الفرص امام الاحزاب الشيوعية فهذه الحكومات العربية ذاتها كانت تضطهد الشيوعيين المحليين (١) .

ولم يكن صيف ١٩٦١ صيف القوانين الاقتصادية والاجتماعية ، وصيف الازمة المصرية ـ السورية ، وموسم القطن الاسوأ خلال عشرات السنين (٢) ، والتوقف المؤقت لبرنامج التعذيب والبؤس اللذين انزلا بالشيوعيين والتقدميين في سجون مصر فحسب ، بل كان ، الى جانب ذلك كله ، فترة مجابهة ارادها الطرفان او الدولتان (الاتحاد السوفياتي و ج.ع.م) ان تكون خالية من العداء ، ان لم يكن من الحقد .

وفي اول مايو قام وفد من مجلس الامة ، برئاسة انور السادات ، بزيارة الاتحاد السوفياتي . وفي ٣ مايو ، اثناء حفل استقبال في الكرملين ، تحدث خروشوف الى زائريه قائلا : «نحن نريد الشيوعية ... وانتم تقولون انكم تريدون القومية العربية وتبغون ايضا الاشتراكية . نحن واياكم ننظر لكثير من المسائل نظرة مختلفة . لكن هذا لا يجب ان يكون حائلا بيننا وبينكم ... فالتاريخ هو الذي سيحكم بيننا ... فاذا كان شعبنا يعيش تحت لواء الشيوعية احسن منكم فكيف تعلنون انكم ضد الشيوعية ؟ ان الشيوعية هي افكار ، والافكار لا يمكن ان تدفن في السجون . يمكن ان يودع الانسان في السجن لكنه سيظل شيوعيا ... تقولون انكم تبغون الاشتراكية ولكن لا تفهمون كثيرا ما هي الاشتراكية التي تؤدي الى الشيوعية . انتم كالانسان الذي يدرس الحروف الابجدية .. أنتم تدرسون الحرف الف . الاشتراكية هي الحرف الاول لابجدية تنظيم المجتمع الانساني ، اما «ب» فهي بداية الشيوعية ..

---

١ ـ توم ليتل ، ـ «مصر الحديثة» ـ (نيويورك ، ١٩٦٧) ص ٢١٨ـ٢٢٠ . وقد كان اسم الكتاب ـ «مصر» ـ (مرجع مذكور سابقا) .

٢ ـ راجع تقرير البنك المركزي المصري لعام ١٩٦١ في «الاهرام» ، ١٤ ابريل ، ١٩٦٢ .

واحذركم انني اجري حديثي بكل شرف .. لان الشيوعية مقدسة» . واضاف رئيس تحرير «الاهرام» الذي نقل هذه الملاحظات : «ينبغي ترك الباب مفتوحا امام موسكو حتى لا ترتبط او تلزم نفسها في احتمال تعاون مع العالم العربي يكون بواسطة فئات وضعت نفسها خارج اطار الاجماع الوطني وحكم عليها الشعب العربي في كل اقطاره بالخيانة والانحراف» (١) . وجندت الاجهزة الاعلامية في القاهرة ودمشق الاساتذة والصحفيين لكتابة نشرات عنيفة معادية للشيوعية كان ابرزها كتابي «حقيقة الشيوعية» و«هذه هي الشيوعية» . ونشر اسماعيل مظهر ، احد كبار المفكرين التطوريين في فترة ما بين الحربين العالميتين ، كتابين نظريين ، كان ثانيهما قبل موته بقليل ، وهما : «الاسلام لا الشيوعية» و«التضامن الاشتراكي لا الشيوعية» .

وكتب هيكل مقالا هاما ، «نحن والشيوعية» ، قام فيه بمقارنة من سبع نقاط عكست بكل تأكيد تفكير جمال عبد الناصر . وهذا اهم ما ورد فيها :

١ ــ اول الفوارق بين الاشتراكية العربية وبين الشيوعية هو نظرة كل منهما الى الطبقات . أن وجود الطبقات وتناقض المصالح بينها امر مسلم به . لكن الحل الذي تقدمه الشيوعية للمشكلة هو «دكتاتورية البروليتاريا» اي «أن تقضي طبقة واحدة على باقي الطبقات قضاء مبرما ونهائيا» ، بينما تقدم الاشتراكية العربية حلا آخر هو «ان تجري عملية ازالة المتناقضات الطبقية داخل اطار من الوحدة الوطنية يتم فيه التفاعل الثوري ، وبتحول المجتمع الى طبقة واحدة تتفاوت فيها مراكز الافراد طبقا لعملهم دون حواجز طبقية تصد تقدم اي منهم وتقفل الطريق امامه» .

٢ ــ ينتج عن هذا على الفور فارق ثان هو اختلاف النظرة الى الملكية الفردية : «الشيوعية تعتبر ان كل مالك هو في نفس الوقت مستغِل» ؛ اما الاشتراكية العربية فتفرق بين نوعين من الملكية : «الملكية التي تمثل العمل ، والتي تكون ضمن الاطار الذي لا يسمح للفرد باستغلال غيره ، وهي على هذا الاساس حق ينبغي توسيع الباب اليه ليدخل منه اكبر عدد من المعدمين . ثم هناك ملكية «المالك المستغِل» . وهذا الاخير لا تقتلوه بل انزعوا منه الاسلحة التي تمكنه من الاستغلال ، ثم اسمحوا له بالدخول الى المجتمع الجديد» .

٣ ــ «الشيوعية تقول بالمصادرة ، والاشتراكية العربية تقول بالتعويض . ان الملكية الخاصة حق ، بل هي هدف ، على اساس ان يتم في النطاق الذي لا يسمح بالاستغلال» . وذكر هيكل ، على سبيل المثال ، اجراءات صيف وخريف ١٩٦١ ، مشددا على القطاع الاقتصادي الواسع الذي ظل في ايدي الافراد .

٤ ــ ثم يجيء مفهوم دور الفرد في المجتمع . «الدولة في المجتمع الشيوعي هي مالكة كل شيء ، والفرد اداة عاملة يتقاضى ما يسد احتياجاته الضرورية . الفرد

---

١ ــ رواية اعطاها م.ح. هيكل ، «الاهرام» ٩ يونيو ١٩٦١ . وقد كانت صيغة خطاب خروشوف موضع شك من قبل الصحيفتين الشيوعيتين (النداء والاخبار) .

الشيوعي هو مجرد نتيجة للتاريخ» . اما الاشتراكية العربية فتعتبر الفرد اساس البناء الاجتماعي . فهي تقول بان الانسان «نتيجة التاريخ ولكنه في نفس الوقت سبب من اسباب التاريخ» .

٥ ـ «الشيوعية خصوصا في الفترة التي تولى فيها ستالين تطبيق التجربة ، قامت على اساس التضحية بأجيال من البشر في سبيل الوصول الى مرحلة الانتاج الوفير . والاشتراكية العربية تقول : بل يهمنا الحاضر ... اذا فقد الحاضر روح الحياة فلن يستطيع المستقبل ان يخلقها من العدم» . لذلك فان الجمهورية العربية المتحدة لا تنسى الضرورة الفورية لتوفير الخدمات والمساكن والمستشفيات ، بينما لم يحصل مثل ذلك في أوائل الثورة الروسية ...

٦ ـ ويذكر الكاتب تجربة تيتو ، مهاجما التحجر : «ان الشيوعي في التزامه بأسس التحليل الماركسي لا يستطيع ان يبتعد عن الخطوط المرسومة والمسالك المحددة ، والا اعتبر منحرفا كما حدث لتيتو» . اما الاشتراكي العربي فانه «يشعر بأن الثروة الفكرية العالمية كلها مفتوحة له ، يستفيد منها ويرتاد آفاقها ، ولكنه أولا وأخيرا يشعر انه قادر على ان يضيف اليها وان يشارك في تنميتها ، يضيف اليها تجربته الوطنية ، وينميها بتراثه التاريخي» .

٧ ـ الفارق الاخير يتعلق بوسيلة الثورة : «الشيوعية ترى ان تنظيم العمل السياسي يجب ان يكون في يد الحزب الشيوعي وحده ... ولا يمكن للثورة ، اي ثورة ، ان تصبح شرعية ، الا اذا كان الحزب الشيوعي سيدها ومحركها ... والاشتراكية العربية ترى ان تنظيم العمل السياسي يجب ان يشمل الامة كلها ، وان يكون بناؤه في اطار الوحدة الوطنية حتى يتم الوصول الى مرحلة الانطلاق...» (١)

وتعرض صيغة نظرية اخرى اكثر حداثة لاحسان عبد القدوس ، في اطار نقاشه مع كينغزلي مارتن (٢) ، الايضاحات التالية : ان اشتراكيتنا تؤمن بالله ، وتؤمن بالتفسير المادي والمعنوي للتاريخ وللمستقبل ولحقيقة الانسان . انها تؤمن بالملكية الفردية الى جانب الملكية العامة ، على ان يجمعهما الاثنين تخطيط واحد . وتؤمن بالدافع الفردي كقوة للتطور ، الى جانب الدافع العام ، على ان يسير الدافعان نحو هدف واحد . انها تؤمن ايضا بوجود مستويات متعددة ـ لا طبقات ـ داخل المجتمع الواحد . والفرق بين المستوى والطبقة ان المستوى لا يورَث ، والطبقة تورث .

---

١ ـ «نحن والشيوعية» . «الاهرام» ، ٤ اغسطس ١٩٦١ .

٢ ـ كان هذا الاخير قد كتب ان «المؤسسات الاساسية للاشتراكية غير موجودة ، والبروليتاريا في مصر صغيرة جدا ، والطبقة الوسطى ليست كبيرة بالدرجة الكافية ولا هي معروفة بوضوح ، ولا هي تملك الخبرة او الاستقامة الضروريتين . اما الطبقة الفلاحية فامية في غالبيتها» : «الاشتراكية العربية» في «نيوستيسمان» ١٦ـ٢ـ١٩٧٢ . ومقال احسان عبد القدوس : «اشتراكيتنا والشيوعية» ، في «روز اليوسف» ، عدد ١٧٦٠ ، (٥ مارس ، ١٩٦٢) .

والمستوى يعتمد في تحديده على كفاءة الفرد، والطبقة تعتمد في تحديدها على الاصل والانساب والملكية . والصراع قائم دائما بين المستويات المختلفة ، ولكنه صراع يختلف عن الصراع في الدول الرأسمالية لانه لا يمثل تكتلات طبقية تحاول ان تفـــرض سيطرتها ، ولكنه يمثل المجهود والدافع الفردي . ان اشتراكيتنـــا لا تقوم على الديكتاتورية ولا البيروقراطية . والديكتاتورية لبست نظاما ، ولكنها عقلية قد تتغلغل الى أصغر مستويات الموظفين والمديرين . وفي الوقت الذي تلجأ فيه كثير من الدول الاشتراكية الى وضع تنظيمات تنتهي بتحكم الفرد ، وديكتاتورية الفرد ، تسعـــى اشتراكيتنا الى تطبيق نظم اللامركزية والى تمكين الرقابة الاجتماعيـــة في جميع المجالات، واشراك الموظفين والعمال فيمجالس الادارة هو نوع من الرقابةالاجتماعية. كما تسعى الى تحقيق رقابة البرلمان على الحكومة ، ورقابة الاتحاد القومي علـــى الاتجاه الاشتراكي» .

وقام الوزير كمال رفعت بتحليل «خصائص الاشتراكية العربية» . فالاشتراكية العربية ليست «حلا وسطا بين الشيوعية والرأسمالية او محاولة لتحسين الاوضاع الاجتماعية في مجتمعنا» ، وانما هي مذهب مكتمل له جذوره في «تراثنا الفكري والروحي ، وفي تاريخنا القومي وحضارتنا ، وفي طبيعة الشعب العربي الذي يتميز بعدة خصائص اهمها الكرم والنبل وحب الخير» . ثم يلخص مضمون الاشتراكية العربية في النقاط التالية :

١ ـ «الفكرة الانسانية» اي الفكرة «الرامية الى خدمة جميع الفئات الاجتماعية، لا فئة واحدة او مؤسسة واحدة كالدولة مثلا» . ان مبادرات الحكم وتقلباته وأخطائه لا تمس جوهر العمل الاشتراكي .

٢ ـ هذه الاشتراكية «لم تولد من مجتمع قاس» كالاشتراكية الاوروبية التـــي نتجت عن الرأسمالية ، ولكنها «تنبع من الوعي الاجتماعي لحركة القومية العربية» .

٣ ـ «ونحن مع اعترافنا بتأثير المادة والعامل الاقتصادي في تطور التاريـــخ والمجتمعات الانسانية ، الا اننا نؤمن كذلك بتأثير العامل الفكري والروحي» .

٤ ـ «تؤمن اشتراكيتنا بالفرد ، وهي تعتمد عليه وتحرر شخصيته» .

٥ ـ الاشتراكية العربية «الناتجة عن واقع حاجات مجتمعنا ... هي اشتراكية قومية» ، ولكن هذا لا يمنعها من «التفاعل مع نظريات اشتراكية اخرى» .

٦ ـ ان شخصية الدولة الاشتراكية هي شخصية مجموع الشعب «من العمال والفلاحين والمستخدمين والمثقفين وكل منيعمل بأجر ويشارك فيالبناء الاجتماعي». كذلك فان التأميمات وهي «الخطوة الاولى في بناء الاشتراكية» يجب ان تميز عن تلك الموجودة في النظام الرأسمالي والتي لا تخدم سوى الملاك .

٧ ـ لم تعد القيمة الزائدة بعد اليوم للرأسماليين وحدهم ، او للدولة . لذلك دعت الاشتراكية العربية الى «ضرورة اعطاء العمال ، اي المنتجين الفعليين ، قسما من الارباح ، مقابل مساهمتهم في الانتاج» .

٨ ـ «تخطيط مركزي وتنفيذ لامركزي ... بحيث تصبح الدولة نوعا مـــن

الضابط الاشتراكي» .

٩ ـ «الاشتراكية الديمقراطية» ، مع رفضها «للديمقراطية بمعناها الغربي» ، «تفرض النقد الاجتماعي ، ما عدا النقد الموجه ضد نظرتنا الخاصة الى الاشتراكية».

١٠ ـ لا التعدد في الاحزاب ولا الحزب الواحد : «على جماهير الشعب ، لا على الحزب ، ان تلعب الدور الموجه» . ويجب ان تكون هناك «طليعة واعية» التي يجب «الا تمارس اي نوع من التأثير او السيطرة لصالحها» .

١١ ـ «حق الملكية الفردية» لا يجوز ان يصبح وسيلة «لاستغلال المجتمع وبعث النظام الرأسمالي» .

١٢ ـ «حق الارث» اساسي .

١٣ ـ أعطي الحل التالي لجدلية الفرد والمجتمع : «تنظيم العلاقات الاجتماعية بشكل لا يكون فيه حقوق فردية بدون واجبات» ؛ ومن الممكن القبول بقدر من اللامساواة الضرورية بين الافراد حتى يكون هناك تنافس لتحقيق مصلحة المجتمع الاشتراكي . .» (١)

ومن جهة ثانية كانت الابحاث التي تقوم بها «مجلة العلوم السياسية المصرية» ، بادارة عبد القادر حاتم ، تؤدي احيانا الى نتائج معقولة ، كالافكار الآتية لعبد الله ربيع : «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية مذهب سياسي سعى لبث روح اخوة منظمة تهدف الى اذابة الفوارق بين الطبقات بغية انهاء الصراع السياسي بين القوى الشعبية مع اتخاذ موقف ايجابي في الصراع العالمي ، معبرا بذلك عن حيوية الهدف الاعلى الذي يُسَيِّر مجتمعنا المعاصر بين الوحدات المستقلة المحيطة به والتي تربطنا بها روابط الوحدة العرقية والمصالح المحلية» (٢) .

والحديث عن الاشتراكية يدور منذ ١٩٥٠ ـ ١٩٥٦ ، على كل المستويات . ولكن النصوص التي أوردناها تغطي النطاق الواسع الذي يشير اليه الكتاب المذكورون ، والذي نجده بالتفصيل في سيل المنشورات المتنوعة التي تعالج الاشتراكية الجديدة (٣) . ولم يكن يمضي يوم دون أن تنشر الصحف مقالات نظرية عن الايديولوجية الجديدة ، ملوحة بها في وجه الشيوعية غالبا ، وباحثة عن جذورها في

---

١ ـ «خصائص الاشتراكية العربية» ، مجلة «الكاتب» (مارس ، ١٩٦٢) . كذلك راجع مقالته «الديمقراطية» في «روز اليوسف» ، عدد ١٦٥٨ ، (٢١ فبراير ، ١٩٦٠) . ومقدمته لكتاب مصطفى المستكاوي ، «معالم الطريق في التطبيق الاشتراكي» (القاهرة ، ١٩٦٢) .

٢ ـ «الفلسفة الديمقراطية الاشتراكية التعاونية في محيط المذاهب السياسية المعاصرة» . (Egyptian Political Science Review) عدد ١٢ (١٩٦٢) ص ٥٧ ـ ٧٨ .

٣ ـ كتب م.ك. العبد ، ع. أ. خلف الله ، ع.م. شميس ، كمال رفعت . «التطبيق العملي للاشتراكية الديمقراطية التعاونية» لعلي صبري، «روز اليوسف»، عدد ١٦٨٠ ـ ٣ ، ٢٢ و٢٩ اغسطس، ٥ سبتمبر ١٩٦٠ . ع.ر. نصير الخ . كل اسبوع، يصدر كتاب عن «الاشتراكية العربية» . انظر =

التراث الثقافي الاسلامي أو العربي .

ويصدف ان تجد في بعض السطور نغما غريبا وسط هذا السيل المكتفي بذاته في رفض كل استعارة او انتساب . فالاستاذ عبد الملك عودة الذي يأسف للخلط النظري بين «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» و «الاشتراكية العربية» ، يلح على ضرورة تحديد موقف بالنسبة للتجارب الاشتراكية غير الماركسية الجارية في غينيا ومالي ويوغوسلافيا والهند ، وتوضيح العلاقات مع الماركسية ، وتعريف السياسة التي ينبغي اتباعها في مجال الروابط بين الاشتراكية العربية والدين (١) . ويرد على ذلك حلمي السيد ، المستشار الاقتصادي لرئيس الجمهورية ، ورئيس «مؤسسة مصر» ، بتبرير مليء بالبراغماتية الذرائعية مما جاء غير جدير به .. (٢)

لقد وُضعت النقاط على الحروف من حيث العلاقة بين «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» والماركسية ، ولفت كلوفيس مقصود أنظار زملائه المصريين الى ضرورة الوضوح المذهبي في الصراع الايديولوجي الكبير مع الشيوعية الماركسية (٣) . أذ ان جوهر المشكلة الايديولوجية هو هنا بالذات . ولكن رغم الاعتدال الموقت في الكلام ، فان المسؤولين العسكريين استمروا في اضطهاد اليسار الماركسي وتصفيته . نحن الان بعيدون كل البعد عن فيديل كاسترو الذي كان يثير الاعجاب قبل ١٩٦١ (٤) .

= مجلة «بناء الوطن» ، وخاصة «المجلة المصرية للعلوم السياسية» ، بالاضافة الى المجلات والجرائد المذكورة . وسعد عفرة ، «التعاون في مجتمعنا الاشتراكي» ، (القاهرة ، ١٩٥٩) ، وهذا الكتاب يهاجم بعنف «ماركس» اليهودي الاصل ويحاول اقناع «الذين يحسبون ان ماركس هو مؤسس الاشتراكية» بعدم صحة هذا الرأي (ص ٩) . العدد الخاص من «الكاتب» ، مارس ١٩٦٢ ، «الاشتراكية العربية ، تجربة رائدة للامم الناشئة» ، عدد خاص من مجلة : Scribe IV, 1962, No. 5.

M. H. Kerr : The emergence of a socialist ideology in Egypt, M.E.J. XVI 1962, No. 2, P. 127 - 44.

على انه لا بد من مقارنة هذا كله بالكتابات النظرية الجدية التي وضعتها الجماعات الماركسية في «الطليعة» منذ ديسمبر ١٩٦٥ ، وفي «الكاتب» ، والمجلد الموضوع بصورة جماعية بعنوان «الطريق المصري الى الاشتراكية» (القاهرة ، ١٩٦٧) .

١ ـ «مناقشات مبادىء الميثاق» في «الاهرام» ، ٢٢ ابريل ١٩٦٢ .

٢ ـ «روز اليوسف» ، عدد ١٧٦٧ ، ٢٣ ابريل ١٩٦٢ .

٣ ـ «نرحب بالحوار ونستنكر التهجم» ، «الاهرام» ، ٨ يونيو ١٩٦١ .

٤ ـ منذ ذلك التاريخ ، اعطى كاسترو رأيه : «رأيي بمناضلي الحزب الشيوعي ؟ انهم يستحقون الاحترام . واظن انهم اذا كانوا مجهولين ، خلال وقت طويل ، واذا كانوا قد هوجموا ، وطردوا ، وتركوا على الهامش كما لو كانوا حشرات فضولية ، او كانت الجرائد ترفض ادراج بيان لهم ، فعلينا الاعتراف لهم بشجاعتهم ، بشجاعتهم الكبيرة لكونهم شيوعيين» .

(فيديل كاسترو، Je suis Marxiste - Léniniste, Partisans, No. 4, 1962, P. 14).

ولكن من المحال ان تبنى الاشتراكية دون الاشتراكيين ، كما ينوي عبد الناصر . ويلاحظ فتحي غانم ان هناك عقبة ثانية «وهي ايجاد دعاة حقيقيين للاشتراكية الديمقراطية التعاونية» ؛ ومما يزيد الامر صعوبة ان هؤلاء، اذا وجدوا، سيصطدمون بعدم اقتناع الفلاحين وتشككهم ، وهم الذين تعودوا منذ آلاف السنين على أكاذيب الدولة (١) . اما الاتحاد القومي فانه يجمع الوجهاء القدامى لاسيما على مستوى القرية والريف . وقد اعترف عبد الناصر نفسه اكثر من مرة بفشل هذا الاتحاد ، بل بطابعه الرجعي ، مما يفسر فكرة المؤتمر القومي للقوى الشعبية ، نهاية عام ١٩٦١ (٢) . ولكن كيف السبيل الى بناء الاشتراكية بدون الاشتراكيين ؟ وكيف السبيل الى بناء مجتمع جديد ، بناء ثقافته وايديولوجيته ، بدون مساعدة الانتلجنسيا ؟

المشاكل كثيرة واولها مشكلة الروابط بين الدولة والطبقات الاجتماعية .

وفي اعوام ١٩٥٢ ــ ٥٤ ، تجاهل المذهب الرسمي المسألة ؛ وبين ١٩٥٤ و١٩٥٦ كانت الافواه تسبّح بالوحدة الوطنية ؛ والكلمات المفضلة ، يومذاك ، من طراز «الامة العربية» ، «ثورة الشعب» ، «وحدة الشعب والجيش» ، «جيش الشعب» الخ ...

وكان التشديد على المحتوى الوطني لحركة الجيش . بيد ان ازمة السويس و«مرحلة باندونغ» ، والاحداث الاخرى ابرزت صحة طائفة من الافكار المستوحاة من الماركسية . ولم يعد من الممكن تجنب مشكلة التباين بين الطبقات في فترة التأميمات الاولى ورأسمالية الدولة ، ولكن الرسميين تابعوا استعمال لغة قومية ترمي الى تعزيز الطابع الشعبي للوحدة (لاسيما في دستوري ١٩٥٦ و١٩٥٨) .

وتأرجحت التحليلات الماركسية بين تحديد النظام العسكري كممثل للبورجوازية الوطنية (هذه هي حال الحركة الديمقراطية والجناح اليميني للحزب الشيوعي المصري الموحد) ، وبين تحديده كوسيلة في يد البورجوازية الاحتكارية الكبيرة (وهو تحليل منظمة الحزب الشيوعي المصري قبل الوحدة) ، وفي الوسط اليساري ، مالت اكثرية الحزب الشيوعي المصري (بتأثير الطليعة العمالية التي اصبحت الحزب الشيوعي المصري للمنظمة العمالية ، قبل الوحدة) لتحليل اكثر اعتدالا يفسح المجال لفكرة تحالف بين قطاعات بورجوازية مختلفة ، بزعامة رأس المال المصرفي والاحتكاري (نحن في عامي ١٩٥٨ ــ ٥٩) ، مع مراعاة الطابع المصري (٣) . ويمكن القول ان

---

١ ــ «ديمقراطية الاشتراكية» ، «روز اليوسف» ، ٢٦ اكتوبر ١٩٥٩ .

٢ ــ حول البعد عن الحكم ، راجع نتائج الاستفتاء ، «اين يقف الراي العام» ؟ «روز اليوسف» عدد ١٧٧٠ ، ١٤ مايو ١٩٦٢ : «اكثر من نصف الشعب يقف موقفا حذرا من التجربة السياسية الجديدة ...»

٣ ــ نشرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري ، ربيع ١٩٥٩ ، دراسة هامة تقع في ٦٠ صفحة ، تتضمن تحليلا للمجتمع المصري ، بتوقيع «عباس» . قبل ذلك بقليل ، تقول دراسة بعنوان «الايديولوجيا الاجتماعية للثورة المصرية» ، وبجديه تامة : «ليس هناك طبقات ، بالمعنى التام ، في =

اللاحقات قد حصدت اليسار الماركسي أبان انطلاقته ، وفي الفترة التي كان يعمل فيها على اعداد تحليل نظري مركز للمجتمع المصري ، بعد الخطوط الاولى التي رسمها ابراهيم عامر وشهدي عطية الشافعي وفوزي جرجس .

وسمحت المناقشة حول «ازمة المثقفين» للبعض، لاسيما لطفي الخولي، بطرح فكرة الدولة ــ الحكم : «بما أن ثورة الجيش لم تكن في حقيقتها ثورة طبقية بالمعنى التقليدي ، بل تعبيرا عن ارادة الضباط الاحرار ، بقيادة جمال عبد الناصر ، وعملا مستقلا عن القوى السياسية والاجتماعية المتفسخة آنذاك ، فقد ولدت دولة مستقلة في ذاتها عن تلك القوى . .» وبعد أن اعتقد المثقفون طويلا «ان الطريق الوحيد الممكن لتغيير الوضع هو طريق الثورة الشعبية التقليدية» ، اخذتهم الحيرة امام انقلاب عام ١٩٥٢ ؛ «وهكذا لم تدرس ثورة ١٩٥٢ كما هي ، في ضوء الظروف المادية الموضوعية ونسبة القوى في المجتمع ، بوصفها ثورة تقيم سلطة جديدة لدولة جديدة مستقلة الى حد كبير عن الطبقات الاجتماعية وتستهدف انماء حركة التصنيع وتحطيم التبعية الاستعمارية . .» سلطة قوية للدولة تعبر عن نفسها بأنها لا تخضع سياسيا لطبقة معينة من الطبقات الاجتماعية ، سواء أكانت ملاك الاراضي او البورجوازيين او العمال الخ . . وانما هي حكَم بين جميع هذه الطبقات» . وبحكم «الظروف الموضوعية عالميا ومحليا للثورة وقيادتها فقد تولد نظام استثنائي من حكم التاريخ هو نظام الدولة المستقلة بشكل عام عن مصالح جميع الطبقات سياسيا واجتماعيا (١) .

وهكذا تم وصف الحكم العسكري كنظام فريد من نوعه ، يعلو على التاريخ العام وعلى تطور الحركة الوطنية والمجتمع المصري ، ويحلق فوق الطبقات والمصالح السياسية المعقدة التي تتداخل وتتلاحم في مجال الحياة الحقيقية ؛ اي انه نظام « منــزل » .

ما الذي يجعل من هذا النظام نظاما اشتراكيا ؟ هذا هو موضوع الندوة الجديدة التي نظمتها «الاهرام» حول التخطيط ، في مايو ١٩٦٢ . ومرة اخرى ، بعد الدوران العادي حول الكلمات ــ تخطيط ، مشاركة ، تأميم الخ . . ــ طرح جوهر المشكلة ، فأشار احمد شكري سالم الى عدد من الحقائق : «هناك مستويات مختلفة من التخطيط ، قد تستطيع الرأسمالية ان تفيد منها . فألمانيا النازية مثلا عندما اطلقت شعار المدفع قبل الزبدة ، ماذا فعلت ؟ بدأ الحزب النازي المسيطر على الحكومة

= مصر ، فكيف يوجد صراع طبقات . .»
(F. Berthier, in Orient, II, 1958, N. 6, P. 56, N. 16)

يبدو ان المناقشات داخل معسكرات الاعتقال قد غيرت ميزان القوى ودفعت المتطرفين للتصلب : بينما اتجهت الغالبية لتحديد اكثر قسوة للنظام ، دافعت اقلية واسعة عن فكرة ذوبان الحزب الشيوعي المصري في الاتحاد الاشتراكي العربي . اما الاتجاه الوسطي (فؤاد مرسي ، محمود العالم ، اسماعيل س. عبد الله الخ) . فكان يعمل لترسيخ وحدة الحزب ويعطي تحليلا معتدلا .

١ ــ «الاهرام» ، ١٢ مارس ، ١٣ يونيو ، ٢ و٣١ يوليو ١٩٦١ .

بعملية تخطيط فعلية من اجل التسلح الذي هو هدف عدواني . وهناك ايضا المجتمع الهندي الذي لا يمكن وصفه بأنه مجتمع اشتراكي ، ومع ذلك فانه يعتمد التخطيط. وفي تخطيطه الاول ، كان القطاع العام يمثل ٤٦ بالمئة وارتفع الى ٥٤ بالمئة ؛ ورغم ذلك فهو ليس تخطيطا اشتراكيا وان كان متجها لمصلحة فئات واسعة من الشعب».

ولاحظ الدكتور عبد الرازق حسن بدوره : «من حيث العدالة نجد ان النظام الراسمالي يقول نفس الكلام الذي تقول به الاشتراكية ، ولكن المهم هو التنفيذ» . ان التخطيط الشامل مرتبط ، في النظام الراسمالي ، بالدرجة التي وصلت اليه الملكية العامة كأساس للنظام الاقتصادي . فالتخطيط بحد ذاته ليس الاشتراكية : «التخطيط الاشتراكي هو تلبية الحاجات المادية والحضارية المتزايدة لكل فرد من افراد المجتمع ، وذلك عن طريق التوسع المستمر في الانتاج كمًا وكيفا ، باستخدام احدث الوسائل التقنية ..» (١) .

في ألوضع المصري الراهن ، هل ان التخطيط راسمالـي ، ام اشتراكي ، ام وسطي ؟ رأينا انه ينبغي اعتباره كحل وسط . ونفهم ان يكون هناك احجام ، في نظر قسم من الرأي العام والاطارات ، عن الاعتراف بصفته «الاشتراكية» . لذلك قال احد الصحفيين : «نحن في حاجة الى تطوير ما نسميه بالوعي الوطني ، في العمل ، الى وعي اشتراكي» (٢) . والتخطيط الذي نتج عن حاجات الاقتصاد المصري الملحة، وعن التدخل الاستعماري ، لا يبدو لكثير من المراقبين كتعبير عن ارادة اشتراكية .

المشكلة الثانية : مشكلة «مستقبل الملكية الخاصة» ، موضوع الندوة التي نظمتها «روز اليوسف» ، في مايو ١٩٦٢ . هنا ايضا برز اتجاهان واضحان . تماما. من جهة ، دعاة الاشتراكية ، واخصهم بالذكر كمال الحناوي ، كامل زهيري واحمد فهيم . كان الاول بليغا وهو ضابط نافذ من الضباط الاحرار : «اثبتت التجربة ان توزيع اراضي الاصلاح الزراعي بشكل ملكية على الفلاحين ، وتوزيع المساكن على عدد من اعضاء الجمعيات التعاونية ، قد ابعدهم عن الروح الاشتراكية ..» وعندما أصبح الفلاح يملك فدانا او فدانين انحاز الى كبار الملاك في طريقة تفكيره ، بينما اتجه ملاك منازل السكن الى الاستغلال» ؛ «ان منطق التطور الصناعي والتجاري يفرض على المؤسسات الصغيرة ان تتحد في شركة كبيرة ، فتضطر الدولة الى التدخل لكي تمنع الاحتكار » ..

ولكن المناقشات أوضحت ان المفكرين الليبراليين يهدفون ، تحت ستار

---

١ – «التخطيط في واقعنا» ، «الاهرام» ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤ مايو ١٩٦٢ . ع. سالم ، كان مدرسا في كلية العلوم بالقاهرة ، ومديرا لدار الابحاث العلمية ، ثم مديرا الجامعة الشعبية ، اضطهد بوحشية في عهد فاروق . دكتور في العلوم ، احد كبار المثقفين التقدميين ، حاليا احد الخبراء المسئولين في مديرية التخطيط .

٢ – فتحي غانم «الدعوة الى ضمير اشتراكي» . «روز اليوسف» ، ١٩ اكتوبر ١٩٥٩ .

«الاشتراكية» ، الى بناء الاقتصاد الوطني . ويرى راشد البراوي ان «صناعة النسيج في مصر تعادل الصناعة الثقيلة في انكلترا» . وصرح رفعت المحجوب بقوله : «نحن نجعل من الذين لا يملكون شيئا ملاكين ، ومن المستخدمين ملاكين ، مما يناقض التعليم الماركسي» . ولاحظ جلال كشك ان «اشتراكيتنا هي اشتراكية بلد متخلف»، وعين «زيادة الانتاج» (١) هدفا لها .

لم نكن بعيدين ، اجمالا ، عن «طريق التنمية الياباني» الذي درسه المفكر الغربي باران ، والذي يهدف الى «خلق دولة رأسمالية حديثة» (٢) ، مع الفوارق في الوضع الداخلي والوضع العالمي التي اشرنا اليها ، والتي سببت ظهور أشكال اقتصادية واجتماعية تحتل موقع الوسط بين الرأسمالية والاشتراكية .

بذلك طرحت مسألة انتساب «الاشتراكية» المصرية . هنا نعود فنلتقي هنا بالعاملين الاساسيين اللذين يدخلان في تكوين ايديولوجية النظام : نزعة الى التجدد الاسلامي ، ونزعة قومية تستند الى التقنية .

وثمة عامل آخر تجدر الاشارة اليه وهو تأثير الرئيس نهرو الحاسم في هذا البحث عن «الايديولوجية القومية» ذات الاتجاه الاشتراكي والتي انتهت الى «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» .

في عام ١٩٥٨ ، نشرت الوثيقتان الرئيسيتان في حقل الايديولوجية السياسية لحزب المؤتمر الهندي ، «ايديولوجية وبرنامج المؤتمر» ، للفيلسوف سمبورنا ناند ، وخاصة «التحليل الاساسي» لنهرو . تعترف الوثيقتان ، والثانية بشكل خاص ، بقيمة التجربة الشيوعية ، ولكنهما ترفضان اساليبها وعنفها الثوري . وكتب نهرو يقول : «يردد البعض ان هناك شعورا بالحزن والخيبة في الهند ، وان القوة الروحية السالفة تلاشت ، في الوقت الذي نحن فيه بأمس الحاجة للحماسة والعمل الجاد.. ويعتبر زميل من زملائي ، قديم ومحترم (د. سمبورنا ناند) ان ذلك يرجع الى افتقارنا لفلسفة في الحياة .. أن الجهد الذي بذلناه لتأمين ازدهار البلاد المادي ، لم يُعط العنصر الروحي في الطبيعة الانسانية الاهمية الكافية. ولكي نثير في الفرد

---

١ ــ «مستقبل الملكية الفردية» ، «روز اليوسف» ، عدد ١٧٦٩ ، ٧ مايو ١٩٦٢ . محمد عودة وأحمد بهاء الدين يعرضان نفس آراء الجناح الاشتراكي في ندوة مجلة «الكاتب» . امتاز جلال الكشك بعدائه للشيوعية في سلسلة المقالات التي نشرها في «روز اليوسف» ، في ابريل ومايو ويونيو١٩٦٢ : «ان اشتراكيتنا هي تحد فلسفي وسياسي للماركسية . ونجاح تجربتنا وتحويلها الى قوة عالمية موجهة تضيء طريق شعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية يعني نهاية عصر الماركسية اللينينية ، هذا هو المعنى الحقيقي والمباشر لشعار «اشتراكيتنا تنبع من واقعنا نفسه ..» ، «الارض للفلاح» ، «روز اليوسف» ، عدد ١٧٧٥ ، ١٨ يونيو ، ١٩٦٢ .

٢ ــ ب. أ. باران : «الاقتصاد السياسي للنمو» ، لندن ١٩٥٧ . حول «الطريق الياباني» راجع : ج.ك. آلن «تاريخ اقتصادي موجز لليابان الحديثة» ، لندن ١٩٦٢ .

وفي الامة الشعور بهدف ينبغي بلوغه ، وبأن ثمة شيئا يستحق الحياة ، ويستحق عند اللزوم ان نموت من اجله ، علينا أن نبعث فلسفة جديدة للحياة ..»

ماذا سيكون محتوى الديمقراطية والاشتراكية ؟ «ان شريعة الحياة ينبغي ان تقوم لا على التنافس والتملك ، بل على التعاون بحيث يكون ملك كل فرد لخير المجموع. في مثل هذا المجتمع ، يشدد على الواجبات ، لا على الحقوق ؛ فالحقوق تتبع اتمام الواجبات» . ثم ان البحث عن رفع مستوى المعيشة لا يشكل ، في حد ذاته ، علامة مميزة للطابع الاشتراكي للمجتمع ، اذ ان «كل بلد ، سواء اكان رأسماليا ام اشتراكيا ام شيوعيا ، يتبنى بشكل من الاشكال فكرة الدولة العاملة على رفع مستوى العيش. ويمكن القول بشكل عام انه اذا كانت قوى المجتمع الرأسمالية تعمل كما تشاء لتجعل الاغنياء اكثر غنى والفقراء اكثر فقرا» ، فينبغي تنظيمها . «والتخطيط شيء اساسي ، وبدونه نهدر مواردنا المحدودة جدا . قد يكون من الجائز ان تسعى الهند اليوم لتشجيع المبادرة الشخصية في عدة قطاعات ، ولكن على المبادرات الشخصية ان تدخل في اطار التخطيط الوطني وتخضع للاشراف الضروري» . ويتناول نهرو، من الاصلاح الزراعي ، هدفه الرئيسي وهو «تحطيم البناء الطبقي القديم للمجتمع الجامد» . وأخيرا ، «رغم ان الاقتصاد السياسي الماركسي قد اجتازه الزمن في عدة حقول ، الا انه يلقي ضوءا كشافا على سير تطور الاقتصاد» .

كانت هذه هي بالضبط الافكار الرئيسية لاشتراكية جمال عبد الناصر «العربية». واذا قارنا بين ما كتبه الهندي الاول وبين ما أبرزه كبار المسؤولين والمفكرين المصريين في نظرتهم الاشتراكية ، فلا نجد عند هؤلاء اية مساهمة جديدة .

لننظر الان الى العوامل المصرية الخاصة .

بالنسبة للاسلام الذي «لا يسمح لكل فرد بأن يسهم في توجيه الحكم» ، كما قال الشيخ حسن الباقوري (١) بوضوح ، فان القضية كانت كيف نثبت في آن واحد أن «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» انما تتحدر منه ، وكذلك التحصن ضد النقد العنيف الذي يهب من بعض البلاطات العربية القائلة بأن النظام العسكري يناقض روح القرآن (٢) . والمنهج هو منهج محمد عبده ، اي الرجوع الى الاصول . ان اسلام النبي والخلفاء الراشدين ينطوي على بذور مبادىء اشتراكية ، قبل التسمية ، لاسيما عند ابي بكر وعمر . هذا كان موضوع خطب الجمعة في المساجد ، وتصريحات شيخ الازهر والمفتي الاكبر ، وموضوع الكتب العديدة حول التقاء الاسلام

---

١ ـ «روز اليوسف» عدد ١٣٤٥ ، ٢٢ مارس ١٩٥٤ . بعد عودته من الصين كان وزير الاوقاف السابق قد كتب : «شاهدت الاسلام في الصين ...» .

٢ ـ «كان الاسلام الثورة الاولى التي أقرت المبادىء الاشتراكية في العدالة والمساواة» (جمال عبد الناصر) ، خطاب في ذكرى الوحدة السورية ـ المصرية ، «الاهرام» ، ٢٣ فبراير ١٩٦٢ . كذلك خطاب المشير عامر في حفلة تخريج دفعة الضباط الطيارين ، «الاهرام» ، ٢٤ ابريل ١٩٦٢ .

ب «الاشتراكية العربية» (١) .

لا يمكن للاسلام المصري في القرن العشرين ان يُحصر في القوالب التقليدية التي عرفها في القرون الوسطى . وقد أوضح ذلك مكسيم رودنسون في محاولة جديدة حيث يلاحظ ان الاسلام كان يتصف بصفة الاطلاق الى اقصى حد في القرون الاولى للهجرة . فكان يوجه ، في الواقع ، مبدئيا جميع اعمال وافكار الحكام .. ولكن الاسلام اخذ ينزع عنه هذا الطابع .. والدليل على ذلك هو طرح مسألة «التوافق»؛ في الواقع «هناك أيديولوجية ضمنية للعالم الاسلامي الحالي» ؛ «من المهم جداً الاشارة الى ان المجتمع الاسلامي ، قبل ان يتخذ موقفا تجاه الشيوعية ، كان قد تأثر .. بالعقلانية العلمية أو بالطوباوية الليبرالية ـ الانسانية التي هيأت الطريق لتقبل الشيوعية» . وكثيراً ما جرت اعادة تفسير للافكار والرموز الاسلامية بواسطة مسلمين ، على انها معادلة للافكار والمواضيع الشيوعية العادية . وغالبا ما كان يقوم بالعملية شيوعيون يبغون الوصول الى التحالف مع الاوساط الدينية» (٢) .

وهذا اثبات ممتاز للتوفيق لما بين الاسلام والشيوعية من ناحية ، والاصلاحية القومية ذات الاتجاه الاشتراكي من ناحية ثانية ، السائدة في مصر منذ ١٩٤٥ . والملاحظ ان كمال رفعت ، المسئول عمليا عن صياغة الايديولوجية بين اعضاء الفئة الحاكمة ، خاصة في مجال «الاشتراكية العربية» ، هو الذي كلف باعادة النظر في جامعة الازهر ، بعد أن تسلم مهام وزارة العمل . وبذل وزير المالية السابق ، حسن عباس زكي ، جهداً للتوفيق النظري بين الاسلام و«الاشتراكية العربية» (٣). وقام غيره من المسئولين بمثل هذه المحاولة . ويمكن سرد امثلة عديدة على ذلك على مستوى القيادة السياسية .

---

١ ـ «اشتراكية الاسلام» ، لمصطفى السباعي ، (القاهرة ١٩٦١) . وقد بلغ مبيع هذا الكتاب ١٢٠,٠٠٠ نسخة خلال الاشهر الاربعة الاولى . وينبغي ذكر : ع. فرج ، «الاسلام دين الاشتراكية» . عبد الرحمن الشرقاوي ، «محمد ، رسول الحرية» (القاهرة ، ١٩٦٢) . وكتب ا. مظهر ، م.ع. العربي، ح. عبد ربه ، م. الغزالي ، س. قطب ، ا. م. البداوي الخ .. واستمر هذا السيل من الكتب بالتدفق . لكن ينبغي الوقوف عند «الاشتراكية والاسلام» للشيخ محمود شلتوت ، في جريدة «الجمهورية» ٢٢ ديسمبر ١٩٦٠ . ثمة أطروحة ترسم الاطار العام : محمد شوقي زكي ، «الاخوان المسلمون والمجتمع المصري» ، (القاهرة ، ١٩٥٤) .

٢ ـ مكسيم رودنسون «مشكلات دراسة العلاقات بين الاسلام والشيوعية» (ندوة حول «علم الاجتماع الاسلامي») ،بروكسل ١٩٦١ ، ص ١٠ـ٢١ .

وهو يلاحظ بحق ان «غالبا ما يجهل الكتاب ، الذين يعالجون هذه المسألة ، الاسلام او يجهلون الشيوعية . وعادة يجهلون الاسلام والشيوعية معا ...» .

٣ ـ ح.ع. زكي : «الصراع الفكري» ، «الاهرام» ، ١٣ ديسمبر ١٩٥٩ ، و(مقومات ...) الذي ذكرناه سابقا .

ومهما يكن من أمر فان التكنوقراطية ذات النزعة القومية كانت هي التي تملي اختيار المراجع (١) . فازداد عدد الكتب المتعلقة بالعلوم الاجتماعية (لاسيما السياسة والاقتصاد وعلم الاجتماع والتاريخ) بصورة ملحوظة منذ عام ١٩٦٠ ، وذلك بمقدار ازدياد الحاجات الايديولوجية . وتمت العملية في مجال الايديولوجية الاجتماعية ، على صعيدين : صعيد علم الاجتماع المستوحى من المدرسة الاميركيةوصعيد الليبرالية والديموقراطية الاجتماعية الاوروبية .

عام ١٩٥٨ كتب الاستاذ ليوفيل ارمسترونغ ، من الجامعة الاميركية في بيروت ، يقول : «البحث الاجتماعي الكمي الذي يظهر حاليا في الشرق الاوسط يسيطر عليه الاميركيون ، والعرب الذين كونتهم الطريقة الاميركية في التربية ، وبنسبة اقل الطريقة الانكليزية والفرنسية» . وذكر بين علماء الاجتماع المصريين عباس عمار وحسن الساعاتي ، وسخر من خريجي السوربون . ولاحظ انه من مجموع ١١١٥ كتاب ومقالة نشرت في الشرق الاوسط ، في علم الاجتماع ، بين ١٩٤٧ و١٩٥٧ هناك ٣٧٥ فقط استوفت شروط الجدية العلمية ، ويدهش المؤلف لنسبه مختلف القطاعات : ٨ر٦٣ بالمئة في الايكولوجيا وعلم السكان ، ٥٤ بالمئة في علم النفس الاجتماعي ، ٧٥ بالمئة في المشاكل الاجتماعية ، و٣٠٨ بالمئة في الدراسات حول اللاجئين ، الامر الذي «يثير الدهشة» لانه يدل على ان العرب يرفضون الامر الواقع..

في حقل الثقافة ، تملك الولايات المتحدة وسائل استثنائية . فالجامعة الاميركية في القاهرة هي المعهد الاجنبي الوحيد للتدريس الجامعي المرخص له في مصر ، منذ السويس ، مقابل تعيين رئيس مصري مشترك . ومن ناحية ثانية كانت «دار فرنكلين» للطباعة والنشر تغرق السوق المصرية والعربية بسيل من المنشورات والمراجع المطبوعة طبعا متقنا تؤمن للكتاب الاميركيين مكان الصدارة بين قراءات الجامعيين والانتلجنسيا التي تلم بالثقافات الاوروبية التقليدية وبالماركسية ، الماما سطحيا . ومن سارتون الى بيرل باك ، نمر بدايل كارنيجي ومفكري الحرب الباردة والاسلوب الاميركي في الحياة ؛ ومن الميتافيزيقيا الى وسائل التجميل ، لكل نوع مكانه وجمهوره . ومن السهل ان نتصور اي نوع من «الاشتراكية» يمكن ان تقدمه هذه المؤسسات ، التي

---

١ ــ كانت تشرف على مطبوعات الدولة مؤسستان : «المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر» ، ويديرها الاستاذ مهدي علام ، يساعده ابراهيم ز. خورشيد ، وعبد الرازق حسن ، وصلاح عبد الصبور وغيرهم ، و«الهيئة المصرية العامة للاعلام والنشر والتوزيع والطباعة» وكان يديرها وزير الدولةعبد القادر حاتم ، يساعده مديرا الاذاعة والاعلام. الواقعان عبد القادر حاتم هو الذي كان يديره منذ اكتوبر ١٩٦٢ ، مجموع دوائر الاعلام والثقافة ، وكان الوزير الوحيد ، في الوزارة الجديدة ، الذي يشرف على وزارتين .

٢ ــ ل. ارمسترونغ : «علم الاجتماع الاميركي في الشرق الاوسط» في
Sociology and Social Research, XLII (1956), No. 3, P. 176 - 84.

تصل منشوراتها الى جمهور غفير ونشيط نسبيا .

ولسد العجز في مجال المراجع الاشتراكية ، عمد المفكرون الشباب الملتفون حول كمال رفعت ، الى تنسيق منشورات دار النشر الحكومية في مجال الاشتراكية . فضمت اللائحة كتبا سترجمة لهارولد لاسكي وجول موك وبرنارد شو واندريه فيليب وغيتسكل وبيفان وكارديل ، ودوغلاس جابي ، بجوار ممثلين ليبراليين للثقافات الانكليزية والفرنسية والالمانية : ك. برجيه ، ج. ستراشي ، بابرامادييه ، أ. فالك، إ. برلين ، هـ. كليغ ، و. فريدمان ، م. ديفرجيه .. اما ماركس وانجلز ، ولينين وغرامشي ، وماوتسي تونغ ، والمسئولون والمفكرون الماركسيون ، فلا يظهرون ابدا في لوائح الكتب الاشتراكية ، ولا نلاحظ سوى كتاب لينين «الاستعمار ، اعلى مراحل الرأسمالية» الذي ترجمه راشد البراوي ، واعيد طبعه .

وشدد النظام على ضرورة دراسة التجارب الراهنة التي تنتسب الى الاشتراكية، لاسيما كوبا (قبل اعتناق فيديل كاسترو للماركسية اللينينية) ، غينيا ، مالي ، حتى الهند وخاصة يوغوسلافيا . وجرى تجاهل بلدان الكتلة الاشتراكية بما فيها الصين وفيتنام وكوريا ، رغم انها دول اسيوية. وكلف ١٢ استاذا بمهمة اعداد برنامج لثلاث مواد جديدة : الاشتراكية ، ثورة ٢٣ يوليو ، القومية العربية ، لكي تدرس اجباريا في جميع الكليات ؛ ولم يشَر الى استاذ اشتراكي واحد ، دون الحديث عن الماركسيين ، بينما نلاحظ اسماء معروفة بأفكارها اليمينية او جهلها التام لهذا النوع من المشاكل (١) .

وقد أوضح احد الخبراء المرموقين ، عبد الغني سعيد ، ان «اشتراكيتنا العربية لا تنظر الى الملكية العامة كهدف شأن الاشتراكية الغربية ولكنها تنظر اليها كمجرد وسيلة تتخذها على اي نطاق يقتضيه صالح المجتمع» (٢) . وبعكس فيديل كاسترو، كان المسؤولون المصريون يرفضون الاعتراف بأنه «من اصعب الاشياء بناء الثورة الاشتراكية بدون الاشتراكيين» .

والواضح ان البحث عن ايديولوجية «اشتراكية» قومية كان يعبر عن ضرورة الوصول الى معالجة ايجابية للمسائل المعقدة والملحة التي يطرحها زخم الاندفاع المصري .

ومن المفيد ان نلاحظ ، بهذا الصدد ، نتائج بحث اجتماعي أجري حديثا حول شعارات المرشحين للانتخابات في فترة الحياد الايجابي والقومية العربية (١٩٥٧) . فعلى مجموع ٢٩٦ شعارا للمرشحين ، نجد ٤٦٫٩ بالمئة تتعلق بمسائل السياسة

---

١ ــ «الاخبار» ، ١٩ فبراير ١٩٦٢ .

٢ ــ «الملكية العامة وسيلة لا هدف» ، «الاهرام» ، ١٦ اغسطس ١٩٦١ . لكن عبد الغني سعيد اعتقل فيما بعد ، خلال خريف ١٩٦١ .

الداخلية ، و٩ر٣٢ بالمئة تشير الى صفات المرشح الشخصية والمهنية ، و٢ر٢٠ بالمئة فقط تهتم بالسياسة الخارجية . وتحولت النسب الى ٦ر٤٨ بالمئة ، ٢ر٢٩ بالمئة ، ٢ر٢٢ بالمئة على التوالي بالنسبة للمرشحين الذين انتخبوا فعلا . وبين شعارات السياسة الداخلية ميز الباحث بين نوعين : الشعارات المتعلقة بالسياسة الداخلية العامة ، والشعارات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية ؛ وشمل النوع الاول ٧٩ شعارا للمرشحين و١٢ شعاراً للذين انتخبوا ، بينما شمـــل النوع الثاني ٦٠ شعارا للمرشحين و٢٣ شعارا للذين انتخبوا (١) .

وهذا يعني ان بين القسم الاكبر من المرشحين المهتمين بالسياسة الداخلية ، انتخب الشعب في الواقع المرشحين الذين يولون عنايتهم للمسائل الاقتصاديـــة والاجتماعية : العدالة الاجتماعية ، تحسين أوضاع العمال ، رفع الدخل القومي .

ولا يمكن اعطاء شرح أفضل من هذا للواقع .

وإذن ، فالهم الاساسي كان احداث «تغيير اقتصادي واجتماعي واسع يقـوي المجتمع ويمكنه من تحمل عبء الدولة الحديثة ، وهـــذا شرط ضروري لتأسيس ديمقراطية صحيحة في الشرق الاوسط» ، كما يقول ش. عيساوي (٢) .

لقد ولدت الدولة الحديثة ، في مصر مع انتصار حركة التحرير الوطني وبروز كتلة البلاد الاشتراكية واشتداد ساعدها في العالم . ويقوم هذا البناء باسم تأكيد قومي معادٍ للاستعمار ــ لم لا ؟ ــ وتحت شعار «اشتراكي» يلف الجماهير الشعبية ويزين تدخل الدولة المتعاظم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

لا مكان للشيوعية في هذا الاطار . بل انها قد تهدد العمل القائم وتفضح مواقع القوى الراهنة ، وذلك لصالح غد بعيد كل البعد عن «ترتيبات» العسكريين . وفي ١٩٥٦ ، عندما كانت «مرحلة باندونغ» قد بلغت الذروة ، صرح جمال عبد الناصر للصحفي ج. سبارو بقوله : «تصبح الشيوعية خطرة عندما تستطيع استغلال الشعور القومي عند الجماهير . هناك ٥٠٠٠ شيوعي في مصر ، ولكننا انتزعنا منهـم قيادة الحركة القومية» . وأجاب نفس الاجابة على سؤال ادوار سابلييه عام ١٩٦٢ : «ان صراع الطبقات هو الذي يفتح الطريق للشيوعية . وفي ج.ع.م. أسسنا مجتمعنا على العدالة الاجتماعية ، وأممنا المصارف وشركات التأمين و٩٠ بالمئة من الصناعة ، وحددنا الملكية العقارية ، ووزعنا الاراضي على الفلاحين ، وخصصنا للعمال جزءا من أرباح المؤسسات التي يعملون فيها ، ونحن مصممون على محو استغلال اي طبقـة

---

١ ــ محمد ف. الخطيب :

«Appeals to the voters in Egypt's general elections», (Rev. of Econ., Pol. and Business Studies), Le Caire, V (1957), No. 2, P. 57 - 73.

٢ ــ «Economic and Social Fondations of Democracy in the Middle East», Int. Aff. XXXII, (1956), No. 1, P. 40 - 1.

لطبقة اخرى . لذلك لا خطر على مصر من الشيوعية» (١) .

المقصود اذن هو ، بالضبط ، كما كان يردد شهدي عطيه الشافعي في ١٩٥٦ — ٥٧ «حرق شعارات الديمقراطية الشعبية تحت ارجلنا . .» ويكثر الحديث عن «الطريق العربي» للاشتراكية . وأثار ذلك القلق عند البعض ، مثل كامل زهيري الذي تساءل عما «اذا كان مشروعا ان نعتبر ان هناك اشتراكيات مختلفة ما دمنا نسلم بأن هناك طرقا مختلفة للوصول الى الاشتراكية» . وأجاب زهيري على سؤاله بلا (٢) ؛ ولكن مع ربيع ١٩٦٢ ، ستظهر طرق أخرى وآمال أخرى .

كان هذا هو الوضع باختصار ، على الجبهة الايديولوجية ، عشية اعلان الميثاق الوطني .

---

١ — ج. سبارو «ابو الهول يستيقظ» ، لندن ١٩٥٦ ، ص ٦٠ . وكذلك ا. سابلييه : «محادثتي مع ناصر» في (كانديه) ، ١٢ ايار ١٩٦٢ ، ص ٢٤—٣١ .

وشيئا فشيئا بدأ التمييز بين «وجود الطبقات» و«صراع الطبقات» . كما ظهر في مقال احسان عبد القدوس في «طبقات بلا صراع» ، «روز اليوسف» ، عدد ١٧٧٤ ، ١١ يونيو ١٩٦٢ .

٢ — «تيارات اشتراكية» ، «روز اليوسف» ، عدد ١٧٦٧ ، ٢٤ ابريل ١٩٦٢ ، كذلك لطفي الخولي : «حديث صريح في الاشتراكية» ، «الاهرام» ، ٥ و٧ و٨ و٩ و١٠ مايو عام ١٩٦٢ .

الفصل التاسع

كتابات

من عام ١٩٥٤ الى ١٩٥٩ ، بينما كان النقاش محتدما ، وبينما كان وجه مصر الجديد يتضح شيئا فشيئا ، كان هنالك رجل يبحث ويتأمل في سبعة آلاف سنة من التاريخ .

«لنحاول ان نكون صادقين مع انفسنا ، ونسأل هذا السؤال : متى شعرت ، وأنا أطالع التاريخ المصري ، بأنني أعيش بين عشيرتي وبني وطني من اهل القرون الغابرة ؟ حدث هذا وأنا أطالع التاريخ المملوكي ... وانما انا معبر عن نفسي كقاهري مسلم ، من اسرة قاهرية حتى القرن السابع عشر على الاقل ؛ ولدت في أحياء القاهرة التي نسميها المعزية نسبة الى من اشار ببنائها ... والحياة التي تجيش بها صفحات الشيخ تقي الدين وأبي المحاسن والسيوطي وابن إياس هي حياتي» .

انه حسين فوزي ، الطبيب والاستاذ لعلم المحيطات في كلية العلوم في جامعة الاسكندرية ، ثم عميد تلك الكلية ومدير الجامعة فيما بعد ، ثم مدير عام وزارة الثقافة اثناء فترة باندونغ ، ومؤلف عدة مجلدات من المقالات والابحاث في التاريخ ، والباحث في فن الموسيقى ، هو احد اصدق ممثلي التجديد ، وهو في الوقت ذاته مصري ، ومتوسطي ، وعقلاني في مصر التي تمثل جيلنا . ان هذا «المسلم القاهري» يقدم لنا «ملحمة الشعب المصري» ، وبوصفه مصريا اصيلا فهو يعي مركزية الحكم الالفية (القاهرة) وعمق الشعور الديني (كمسلم) . وكتابه الذي نشر عام ١٩٦١ يحمل عنوانا طريفا هو «سندباد مصري» . وفيه عرض مفهوما للثقافة المصرية حين كانت العقول تجند في سبيل المغامرات الروحية التي تحدثنا عنها . وجاء كتابه

دراسة تاريخية بارزة وعملا فنيا موضوعا بأسلوب مشرق زاه ، وفعل ايمان ، فقوبل «سندباد مصري» بحماس من قبل النخبة المثقفة والجمهور على السواء . واذا كان استعمال صيغة التفضيل لم يبطل بعد ، جاز لنا ان نقول بحق انه افضل كتاب صدر في مصر المعاصرة .

وبدلا من ان يكون الكتاب تاريخا منهجيا للشخصية المصرية ـ مع ان المؤلف كرس نحو ثلاثين سنة للتحقيق الشخصي في مجموعة ضخمة من المراجع والمصادر فانه جاء دراسة عميقة لمراحل ومشاكل نموذجية عديدة . ومنها مثلا ، «الجمعة الحزينة» ، وهي التعبير الرمزي ، في العهد القبطي ، عن يوم الحزن، في عام ١٥١٧ حين غزا السلطان سليم العثماني مصر ، ووضع حدا لالف سنة من الاستقلال الذاتي بقتل طومان باي ، قائد المماليك ، ودمر بصورة منتظمة ثروة مصر في العهود الوسطى وفنونها وصناعاتها وثقافتها . «ولا أحسب مصر في تاريخها الطويل عرفت عهدا اظلم من تلك القرون الثلاثة بل الاربعة التي مرت على مصر بعد موقعة مرج دابق بالشام ، وموقعة سبيل علان بمشارف القاهرة» .

ومع ان ابناء القاهرة لم يقاوموا الاسكندر ويوليوس قيصر واغوسطوس ، وهولاكو حفيد جنكيز خان ، والصليبيين ، والفاطميين ، والعثمانيين ، فانهم بدأوا عام ١٧٧٧ يحتجون على مظالم المماليك ، ثم نهضوا فيما بعد لسد الطريق امام قوات بونابرت المسيحية . واستمرت الحركة برغم ان العنف كان ينقصها . وكان القرن التاسع عشر بكامله ، الى جانب ثورة عرابي التي لم يكن لدى الكاتب شيء يقوله بصددها ، بمثابة استعداد للفترة الحديثة : «سوف يشرق فجر القومية المصرية في سنة ١٩١٩ . وحركة الشعب المصري في مارس من ذلك العام وما تلاه ، جديرة بعناية المؤرخين ، لانها تميزت بكل صفات القومية الكاملة ، لا اثر فيها للدين ولا للملة، ولا زيغ فيها نحو خلافة الباب العالي ، او نحو المحتل . ومع انها كانت حركة تحرير من الربقة الاجنبية ، فقد حرصت على مقومات الحضارة الغربية ولم تنبذها . فالكل مصريون قبل كل شيء ، يقاومون الغاصب ، ويطلبون لبلادهم الاستقلال السياسي والتحرر الاقتصادي والفكري . اي انهم يهاجمون الرجعية في كل صورها» .

كانت ثورة قطرية نموذجية ، خالية من القومية الواعية للوحدة الاسلامية ومن الانتهازية التي سبقت عهد الوفد ، كما كانت خالية من دعوة القومية العربية في الجيل اللاحق .

«حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ ـ او ما اسميه حركة انتحار الشعب المغلوب على امره ، وقد فقد كل امله في ممثليه» ، كانت تمهيدا لحركة الجيش : «من كان يظن ان الشعب المصري الذي بدأ حركاته القومية بالنبابيت والمساوق وقراءة البخاري ، يتولى امر تحريره في النهاية ابناؤه الاصالى من حملة السلاح ، رجال

المدافع والدبابات والطيارات والطرادات ؟» (١) .

واستطاع المماليك ، أسياد مصر قبل الاتراك ، ان يستعيدوا ما فقدوه شيئا فشيئا . اننا نراهم ينهبون ويقتلون ثانية لكن حسين فوزي يود ايضا ان يسجل عنايتهم بالثقافة ، وازدهار الفنون والصناعات والابحاث الطبية . ويؤمن له ابن اياس وعبد الرحمن الجبرتي (٢) الاساس لهذا التحليل . يقول حسين فوزي : «افتح التراجم عند اية صفحة : العلم والدراسة والمتون والصلاح والفتاوى والاقراء تلازم المصريين ؛ والحرب والضرب والغدر والقتل والنهب والعودة بالرؤوس المقطوعة والجلود المحشوة بو ، تجدها دائما في تراجم المماليك والعثمانيين (٢) . وقد دون الكابتن ثورمان معاون نابليون العسكري ، ما شاهده ، وتتفق روايته مع ما رواه الرواة المعاصرون .

ومع ذلك فان المدنية الغربية لم تكن تظهر ، منذ محمد علي الى اللورد كرومر ، الا في ناحيتها المادية : «مصر لم تتطور عقليا ولا فكريا في محاذاة تلك الانقلابات العمرانية التي حققتها حضارة اوروبا» لاننا لم تكن نعلم «ان أدراك عنصر واحد من حضارة غريبة عنا ، يجب ان يستدرج عناصرها الاخرى ، اذا أريد لتلك الحضارة الاجنبية ان تؤتي ثمارها الثقافية» ، وجدنا انفسنا في وضع «اختلطت علينا سبل الاصلاح الروحي ، وتاهت منا المقومات الحقيقية للنهضة ... فلا نحن مستطيعون ان نخطو خطوات التطور الطبيعي للانتفاع الكامل بتلك الحضارة ، ولا الرجعيون قادرون على الاستغناء عن أدواتها وأجهزتها المادية ... كان الشباب يتخرج موزعا بين تقاليد ورواسب وغيبيات راسخة ، وبين علم وفن وحضارة لازمة لرقيه ماديا وروحيا » .

عرفت مصر في تاريخها ثلاث حقبات عظيمة هي الفرعونية، فالقبطية (المسيحية)، فالاسلامية . اما الان فهنالك هوة ، او انقطاع ، في شعورنا القومي وهذا ناجم عن امرين معا هما امتداد التاريخ المصري الذي هو اطول تاريخ في العالم ، وتنوع الاساليب واللغات اللازمة لدراسته .

والمصريون ، اذا نظرنا اليهم من زاوية تاريخية ، نوعان «المسلمون ، ويبدأون تاريخهم الحضاري بالفتح الاسلامي ؛ وغير المسلمين ، ويبدأون تاريخهم الحضاري بكرازة مرقس الرسول ، ثم يشاركون مواطنيهم المسلمين في ثقافتهم العربية» .

---

١ ـ ان محمد بن اسماعيل البخاري (٨١٠ ـ ٨٧٠) تجول في العالم الاسلامي يجمع «الاحاديث» ومن مجموع ٦٠٠,٠٠٠ حديث اختار ٧٢٧٥ حديثا جمعها في «الصحيح» وهو مجموعة كانت اساس الشرع الاسلامي ، وثانية بعد القرآن من حيث اهميتها الشرعية واثرها في العقل الاسلامي .

٢ ـ اول مؤرخ مصري في العصور الحديثة (١٧٥٦ ـ ١٨٢٥) وقد وضع تاريخا اجتماعيا رائعا للبلاد في ظل بونابرت ومحمد علي .

٣ ـ الفتوى قرار تتخذه سلطة دينية ذات مكانة وطنية ولها قوة القانون خلال العهد الاسلامي .

ومن الغزو الفارسي (٥٢٥ ق.م.) الى نهاية العهد البيزنطي (١٤٥٣ ب.م.) نلحظ «كبت القومية المصرية» .

لذلك نجد حسين فوزي «المسلم القاهري» يعمد بقوة الى اعادة بناء الحقبة القبطية ويبرز تمسكها بمبدأ الطبيعة الالهية الواحدة «كانت روح مقاومة وطنية اذكت اوارها المسيحية ، وهي نفس الروح التي املت على المصريين ترجمة الاناجيل الى اللغة القبطية ، وحافظت على لغة الآباء والاجداد ، وهي اللغة المصرية مكتوبة بحروف يونانية ، مدى الف عام بعد غزو الاسكندر ، والف عام بعد الفتح الاسلامي» . ثم يمتدح رجالات المقاومة العظماء ، ولاسيما البابا اثناسيوس ، وساويروس الانطاكي ، والبابا سيريل الاول ــ مؤسس النظام الرهباني ــ وبولس ، وانطونيوس، وامونيوس ، ومكاريوس ، ثم شنودا وباخوم . ويمتدح ايضا الانتفاضات الشعبية القبطية بقيادة سان ، وخربتا ، وبسطا ، وستهور ، واخميم ، وكثيرين غيرهم .

ويتلو ذلك وصف لثلاث نساء ، ثلاث ملكات ــ شجرة الدر ، وكليوباتره ، واعظمهن جميعا حتشبسوت . ثم بحث مفصل طويل في حضارة الفراعنة ، وراي المؤرخين الاقباط في الفترات السابقة وتحطيم الانصبة، وملحمة اكتشاف شامبوليون لحجر رشيد ، ومولد المدرسة المصرية لدراسة تاريخ مصر القديم ، ودوام العصر الحجري الحديث فترة غير عادية استمرت ، الى جانب العصر النحاسي ، حتى بدء عصر الحديد في عهد البطالسة ، والاصول المصرية للثالوث المسيحي ، وانعدام وجود المصادر في ميدان الادب المصري الفرعوني .

ان الاستنتاجات النظرية هي التي تستدعي توقفنا وهي بوجه الاجمال كما يلي :

١ ــ «يمتد التاريخ المصري الى سبعين قرنا ، وبأقل تعديل الى خمسين قرنا : تمتعت باستقلال تام مدى ٣٥٠٠ سنة ، منها حوالي ٢٥٠٠ سنة حكمتها اسر مصرية، ونحو الف سنة حكمتها اسر اجنبية» (١) .

٢ ــ هذه في الحقيقة هي «أقدم وحدة تمت لامة ظهرت على وجه البسيطة ، واقواها» . وهذه الوحدة «سوّاها النيل وطميه ، وأحيتها الشمس المشرقة . فالشعب المتحضر ، الشعب الذي يفلح الارض ، اضطر الى ترتيب معاشه حسب ارتفاع النيل وانخفاضه ، ونظم تقويمه على حركات الشمس والفصول ، وضم شمله ليستطيع ان يحقق أعظم النفع من طمي النيل وشمس مصر ، وليدفع عنه غوائل الفيضان ، او خطر القحط والاوبئة اذا ما أصيب بفيضان منخفض» .

وبعودته الى حكاية العجوز مريم والخليفة المأمون ، وجد حسين فوزي ذات

---

١ ــ المؤرخ البلجيكي العظيم هـ. بيرين طالما تمسك بهذه النظرية مبينا مثلا ان الاهرام كانت حصيلة اندفاع اجماعي لا حصيلة رق . وهناك اشارات مماثلة عديدة عند أ. ارمان و أ. غاردينر الخ.. ان حسين فوزي باحيائه التاريخ الثقافي للشعب المصري يستحق الشكر على اثبات خطأ خرافة «سبعة آلاف عام من الرق» .

الاستنتاجات التي استنتجها فيتفوغل «السلطة الخيّرة هي التي تحمي المصريين من الفيضان المرتفع ومن انخفاض مستوى النيل ...» ان سيد البلاد هو نفسه سيد المياه وممثل الآلهة .

٣ ـ كيف تحدد الشخصية المصرية ؟ «ان الحضارة المصرية بأشكالها المتعاقبة ترسم لنا صورة شعب متماسك في أصله ومعينه وروحه ، شعب ، وان قلّ عدده، ينبىء عن قوته بما تبتدعه عبقريته من تنظيم رائع وفن متين وترتيب عقلي وايمان بالبعث بعد الموت ، وبمبادىء العدالة» .

ويكمن البعد الاول لوحدة الشخصية المصرية في روابط الفلاح «فيما له علاقة بالارض والري والزراعة»، وفي نظرته الى العمدة وشيخ البلد نظرته الى صاحب السلطان » .

والبعد الثاني الذي هو نتاج التاريخ السياسي . يقوم في «وحدة الشقاء الناشىء عن الاستغلال » .

اما البعد الثالث فيتالف من «احتفاظ المصريين بتقاليدهم الاجتماعية ونظـــام الحكم . وما هو اهم من ذلك ، معتقداتهم ... ولم يكن باستطاعة الفن ان يستمر خلال ثلاثة آلاف سنة لو لم يكن المصري متعلقا بماضيه» .

والبعد الرابع هو : «ان الروحانية المصرية لم تكن من النوع الهندوكي المستغلق التائه في بوادي الاسرار الفلسفية . انما هي روحانية الواقف بباب المجهول يحاول اقتحامه ، او تفسيره ، عن طريق تصورات مادية» .

والبعد الخامس هو الحضور الدائم للنكتة الهادفة عند المصري والتمسك الشديد بالامل عند الضيق : « «يفتح الله» ومعناها : السعر الذي تعرضه غير مقبول . و«صل عالنبي» . اي فلنبدأ في الفصال . و«عليّ الطلاق» ، اي لا تصدق كلمة مما سأقول ! و«يا فتاح يا عليم» ، اي أول القصيدة كفر ، وبعدها وياك ، وربنا يكفينا شرك . و«باسم الله» ، اي تفضل وشاركني لقمتي التي لا تكاد تكفيني ؛ ثم يتشجع عندما ترفض دعوته ، فيقول «حلفت عليك» ، ومعناها : ايها الاريب لقد فهمتني ! و«اتوكل على الله» ، يعني اغرب عن وجهي من غير مطرود ؛ و«دستور ايه يا عم ؟ الله يخليك» ، يعني شبعنا من هذا الكلام وأمثاله» .

«اردت لهذا الكتاب ان يكون ملحمة للشعب المصري ، فاذا هو في اكثر من موضع مرثية طويلة لما عاناه على مدى الازمان ، واذا بي ، وانا أؤكد قوة هذا الشعب على المقاومة والصراع والبقاء ، واشير الى ما أداه من خدمات الحضارة ، اتوكأ على آلامه وهزائمه . أترى في هذا معنى من المعاني المتأصلة في النفس المصرية ، وهل كنت معبرا عن ذلك الروح الحزين ، روح المصري يضحك بملء فيه وحنجرته ، ثم يقول فجأة «اللهم اجعله خير» ؟... وان أعمق الكلمات التي سمعتها تتردد على لســان الناس في أحياء القاهرة القديمة هي كلمة «الفرج» ... »

٤ ـ ان الشعب المصري بمواجهته البؤس والشقاء وبمحاربتهما «اهتم دائمــا بصناعته الوحيدة ـ صناعة الحضارة» ، ليس فقط «الحضارة التي وهبها للدنيا» ، بل «الحضارة التي فرضها على حكامه» ايضا . وإلا « فانني أطلب تفسيرا لهــذه

الظاهرة الثابتة في التاريخ المصري : بناء المصاطب والاهرام والبرابي ، واقامة التماثيل والمدافن ، وانشاء الكنائس والاديرة ، فالمدارس والجوامع والقصور والاضرحة ، وحفر الترع واقامة الخزانات ، ووصل البحرين سواء عن طريق النيل، او مباشرة بين القلزم والفرما . ثم من كان يصنع الاثواب ...؟ ومن قام بزينة المساجد ومنابرها ، والكنائس وهياكلها ؟ ومن رسم الصور الشعبية على الخشب ، ووضعها في توابيت الفيوم والبهنسا ؟ ومن قام على مدرسة الكهنوت في هليوبوليس، ومن فتح مدرسة اللاهوت المسيحي «الديدسفلية» في مواجهة مدرسة الاسكندرية الوثنية ؟ ومن أنشأ الجامعة الازهرية ؟»

ان الذي فعل ذلك هو الشعب المصري الذي كانت الحضارة صناعته الوحيدة .

٥ ـ وفي صناعة الحضارة هذه ، يحتل الفن مكانا بارزا ، اذا لم يكن يحتل المكان الاول ـ ثلاثة آلاف سنة من الفن المصري . ثم استمرار المميزات المشتركة . بعد الفتح العربي : «ان مصر الاسلامية لم تتميز بأدب مصري عظيم ولا برعت براعة خاصة في الفلسفة ولكنها ـ كما كان شأنها من قديم ـ حذقت فنون العمارة والزخرف ، وصناعاتها المشهورة . وظهر فيها العلماء والاطباء ، وعنيت بالدراسات الدينية عناية كبرى ، وبالعلوم العربية كوسيلة فعالة ، لا ثاني لها ، لفهم الدين فهما صحيحا » .

٦ ـ ان هذه العوامل الثابتة اقتضت تركيزا على الماضي اثر تأثيرا كبيرا على التطور المقبل : «توقف نمو الشخصية الفردية وجمد في مستوى الحلول التي لم تتغير طوال القرون الثلاثين التي عاشتها هذه الحضارة ، وظهر عدم الكفاءة في مجال *الفكر الفلسفي والمغامرات الفكرية التي تميز الحضارتين اليونانية والهندية . فلم* نكن التغييرات لتتعدى الحدود التي رسمتها الافكار المغروسة في الروح» . والمغامرة الروحية الكبرى في مصر كانت مغامرة «الانسان الباحث عن خالقه ، يحاول تعريف الروابط التي تربطه بما وراء الكون والحياة الارضية» . وينبغي الاعتراف بأن «الفراعنة اكتشفوا مبدأ السلطة الملكية المستمدة من الحق الالهي ومبدأ التعاون الاجتماعي » .

٧ ـ وفي ختام هذا البحث يبدو ان مصر برغم الانقطاع العميق في تاريخها ، بقيت كما كانت من غير ان تتغير في العمق . لكن المصريين ينظرون الى حاضرهم وماضيهم ضمن اطار اللغة العربية وفي قالب الثقافة العربية الاسلامية . وعلى مصر، وهي قلب العالم العربي الاسلامي بفضل كيانها التاريخي القديم وتقاليد الحضارة ووحدتها القديمة المتواصلة ومواردها ، ان «تعيد تلك الحضارة الى النفوس ... ان الشعب الحي يجب ان يعيش دائما على اتصال وجداني بتاريخه» .

على الطلاب ان يدرسوا عن اهم السلالات في الممالك الثلاث ، ثم عن مصر القبطية . وبعد الفتح العربي لا بد ان تتجه الدراسة اتجاها توسعيا ، لما لتاريخ مصر الاسلامية من صلة بحياتنا الحاضرة ، وبمركزنا في العالم العربي . ويراعى في

تدريس كل تلك العهود ان يشاهد الطالب أمثلة من الفن المصري كله» .

«اما اللغة العربية فهي دعامة صرحنا الثقافي بكامله ... وعنايتنا القويمة بالحضارة العربية لا تعفينا من ان نبعث في النفوس تاريخ حضارتنا السالفة ، في قالب عربي بليغ . اذ يجب ان يتكون المصري عقلا وشعورا بما يوحي به تاريخه الحضاري كله . فيتمثل حضارته جميعها في اطار لغته العربية . يجب ان يدعم قوامه الفكري والخلقي بكل ما هو مصري ، حتى تكون له شخصية مصرية واضحة ، تعمل في الآداب والفنون والعلوم» .

لا شك انه كان هنالك تراث شعبي هام ، ولكن الخيط الهادي انما هو «التاريخ الحضاري كله ـ وما الفلكلور الا قطعة منه ـ فهمه ، وتمثيله ، هو مستودع الخيوط الاخرى ، الاصعب منالا . وبمجموع هذه الخيوط ، يهتدي المصري الى أركان شخصيته وأغوارها . فيتمكن من ان يقدم للانسانية شيئا جديدا» .

اخيرا بعض الملاحظات المنهجية : «في تنقيبي عن الشخصية المصرية اكتشفت حقيقة أولية وهي ان الثورات والاضطرابات لا تصور وحدها يقظة الوطنية المصرية لان المصريين اول من حذقوا ما يعرف بالمقاومة السلبية» ؛ ولتتبع منعرجات الشخصية المصرية . ينبغي دراسة «فترات الحكام الذين نصبتهم الدول الغازية الاجنبية» ، «فمصر لم تفن في غزاتها ، بل ان غزاتها هم الذين يفنون فيها» ؛ ليس ثمة «معجزات» في تاريخ الحضارة (المعجزة اليونانية) ، وانما تكوين تاريخي متلاحم للحضارات تجد فيه مصر أوليتها الزمنية ومكانها الاساسي .

«الشخصية المصرية التي ضاعت ، اين نستطيع ان نجدها ؟ ان قرونا طويلة من الاحتلال قد حفرت هاوية عميقة بين عقولنا وعواطفنا» . هذا ما كتبه أحد الصحفيين عام ١٩٥٤ (١) . ويمكن الجواب اليوم انه بين الموظفين الكثر الذين كرسوا انفسهم من اجل ان يصوغوا من لا شيء مجموعة من الافكار والمبادىء والاهداف ، وضمن هذه الفوضى كلها . يقف هذا الكتاب الرائع الذي وضعه حسين فوزي لينطق القلب والمعرفة باسم مصر .

اما ملحمة سعيد مهران فقد كانت مختلفة كثيرا . من قريته التي يسيطر عليها هرم الباشوات الاقطاعيين ، وظلم كل البيروقراطيات ، وثقل المحتل . يتذكر سعيد صديقه ، الذي يذهب الى المدرسة ، رؤوف علوان . وقال له رؤوف : «سعيد ، لِم يحتاج شاب في وطننا ؟» وقبل ان يستطيع سعيد الاجابة رد رؤوف : «المسدس وكتاب . المسدس لمعالجة الماضي ، والكتاب لتهيئة المستقبل . تدرب واقرأ !» (٢) . كم من الاف وملايين المراهقين يقولون مثل هذا الكلام في مصر المحمومة بعد الحرب العالمية .

---

١ ـ احسان عبد القدوس في «روز اليوسف» ، عدد ١٣٥٠ ، ٢٦ ابريل ١٩٥٤ .

٢ ـ هذا هو رأي المؤلف «بثوريي» ما قبل ١٩٥٢ . لكن لم تكن هناك اية حركة يسارية تعتمد هذه الرموز بصورة خاصة .

وهكذا تعلم سعيد القراءة . ثم اصبح حاجبا في بيت الطلبة الجامعيين فـي القاهرة ، وبدأ يسرق اولاد الاغنياء ، ورؤوف ، الذي كان يدرس الحقوق ، وافق على ذلك . ذلك ان سعيد لم يكن يستطيع أن ينسى اليوم الذي دقت فيه امه ، وقد أصيبت بنزيف ، على باب مستشفى فخم ، فلم يفتح لها احد ، فرجعت لتموت في عيادة بائسة . وهكذا حمل سعيد على عاتقه وحده مهمة ملاحقة الظلم والاقتصاص من الاغنياء . وشيئا فشيئا ، اجتذبت سمعته كقاطع طريق جماعة من المغامريـن الشباب . وجمعته الحياة بنبوية ، الفتاة الجميلة كالشمس الطالعة . وولدت من زواجهما سناء . وحكم على سعيد بالسجن فمات الف ميتة ، اذ طلقته نبوية لتتزوج عليش سدرة ، احد افراد عصابته الذي كان قد وشى به الى الشرطة .

انقضت اربع سنوات ، وعاد سعيد الى الحياة الحرة . رفضت ابنته ان تكون لها اية علاقة معه ، وبقيت نبوية متوارية عن الانظار ، بينما الخائن يعيش محاطـا بالثروة والرجال وتحميه الشرطة . اما رؤوف نفسه ، صديقه القديم ، فقد اصبح صحفيا معروفا ، وفير الثروة ، متنكرا لنفسه ولماضيهما .

استأنف سعيد حربه ، اذ «ينبغي اقتلاع الشر من جذوره حتى تعود الحياة صافية» . فحاول ان يقتل عليش ، لكنه اخطأه في ظلام الليل ، وقتل عاملا مسكينا. ولاحقته الشرطة ، فاخطأ مرة ثانية وصرع سائق رؤوف برصاصه ، بينما نجا سيده من الموت .

حاصرت الشرطة حي العباسية . حيث كان سعيد يقوم بعملياته . وبعد ان تخلى عنه الجميع ، حماه انسان واحد واحتضنه ــ انه المومس نور التي ظلت تحبه . وحماه شيخ غائب في صلواته لليلة واحدة . وبالقرب من نور ، اكتشف اللـص الشاب الذي لاقى قلبه العاشق الشبيه بقلب طفل عذابا شديدا ، العطف والحنان . لكن الاوان كان قد فات . وقادت دلائل عديدة البوليس الى تلك الشقة المنعزلة التي لجأ اليها ، حيث كان يستطيع ان يطل على المقابر في ضوء القمر . وصُرع سعيد بين تلك القبور مصابا بطلقات البوليس التي كانت تنهمر عليه في الليل .

وفي احدى الليالي ، قبل يومين من مصرعه ، ذهب سعيد ، وقد ضاق بالوحدة، ليلتقي اصدقاءه في احد المقاهي مستغلا فرصة الظلام . وكان أولئك الرجال القساة يتحدثون عن السلام ، سلام النفس :

ــ المأساة الحقيقية هي ان عدونا هو صديقنا في الوقت نفسه .

ــ ابدا ، المأساة الحقيقية هي ان صديقنا هو عدونا ...

ــ بل اننا جبناء ! لِمَ لا نعترف بهذا ؟

ــ ربما . ولكن كيف تأتينا الشجاعة في هذا العصر ؟

ــ الشجاعة هي الشجاعة ..

ــ والموت هو الموت ..

ــ والظلام والصحراء هما هذا كله !

هكذا تمضي رواية «اللص والكلاب» التي كتبها نجيب محفوظ ، أبرز روائيي

مصر حاليا . وما ان ظهرت في ربيع ١٩٦٢ حتى اثارت الدهشة . لِمَ هذه النظرة السوداء الى الوجود ؟ لِمَ هذا الموضوع الغريب في روايات المعلم ؟ ما هو مصدر هذا اليأس الذي يطوق البطل . والذي يصوره نجيب محفوظ بهذا الشكل المثير : انتصار الظلم ، اللاعقلانية ، وعالم الكلاب حيث يأخذ الامل وجه مومس ؟ شعر النقاد بالحرج مع انهم رحبوا بالرواية ــ وقد عرضناها عرضا موجزا جدا ــ على انها نقطة تحول في نتاج محفوظ الذي لم يكن احد ينازعه القدرة القصصية الهائلة (١) .

كتابـــان .

لماذا هذان الكتابان بالذات ؟

أولهما ثمرة جهد في البحث وتفكير نظري عميق ، يعطينا مفاتيح الشخصيـــة المصرية . والآخر ، رواية قصيرة ، قاسية كالحقيقة .

لقد حظي كل من الكتابين بنجاح كبير ، وأثار كل منهما كثيرا من النقاش . وبرغم اختلافهما في الطابع والمستوى ، فان لكل منهما مغزى هاما .

وهذا يعود الى ان اهم عمل نظري في مصر المعاصرة اثبت ، بالتاريـــخ والعلم الدقيق ، «مصرية» مصر ، في الوقت الذي كانت تتأكد فيه ارادة عروبية . فهو قد اعطى لدخول مصر في العالم العربي بعده الحقيقي ووضع الاساس لتدرج الرغبة المصرية للوصول الى الحقيقة والعدالة .

اما الرواية فقد وجهت ، من ناحية ثانية ، ضربة قاسية للصحافة في ازدهارها الآني ولاعلاناتها اليومية عن الانتصارات بعناوين حمراء مشرقة . وصورت حيـــاة الانسان الذي لا يزال مسحوقا . ورفضت الاطمئنان والهدوء ، وعبرت ، من خلال قصة لص . عن الايمان بروح الشعب وحده ، وعن احتقاره للانتهازيين «الكلاب» المندسين في جهاز الحكومة الخانق . ان الرواية التي لاقت نجاحـــا كبيرا لاكبر قصاص مصري معاصر تنتهي بأزمة وفاجعة ، لا بنهاية سارة .

هذه هي طريق الروح المصرية في اعماقها .

---

١ ــ في عام ١٩٦٢ نشر محفوظ رواية اخرى هي «السمان والخريف» . وهنا كان حريق القاهرة اطارا لرواية عن سياسي شاب في حزب الوفد شعر بعد سقوط النظام القديم انه حكم عليه بالعزلة في عالم يرفض ان يراه وان يفهمه . وقاد التأمل بالحياة الاخرى ــ او «الحياة الافضل» كما دعاهـــا شسكلوف ــ البطل الى اصطدام مروع في الفصل الاخير مع «ثرثار شاب» يتابع طريقه بشجاعة رغـــم السجون والمعسكرات والاضطهادات المتلاحقة ... وصورة الامل هنا هي بالفعل صورة البطل المصلوب.

الفصل العاشر

ميثاق العمل القومي وملحقاته

ان ميثاق العمل القومي الذي تقدم به الرئيس عبد الناصر الى اعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، البالغ عددهم ١٧٥٠ عضوا ، يوم الاثنين ، ٢١ مايو ١٩٦٢ (وهو يوم العمل الاول لهذه الجمعية) يمثل ، من جميع نواحيه ، وثيقة مبدئية ، وبرنامجا بالغ الاهمية . ان الخبرة العملية التي حللنا مراحلها ، والدراسات النظرية لهذا العقد الاول بكامله ، بلغت النضج فيها . وهذه الوثيقة تمثل نقطة تحول ؛ انها تمثل الرصيد الناجم عن العمل والجهد المبذولين ، وتحدد «العمل القومي» الذي ينبغي للأمة برمتها ان تعمل من اجله .

وأبواب الميثاق عشرة ؛ تناول البابان الاخيران منها فقط قضايا «الوحدة العربية» و«السياسة الخارجية» بينما انحصرت الاقسام الثمانية الاخرى بالشؤون الداخلية وبمشاكلها . مؤكدة بذلك أولوية النواحي الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية والسياسية الملازمة للمجتمع المصري في الآونة الحاضرة .

تقدير للشعب المصري :

في الباب الاول الذي يشكل « نظرة عامة » وجّه عبد الناصر تقديرا الى «الشعب المصري» : «ان هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثوري من غير تنظيم سياسي يواجه مشاكل المعركة ؛ كذلك فان هذا الزحف الثوري بدأ من غير نظرة كاملة للتغيير الثوري» . في ١٩٥٢ ، لم تكن قيادة الحركة تملك غير مبادىء ستة : «القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين ؛ القضاء على الاقطاع ، القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، اقامة عدالة اجتماعية ؛ اقامة جيش وطني قوي ؛ اقامة حياة ديمقراطية سليمة» .

لم تكن القيادة العسكرية بل «هذا الشعب العظيم ، هذا المعلم الاكبر» هو الذي علم القيادة الثورية وراح «يطور المبادىء الستة ويحركها بالتجربة والممارسة وبالتفاعل الحي مع التاريخ القومي تأثيرا فيه نحو برنامج تفصيلي يفتح طريق الثورة الى اهدافها اللامتناهية» . ثم راح ، ثانيا ، «يلقن طلائعه الثورية اسرار آماله الكبرى ويربطها دائما بهذه الآمال ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة في صنع مستقبله» .

وليست النظرية الوهمية القائمة على «وحدة جميع الطبقات» هي التي بنى عليها الشعب المصري كفاحه الثوري ضد الاستعمار . العكس هو الصحيح اذ انه «حرص طول المعركة على ان يعزل عن صفوفه كل الذين ترتبط مع الاستعمار مصالحهم في مواصلة الاستغلال ... ضرب جميع الاحتكارات المحلية في نفس الوقت الذي كانت هذه الاحتكارات تتصور ان حاجته اليها ، بسبب ضرورات التطوير ، ماسة وشديدة » .

ان الرئيس عبد الناصر سيعود الى هذه النقطة فيما بعد ، لكنه من المفيد الاشارة الى هذا التأكيد الاول على التغير في الموقف من الحليف الرأسمالي قبل صيف ١٩٦١ .

اذن الطريق الان مفتوحة امام ثورة عامة لم تعد تقتصر على تحرير الارض وحسب . والنجاح الذي تحقق حتى الان هو نتيجة عوامل متعددة :

«١ ــ ارادة تغيير ثوري ترفض اي قيد او حد لحقوق الجماهير ومطالبها .

«٢ ــ طليعة ثورية مكنتها ارادة التغيير الثوري من سلطة الدولة لتحويلها من خدمة المصالح القائمة الى خدمة المصالح صاحبة الحق الطبيعي والشرعي ، وهي مصالح الجماهير .

«٣ ــ وعي عميق بالتاريخ واثره على الانسان المعاصر من ناحية ، ومن ناحية اخرى لقدرة هذا الانسان بدوره على التأثير في التاريخ .

«٤ ــ فكر مفتوح لكل التجارب الانسانية . يأخذ منها ويعطيها . لا يبعدها عنه بالتعصب ، ولا يصد نفسه عنها بالعقد .

«٥ ــ ايمان لا يتزعزع بالله وبرسله ورسالاته القدسية التي بعثها بالحق والهدى الى الانسان في كل زمان ومكان» .

«في ضرورة الثورة» ، كان هذا هو عنوان الباب الثاني . «لقد اثبتت التجربة وهي ما زالت تؤكد كل يوم ، ان الثورة هي الطريق الوحيد الذي يستطيع النضال العربي ان يعبر عليه من الماضي الى المستقبل» . لماذا ؟ لان «التخلف الذي ارغمت عليه الامة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال» خطير جدا ؛ ولأن الثورة هي «الوسيلة الوحيدة لمقابلة التحدي» الذي وجهته البلدان المتقدمة للبلدان المتخلفة اذ ان الفوارق بين الطرفين لا يمكن الا ان تتسع .

ولكي تحقق اهدافها الثلاثة وهي «الحرية والاشتراكية والوحدة» على التوالي ، كان على الامة العربية ان تسلح نفسها بثلاث «قدرات» :

«١ ـ الوعي القائم على الاقتناع العلمي النابع من الفكر المستنير والناتج من المناقشة الحرة التي تتمرد على سياط التعصب او الارهاب .

«٢ ـ الحركة السريعة الطليقة التي تستجيب للظروف المتغيرة التي يجابهها النضال العربي ، على ان تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمثله الاخلاقية .

«٣ ـ الوضوح في رؤية الاهداف ، ومتابعتها باستمرار ، وتجنب الانسياق الانفعالي الى الدروب الفرعية التي تبتعد بالنضال الوطني عن طريقه وتهدر جزءا كبيرا من طاقته .

واعلن الرئيس عبد الناصر ما لن يكل عن تكراره باستمرار في الميثاق وهو : «ان التجربة الثورية العربية لا تستطيع ان تنقل ما توصل اليه غيرها» . لكنه سرعان ما بادر الى ايضاح ان هذا التفرد يعود الى عوامل مشتركة ناشئة عن تغييرات في العالم بعد ١٩٤٥ ، شرحها كما يلي :

«١ ـ تعاظم قوة الحركات الوطنية في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية . حتى لقد استطاعت هذه الحركات ان تقود معارك عديدة ومنتصرة ضد القوى الاستعمارية ، ومن ثم اصبح لهذه الحركات الوطنية تأثير عالمي فعال .

«٢ ـ ظهور المعسكر الشيوعي كقوة كبيرة يتزايد وزنها المادي والمعنوي يوما بعد يوم في مواجهة المعسكر الراسمالي .

«٣ ـ التقدم العلمي الهائل الذي حقق طفرة في وسائل الانتاج فتحت آفاقا غير محدودة امام محاولات التطوير ...

« ٤ ـ نتائج هذا كله في محيط العلاقات الدولية واهمها زيادة تأثير القوى المعنوية في العالم ، كالامم المتحدة ، والدول غير المنحازة ، وقوة الراي العام العالمي . وفي نفس الوقت اضطر الاستعمار ، تحت هذه الظروف ، الى الاتجاه نحو وسائل العمل غير المباشر عن طريق غزو الشعوب والسيطرة عليها من الداخل ؛ وعن طريق التكتلات الاقتصادية الاحتكارية ؛ وعن طريق الحرب الباردة التي تدخل في نطاقها محاولة تشكيك الامم الصغيرة في قدرتها على تطوير نفسها وعلى الاسهام الايجابي المتكافىء في خدمة المجتمع الانساني» .

ان مجموع هذه العوامل «يخلق ظروفا جديدة امام التجارب الاشتراكية تختلف تماما عن الظروف السابقة» . كذلك فان «تجربة الوحدة الالمانية وتجربة الوحدة الايطالية» (١) لا يمكن أن تكون نموذجا للوحدة العربية . وسيعود عبد الناصر الى هذه النقطة ، ثم الى الاشتراكية بتفصيل أوسع في مكان آخر .

وأخيرا الاعتراف بالتاريخ : تناول الباب الثالث «جذور النضال المصري». وهذا القسم يكرر بوضوح تفكير «سندباد مصري» الذي سيطلب منه ، عند نقطة معينة ،

---

١ ـ قيل ذلك بأيام كان حمدي حافظ قد استشهد بالوحدة الالمانية في كتابه «توحيد المانيا» الذي اصدرته دار النشر الحكومية .

والانسانية الاولى» ، «ظلام الغزو العثماني» ، المقاومة الشعبية للحملة الفرنسية التي اغنت التفكير والخيال المصريين بعلمائها وبادخال العلوم ؛ ومحمد علي الذي ، برغم عظمته . «لم يؤمن بالحركة الشعبية التي مهدت له الطريق لحكم مصر الا بوصفها نقطة وثوب الى مطامعه» . الا ان عبد الناصر لم يقل كلمة واحدة عن مصر القبطية بينما اعطى الفترة اليونانية الرومانية حقها الكامل قبل الانتقال الى مصر الاسلامية. وهنا وهناك كانت تبرز بعض آراء صبحي وحيدة ولاسيما حول «عقد» النمو .

وكان من سوء حظ مصر ان فترة انحطاطها في ظل الاتراك تصادفت مع عصر قيام الاستعمار الذي كان أبرز ما حققه هو حفر قناة السويس وتحويل مصر الى زراعة القطن . وفي ذروة الازمة ، وبرغم الكارثة الوطنية كان لايفاد البعثات المصرية العلمية الى اوروبا نتائج مثمرة . وسرعان ما اصبحت مصر ملاذا للاحرار العرب ، ثم تلت ذلك نهضة ثقافية كانت اطارا لثورة احمد عرابي . واشاد عبد الناصر بمصطفى كامل ومحمد عبده وقاسم امين ، ثم ــ وهذا شيء جديد ــ بسعد زغلول الــذي «ركب قمة الموجة الثورية الجديدة» عام ١٩١٩ . ولاول مرة قال بالحرف الواحد «ان ثورة الشعب المصري سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة» ثم قدم بنفسه ثلاثة اسباب لتفسير فشلها :

«١ ــ ان القيادات الثورية اغفلت اغفالا يكاد ان يكون تاما مطالب التغيير الاجتماعي ؛ على ان تبرير ذلك واضح في طبيعة المرحلة التاريخية ألتي جعلت من طبقة ملاك الاراضي اساسا للاحزاب السياسية التي تصدت لقيادة الثورة .

«٢ ــ ان القيادات الثورية في ذلك ألوقت لم تستطع ان تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية ، ولم تستطع ان تستشف من خلال التاريخ انه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربيــة .

«٣ ــ ان القيادات الثورية لم تستطع ان تلائم بين اساليب نضالها وبين الاساليب التي واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب التي انتقلت من السيف الــى الخديعة . وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية ان خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقي . وكان منطق الاوضاع الطبقية يزين لها هذا الخلط . .»

ان بعض المؤرخين يعلنون ان «الشعب المصري ينفرد عن بقية شعوب العالم بأنه لا يثور الا في حالة الرخاء» وهذه فكرة خاطئة لا تميز بين رخاء اقلية وبــؤس الجماهير . وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ بين بريطانيا ومصر تمثل الحد الاقصى لجميع نقاط الضعف .

حول هزيمة الطبقة الوسطى : وعلى اساس هذا التحليل ، قام عبــد الناصر بمراجعة «مرحلة الازمة الكبرى» من ١٩١٩ الى ١٩٥٢ لكي يستخلص «درس النكسة» موضوع الباب الرابع .

هذا الدرس على نقطة اساسية هي تزوير الديمقراطية ــ «ديمقراطية مضللة» ــ

من قبل الحكومة التي كانت آنذاك في أيدي الملك وكبار الملاكين العقاريين بالتحالف والاتفاق مع الاستعمار . «ان الذي يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه ، يقدر بالتبعية ان يحتكر اصواتهم وان يسيطر عليهم ويملي ارادته . ان حرية رغيف الخبز ضمان لا بد منه لحرية تذكرة الانتخابات» .

ومن تلك السنوات القاتمة أعاد عبد الناصر الى الذاكرة المأساة التي مثلتها حرب فلسطين بالنسبة للوعي العربي القومي . كان انشاء اسرائيل مقصود من قبل الاستعمار «لتكون سوطا في يده يلهب به ظهر النضال العربي اذا استطاع يوما ان يتخلص من المهانة وان يخرج من الازمة الطاحنة . كما ارادها المستعمر فاصلا يعوق امتداد الارض العربية ويحجز المشرق عن المغرب . ثم ارادها عملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتي للأمة العربية تشغلها عن حركة البناء الايجابي» (١) . وبعد ذلك «ان الاستعمار ليس مجرد نهب لموارد الشعوب ، وانما هو عدوان على كرامتها وعلى كبريائها » .

ومن قبل كان «الشعب المصري قد عبر عن نفسه برفضه العنيد بأن يشترك في الحرب (١٩٣٩ ــ ١٩٤٥) التي لم تكن في نظره الا صراعا على المستعمرات والاسواق» . وبعد هزيمة فلسطين «سحب الشعب المصري كله البقايا الباقية من تأييده للذين تعاونوا مع سلطة الاحتلال» ؛ ثم «ترددت في مصر ، في ذلك الوقت ، اصداء طلقات الرصاص وتجاوبت أصداء انفجارات القنابل وكثرت التنظيمات السرية بمختلف اتجاهاتها وأساليبها» ؛ ثم ان «ثورات الفلاحين ضد استبداد الاقطاع وصلت الى حد الاشتباك المسلح بين الذين ثاروا على عبودية الارض وبين سادة الارض المتحكمين فيها» . وبعد ذلك أشعلت الشرارة من اجل «حريق القاهرة الذي، مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين ، كان يمكن اطفاؤه ، لكن ثورة السخط الشعبي زادته اشتعالا » .

واعترف عبد الناصر بأن «الثورة لم تحدث ليلة ٢٣ يوليو» ، لكنه أكد ان «الطريق اليها قد فتح على مصراعيه في تلك الليلة العظيمة» . وماذا عن الثورة ؟ «كانت احتياجات الوطن تتطلب بناءا جديداً ثابت الاساس ، صلبا شامخا» لبناء الدولة القومية . ولكن بأية وسائل ؟ بواسطة «المبادىء الستة» بكل تأكيد . وعاد عبد الناصر ، مرة اخرى ، الى الاشادة «بالشعب المصري ، صانع الحضارة» .

كان من المنطقي أن يؤدي نقد «الديمقراطية الرجعية» الى اعطاء تعريف «للديمقراطية السليمة» في الباب الخامس من الميثاق . وقال عبد الناصر ان «العمل الثوري الصادق» لا يمكن ان يكمل بغير سمتين اساسيتين : «شعبيته» و«تقدميته». والصدق يولد الاصالة : «ان الحرية السياسية ، اي الديمقراطية ، ليست نقل

---

١ ــ اعتقل ٥١ جاسوسا اسرائيليا وحوكموا في الاراضي المصرية بين ١٩٥٢ و١٩٦١ («الاهرام» ، ٢٠ فبراير ١٩٦٢) . وبعد ذلك جرت محاكمتان أخريان .

واجهات دستورية شكلية . كذلك فان الحرية الاجتماعية ، اي الاشتراكية ، ليست التزاما بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية» . وبما ان «النظام السياسي في بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للاوضاع الاقتصادية السائدة فيه» ، وبسبب انه «قد كانت القوة الاقتصادية في مصر ، قبل الثورة ، في يد تحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل» فان النتيجة الطبيعية لذلك كانت تزوير الديمقراطية بشكل فاضح ــ شراء الاصوات ، امية الفلاحين ، فرض تأمينات مالية لمصلحة المرشحين الاغنياء ، الخ ــ ثم تشويه حقيقي للراي العام : «ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت ان بلادها لا تصلح للصناعة ولا تقدر عليها ... ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها الوطني على غير حقيقته ... وكان الهدف من التعليم كله لا يزيد عن اخراج موظفين يعملون للانظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التي لا تأبه بمصالح الشعب» . اما الضغط المشترك من الطبقات الحاكمة على المثقفين فقد أجبرهم على الاختيار بين احتمالين لا مفر من أحدهما «اما ان تستسلم لاغراء ما يلقيه اليها من فتات الامتيازات الطبقية ، واما ان تذهب الى الانزواء والنسيان» .

ما هي خصائص «ديمقراطية الشعب ؟» وليس «الديمقراطية الشعبية» . عدّد الرئيس عبد الناصر ستا منها هي :

«١ ــ الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية . ان المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات الا اذا توفرت له ضمانات ثلاثة: ان يتحرر من الاستغلال في جميع صوره ؛ ان تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية ؛ ان يتخلص من كل قلق يبدد امن المستقبل في حياته ...

«٢ ــ ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات ... والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله او انكاره ، وانما ينبغي ان يكون حله سلميا في أطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات ... ولا بد ان ينفسح المجال بعد ذلك ، ديمقراطيا ، للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة وهي الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية . ان تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعي لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل وهو القادر على احلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية الرجعية .

«٣ ــ ان الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هي التي تستطيع ان تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ... ويتحتم ان يتعرض الدستور الجديد للجمهورية العربية المتحدة عند بحثه لشكل التنظيم السياسي للدولة الى عدة ضمانات لازمة ... : أ ــ يجب ان يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها ؛ ب ــ ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب ان تتأكد باستمرار فوق سلطة اجهزة الدولة التنفيذية ؛ ج ــ ان الحاجة ماسة الى خلق جهاز سياسي داخل أطار الاتحاد الاشتراكي العربي يجند

العناصر الصالحة للقيادة ؛ د ــ ان جماعية القيادة أمر لا بد من ضمانه في مرحلة الانطلاق الثوري .

«٤ ــ ان التنظيمات الشعبية ، وخصوصا التنظيمات التعاونية النقابية ، تستطيع ان تقوم بدور مؤثر وفعال في التمكين للديمقراطية السليمة ... لقد آن الوقت لكي تقوم نقابات للعمال الزراعيين .

«٥ ــ ان النقد والنقد الذاتي هما من أهم الضمانات للحرية ... ان الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكي العربي لها ، قد تخلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة.

«٦ ــ ان المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة لا بد لها ان تفرض نفسها على الحدود التي تؤثر في تكوين المواطن وفي مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح الادارية ... ان العمل الديمقراطي في هذه المجالات سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة ، عميقة في احساسها بالانسان ، صادقة في تعبيرها عنه ، قادرة بعد ذلك كله على اضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة في أعماقه ...» .

الاشتراكية ، «محتومة» .. : والباب السادس ــ «حول حتمية الحل الاشتراكي» ــ يقودنا الى جوهر القضية (١) .

نبدأ بالفقرة التي تقول ان «الحرية الاقتصادية» ، وشرطها الاساسي «توسيع قاعدة الثروة الوطنية» لا يمكن تحقيقها في الاطار الراسمالي . وسبب ذلك في الحقيقة ان «التجارب الراسمالية في التقدم تلازمت تلازما كاملا مع الاستعمار» ، واستعملت موارد المستعمرات لخدمة مصالح الاقتصاد المتقدم . يضاف الى ذلك ، انه حتى لو كان الطريق الراسمالي ممكنا نظريا فانه «لا يمكن من الناحية السياسية الا ان يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكرة لها» . والطريق الشيوعي ؟ لم يسميه عبد الناصر باسمه ، ولكنه قال «هناك تجارب اخرى للتقدم حققت اهدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله ، اما لصالح راس المال ، او تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة بأجيال حية في سبيل

---

١ ــ قبل يومين ، يوم السبت في ١٩ مايو ، القى خروتشيف خطابا هاما في صوفيا قال فيه : «هنالك العديد من قادة البلدان التي حققت استقلالها الوطني يحاولون تنفيذ سياسة غامضة ، سياسة متوسطة ، يصفونها بانها «خارج الطبقات» . انهم هكذا يتجاهلون الصراع الطبقي والتركيب الاجتماعي القائم في بلدانهم . ان الصراع الطبقي وحده هو الذي يستطيع ان يحقق النصر للاشتراكية . ان بلدانا كثيرة في افريقيا وآسيا تقول الان انها تبني الاشتراكية . لكن عن اية اشتراكية يتحدثون ؟ ما معنى هذه الكلمة ؟ ان أولئك القادة المهتمون حقا بمصالح الشعب سيفهمون ، عاجلا او آجلا ، انهم بالاعتماد على الطبقة العاملة فقط ، اكثر الطبقات ثباتا ، بالاتحاد مع الفلاحين ، وبدعم من جميع القوى التقدمية ، يتمكنون من كسب النصر والوصول الى حل عادل للمشاكل الاجتماعية الاساسية» . «لوموند» ، (٢٢ مايو ، ١٩٦٢) .

اجيال لم تطرق بعد ابواب الحياة» .

وبالنسبة لبلد متخلف مثل مصر ، «ان الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم» . ذلك ان «نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك الا سبيلين للراسمالية المحلية في البلاد المتطلعة الى التقدم :

اولهما ــ انها لم تعد تقدر على المنافسة الا من وراء اسوار الحمايات الجمركية العالية التي تدفعها الجماهير .

وثانيهما ــ ان الامل الوحيد لها في النمو هو ان تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفي اثرها ، وتتحول الى ذيل لها ، وتجر اوطانها وراءها الى هذه الهاوية الخطيرة» . ومواجهة التحدي لا يمكن ان تتم الا بثلاثة شروط :

«١ ــ تجميع المدخرات الوطنية .

«٢ ــ وضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات .

«٣ ــ وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج » .

وعلى «التخطيط الاشتراكي الفعال» ان يهيا لمواجهة شبكة في منتهى التعقيد من التحديات : «كيف يمكن ان نزيد الانتاج ؟ وفي نفس الوقت نزيد الاستهلاك في السلع والخدمات ؟ هذا مع استمرار التزايد في المدخرات من أجل الاستثمارات الجديدة ؟» ان مشاكل التخلف هذه مجهولة من قبل الدول المتطورة وهي المشاكل اليومية لثلثي العالم . واظهر جمال عبد الناصر كيف ان منطق الصراع الاساسي ضد الاستعمار اثناء معركة السويس هو الذي أوجب التوسع الكبير للقطاع العام ، كما اوضحنا سابقا .

ولم يقدم الرئيس عبد الناصر اية تفصيلات عن «الاشتراكية العلمية» المطروحة. لكنه من جهة اخرى ، قدم صورة شديدة التفصيل للقطاع العام كما كان عليه بعد صدور قوانين صيف وخريف ١٩٦١ . وطلب من القطاع الخاص ان «يجدد نفسه» لانه «لم يعد ممكنا ان يعيش وراء اسوار الحماية العالية التي كانت توفر له من قوت الشعب» وبوسع هذا القطاع ان يقوم بنشاطات في المجالات التالية : جزء صغير من الصناعات الثقيلة والمتوسطة والمعدنية ؛ الصناعة الخفيفة ، ربع التجارة الخارجية ، ثلاثة ارباع التجارة الداخلية ، الارض (ضمن اطار القانون الجديد للاصلاح الزراعي)؛ وبناء المساكن . وطبيعي ان تمتد رقابة القطاع العام الى هذه المجالات جميعها ، لاسيما الصناعة والتجارة الخارجية والداخلية .

ومن المؤكد ان اصلاحات ١٩٦١ الاجتماعية كانت تمثل «عملية حاسمة لازالة رواسب عهود الاقطاع والرجعية والتحكم ... لكن الرجعية ما زالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية» ما قد يدفعها للعمل معتمدة على «الفلول الرجعية في العالم العربي المسنودة من جانب قوى الاستعمار» .

ولم يكن هنالك ، في ذلك الوقت ، من حل لبناء الاقتصاد الوطني للدولة المستقلة ، انطلاقا من التخلف ، سوى توسيع القطاع العام الموجه من قبل الدولة .

كان عنوان الباب السابع «حول الانتاج والمجتمع» . «ان الانسان العربي سوف

يقرر بنفسه مصير امته على الحقول الخصبة ، وفي المصانع الضخمة ، ومن فوق السدود العالية وبالطاقات الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة» . ولمواجهة تزايد السكان ـ «احدى اخطر العقبات التي تواجه جهود الشعب المصري في انطلاقه نحو رفع مستوى الانتاج» ـ ينبغي اللجوء الى «محاولات تنظيم الاسرة» (اي ، ببساطة ، تحديد النسل) ، والى زيادة الانتاج ، قبل اي شيء آخر .

على الصناعة ان تتحمل القسط الاوفر من الجهد : «يجب ان تضع في برامجها تصنيع كل ما تقدر على تصنيعه من المواد الخام تصنيعا جزئيا او تصنيعا كاملا» . وفي مجال الصناعة هذا «ينبغي ان يكون اتجاهنا الى آخر ما وصل اليه العلم . ان حصولنا على أدوات العمل الجديدة المتقدمة لا يكفل لنا مجرد نقطة بداية سليمة ، وانما هو ايضا تعويضا عن التخلف» . وبالطبع «فان الصناعة الثقيلة هي دون شك القاعدة الثابتة للكيان الصناعي الشامخ» . لكن ذلك «لا يجب ان يوقف التقدم نحو الصناعات الاستهلاكية . ان حرمان جماهير شعبنا طال مداه وتجنيدها تجنيدا كاملا لبناء الصناعة الثقيلة واغفال مطالبها الاستهلاكية يتنافى مع حقها الثابت في تعويض حرمانها الطويل» .

وبين الميادين المتعددة للصناعة علق الرئيس عبد الناصر اهمية خاصة على الصناعات المعدنية والتعدينية والصناعات البحرية [1] والمواصلات والصناعات الغذائية .

وكان قبل ذلك قد تناول الزراعة . ومن المدهش ان نلاحظ مقدار ما خلط بين مركزية الدولة والاشتراكية : «منذ عصور بعيدة في التاريخ توصلت الزراعة المصرية الى حلول اشتراكية صحيحة لاعقد مشاكلها وفي مقدمتها الري والصرف ، وهما في مصر الآن ، ومنذ زمان طويل ، في اطار الخدمات العامة . . .» .

وهكذا فان «مجتمع الري» الذي كان اساس الاستبداد الشرقي ، وصف بأنه اشتراكية صحيحة . وهذا مثل تام على هذا النوع من التفكير . لكنه لا مجال للملكية العامة للارض : «ان المواجهة الثورية لمشكلة الارض في مصر كانت بزيادة عدد الملاك» .

التطور المشترك للتعاونيات ، واستصلاح الاراضي البور ، وتحسين الاساليب التقنية في الزراعة ، والتصنيع في الارياف ، كل ذلك يجب ان يؤمن للفلاح ازدهاره ، وان يسهم في مشروع السنوات العشر .

وعاد الرئيس عبد الناصر الى وظيفة الرأسمال الخاص فقال ان القوانين الصادرة في يوليو ١٩٦١ هدفان : «الهدف الاول ، خلق نوع من التكافؤ الاقتصادي بين المواطنين يحقق العدل المشروع . . . والهدف الثاني زيادة كفاءة القطاع العام الذي

---

١ ـ الاسطول المصري التجاري الذي كان آنذاك مؤلفا من ٢٤ سفينة تجارية و٧ ناقلات بترول و٤ سفن ركاب ، سرعان ما زيد عليه ٣٨ سفينة تجارية جديدة و١٢ ناقلة بترول و١٨ سفينة . («الاهرام» ، ١٧ فبراير ، ١٩٦٢) .

يملكه الشعب ... ان تحقيق هذين الهدفين يزيل بقايا العقد التي صنعها الاستغلال الذي القى ظلالا من الشك على دور القطاع الخاص» ، بجعله حليفا وأداة له .

عند ذلك انتقل المتحدث الى مسألة «الراسمال الاجنبي» الذي ميز فيه بين ثلاثة عناصر : «المعونات الاجنبية غير المشروطة» هي ذات الافضلية الاولى . «القروض غير المشروطة» تأتي في الدرجة الثانية . اما تلك التي تأتي في الدرجة الثالثة فهي «اشتراك راس المال الاجنبي في اوجه النشاط الوطني» ، وهذا يتضمن «الاشتراك الاجنبي في ادارة هذه الشؤون» وتحويل جزء من الارباح الى الخارج . «أن شعبنا في ادراكه لعبرة التاريخ يرى ان الدول ذات الماضي الاستعماري ملزمة اكثر من غيرها بأن تقدم للدول المتطلعة الى النمو بعضا مما نزحته من ثروتها الوطنية» .

وبعد استعراض مفاهيم الحكومة في ميادين «تكافؤ الفرص» ـ الحماية الطبية ، والتعليم ، والعمل ، والضمان الصحي ، والضمان في حالة الشيخوخة ـ والعناية بالطفل ، وتحسين حالة المراة التي («لا بد ان تتساوى بالرجل») ، والعائلة كأساس للمجتمع ، والمثل الجديدة ، والثقافة الوطنية ، و «حرية الايمان الديني» ، شرح جمال عبد الناصر مفهومه للحرية الفردية «اكبر حافز للنضال» . «ان الغاء الفوارق الطبقية يمكن من تخفيف الصراع الطبقي والقضاء عليه . «ان حرية الكلمة» التي تتمثل بصورة خاصة في حرية الصحافة و «سيادة القانون» هما العنصران اللذان يؤلفان الحرية الفردية .

وفي الختام تناول القوات المسلحة ودورها «هو ان تحمي عملية بناء المجتمع ضد الاخطار الخارجية كما يتعين عليها ان تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد ان تمنع الشعب من الوصول الى آماله الكبرى» .

وانه لذو مغزى خاص ان نلحظ تناول الجيش الجديد في القسم المتعلق بالانتاج وكون وظيفته هي حماية النشاط الاقتصادي ، وكونه قوة الدولة الاساسية في الداخل والخارج معا . وهكذا تتعزز مرة اخرى استمرارية التاريخ المصري .

«مع التطبيق الاشتراكي ومشاكله» اي الباب الثامن ، تظهر ابرز المشاكل التي كانت الحكومة العسكرية تواجهها في تلك المرحلة .

في مجال القيم ، مثلا ، جاء : «ان العمل الانساني الخلاق هو الوسيلة الوحيدة امام المجتمع لكي يحقق اهدافه . العمل شرف . والعمل حق . والعمل واجب . والعمل حياة ... ان العمل الوطني المنظم ، القائم على التخطيط العلمي هو طريق الغد» .

وللتغلب على المقاومة والتحفظات والجهل عند الجمهور العام ، ولاسيما في المناطق الريفية ، يجب وضع اساس نظري . «وانه لمن الزم الامور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع يسهل حفظها للمستقبل ... من الامور اللازمة تشجيع كل المسؤولين عن العمل الوطني ان يكتبوا افكارهم لتكون امام المسؤولين عند التنفيذ» .

وهكذا فان الديمقراطية اصبحت القضية الاكثر الحاحا في التطور . ومن هنا

كانت اهمية «المجالس الشعبية المنتخبة» التي ستحدد مهامها فيما بعد . اذ ان : «ممارسة الحرية على هذا النحو سوف تكون الطريق الفعال لتجنيد عناصر كثيرة قد تتردد قبل المشاركة في العمل الوطني ، والحرية هي الوسيلة الوحيدة للقضاء على سلبيتها وتجنيدها اختيارا لاهداف النضال» .

ولم تكن هذه قضية مبدئية ابدا ، لكنها كانت نتيجة الرفض من قبل نسبة كبيرة جدا من المتعلمين ، ولاسيما المثقفين التعاون مع النظام . وهكذا فان توسيع الحرية ظهر وكأنه نتيجة صراع بين الجهاز العسكري والمثقفين ، المؤيدين من قبل الرأي العام .

ماذا يمكن ان يقال عن «القيادات الجديدة» التي ابرزها «هذا الوطن ــ صانع الحضارة ؟» . حذّر عبد الناصر من اخطار البيروقراطية لانها : «قادرة لو تركت لخطأ وهمها ، ان تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثوري وتجمد وصول نتائجه الى الجماهير التي تحتاج اليه» . «والقيادات الجديدة لا بد لها ان تدرك دورها الاجتماعي . وان اخطر ما يمكن ان تتعرض له في هذه المرحلة هو ان تنحرف ، متصورة انها تمثل طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت اليها امتيازاتها» .

واعطيت الجامعات مهمة ان تكون «طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة» . «اننا لا نستطيع ان نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن في عصر الذرة . لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء . ولقد كلفنا هذا التخلف ، مع ان ظروف القهر الاستعماري الرجعي هي التي فرضته علينا ، كثيرا وما زال يكلفنا كثيرا . لكننا مطالبون ، الآن وعصر الذرة يشرف فجره على الدنيا ، ان نبدأ الفجر مع الذين بدأوه» .

ويتناول الباب التالي قضية «الوحدة العربية» على ضوء التجربة السورية ، اذ ، من قبل ، في «مرحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار» كان يكفي «التقاء حكام الامة العربية» . ولكن «مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحي للوحدة العربية ودفعت به خطوة الى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هي صورة الوحدة» .

ثم أكدّ عبد الناصر ان «مجرد وجود هذه الخلافات (بين الدول العربية) هو في حد ذاته دليل على قيام الوحدة . ان هذه الخلافات تنبع من الصراع الاجتماعي في الواقع العربي» . «وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها ، لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الاشكال والمراحل» . لذلك «فان اي وحدة جزئية في العالم العربي . . . هي خطوة وحدوية متقدمة» .

ولا بد من تأمين ضمانات تحول دون تكرار الفشل ، واولها «ان الدعوة السلمية هي المقدمة» . لكن ، قبل كل شيء ، «ان تطور العمل الوحدوي . . . يجب أن تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن اختلاف مراحل التطور بين شعوب الامة العربية» ومثل هذا التحليل مبرر للابتعاد عن دول ذات مجتمعات متأخرة ، نصف اقطاعية ، ويجنب الانجراف الاحمق فيما بدا في ذلك الوقت للمجموعة العسكرية على انه «فخ» باسم «القومية العربية» .

«ان جهودا عظيمة وواعية يجب ان تتجه ايضا الى فتح الطريق أمام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع ان تحدث أثرها في محاولات التمزيق وتتغلب على بقايا التشتت الفكري» . وبعبارة اخرى ، لا وحدة عربية قبل ان تقضي ايديولوجية القومية العربية على كل ما عداها .

والجمهورية العربية المتحدة «وهي تؤمن انها جزء من الامة العربية ، لا بد لها ان تنقل دعوتها والمبادىء التي تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربي . ولا ينبغي الوقوف لحظة امام الحجة البالية القديمة التي قد تعتبر ذلك تدخلا منها في شؤون غيرها ... واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر بأن واجبها المؤكد يحتم مساندة كل حركة شعبية وطنية ، فان هذه المساندة يجب ان تظل في اطار المبادىء الاساسية ، تاركة مناورات الصراع ذاته للعناصر المحلية» .

والجامعة العربية لا تستطيع اذن ان تحقق المستحيل . فهي «بحكم كونها جامعة للحكومات ... تستطيع ان تحقق خطوة في طريق المطلوب الشامل ... ولكن لا يجوز ، تحت اي ستار ، ان تتخذ كوسيلة لتجميد الحاضر كله وضرب المستقبل به».

وكان الباب العاشر والاخير من الميثاق مخصصا«للسياسة الخارجية». استعرض الرئيس عبد الناصر الآراء المشهورة عن الحياد الايجابي واللاانحياز وذكر باندونغ وبلغراد . ويجب الانتباه بصورة خاصة الى وصفه للخطوط الثلاثة في سياسة الجمهورية العربية المتحدة الخارجية : «الحرب ضد الاستعمار والسيطرة» ، «العمل من أجل السلام» ، و «التعاون الدولي من أجل الرخاء» .

وكانت هذه الناحية الاخيرة ، المتصلة مباشرة بحاجات مصر الملحة ، هي التي اعتبرها رئيس الجمهورية العربية المتحدة مطابقة بشكل خاص للمرحلة الحالية . «ان السلام لا يمكن ان يستقر في عالم تتفاوت فيه مستويات الشعوب تفاوتا مخيفا . ان السلام لا يمكن ان يستقر على حافة الهوة السحيقة التي تفصل بين الامم المتقدمة والامم التي فرض عليها التخلف . ان الصدام المحقق بين التخلف والتقدم هو الخطر الثاني الذي يهدد السلام العالمي ، بعد الخطر الاول الذي يكمن في نشوب حرب ذرية مفاجئة» . أما التعاون الدولي بغية التطوير فيقتضي التدابير التالية : «فتح الاسرار العلمية للجميع ، واستخدام «الذرة للسلام» ، واعادة توجيه المبالغ الطائلة التي تستعمل حتى الان لصنع الاسلحة الذرية نحو اهداف سلمية «لتخدم الحياة»، «مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية بحيث لا تستخدم بواسطة الاقوياء لتحطيم محاولات غيرهم من اجل التقدم» .

وفي الختام عرض عبد الناصر مبادىء مصر في مجال السياسة الخارجية ، فقال :

«ان شعبنا شعب عربي ومصيره يرتبط بوحدة مصير الامة العربية . ان شعبنا يعيش على الباب الشمالي الشرقي لافريقيا المناضلة ، وهو لا يستطيع ان يعيش في عزلة عن تطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي . ان شعبنا ينتمي الى القارتين اللتين تدور فيهما الان اعظم معارك التحرير الوطني وهو ابرز سمات القرن العشرين.

ان شعبنا يعتقد بالسلام كمبدأ ويعتقد به كضرورة حيوية ، ومن ثم لا يتوانى عن العمل من أجله مع جميع الذين يشاركونه نفس الاعتقاد . ان شعبنا يعتقد برسالة الاديان وهو يعيش في المنطقة التي هبطت عليها رسالات السماء . ان شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادىء الانسانية السامية التي كتبتها الشعوب بدمائها في ميثاق الامم المتحدة ... ان فقرات كثيرة في هذا الميثاق كتبت بدماء شعبنا ودماء غيره من الشعوب» .

وهكذا فان «الدوائر الثلاث» (خاصة الدائرة «الاسلامية») أعيد رسمها من جديد ، كما انها وسعت الى حد بعيد من خلال تجربة السنوات العشر الاخيرة .

منذ اليوم التالي لاعلان الميثاق بدات المناقشات ، ليس فقط تحت القبة الرسمية وانما في طول البلاد وعرضها. دعت الدولة مختلف الفئات والمهن الى عقد اجتماعات متتالية ، ونظمت مناظرات وندوات في الصحافة، وعبأت الاذاعة والتلفزيون . ولكن، من ٢٦ مايو حتى ٤ يوليو ، سارت الامور بصورة غير متوقعة . فقد كانت هناك قوى كثيرة تغلي ، او تكاد لا تنام . لننظر عن قرب .

بعد ان لوحق بالاسئلة ، اجاب الرئيس ان الغاية الجوهرية من الميثاق هي تأمين عدالة اجتماعية على نطاق أوسع . «لم أقل أنه يجب اذابة الفوارق بين الافراد ، انما قلت تذويب الفوارق بين الطبقات» . وهاجم الصغار الذين يحلمون بتسلق السلم ويحلمون بأن يصبحوا ملاكين كبار ، هؤلاء الذين يشكلون «متسلقي الطبقة» الجدد . وشدد على خطر الرجعية (١) .

وبدأ النقاش الاساسي في اليوم التالي ، امام الجميع . وفي بدء الجلسة رفض عبد الناصر بحدة كل اقتراح يتجه ليجعل منه رئيسا مدى الحياة : «بننتخب أي واحد لان احنا بنتوسم فيه انه حايسير في الطريق السليم ، اذا انحرف لازم نشيله ... يجب ان يكون الشعب قادر على تعيين رئيس الجمهورية وقادر على عزل رئيس الجمهورية» . وقام ازهري معروف ، الشيخ محمد الغزالي (٢) ينتقد الطابع العلماني للميثاق : «الحرية لن تستكمل حقيقتها الا اذا تحرر مجتمعنا من آثار الاستعمار الثقافي والاجتماعي الذي ترك كثيرا من العقد . فيجب ان يستتبع تحرير الوطن تحرير القوانين والشرائع .. ومن العجيب ان نجد روسيا تحكم بقوانين تتواءم مع النظام الشيوعي ، ونجد اميركا تحكم بقوانين تتواءم والنظام الراسمالي ثم نجد بلادنا

---

١ ــ «الاهرام» ، ٢٧ مايو ١٩٦٢ .

٢ ــ احد اخصب الكتاب المجددين المسلمين . ارتبط ارتباطا وثيقا بالاخوان المسلمين . اهم مؤلفاته : «الاسلام والاوضاع الاقتصادية» ، «خلق المسلم» ، «الاسلام والمناهج الاشتراكية» ، «الاسلام المفترى عليه» ، «عقيدة المسلم» ، «في موكب الدعوة» (فترة الاخوان المسلمين) ، «الاسلام والطاقات المعطلة» ، «كيف نفهم الاسلام ؟» «نظرات في القرآن» الخ ..

في المنطقة العربية تحكم بقوانين دخيلة من فرنسا وانكلترا او غيرها» (١) . وانتقد اخلاق النساء المصريات واللباس الاوروبي . وفي ٢٨ ، عاد الشيخ الغزالي الى نفس المشكلة ، مفتشا عن انتصار رخيص وهو يعرض كرهه للمرأة . وسانده الشيخ احمد الشراباصي الذي قال : «وانا اقترح في هذا الموضوع ان يضاف الى ضمان حرية العقيدة ضمان صيانة العقيدة» .

رد الرئيس عبد الناصر على ذلك بعنف: «ولكن بعد كده كثير من الدول الاسلامية فيها مواثيق وانحازت الى الغرب ... وبدانا نشعر بأن هناك محاولات لاستغلال الدين الاسلامي من اجل سياسة الانحياز التي تتنافى مع سياستنا» . وعرّف «المراهقة الفكرية» بانها «السطحية او التعصب او الارهاب او عدم القلب المفتوح » (٢) .

عند ذاك ، قام صلاح جاهين ، الرسام الكاريكاتوري في «الاهرام» ، وناظم زجل موهوب ، وسط حماسة النقاش العام ، بهجاء الغزالي في سلسلة طويلة من الرسوم والاغنيات . وفي ٢٩ و ٣٠ و ٣١ مايو ، في اول يونيو ، ثم تبعه رسامون آخرون . وفي ٣١ مايو ، من على منصة المؤتمر . شن الغزالي هجوما عنيفا على الصحافة «التي تخصصت بنشر قذارات ضد رجال الدين» . وعبثا حاول أنور السادات تهدئة العاصفة . فنشرت هيئة تحرير «الاهرام» ايضاحين ، في ٢ و ٣ يونيو ، كانا في الواقع اعتذاران » (٣) .

وكانت الفرصة سانحة لكي يعمل اليمين تحت ستار الدين الذي لا يمس . ونهض في المؤتمر خطباء عديدون يشددون على ضرورة تعديل الميثاق لجعل الاسلام «دين الاغلبية ، دين الدولة» . هذا ما نادت به بصورة خاصة ، سهير قلماوي ، استاذة الادب العربي في جامعة القاهرة التي كانت معروفة بآرائها التحررية (٤) . وخارج المؤتمر ، دق علماء الازهر الطبول ، فتقاطر الى الجامعة العريقة ....٥ مندوب من الريف ليسمعوا رسالة شيخ الازهر الذي ناشد بحرارة الجمهورية العربية المتحدة ان يكون دستورها ــ المنبثق عن ميثاقها ــ على أسس الاسلام ومبادئه ، معلنا في صراحة بأن دينها الرسمي هو الاسلام ..

ووافق العلماء بالاجماع على خمسة مقررات ، مطالبين بالنص على ان يكون الاسلام هو الدين الرسمي للدولة ، يشع في قوانينها وفي مناهج التعليم وفي سلوك المجتمع وفي حياته وفي توجيه وسائل الاعلام ، وان يضاف الى الفقرة التي جاءت في الميثاق عن مساواة المرأة بالرجل ، عبارة «ان يكون ذلك في حدود الشريعة

---

١ ــ الاهرام ، ٢٨ مايو ١٩٦٢ .
٢ ــ الاهرام ، ٢٩ مايو ١٩٦٢ .
٣ ــ الاهرام ، ٢٩ مايو ــ ٣ يونيو ١٩٦٢ .
٤ ــ الاهرام ، ٧ يونيو ١٩٦٢ .

الاسلامية » (١) .

وجرت مناقشات عاصفة في لجنة صياغة الميثاق ، حيث تذرع الرجعيون بثورة العلماء وبحجج اخرى متعددة (٢) .

من كان وراء هذا الضغط ؟ انهم الاغنياء السابقون الذين رجعوا شيئا فشيئا الى ممارسة حقوقهم السياسية كاملة بعد ان انتقلت الى يد الدولة أهم موارد السلطة الاقتصادية . ألم تقل اللجنة التحضيرية ، بعد حملة خالد محمد خالد الجريئة لمصلحة اليسار والمتحررين ، بضرورة تخفيف اجراءات «العزل السياسي» ؟ ونتيجة لذلك ، قررت الحكومة ، في الفترة الفاصلة بين دورة اللجنة التحضيرية والمؤتمر ، ان ترفع العزل عن ١٦٢٢ شخصا ، بينهم سبعة فقط ينتمون الى اليسار (غير الشيوعي) ؛ اما الباقون فينتمون الى البورجوازية القديمة . .

هؤلاء الاثرياء السابقون اعادوا اتصالاتهم بحلقات الضباط الذين عارضوا المصادرات الاخيرة ، واخصهم بالذكر : لطفي واكد ، وحيد رمضان ، داود عويس (رئيس غرفة قائد الجيش ، المشير عامر) حامد السقا ، عبد الغني الشناوي (مدير مكتب استخبارات الرئيس) الخ . . طالبوا بابعاد محمد حسنين هيكل ، «العلماني» اليميني ، وبتخفيف وطأة الجهاز البوليسي . كذلك كانت تلك الفئات العسكرية مستاءة من صعود التكنوقراط وانقاص اهمية القوات المسلحة (لاسيما فئة العقيد عبد القادر عيد ، رئيس مكتب «العمليات» في مقر الاركان) .

صحيح ان عدد هؤلاء الضباط كان ضئيلا ـ اذ قدر بخمسين ـ ولكنهم شرعوا يتكاثرون منذ خريف ١٩٦١ ، وهم يبحثون عن عقيدة لهم (او بعبارة أصح عن درع) عند القيمين على الاسلام من اطارات الاخوان المسلمين القدامى الذين عادوا الى الحياة الحرة ، ولهم ممثلون في المؤتمر وعضوان في مجلس الدولة : سبكي وعمر مرعي . وبدت الايديولوجية الدينية وكأنها وحدها الكفيلة بجمع كلمة رجال جاءوا من مختلف جهات الافق السياسي المصري القديم . في هذا الاطار ينبغي فهم قرار لجنة التنسيق القائل : «ان الحرص الذي جعل دستور ١٩٥٦ ينص على ان دين الدولة الرسمي هو الاسلام وان لغتها هي اللغة العربية ، هو الحرص نفسه الذي قدر للدين كل اهميته وقيمته في الميثاق . وهذا الحرص يوجب ان ينص في الدستور القادم على ان يكون دين الدولة الرسمي هو الاسلام » (٣) .

---

١ ـ الاهرام ، ١٤ يونيو ١٩٦٢ .

٢ ـ اللوائح الكاملة بأسماء الاعضاء المنتخبين في «الاهرام» (٧ ، ١٢ ـ ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٥ فبراير ١٩٦٢) .

٣ ـ «الاهرام» ، ٢٧ ـ ٢٨ يونيو ١٩٦٢ .

وفي الوقت نفسه ، حاول اليمين فتح ثغرة ثانية للحفاظ على مراكز البورجوازية القديمة ، مراكز تهددها نسبة الـ ٥٠ بالمئة الخاصة بالعمال والفلاحين في كل المجالس المنتخبة . ووقف الاستاذ جابر جاد عبد الرحمن يطالب بالغاء كل اشارة الى نسبة الـ ٥٠ بالمئة ، متذرعا بأن طبيعة الاشتراكية «الديناميكية» تشكل ضمانة كافية للعمال .

وفي ٣٠ مايو ، رد عبد الناصر ، قائلا : «ان مجتمعنا فيه طبقات ، لكن هذه الطبقات ليست متصادمة ، ولكن متناقضة . ويمكن لنا ان نحل هذا التناقض في اطار من الوحدة الوطنية . اما التصادم مع الرجعية حليناه لغاية دلوقت بوسائل سلمية سواء بالعزل او بالحراسة ، الى آخر هذه النقط . ان الرجعية اذا صممت انها تستمر في هذا التصادم ، يمكن الوسائل السلمية مش حتكون ابدا الوسائل الكفيلة بحل هذا الموضوع ، وقد تصل الامور الى العنف ... واكرر ، واكرر ، واكرر ان احنا كنا في حكم الطبقة لمئات السنين ، وآلاف السنين ، وعايزين نطلع الى حكم الشعب ، والى ديمقراطية كل الشعب ، بدل دكتاتورية الرجعية» .

عاد الرئيس فشرح الخلافات مع الشيوعية الماركسية ـ اللينينية ، ومما قاله : «هناك نوعين من الفوارق بين الطبقات ، يجب تذويبهما : الفوارق الاقتصادية والمادية من جهة ، والفوارق في الوعي النفسي من جهة ثانية» . واعتبر رئيس الجمهورية العربية المتحدة ان قرون العبودية جعلت الشعب غير قادر على التحرر من عادات اكتسبها وان على الدولة ان تحرره ، من فوق ، وبالوسائل التي تعتبرها ملائمة .

عند ذلك ، وكأنما باشارة ، هاجم انور سلامة ، رئيس النقابات ، النزعة «الابوية» ، وشدد على ضرورة تعديل السياسة التي تنتهجها بعض الدوائر الادارية فتطبق الانظمة والقرارات دون اخذ راي العمال . «يجب ان تزول هذه السياسة ، لتحل محلها العقود الجماعية ، لان بعض الانظمة والقرارات تشكل احيانا وسائل ضغط ضد العمال» .

بعد فشل هجومه المباشر ، حاول اليمين ان يضرب مفهوم «العامل» و «الفلاح»، بادخال الصناعيين وكبار الملاك الزراعيين فيه ، فنتج عن ذلك نقاش طويل حول معنى الكلمات .. وتلقت الامانة العامة للمؤتمر أكثر من ٥٠٠٠ اقتراح وراي ، منها ١٥٠٠ وردت من النقابات العمالية ومعظمها يتعلق بتعريف كلمتي «عامل» و «فلاح» ، بينما جاءت مسائل التنظيم النقابي في المرتبة الثانية (١) .

واقترحت اللجنة الفرعية التي ناقشت موضوع الديمقراطية اعتبار كل شخص بتقاضى اجرا كعامل ، شرط الا يتجاوز مرتبه ٥٠٠ جنيه سنويا ، ولا يجوز

---

١ ـ «الاهرام» ، ٣١ مايو ١٩٦٢ .

نسميـة من يملـك اكثر من ٢٥ فدانا ، فلاحـا . في الحالـة الاخيرة ، الفلاحـون هم العمال الزراعيون ، الذين لا يملكون أرضا البتـة ، وصغـار المـلاك العقاريين ، بل حتى متوسطيهم (١) .

واضطر الباقـون ـ اي الذين ليسوا عمالا ولا فلاحـين وعليهم ان يقتسمـوا الـ ٥٠ بالمئة في مجالس المستقبل المنتخبة ـ ان يدافعوا بضراوة عن نسبة تمثيلهم ، وكان اكثرهم تصلبا ، ولا شك ، ممثلو الهيئات التي تشرف على المهن الحرة ، لاسيما هيئة الاطباء برئاسة الدكتور رشوان فهمي . فحاولوا تجنب الامتـزاج بالنقابـات العمالية للحفاظ على امتيازاتهم ، وهم يعلمون ان عددهم الضئيل سوف يضيع في خضم الجماهير العمالية .

وخلال المناقشات ، اثار فريق من المؤتمرين اسئلة بقيت بدون اجوبة . فأشار رئيس نقابـة الصحافـة السابق ، حسين فهمي ، الى ان الصحافـة ، «بعـد ان تحررت من سيطرة رأس المال الخاص ، وقعت تحت نير المؤسسات الادارية وخطـر البيروقراطيـة ، وهذه المؤسســات تستطيـع ان تشرف عـلى الاعلانـات اي ان تمنحها لمـن تشاء او ان تمنعها عن اي جريـدة ، وبذلك تتسلط عـلى فـكر وراي هذه الجرائد» (٢) .

في اليوم التالي نقلت النجمة السينمائية ماجدة الى المؤتمر رسالـة من وفـد معلمين ، نساء ورجال ، يشتكون مـن ان «راتبهم الشهري لا يتعـدى الثلاثـة جنيهـات . . » (٣) .

واقترح كمال الدين حسين ، نائب رئيس المؤتمـر ، قفل باب المناقشة في ٦ يونيو ، وتعيين لجنة خاصة من مائة عضو ، من قبل الامانة العامة للمؤتمر ، لاعداد مشاريع مقررات تتعلق بتعديل الميثاق . وتراس اللجنـة التي تألفت في ٦ يونيـو رئيس جامعة أسيوط ، الدكتور سليمان حزيـن ، وتألفت ست لجـان فرعيـة (القضايا العامة : ١٦ عضوا ، مقررها الدكتور لطفي ابو النصر ، الديمقراطية : ١٦

---

١ ـ الاهرام ، ٢٠ يونيو ١٩٦٢ .

٢ ـ حول المناقشات في النقابات العمالية ، راجع «الاهرام» ، ١٤ مارس ، ١١ ، ١٤ و١٦ يونيو ١٩٦٢ .. حول الفلاحين ، راجع ندوة اصحاب الجلاليب ، «روز اليوســف» ، عدد ١٧٧٢ ، ٢٨ مايـو ١٩٦٢ .

٣ ـ «الاهرام» ، ١٠ مارس ، ٢٩ مايو ، ٢ و٧ يونيو ١٩٦٢ . بين مناقشات المؤتمر ينبغي الاشارة الى مناقشة د. ابولوس‌بولس: «٥٠ بالمئة من‌الاطفال المصريين يموتون قبل سن الخامسة عشرة»، بينما يصيب سرطان الامعاء ، الناتج عن البلهارسيا والجرب ، ٢،٢٥٠،٠٠٠ شخص . كما ينبغي الاشارة الى نقيب المحامين مصطفى البرادعي الذي قبلت اللجنة مشروعه القاضي بتشكيل «محكمة دستورية» للحد من الاستبداد، ..والشيخ سيد سابك الذي فضح ممارسة العلاقات السرية ، «المحكمة الادارية المسلطة، كسيف ديمقليس ، فوق رؤوس الموظفين» الخ . («الاهرام» ، ٣١ مايو ، ٢٥ يونيو ، ١٢ مارس١٩٦٢).

عضوا ، مقررها الدكتور طعمه الجرف ، الانتاج : ٢٠ عضوا ، مقررها الدكتور محمد لبيب شقير ، الاشتراكية : ١٨ عضوا ، مقررها الدكتور خلف الله احمد ، السياسة الخارجية : ٩ اعضاء ، مقررها محمد كامل صديق) .

عند ذلك برزت المشكلة الحقيقية ، مشكلة القيادة السياسية . في ٥ يونيو ، تحدث كمال الدين حسين عن هيئة أسماها «الجهاز السياسي» ، وقال ان مهمتها ستكون شبيهة «بالدينامو» لنشر الوعي السياسي والدعاية السياسية . وافترق المؤتمرون حتى ٣١ يونيو ، لكي يستطيع المندوبون النقاش مع منتخبيهم ، ولكي يستطيع الحكم تهيئة حل يتناسب مع القوى الضاغطة عليه (١) .

وعند استئناف الاجتماعات ، لوحظ ان اعمال لجنة تنسيق اللجان الفرعية الست لم يكن المطلوب منها تعديل النص الاصلي لميثاق العمل القومي الذي عُرض في البداية «كمشروع» . فقد تقدم ٥٥٠ عضوا باقتراح للمؤتمر يقضي بالموافقة على الميثاق فورا ، فتم ذلك بالاجماع . وتلا الدكتور حزّين تقرير اللجنة في عشر نقاط (ضرورة الميثاق ، طبيعته ، ودلالته ، الدين والمجتمع ، الديمقراطية ، الاشتراكية ، الانتاج ، العلم والثورة الثقافية ، المراة ، العائلة والشباب ، الوحدة العربية ، السياسة الخارجية ، اعلان الميثاق) . وقرر المؤتمر ضم هذه الوثيقة الى الميثاق وطبعهما معا . بذلك ، أرغم الرئيس جمال عبد الناصر على صرف النظر من تدبير كان هو نفسه قد اقترحه . لان العنوان الثاني — «الدين والمجتمع» — يشير الى التصميم على اعادة الصدارة السياسية للاسلام ، ولا بد من الملاحظة ان هذا التراجع الاول كان لمصلحة اليمين (٢) .

بعد ذلك عالج المؤتمر النقطة الثانية من جدول اعماله ، اي مشروع التنظيم السياسي . وعرض جمال عبد الناصر وجهة نظره في خطاب ٢ يونيو . وذكر أن انشاء التنظيم الشعبي الجديد أمر ضروري لعدة أسباب : كانت احزاب ما قبل الثورة تعكس «مصالح طبقية وتعتمد على تحالف الاقطاعية ورأس المال المستغل ، وليس على الجماهير» ، ولان «المنظمات السياسية التي لم تكن تمثل مصالح الطبقة الحاكمة لم يكن لها الا تأثير محدود بل سلبي . . . وكانت تحركها اعتبارات عاطفية او قوى بعيدة عن الارض الوطنية ، وعلى كل حال لم تكن لها جذور كافية لتواجه التغيير الاجتماعي الحتمي» .

وتابع قائلا أن الرجعية اجتاحت «الاتحاد القومي» لذلك أصبح من الضروري تأسيس «الاتحاد الاشتراكي العربي» بخصائصه التالية :

---

١ — «الاهرام» ، ١١ مارس ١٩٦٢ . قام الثنائي كمال الدين حسين — حزين ، وانظاره معلقة بالماضي ، باعداد مقررات رفض عبد الناصر اكثرها فيما بعد . راجع اللائحة الكاملة للاعضاء المنتخبين في مؤتمر ، في «الاهرام» ، ٧ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ و٢٠ و٢١ و٢٥ فبراير ٩٦٢ .

٢ — «الاهرام» ، ١٣ مارس ١٩٦٢ .

«اولا : ان الاتحاد الاشتراكي العربي يجب ان يكون الاطار السياسي الشامل للعمل الجماهيري لقوى الشعب المتحالفة .

«ثانيا : ان الاتحاد الاشتراكي العربي يتخذ الميثاق دليله في العمل باعتباره حصيلة لتجربة وأمل ، ونتيجة لارادة شعبية حرة .

«ثالثا : بناء جماهيري كامل تقيمه الجماهير الثورية ، ديمقراطيا ، ليكون اداتها .. في قيادة العمل الوطني .

«رابعا : الاتحاد الاشتراكي هو التجسيد الحي لسلطة الشعب التي تعلو جميع السلطات وتوجهها في كافة المجالات وعلى جميع المستويات .

«خامسا : ان الاتحاد الاشتراكي العربي يتحتم عليه ان يكون الدرع الحامي لضمانات الديمقراطية السليمة وفي مقدمتها النسبة المكفولة لتمثيل الفلاحين والعمال وتدعيم التنظيمات التعاونية والنقابية ، وضرورة توفر مبدأ القيادة الجماعية وصيانة ممارسة حق النقد والنقد الذاتي ... الالحاح في نقل سلطة الدولة الى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجيا ، وكلما كان ذلك ممكنا» (١) .

وفي اليوم التالي ، أجاب عبد الناصر على مجمل الاسئلة ، وتبلغ العشرات ، حول مستقبل الاتحاد الاشتراكي العربي. وقال ان جميع اعضاء المؤتمر (٢) هم اعضاء في الاتحاد ؛ وسوف يكون للاتحاد لجنة تنفيذية موقتة ، ولن يعقد المؤتمر قبل الخريف ، وسوف تكون مهمته تهيئة الجو لانتخاب مجلس امة سيكون مدعوا لاعطاء دستور للبلاد . اما «الهيئة السياسية» دماغ الاتحاد ، فتبقى سرية ، ينتقى اعضاؤها وفقا لشروط يطلع عليها المسؤولون وحدهم . وسوف تكون هذه الهيئة دماغ السلطة وعينها . وتابع عبد الناصر قائلا انه ارجأ تنفيذ العملية «حتى تكون قد بنينا الاتحاد . عند ذاك سيكون هناك مسئولون ضمن الاتحاد فنرى كيف تثقفوا ومن هم الاشخاص الذين حققوا عملا اساسيا» (٣) . (كان رئيس ج.ع.م. قد وجه قبلا ، نداء يدعو فيه القادة الجزائريين الى توحيد صفوفهم) (٤) .

ولكن ثمة امرا كان يقلق المسئولين وهو ابتعاد المثقفين عن المؤتمر . وقد كتب احسان عبد القدوس «ان هناك ظاهرة مدهشة في المؤتمر وهي ان نفوذ الطبقة التي أعتدنا على تسميتها بالانتلجنتسيا ، هو أقل مما كنا نتصور . والمثقفون لم يبرزوا في المؤتمر . وهم يظهرون كمهنيين ، كمهندسين واطباء واساتذة ومعلمين اكثر مما يظهرون كمثقفين مسئولين بشكل عام عن المجتمع كله .. ولا شك ان الرئيس كان يتمنى ان يظهر المؤتمر تفهما اعمق لمضمون الميثاق ، وان يقف هذا العضو او ذاك

---

١ ــ الاهرام ، ١٢ مارس ١٩٦٢ .

٢ ــ الاهرام ، ٣ يونيو ١٩٦٢ .

٣ ــ الاهرام ، ٤ يونيو ١٩٦٢ .

٤ ــ الاهرام ، ٧ و١١ يونيو ١٩٦٢ .

يدحض هذه الفقرة او تلك ...»
ولكن احدا من المثقفين اعضاء المؤتمر لم يفعل ذلك ، رغم ان هناك عددا من المشاكل النظرية التي تتطلب الحل : الفرق بين ملكية الدولة وملكية الشعب ؛ بين الاشتراكية العربية والاشكال الاشتراكية الاخرى ، بين القطاع الخاص والقطاع العام . ورسم عبد القدوس جدولا بكامله للمشاكل المشار اليها (١) .
وكما كان منتظرا ، اعطى م.ح. هيكل تحليلا كاملا للميثاق كما يفهمه عبد الناصر . فهاجم مزايدة المغالين في الديمقراطية والمبالغين في الاشتراكية ، وأشار الى سكوت الملاك العقاريين ، والى خبث ممثلي «الرأسمالية الوطنية» الذين يحاولون تغيير لونهم لترضى السلطة عنهم . واكد ضرورة تأمين نصف التمثيل الوطني للعمال والفلاحين ، في هذه المرحلة من التطور الاجتماعي ، وقال ان «التناقض بين الشعب والسلطة قد تلاشى بشكل طبيعي» ، وان عددا كبيرا من المنتقدين لا يعرفون الميثاق، حتى انه «لا بد لنا في هذه المرحلة من اعادة التفكير في أحكام كثيرة اصدرناها قبل مرحلة الوضوح الفكري التي يبلورها الميثاق» . واشار الى ضرورة الحذر في استعمال كلمة «الحرية» التي استعملت في شتى انواع الشعارات القديمة ، وميَّز بين نوعين من اليسار ، «اليسار الفكري واليسار الطبيعي» (واليسار الثاني هو الافضل) ، وحذر العمال من اغراءات دكتاتورية البروليتاريا ، كما حذر الرأي العام من الديماغوجية (٢) .
وراء ابتعاد المثقفين الذي يزداد ويبلغ فئات الرسميين ، نجد انعدام الثقة والخوف ؛ والظاهرة الاولى نتيجة الخمول العام يضاف اليه حذر عريق ، والظاهرة الثانية يزيد من حدتها النظام البوليسي .
ماذا عن الجيش ؟
شهدت الاحتفالات التي اقيمت بمناسبة العيد العاشر للنظام ، من ٢٢ يوليو حتى ٢٧ منه عام ١٩٦٢ ، الصاروخ المصري الاول ، «القاهر» ، يرتفع الى ٣٧٥ ميلا في السماء ، واعلان مجانية التعليم في مختلف المستويات (٣) . وقام نقاش مهذب مع الصحافة السوفياتية ومع الحزب الشيوعي الايطالي ــ اذ كانت ايطاليا تنجرف اكثر فأكثر نحو العالم العربي ــ اللذين كانا ينتقدان ادعاءات النظام في الاشتراكية

---

١ ــ احسان عبد القدوس ، «مقاعد في المؤتمر» ، «روز اليوسف» ، عدد ١٧٧٣ ، يونيو ١٩٦٢ .
٢ ــ م.ح. هيكل ، «هل يتمكن الفلاحون والعمال من تحمل مسئوليتهم الجديدة ؟» ، «حديث عن الاخطاء والحرية» . «نجاح الميثاق يرتبط بشيء واحد : ممارسة الحرية» ، (الاهرام) ١ ، ٨ ، ٢٩ يونيو ١٩٦٢ . «دراسة هامة للميثاق» بقلم لطفي الخولي ، من وجهة نظر «اليسار» الرسمي . «أبعاد الصورة التي يرسمها الميثاق» ، الاهرام ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ٢٠ يونيو ١٩٦٢ . عاد فوسعها في كتابه : «الميثاق الوطني» (القاهرة ، ١٩٦١) .
٣ ــ م.ح. هيكل ، «الجيش والثورة» ٣ «الاهرام» ، ٢٧ يوليو ١٩٦٢ .

مع اضطهاده لليسار (١) . وكانت الاستعراضات العسكرية مناسبة لتعريف دور الجيش ، رسميا ، في المجتمع الجديد . وكان عبد الناصر ، خلال المؤتمر ، قد رد على حجج الذين طالبوا بعودة الجيش الى الثكنات . ومرة اخرى كان م.ح. هيكل هو الذي شرح النظرة الرسمية التي قال انها «نظرية اجتماعية سياسية جديدة» . ويمكن تلخيص مقاله بما يلي : «في ظروف النضال الطبقي في البلاد المتخلفة وتحت احساس الجماهير الوطنية بأن القيادات الحاكمة لا تمثل الا مصالح متناقضة بطبيعتها مع مصالح الجماهير ، لا تستطيع الحركة الثورية الشعبية الا ان تعتمد على الجيوش الوطنية لتفتح الطريق الى الثورة» . وفي نظر العسكريين الذين يميلون الى الاستئثار بالسلطة ، على الجيش ان يبقى القوة الاساسية في الدولة . ولكن جمال عبد الناصر عدل عن هذا التفكير ، لحفظ التوازن : «لا نريد ساسة داخل الجيش ، ولكن الجيش كله قوة داخل السياسة الوطنية» (٢) .

قبل ذلك بأيام اعرب المشير عامر عن عرفان الجيش «للشعب الذي صنعه ومكن له دائما من شرف القدرة على اداء واجبه في ظروف بالغة الصعوبة ؛ ... وتجدد العهد بأن تكون درعا للشعب وأهدافه ، تأتمر بأمره ، وتضحي بالروح والدم دفاعا عن عزة الوطن وكرامته» (٣) .

بذلك تحددت مرحلة جديدة ظهر فيها الجيش كاحدى القوى الرئيسية في مصر ، وليس القوة الرئيسية الوحيدة . ولكن الجهاز الحاكم ، وهو جهاز يغلب عليه الطابع العسكري ، كان يوجه السلطة نحو الغرب وخاصة نحو الولايات المتحدة .

كان هذا هو معنى تعديلات سبتمبر الحكومية ١٩٦٢ . ضم «مجلس الرئاسة» الجديد ١٢ عضوا ، بينهم ١٠ ضباط (اضيف علي صبري وكمال رفعت الى ضباط مجلس الثورة الثمانية القدماء) ، ومدنيان (الدكتور نور الدين طراف وأحمد عبده الشراباصي) ، واصبح علي صبري ، وهو رجل الحوار مع واشنطن ، واداري ممتاز وسياسي ناضج ، رئيسا «للمجلس التنفيذي» الجديد المؤلف من ٢٥ عضوا . هل كان هذا مجرد تبديل شكلي ؟ كلا ! فالواجهة،هنا تحاذي بالضبط الاتجاه السياسي.

---

١ ـ البرافدا نقلته الاهرام في ٢٠ يونيو ١٩٦٢ ، النص الكامل في الاخبار ، (بيروت ، ٥ اغسطس ١٩٦٢) . حديثا ب. ساتياكوف و أ. أدجوباي ، «الاهرام» ٣٠ يوليو ١٩٦٢ ، الخ ...

٢ ـ الاهرام ، ٢٣-٢٧ يوليو ١٩٦٢ .

٣ ـ الاهرام ، ٢٤ يوليو ١٩٦٢ . مع العيد العاشر نشرت عدة دراسات ، من بينها العدد الخاص من «الاهرام الاقتصادي» ، العدد ١٦٦ ، ١٥ يوليو ١٩٦٢ . والعدد الخاص من : The Egyptian Review of Polit. Science, (July, 1962).

الكتاب الرسمي شبه الجماعي . «عشر سنوات مجيدة» ، د. ج. أ. رمادي . «من ثمرات الثورة في عشر سنوات» ، أ.م. شميس . «عشر سنوات في مشرق الشمس» ، عدد المجلة الخاص ، السنة السادسة ، (١٩٦٢) ، عدد ٦٦ ، الخ .

وكان التدبير الاول هو وقف الهجوم مع الولايات المتحدة الاميركية بالرغم من ان واشنطن كانت قد جهزت لتوها جيش اسرائيل بالصواريخ .. (١) .

كما راينا ، تميز عام ١٩٦٣ بموجات جديدة من التأميمات ، وبتزايد الالتزامات العسكرية في اليمن .

وقد يبدو للوهلة الاولى انه لم يكن هناك علاقة بين هاتين المسألتين . لكن الامر لم يكن كذلك . ذلك ان انشاء جهاز بيروقراطي ضخم تتوجه التكنوقراطية والقيادة العسكرية على راس المهمات في القطاع العام ، كانت عملية باهظة التكاليف فرضت عبئا ثقيلا على الاستثمارات المخططة لخطة التنمية العشرية . كانت التقديرات الرسمية عام ١٩٦٠ قد رسمت صورة مزعجة للاستخدام في مصر . في ذلك الوقت كان ٧٧ بالمئة من السكان يشكلون القوى العاملة الممكنة ، بينما كان ٣٢٫٦ بالمئة فقط في القوى العاملة الفعلية . وكانت هذه المجموعة ، باستثناء العاملين في الزراعة ، مركزة في القطاع الثالث : ٥٤٫٣ بالمئة في الزراعة ، ٢١٫٧ بالمئة الهيكل التحتي والخدمات العامة ، ١٠٫٦ بالمئة في التجارة ، ١٠٫٦ بالمئة في الصناعة ، ٢٫٨ بالمئة في البناء (٢) . وتوصل مراقبان دقيقان للاقتصاد المصري في تحليلهما لارقام الخطة والخزانة الى النتيجة ذاتها . وعند الاستاذ شارل ب. عيساوي ، في جامعة كولومبيا ، «ان زيادة دخل الفرد في مصر منذ ١٩٥٢ كانت ادنى من المستوى العالمي» (٣) . لكن على المرء ان يقرأ التحليل الرائع للاقتصادي الماركسي المصري ، سمير امين في «مصر الناصرية» الذي ينتهي بالحكم التالي : «كان يبدو انه بالمساعدة

---

١ ـ «الاهرام» ، ٢٥ و٢٧ سبتمبر ، ١ ديسمبر ١٩٦٢ . وتذكر صحيفة «التايمز» ، ٢٨ أيلول ١٩٦٢ ، ان «مجلس الرئاسة» يتألف من ٥ نواب للرئيس ، وهم بالتسلسل : عبد اللطيف البغدادي ، زكريا محي الدين ، حسين الشافعي ، كمال الدين حسين ، عبد الحكيم عامر . وبين ٢٥ وزيرا ، احتفظ عشرة فقط بوزاراتهم . بين التعيينات المعبرة تنبغي الاشارة الى : عبد المنعم القيسوني للخزينة والخطة ، عبد القادر حاتم لوزارتي الثقافة والارشاد القومي ، والاعلام (أبعد ثروت عكاشة عن الشؤون الثقافية) ، اللواء عبد العظيم فهمي (سابقا مدير البوليس السياسي) لوزارة الداخلية ، صدقي سليمان المسئول الجديد عن السد العالي ، أنور سلامة اول عامل يدخل الوزارة كوزير للعمل ، وامراة تشغل منصب استاذة ، د. حكمت ابو زيد ، وزيرة للشؤون الاجتماعية .

وشكل «مجلس دفاع» ، برئاسة عبد الناصر ، ويتألف من ٢٠ عضوا بينهم ١٥ من الوزراء و٤ قادة من الاركان ، وتشرف على المجلس «لجنة الدفاع الدائمة» وتتكون من عبد الحكيم عامر ، عبد اللطيف البغدادي ، زكريا محي الدين ، وكمال الدين حسين . حول الصواريخ الاميركية ، راجع : «حجة قديمة مكشوفة» ، «الاهرام» ، ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢ .

٢ ـ «السكان وقوة الانسان» في
NBE Econ. Bull., XVI, NO. 1-2 (1963), PP. 5-16.

٣ ـ شارل عيساوي : «مصر في ثورة : تحليل اقتصادي» ، اوكسفورد ، ١٩٦٣ ص ٤٧ .

الاجنبية التي نالتها ، كان يمكن للحكومة تحقيق استثمارات تقارب ٢٠٠ مليون جنيه مصري سنويا (نحو ١٧ بالمئة و١٨ بالمئة من الانتاج القومي الكلي) الامر الذي كـــان يمكنه ان يؤمن ، اذا اعتبرنا الراسمال الكلي ذو قيمة تتضاعف بنسبة ٥ر٤ او ٥ امثال ، زيادة في الدخل قيمتها ٥ر٣ بالمئة الى ٤ بالمئة سنويا (١) . ولكن لما كان تزايد السكان يبلغ ٥ر٢ بالمئة سنويا فان ذلك يتيح رفع الدخل الفردي من ٥٠ بالمئة الى ٧٠ بالمئة . وهذا بعيد عن الهدف الرسمي في المشروع الحالي للخطة: مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات ، اي مضاعفة الدخل الفردي في خمس عشرة سنة» (٢) .

وهنالك دراسة رائعة مفصلة حديثة للدكتور باتريك اوبريان (Patrick O'Brien) من جامعة لندن «الثورة في نظام مصر الاقتصادي» تعطي دليلا دقيقا في كل ميدان عن الجهود الكبيرة للتطوير والتقدم ، وعن الصعوبات التي تواجه ــ ولاسيما بسبب ثقل البيروقراطية (التي لا يسميها باسمها : «الطبقة الجديدة») . ويجب ان يشار الى انه لم تصدر اية دراسة اقتصادية ناقدة عن اي مصدر رسمي تنكر هذه النتائج.

العكس هو الصحيح ، اذ ان مؤشرات عديدة تشير الى صورة ما يجب ان يسمـى بدولة الاصلاح الهادفة للاستهلاك . ومثل هذا التحقيق قامت به صحيفة «الاهرام» التي اشارت الى ان الاستهلاك كان يزداد بما قيمته ٥٠ مليون جنيه سنويا ، اي من ٨٧٦ مليون جنيه مصري عام ١٩٥٩ الى ٠٥ر١ مليار جنيه عام ١٩٦٢ (١) . وفـي اطار حملته الخاصة في «روز اليوسف» ، اضاف احسان عبد القدوس : « هنـاك اشخاص يفكرون بالاشتراكية على الطريقة التالية : لماذا لا نبيع المصانع ونشتري جهاز تلفزيون وثلاجة لكل عامل بدلا عنها ؟ ان مثل هـــؤلاء الناس خطـــرون ومدمرون !» (٤) .

---

١ ــ يضيف المؤلف في ملحوظة له : «هنالك تقرير رسمي (Hansen, «The Growth of National Income in the UAR», Cairo, 1963) يقدر معدل النمو للفترة بين ١٩٥٢ــ بنسبة ٤ر٤ بالمئة الى ٨ر٤ بالمئة. وهذا التقدير ، بالاضافة الى النظر الى حقيقة ان زيادة الدخل على اساس الاسعار الثابتة بلغت ٦ بالمئة (الارقام الرسمية لعام ١٩٥٢ هي : ٧٩٠ مليون جنيه . ولعام ١٩٦٢ هي ٤١ر١ مليون جنيه) . يفترض ان الاسعار ارتفعت بنسبة ١٢ــ١٦ بالمئة فقط خلال هذا العقد . وهذا خطأ واضح . وباجراء التصحيح في الاسعار على اساس مؤشرات الاسعار (التي لم تعد تنشر) فاننا نجد ان معدل الزيادة الحقيقي هو ٣ ــ ٥ر٣ بالمئة» . حسن رياض ، «مصر الناصرية» ، باريس ١٩٦٤ .

٢ ــ المرجع السابق ، ص ١٩٠ــ١٩١ . ويجب دراسة الصفحات من ٩ الى ١٩٠ بكل العناية التي تستحقها . انها تمثل افضل دراسة متوفرة الان عن البرجوازية المصرية .

٣ ــ «الاهرام» ، ١ و٢ و٣ و٤ اغسطس ١٩٦٣ .

٤ ــ «روز اليوسف» ، عدد ١٨٤٣ ، ٧ اكتوبر ١٩٦٣ . ان افضل تحليل بأي مقياس ، هو الكتاب الشامل الذي وضعه ب هانسن و ج.أ. مرزوق ، «التطور والسياسة الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة» امستردام ١٩٦٥ . وعلى جميع الدارسين والاختصاصيين الجديين استخدام هذا الكتاب بسبب طابعه التقني .

وهذا يعني ان الوضع كان معروفا في الدوائر العليا . لذلك كانت الحملة المتواصلة على البيروقراطية التي هي بالذات المجتمع النموذجي الذي كان يقيمه النظام العسكري . ومن هنا ايضا كانت الضرورة ، للقضاء عليها ، لانشاء حزب سياسي سليم حول منظمة ذات تكوين اشتراكي قادرة على تحريك الجماهير - اي استعادة الاتجاه نحو النشاط السياسي .

وواضح ايضا الى اي حد اثبتت حملة اليمن انها مسببة للخسائر بحيث اصبحت مكروهة في مصر . ومع ذلك ، ومن اجل الاستمرار فيها ، كان يجب الاتكال اكثر من قبل على المساعدات الخارجية ، وزيادة العبء العام ، اي الانحدار أعمق فأعمق .

من هنا يصبح فهم الهجوم المضاد ، الذي شن عامي ١٩٦٣ - ١٩٦٤ للانفتاح على فرنسا والصين والاتحاد السوفياتي ، اكثر سهولة . فقد استؤنفت العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا في ابريل ١٩٦٣ . وأعد كل شيء من جانب مصر لكسب تأييد الدبلوماسية الديغولية ولاثارة اهتمام الاوساط التجارية . ومن ١٤ الى ٢١ ديسمبر كان شو ان لاي ، رئيس وزراء الصين في مصر حيث استقبل بحرارة . الا انه كان يبدو ان اقناع مصر بتأييد المفاهيم الصينية ، ولو في المجال الاسيوي - الافريقي فقط ، كان غير وارد .

لكن لم يقع شيء من ذلك اثناء زيارة نيكيتا خروشوف الى مصر بين ٩ و٢٥ مايو ١٩٦٤ . كانت تلك الزيارة انتصارا شعبيا حقا . فلم يحدث من قبل ان رحب شعب مصر بزائر اجنبي بمثل تلك الحرارة والحماس . هذا زائر كان الشعب المصري يرى فيه حامل لواء الاشتراكية ، وممثل الدولة التي اوقفت المعتدي عند السويس وبذلت كل شيء لتأمين نجاح سد اسوان العالي . والى جانب ذلك فان النقاش العلني الذي وقع بين رئيس الحكومة السوفياتية والرئيس عبد الناصر حول موضوع العنصر الشعبي في حركة الوحدة العربية أثار اهتمام الناس (١) . وأشار البلاغ الذي

---

١ - جميع الاعضاء العاملين في مجلس قيادة الثورة القديم اصبحوا نوابا لرئيس الجمهورية ، باستثناء عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين اللذين ابعدا لمعارضتهما اليمينية - وقد تطلع حسين هذا الى الاخوان المسلمين للحصول على تأييدهم . وضمت الحكومة ١١ نائبا لرئيس الوزراء و٢٢ وزيرا . والاحد عشر هم الدكتور نور الدين طراف (لوزارات العدل والعمل والشباب) . ومحمد عبده الشرباصي (للاوقاف وجامعة الازهر) . وكمال الدين رفعت (للتعليم العالي والابحاث العلمية) . والدكتور محمود فوزي (للشؤون الخارجية والعلاقات الثقافية) . والدكتور عبد المنعم القيسوني (للمالية والاقتصاد والتجارة الخارجية) . والدكتور كمال رمزي ستينو (للتموين والتجارة الداخلية) . والدكتور عزيز صدقي (للصناعة الثقيلة والكهرباء والموارد المعدنية) . والدكتور مصطفى خليل (للمواصلات والبريد والهاتف والبرق) . وعباس رضوان (للصحة والتربية والشؤون الاجتماعية والاسكان والخدمات العامة) . والدكتور عبد القادر حاتم (للثقافة والارشاد القومي) . وعبد المحسن عبد النور (للزراعة والاصلاح الزراعي والري) .

صدر عند انتهاء الزيارة الى ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أسهم في مشروع السنوات الخمس الثاني على جميع الاصعدة وفي جميع الميادين وانه سيعطي الجمهورية العربية المتحدة قرضا اضافيا يبلغ ٢٥٠ مليون روبل .

في ٢٤ مارس ١٩٦٤ ، صدر اعلان دستوري يضم ١٦٩ مادة . « الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة . والشعب المصري جزء من الامة العربية» (المادة الاولى) ؛ «الملكية تكون على الاشكال التالية : أ ــ ملكية الدولة : اي ملكية الشعب ، وذلك بخلق قطاع عام ، قـوي وقادر ، يقود التقدم في جميع المجالات ، ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية . ب ــ ملكية تعاونية : اي ملكية كل المشتركين في الجمعية التعاونية . جـ ــ ملكية خاصة : قطاع خاص يشترك في التنمية ، في اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال . على ان تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعات الثلاثة ، مسيطـرة عليها كلها» (المادة ١٣) .

ورافق هذا الاعلان انشاء مؤسسات جديدة : لجان الاتحاد الاشتراكي العربي (٧٠٠٠ لجنة تضم ٤ر٣١٠ر٨٥١ عضوا بينهم اكثرية ٥٧ بالمئة من العمال والفلاحين انتخبوا في مراكز المسؤولية في ديسمبر ١٩٦٢) ، والغاء المجلس الرئاسي ، وتعيين مجلس وزاري اضافي جديد ، وتسمية ستة نواب لرئيس الجمهورية (١) . واخيرا، انتخاب مجلس الامة بأكثرية من ممثلي العمال والفلاحين (٢١ مارس) .

وصحب ذلك ايضا اطلاق سراح جميع السياسيين الشيوعيين المعتقلين فـي معسكرات الاعتقال (مارس وابريل ١٩٦٤) . وعشية وصول خروشوف أطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين الشيوعيين الذين كانوا يقضون مدد أحكامهم في السجن.

---

١ ــ قبل الزيارة ، كان محمد حسنين هيكل قد شن هجوما على الاحزاب الشيوعية العربية : «بعد السويس واجهت العلاقات العربية ــ السوفياتية امتحانها ، ووقع الخلاف الحاد في نهاية سنة ١٩٥٨ وبداية سنة ١٩٥٩ . ولسوف تحمل الاحزاب الشيوعية العربية مسؤولية هذا الخلاف الى زمان طويل . وهي ، على اي حال ، قد دفعت ثمنه غاليا . ان هذه الاحزاب الشيوعية العربية وقعت في ثلاثة اخطاء فادحة :

الاول ــ العجز عن ادراك وجود طريق ثالث الى التقدم هو نموذج الثورة الوطنية وتطورهـا الاجتماعي . ومن هذا العجز لم تستطع هذه الاحزاب ان تدرك الطاقات الكامنة والمحتملة في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

الثاني ــ العجز عن أدراك الحقيقة القومية المعبأة باحتمالات الوحدة . ولم تستطع هذه الاحزاب ان ترى من الوحدة العربية الا انها مطلب من مطالب الراسمالية العربية تستهدف منه توسيع اسواقها. وبالتالي فان حركة الوحدة لا يمكن ان تحتوي مضمونا تقدميا !

الثالث ــ العجز عن ادراك دور مصر في المنطقة العربية كقاعدة لا غنى عنها وطليعة اوجدتهـا ظروف تاريخية رحبة وعريضة» . («الاهرام» ، ٨ مايو ١٩٦٤) .

لكن في ٢٤ مارس ، في اليوم التالي لالغاء الاحكام العرفية ، نشر قانون رقم ١١٩ لعام ١٩٦٤ ، يعطي رئيس الجمهورية حق اصدار الامر باعتقـــال اي شخص ورد اسمه في اي امر للسجن او للمصادرة بين ١٩٥٢ و١٩٦٤ ، وتقديمه للمحاكمة امام محكمة استثنائية . وهكذا ، بضربة واحدة ، طعنت التدابير الليبرالية في الظهر : مددت حالة الطوارىء بصورة قانونية ، وبنفس الصورة الخطرة ، بسبب الثقـــل الخانق لجهاز الشرطة .

القسم الرابع

قيمة التجربة المصرية

الوادي ملك لمن يسقيه لكي تنبت الارض اطيب الثمار . كل شيء هو ملك لمن يحسّن وضعه .

برتولد برخت
« دائرة الطبشور القفقازية »



الفصل الحادي عشر

.. في الخصوصية

خمسة عشر عاما من التغييرات والمحاولات والجهود والآلام ، خمسة عشر عاما من التقدم البطيء . وثمة سؤال يطرح في نهاية المطاف : هل يوجد «طريق مصري» لتحقيق الاستقلال ، وبناء الدولة الوطنية ، والتغلب على التخلف ؟ وبعبارة أخرى : هل يمكن اعتبار التجربة المصرية دليلا للعالم الافريقي ـ الآسيوي ، ولاسيما للقارة الافريقية والعالم العربي ؟

هنا يخطر في البال عنوان لكتاب الفيلسوف الايطالي كروتشه حول الفلسفة الهيجلية: «ما هو حي ، وما هو ميت» . . ـ مع استبدال لفظة «حي» بـ «مصري» ـ اي ما هو مصري خالص ، غير قابل للتعميم .

نعود فنلتقي بتحليل الطبيعة الاساسية لتاريخ الاقتصاد المصري الذي شددنا عليه خاصة في دراسة المسألة الزراعية .

منذ السلالات الاولى حتى محمد علي ، بل وحتى الاحتلال البريطاني ، كانت الارض - وهي الجزء الرئيسي من الثروة الاقتصادية ، ملكا للحاكم ، وكانت ثلاثة بالمئة فقط من مساحة مصر خضراء حول النيل ، تحاصرها من كل الجهات الصحارى والجفاف والشمس المحرقة . هذه الاراضي المزروعة كانت توزع على الفلاح بالتقتير ، وكان يجب تأمين ريها بانتظام ، لقلة المطر . فنشأ عن ذلك نظام متكامل في جمع المياه وتوزيعها وفي استعمالها للري . وكان الحكم المركزي القوي وحده قادرا على القيام بالمهمة : فالفردية تعني هنا الفوضى والانحلال ، اذ ليس ثمة اقطاعي أو

حاكم مقاطعة يستطيع ان يقدم ما تستطيع العاصمة وحدها ان تعطيه : الماء ، ينبوع الحياة .

ينبغي ان نجد هنا ، قبل اي مكان آخر ، العامل التكويني الاول للوحدة الوطنية المصرية ، أقدم وحدة في العالم ، والوحدة التي استطاعت وحدها ان تستمر على ما كانت عليه ، عبر احتلالات عديدة خلال سبعين قرنا . وهذا ما يعطي للسلطة المركزية وزنها الساحق اللامتناهي . فالدولة هي سيدة الحياة والموت ، في الوجود اليومي لمصر عبر الاجيال .

والاتجاه للوحدة والمركزية والتجمع والتسلسل الهرمي ، دخل كل ميدان . والحكم ، سيد الحياة ، هو سيد الارض كذلك ؛ يعطي حق استعمالها لمن يسود مكافأته . والدولة المركزية لا تقبل بأية نزعة اقليمية تحد من سلطتها ، ولا بأية اقطاعية ؛ والمماليك انفسهم ، بعد تسلمهم السلطة في القاهرة ، سارعوا وعينوا اقواهم سلطانا عليهم او اميرا ؛ اي انهم جعلوه مسؤولا عن ادارة شؤون تلك المياه المخصبة التي اذا أهملتها الدولة المصرية ، نضبت ينابيع الحياة .

والسماء نفسها تخضع للحركة العامة : فمنذ المملكة القديمة اتحدت آلهة مصر العليا ومصر السفلى في الإله الواحد آمون ــ رع ؛ واعطى الثالوث : ايزيس ــ حاتور ــ اوزيريس مرتكزا تاريخيا للثالوث المسيحي . هكذا تكوّنت الوحدة المصرية، عن طريق التداخل ، من ثلمة الارض الى منعطفات البرناس ، ومن الجاموس الى الحياة الابدية ، ومن الفلاح الى الرب . وحدة اساسية ، تصل بجذورها الى أعماق الانسان المصري ، وكل شيء فيها ينبع من الوسط ويعود اليه ، ويرفض اية محاولة لتمزيق ما قد رسخته الطبيعة .

ان الدولة ، سيدة السلطة السياسية والتي يجسد رئيسها الالوهية او يمثلها، تمسك بالحياة الاقتصادية ، وهي وحدها كانت تملكها طوال التاريخ وحتى بزوغ الرأسمالية قبل ثلاثة أرباع القرن .

وفرضت الجغرافية ، مرة ثانية ، ايقاعها . ذلك ان مصر ، ملتقى القارات الثلاث ، وأرض الحضارة المصطفاة ، جذبت الفاتحين وحثت على المغامرات . كان على الدولة اذن ان توجه جهودها لانشاء جيش قوي ومدرب ، يشكل الركن الاساسي للجهاز الحكومي ، اذ انه يعنى بتنظيم الجبهة الداخلية وبوحدتها (الاقتصاد والادارة)، كما يعنى بحماية الحدود والقيام بغزوات احيانا ليمنع قيام دولة قوية ثانية مزاحمة في المنطقة .

هناك حقبات عديدة تؤكد هذا الارتباط المتفاعل بين الارض الخصبة اذا ما رواها النيل ، من جهة ، وبين رجل الحكم الذي يعتمد عليها ويستغلها بدون انقطاع .

لقد كان الملك احمس ، مؤسس السلالة السابعة عشرة (١٥٧٥ ــ ١٥٥٠ قبل المسيح) ومحرر مصر من نير الهيكسوس ، اول من انشأ جيشا وطنيا . وتابع تحوتمس الثالث (؟ ــ ١٤٤٧) الكفاح وبنى لمصر امبراطوريتها الافريقية والآسيوية

خلال ست عشرة حملة مظفرة . واخيرا ، رعمسيس الثاني (١٢٩٢ ــ ١٢٢٥) ، الاستراتيجي المخطط والاداري وحافظ الامبراطورية ورجل «السياسة الواقعية» قبل التسمية . ولكي يضمن الفراعنة ولاء العسكر ، وهبوا الاراضي للقواد وانعموا بالمال على رجال الدين . انها الحقبة الفرعونية الكبرى : قــوة الدولة ، انشــاء الامبراطورية ، ازدهار الاقتصاد ، عظمة الفنون .

ومنذ تلك الحقبة ، ارتبط مصير الجيش بمصير البلاد الاقتصادي والاجتماعي . وكان نزع الصفة الوطنية عن الجيش المصري في عهد «بسامتيك» (٦٦٣ ــ ٦٠٩ قبل المسيح) فاتحة الاجتياح الفارسي واليوناني والروماني . واقام جيش الاحتــلال البيزنطي رقابة بوليسية على البلاد بعد ان قسمها الى خمس ولايات : اوغستامنيك، اركاديا . تيبابيدة . ليبيا . مصر . وعندما وصل جنود عمرو في القرن السابع ميلادي استقبلهم الشعب استقبال المحررين . وفي عام ١٠٩٧ ، هاجمت الحملة الصليبية الاولى سوريا . وكانت سلالة الايوبيين في مصر (١١٧١ ــ ١٢٥٠) قد اعادت الجيش الى الحكم . لاسيما صلاح الدين الذي عرف ان يحيط اتراكه واكراده من الجنود بمساندة الشعب . ودخلت مصر العصر العسكري : على الحدود وحتــى دمياط . اشتعلت الحروب الصليبية حتى عام ١٢٩١ ، وبلغ المغول آسيا الصغرى في القرن الثالث عشر وهددوا سوريا في القرن الخامس عشر ، فتراجــع الشركس واليونان والالبان والمماليك والعرب امام المغول ووجدوا في مصر ملاذا ومكانة . وتكونت فئة المماليك التي حكمت مصر من ١٢٥٠ حتى ١٥١٧ . واصبحت قوات المماليك . وهي نخبة من المقاتلين ، ثرية بالاراضي التي وهبت ، دون ان تكــون وراثية . لضباطها من مختلف الرتب من «اتابك العسكر» الى «الدويدار» . ويقول عنهم المؤرخ الكبير المقريزي: «ارتكبوا كبائر ما ارتكبها الفرنجة لو كانوا أسياد البلاد». وحولهم عاشت مصر حياة غريبة ومضطربة ، «في مجتمع تسيطر عليه فكرة الحرب: حرب المسلمين ضد المسيحيين ، حرب المغول ضد المسلمين ، حرب المماليك فيما بينهم ، كل ذلك في وحشية لا توصف ..» (١) .

وظهرت اقطاعية ذات نمط شرقي سببت الارتخاء والانشقاق بين الوحدات ، فمهدت الطريق بذلك للفاتح العثماني سليم الاول ، سنة ١٥١٧ . فعمّ الاسى انحاء البلاد ؛ والقاهرة ، «عاصمة الكون ، وحديقة العالم وخلية الجنس البشري وباب الاسلام وعرش الملك» ، كما يقول ابن خلدون ، القاهرة هذه أفرغت من الصناعيين والاساتذة ، وهبط عدد سكان مصر من ثمانية ملايين نسمة الى مليونين ونصف بين

---

١ ــ صبحي وحيدة ، المرجع المذكور ، ص ٥٧ . «كانت التغييرات الاجتماعية هائلة في حدود المجتمع العسكري . اما خارج هذا المجتمع فلم يكن لها اي معنى» :

(D. Ayalon: Gunpowder and finances in the Mamluk Kingdom, London, 1956, P. XV, No. 1.

القرن الرابع عشر والقرن الثامن عشر ، وحل الخراب في كل بقعة . واعمل الاتراك في البلاد النهب والسلب . واصبح الوضع العسكري وضع اقطاعية مفككة تفتقر الى التقاليد . بيد ان الرابطة ظلت قائمة بين الارض والقوات المسلحة . وكانت الاقطاعية الشرقية تحد من هذه الرابطة وتحدث تفتتا للتراث الوطني بين أيدي مرتزقة غرباء .

ومع حملة بونابرت ، عادت القاهرة من جديد مركز كل شيء ، وشرع يجتمع فيها مجلس يضم الوجهاء ، وثار غضب الشعب لوجود محتل اجنبي غير مسلم وانما اوروبي ومسيحي . واندلعت انتفاضتان ضد جيش الاحتلال الفرنسي (اكتوبر ١٧٩٨ ومارس – أبريل ١٨٠٠) ، واغتيل الجنرال كليبر . ويقول الجبرتي: «اخذ سكان القاهرة ، حتى الفقراء منهم ، يبيعون ثيابهم ويستدينون ليشتروا السلاح ويدافعوا عن انفسهم» . ولعب محمد علي ورقة الوجهاء الملتفين حول عمر مكرم ضد المماليك ، فحمله أولئك الى ان يصبح واليا في ١٣ مايو ١٨٠٥ .

لم يكن الجيش ، في نظر محمد علي ، وسيلة للسلطة فحسب ، او عنصرا من عناصر الدولة ولو اساسيا ، او قطاعا من الحكم ، وانما مركز كل شيء ومحور حياة البلاد . وفي عهده ، لم يكن الجيش فقط الاداة الفعالة لاعادة الامبراطورية المصرية في آسيا وافريقيا ، بل وفي المتوسط ، وانما كان ايضا الباعث على تصنيع البلاد وتنظيم الادارة وعلى النهضة الثقافية والتربوية . وانطلاقا من الجيش ، راح محمد علي يبني الدولة ويعيد لمصر العريقة القوة والحياة (١) . ومن ١٨١١ الى ١٨١٥ ، حاول محمد علي القضاء على الوهابيين ارضاء لاسياده العثمانيين . عندئذ خطرت في ذهن ابراهيم ، الذي كان قد أثبت مواهبه كقائد عسكري ، فكرة تأسيس امبراطورية عربية . ومنذ ١٨٢٠ ، قام الكولونيل الفرنسي «سيف» باعادة تنظيم الجيش المصري الذي اصبح بسرعة احد اقوى الجيوش في تلك الحقبة . وبينما لم يكن يستطيع المصري ان يتجاوز رتبة «مقدم» ، كان الاتراك والمماليك يحتلون مناصب الضباط الكبار والالوية ، بالاضافة الى الرواتب الباهظة والاراضي . بذلك عادت فتأسست ارستقراطية عسكرية واقطاعية جديدة تحدر منها عدد من عائلات الباشوات المصرية الكبيرة .

---

١ – من بين المراجع العديدة حول محمد علي ، نشير الى بعض الكتب

La révolution industrielle en Egypte et ses conséquences au XIXme siècle (1800 - 1950).

وهي محاولة سريعة ل م. فهمي **Leiden, 1960** . م. هـ. لهيطة : «تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة» ، (القاهرة ، ١٩٤٤) ، ص ٧٩–١٩٣ . ويعالج الكتابان الجانب الاقتصادي ، «حول الجيش» . راجع ع.ر. الرافعي : «عصر محمد علي» ، الطبعة الثالثة ، (القاهرة ، ١٩٥١) ، ص ٣٧٢–٤٦٣ . ومحاولة م. برجر : **Military Elite, Op. cit.**

وبعثت انتصارات ابراهيم ، من ١٨٢٠ الى ١٨٣٩ ، لاسيما على الامبراطورية العثمانية ، الشعور بالعزة القومية في أقاصي البلاد التي كانت تقدم الجنود . والامر الذي لم يكن في نظر محمد علي سوى لعبة شطرنج لتوطيد سلطته في نطاق الامبراطورية العثمانية ، غدا في نظر المصريين حركة وطنية موجهة ضد المحتلين الاتراك المكروهين . ونجد اصداء واضحة لذلك في ثورة عرابي عام ١٨٨٢ . فمحمد علي لم يعلن الحروب باسم «الامة الاسلامية» أو الشرعية التركية ، وانما باسم عظمة مصر ، وفي الواقع باسم عظمته هو . وبفضل تضحية عمر مكرم وانتصارات الوالي، بدات الامة المصرية حلقة جديدة من تاريخها .

اهتمت الدولة (وهي القائمة على نظام مركزي يحكمها قائد عسكري الى جانب كونه سياسيا محنكا ، وسط بيئة اجتماعية يغلب عليها الطابع الاقطاعي مع بروز عناصر بورجوازية مصرية) ، اهتمت بتقديم الجيش على كل شيء . فثلث الوزارات او الدواوين يعنى بشؤون الحرب . وتأسست المعاهد لجميع انواع التعليم – من الكليات العسكرية الى مدرسة اللغات وكلية الهندسة – بغية اعداد اطارات عصرية للجيش وسد حاجته الماسة اليها ، وبصورة عارضة ، تجهيز البلاد بالاخصائيين لتدبير امور الاقتصاد والادارة الضرورية لدعم اعمال ابراهيم العسكرية المظفرة . والدولة هي التي فرضت أحتكار التجارة والصناعة وجمعهما في يد محمد علي الذي عمل على تحطيم عدد كبير من الصناعات الصغيرة الحرفية لينشىء محلها شبكة من الصناعات العسكرية والصناعات التحويلية المتوسطة (النسيج والحديد والنحاس الخ ..) والدولة هي ألتي اوفدت الى اوروبا ، ولاسيما الى فرنسا ، مئات من المبعوثين ، ومعظمهم مُعدّ لاطارات الجيش والصناعات العسكرية ، وقد برز بينهم رفاعة رافع الطهطاوي ، رائد النهضة الثقافية المصرية .

وتجدر الاشارة الى أن طبقة كبار الملاك العقاريين الجدد – كبار ضباط محمد علي . وكبار الوجهاء – هي ، في الاصل ، طبقة من الغرباء مدينة بتراثها لسيد البلاد ، وتنظر الى المصري نظرتها الى من هو أدنى منها رتبة ومنزلة . وبقي أسياد الجيش والاراضي ، حتى نصف هذا القرن ، من أحفاد فاتحي ألامس ، رغم امتزاج هؤلاء مع عائلات الشيوخ والوجهاء المصرية .

وهكذا في فترات الاستقلال او الكفاح للحصول عليه او فترات الازدهار ، لعب الجيش دورا وطنيا اساسيا في المجتمع المصري ، كما ظهر ذلك في عهد المملكة القديمة والمملكة المتوسطة ، ثم في عهد محمد علي . ولكنه كان يكلف بمهمات شرطة داخلية كلما وقعت مصر في قبضة فاتح اجنبي : من آخر البطالسة الى الفتح العربي، ثم في عهد الاحتلال البريطاني بنوع خاص .

ان هذا الجانب من الشخصية المصرية الخالصة تمثله خير تمثيل انتفاضة العقداء ، ثم ثورة عرابي عام ١٨٨٢ . ولن تتمكن الاحداث الطارئة التي سببتهما لاسيما – النزاع بين سلك الضباط المصريين والقيادة الشركسية والتركية – ان تحجب

الطبيعة العميقة للحركة . فهذه الاخيرة استمرار للمطالب الوطنية كما حددها برنامج الحزب الوطني منذ عام ١٨٧٩ : انهاء الاشراف الاجنبي ، تمصير الدولة والجيش ، مجلس نواب منتخب ، ومطالب اخرى . وقامت انتفاضة فلاحي محافظة الشرقية ومساندتها للقوات المسلحة وقطع طريق القاهرة على المغتصب ، لتجعل من الجيش القوة الوطنية الضاربة ، مهيئة بذلك لحركة ١٩٥٢ . وقد ادرك كرومر هذا الواقع تماما اذ انه قال في مذكراته : «لم يثر الجنود على ضباطهم وانما كان الضباط هم الذين ثاروا على الخديوي . جارين الجنود معهم . ويمكن القول ان الجيش اعلن عصيانه كتلة واحدة ... ويمثل الضباط ، او بالاحرى يبغون تمثيل القوى الوطنية الغاضبة ... والدفاع عن ارض الوطن ضد العدو . وكانت قضيتهم قضية الاسلام ضد المسيحيين ، قضية المصريين الاصليين ضد رجال الاستبداد التركي» . هذه الوحدة الوطنية يبرزها بيان الحزب الوطني . في ١٨ ديسمبر ١٨٨١ ، بتوقيع الشيخ محمد عبده والعقيد أحمد عرابي والشاعر الكبير محمود سامي البارودي وغيرهم .

وبعد ستة ايام من معركة «التل الكبير» . امر الخديوي توفيق بـ «حل الجيش المصري» . ولاحظ اللورد دوفرين : «لم تعد مصر تستطيع ان تتحمل المماليك وأمثالهم» . واقترح انشاء جيش «يقوم اولا على مصريين أصليين» . تحت قيادة انكليزية «لمنع البدو من احداث قلاقل على الحدود الصحراوية ولقمع الانتفاضات المحلية الصغيرة» (١) . كان الجيش قد تحول الى سلك شرطة او قوة استعراض مطهرة من الضباط المشبوهين بسبب وطنيتهم . عند ذاك عيل صبر الالوية المتحدرة من الارستقراطية التركية . «واذا بمحمد سلطان باشا . الذي طعن جيش عرابي وساعد الانكليز على دخول البلاد ، يندم على ما فعل . واذا به يمرض ويموت لشعوره بازدراء الناس حوله ..» (٢) .

وراح الجيش يرتفع الى مستوى الحركة الوطنية . وفي عهد الانتداب الانكليزي عام ١٩١٤ ، أعطت مصر للجيش البريطاني ٠٠٠ر١٧٠ر١ رجل من جنود ومتجندين . وفتحت ثورة ١٩١٩ ومجيء الوفد واضطرابات سنوات ١٩٣٠ ـ ٣٥ ثم انتفاضة عام ١٩٣٥ ـ ٣٦ والمعاهدة الانكليزية ـ المصرية عام ١٩٣٦ وعودة الوفد . كل هذه الاحداث فتحت ابواب الكلية الحربية لابناء الطبقات المتوسطة . يحملون الآمال وقد آلمتهم حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، كما طعنت حرب فلسطين كرامتهم في الصميم .

سبعة آلاف سنة من التاريخ . في اطار جغرافي لم يتبدل ، تؤكد الجوانب الثلاثة للشخصية المصرية في المجال الذي نعالجه : الدولة ، سيدة المياه ، تحتل بذلك قلب الحياة الاقتصادية وتملك القسم الاكبر منها ؛ الجيش ، ركن رئيسي في جهاز

---

١ ـ Earl Cromer, «Modern Egypt», (London, 1908), II, P. 473-7.

٢ ـ شهدي عطية الشافعي ، «تطور ...» . المرجع المذكور ، ص ١٤ .

الدولة ، سيفها وترسها ؛ وهو في نفس الوقت جزء في تركيب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وهو كذلك عنصر جوهري في طليعة الحركة الوطنية .

هذا الواقع بجوانبه الثلاثة سيتخذه مفكرو النظام العسكري كتبرير لطريقة الحكم : على البناء الوطني في ظل الاستقلال ان يكون ، في الاساس ، عمل الدولة الموحّدة والمركزية لا عمل الاحزاب السياسية حاملة بذور التفرقة ؛ وعلى العمل السياسي ان يصدر عن فئة واحدة وثيقة الارتباط بالسلطة اذ ان صراع الاحزاب لا يؤدي الا الى هدم المستقبل ؛ ويستطيع الجيش ، وسلك الضباط ، تأمين استقرار الحكم والدفاع عن البلاد وتجهيز القطاع الاقتصادي ومجموع الحياة الاجتماعية بالاطارات النشيطة . وذلك على افضل وجه يمكن لاحدى الطبقات الاجتماعية المتناحرة ان تؤمنه .

واستخلصت تجارب محاذية في الباكستان والعراق وبورما ، بشكل خاص ، دروسا من التجربة المصرية . ولكن الصين وكوبا والهند واندونيسيا وسيلان والجزائر تشكل نماذج مختلفة . بل ان طبيعة الحزب الواحد الحاكم في غينيا وكوبا ومالي ، مثلا ، تختلف تماما عن «الاتحاد القومي» في مجالات الحشد الاجتماعي والايديولوجية وأساليب العمل . وتعدد الاحزاب لم يشل مطلقا تقدم الهند واندونيسيا وسيلان او استقلالها . اما المثال العراقي فانه يدل على تخبط متعاظم في جو من الخلافات الاهلية ، كما ان رفض عدد من دول افريقيا السوداء للافكار المصرية لم يكن دليلا على عدم سلامة تحررها .

كان ذلك لان المشكلة الرئيسية انما هي في تحليل المضمون لا الجانب الشكلي ، وفي تحليل البرنامج والايديولوجية والتنظيم والوسائل المتبعة في كل بلد افريقي ـ آسيوي . ويعني المضمون طبيعة المجتمع والدور الذي يرجع للشعب بمختلف طبقاته في عملية البناء ، ان في الريف او في المدن ، وتمكين الجماهير الشعبية من المساهمة في التوجيه السياسي وفي القرارات والاشراف على التنفيذ . وبالاختصار ان الاساس هو الطابع الشعبي الصحيح للعمل القائم .

اما القوة والاتحاد والفعالية فليست سوى عناصر ينبغي ان تخضع لارادة ومصالح الجماهير الشعبية .

والاعتراف بالشخصية المصرية ، لا يتنافى مع وضع الجيش موضع الصدارة نتيجة للتاريخ وللضرورة الجغرافية ؛ وانما يعني ان الذي كان ممكنا هنا قد لا يصلح مثالا في بلدان اخرى تختلف في تطورها التاريخي وتقاليدها القومية ومتطلبات بنائها .

وبعبارة اخرى ، ان اهمية التجربة المصرية على الصعيد العالمي لا تكمن في أوليّة الجيش ومركزية الدولة الساحقة ، مصدر كل مبادرة ، وانما في مواضع اخرى . غير ان ذلك لا ينقص من دلالتها في مجالها الطبيعي ، مجال ثلثي العالم ـ القارات الثلاث ـ وهو يعود الى الحياة .

الفصل الثاني عشر

بناء قومي أم اشتراكية ؟

هل كانت هذه هي الاشتراكية ؟

طرح السؤال جديا منذ قوانين صيف ١٩٦١ ، بينما ترجع الشعارات الاولى لـ «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» الى ١٩٥٦ ــ ٥٧ .

ان تأميم مصرف الاصدار والمجموعات الاحتكارية والصناعات الثقيلة والقطاعات الاساسية (التأمينات والمناجم والمواصلات والتجارة الخارجية) نجده في عدة بلدان ضمن «قطاع عام» يأخذ مكانه في اطار تخطيط اقتصادي يتغلب عليه الطابع الراسمالي .

ولكن فيما يتعلق بمصر ، فان هذه التأميمات تغطي حقلا اوسع بكثير وتشمل جميع المصارف التجارية واكثر الصناعات الثقيلة والاساسية والمواصلات وقسما كبيرا من التجارة الخارجية (١) . وقد أوجدت الدولة قطاعا مشتركا يشمل ما تبقى في أيدي راس المال الخاص على صعيد الصناعة الثقيلة والشركات الصناعية

---

١ ــ اشار متحدث مسؤول الى ان القطاع الخاص ينتج فعليا ٢٥ بالمئة من التجارة الخارجية ، ٤٠ بالمئة من القطن ، ٥٠ بالمئة من البصل والبطاطا والثوم ، ٤٠ بالمئة من الحمضيات ، ونسبة مرتفعة من الفواكه والخضار والسلع الجلدية والخشبية والزجاجية والمصنوعة من المطاط والمعادن والنباتات الطبية والسلع السياحية . («الاهرام» ، ٢٣ مايو ١٩٦٢) .

والتجارية المتوسطة الحجم وعددا من الصناعات الخفيفة تملك الدولة اما نصف اسهمها او اكثر ، واحيانا فائضا مهما على الحد الاعلى المسموح به لراس المال الخـاص .

واستمر القطاع الخاص قائما وهو يضم بعض الصناعات الثقيلة ، وقسما من الصناعات والمؤسسات المتوسطة ، والصناعات الخفيفة وربع التجارة الخارجيـة وثلاثة أرباع التجارة الداخلية . وخاصة الغالبية العظمى لملكية الاراضي بعد الاصلاح الزراعي المزدوج . والغالبية العظمى للملكية العقارية . ولم تنزع الملكية من اي مالك، كما راينا . عدا العائلة المالكة سابقا . وتشكل التعويضات مبالغ محترمة تسمـح للرأسماليين ، الذين كانوا بالامس أسياد الساحة ، بالمساهمة دون اي تحديد للارقام، في الشركات المتنوعة التي تتكاثر وتضاعف أرباحها (١) .

لفترة طويلة ، كانت الارقام مفقودة وكان يتعذر على المراقب معرفة مدى التشدد على البورجوازية القديمة . ولكن في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقـوى الشعبية أوضح الدكتور جمال سعيد الوضع : طبق الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ على ١٧٧٩ من ملاك الاراضي الكبار ، وعام ١٩٦١ على ٢٩٣٦ ، وشملت قوانين يوليو ١٩٦١ ما لا يقل عن ١١٤٨ رأسماليا كبيرا ، ٨ر٨ بالمئة منهم يملك واحدهم اكثر من ...ر١٠٠ جنيه بشكل اسهم ، مشرفين بذلك على ٦٠ بالمئة من الثروة الوطنية (٢) .

ومجموع هذه القطاعات الثلاثة التي كانت تتداخل في بعض الاحيان (لاسيمـا القطاع العام والقطاع المشترك من جهة ، وهذا الاخير والقطاع الخاص من جهة ثانية)، كانت تخضع لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي رسمت لمساندة «العمل الوطني» ، اي مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات . وكان تعيين المجموعات الجديدة في القيادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختارة من صفـوف التكنوقراطيين والعسكريين الاخصائيين ، يكرس انحسار السلطة السياسية النهائي من البرجوازية الزراعية والتجارية والصناعية والمالية الكبيرة القديمة ، حيث ضربت هذه الفئة الاولى اكثر من غيرها . كما ان الارتقاء الاجتماعي للعمال ، في المـدن والقطاع الصناعي ، واشتراك العمال والمستخدمين في التمتـع بثمرات عملهم ، والتصميم على اشراكهم بصورة فعلية في ممارسة سلطة التقرير ، وفقا لنـص الميثاق ، كانت كلها اجراءات تستهدف عدالة اجتماعية واسعة وازالـة الفوارق الصارخة وتجنيد الجماهير الشعبية في عملية البناء الوطني .

---

١ ــ المجموع العام للاستثمارات في القطاع الخاص ، بلغ بعد قوانين ١٩٦١ ، ٣٠ مليون جنيه، («الاهرام» ، ١٠ مايو ١٩٦٢) . يجد القارىء مجموعة دقيقة من الاحصاءات حول الوضع الاقتصادي في نهاية العقد الاول في : N. B. E. Econ. Bull. XV, (1962), No. 1, P. 75-102.

٢ ــ «اللجنة التحضيرية» ، المرجع المذكور ، ص ٦٦٩ــ٧٠ .

اذن ، كان هناك فوارق واضحة بين راسمالية الدولة المعروفة ، وبين التجربة المصرية . ما هي اسباب هذه الفوارق ؟

قبل كل شيء ينبغي الانتباه الى ان قيام القطاع العام المصري جاء كتتويج لحركة التحرر الوطني ، وكرد على قضية السويس وعلى عدوان اكتوبر ١٩٥٦ . وقد كان الغرب هو الذي دفع مصر في طريق التأميم ، فبدأت مبادرة «القطاع العام» كخطوة سياسية لتأكيد السيادة الوطنية ، ثم ما لبثت بعد نجاح «المؤسسة الاقتصادية» ، ان اثارت سؤالا : لماذا لا تتسلم الدولة مقدرات الوحدات الاقتصادية الاساسية ؟ ذلك ان رأس المال الكبير لم يبد رغبته في المضي قدما ، بالسرعة التي تفرضها المشكلة السكانية الملحة ، في الاتجاه الانمائي الذي تريده الدولة ذات القيادة العسكرية (١) ؟

هذه المرحلة الثانية من تطور «القطاع العام» ، بالرغم من انه يغلب عليها الطابع الاقتصادي ، فانها لا تخلو من الصفة السياسية . وطبيعي ان تكون الحركة قد ذهبت الى ابعد مما ذهب اليه نظام راسمالية الدولة في البلدان الاوروبية ، بسبب ضرورات الصراع من اجل الاستقلال الوطني وتطور الاقتصاد والحياة الاجتماعية . وهنا يكمن الفارق الاول .

ثمة فارق آخر وهو الاتجاه العام لعملية التطوير التي بدات . من الواضح ان الاحداث حملت الحكم المصري على الاتجاه تدريجيا نحو جعل الدولة ـ بوصفها ممثلة لمجموع القوى الشعبية ـ المالك ، وغالبا المدير الموجه للاقتصاد الوطني في قطاعي الصناعة والمال الهامين . اذ ان القضية لم تكن قضية الحيلولة دون اتساع الخسائر بعد تأميم لا مهرب منه ، كما كان الحال في عدد من البلدان الاوروبية ، وانما كانت مسألة توسيع مجال تدخل «القطاع العام» الذي يعطى تعريفا بأنه يملك القوة الاقتصادية الرئيسية والقوة الضاربة لتنمية البلاد كلها .

ولكن ، هل هذه هي الاشتراكية ؟

المأخذ الجوهري مزدوج . انه نظري وعملي في الوقت نفسه ، وهو يتعلق اساسا ، كما هو معروف ، بالصفة الاستبدادية و«الابوية» للتحويل الذي بدأ عام ١٩٦١ .

لم تطرح في اي وقت مسألة السماح لعمال المدن والريف بالتعبير مباشرة عن ارادتهم السياسية وبالانتظام في احزاب او السعي لتحقيق برنامجهم الخاص في اطار «العمل الوطني» الذي فتح أمام الجميع ، اي بالاسهام في عملية التحويل كأسياد واعين يقررون مصيرهم .

والتقليد العريق المعادي للديمقراطية الذي ينحدر منه المسؤولون عن الجهاز العسكري دفعهم الى رفض فكرة تعدد الاحزاب السياسية رفضا باتا ، وذلك في بلد كمصر في ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧ له تركيب اجتماعي معقد ، وفي الوقت الذي نبذ فيه حلفاؤهم الآسيويون الكبار ، لاسيما الهند واندونيسيا ، فكرة الحزب الواحد ،

---

١ ـ محمد الخفيف : «القطاع العام قبل قوانين يوليو وبعدها» ، «الاهرام» ، ٨ مارس ١٩٦٢ .

وعندما كانت كوبا مثلا تتبنى هذه الفكرة لتعبئة القوى الثورية وتوحيدها ، بينما تبناها أيضا عدد من بلدان افريقيا ولكن للقضاء على القوى الديمقراطية المنافسة .

بيد ان الميثاق تخلى عن أفكار كانت اساسية بالنسبة للنظام حتى الامس القريب : أولية الدولة والحؤول دون العمل الجماهيري السياسي خلال مرحلة البناء ؛ بروز حركة الجيش من العدم ، طابع مصر ودعوتها العربيتان مع تأكيد مشاكلها وشخصيتها ، دور الشعب الكادح الذي اصبح المعلم والرائد في مجال العمل ، بينما انيط بالجيش دور الحراسة والحماية ، الاهمية المتزايدة للنقابات والتعاونيات والوعد بانشاء نقابات العمال الزراعيين ، التي لا يمكن بدونها تحريك كل القوى الوطنية ؛ الاعتراف بضرورة اعادة نوع من الحرية حتى يفسح المجال امام العناصر غير الملتزمة ، لاسيما في صفوف المثقفين ، لكي تخرج عن صمتها ؛ بالاضافة الى افكار اخرى .

وحدها ، فكرة الحزب الواحد ، بقيت كما هي . «فهيئة التحرير» اصبحت «الاتحاد القومي» ثم تحولت الى «الاتحاد الاشتراكي العربي» .

ذلك ان فكرة الحزب الواحد كانت تؤكد وحدها أولية الجهاز العسكري الذي حقق انقلاب ٢٣ يوليو . لا شك في ان هذا الاخير قد اكتسب ، منذ ذلك الحين ما اعطته اياه التكنوقراطية ، وتضخم بدخول آلاف الانتهازيين ، الذين لا يجيدون سوى الانحناء ، من كل حدب وصوب . والتبرير الممكن الوحيد ــ الممكن ولكن غير الكافي ولا الضروري ــ لقيام الحزب الواحد ، هو ضرورة تسليم الحكم للمنظمة السياسية التي قادت حركة التحرر الوطني الثورية حتى نهايتها الظافرة ، هذا التبرير كان مفقودا . ان ما حصل في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ــ وجمال عبد الناصر نفسه يعترف بذلك في الميثاق ــ لم يكن ثورة بل انقلابا موجها من قبل فريق من العسكريين . والقوى الرئيسية للحركة الوطنية استخدمها النظام ، الواحدة تلو الاخرى ، وفقا للظروف، ثم عمل على تصفيتها او سحقها . والدولة ، يقودها الجهاز العسكري ، هي التي كانت تعين اهداف العمل الوطني وشروطه . اما الشعب فمدعو لتقديم القوى البشرية . هذا الشعب الذي انتفض ، ساعة التراجع امام هجوم عام ١٩٥٦ وهجوم ١٩٦٧ ، والتف حول حكومته الوطنية ورئيسه ، رغم كل الجروح .

وأدى الحزب الواحد ، من ١٩٥٢ ألى ١٩٦٧ ، الى اعادة رجال النظام القديم في كل المجالات . وقامت بيروقراطية شرهة تعيث الفساد ، تحت حماية الاستبداد. لذلك يصعب جدا اليوم معرفة الطبيعة العميقة للردود الشعبية امام هذه « الاشتراكية » النابعة من الدولة التي ما زالت بالنسبة للجميع دولة الفئة العسكرية . ونحن لا نعلم مطلقا اذا كانت المبادىء العامة لهذه السياسة الاقتصادية والاجتماعية تتفق ورغبات مختلف الطبقات الشعبية ، ولا كيف تتصور هذه الطبقات الاشتراكية التي كانت تود ان تراها تحل مكان النظام القديم او حتى مكان الدكتاتورية العسكرية نفسها . ونحن لا نعلم كذلك اذا كانت هذه المجموعة الضخمة من الاجراءات قد غيرت الحياة اليومية للجماهير ، رغم ان الشهادات تتفق على

الاشارة الى بعض التحسن في المدن (١) . ولا يسعنا الا الرجوع الى شهادات المراقبين الاجانب والمصريين : فهم يؤكدون ان عدد «غير الملتزمين» بالسياسة الجديدة هو اكثر بكثير مما قدرته جريدة «روز اليوسف» شبه الرسمية عندما ذكرت انه يتجاوز ٥٠ بالمئة .

ثمة ملاحظة ثانية تسترعي الانتباه : ان التوجيه وسلطة الدولة لا يعنيان ، بالضرورة ، الاشتراكية . ذلك ان زيادة الدخل القومي وتغيير البناء الاقتصادي ــ من التخلف الى الحداثة ــ وهما من اهداف الاشتراكية ، يمكن ان يتما لمصلحة البرجوازية الوطنية في مجموعها (٢) ، كما حدث في اليابان خلال القرن الماضي .

---

١ ــ في منتصف ابريل ، عرض وزير الصناعة ، عزيز صدقي ، حصيلة تسعة اشهر من التأميمات: ٢٨٫٠٠٠ فرصة عمل جديدة للعمال وزيادة ٢٢ مليون جنيه في الانتاج («الاهرام» ، ١٥ ابريل ١٩٦٢). وازدادت سرعة عملية التجمع : خلال النصف الثاني من عام ١٩٦١ ، بلغ عدد المنشآت الصناعية التي تستعمل اكثر من ٥٠٠ عامل ١٢٣ منشأة ، مقابل ١٠٥ اثناء الفترة المقابلة من عام ١٩٦٠ ، وازداد عدد المأجورين بنسبة ١٦ بالمئة ، والانتاج بنسبة ١٠ بالمئة (تطور الانتاج الصناعي ، «الاهرام» ، ٣١ فبراير ١٩٦٢) . امام المؤتمر ، أعلن تحديد حد ادنى للاجور بقيمة ٢٥ قرشا في اليوم ، في ٤٫٤٦٩ منشأة خاصة ذات رأس مال يزيد على ١٠٠٠ جنيه ، وتستخدم ٤١٣٫٠٠٠ عامل . في آخر مايو ، وزع على عمال ومستخدمي ٣٣ شركة محصول الارباح البالغة ٣٫٧٥ مليون جنيه . ازداد انتاج شركات القطاع العام ١٥٫٣ بالمئة في سنة («الاهرام» ، ٣٠ مايو و١ يونيو ١٩٦٢) . جميع موظفي وعمال الدولة يحصلون على علاوة بقيمة اجر ١٠ ايام ، تبلغ احيانا ٢٥ جنيه ، حتى لا يشعروا بالحرمان تجاه المأجورين غير الحكوميين («الاهرام» ، ١١ مايو ١٩٦٢) . «في مصر ، يضيق الخناق على الاغنياء ، وان لم يكن ذلك خانقا (الا بالنسبة للعائلات المسكينة التي حجزت املاكها) . والطبقات الوسطى والدنيا يشتد ساعدها رويدا رويدا ... ويبدو اطفال العائلات العمالية ، في القاهرة ، اكثر حرصا ويتمتعون بصحة احسن مما كانت عليه منذ اربع سنوات . اما في القرى ، فالاوضاع الصعبة ما زالت على ما كانت عليه ...» «اشتراكية على النيل» ، المصدر السابق ، ص ٤٤٧-٤٤٨ .

٢ ــ يشير تقرير مصلحة الحسابات الخاص بنتائج سنة ١٩٦١ ــ ٦٢ ، الى ان مجموع الشركات المساهمة التابعة للقطاع العام ، تقريبا ، قد حققت ارباحا فاقت الارباح التي كانت تجنيها عندما كانت حرة . ويرجع ذلك الى استعمال فني لموارد مجموع الاقتصاد الوطني ، واستغلال افضل للمخزونات («روز اليوسف» ، عدد ١٧٧٤ ، ١١ يونيو ١٩٦٢) . راجع تحليل تقارير ٧٦ شركة صناعية في «الاهرام» ، ١ يونيو ١٩٦٢ . وعبد الناصر انما كان يعني ذلك عندما صرح في المؤتمر : «يجب ان نتحدث عن الطبقة الوسطى .. التي تتضمن الراسمالية الوطنية .. التجار الذين يشتغلون مع ابنائهم واشخاص آخرين .. ونحن نقول بوضوح لهذه الطبقة ان مصالحها مرتبطة بمصالح الشعب والعمال والفلاحين اكثر من ارتباطها بمصالح الطبقة الاقطاعية والراسمالية ..» (اللجنة التحضيرية ، المرجع المذكور ، ص ٢٤٨ ــ ٢٤٩) .

وقد فطن لذلك جمال عبد الناصر نفسه اذ قال في الميثاق انه لولا التدخل الاستعماري ، لكانت مصر اليوم في مرتبة اليابان اذ انهما بدأتا نهضتهما في آن واحد وانطلقتا من مستوى مماثل من التخلف .

ولكن رغم أن حصة جهاز الدولة (بما فيه الجيش والشرطة والبيروقراطية الاقتصادية المنتعشة) ضخمة ، ورغم ان عددا من الملاك السابقين ما زال في مكانه ، بأوصاف مختلفة ، فان ذلك لا يمنع ان يكون الاقتصاد الوطني كله هو الرابح الكبير في عملية التنمية الجارية الان ، وقد بذلت الجهود لتخصيص جزء من منافعها للعمال ، اما مباشرة (أرباح ، مكافآت الخ ..) ، او بشكل غير مباشر (خدمات اجتماعية ، تربية ، تأمينات ، صحة عامة الخ ..) . لا شك ان النسب تختلف عما هي عليه في البلدان الاشتراكية ، ولكنها لم تعد نفس نسب البلدان المتخلفة ذات النمط الراسمالي التقليدي .

وكان مشروع موازنة عام ١٩٦٢ ــ ٦٣ يؤكد هذه النظرة : موازنة قياسية بلغت ٢٣٥١ مليون جنيه (مقابل ٢٣٥ مليون جنيه عام ١٩٥٢) وتشمل موازنة شركات القطاع العام ، اي ٨٨٩ مليون جنيه . يبقى ١٤٦٢ مليون جنيه ، منها ٥٠٢ مليون للخدمات ، و١٣٨ مليونا للادارة ، و٨٢١ للنشاطات القائمة (لاسيما مختلف القطاعات الاقتصادية) . وقدر الانتاج القومي خلال عام ١٩٦٢ ــ ٦٣ ب ٣٢٥٥ مليون جنيه ، منها ١٩٣٦ مليونا للقطاع الخاص ، و١٣١٩ مليونا للقطاع العام ؛ بذلك يملك القطاع الخاص ٦٠ بالمئة من موارد الانتاج رغم القوانين «الاشتراكية» . ويلاحظ الاتجاه نفسه في مجال الدخل القومي : ١٦٤ مليونا منها ١٠٧٤ مليونا للقطاع الخاص ، و٥٥٩ مليونا فقط للقطاع العام (١) .

الاعتراض الثالث والاخير ايديولوجي هذه المرة : ليس للفئة الحاكمة جذور اشتراكية في المجال الفكري ، وهي تلجأ الى الصور والشعارات القريبة من الاشتراكية لتجذب بها الجماهير المغتاظة كل الغيظ من الدكتاتورية ، وتستعمل هذه الصور والشعارات لتغطي ما هو ، في الواقع ، تسلط وتوجيه الدولة . لا يمكن بناء الاشتراكية مع زج اليسار في المعتقلات ، ولا بناء مجتمع بدون طبقات مع منع رواد الاشتراكية المصرية الحقيقيين من كل مشاركة او تعبير او وجود .

الحقيقة اننا نشهد تجربة بناء قومي ، او بعبارة أصح ، بناء تأكيد قومي (« قوماني») دفعه الوضع العالمي من جهة ، والطابع الحاد للضرورات البشريةالمصرية المباشرة من جهة ثانية ، الى التزام طريق توجيه الدولة ، طريق يستوحي خطه من اشكال دولة الرفاهية المتقدمة .

وخطة الدولة هذه ، كما أوضحنا ، هي نتيجة للتحالف بين الجهاز العسكري والتكنوقراط . وقد كان سمير أمين على حق عندما ركز على ان النخبة الحاكمة انما

---

١ ــ «الاهرام» ، ٣٠ يونيو ١٩٦٢ .

جندت من الطبقة الوسطى الدنيا : «ان التاريخ المصري المعاصر يمتاز بصعود الطبقة الوسطى الدنيا التي كوّنت مجموعات منها الطبقة الحاكمة منذ الانقلاب العسكري عام ١٩٥٢ ، وتحولت تدريجيا الى بورجوازية من طراز جديد ، بورجوازية دولة ، حلت محل الطبقة الحاكمة القديمة ، الطبقة الوسطى الارستقراطية» (١) .

لنرجع الى المثال الياباني الذي اشار اليه رئيس الدولة نفسه ، فانه كان من المستحيل على اليابان ان تختار نهجا توجيهيا صارما الى هذا الحد ، وان تختار الالفاظ الاشتراكية للتعبير عن تجربتها .

ذلك ان عالم النصف الثاني من القرن العشرين لم يعد كما كان في زمن البناء الياباني : ان كتلة الدول الاشتراكية القوية ، ذات النمو المضطرد ، قد غيرت المسرح العالمي بشكل جذري . وقد برزت عشرات الدول المستقلة حديثا في آسيا وافريقيا، وتأكد استقلال دول اخرى من اميركا اللاتينية ، في الوقت الذي تبرز فيه الاشتراكية كقوة عالمية ، هذه الاشتراكية التي تبرهن عن نفسها انها ينبوع الزخم البشري الجديد ومفتاح المستقبل . وفي المجال النظري ، تجد حركات التحرر الوطني نفسها مرغمة على ان تضع موضع الاختبار ، خلال تجاربها الخاصة ، صحة الافكار الماركسية ـ اللينينية فيما يتعلق بالاستعمار ، والتطور الاجتماعي ، وطبيعة الدولة، والطبقات الاجتماعية ، والعلاقات بين البناء الاقتصادي ـ الاجتماعي التحتي والايديولوجية . وقد اطلعت ، هذه الحركات ، على نسبة النمو المرتفعة في بلدان ، كالاتحاد السوفياتي والصين ، التي انطلقت من هوة التخلف ، كما لاحظت ان فيتنام الشمالية وكوبا تغلبتا على الامية ، وهما يقفان وجها لوجه مع اقوى قوة امبريالية في تاريخ العالم ، واعجبت بفعالية الجهاز السياسي الشيوعي في الديمقراطيات الشعبية ، وبنوع خاص في الديمقراطيات التي توجت فيها السلطة السياسية كفاحا وطنيا ثوريا صحيحا . بالنسبة للوضع المصري ، اكتسبت هذه العناصر اهمية بالغة ترجع الى تأثير الماركسيين في ميدان الثقافة والرأي العام ، وهو تأثير كان قويا حتى تاريخ تصفيتهم عام ١٩٥٩ ، كما ترجع الى التجربة اليوغوسلافية الاشتراكية والقومية في آن واحد التي افاد منها الجناح الراديكالي في جهاز الدولة .

دفع مجموع هذه العوامل المسؤولين العسكريين المصريين الى تشديد قبضة الدولة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية كافة ، في بلد تحمله تقاليده العريقة على عدم التمييز بين الدولة والاقتصاد والدين ، ويبدو الجيش فيه الاداة الفعالة لالتقاء الجانب السياسي بالجانب الاقتصادي (٢) .

---

١ ـ رياض ، المرجع المذكور ، ص ٨ . برغم اختلاف التعابير فالواضح ان التحليل هو نفسه .

٢ ـ كتاب شبه رسمي في الاقتصاد السياسي ، «الاقتصاد السياسي» لـ ع.م. عبد الخالق (القاهرة ، المكتبة الثقافية ، عدد ١٣ ، ١٩٦١) يمدح النازية والفاشية ويعتبرهما نوعين من «الاشتراكية» ..

في ندوة حول الحرية ، نادى طاهر ابو زيد بالرجوع «الى عهد القانون» ، والشيخ احمد =

يتم بناء هذا التأكيد القوماني في الوقت الذي يشهد فيه خمسا الكرة الارضية انتصار الاشتراكية ، ويستيقظ فيه مليارات من شعوب البلدان المتخلفة . والتجربة المصرية التي انطلقت من الصراع ضد الاستعمار والارستقراطية الزراعية القديمة والرجعية ، اضطرتها الظروف التي عرضنا الى القضاء على جذور النفوذ الاستعماري وضرب النفوذ الاقتصادي والسلطة السياسية اللتين كانت تملكهما الارستقراطية الزراعية والبرجوازية . فسلكت طريقا يهيء الشروط الضرورية لتطور يتجه نحو الاشتراكية .

ان بناء اقتصاد صناعي متقدم وتكوين نواة من الفنيين بين جماهير العمال الصناعيين الذين يزدادون عددا يوما بعد يوم ، وانتشار التعاون الزراعي في الريف ، والتخطيط العام ، والمكان المتميز الذي يحتله العمل في ميزان القيم ، وانتشار شعارات وتحليلات ذات صبغة اشتراكية رغم تفسيرها تفسيرا قوميا ، والسياسة الخارجية الحيادية والمعادية للاستعمار ، والتعاون الوثيق مع البلدان الاشتراكية في مجال البناء الاقتصادي ، لاسيما في المشاريع الطويلة الامد ، وتقدم الاشتراكية في القطاعات المتخلفة المحيطة بمصر من الصين الى كوبا ، وتفكيك المجموعات الاحتكارية المصرية الكبيرة ، كلها عوامل تجعل من المرحلة الحالية ، رغم اليد الممدودة للتعاون مع قوى التغلغل الراسمالية الجديدة (الولايات المتحدة والمانيا الفدرالية خاصة) ، قاعدة انطلاق مقبولة موضوعيا لتطور لاحق نحو الاشتراكية .

ونحن نعتقد ان تقييم العملية «الاشتراكية» الحالية ، ينبغي ان يتم من زاوية هذا الاتجاه .

= الشرباصي يأمل «بمجيء اليوم الذي لا يستطيع فيه وزير الداخلية سجن شخص بدون مذكرة قانونية» ، بينما لاحظ د. عمر شاهين ان «الاجراءات الاستثنائية هي احدى اسباب الخوف ..» ، «المجتمع بلا خوف» ، «روز اليوسف» ، عدد ١٧٧٤ ، ١١ يونيو ١٩٦٢) .

الفصل الثالث عشر

ما هو حي...

لكي نلمس المساهمة المصرية في التراث المشترك لمعارك التحرر من الاستعمار واستعادة الهوية الخاصة ، بعد الحصول على الاستقلال ، ينبغي الرجوع الى ما كانت عليه المحاولات في هذا المجال قبل عام ١٩٥٢ .

اختارت الصين وفيتنام الشمالية طريق الاشتراكية . وفي بلدان اخرى ، حالت عادات الماضي الامبريالي او رفض هذه الاستمرارية دون قيام سياسة متماسكة .

بالاضافة الى ذلك فان مصر ظلت مترددة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ . واصبح ضروريا بالنسبة للغرب أن يضغط عليها ويحاصرها حتى لا يستطيع قادتها مجابهة القضية الحقيقية . وشكلت معركة السويس وبور سعيد بدء اسهام النظام العسكري المصري في المعركة ضد الاستعمار ، اي نزع الجذور العميقة لقبضة المستعمر ونفوذه .

لم تعد المسألة مسألة قواعد او حاميات ، ولا حتى مسألة الحد من التغلغل الاجنبي في القطاع الاقتصادي . لقد انتزعت اجراءات التمصير والتأميم من القطاعات المالية الكبيرة والاحتكارات الاجنبية جميع مواردها ووسائل عملها ، وبالتالي كل وسائل نفوذها في مصر . ولا ريب في ان جمال عبد الناصر قد استوحى تجربة الدكتور مصدق في ايران . بيد ان تسلم مقدرات الاقتصاد المصري قد رافقه جلاء جدي عن الارض الوطنية ، كما رافقه التخطيط . وجاء تأثير اليسار بالنسبة للتخطيط يدعم التقليد المصري في البناء الهرمي . وبصورة طبيعية ، اخذت الدولة تجمع الطاقات بعد ان حررت قوة الامة .

قبل معركة السويس ، كان الحياد الايجابي النابع من مبادىء بانشاسيلا الخمسة

التي تبناها نهرو وشوان لاي عام ١٩٥٤ ، بشكل شبه ميثاق . وكانت مصر هي التي جسدته عندما حطمت روابط التبعية التي كانت تشدها الى الغرب ، وباشرت الحوار مع البلدان الاشتراكية ، طالبة السلاح والمصانع ، اي وسائل الاستقلال والقوة .

كانت المسألة المطروحة هنا تتعلق بسلطة التقرير ، او بعبارة أصح ، الحصول على حق التقرير ، والتأكيد العملي للسيادة ، ووضع حد «للحوار» بين القوة المستعمرة سابقا والبلد المتحرر حديثا ، «حوار» كان ينظر اليه على انه الاطار الوحيد الممكن لانطلاق الدولة الجديدة المستقلة ؛ واستبدال هذا الحوار بالتطلع الى مختلف الجهات بما يتوافق مع السلوك والمساهمة السلمية لكل منها لتنمية الشخصية المستقلة للدولة الجديدة .

هذا هو ، على وجه الدقة ، ما لم يغفره الغرب في مصر جمال عبد الناصر ، اذ تخوف من ان تصبح تجربته نموذجا يقتدى به مثال ينتشر ويجتاح البلدان المستقلة حديثا في كل مكان .

ومنذ قفزة السويس ، ورغم تصفية مرحلة «الحياد الايجابي» لمصلحة «عدم الانحياز» ، فان مصر ، بعد ان مثلت افريقيا في باندونغ عام ١٩٥٥ ، عادت فحملت على مضض لواء الاتجاه الافريقي ــ الاسيوي في مؤتمر القاهرة ، ثم في بلغراد ، وباشرت مع يوغوسلافيا دق ابواب اميركا اللاتينية ، وذلك بحثا عن حلفاء جدد وعن مساومات . وهل تخلو سياسة ما من المساومة ؟ الشيء الاساسي كان تلك الارادة الغاضبة المصممة على الخلاص من كل ما هو تبعية ، وعلى تأكيد ذاتها . وقد رأينا ، من الناحية الواقعية ما ربحته الدولة المصرية من هذه السياسة .

باندونغ ، القاهرة ، الدار البيضاء ، كوناكري ، بلغراد ، كلها علامات على طريق الحياد . وازداد عدد الاتباع واصبحت السويس رمزا .

ومن جهة اخرى ، اصبح الغرب مضطرا الى الاعتراف بأنه لم يعد سيد المنطقة التي كانت تستعمرها اوروبا سابقا . واعترفت الولايات المتحدة ، ثم تبعتها بريطانيا، بشرعية التجربة المصرية (انعكس الترتيب بعد يونيو ١٩٦٠) . واكتسب الحياد مرتبة رفيعة في العلاقات الدبلوماسية وحتى في السياسة العالمية . فالكتلتان اللتان استمرتا تملكان وسائل تقرير مصير البشرية لم تعودا وحدهما وجها لوجه . ولكسب تأييد مستعمراتها القديمة ، ضاعفت القوى الغربية عروضها . وسوف يسمح الاستقلال ببناء الدولة الوطنية على قدر حاجات الامة .

حاولت بعض المناورات تجميد الحركة وتشويه الاتجاه المعادي للاستعمار ، ولكن بدا من الصعوبة بمكان ، اذا لم نقل من المستحيل ، ان يتغير الاتجاه تماما . فالغرب ــ لاسيما الولايات المتحدة والمانيا الفدرالية ، وبصورة أقل ايطاليا واليابان ــ بذل جهودا كبيرة لتنظيم الموقع المصري وجعله سدا في وجه نفوذ الكتلة الاشتراكية . وكانت المزايدة تدفع هذه الدول الى عرض مشاركتها الفعلية ، على مصر ، في مشروع السنوات العشر للتنمية ، بدل ان تبيعها ، كما كان الامر سابقا ، فائض سلعها الغذائية .

ورغم رداءة المواسم واضطهاد اليسار ، فقد كان النظام العسكري الـذي وطّد ركائزه وبرع في المناورات ، مقتنعا بأن لا شيء يستطيع منذ ذلك الوقت فصاعـدا ارغامه على التبعية التي يكرهها الجميع .

الى هذا الدرس الاول ، درس التحرر من التبعيـة ، يضـاف مكسب البحث الطويل في مجال التنمية الاقتصادية : ان الدولة وحدها تستطيع ان تفرض الاندفاع السريع الضروري للخروج من هوة التخلف في البلدان التي كانت مستعمرة والتي يتغلب الطابع الزراعي والكمبرادوري على اقتصادها .

وكانت الحلول تتراوح بين التخطيط الاقتصادي في اطار رأسمالي ، مع قطاع عام تختلف أهميته باختلاف الدول ، وبين الاشتراكية الكوبية ، مرورا بتجـارب متوسطة على غرار ما جرى في الهند ومصر . وانهارت ، في ضجيج ازمة الاستعمار الشاملة ، الافكار الكاذبة التي كان يخدع بها الدجالون المأجورون حكومات البلـدان المتخلفة ، اذ يقولون لها انه باستطاعة راس المال الخاص القيام بمهام القفزة المطلوبة، وان البلدان المستعمرة سابقا لا تحتاج الى صناعة ثقيلة لان بمقدورها ان تعتمد عـلى «الاخ الكبير» (أي الامبريالية) وان التخطيط وتدخل الدولة في الحياة الاقتصاديـة يعنيان الفوضى والبيروقراطية الشالّة والفشل ، الخ ..

موضوعيا ، وحتى لو احتفظت الملكية الخاصة بقطاع واسع ، بدرجة او باخرى، من الانتاج ، فان الرأسمالية كانت تبدو عاجزة ، وحدها ، عن الاجابة بصورة مرضية على الاسئلة التي يطرحها بعث القارات المنسية . فاضطرت المجموعة الوطنية الـى التدخل وتنظيم الجهود والحد من امتيازات الاغنياء وتوزيع الدخل القومي الهزيـل توزيعا أعدل ؛ كما اضطرت الى اعلان ميزان قيم جديد حيث حل العمل محل الثروة، وخير المجموع محل حوافز الربح .

لم يكن هذا بالاشتراكية ، ولكنه لم يكن بالرأسمالية التقليدية ايضا . والواقع ان التجربة المصرية اسهمت موضوعيا في تحطيم نفوذ الرأسمالية ووطأتها على الجماهير العربية والافريقية التي لم يكن لديها شيء تخسره ، هذا رغم ان التجربة ــ كما بينا ــ كانت مخضرمة ، تحتفظ بقطاع رأسمالي خاص واسع .

الدرس الثالث : حق كل امة في اختيار سبل تطورها بنفسها ، وهو حق يكمله واجب كل شعب في اعطاء الحياة مضمونها الاكثر عمقا .

ان الصفة الخاصة للتجربة المصرية شيء متفق عليه . ولكن المراقبين يهملـون غالبا ما للتجارب الاخرى من طابع خاص : هل تدخل كوبا في القوالب التقليدية للعلم السياسي ؟ كيف نستطيع تفسير نضج شعب الجزائـر الاستثنائي ؟ اليس لتطـور غينيا ومالي لتماسك دول افريقيا السوداء في مجموعة تفسح مكان الصدارة للدولة المستعمرة سابقا (فرنسا) ، ولتطور شقي كوريا وفيتنام ،وللمناطـق المتخلفـة في اوروبا ، وللاشكال القومية في اميركا الجنوبية ، وقبل كل ذلك ، حـرب التحريـر الوطني البطولية لشعب فيتنام التي تبرز عاليا في تاريخ كفاح الشعوب مـن أجـل

حريتهم وكرامتهم ووجودهم ـ اليس لكل حالة من هذه الحـالات طابـع استثنائي بشكل او آخر ؟

ما هو استثنائي في النصف الثاني من القرن العشرين هو الاعتقـاد بأن القوالب التي اتخذها تطور اوروبا واميركا الشماليـة الخـاص يجب ان تسري عـلى العالم بأسره ، وهذا الاعتقاد كثيرا ما يتمسك به بعض الاساتذة والمفكرين فيعرضهم للخطأ في التحليل .

لا شك ان لمصر ماضيا هاما ، بل فريدا ، نعرف منه جوانب واسعة ما زالت حية في الحياة اليومية للجماهير . والبحث عن الاصالة يتقنع غالبا بقناع رفض الآخرين. ولا يستنكر ذلك سوى الذين لم يعرفوا ذل العيش غرباء في وطنـهم وفي كيانـهم العميق، او الذين فرضوا هذا الذل على غيرهم. اما بالنسبة للذين يؤمنون بالمستقبل، فما ذلك سوى مرحلة اولى ، مرحلة الرفض الضروري والبتر اللذين يسبقان مرحلة المبادلة الفنية بين شعوب اصيلة .

ما كان ايجابيا في التجربة المصرية ويمكن ان يستعمل كمثال في آسيا وافريقيا، استولى عليه قادة النظام العسكري لابرازه على انه من صنعهم الخاص الذي لا يدين بشيء الى الماضي !

وقد فرض عليهم ذلك تقطيع أوصال التاريخ المصري لتكبير حلقات المرحلة التي ارادوا الاحتفاظ بها . فقللوا من قيمة مصر الفرعونيـة ، ومصر القبطيـة ، ومصر الليبرالية الحديثة من بونابرت حتى مصطفى النحـاس . وحدهـا ابـرزت مصر الاسلامية ، من الفتح العربي الى نهاية القرن الثامن عشر ، وفترة ثورة عرابي العابرة، ومصر العسكرية منذ ٢٣ يوليو . وهكذا اعطت هذه العملية النظام القائم امجادا على مستوى العالم الاسلامي والعربي، وسمحت برفض كل قيمة للتيارات الديموقراطية، وجعلت من الشعب مجرد متفرج سلبي على عمل القمة . كان تشويه تاريخ مصر على هذا النحو يفترض معاملة الشعب معاملة القاصر ووضعه تحت الوصاية . هنا أيضا كشف الميثاق عن عزم على التصحيح (١) .

ونجد التشويه نفسه في النظرة الى الوضع العالمي لاغفال مواقف الذين انقـذوا مصر من خطر الموت في السنوات العصيبة الاخيرة . فاذا بالمجهود الوطني يصبـح مجرد ثمرة للنظام الذي تأسس عام ١٩٥٢ . وكثيرا ما أغفلت المساعدات الاجنبية ، كما أغفل التشديد على ان التجربة المصرية لم يكن بامكانها ان تنجح قبل جيلين ، اي قبل قيام الكتلة الاشتراكية التي قدمت للشعب والدولة المصريين ، منذ عام ١٩٥٥ ، ولاسيما عند معركة السويس وبعدها ، المساعدة الحاسمة المعروفة . هكذا ولـدت

---

١ ـ «روز اليوسف» التي تحسست هذا الاتجاه ، نظمت نقاشا وطنيا واسعا حول فشل ثـورة ١٩١٩ ، في العدد رقم ١٧٨٢ ، ٦ اغسطس ١٩٦٢ .

اسطورة النظام العسكري واسطورة قائده (١) .

أعطت هاتان العمليتان التجربة المصرية طابعها الغريب ولهجتها المنفرّة اللذين غالبا ما يخفيان أنجازاتها الايجابية .

١ ــ م.ح. هيكل : «الامة ، دورها في صنع البطل ، ودور البطل في حياتها» ، «الاهرام» ، ٢٥ مايو ١٩٦٣ ، يقدم النظرة العسكرية للبطل .

الفصل الرابع عشر

تطور في أزمة

لم يحاول المسؤولون عن النظام العسكري اخفاء اصطدامهم «بعدم التزام» بعض القطاعات التي رفضت دعم جهود الدولة . وقد وصفت الازمة ، كما هو معـروف ، بانها «ازمة المثقفين» ، بينما كانت في الواقع ازمة عملية التطور العامة ، الراهنة .

لقد شددنا بما فيه الكفاية على الجانب الايجابي من هذا التطور حتى لا نعود اليه. ومن المهم ان نرى بوضوح طبيعة العوائق التي جعلت كل شيء اكثر صعوبة ، بالنسبة للقيادة والجماهير على حد سواء .

كانت المسألة ، في راينا ، هي مسألة شلل الجدل الاجتماعي .

لم يكتف الحكم العسكري ببناء «الاشتراكية» بدون اشتراكيين ، بـل رفـض قطعا، في مجالات الحياة الاجتماعية كلها ــ من المجال الاقتصادي حتى الايديولوجي ــ اية مواجهة جدلية بين الاضداد ، فارضا بالقوة ، اي بشكل مصطنع ، طرق التطور وتواتـره .

راينا كيف أن رفض الارستقراطية الزراعية للتوجه نحو التصنيع سبَّب سقوطها، وكيف أحلت القومانية الجديدة ، البيروقراطية والتكنوقراطية العسكرية ، راسمالية الدولة ودولة الرفاهية محل التخلف والاوضاع البالية . في نظـر البورجوازيـة الصناعية الكبيرة التي ابعدت عن الاعمال منذ تأميمات ١٩٦١ ، كانت هـذه الخطوة سرقة لا مبرر لها ، وتطورا لم يكن ثمرة طبيعية للتفاعلات المتبادلة في قلب الاقتصاد الجديد . كما ان رؤساء المؤسسات المتوسطة ، وقد اصيبوا بالشكل الذي وصفنـاه قبلا ، لم يستطيعوا ان يفهموا لماذا دفعوا للمغامرة والقيام بالمشاريـع الانشائيـة

ليجردوا من املاكهم فيما بعد ، الامر الذي حملهم على الضن بمعونتهم وتجربتهم فورا .

كان على التطور نحو الاشتراكية ان يحصل بدون صراع الطبقات . وهكذا حطمت تنظيمات الصراع التي تملكها طبقة العمال والفلاحين : فلا حزب شيوعي ولا نقابات ينشئها ويديرها العمال انفسهم ؛ وقد دعي اليسار للذوبان في الحزب الواحد ، من خلال معسكرات الاعتقال . وعادت الدولة فنظمت النقابات على اساس نقابة واحدة لكل حرفة او مهنة ، واختارت قادتها وخططت عملهم ووجهته نحو هدف معين وهو اعطاء النظام طاقة شعبية موجهة ضد الاستعمار لا ضد الطبقة الحاكمة . وكان الاصلاح الزراعي قبلا ، وهو الذي فرض من فوق ، قد شل عمل الفلاحين المباشر .

ونشهد آثار هذا الشلل بنوع خاص على الجبهة الثقافية . ان فرض الرقابة على الجامعات ، والمراقبة «الايجابية» على الصحف ، وخنق كل تفكير غير تفكير النظام ، كلها أدت الى «أزمة المثقفين» التي سلطت الاضواء الرسمية عليها لانها كانت تهدد بعرقلة بناء الدولة الجديدة . وعلامات المرض كانت منظورة هنا وهناك : فوزير التعليم العالي يعترف بأن الجامعات أصبحت مصانع للشهادات ، او نوعا من المدارس الثانوية ذات زي جامعي ؛ ودعاة الحكم يهاجمون المفكرين الذين يبخلون بصياغة فلسفة للنظام الجديد ؛ والكل يعترف بضعف انتشار مطبوعات الدولة وانعدام قيمتها ، والخضوع لتوجيه الحكام يقتل الابداع : كانت هذه هي الانتقادات ، بين عشرات غيرها ، التي كان يجري التعبير عنها .

ولكن البحث عن الاسباب اصطدم بعوائق غير منظورة . واذا بالحديث يدور ليلا نهارا حول «الاشتراكية» دون ان يسمع صوت ماركسي واحد وسط طنين الدعاة الجدد والدجالين المرتدين ، صوت يستطيع أعلان هويته والمشاركة في الاعداد الاشتراكي باسم الماركسية الثورية .

وكنتيجة لتصرفات الحكام العسكريين الاعتباطية ، ظهرت الصورة الرسمية للمجتمع المصري ، بعد خمسة عشر عاما من الاستيلاء على السلطة ، كسلسلة من الانجازات المثمرة تتخللها اعمال شاذة .

فقد تبع تحطيم الدولة شبه المستعمرة ، تحطيم الاحزاب السياسية ؛ ورافق بناء الاقتصاد الصناعي رفض صراع الطبقات ، مع الاعتراف بـ «التفاعل المتبادل» فقط ؛ وتم الاتجاه نحو «الاشتراكية» من خلال تحطيم الجناح الاشتراكي الماركسي للحركة الوطنية ، واستعادة الاستقلال في الميدان العالمي كان يرافقه استمرار الاستبداد والتصلب في الداخل ؛ وأخفت نهضة الدولة المصرية أزمة المثقفين، ورافق بناء القوة الاقتصادية والعسكرية ضياع الآمال في الديمقراطية الداخلية ؛ ولم يكن بناء المدارس بمعدل مدرسة كل يومين يخفي هبوط مستوى الدراسة ، وتم تأكيد الارادة العربية وعداءها للاستعمار باسلوب استعماري لا ينكر . ونستطيع ان نتابع هذه اللائحة الى ما لا نهاية ...

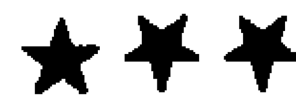
قبل حريق القاهرة ، كان التطور العميق للمجتمع المصري يتحقق في جميع المجالات وفي اطار جبهة وطنية يمسك بزمامها الوفد واليسار . ونظرا للتكوين التاريخي لهاتين القوتين ، ورغم مواطن ضعفهما الاكيدة ، كان منتظرا ان يأخذ هذا التطور وجهة وطنية ديمقراطية ، ذات مضمون اشتراكي ، قريبة من النموذج الهندي مع طابع يساري أقوى. ولكن تفتت الوفد، وانقسام اليسار، والاهمية الاستراتيجية والسياسية الكبيرة لمصر ، سمحت لتنظيم الضباط الاحرار باحتلال الساحة عن طريق مناورة ماهرة بعد ستة اشهر من الهيجان ظهر فيها عجز الطبقة الوسطى الرجعية عن ادارة اعمال الدولة عقب تصفية الجبهة الوطنية .

وما قامت به المجموعة العسكرية ، ابتداء من تلك الفترة ، أصبح تاريخا .

لقد غيّر سلك الضباط الاتجاه ، وأقام الدولة الوطنية التكنوقراطية المستبدة في مصر ، وصنّع البلاد التي أصبحت بفضله القاعدة الصناعية الرائدة في افريقيا والشرق الاوسط . واكد ارادة الاستقلال الخارجي ، وحفظ الاستقلال الوطني ، وبنى قوة عسكرية محترمة ، وجعل مصر على رأس العالم الافريقي ـ الاسيوي .

لقد كان بامكانه ان يعمل اكثر بكثير ، واسرع بكثير ، ودون ان يجرح الديمقراطية الناشئة هذا الجرح العميق . ولكن التكوين الايديولوجي والتاريخي لسلك الضباط، وحذرهم من الاحزاب ، وكرههم للماركسية العالمية والثقافة الاوروبية المتهمة بالاستعمار والكوسموبوليتية ، وعزمهم على الانفراد بالحكم الذي يعتبر مركزا وقاعدة انطلاق للمجموعة العربية ، كل هذا عوامل طبعت الحركة بطابع الحكم المطلق الذي ظل يشتد .

منذ ذلك الوقت أصبح طريق التقدم هو طريق تدمير الحريات . وانفجرت الازمات في قطاعات متعددة . واختنق الجدل في النطاق الواحد الرسمي الضيق . وسحق التقليد الهرمي الحرية .



ومع ذلك ، فالعجلة تسير .

لقد استرجعت مصر نهائيا كرامتها ، رغم المحن والازمات . لم يعد الهوان قائما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ .

والعجلة تمضي .

انها ، بدون شك ، لا تسلك الطرق والاشكال التي تصورتها الفئات المناضلة النابضة بالحيوية والروح التقدمية في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، تلك الفئات التي كانت تحاول انتزاع مصر من الاطماع ومن مشاريع الاستعباد ، وترسم المستقبل وتقدم شبابها الملتهب لتحرير أرض الوطن المهان منذ القدم . لقد اختلفت الطرق والوجوه ، كما اختلفت الادوار ، او على الاقل الادوار الرئيسية على المسرح .

اذ انه من المدهش ان نرى ، في الواقع ، الى اي حد يتخطى المصير المصري

أهداف الحكم العسكري : فالضرورات الجغرافية هي التي فتحت طريق التخطيط ؛ وتاريخ المجتمع المصري ، وبشكل خاص تاريخ البرجوازية ، عجل في اقامة نظام رأسمالية الدولة والتوجيه المطبوع بالطابع الاشتراكي ؛ كما ان الذل الذي فرضه الاستعمار طيلة قرون من الكوارث ، هيأ بعث الدولة والجيش ، والحركة العمالية فرضت دولة الرفاهية ؛ وتقاليد الحركة الوطنية كانت في اساس الحياد ، وتأثير اليسار رسم خطط التجديد الثقافي . كذلك ينبغي القول ان التقليد العريق للمركزية البيروقراطية خنق الحريات وكبت الضمائر .

ولكن العجلة تسير رغم ادعاءات الذين يحنون الى العبودية .

واليوم ، تبرز بوادر الازمات . ولكن العناصر التي ترسم المستقبل واضحة : الاستقلال ، استرجاع الهوية الوطنية ، أزدياد في الامكانات الاقتصادية وامكانات الدولة ، نمو الطبقة العاملة ، البحث عن الشخصية القومية ، سيادة الارادة الذاتية، بروز التكنوقراطيين ، أولية الهيئة الاجتماعية وقيمها باسم الاشتراكية . وتبقى عناصر اخرى مخنوقة مع الجدل الاجتماعي .

ولكن حتى متى يمكن ان تظل الامور على هذا الشكل ؟

منذ الآن ترتسم جوانب مختلفة لما هو التناقض الاساسي في مصر : تناقض بين الطبقة العاملة الجديدة المتقدمة فنيا ووريثة ماض طويل من المعارك النقابية والسياسية التي كانت تحتل المكانة الاولى من جهة ، وبين الجهاز القوي والعنيف من جهة ثانية ؛ بين البيروقراطية والجهاز البوليسي من جهة ، وبين المثقفين المصريين القيمين على التقاليد الثورية والعناصر المحركة والمخصبة للدينامية الاجتماعية منذ قرن ، من جهة ثانية . والفلاحون ــ القوة الرئيسية في مصر القادمة ــ الذين كانوا غارقين في حياتهم البدائية ، بدأوا يستيقظون .

ان المتطلبات الاساسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي ستدفع نحو مجابهة ، بينما تدعم شيئا فشيئا كل يوم دور العناصر الايجابية وامكاناتها في العمل : دور البروليتاريا والتكنوقراطيين والانتلجنتسيا ــ وقبل كل شيء الفلاحين . والزمن يعمل هنا ، ولا مرد لاتجاهه ، على بعث الجدل الاجتماعي .

وسوف يتجسد مطلب الحرية حتما .

«ومثل ديدي الساحر بحضرة الملك خوفو ، فقال جلالته :
ــ يا ديدي ، كيف لم أرَ وجهك من قبل ؟
اجاب ديدي :
ــ انما نتوجه الى من يدعونا ، وقد دعاني الملك فلبيت .
قال جلالته :
ــ أصحيح ما يقولون من انك قدير على أن تلصق رأساً فصل عن الجسد ؟
اجاب ديدي :
ــ أي نعم ، يا مولاي الملك ، في مقدوري ذلك .
قال جلالته :
ــ عليّ بسجين ننفذ فيه العقوبة توا .
فاستدرك ديدي وهو يقول :
ــ حاشا يا مولاي ! أنا لا أجرب سحري في الانسان . اليس الاخلق بنا أن نجرب مثل هذا العمل في العجماوات ؟
واحضروا له أوزة يجري عليها سحره» .

من قصة «**خوفو والسحرة**»

الفهرس

صدر في سلسلة قضايا الوطن العربي

الجهاد الافضل (طبعة ثانية)
عمار اوزيغان
الاختيار الثوري في المغرب (طبعة ثانية)
المهدي بن بركة
الثورة والجماهير (طبعة ثالثة مزيدة)
ناجي علوش
الثورة العربية واسرائيل
فؤاد قازان
الهاشميون والثورة العربية
د. انيس صايغ
نظرة في تطور المجتمع اليمني
سلطان احمد عمر
اليمن الجنوبي : سياسيا واقتصاديا واجتماعيا
د. محمد عمر الحبشي
الخليج العربي
د. سيد نوفل
اليسار المصري : ١٩٢٥ ــ ١٩٤٠
د. رفعت السعيد
الصراع الطبقي في مصر (١٩٤٥ ــ ١٩٧٠)
محمود حسين
دراسات في الواقع المصري المعاصر
لطفي الخولي
ثلاث سنوات : يونيو ١٩٦٧ ــ ١٩٧٠
احمد بهاء الدين

لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين
قدم له : محسن ابراهيم
العمل الاشتراكي وتناقضات الوضع اللبناني
حلقة دراسات «لبنان الاشتراكي»
حوار مع مطالب بالبوليس الدولي على الحدود
فادي احمد
في مجرى السياسة اللبنانية : أوضاع وتخطيط
كمال جنبلاط
القوى السياسية في لبنان
محاضرات ومناقشات ممثلي الاحزاب اللبنانية في النادي الثقافي العربي
جنوب لبنان : واقعه وقضاياه
فرحان صالح
القضية الكردية
محمود الدرة
كردستان والحركة القومية الكردية
جلال طالباني
الثورة في التجربة
مطاع صفدي
الرافضون : الحركة الطلابية في لبنان
اعداد مركز : ٢١ للابحاث
سوسيولوجية ثورة (طبعة ثانية)
فرانز فانون

هذا الكتاب

اذا كان القرن العشرين وعلى الاخص ما انقضى من النصف الثاني منه قد تميز بحركة الشعوب للتحرر من النير الاستعماري ، ونزوع شعوبها للحاق بركب الحضارة المعاصرة ، وقيام الثورات في بلدان العالم الثالث وترابطها من اجل بناء مجتمع تتحقق فيه العدالة الاجتماعية ، فأن هذه الثورات رغم ارتباطها ووحدة تطلعاتها وتشابه المؤثرات السياسية والايديولوجية الدافعة لها ، تتميز او يفترض ان تتميز على الاقل ، بظروف المكان والشخصية الوطنية عبر التاريخ .

فما هي الجذور ، وظروف الزمان والمكان والشخصية الوطنية المتميزة ، التي جعلت حركة التحرر في مصر تتخذ خطها الماثل ، واين نجحت هذه الحركة ، وما هي مكامن ضعفها ، وكيف يمكن تجاوزها ؟ هذا ما يسعى هذا الكتاب للاجابة عليه ، بدراسة الواقع الراهن بمنظور تاريخي وثوري .

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الثمن : ١٢ ل . ل.
١٨ ل . س

